علي بنطالب

المخزن والقبائل

الضغط الجبائي وتداعياته

1894-1912



الطبعة الثانية

2020

المخزن والقبائل

الضغط الجبائي وتداعياته 1894-1912

علي بنطالب

المخزن والقبائل

الضغط الجبائي وتداعياته 1894-1912

الطبعة الثانية
2020

منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

مركز الدراسات التاريخية والبيئية

سلسلة دراسات وأبحاث – رقم : 34-

العنوان	:	**المخزن والقبائل، الضغط الجبائي وتداعياته 1894-1912**
المؤلف	:	علي بنطالب
الناشر	:	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
الإخراج التقني والمتابعة	:	علي بنطالب، مصطفى الحضيكي
تصميم الغلاف	:	وحدة النشر
صورة الغلاف	:	قصر السلطان بالرباط – MarocAntan
الإيداع القانوني	:	2013 MO 0415
ردمك	:	978-9954-28-134-5
المطبعة	:	منشورات عكاظ ، الرباط – الطبعة الثانية 2020

شكر وامتنان

أتقدم في مستهل هذا الكتاب* بشكري وتقديري للدكتور علال الخديمي الذي أشرف على هذا البحث، وتتبع جميع مراحله وخطواته، ولم يبخل علي بمساعدته وتوجيهاته.

وأتقدم بالشكر والامتنان إلى جميع أفراد أسرتي وعائلتي الذين كان اهتمامهم خير معين على المثابرة وإتمام إنجاز هذا الكتاب.

كما أتوجه بالشكر أيضا إلى جميع الأصدقاء الذين لم يبخلوا علي بتشجيعهم، وإلى جميع موظفي الخزانات ودور الوثائق، وكل من ذلل بعض الصعاب أمام إنجاز هذا البحث.

وأعبر عن عميق الامتنان لمؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على نشرها لهذا الكتاب. والشكر موصول إلى الزملاء في المعهد على المساعدة والتشجيع.

فإلى الجميع أقدم أخلص عبارات التقدير والاعتراف بالجميل.

---

* أصل هذا العمل أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قدمت للمناقشة بكلية الآداب بالرباط، يوم 22 أبريل 2004؛ حول موضوع : "آثار الضغط الجبائي في تطور العلاقات بين المخزن والقبائل 1894-1912"، تحت إشراف الدكتور علال الخديمي. وقد كانت لجنة المناقشة تتكون من الأساتذة : إبراهيم بوطالب رئيسا، علال الخديمي مقررا، محمد الأمين البزاز، برحاب عكاشة وعبد الإله الفاسي أعضاء. ونال بها الباحث درجة الدكتوراه بميزة مشرف جدا.

الإهداء

إلـى روح والـدي

إلـى أفراد عائلـتي الصغيـرة والكبيـرة

الاختزالات المستعملة

- **بالعربية**

و. خ. ح	: وثائق الخزانة الحسنية (الرباط)
م. خ. ح	: مخطوط الخزانة الحسنية (الرباط)
كـ خ. ح	: كناش الخزانة الحسنية (الرباط)
م. و .م	: مديرية الوثائق الملكية (الرباط)
م. خ. ع	: مخطوط الخزانة العامة (الرباط)
كـ خ. ع	: كناش الخزانة العامة (الرباط)
و. خ. تط	: وثائق الخزانة العامة بتطوان
عهد. م. ع	: وثائق عهد المولى عبد العزيز
عهد .م. ح	: وثائق عهد المولى عبد الحفيظ
م. س	: مرجع أو مصدر سبق ذكره
مح.	: محفظة
ر.	: رسالة
ر. ق	: رسالة القائد
ر. س	: رسالة السلطان

- **بالفرنسية**

- A.M	: Archives Marocaines
- R.M.M	: Revue du Monde Musulman
- B.C.Afr. Fra.	: Bulletin du Comité de l'Afrique Française
- R.C	: Renseignements Coloniaux
- Hesp. T.	: Hespéris – Tamuda
- T.	: Tome
- Vol.	: Volume
- Fasc.	: Fascicule

تقديـم

الدكتور علال الخديمي

جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط

يسعدني تقديم هذا االكتاب الذي أنجزه علي بنطالب حول آثار الضغط الجبائي في تطور علاقات المخزن، أي الحكومة المغربية، بالقبائل، خاصة سكان البادية، خلال فترة حرجة من تاريخ المغرب، وهي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبالضبط بين سنتي 1894 و1912. وقد حكم المغرب خلال هذه الفترة سلطانان، هما مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ.

ولقد غامر المؤلف بدراسة هذه الفترة التي تميزت أحداثها بالتسارع والتشابك؛ وقصر نظره على موضوع محدد منها، برزت آثاره في عهدي السلطانين المشار إليهما أعلاه، بشكل خطير على علاقة السلطة بالمجتمع، ذلك هو موضوع الضغط الجبائي أو الضغوط الجبائية وتأثيراتها على المجتمع والدولة.

وإذا كان من الواضح المؤكد أن البحث في هذا الموضوع سيعتمد على وثائق الدولة الرسمية الغميسة، لأن المصادر تكاد تكون نادرة، فإن علي بنطالب قد تقبل ركوب هذا المركب الصعب، وهو جعل وثائق الدولة المغربية مصدرا أساسيا للتأريخ لموضوع تقاطعت فيه الإدارة والسياسة بالاجتماع والاقتصاد، وتدخلت فيه عوامل داخلية وخارجية.

وقد استطاع المؤلف أن يتجاوز جفاف الوثيقة الإدارية وحمولتها، من أوامر وتوجيهات ومطالب، ليؤرخ لبعض الظواهر التي عرفها المغرب أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ويكتب بلغة سليمة ومفهومة وبأسلوب دقيق وسلس موصل

للمعاني خال من الأخطاء. كما تمكن من استغلال مصادر عديدة ومراجع كثيرة، منها المخطوطة والمطبوعة، أغنت العمل وزادت من مصداقيته؛ وجعلت منه بحثا علميا دقيقا في التاريخ، يمكن اعتباره إضافة إيجابية متميزة في الخزانة التاريخية المغربية.

ولا شك في أن موضوع الجباية أصبح مشكلة المشاكل بالمغرب، في علاقة السلطة بالمجتمع، منذ عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859-1873)، أي منذ منتصف القرن التاسع عشر على الأقل. وطرحت المشكلة في أواخر القرن بحدة، وسرعان ما تحولت إلى معضلة مزمنة للحكام والمحكومين، بسبب التدخل الأوربي في الشؤون المغربية الداخلية. ويمكن رؤية التأثير الخارجي، أي عامل التدخلات الأجنبية، من خلال ثلاثة محاور :

- المحور الأول : وهو أن الدول الأوربية مارست على الدولة المغربية، في هذه الفترة، ضغوطا متعددة ومتنوعة، وحصلت من جرائها على امتيازات اقتصادية وسياسية وقضائية وترابية.
- المحور الثاني : وهو محور الغرامات التي فرضت على المغرب إثر معركة إيسلي بين المغرب وفرنسا سنة 1844، وحرب تطوان بين المغرب وإسبانيا سنة 1859-1860، وحادث التدخل العسكري الإسباني بالريف سنة 1893.
- المحور الثالث : هو محور الديون الربوية التي اضطرت الدولة المغربية إلى اقتراضها من الدولة الفرنسية سنوات 1903-1904-1910.

إن العوامل الخارجية، المنظور إليها من هذه الزاوية، جعلت المغرب يغرق في أزمة مالية خانقة، وبالتالي دفعت المخزن إلى سلوك طريق الشطط في فرض الضرائب والإعانات والكلف المتنوعة على سكان البادية بعد أن هيمنت المراقبة المالية الأوربية على المداخيل القارة للجمارك المغربية. اجتمعت، إذن، مصائب الجشع الرأسمالي الأمبريالي، بالتعسفات الجبائية، مع الفساد الإداري لتؤسس لإشكالية العلاقة بين السلطة والسكان. هذه الإشكالية هي التي حاول علي بنطالب التأريخ لها وإبراز آثارها في الزمان والمكان.

ولقد وفق الباحث في التعريف بالنظام الجبائي المغربي، ودرس الجهاز المكلف بالجبايات، وعرف بأنواعها وبالكلف المخزنية تعريفا شاملا، وأعطى أمثلة ملموسة من مختلف جهات المغرب، سواء في العهد العزيزي أو في العهد الحفيظي، مذكرا بالمحاولات الإصلاحية التي انتهت إلى الفشل لعوامل بسطها بسطا ضافيا وشافيا.

وأخيرا، لقد اجتهد المؤلف في تحليل العواقب التي نجمت عن الضغط الجبائي، من الناحية الاجتماعية والسياسية، ووقف على بعض الفتن القبلية والاضطرابات التي قادها بعض الزعماء. وحلل بعض مظاهر التفقير العام الذي عاشته البادية المغربية خلال الفترة المدروسة. وأمدنا، انطلاقا من الوثائق الرسمية، بمعطيات كثيرة ومفيدة تساعد على إلقاء الضوء على تحولات المجتمع المغربي وعلى التحولات الحاصلة داخله في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهي معطيات دقيقة وأساسية يمكن أن يستفيد منها المهتمون بتتبع التغيرات الاجتماعية داخل مجتمع معين. ويمكن أن يدرس من خلالها موضوع ما أنجزته الدولة المغربية من مهام؛ لذلك كله، لا يسعني إلا التنويه بهذا العمل وبمجهود المؤلف وبإنجازه المتميز.

وعلى كل حال، فالكمال في مثل هذه المواضيع التاريخية الدقيقة يظل مطلوبا ومنشودا، والأجر لمن صبر واجتهد وأجاد. وعلي بنطالب، كما عرفته، من الباحثين الذين اجتهدوا وأبانوا عن جدية وتحمس لمهنة المؤرخ، الأمر الذي ساعده على إنجاز عمل تاريخي جيد، يستحق عليه الشكر والتنويه.

الرباط، في يوم الجمعة 26 شوال عام 1433، الموافق 14 شتنبر سنة 2012

مقدمة عامة

تميزت الفترة الممتدة من سنة 1894 إلى سنة 1912 بتحـولات سياسـية واقتصـادية واجتماعية هامة، تسارعت فيها الأحداث، وتبدلت فيها أحوال المخزن والرعية، بفعل تزايـد الضغوط الخارجية على المخزن، واشـتداد المنافسـة بـين الـدول الإسـتعمارية علـى احـتلال البلاد. وقد أثرت هذه التحولات سلبا في تطور العلاقـات بـين السـلطة المخزنيـة والمجتمـع عموما، وسكان البوادي على وجه الخصوص.

فمنذ أن استنزفت الدول الأوربية موارد المخزن، وتركته يعـاني مـن تتـابع الآفـات الطبيعية، اتجه أكثر فأكثر نحو تشـديد قبضـته علـى الرعيـة في الميـدان الجبـائي، عـن طريـق الضـغط علـى السـكان لتزويـده بـالأموال اللازمـة لتسـيير دواليبـه، ودفـع التعويضـات والغرامات للأجانب، والقيام بالإصلاحات. وقد ترتب عن تزايد هذا الضغط رفض بعض القبائل أداء الجبايات والكلف، بل وحدوث مواجهات عنيفة بين القوات المخزنيـة وسـكان بعض البوادي.

وإذا كانت الجباية قد شكلت نقطة تصادم بين الجهاز المخزني وبعض فئات المجتمع من سكان القبائل أو المدن، طوال قرون عديدة، فإن خطورة قضيتها برزت بشكل كبير خلال عهدي المولى عبد العزيز (1894-1908) والمولى عبد الحفـيظ (1908-1912)، في علاقـة مع تزايد التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، وضعف سلطة المخزن، وعـدم قدرتـه في حـالات عديدة على بسط سيطرته على مجموع الرعايا المغاربة.

شكل البحث في مسألة الجباية وأثرها في تطور العلاقـات بـين المخـزن والقبائـل، مصدر إغراء للتوسع في الموضوع، خاصة وأنه لم ينل كل ما يستحقه من اهتمام خـلال فـترة حكم السلطانين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، وشجع على ذلك كون وثائق عهد هذين السلطانين قد أصبحت في متناول الباحثين. على الرغم من إدراكنا لصعوبة البحـث

في قضية حساسة، ليس من السهل إصدار الأحكام الجازمة فيها، وتتبع خيوطها المتشابكة سواء في الزمان أو المكان.

واختيرت سنة 1894 كمنطلق للبحث لأنها شكلت نقطة تحول هامة بعد وفاة المولى الحسن وتولية ابنه المولى عبد العزيز وهو في سن الرابعة عشر من العمر، تحت وصاية الوزير أحمد بن موسى البخاري. ومنذ ذلك الحين برزت مظاهر الضغط الجبائي على القبائل بشكل كبير، وتزايدت وتيرة الاضطرابات القبلية واستفحلت خطورتها، بارتباط مع استفحال أزمة المخزن المالية، واشتداد الضغط الأجنبي عليه.

أما اختيار سنة 1912 كنقطة نهاية للبحث فيجد تبريره في كون هذه السنة شكلت نهاية لاستقلال البلاد برمتها، بفرض الحماية الفرنسية عليها. وبالتالي حدوث تحول جذري ليس في نظام الجباية فحسب، بل بارتباط علاقات سكان البوادي والمدن على السواء بمؤسسة الحماية.

وبين هاتين السنتين شهد المغرب أحداثا أثرت على مستقبل البلاد وساكنتها، ولعب الضغط الجبائي على سكان القبائل دورا كبيرا في تسارع وتيرة هذه الأحداث. ولذلك انصب الاهتمام على دراسة آثاره في تطور العلاقات بين المخزن والقبائل خلال هذه المرحلة. وقد شكلت هذه المسألة الإشكالية العامة للموضوع، وتفرعت عنها إشكاليات أخرى من قبيل التساؤل عن العوامل المباشرة للضغط جبائيا على السكان، ومظاهر هذا الضغط، وتحليل بعض جوانب النظام الجبائي المغربي، والسياسة الجبائية والتسخيرية التي اتبعها المخزن خلال هذه الفترة، ثم محاولة الوقوف عند أهم عواقب الضغط الجبائي على سكان البوادي.

وبالاعتماد على الوثائق المخزنية حاولنا الإجابة على أسئلة أخرى ملحة، وتقييم الموقف الحقيقي للمخزن: ما هي أساليبه في استخلاص الجبايات والكلف من سكان القبائل؟ وفي حالة رفض بعض القبائل دفع الضرائب، هل كان المخزن يعمد أولا إلى بذل مساعي سلمية قبل اللجوء إلى العنف؟ وما هو الدور الذي لعبه حكام القبائل المحليون في معاناة السكان من عبء الجباية ووطأتها؟ وما مدى مسؤولية الأجانب في استفحال الأوضاع وتدهور علاقات المخزن بالرعية؟

ولم تكن أحداث ما بين سنتي 1894 و1912 كافية وحدها للإحاطة بكل العناصر والملابسات التي تحكمت في الضغط الجبائي على القبائل وعواقبه. ولذلك تمت العودة، كلما استدعى الأمر ذلك، إلى البحث عن جذور بعض القضايا قصد فهم التطور الذي شهدته خلال الفترة المدروسة.

ولدراسة مختلف عناصر الموضوع، تم الاعتماد بالأساس على الوثائق المخزنية المحفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، حيث اطلعنا على جميع وثائق العهدين العزيزي والحفيظي المصنفة في محافظ مرتبة حسب السنوات الهجرية من 1312 إلى 1330. كما راجعنا كل وثائق عهدي المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ المحفوظة بمديرية الوثائق الملكية بالرباط. وتم الاطلاع أيضا على الوثائق الخاصة بعهد المولى عبد العزيز بالخزانة العامة بتطوان. وشكلت مضامين الكنانيش المحفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط دعامة أساسية لتحليل بعض جوانب الموضوع. كما تمت الاستفادة أيضا من الكنانيش المحفوظة بقسم الوثائق بالخزانة العامة بالرباط.

ولابد من الإشارة إلى أن العديد من الوثائق التي تحتوي عليها المحافظ والكنانيش المذكورة هي عبارة عن قوائم حسابية تهم مسألة الجباية وملابساتها. وقد كانت هذه القوائم من الأهمية بمكان في المساعدة على الإجابة على بعض الأسئلة والقضايا المطروحة، رغم ما يحف بها من عدم الانتظام في المجال والزمان، فقد نعثر مثلا على ما أداه إثنا عشر قائدا لقبيلة كبيرة مثل دكالة، غير أننا لا نعثر على ما أداه بعض القواد الآخرين لنفس القبيلة، مما يطرح بعض المشاكل على مستوى التحليل والاستنتاج. كما أن الوثائق المخزنية بشكل عام تعتريها ثغرات عديدة، وخاصة ما يتعلق منها بعدم تسلسلها في الزمان من جهة، واقتصار معطياتها ومضامينها على قبائل وجهات معينة دون سواها.

ولملء بعض هذا الفراغ تمت الاستعانة بالمخطوطات المحفوظة بكل من الخزانة العامة والخزانة الحسنية بالرباط. كما عملنا على مراجعة مصادر ومراجع عربية متعددة قصد الحصول على ما يكفي من المادة اللازمة لتحليل مختلف جوانب الموضوع، وتتبع تطور قضاياه. وتمت الاستعانة أيضا بمصادر ومراجع أجنبية، عملنا على تفادي الأحكام الجاهزة التي أسقطها بعضها على المخزن بشكل متعمد وتعسفي، خاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة الجباية، بسبب الخلفية الاستعمارية التي حركت معظمها.

هكذا، بالاعتماد على هذا الرصيد المتنوع من الوثائق والكنانيش والمخطوطات والمصادر والمراجع العربية والأجنبية، أمكن بناء موضوع يتعلق بقضية حساسة، وفي فترة حاسمة. حاولنا خلاله التجرد من الأحكام المتسرعة، ومن ترديد بعض الأفكار الجاهزة حول مسألة الجباية والتسخير. وإن كنا لم نستطع في بعض الحالات نفي التهم التي تؤكدها الوثائق حول الخلل الذي عرفه نظام الجباية، وتجاوزات العمال والقواد وتعسفهم على السكان، وهي التهم التي ارتبطت أيضا ببعض رجال المخزن المركزي أنفسهم.

وفي صياغتنا لهذا الموضوع وتحليل مختلف جوانبه، قسمناه إلى ثلاثة أبواب وثمانية فصول جاءت على الشكل التالي:

خصص الباب الأول لدراسة بعض جوانب النظام الجبائي المغربي بين سنتي 1894 و1912. ويتعلق الأمر بالنظام الجبائي الخاص باستخلاص الجبايات والكلف من سكان البوادي. وتم تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول:

اهتم الفصل الأول بدراسة الجهاز الجبائي المحلي بالقبائل، وساعدنا ذلك على معرفة مختلف الأطراف الفاعلة في استخلاص جبايات سكان البوادي، من عمال وقواد، وأمناء وأشياخ، ومقدمين وأعوان، وقضاة وعدول. ثم الوقوف عند العلاقات التي تربط معظم أطراف هذا الجهاز، وكيف لجأ المخزن إلى تعديدها للتقليل من حدة التجاوزات التي تشهدها مسألة الجباية.

أما الفصل الثاني فقد حاولنا خلاله الوقوف عند أهم أنواع الجبايات والكلف التي كان المخزن يستخلصها من القبائل، والتطورات التي شهدتها خلال عهدي المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ. وكان تحليلها مساعدا على إدراك مدى ثقل التحملات الجبائية التي كان سكان البوادي ملزمون بها، وفهم دوافع ردود أفعال بعضهم المتمثلة في إعلان العصيان والتمرد على المخزن.

وخصص الفصل الثالث لدراسة طرق وأساليب استخلاص الجباية من السكان، حيث وقفنا أساسا عند مسألة الخرص أو تقدير الإنتاج، وكيفية توزيع الجباية على سكان القبائل، وتحليل مختلف الأساليب التي كان المخزن ينهجها للحصول على جبايات القبائل، بدءا بأسلوب المرونة والسلم، ثم التهديد والوعيد، وصولا إلى أسلوب القوة والعنف.

أما الباب الثاني فقد اهتم بدراسة السياسة الجبائية والتسخيرية التي اتبعها المخزن بين سنتي 1894 و 1912. وتحكمت في تقسيم فصوله التحولات التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، وانعكاسها على تطور السياسة الجبائية والتسخيرية.

وهكذا هدف الفصل الرابع إلى دراسة بعض مظاهر الضغط الجبائي الذي تعرضت له القبائل خلال فترة وصاية الوزير أحمد بن موسى (1894-1900)، وتم الإستدلال بأهم القبائل المغربية. كما درس هذا الفصل مسألة تعسفات العمال والقواد في تحصيل الجباية خلال هذه الفترة، والدور الذي لعبته في تزايد الضغط الجبائي على سكان البوادي.

ولأهمية الإصلاح الجبائي الذي قام به المولى عبد العزيز سنة 1901، والمعروف بالترتيب، خصصنا له فصلا كاملا، حاولنا خلاله الوقوف عند أهدافه وظروف إعلانه، وكيفية وحدود تطبيقه، وموقف السكان منه، ثم الاستفاضة في دراسة أسباب وعواقب فشله.

وجاء الفصل السادس مخصصا للسياسة الجبائية في عهد المولى عبد الحفيظ (1907-1912). وتمت دراسة أهم جوانبها المتمثلة في العودة من جديد إلى أساليب الجباية التقليدية من زكاة وأعشار، ووظائف وكلف. ثم الاهتمام بأمور العسكر والحركة، وتوظيف الأموال على القبائل، والإعتماد في كل ذلك على كبار القواد بالحوز.

واهتم الباب الثالث بدراسة عواقب الضغط الجبائي عل القبائل بين سنتي 1894 و1912، حيث عملنا في الفصل السابع من البحث على تتبع العواقب السياسية المتمثلة في عصيان القبائل لأوامر المخزن وتمردها عليه، بدءا من اضطراب أحوال القبائل على إثر وفاة المولى الحسن، مرورا بمواجهة المخزن لقبائل تادلة والأعشاش سنتي 1897-1898، ثم القضاء على تمرد قبيلة مسفيوة سنة 1899، وتمت دراسة العواقب الجبائية لانتفاضة الجيلالي الزرهوني (بوحمارة)، والوقوف عند بعض المحلات التي وجهها المولى عبد الحفيظ إلى قبائل مختلفة لجمع الجبايات منها بالإكراه، وصولا إلى انتفاضة القبائل سنة 1911 ونتائجها.

أما الفصل الثامن والأخير فقد عمل على تتبع أهم العواقب الاقتصادية والاجتماعية الناتجة أساسا عن تزايد الضغط الجبائي على القبائل، مثل تعرض سكان

البوادي إلى تفقير عام ساهمت فيه أيضا آفات الطبيعة من جفاف وجراد وأوبئة، وفرار السكان من مواطنهم هروبا من أداء الواجبات والكلف المخزنية، ولجوء البعض منهم إلى الاستحرام بالأضرحة تشكيا من تعسف العمال والقواد. وكان لابد من التطرق إلى عواقب استفحال ظاهرة الاستدانة من التجار الأجانب واليهود، ودور الجباية والتسخير في انتشار الحمايات والمخالطات مع الأجانب، ثم دورها أيضا في استفحال ظاهرة اللصوصية الاجتماعية بالعديد من المناطق. وقد ساهمت هذه العواقب بشكل كبير في تفكك البنيات الاقتصادية والاجتماعية بالقبائل المغربية، رغم الجهود الكبيرة التي كان المخزن يبذلها للحد من آثارها السلبية على أحوال الرعية ومستقبل البلاد.

وقد أملت طبيعة الموضوع اتباع منهج استقرائي وصفي وتحليلي. حيث حرصنا على الاطلاع على كل ما له صلة بالموضوع من وثائق ومصادر ومراجع، ثم بعد ذلك عملنا على استخراج وترتيب المعطيات والمعلومات التي رأيناها جديرة بالاهتمام ومفيدة بالنسبة للبحث، وإعطاء جانب التحليل ما يستحقه من اهتمام، وتقديم بعض الاستنتاجات كلما استدعى الأمر ذلك. وتم العمل على دراسة الموضوع دراسة شمولية، حيث تم الوقوف عند تطور العلاقة الجبائية والتسخيرية بين المخزن وأهم القبائل المغربية. غير أن تكوين نظرة شمولية حول القضايا المطروحة لم يكن ليتأتى دون الوقوف عند نماذج منفصلة حسب الزمان والمكان.

الباب الأول

النظام الجبائي المغربي

1912-1894

الفصل الأول

الجهاز الجبائي المحلي بالقبائل

حظي الجهاز المخزني المحلي بالقبائل بدراسات علمية متعددة، استندت في معظمها على الوثائق، وكشفت عن طبيعة وسياسة هذا الجهاز، وعلاقته بالمخزن وبالقبائل من خلال نماذج معينة[1].

ولدراسة العلاقة الجبائية والتسخيرية بين المخزن والقبائل خلال الفترة الممتدة من سنة 1894 إلى سنة 1912، وتحليل الآثار الناجمة عن هذه العلاقة، يلزم أن نقف، ولو قليلا، عند دراسة الخيط الرابط بين المخزن والقبائل، والمتمثل في الجهاز المخزني المحلي، الذي كان يسهر على تحصيل الجباية من السكان، وتوجيهها إلى المركز، لأن الجباية شكلت أحد الروابط الأساسية فيما بين القبيلة والمخزن[2].

يتكون الجهاز الجبائي المحلي من العمال والقواد، والخلائف، والشيوخ، والأمناء، والمقدمين، والأعوان، والقضاة والعدول. وكانت مهمتهم تقوم أساسا على تحصيل جبايات القبائل، وإرغامها على القيام بالكلف والتسخيرات. وكانت سلطتهم تشتد أو تضعف حسب قوة المخزن المركزي أو ضعفه، وحسب الحالة السياسية العامة للبلاد.

---

[1]) أنظر بخصوص هذا الموضوع :

– التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850–1912)**، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الثانية 1983، ص: 465–491.

– المودن عبدالرحمن : **البوادي المغربية قبل الاستعمار : قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الأولى 1995، ص: 248–305.

[2]) الهراس المختار : **القبيلة والسلطة، تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب**، مطبعة الرسالة، 1988، ص: 162.

لم تكن عملية جمع الضرائب عملية بسيطة[3]. بل كان الجهاز المختص بها يواجه عراقيل مختلفة. خاصة عند امتناع السكان عن الأداء، حيث كان يتم اللجوء إلى وسائل متعددة، منها الإكراه بالنسبة للأفراد، أو توجيه حركة مخزنية إذا تعلق الأمر بقبائل عاصية[4].

1 - العامل والقائد

يتحكم القائد والعامل بنسبة كبيرة في الجهاز الجبائي المحلي، وهما يخضعان لأوامر وقرارات السلطان وكبار رجال المخزن. وقبل الوقوف عند وظيفة القائد واختصاصاته الجبائية لابد من الإشارة إلى الخلط الذي يحدث في التمييز بين العامل والقائد. ولقد حاولت بعض الدراسات المغربية تحديد مفهوم مصطلح العامل، حيث اعتبر أحمد التوفيق أن بعض القواد في البوادي تسموا بالعمال إذا ما اتسعت سلطتهم وشملت عدة قبائل[5]. في حين ميز عبد الله العروي بين العامل والقائد، باعتبار الأول يستقر بالمدينة، ومهمته تحصيل الجبايات، وزجر كل من أراد التملص منها، بينما القائد هو واسطة بين القبيلة والمخزن ومهمته الحفاظ على الأمن في منطقة نفوذه[6].

غير أن الوثائق لا تبرز بوضوح الحد الذي يفصل بين العامل والقائد، بل نعثر على وثائق تنعت نفس الشخص، وفي نفس الفترة، مرة بالقائد ومرة بالعامل[7]. وتوضح الإشارة التالية الواردة في إحدى الوثائق المخزنية جانبا من الخلط في التمييز بين العامل والقائد، وهي تتحدث عن موقف سكان الشاوية من حلول قوات مخزنية بالمنطقة، حيث جاء

---

[3] التوزاني نعيمة هراج : **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1873-1894)**، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة فضالة، 1979، ص: 152-192.

[4] أعفيف محمد : **الحركات الحسنية من خلال مؤلفات ابن زيدان**، مجلة كلية الآداب بالرباط، العدد 7، 1980، ص: 58.

[5] التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، م.س، ص: 470.

[6] LAROUI Abdellah : Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), MASPERRO, Paris, 1977, p. 160.

[7] كما هو الشأن بالنسبة لعدد من القواد الكبار أمثال : الطيب الكَندافي، عبد المالك المتوكَي، عيسى بن عمر العبدي.

فيها : "... فحاروا من أجل ذلك إلى أن ءال أمرهم للجمع والوفود على عاملهم القائد عبد السلام بن رشيد قائلين له قد أخذهم الدهش من سطوة مولانا..." [8].

ومهما يكن فإن القائد غالبا ما يكون معينا على إحدى القبائل، وكلما اتسعت وتعددت القبائل التي تحت سلطته، وازداد نفوذه الجهوي ومركزه عند المخزن، بحيث يصبح مشرفا على عدد من القواد الصغار، سمي عاملا.

1-1- تعيين القائد

لم يكن تعيين القواد يخضع لنفس المعايير، فظروف الزمان والمكان، وعلاقات القائد بأوساط المخزن، إضافة إلى عدد من المعطيات المتداخلة، كانت تلعب دورا أساسيا في التعيين، ودرجة النفوذ الذي يتمتع به القائد، والمجال الذي يمنح له لممارسة السلطة المخزنية.

ورغم بعض الخصوصيات التي تتحكم في تعيين القواد، فإن المخزن كان يقوم، في الغالب، باستشارة أعيان القبيلة حول مسألة التعيين[9]. وقد يكلفهم السلطان بترشيح أحدهم لاختياره لمنصب القيادة. والهدف من ذلك، أن يكون القائد من أبناء القبيلة، له من العصبية ما يسمح له بتمثيل السلطان، ومن الغنى والثراء ما يمكنه من التحكم في القبيلة، لاستخلاص الجبايات منها. والقيام في الوقت نفسه بوظائف أخرى مختلفة، منها ما يتعلق بالجانب الأمني، ومنها ما يتعلق بالأمور العدلية.

ولكي يكتسب القائد المشروعية الكاملة يشهد أعيان القبيلة على أنفسهم أمام عدلين باختيارهم للقائد الذي سيولونه أمرهم، وتسلم الشهادة للصدر الأعظم. ويمكن اعتبار عقد الإشهاد بيعة مصغرة، يلتزم فيها أعيان القبيلة، وهم أصحاب الحل والعقد في جماعاتهم، الطاعة والامتثال فيما يتعلق "بأمور الخدمة الشريفة"، أي الجبايات والتسخيرات

---

[8]) رسالة المعطي المزامزي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 15 شعبان 9/1315 يناير 1898. م.و.م. مح شعبان 1315.

[9]) ابن زيدان عبد الرحمان : **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، المطبعة الملكية، الرباط 1961-1962، الجزء 2، ص: 3.

والوظائف، إضافة إلى انقيادهم للأحكام التي يصدرها في المنازعات. ومقابل ذلك يلتزم القائد بالقيام بالمهام المنوطة به أحسن قيام[10].

بيد أن عقد الإشهاد هذا كان يثير أحيانا، خلافات بين القائد والسكان، لاسيما إذا لم يكن الإجماع عليه تاما، حيث يلجأ البعض منهم إلى رفع شكواهم إلى السلطان. وهذا ما حدث، مثلا، لقائد أولاد فرج سنة 1894، فقد اتهمه المعارضون له بتزوير شهادة تتعلق بتعيينه قائدا على القبيلة، ولجوئه إلى تعميمها عليهم، في حين أنها تمت فقط من طرف المؤيدين له[11]. والشيء نفسه حدث للقائد مبارك بن حمان الحمري مع أعيان قبيلة نفيفة ودمسيرة، كما يتضح من رسالة باشا القصبة بمراكش الحاج محمد ويدة السوسي إلى الوزير أحمد بن موسى والتي جاء فيها :

"... ورد على الحضرة العالية بالله الرسم الذي شهدوا فيه أعيان قبيلة نفيفة ودمسيرة أنهم رضوا الخدمة الشريفة إلى نظر خديم سيدنا القائد مبارك بن حمان الحمري فورد عليه الظهير الشريف قدم جماعة من أشياخهم وأعيانهم لباب العتبة الشريفة هنا وأخبروا أنهم لا علم لهم بتلك الشهادة المشهودة عليهم وأنهم ليسوا بموافقين على توليته عليهم متبرئين مما نسب إليهم من ذلك..."[12].

والواقع أن مثل هذه الحالات كانت قليلة، إذا أخذنا بعين الاعتبار الإطار العام الذي ميز طريقة تعيين قواد القبائل، وإن كانت تعكس نوعا من التهافت على منصب القيادة الذي يسمح لصاحبه بممارسة نفوذ متزايد على السكان، وتنمية ثرواته وأملاكه الخاصة.

ويلجأ المخزن في بعض الأحيان إلى أسلوب آخر، بحيث يعين السلطان قائدا "غريبا" عن القبيلة، وغالبا ما يكون من أحد قادة الجيش، الذي تأكدت طاعته وقدرته

---

10) برحاب عكاشة : **شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي (1873-1907)**، منشورات جامعة الحسن الثاني، المحمدية، 1989، ص: 232.

11) رسالة محمد بن يحيى الجديدي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 27 ربيع الأول 1312/ 28 شتنبر 1894، م.و.م. مح ربيع الأول 1312.

12) ر. محمد ويدة السوسي إلى أحمد بن موسى، 9 ذي الحجة 1312 / 3 يونيو 1895، و.خ.ح. عهد م.ع. مح 5.

الإدارية والسياسية، إما من جيش البخاري[13]، أو من قبائل الكيش[14]، وينعت في الوثائق المخزنية بالوصيف.

وإذا كان السلطان يملك لوحده قرار تعيين القواد، فإنه غالبا ما يأخذ بعين الاعتبار اختيار القبيلة، حفاظا على طاعتها للمخزن، وتسهيلا لاستجابتها لمختلف أوامره. لذلك فغالبا ما ينتمي القائد إلى أعيان جماعته، وأغنياء قبيلته، حيث كان على من يطمح إلى القيادة أن يتمتع بنصيب مقبول من الثروة ليستطيع تحمل الخدمة المخزنية. كما كان عليه أن يواجه بعض المصاريف العارضة مثل أداء بعض ما في ذمة "إخوانه" مسبقا، أو تسبيق ما تعجز إيالته مؤقتا عن أدائه أو ترفض دفعه بالمرة[15].

ولم يكن منصب القائد وراثيا من حيث المبدأ، غير أن تحالفات واستراتيجية السلطة بالقبيلة تفرض، غالبا، تزكية الإبن البكر للقائد المتوفى من طرف أعيان القبيلة، "وهم في ذلك بين ارتقاب فوائد التعزيز واحتساب عواقب المخالفة"[16]. ويبدو أن سياسة المخزن في اختيار العمال والقواد كانت قائمة في كثير من الأحيان على مبدإ توارث المناصب وانفراد أسر معينة بتوليها، ذلك أن توارث الجاه والثراء والنفوذ يسمح بتوارث المنصب، خاصة إذا توفر عنصر الإخلاص للمخزن، مجسدا في شخص السلطان. وتلعب الجباية دورا أساسيا في هذا المجال، فبقدر ما تنتظم أداءات القائد، وتزداد كما وكيفا، ويستطيع التحكم في مجاله القبلي، بقدر ما تتعزز مكانته، وتتوارث أسرته بالتالي منصبا يمكن أصحابه من نفوذ وثراء متزايدين، الأمر الذي يساعد المخزن المركزي على التحكم في القبائل.

---

13) جيش البخاري : فرق عسكرية كونها مولاي اسماعيل (1672-1727)، عرفوا بهذا الاسم لأن الواحد منهم كان يقسم على الإخلاص للسلطان واضعا يده على كتاب الجامع الصحيح للمحدث الشهير محمد بن اسماعيل البخاري: **الوثائق**، تصدرها مديرية الوثائق الملكية، ج: 10، ص: 134.

14) الكيش (الجيش) : فرق عسكرية تتكون وحداتها من عساكر أحرار ينتمون إلى قبائل الجيش المخزنية كالوداية والشراردة: **الوثائق**، ج : 10، ص: 134.

15) المودن عبدالرحمن : **البوادي المغربية**...، م.س، ص: 255.

16) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**...، م.س، ص: 473.

ويظهر أن المخزن كان يوثر إبقاء الأمور تجري على "العوائد"، ويفضل اختيار أعمدته وممثليه من بين الأسر العريقة والأصيلة في الخدمة المخزنية، لأن هؤلاء بحكم وضعيتهم الاجتماعية، واحتكاكهم بأجهزة الدولة ورجالها، كانوا أكثر تمرسا وتأثرا بالسياسة المخزنية، وأكثر إخلاصا لها[17].

ولابد من الإشارة باقتضاب إلى السياسة التي اتبعها المخزن منذ عهد المولى الحسن في تعيين قواد البوادي. فقد عمل هذا الأخير على فرض اختيارات المخزن في تعيين القواد على سكان القبائل، للحد من التغييرات المتكررة لممثلي المخزن المحليين، ولكي لا يشجع السكان على الطيش والجرأة والتجاسر على المخزن. كما لجأ هذا السلطان إلى محاولة إضعاف نفوذ القواد الكبار، والحد من سلطتهم، وتعيين عدد من القواد الصغار مكانهم، فبعد أن كان بالمغرب 18 قيادة كبيرة، عمد المولى الحسن إلى تقسيمها إلى 330 قيادة صغيرة، لإضعاف سلطة القواد[18].

غير أن العهد العزيزي عرف بالتدريج تحولا سمح بعودة نفوذ كبار القواد التقليديين وامتداد حكمهم إلى قبائل متعددة، وانبساط سلطتهم على مناطق شاسعة. ويمكن الاستشهاد على هذا التحول بمثال من الأطلس الكبير، فبعدما كان المدني الكَلاوي[19] مجرد قائد بسيط على قبيلة كلاوة في عهد المولى الحسن ووصاية أحمد بن موسى، تمكن هذا القائد في عهد خلفه، من توسيع إيالته، وتكوين عمالة شاسعة مترامية الأطراف، تمتد من دمنات وتخوم مراكش إلى ما وراء الأطلس الكبير[20].

لكن هذه الظاهرة مست على الخصوص منطقة الحوز والجنوب بشكل عام، في الوقت الذي عرفت فيه مناطق أخرى تزايدا في عدد القواد خلال العهدين العزيزي والحفيظي. فقد تضاعف عدد قواد الحياينة بين سنتي 1850 و1910 من واحد إلى أحد عشر

---

17) اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بقبيلة بني مطير (1873-1912)**، د.د.ع الرباط، 1984، ص: 252.

18) - ERKMANN (J.) : Le Maroc moderne, Paris, 1885, p. 122.

- LAHBABI (M.) : Le gouvernement marocain à l'aube du XXè siècle, Rabat, 1957, p. 145.

19) عين المدني الكَلاوي قائدا على قبيلة كَلاوة سنة 1886. أنظر ترجمته في **معلمة المغرب**، ج:2، ص: 623-624.

20) BRIGNON (J.), BOUTALEB (B.): Histoire du Maroc, Hatier, Casablanca, 1967, p. 313.

قائدا[21]. وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر تعددت قيادات بني يزناسن إلى أن فاق عددها عشرون قيادة[22]. وتوزعت قبائل الشاوية إلى عدة قيادات وصلت سنة 1315هـ/1897-1898م إلى 28 قيادة[23]. وبلغ مجموع قواد سوس 70 قائدا عند وفاة أحمد بن موسى سنة 1900[24]. في الوقت الذي وصل فيه قواد قبيلة بني حسن سنة 1902 إلى 32 قائدا[25].

ومن أمثلة تكاثر القواد ببعض القبائل كون قبيلة أولاد بوزرارة كان يحكمها خمسة عمال في العام 1314هـ/1897م، كما توضحه الإشارة التالية التي وردت في رسالة القائد أحمد بن التومي الجابري إلى السلطان والتي جاء فيها : "... إن أولاد بوزرارة عشرة دواوير وعليهم خمسة عمال كل عامل على فريق من العشرة وعليهم أيضا قضاة ثلاثة..." [26].

بيد أن بعض القبائل كانت تشتكي من تعدد القواد، وما يترتب على ذلك من ضغط جبائي على السكان. فكانت تلجأ إلى السلطان طالبة تولية قائد واحد عليها، مثلما فعل بنو سادن في بداية عهد المولى عبد العزيز حسبما أشارت إليه رسالة جاء فيها : "... إن خدام سيدنا كافة قبيلة بني سادن على أفخاذها اشتكوا باعتاب مولانا الشريفة بعد أن احترموا بالضريح الإدريسي متضررين من عامليهم خديمي سيدنا بنحدو السادني وحدو امنصور السادني طالبين إراحتهم منهما وتولية عامل واحد عليهم لكون قبيلتهم لا تحتمل أكثر من عامل واحد..."[27].

وتشير الوثائق المخزنية إلى أن المخزن كان يوظف قدرا معينا من المال على القائد المعين. فقد أمر الوزير أحمد بن موسى عامل وجدة ادريس بن يعيش بعدم تسليم ظهائر

---

21) المودن عبدالرحمن : **البوادي المغربية...**، م.س، ص: 252.

22) برحاب عكاشة : **شمال المغرب الشرقي...**، م.س، ص: 224.

23) الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، 1894-1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية،** إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية 1994، ص: 122-123.

24) أفا عمر : **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (1822-1906)**، أكادير، 1988، ص: 109.

25) Michaux-Bellaire (Ed.) - Salmon (G.) : Les tribus Arabes de la vallée du Lekkous, A.M., vol. 4, 1905, p. 10.

26) ر. أحمد بن التومي الجابري إلى السلطان، بتاريخ 26 ذي الحجة 1314 / 28 ماي 1897، و.خ.ح. مح 209.

27) ر. محمد بن الحسن إلى السلطان، بتاريخ 12 محرم 1312 / 16 يوليوز 1894، و.خ.ح. عهد م.ع. مح 16.

التولية إلى القواد المعينين على قبيلة بني يزناسن سنة 1895 إلا بعد أن يأخذ منهم "ما التزموا به عن الولاية"[28]. وسواء دفع القائد المبلغ الموظف عليه في الحال أو التزم بأدائه مستقبلا، فإن السكان هم الذين يؤدون ذلك القدر. وربما كان المبلغ المستخلص منهم يزيد بكثير عما التزم القائد بأدائه للمخزن[29]. وقد يعمد هذا الأخير إلى ممارسة نوع من الضغط على القائد المعين لإجباره على أداء مال الولاية أو المنصب. كما يتضح من رسالة أحد قواد بني مطير إلى الحاجب السلطاني أحمد بن مبارك التي جاء فيها: "... فإن سيدنا المؤيد بالله يامرنا بتوجيه الخمسة ءالاف الموظفة علينا من قبل الولاية على إخواننا ءايت ولال وإلا ينزل علينا قائد الأرحى بعشرة ريال في الليلة مع الحولي والسمن والسكر والدقيق فنحن عند السمع والطاعة..." [30]. وهذا التطور أدى، مع تعاظم الأزمة المالية للمخزن، إلى أن أصبح منصب القائد يباع ويشترى.

ومهما يكن فإن القائد كان يعين بظهير سلطاني. ويتسلم بذلك الشارات الرسمية التي تجعل منه في أعين إخوانه وأمثاله قائدا رسميا: الفرس والقبة والطابع والكسوة، وكلها علامات خارجية تمييزية للقائد عن بقية كبار القبيلة[31]. ويلعب الظهير دورا أساسيا في اعتراف السكان بالقائد وخضوعهم له، واستجابتهم لمطالبه الجبائية. فقد رفضت قبيلة بني مزكلدة أداء ما وظف عليها سنة 1327هـ/1909م، نظرا لعدم توفر قوادها المعينين حديثا على ظهائر التعيين، الأمر الذي دفع قائد المحلة النازلة على القبائل الجبلية في نفس التاريخ، محبوب بن قاسم، إلى تنبيه الوزير الصدر إلى ضرورة توجيه ظهائر القواد المعينين على القبيلة، حتى يمكنهم استخلاص الجبايات والوظائف من السكان[32].

---

28) رسالة إدريس بن يعيش إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 18 محرم 1313 / 11 يوليوز 1895، و.خ.ح مح 648.

29) تشير الوثائق صراحة إلى حالات تتم فيها مساومة القائد حول القدر الذي يجب عليه دفعه لتولي منصب القيادة على قبيلة معينة، كما هو الشأن بالنسبة لولاية القائد المدني الكَلاوي على قبيلة مسفيوة أواخر عهد المولى عبد العزيز.

30) رسالة القائد علي بن العباس الولاني إلى الحاجب الحاج أحمد، بتاريخ 24 رمضان 1327 / 9 أكتوبر 1909، و.خ.ح عهد م.ح. مح 30.

31) المودن عبدالرحمن : **البوادي المغربية...**، م.س، ص: 258-259.

32) ر. محبوب بن قاسم إلى الوزير المدني المزواري، 21 شعبان 1327 / 7 شتنبر 1909، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 25.

1-2- الوظيفة الجبائية للقائد

يحدد الناصري في إحدى فتاويه وظائف القائد بقوله : "... وأما خطة الولاية فموضوعها في عرفنا وقطرنا اليوم الجرائم والجبايات وما يتبعهما، فالوالي عندنا اليوم نائب عن الإمام في جباية ما جرت العادة أن تدفعه الرعية للسلطان وفي كف اليد العادية فيما يحدث بينها من التقاتل والتواثب والتغالب فيردع الظالم وينصر المظلوم..."[33].

واضح إذن أن وظائف القائد متعددة، فهو ينوب عن السلطان في القبيلة، يحافظ على الأمن وينظم المجال، ويتولى القضاء المخزني، ويشرف على جباية الضرائب والواجبات المخزنية. وكان المخزن يحدد للقائد -في الغالب- وظيفته في "النظر في أمور القبيلة" و"أمور الخدمة الشريفة". وهذه الوظائف تقننها ظهائر التعيين التي يتسلمها القائد بعد ملاقاة السلطان.

ولم يكن للقواد مرتب محدد. ورغم أن الترتيب العزيزي لسنة 1901 عمل على سد هذه الثغرة، فإن فشله أبقى الوضع على ما كان عليه. فكان على القائد بمجرد تسلمه لمهامه، "أن يسعى إلى امتلاك الأملاك لا لكي يعيش فحسب بل لكي يحكم، إذ لكي يحكم كان عليه أن يباهي وأن يستضيف ويطعم ويكرم، وأن يفوق الشيوخ المحليين في الملكية والأبهة"[34].

إن الوظيفة الجبائية تجعل القائد ملزما بتلبية طلبات المخزن حفاظا على منصبه. وعليه أيضا أن يحافظ على مكانته داخل القبيلة حتى لا تمتنع بفرط مبالغاته. وهذا الموقع بين المخزن والقبيلة يدفعه إلى البحث عن توازن حساس ودقيق، لذلك يسخر كل وسائله العرفية والقضائية لمراكمة الموارد المالية التي تحدد وضعه الاجتماعي والسياسي[35]. وتعكس تظلمات القبائل من العمال أن هؤلاء مارسوا أنواعا مختلفة من التعسف لكسب

---

33) الناصري أحمد بن خالد : **جواب حول الفرق بين خطة القضاء والولاية والحسبة**، ضمن كناش خ.ع. رقم : د 2295، ص: 7-8. أورده المودن عبد الرحمن : **البوادي المغربية**، م.س، ص: 260.

34) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، م.س، ص: 470.

35) الابوركي عمر : **الظاهرة القائدية: القائد العيادي الرحماني نموذجا**، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2002، ص: 74.

المال متسترين وراء تطبيق الأحكام المخزنية[36]. كما أن الموقع الذي يحتله القائد بين القبيلة والمخزن جعل من أغلب الانتفاضات القبلية ضد القواد تتخذ سببا لها: شدة العسف والتسلط وكثرة التغريم[37].

وعلى الرغم من تدخل المخزن لكبح جماح القواد بين الفينة والأخرى، فإن الوظيفة الجبائية للقائد لم تكن مقيدة، بل مصحوبة بتجاوز القدر الذي يعينه المخزن للقبيلة كما وكيفا. بحيث يستولي على جزء من جبايات القبائل، قد يقل أو يكثر بحسب درجة نفوذه وتعسفه. وعند عملية الخرص، أي إحصاء المحاصيل لاستخلاص القدر الواجب، كان البعض يدفع من أجل إعفائه أو تخفيض قيمة هذه التكاليف عنه. ومن الثابت أن ما كان يحصل عليه القواد من أموال، يعتبر امتصاصا لفائض خيرات القبيلة، بعد الاستجابة لمطالب المخزن الكثيرة والمتنوعة.

كان القائد يخصص مكانا داخل قصبته، أو في مدخلها، لجمع الجبايات التي تقيد في سجل، والتي كان مدخولها يزيد كلما استتب الأمن، وازدهر الإنتاج، وتوالت سنوات الخصب[38]. وقد تطور الأداء من العيني إلى النقدي، وفي حالات كثيرة كان الأداء يتم عينا ونقدا في الوقت نفسه.

وكان جمع الجباية وتحكم القواد في القبائل، يدفع بالسكان أحيانا إلى هجرة أراضيهم عندما يعجزون عن أداء ما بذممهم من واجبات وكلف. لكن هذا الفرار وإن ساعد البعض على التنصل من الدفع، فإن الكثيرين منهم يظلون متابعين حيثما سكنوا، فعندما يعودون يؤمرون بدفع الحساب[39]. وهنا لابد من الإشارة إلى أن سلطات القائد كانت تمتد على

---

36) برحاب عكاشة : **شمال المغرب الشرقي**، م.س، ص: 210.

37) المودن عبدالرحمن : **البوادي المغربية**...، م.س، ص: 263.

38) - الابوركي عمر : **الظاهرة القائدية**، ص: 75.

- التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**...، ص: 478-489.

- LAROUI Abdellah : Les origines…, op. Cit., pp. 160-163.

- PASCON Paul : Le Haouz de Marrakech, Rabat, 1983, T. 1, pp. 350-352.

39) شكلت مسألة الفرار ظاهرة سلبية أثرت بشكل كبير في تـأزم علاقـات القـواد المتجـاورين، وفي عـدم انتظـام مداخيل القواد الجبائية. راجع الفصل الثامن من هذا الكتاب.

"إخوانه" أينما وجدوا، وحتى لو أفلتوا منه واستوطنوا جهة أخرى، فإنه يحتج على القائد الذي آوى جزءا من إخوانه ضده[40]. ومثل هذه الحالات كانت تتسبب في صراعات متكررة بين القواد حول المجموعات الهامشية، بحيث يدعي كل منهم أنها تابعة له. ويرجع سبب هذه النزاعات إلى كون القائد وبقية السكان المستقرين في مجال القبيلة كانوا يتحملون عبء أداء نصيب الفارين من إخوانهم[41]، مما كان يثقل كاهلهم ويزيد من معاناتهم.

ولممارسة الوظيفة الجبائية، واستخلاص مختلف الواجبات والوظائف والكلف من السكان، وخاصة من الذين يبدون بعض الممانعة أو الرفض، كان القائد يعتمد على قوته ونفوذه ومركزه. ولأن المخزن كان يعي جيدا صعوبة استخلاص جبايات القبائل، فقد كان يراعي في تعيين القائد مكانته داخل القبيلة، ومدى قدرته على إجبارها على الأداء. وعند عجز القائد عن القيام بهذه الوظيفة فإنه كان يتلقى الدعم والمساندة من السلطة المركزية، إما في شكل أوامر إلى القواد المجاورين لشد عضده، أو توجيه حركات لإخضاع الممتنعين.

غير أنه لا ينبغي أن يفهم بأن ممارسة الوظيفة الجبائية من طرف القائد كانت تتسم دائما بالعسف والتسلط والإكراه. ولقد غالت الكتابات الأجنبية في رسم صورة حالكة لقواد مخزن أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وذهبت إلى حد تشبيه بعض القواد بالسلاطين وسط قبائلهم[42]. وهذه الصورة، وإن كانت أقرب إلى الواقع في بعض الحالات، إلا أن تعميمها يبعد كثيرا عن الوقوف عند حقائق الأمور. فقد كان القائد المحلي مرتبطا بالسلطة المركزية، وخاضعا لمراقبتها، ومعرضا للتوبيخ والزجر بين الحين والآخر. هذا إذا لم تصل الأمور إلى حد العزل أو السجن، كما تشهد بذلك وثائق كثيرة.

1-3- علاقة القائد بالمخزن المركزي

تتجلى علاقة القائد المحلي بالمخزن في علاقته بالسلطان بالدرجة الأولى، ثم بالتبعية للصدر الأعظم. ويشكل تبادل المراسلات، وإيفاد المبعوثين لتقصي الحقائق، واستدعاء القواد للحضور لدى السلطان، وسائل اتصال أساسية بين المخزن ومختلف العمال والقواد.

---

40) المودن عبد الرحمن : **البوادي المغربية**، م.س، ص: 261.

41) الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب**، م.س، ص: 118-120.

42) AUBIN (E) : Le Maroc d'aujourd'hui, Paris, 1904, p. 241.

على أن المراسلات تعتبر الوسيلة العادية لتواصل الطرفين. وكانت رسائل السلطان إلى العمال تختلف من حيث المضمون والأسلوب بحسب الغرض المراد منها. بيد أنها غالبا ما تكون عبارة عن أمر بالإسراع بالقيام بخدمة، أو تكليف بواجب أو تسخير، أو زجر عن تصرف غير مقبول... الخ. في حين تخبر رسائل القواد عموما بكل ما استجد في القبيلة، أو تبرر عجز القائد أو تأخره عن أداء الجبايات، أو تجيب عن استفسارات مختلفة للسلطان.

وكان القائد معرضا للمراقبة والمحاسبة بصفة مستمرة. سواء عبر استفسارات السلطان الكتابية، أو عند حضور أعيان القبيلة وعلى رأسهم القائد في مناسبات الأعياد الثلاثة لتقديم هدية العيد، أو عند نزول حركة المخزن أو محلة السلطان بتراب قبيلة القائد أو العامل[43].

وتكشف المراسلات المخزنية للقواد، بدءا من ظهائر التعيين إلى رسائل التنبيه ضد سوء المعاملة أو انتهاك حرمة الشرفاء، إلى رسائل التوقير والاحترام، والرسائل المتعلقة بتنفيذ أوامر أمنية أو جبائية، عن أن القائد لم يكن مستقلا عن السلطة المركزية، كما ذهبت إلى ذلك بعض الكتابات الاستعمارية[44]، بل كان خاضعا لأوامر السلطان، مراعيا للحالات التي يكاتبه المخزن المركزي بشأنها[45]. فكثيرا ما كان السلطان يسارع إلى عزل قائد إذا ثبتت لديه تهمة ضده. ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما أشار إليه الحجوي حول سياسة المولى سليمان مع عماله، حيث قال: **"**... وكان إذا استعمل أحدا على ولاية سأل عنه الصادر والوارد، فإن بلغ عنه ما يكره عزله في الحين... وكان عماله يخافون منه أشد الخوف فلا يأمنون من وقوع مكره فهم دائما على وجل حيث كان يبغتهم بالعزل والنكال...**"**[46].

---

43) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**...، ص: 480.

44) كثيرة هي الكتابات الأجنبية المغرضة التي ألحت على هذا الجانب نذكر منها :

- MONTAGNE Robert : Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Paris, Ed. Alcan, 1930.

- WEISGERBER F.Dr : Au seuil du Maroc moderne, Rabat la porte, 1947.

- HARRIS Walter : Le Maroc disparu, paris, 1929.

45) Michaux-Bellaire, Ed : Traduction du registre de Si Abdelmalik Elmtouggi, R.M.M., vol. 5, 1908, pp. 258-274.

46) الحجوي محمد بن الحسن : **اختصار الابتسام** (ضمن مجموع)، مخ.خ.ع. رقم ح114، ص: 360.

والواقع أن العلاقة بين الطرفين لم تكن دائما على هذا النحو، لاسيما خلال فترات الاضطراب التي عرفها عهد السلطانين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، حيث اتسعت سلطة عدد من القواد، وخاصة بالحوز، ولم تعد سلطة المخزن المركزي على ممثليه المحليين بمثل ما أشار إليه الحجوي.

ورغم ذلك فقد ظل المخزن يمارس سلطته العليا لمراقبة تصرفات القواد وممارساتهم، ولو من بعيد، والضغط عليهم قصد ضبطها والحد من شططهم. وكان يحث دائما على التشبث بالأعراف والحدود الشرعية، بل يتدخل أحيانا لإقرار الشرع أو العرف، خصوصا وأن أفراد القبيلة كان بإمكانهم أن يرفعوا تظلماتهم للسلطان في شكل شكايات. وكان المخزن يعيرها اهتماما كبيرا، فيتدخل لإنصاف الشاكين من الظالم، أو الحد من سطوة القائد أو أحد ممثلي المخزن المحلي(47).

ويمكن القول إن الجباية والتسخير شكلا أساس مراقبة القائد ومحاسبته، ذلك أن جردا لوثائق المخزن في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يبرز بوضوح كثافة العنصرين وأهميتهما في تتبع علاقات المخزن بالقواد من جهة، وبالقبائل من جهة أخرى. مما جعل من أداء الجباية والقيام بمختلف الكلف والتسخيرات محددا أساسيا في علاقة القائد بالمخزن. حيث أن الانتظام في الأداء، والحفاظ على الأمن بالقبيلة يعززان مكانة القائد لدى المخزن، في حين أن كل تماطل منه أو تمرد عليه قد يعرضه لأوخم العواقب.

وقد ركزت الكثير من الكتابات على دور الجباية في تطور علاقات القائد بالمخزن. فبول باسكون Paul Pascon، مثلا، يرى أن القياد كانوا يعرفون أن مجرد استطاعتهم رفع الضريبة إلى أقصى حد على القبائل التي كانوا يسيطرون عليها، كان يتيح لهم الحصول على ظهير تنصيبهم على تلك القبائل(48). وبالفعل فقد كان الإقصاء من نصيب عدد من القواد الذين عجزوا عن جمع الضرائب. وتوسعت سلطة أولئك الذين أظهروا حزمهم داخل القبائل، مستمدين شرعيتهم من السلطة المركزية، بحيث برزت أسماء كان ضغطها قويا

47) فنيتر المصطفى : **قواد الجنوب الكبار، نموذج القائد عيسى بن عمر العبدي (1879-1914)**، د.د.ع، كلية الآداب بالرباط، 1988، ص: 109.

48) باسكون بول : **الفترات الكبرى للقائدية**، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، عدد 6/5، 1981، ص: 131، تعريب زبيدة بورحيل.

في الجنوب المغربي[49]. ورغم السلطة الواسعة التي كان يتمتع بها بعض القواد، إلا أن هذه السلطة لم تكن مطلقة[50]، فالقواد كانوا مهددين دائما من طرف المخزن، لأن هذا الأخير "في متناوله أن ينزل إلى الحضيض أولئك الذين عمل على رفعهم إلى القمة"[51].

بيد أن العداء نادرا ما كان يتسرب إلى العلاقة بين الجانبين، ذلك أن المخزن كان يتدخل في الغالب، بإمكاناته المختلفة للمحافظة على مكانة القائد من أي تهديد، سواء كان ذلك من داخل القبيلة أو من خارجها. فالقائد ممثل للسلطان في القبيلة، وبالتالي فإن تمرد محكوميه عليه، أو تدخل منافسيه يستدعي من السلطان التأنيب والزجر، وقد يبرر حركة مخزنية أو محلة سلطانية[52].

من الأمثلة التي تعكس هذا الاتجاه ما صدر عن محلة السلطان مولاي عبد العزيز سنة 1313هـ/1896م. فحين وصول السلطان لبلاد تادلا، استوقفته فرقة منهم تسمى أولاد عياد، تشكى عاملهم بانحرافهم عنه، فصدرت الأوامر بمعاقبتهم وهدم دورهم، مما أرغمهم على طلب الأمان، والخدمة مع عاملهم[53]. وتزخر المستندات الرسمية بمواقف مخزنية من هذا القبيل، سيما خلال فترات استقرار السلطة المركزية وقوتها[54].

غير أن موقف المخزن لا ينحو دائما في هذا الاتجاه. فقد تثور بعض القبائل ضد قائدها الجائر، فتطرده أو تقتله. ذلك أن موقع القائد كواسطة بين القبيلة والمخزن، موقع حرج، فهو بين نارين، فغالبا ما تنتفض عليه القبيلة، وتقلب له ظهر المجن، وينقلب عليه المخزن بعزله، لأنه لم يستطع حكم "إخوانه"[55]. مثل هذا التوتر في العلاقات بين الطرفين

---

[49]) الابوركي عمر : **الظاهرة القائدية**، م.س، ص: 40.

[50]) بورقية رحمة : **حول القبيلة في المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، مجلة كلية الآداب بالرباط، عدد 14، 1988، ص:41.

[51]) عياش ألبير : **المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، الدار البيضاء، ط: 1، 1985، ص: 56.

[52]) المودن عبدالرحمن : **البوادي المغربية...**، ص: 265.

[53]) بوعشرين الحسن بن الطيب : **التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب**، تقديم وتصحيح محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994، ص: 55-56.

[54]) كما هو الحال بالنسبة لفترة الوزير الوصي أحمد بن موسى (1894-1900).

[55]) حسني علي: **التحول المعاق: الدولة والمجتمع بالمغرب الحديث**، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص: 74.

كان يؤدي إلى مصادرة أملاك القواد المعزولين أو المتوفين، وقد يؤدي بعدد من القواد المتوجهين للتهنئة بالعيد إلى السجن[56].

في ما يتعلق بمصادرة أملاك القواد، فإن الوثائق المخزنية تعكس كثرة الحالات المتعلقة بها[57]. وتتم هذه العملية التي تسمى "التتريك" بعد عزل القواد عن قبائلهم، أو بعد وفاتهم، حيث كان السلطان يعين لجنة من الأمناء والعدول تحصي ما خلفه القائد المعزول أو المتوفى. من نماذج ذلك ما جاء في رسالة أحمد بن موسى إلى الأمين علي بن الدرقاوي سنة 1317هـ/1899م، حول إحصاء ما خلفه قائدا قبيلة دكالة علال الغندوري والهاشمي المنقاري، حيث قال: "... وبعد وصل جوابك عن أمرك بالوقوف مع الأمين الحاج أحمد شكور على إحصاء ما خلفه الغندوري والمنقاري من الزرع قمحا وشعيرا ومن القطاني وتحصينه بمخازنه على يد ابن بوشتى في متخلف الأول ويد ابن المعروفي في متخلف الثاني وحمل ما عند كل واحد لمرسى الجديدة..."[58].

وكان المخزن بنهجه أسلوب المصادرات يعمل على إعادة تجميع الثروات التي احتجنها القائد طيلة مدة حكمه. ولم يكن السكان يستفيدون من تلك الأملاك المصادرة بل تؤول إلى المخزن[59]. فقد كتب أحمد بن موسى إلى قائد قبيلة مسفيوة علال المسفيوي حول "تتريك" قائد مسفيوة الآخر عبد الكبير المسفيوي وتوجيه ما تحصل في أملاكه قائلا :

"... وصل جوابك عما بلغ للعلم الشريف من أنك حزت من متروك عبد الكبير المسفيوي على يد بعض القبيلة خمسة أفراس وعشرة رؤوس من البقر ومائتين من الغنم وأمرت بتوجيه ذلك لشريف الأعتاب بأنك وجهت ذلك قبل على يد القائد المهدي المنبهي وصار بالبال... وقد وصل ذلك على يد القائد المهدي المنبهي كما ذكرت وحل محله..."[60].

---

[56]) - AUBIN (E) : Le Maroc d'aujourd'hui, op. cit., pp. 244-245.

- ERKMANN (J.) : Le Maroc moderne, op. cit., pp. 132-133.

[57]) يشتمل كناش الخزانة الحسنية رقم 96، والذي يحمل عنوان: "**بيان تركة بعض القواد**" على متروك إثنين وخمسين قائدا. وهي متروكات تتفاوت أهميتها حسب نوعية الأملاك التي تراكمت لدى القواد خلال مدة حكمهم.

[58]) الرسالة مؤرخة ب 11 جمدى الأولى 1317 / 11 شتنبر 1899، كناش خ.ح. رقم 442، ص: 56.

[59]) المودن عبدالرحمن : **البوادي المغربية**...، ص: 272-274.

[60]) الرسالة مؤرخة ب 28 ربيع الثاني 1317 / 5 شتنبر 1899، كـ.خ.ح. رقم 442، ص: 40.

إلى جانب مصادرة أملاك القواد كان المخزن يعمد في حالات كثيرة إلى سجن بعضهم لأسباب مختلفة، لكنها غالبا ما تتخذ صبغة تأديب عن التهم التي توجه للقائد ومنها تهمة "الخوض" في القبيلة أو في القبائل المجاورة، كما حدث للقائد حم بن الحسن البورزوني الذي سجن سنة 1316هـ/1896م حسبما توضحه الرسالة التي جاء فيها: "...وبعد وصل كتابك... بأن نتوجه لحم بن الحسن البورزوني الذي بسجن مصباح ونعرفه بأن سبب القبض الواقع عليه هو اشتغاله بالخوض في القبيلة والشيطنة وطالما وقع استرعاء عليه فلم ينته وإنما مقصود سيدنا أيده الله أن يربيه ليحسن حاله..."[61].

وكان المخزن يقوم بتسريح بعض القواد وإخراجهم من السجن بعد دفع مبالغ مالية معينة. فقد أمر السلطان سنة 1895 عامل الرباط محمد السويسي بتسريح القائد العربي المديوني من السجن بعد أدائه ذعيرة قدرت بألفي ريال لأمناء مرسى الرباط[62].

ولابد من الإشارة إلى أن المخزن لم يكن يأبه في بعض الحالات بظلم القواد للرعية، مادامو مسيطرين على قبائلهم، وقائمين بوظيفتهم أحسن قيام. بيد أن هذه الحالات تهم على الخصوص قبائل تعددت مواجهاتها مع المخزن، بحيث ينال القائد الذي يتكفل بإخضاعها رضى السلطان ودعمه.

والواقع أن حظوة القائد لدى المخزن كثيرا ما تضمنها له هداياه، فالوزراء والمقربون من السلطان يمكنهم التدخل لقضاء إحدى الحاجات إذا لم يبخل القائد بعطاياه، لأن هؤلاء "كانوا معتمد الولاة في تصفية مشاكلهم بالحضرة الشريفة"[63]. وكان القائد بعلاقاته تلك المشفوعة بهدايا وصلات دائمة يضمن تدخل الحاجب أو الوزير في اللحظات الحرجة لتلميع صورته لدى السلطان حتى يحوطه برضاه وحدبه، ولإخبار القائد بما يحاك له من الدسائس والمؤامرات في دار المخزن[64]. وقد أشار المشرفي، عند حديثه عن الوزير أحمد بن موسى، إلى أن "الوافد على السلطان لقضاء غرضه من القواد والأعيان يصحب معه لملاقاته مائة ريال مثلا، ويصحب لملاقاة الوزير خمسة ءالاف ريال ونحوه لعلمه

---

61) ر. علال بن أحمد أمالك إلى أحمد بن موسى بتاريخ 28 صفر 1316 / 18 يونيو 1898، و.خ.ح. مح 259.

62) رسالة عامل الرباط محمد السويسي إلى السلطان، بتاريخ 5 محرم 1313 / 28 يونيو 1895، و.خ.ح. مح 193.

63) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**...، م.س، ص: 482.

64) كريدية ابراهيم : **عيسى بن عمر في خدمة المخزن**، دفاتر دكالة عبدة، رقم 1، ص: 288.

بأن الغرض لا يقضى إلا على يديه..."[65]. مما يجعل من قدر العطاء ونوعه عاملا أساسيا في محافظة القائد على مكانته، وعنصرا مساعدا على قضاء أغراضه، رغم أن مصدر المال يكون من القبيلة، وقد يستعمل ضدها.

1-4- علاقة القائد بالقبيلة

تقتضي دراسة علاقة القائد بالقبيلة الوقوف عند نماذج معينة. لاسيما وأن هذه العلاقة تتحكم فيها ظروف الزمان والمكان، وتطورات الأحداث السياسية والاقتصادية بالنسبة للمخزن، وما لذلك من انعكاسات على ممثليه المحليين بالقبائل. كما أن عوامل متداخلة توجه علاقة القائد بالقبيلة، منها كيفية وظروف تعيينه عليها، وموقف السكان من ذلك التعيين، وسياسة القائد الجبائية والتسخيرية تجاههم، ومدى النفوذ الذي يتمتع به داخل أوساط المخزن، مما يحدد درجة قدرته على الإمساك بخناق محكوميه، وإرغامهم على الاستجابة لأوامره. بيد أن هذا لا يعفي من الإشارة إلى بعض جوانب هذه العلاقة، وتعداد بعض الأمثلة عما تميزت به علاقات بعض القواد بقبائلهم، وسياستهم تجاه محكوميهم، مركزين على الجانب الذي نحن بصدد دراسته، والمتعلق بالجباية والتسخير.

تشير الوثائق المخزنية إلى أن علاقات العمال والقواد بقبائلهم، أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تتحدد في الغالب في حالات ثلاث :

في الحالة الأولى تكون علاقة القائد بالقبيلة حسنة، يعكسها رضى السكان بحكمه وارتياحهم له. وبالتالي فإن مصاعب الحكم تتوطد أمامه، ويسهل عليه استخلاص مختلف أصناف الجبايات وتزويد المخزن بها. وقد يصل الأمر بالقبيلة إلى مطالبة السلطان بإرجاع قائدها المعزول أو المسجون إليها، كما قد تشترط عدم تعاملها مع قائد آخر غيره. وهذا ما حدث مثلا بقبيلة الزيايدة سنة 1312هـ/1895م، فقد جاء في رسالة أمناء وأشياخ القبيلة إلى السلطان عبد العزيز، بخصوص إلحاح السكان على إعادة القائد محمد الزيادي إليهم ما يلي :

"... وبعد فليعلم سيدنا دام علاه أنه لما قبض على خديمه القائد محمد بن العربي الزيادي راجت كافة إيالته وتعطل أمرهم... وقالوا... لا نقبل أحدا سواه يتولى علينا... فنطلب

---

65) المشرفي محمد بن مصطفى : **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها الغير المتناهية**، م.خ.ع. دراسة وتحقيق بوهليلة ادريس، مرقون، كلية الآداب، الرباط، 1993، ص: 882.

من كمال سيدنا... أن يعافيهم من الداء الذي أصابهم بسبب قبضه بتسريحه ورده عاملا عليهم كما كان لأن الإيالة المذكورة صلاحها متوقف على وجوده وحجتهم في ذلك عدم دخولهم في حماية الكفار..."[66].

في الحالة الثانية يسود علاقات الطرفين توتر مكتوم لا يصل إلى حد المواجهة. وقد لعب عنصر الجباية دورا أساسيا في خلق مثل هذا التوتر، لاسيما خلال العهدين العزيزي والحفيظي. وساهمت في ذلك تجاوزات القواد وتعسفاتهم. ولئن كانت كثير من القبائل، خلال هذه الفترة، ترزح تحت ظلم قواد جائرين، فإن الأعيان والعلماء والشرفاء، غالبا ما يلتجئون إلى السلطان طلبا لتدخله، كما تفصح عن ذلك مثلا رسالة أعيان قبيلة سفيان إلى الوزير محمد غريط سنة 1324هـ/1906م حيث جاء فيها :

"... الإعلام لسيادتك أن القائد محمد ابن عبد الله الفضلي كثرت إذايته لعامة القبيلة السفيانية ولم تبق فيه مصلحة لجانب المخزن أعزه الله ولا للقبيلة وكثرت إساءته وأكثر من الفرض والقبض بدون سبب ولا موجب والذعائر وعدم المفيد مع اشتغاله بالخوض في أعيان القبيلة فيما بينهم... واقتضت المصلحة عزله ووقع الاتفاق بين قبيلة سفيان كافة كبيرهم وصغيرهم على عدم الخدمة معه..."[67].

أوردنا هذه الرسالة لتعدد مثيلاتها، حيث يطالب السكان بإعفائهم من قائد جائر، وتعيين آخر يختارونه أو يرتضونه، بعد أن يبينوا للمخزن جوانب من تعدياته وتجاوزاته. غير أنه وفي حالات كثيرة يصعب الوقوف بدقة عند حقائق الأمور. خاصة وأن كل طرف كان يعمد إلى شرح وجهة نظره. فكثير هم القواد الذين راسلوا المخزن حول امتناع السكان عن الاستجابة لأوامر المخزن الجبائية وكلفه التسخيرية[68]. مما جعل العديد من الشكايات والمطالب التي كانت ترد على المخزن تتمحور حول سكان يشتكون، وقائد يتهم محكوميه بعدم الخضوع له، أو على الأقل ينفي التهم الموجهة إليه.

---

66) ر. أمناء وأشياخ الزيايدة إلى السلطان، بتاريخ 17 رمضان 1312 / 14 مارس 1895، و.خ.ح. مح 62.

67) ر. كافة أعيان قبيلة سفيان إلى الوزير محمد غريط، 20 شعبان 1324 / 7 نونبر 1906، م.و.م. مح شعبان 1324.

68) مما جاء مثلا في رسالة القائد الغازي بن عبد السلام إلى السلطان سنة 1318هـ :

"... فقد ورد علينا الأمر الشريف في شأن زكاة وأعشار إيالتنا وقرأناه على القبيلة ولم يسمعوا لنا كلاما ولم يرفعوا لنا رأسا لأجل ما هم عليه من الخوض...". و.خ.ح. رسالة بتاريخ 12 شوال 1318 / 9 فبراير 1901، مح 533.

ثمة حالة أخرى تطورت فيها الأحداث إلى درجة المواجهة المباشرة بين القائد والقبيلة. وهنا يتوجب على المخزن أن يتخذ موقف الخصم أو المعين. فإما أن يقف بجانب السكان، ويعزل القائد أو يعفيه من مهامه، أو يساعده بتوجيه عسكر مخزني في شكل مدد أو حركة لمعاقبة المتمردين(69).

والواقع أن الجباية شكلت مصدرا أساسيا لأزمة العلاقات بين القواد والقبائل. ولأن سكان البوادي كانوا يؤدون أحيانا ما لا طاقة لهم به، فقد كان من الطبيعي أن يعلنوا تمردهم ضد حاكمهم، ورفضهم الاستجابة لمطالبه. مع العلم أن هذه المطالب اتجهت تدريجيا نحو الارتفاع إلى حد الإرهاق مع تزايد أزمة المخزن المالية وتكالب الدول الأجنبية حول التدخل في شؤونه واستنزاف ماليته.

غير أن علاقة القائد بالقبيلة لم تكن دائما متوترة. ذلك أن العديد من المراسلات المخزنية تكشف عن الدور الذي كان يقوم به القواد في الدفاع عن مصالح السكان لدى المخزن، ومن ذلك مثلا طلب التخفيف عنهم من حجم الضرائب الموظفة عليهم، أو تأجيل الأداء إلى حين تحسن أحوال القبيلة. وقد يخبر القائد السلطان بعجز السكان تماما عن الأداء، ويلتمس لأجل ذلك إعفاءهم من الواجبات والوظائف والكلف.

ولابد من الإشارة إلى أن العديد من الكتابات الأجنبية، حصرت علاقة القائد بالقبيلة في تحصيل الجبايات المختلفة(70). واعتبرت إحداها بأن القائد كان يتمتع بسلطة مطلقة في استخلاص الضرائب من السكان (71). والواقع أن العلاقة بين القائد والقبيلة لم تكن مقتصرة على هذا الجانب، بل تتحكم فيها الوظائف المتعددة التي كان على القائد أن يمارسها داخل القبيلة أو القبائل الخاضعة لحكمه(72).

---

69) للتفصيل أكثر، راجع الفصل الأول من الباب الثالث من هذا الكتاب.

70) MONTAGNE (R) : Les berbères et le Makhzen, op. cit., p. 372.

71) LEMOINE Paul : Mission dans le Maroc occidental, Pub. du Comite du Maroc, Paris, 1905, p. 74.

72) LAROUI : Les origines…, op. cit., p. 160.

2 - الأمنـاء

شكلت مؤسسة الأمناء جهازا إداريا هاما يهتم بالإشراف على المداخيل والمصاريف العامة للدولة، حيث كانت مهامهم تقوم على جمع إيرادات الدولة من ناحية، وصرف النفقات العامة من جهة أخرى. وكان من الأمناء من يجمع بين هاتين المهمتين، وهم أمناء المراسي الذين كانوا يشرفون على دخل تجارة المغرب الخارجية، ويتولون صرف النفقات. وأمناء المستفاد الذين كانوا يقومون بجمع مداخيل التجارة الداخلية وريع أملاك المخزن. ثم أمناء القبائل الذين عينهم المولى الحسن بمقتضى الإصلاح الجبائي المعروف بالترتيب الحسني سنة 1884. كما كان من الأمناء من يختص بمهمة واحدة، وهم أمين الداخل المكلف باستيلام الأموال التي ترد على السلطان ولخزائن الدولة، ثم أمناء الصائر الذين كان من ضمنهم أمين صائر العتبة الذي كان يتولى الإنفاق على حاجيات السلطان، وكذلك أمناء الصائر بالعواصم الثلاث، فاس ومراكش ومكناس، وكانوا مكلفين بالإنفاق على حاشية السلطان والجيش والإدارة الموجودة بهذه العواصم ونواحيها. ويشرف على عمل هؤلاء جميعا أمين الحسابات الذي كان يعمل على محاسبة الأمناء عبر طرق مختلفة، ويتخذ إجراءات متعددة في حقهم. ثم أمين الأمناء الذي كان يشرف على جهاز الأمانة بكامله، حيث يقوم بالإطلاع على أعمال الأمناء وأموال المخزن. وينقسم جميع هؤلاء بين أمناء محليون (أمناء المراسي–أمناء المستفاد–أمناء القبائل)، وأمناء مركزيون (أمين الداخل–أمناء الصائر).

ويلعب أمناء القبائل دورا أساسيا في مسلسل جمع واستخلاص جباياتها[73]، ويشكلون طرفا لا يمكن الاستغناء عنه في العملية، لاسيما بعد أن منحت لهم صلاحيات هامة منذ الإصلاح الجبائي "الترتيب" الذي أصدره المولى الحسن سنة 1884[74]. فقبل هذا الإصلاح كان أمر الجباية متروكا للقائد، سواء في حالة وجود الأمين أو عدمه، حيث يتولى

---

[73]) حول الأمناء عموما وأمناء القبائل خصوصا انظر :

– التوزاني نعيمة هراج: **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1873–1894)**، م.س، ص: 149–191.

– الخديمي علال: **أشياخ وأمناء القبائل خلال القرن التاسع عشر، الوظيفة وحدودها**، مجلة أمل، عدد 18، 1999، ص:137–149.

[74]) عن الترتيب الحسني راجع : التوزاني، **الأمناء**، م.س، ص: 150–191. قارن أيضا :

– بياض الطيب : **ضريبة الترتيب وأثرها على المجتمع المغربي (1880–1912)**، د.و . كلية الآداب ظهر المهراز، فاس، 2002، ص: 215–320.

تسيير جميع شؤون إيالته، بما فيها الشؤون المالية، ويستعين في فرض الجباية وتحصيلها بالشيوخ، كما يعتمد أيضا على مساعدين من أقاربه وأصحابه(75). وقد أدى انفراد القائد بعملية الاستخلاص إلى حدوث تجاوزات واختلاسات أثرت بشكل كبير على تردي الأوضاع الاجتماعية للعديد من القبائل، وحرمان خزينة الدولة من مداخيل مالية هامة.

ولمعالجة هذا الوضع عمل الترتيب الحسني على محاولة رفع الحيف الجبائي عن السكان، وضمان حصول الدولة على مداخيل مالية كافية لتسييرها. ولإنجاح هذا المسعى عين السلطان في القبائل الأمناء والأشياخ لمشاركة القائد في أمور الجباية، بل إن الترتيب الحسني "أسند للأمين دوره الأساسي، وأصبح العامل مجرد طرف شريك، لا ينفرد بشيء أو يقطع فيه دون الأمين والشيخ"(76).

وإذا كان الإصلاح الجبائي الحسني قد فشل لعوامل متعددة، فإن الأمناء احتفظوا خلال العهدين العزيزي والحفيظي بالدور الذي كانوا يقومون به في العملية الجبائية. خاصة ما يتعلق منها باستخلاص الواجبات الشرعية، وفي عملية الخرص أو تقدير الإنتاج(77)، والتي يتم بواسطتها تحديد القدر الواجب على السكان. وتوضح الرسالة التالية بعض جوانب هذا الدور، حيث جاء فيها : "... إننا وقفنا مع أمناء إيالتنا حتى خرصنا أندر زوايا إيالتي قمحا وشعيرا وفق ما أمر به سيدنا... حرفا حرفا ووجهنا مع كتابنا هاذا للحضرة السامية بالله قائمة مبينا فيها متحصل كل ندر على حدته وقائمة ثانية ليد خديم سيدنا الأمين الأبر سيدي عبد السلام التازي وثالثة لأيدي أمناء ثغر الصويرة يدفع بمحله..."(78).

وهكذا، فإن الأمناء كانوا يقومون بدور أساسي في عملية الخرص، رغم مشاركة أعضاء آخرين، كالقائد أو نائبه، ثم العدول. ويبرز هذا الدور في عدم إمكانية القيام بالتقدير بدون حضور الأمين، فقد كتب القائد محمد بن قاسم المختاري إلى السلطان سنة

---

75) التوزاني نعيمة هراج : **الأمناء**، م.س، ص: 149.

76) المرجع نفسه، ص: 157.

77) سنحاول في فصل لاحق الوقوف عند مختلف المراحل التقنية في عملية الخرص، وعند بعض الجوانب من دور أمناء القبائل فيها.

78) ر.ق. محمد بن أحمد الزلطني إلى السلطان، 19 صفر 1314 / 30 يونيو 1896، و.خ.ح عهد م.ع. مح. 301.

1895، مشيرا إلى تعذر القيام بعملية الخرص في غياب أمين مكلف بالإشراف عليها، ولذلك طلب توجيه أحد الأمناء لتغطية هذا النقص[79].

وكان الأمناء يحتجون لدى المخزن كلما تم إقصاؤهم من عملية تقدير الإنتاج. فقد أشار الأمين إدريس المسعودي إلى أنه وجه أخاه نائبا عنه في تخريص قبيلة الخلط، فإذا به وجد القائد عبد المالك السعيدي قد خرص القبيلة "من غير حضور أحد على ذلك"[80]. وفي السياق نفسه احتج الأمين أحمد بن القسة لدى الوزير أحمد بن موسى على انفراد القائد مبارك بن الحسن الرحماني بالقبض من القبيلة من غير حضوره ولا علمه[81].

ولم تكن مهام أمناء القبائل تقتصر على تخريص القبائل واستيفاء واجبات الزكاة والأعشار، بل كانوا يكلفون أيضا بحضور عمليات استخلاص جبايات أخرى، مثل هدايا الأعياد، وراتب العسكر، ومئونة الحركات، وغيرها من الوظائف والكلف[82]. جاء في رسالة الوزير أحمد بن موسى إلى الأمين علي الدرقاوي ما يلي: "... وصل كتابك معلما بأن عمال دكالة لما وصل كل واحد لمحله اشتغلوا في فرض الأعياد وراتب العسكر من غير حضورك وحضور العدول وصار بالبال وأطلعت علم مولانا الشريف وفي جوابه كفاية..."[83].

والجدير بالإشارة هو أن "الترتيب" الذي أصدره المولى عبد العزيز في العام 1901، جعل من الأمين محور عملية الإحصاء التي تضمنها هذا الإصلاح الجبائي، فقد كلف الأمناء والعدول بترتيب القبائل، في حين يقوم العامل فقط بمساعدتهم على تقييد المتمولات على ما هي عليه من غير زيادة ولا نقصان[84]. وقد نص الترتيب العزيزي على تعيين أمناء وعدول موجهين من طرف المخزن المركزي، وأعفى قواد القبائل من أداء المئونة والسخرات لهم. كما تكفل المخزن بأداء الأجرة الضرورية لهم حسب الأيام التي سيمكثون فيها بالقبيلة

---

79) ر.ق. محمد بن قاسم المختاري إلى السلطان، 22 محرم 1313 / 15 يوليوز 1895، و.خ.ح عهد م.ع. مح. 171.

80) ر. ادريس المسعودي إلى أحمد بن موسى، 2 ربيع الأول 1314 / 11 غشت 1895، و.خ.ح عهد م.ع. مح. 338.

81) ر. الأمين أحمد المراكشي إلى أحمد بن موسى، 27 رجب 1314 / 1 يناير 1897، و.خ.ح عهد م.ع. مح. 269.

82) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830-1912**، دكتوراه الدولة، كلية الآداب الرباط، 2001، ص: 207-208.

83) رسالة مؤرخة بـ 29 ذي الحجة 1313 / 11 يونيو 1896، ك.خ.ح. رقم 776، ص: 17.

84) أنظر الفصل الخامس المتعلق بالترتيب العزيزي.

المراد ترتيبها. وهكذا أمر السلطان أمناء مرسى آسفي بأداء المئونة للأمناء والعدول المتوجهين لترتيب قبيلة عبدة في جمدى الثانية من العام 1319/ 1901[85]. كما أمر أمناء مرسى الجديدة بأداء المئونة للأمناء المتوجهين لترتيب قبيلة دكالة في التاريخ نفسه[86].

وتبرز كنانيش الترتيب العمل الذي كان يقوم به الأمناء من إحصاء للسكان وأملاكهم، فكانوا بذلك طرفا أساسيا في مشروع الترتيب العزيزي، رغم ما واجههم من عراقيل تمثلت في معارضة العمال والقواد وذوي الامتيازات لهذا الإصلاح الجبائي.

بيد أن فشل الترتيب، واتساع نفوذ عدد من القواد الكبار خصوصا في الجنوب قلص من مكانة الأمناء بالعديد من القبائل، بعد أن انفرد هؤلاء القواد باستخلاص جبايات قبائلهم، مستفيدين من ضعف المخزن، سياسيا واقتصاديا. إضافة إلى أن توقف القبائل عن أداء الجباية طوال سنوات عديدة، جعل الأمناء لا يحتفظون بنفس الدور الجبائي الهام الذي كانوا يقومون به.

ولئن كان الأمناء يقومون بإخبار السلطة المركزية، بين الحين والآخر، بتجاوزات العمال وبطبيعة الاختلاسات الجبائية التي كانوا يقومون بها، فإن القواد من جهتهم كانوا يبلغون عن الأمناء، ويكشفون عن جوانب من تعسفاتهم. فقد كان منصب الأمين يتيح لصاحبه فرصا للاختلاس والتعسف كذلك[87].

كانت هذه التجاوزات تدور أساسا حول المبالغة في قبض الجباية من السكان، والاستيلاء على أموالهم، كما توضح هذه الرسالة الموجهة إلى السلطان سنة 1895، حول تعسفات أمناء أولاد زيان والتي جاء فيها : "... ينهى لعلم مولانا... أن هؤلاء أمناء أولاد زيان أهل الذروة... اشتغلوا بالخوض والفساد وقلة العفة في القبيلة وصاروا يقبضون من الناس... وجل القبيلة فرت من البلد وبقيت خالية... فإن كان هذا يصلح فلم يبق أحد ينفع

---

85) ميكرو فيلم الخزانة العامة، رقم 54، ص: 72.

86) نفسه.

87) - التوزاني نعيمة : **الأمناء...**، م.س، ص: 125-126.

- العسري عمر : **التنظيمات الإدارية الإقليمية في المغرب خلال القرن التاسع عشر**، ضمن ندوة "المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912"، الجامعة الصيفية، المحمدية 1987، ج: 1، ص: 175.

المخزن بشيء فإن أراد مولانا بكفهم يأمر مولانا بقبضهم حتى يؤدون ما عندهم من متاع المخزن كغيرهم..."[88].

قد يتعلق الأمر هنا بصراع حول الانفراد بالامتيازات الجبائية بين القواد والأمناء، ومع ذلك فهو يعكس، إن صح فعلا مضمون الرسالة، تجاوزات أمناء القبائل وآثارها على السكان. وكان هؤلاء يكاتبون من جهتهم المخزن المركزي كلما بلغت تعسفات أحد الأمناء درجة كبيرة، من نماذج ذلك ما اتهمت به جماعة مدشر بني عمار من قبيلة الزراهنة الأمين بناصر الزرهوني العماري، من استئصاله أموالهم بالزيادة في القبض، وتواطؤه في ذلك مع العدول، فقد كتب سكان المدشر المذكور إلى الوزير أحمد بن موسى قائلين :

"... فلا زائد على ما كنا أسلفناه لك من الإعلام بما فعله بنا الأمين بناصر الزرهوني العماري من فرضه على كل زوج من أزواج حرثنا ثلاثة ريال ونصف وأنه استأصل أموالنا وملك جل أرضنا... ثم أنه الآن تفاقم أمره وزاد طغيانه وبغيه فكل من وجب عليه ريال واحد يقبض منه عشرة والعشرة بماية وهاكذا على هذه النسبة وأما العسكر فكل عشرة يعطون واحدا فيأخذ فرض اثنين لنفسه ويبعث واحدا للخدمة فقط والحاصل أن هذا الرجل فعل بنا مالو تحققته لمنعك الأكل والشرب حتى ترحمنا وتفك أمرنا... وقد جعل العدول تحت يده يكتبون له ما يشاء... وجميع الصائر الذي يصيرون على جانب المخزن يفرض علينا ويحاسب به المخزن..."[89].

غير أن اختلاسات الأمناء كانت تتم في الغالب بتواطؤ مع القواد، الأمر الذي يعكس في الواقع فساد الجهاز المحلي بالقبائل، وطغيان المصالح الشخصية على بعض

---

88) ر. الراضي بن محمد إلى السلطان، 30 جمدى1 عام 1313 / 18 نونبر 1895، و.خ.ح عهد م.ع. مح. 182.

89) الرسالة مؤرخة ب 26 صفر 1312 / 29 غشت 1894، و.خ.ح. مح.64.

– في ظهر الرسالة المذكورة كتب ما يلي: "... هذا توصل بما تشكوا به منه بسبب الترتيب كونه أمين الترتيب وقد رفعت يده عنهم بما اقتضاه النظر الشريف من إسقاط عمل الترتيب. نعم جميع أمناء وأشياخ الزراهنة الذين كانوا مكلفين بالترتيب متعين حضورهم للمحاسبة على ما قبضوه من قوائم الترتيب وما أوصلوه منه لمحله وما بقي وما كان على يدهم خارجا عن الترتيب... ليعلم ما لا زال بذمة القبيلة وما لا زال بذمتهم وما لا زال لم يصل للمخزن مما وجه له فيه ولمولانا النظر...".

عناصره، مما أضر كثيرا بالسكان، وحرم خزينة الدولة من التوصل بكل ما كان يتم استخلاصه من القبائل من جبايات.

والواقع أن الامتيازات التي كان يتمتع بها الأمناء بالقبائل، والفرص التي يتيحها لهم هذا المنصب للحصول على نصيب من أموال السكان، دفعت الكثيرين إلى التهافت على شغله. واشتهرت بعض الأسر بشغله وتوارثه ببعض البوادي، كما هو الحال مثلا بالنسبة لأسرة المسعودي في منطقة الغرب، وآل ابن الدرقاوي في ناحية دكالة، ففي هذه القبائل لم تكن تفرض واجبات أو تكاليف، أو تستخرج منها أدنى جباية، إلا بمحضر أمين من إحدى هذه الأسر[90]. ثم إن بعض الأمناء كانوا يدفعون مقابلا ماليا لتولي هذا المنصب، وهذا ما لجأ إليه الأمين العربي المسعودي سنة 1319هـ/1901م، كما يتضح من رسالة أحمد بن موسى إلى الأمين المذكور مما جاء فيها : "... فما طلبته من سيدنا... من الإنعام عليك برد التكليف بالخرص لكم كما كنتم قبل قد ساعدك... عليه وأمر... بأن توجه من قبل ذلك ثلاثة ءالاف ريال بقصد بيت المال... فيامرك أيده الله أن تعجل بها ولابد..."[91].

3 - الأشيـاخ

إلى جانب القواد والأمناء، كان الأشياخ يحتلون مكانة هامة داخل الجهاز الجبائي المحلي بالقبائل. فقد كان الأشياخ يأتون في الدرجة الثانية من الأهمية من بين الممثلين المخزنيين المحليين[92]. وكان القائد يستعين بأشياخه في القيام بوظيفته الجبائية، خاصة إذا اتسع مجال القبيلة التي يحكمها، أو شملت سلطته عدة قبائل. كما كان يعتمد عليهم في تنفيذ أوامر المخزن واستخلاص الواجبات والكلف والفروض، وتجنيد الحركات والاستخبار عن

---

90) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي...**، م.س، ص: 208.

91) ر. أحمد بن موسى إلى الأمين العربي بن محمد المسعودي، 21 محرم 1319 / 20 ماي 1901، و.خ.ح. مح 551.

– الشيء نفسه حدث للأمين ادريس المسعودي سنة 1898/1316، والذي عمل جاهدا على الاحتفاظ بما كان يقوم به من تخريص لقبائل سفيان وبني مالك. وكان الأمين المذكور قد أعفي في السنة نفسها من مهامه، واتهم القواد بالتواطؤ ضده. ر. الأمين ادريس المسعودي إلى أحمد بن موسى، 17 صفر 1316 / 7 يونيو 1898، و.خ.ح. مح 460.

92) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي...**، م.س، ص: 473.

أحوال القبائل، وكان القائد يختار أشياخه من الأعيان الذين لهم عصبية مع إخوانهم، ويتحرى في تعيينهم حتى يكونوا قادرين على إعانة المخزن في ضمان انقياد أتباعهم[93].

وقد لعب الأشياخ دورا كبيرا في تدعيم نفوذ السلطة المركزية بالقبائل، عن طريق معرفتهم بالأحوال المحلية، لأنهم أدرى بشعاب قبائلهم[94]. ولاشك أن هؤلاء الأشياخ كانوا يساعدون القائد في إجراء الأحكام بجماعاتهم سواء تعلق الأمر بكل ما يربط تلك الجماعة ببقية القبيلة، أو بقبائل أخرى (كشؤون الحرب والسلم، أو اقتسام المجال، وتوزيع الجباية والتسخير الخ)، أو بما يعني التعايش داخل الجماعة، وهو الشيء الذي كان يخضع لعوائد وأعراف معمول بها منذ عهود غابرة[95].

ونظرا لأهمية الدور الذي كان يقوم به الأشياخ بالقبائل، فقد عين السلطان مولاي الحسن أشياخا جدد بالقبائل، حيث نجد الرسائل المخزنية تميز، ولاسيما في سنتي 1884-1885، بين **"أشياخ الأحكام"** أو **"أشياخ القائد"** وهم الأشياخ الأقدمون، و**"أشياخ المخزن"** أو **"الأشياخ المعينين"** وهم الجدد. وقد عينهم السلطان مولاي الحسن كإصلاح مواز لإصلاح جهاز الأمانة عقب ترتيب 1884[96].

تتحدد مسؤولية الشيخ في جباية الضرائب، وفي ربط الصلة بين القائد وجماعته، غير أنه لم يكن يتقاضى راتبا من المخزن لقاء النهوض بما تقتضيه الشياخة من مهام، وإنما كان يتمتع بامتيازات منها تحرير سائر أعضاء أسرته من الكلف والوظائف، وتسخير العامة في استثمار أراضيه، وتمتعه بنصيب من الفوائد المالية التي كانت تدرها ممارسة السلطة بالقبيلة، هذا فضلا عن كون خدمة المخزن كانت تصبغ عليه توقيرا، الأمر الذي يجعل جماعة قبيلته مسؤولة عن كل ضرر يلحقه[97].

---

93) الشابي مصطفى : **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1995، ص: 73.

94) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي...**، م.س، ص: 473.

95) المودن عبدالرحمن : **البوادي المغربية...**، م.س، ص: 281.

96) لمزيد من التفاصيل أنظر :

- المودن عبدالرحمن : **البوادي المغربية...**، م.س، ص: 280-292. التوزاني نعيمة : **الأمناء...**، م.س، ص: 154.

97) الحمدي علي : **السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج آيت باعمران**، دار توبقال للنشر، 1989، ص: 89.

ويتعدد الأشياخ بتعدد أفخاذ القبيلة، وقد يتعددون في الفخذة الواحدة تبعا لسياسة القائد، غير أنهم لم يكونوا في منزلة واحدة بالنسبة له، حيث كان المقربون منه يستفيدون من تكليفهم ببعض المهام الشرفية، مثل حضور بعض المناسبات السلطانية[98]. ويستطيع بعض الأشياخ أحيانا، لنفوذهم وقوتهم داخل القبيلة، أو لملابسات سياسية، أن يربطوا اتصالات بالسلطان أو حاشيته، وغالبا ما يكون ذلك في ظل قائد ضعيف.

بيد أن أمر الأشياخ لم يكن يعني القائد المحلي فقط، حيث كان المخزن المركزي يولي من جهته أهمية كبيرة لتعيينهم، لاسيما إذا تعلق الأمر بقبائل تعذر فيها استخلاص الجبايات والكلف، وتأزمت علاقات المخزن بها. وكان هذا حال قبائل سوس سنة 1314هـ (1896-1897م)، ولهذا نجد السلطان عبد العزيز يأمر عمه مولاي عثمان، الذي ترأس إحدى المحلات الثلاث التي توجهت إلى المنطقة في نفس السنة، "بتأسيس أمر الأشياخ" قبل إلزام السكان بأداء الواجبات والفروض الموظفة عليهم. جاء في رسالة السلطان قوله :

"عمنا الأرضى مولاي عثمان... وبعد وصل كتابك بأن المحلة السعيدة خيمت باثنين أولاد تيمة من بلاد هوارة في الثاني والعشرين من المحرم... فقد علمت أن الأهم المقدم في هذا الموضوع أولا هو تأسيس أمر الأشياخ الذين هم روح العمل ثم بعد تأسيسهم وضبط أمرهم ينتقل إلى فرض المال وسائر الواجبات لأنه فرع عنهم والفرع لا يتقدم على الأصل فالمتعين هو نصب الأشياخ أولا ليسهل ما هم مقصودون لأجله من فرض الأموال وإجراء الأمور على مقتضياتها فليكن عملكم على ذلك..." [99].

وهكذا اعتبر السلطان، أو بالأحرى وزيره الوصي أحمد بن موسى، بأن الأشياخ هم أساس العمل المخزني بقبائل سوس، وأن تعيينهم يجب أن يسبق فرض المال وسائر الواجبات على السكان، مؤكدا بأنهم سيسهلون مسألة استخلاص الجبايات، ويساعدون على تدعيم النفوذ المخزني بهذه القبائل. ولعل هذا الجانب هو الذي جعل المخزن يلح على أن يكون الأشياخ من أعيان القبائل. وهذا ما يتضح من أوامر السلطان إلى القائد حم بن الجيلاني، الذي توجه أيضا إلى قبائل سوس لاستخلاص جباياتها وتهدئة أوضاعها سنة

---

98) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي...**، م.س، ص: 473.

99) ر. السلطان إلى عمه مولاي عثمان، بتاريخ 13 صفر 1314 / 24 يوليوز 1896، و.خ.ح. مح 229.

1314هـ، فقد كتب القائد المذكور إلى السلطان قائلا: "... وأن مولانا... كان أمرني بانتخاب الأشياخ من بيوتات القبائل... إذ بسببهم يستقيم أمرهم في الخدمة..."[100].

وكان الأشياخ يقومون أيضا بدور الإخبار عما يحدث بقبائلهم، ولم يكن بعضهم يتردد في الإخبار بتجاوزات القواد الجبائية، وانفرادهم باستخلاص الواجبات والفروض من دون حضور بقية أعضاء الجهاز من أمناء وأشياخ[101]. جاء في رسالة لأحد أشياخ قبيلة أولاد بوعزيز بدكالة إلى السلطان في العام 1896/1314 ما يلي :

"... ينهى لشريف علم مولانا... أن الخديم من أشياخ مولانا قدس الله روحه المعينين بالقبيلة البوعزيزية، وكان قدسه الله أمر باطلاع علمه الشريف بالشاذة والفاذة وأجوبته الشريفة تحت يد الخديم، والآن في إيالة الخديم القائد محمد بن الحاج القدوري، وكان عمل من تقدم من العمال لا تفرض فريضة ولا غيرها من الأوامر الشريفة إلا بحضور الأمناء والأشياخ، امتثالا للأمر الشريف، والآن العامل المذكور يفرض وحده من غير حضور المكلفين ويستبد بالعدد الذي عينه مولانا للأمناء والأشياخ في كل فريضة ويده جائلة غاية وفرائضه فوق النهاية، ولم يسع الخديم عدم إطلاع العلم الشريف بذلك..." [102].

ولما كان بعض القواد يستبدون باستخلاص الجبايات من القبائل من دون حضور الأشياخ، فإن المخزن كان، في كثير من الأحيان، يوفد مبعوثين للتقصي، وإخباره بحقيقة الأمور. بيد أن هذا البحث قد يؤدي إلى نتائج عكسية، أي أنه يخلص إلى إثبات ممارسات تحريضية من طرف الأشياخ ضد قوادهم. فبعد أن توصل السلطان باتهامات الأشياخ للقائد العربي بن التمار العبدي بالإنفراد بأمر الجباية بقبيلته، وتهميشه لهم في عملية الاستخلاص، كلف ابن عم السلطان محمد الامراني بالتحقيق في الأمر، وقد خلص التحقيق إلى أن الأشياخ كانوا يحرضون السكان ضد القائد ويصرحون بعزله[103].

---

100) ر. حم بن الجيلاني إلى السلطان بتاريخ 12 جمدى الأولى 1314 / 19 أكتوبر 1896، وخ.ح. مح. 248.

101) حول وظيفة أشياخ المخزن في القرن التاسع عشر، راجع على الخصوص:

– الخديمي علال : **أشياخ وأمناء القبائل خلال القرن التاسع عشر، الوظيفة وحدودها**، م.س، ص: 137-145.

102) الرسالة مؤرخة بـ 20 صفر 1314 / 1 يوليوز 1896، وخ.ح. مح 217.

103) ر. السلطان إلى محمد الامراني، بتاريخ 20 رمضان 1313 / 5 مارس 1896، وخ.ح. مح. 235.

وكان الأشياخ، باعتبار انسياب سلطتهم على الأفخاذ، يمارسون أحيانا عملية الابتزاز والنهب ضد السكان. فإذا كان بعضهم يبلغ عن القواد، فإن هؤلاء كانوا يكاتبون السلطة المركزية حول تجاوزات الأشياخ. وهذا ما تفصح عنه رسالة موجهة من الوزير أحمد بن موسى إلى القائد العربي بن التمار العبدي سنة 1313هـ/1896م والتي جاء فيها :

"... وصل كتابك بما هم عليه أشياخ ربيعة إيالتك من الترامي على إخوانهم بالقبض والاستبداد بما يحوزونه منهم من الموظف ومن التكاسل في الخدمة وصار بالبال وأنهيناه للعلم الشريف أسماه الله وأمر أعزه الله بالكتب لكم بما يجلسهم عند حدهم وبما يؤديهم إلى القيام على ساق في قبض الموظف من إخوانهم ودفعه لك وللمكلف به هنالك والمكاتب لهم بذلك تصلك طيه..."(104).

وقد كاتب المخزن أيضا أشياخ قبيلة ربيعة بعبدة، مجددا لهم أوامره بمساعدة القائد العربي ابن التمار على استخلاص ما وظف على "إخوانه"، متهما إياهم بالتقاعس عن القيام بمهامهم، وتعسفهم بما يقبضونه من الفروض والتوظيفات. وقد أرفق المخزن أوامره بالتهديد والوعيد في حالة عدم إقلاع الأشياخ المذكورين عن تصرفاتهم(105).

وكثيرا ما كان المخزن يتدخل لصالح القائد ضد الأشياخ، سيما إذا امتنع أحدهم عن أداء ما أمر به من الواجبات والكلف. وهذا الموقف كان يتبناه أيضا رؤساء المحلات وقواد العسكر المتوجهين إلى القبائل. وهكذا فإن الأغا عمرو الحسناوي، الذي كان يرأس مددا مخزنيا نازلا على القبائل الجبلية سنة 1327هـ/1909م، قام بالمساعدة على معاقبة شيخ من قبيلة بني مزكلدة يدعى ابن الراضي بعد أن تمرد على قائده. ولم يخبر السلطة المركزية، ممثلة في الحاجب الحاج أحمد، إلا بعد النزول على الشيخ المذكور، وإحراق مدشره(106).

قد يصل الأمر بالقائد إلى اعتقال الشيخ وتوجيهه إلى السجن، وكانت التهمة غالبا ما تنصب حول جانب "الخوض والوسوسة" في القبيلة. وفي هذه الحالة يلجأ القائد إلى

---

104) الرسالة مؤرخة ب 17 ذي القعدة 1313 / 30 أبريل 1896، ك.خ.ح. رقم: 224، ص: 70.

105) تتضمن الوثيقة أسماء 6 شيوخ من قبيلة ربيعة، وهي مؤرخة بـ 29 ذي القعدة 1313 / 12 ماي 1896، ك.خ.ح. رقم: 224، ص: 154.

106) ر. عمرو الحسناوي إلى الحاج أحمد بتاريخ 18 ذي الحجة 1327 / 31 دجنبر 1909، و.خ.ح. عهد م.ح. مح. 31.

إخبار السلطة المركزية بالأمر، وإبداء الحجج الموجبة للاعتقال. فقد ألقى القائد محمد بن الباشا الحميدي القبض على شيخين اتهمهما بإشاعة الفساد في قبيلة بني احسن سنة 1312هـ/1894م[107]. ولم يبد الوزير أحمد بن موسى اعتراضا على اعتقال الشيخين، وأقر التهم الموجهة إليهما من طرف القائد المذكور، كما أمر بإيداعهما سجن مدينة مكناس، وعدم إطلاق سراحهما إلا بعد صدور أمر سلطاني بذلك[108].

وهكذا كانت للقواد سلطة على الأشياخ جعلتهم يخافون سطوتهم، ويلجأون إلى شتى الوسائل للفرار من أحكامهم. فإذا كان القائد يتدخل لإقرار الأوامر السلطانية وإنصاف أفراد القبيلة، فإن ذلك غالبا ما يصطدم بعراقيل، من بينها فرار الأشياخ إلى قبائل أخرى بعيدة عن متناول أحكامه، أو دخولهم في الحمايات الأجنبية[109]. في مثل هذا الوضع وجد القائد الحسين المجاطي بعد أن فر عنه بعض أشياخه سنة 1896/1314، ولذلك رفع شكواه إلى السلطان قائلا : "... إن فرقة من إخواني ءايت همان وفيهم ثلاثة أشياخ لما فرضت على القبيلة متاع المخزن وقاموا بما نابهم وسط القبيلة من الوظيف وقبض الأشياخ ما ناب إخوانهم من الوظيف فر الأشياخ بما حازوه من المال مع إخوانهم الذين تبعوهم في الفساد وانحاشوا لقبيلة الخديم ابن يعيش وهو الذي أغراهم على ذلك الفساد..." [110].

وتكشف الوثائق المخزنية عن جوانب أخرى من علاقات العمال والقواد بالأشياخ، منها ما كان يتعلق بدفاع القائد عن أشياخه كلما تعرض أحدهم لتمرد فرقته أو جماعته، سيما وأن الأمر قد يصل إلى درجة قتل أحدهم[111]. حيث يتكفل القائد بمعاقبة

---

107) ر.ق. محمد الحميدي إلى السلطان، بتاريخ 24 ربيع الأول 1312 / 25 شتنبر 1894، و.خ.ح. عهد م.ع. مح.42.

108) الرسالة تحمل تاريخ 6 ربيع 2 عام 1312 / 7 أكتوبر 1894، و.خ.ح. عهد م.ع. مح. 112 مكرر.

109) وقع صراع حاد بين قائد قبيلة المزامزة بالشاوية عبد الكبير المزامزي وبين بعض الأشياخ الذين امتنعوا عن أداء أموال المخزن، ولجأوا لحماية التجار الأجانب للتخلص من المتابعة. حول هذا الموضوع راجع :

– الخديمي علال : **عواقب التدخل الأوربي بالشاوية خلال القرن التاسع عشر**، مجلة كلية الآداب بالرباط، عدد 11، 1985، ص: 40-41.

110) ر.ق. الحسين المجاطي إلى السلطان، 1 ربيع الأول 1314 / 10 غشت 1896، و.خ.ح. عهد م.ع. مح. 268.

111) تشير إحدى الوثائق المخزنية مثلا إلى مقتل شيخ بني عمرت سنة 1317هـ، وقد تولى القائد محمد بن منصور البخاري معاقبتهم بمساعدة مدد من العسكر المخزني. وبعد أن طلب الجناة الأمان، التزموا بأداء 3000 ريال كذعيرة – ر. أحمد بن موسى إلى الأمين محمد الغناوي، 6 شعبان 1317 / 10 دجنبر 1899، ك.خ.ح. رقم 734، ص: 53.

الجناة والمتمردين، معتمدا على قوته أحيانا، ودعم المخزن المركزي إذا استفحل الأمر، وعجز القائد بإمكاناته الخاصة عن المواجهة.

بيد أن علاقة الأشياخ بالقائد كانت في بعض الأحيان، علاقة تواطؤ واتفاق على الاختلاس والتعسف أثناء جمع واستخلاص الواجبات والفروض والكلف من القبائل. وفي هذه الحالة فإن الإخبار بتجاوزات الطرفين قد يتم من طرف قائد مجاور. وهكذا أشار قائد قبيلة شراكَة، عبد الكريم ولد اب محمد الشركي، في رسالة موجهة إلى الوزير أحمد بن موسى، إلى تعسفات أحد قواد البهاليل باتفاق مع أشياخ القبيلة، وأكد بأنهم "... أكلوا القبيلة وأضروا بها غاية الضرر..."(112). وهذا ما يجسد جانبا من معاناة السكان مما كان يعتري الجهاز الجبائي المحلي بالقبائل من فساد.

4 – المقدمون والأعوان

لا يمكن أن نستثني المقدمين والأعوان من الجهاز المشرف على استخلاص الواجبات والفروض والتوظيفات من القبائل، ومن مختلف أعمال التسخير التي كان يكلف بها السكان، سواء كان تدخلهم في ذلك مباشرا أو غير مباشر، ولذلك فهم يشكلون طرفا مساعدا داخل الجهاز الجبائي المحلي بالقبائل، رغم ما كانوا يلاقونه في كثير من الأحيان من تهميش من طرف القائد أو أشياخه.

يعين المقدم غالبا على إحدى فرق القبيلة أو أحد مداشرها(113). ويطلق عليه أيضا إسم الجراي (الجاري) وهو الذي، كما يدل على ذلك إسمه، كان يقوم بكل عمل يتطلب "الجري"، بمعنى التنقل من بيت إلى آخر: نقل خبر، أو استدعاء، أو طلب، أو العمل على جمع الجبايات لفائدة القائد(114).

يتمثل دور المقدمين والأعوان أساسا في مساعدة القائد في القيام بمهامه، ومن بينها ما يتعلق بأمور الجباية والتسخير. فإلى جانب الأشياخ، وكاتب القائد، كان الأعوان يقومون

112) الرسالة مؤرخة بـ 11 جمدى الأول 1314 / 18 أكتوبر 1896، و.خ.ح. عهد م.ع. مح. 343.

113) يرتبط إسم المقدم بمهام أخرى، مثل مقدم الضريح أو مقدم الزاوية، والمقدم أيضا عبارة عن رتبة عسكرية.

114) المودن عبد الرحمن : **البوادي المغربية...**، م.س، ص: 280.

بخدمة هذا الأخير في أموره المخزنية والشخصية، وكان يختار منهم بعض المقربين منه، ويبعثهم في الكلف التي لها نوع من الأهمية لدى الأشياخ، مثل القيام ببعض التحقيقات، أو مصاحبة بعض الموفدين من المركز للقيام بخرص المحاصيل، أو الوقوف على إنجاز بعض الخدمات أو فصل نزاعات جماعية(115). وكان الأعوان عموما يشملون مختلف أنواع الزبناء والرعاة والخماسين الذين يعتمد عليهم القائد في توطيد حكمه وتدعيم نفوذه(116).

ويساعد كل شيخ بدوره مجموعة من الأعوان التابعين للقائد، الذين يربط الاتصال بواسطتهم بالقائد والمقدمين المنتشرين في المداشر، وبالتالي فإن "المخزن المغربي كان يحرك أواخر القرن التاسع عشر طاقة بشرية هائلة لسير دواليبه بالرغم مما كان من نقص في فعالية تلك الدواليب"(117).

غير أن علاقة القائد بالمقدمين قد تعرف توترا يدفع هؤلاء إلى البحث عن طرق مختلفة للإخبار عن تجاوزات القائد والنيل من سمعته لدى المخزن المركزي، وهذا ما حدث للقائد العربي ابن التمار العبدي سنة 1314هـ/1896م. لكن هذا الأخير اتهم المقدمين "بالخوض والتشويش"، والرغبة في الاستيلاء على أموال السكان، حيث كتب إلى السلطان قائلا : "... فقد ورد علينا كتاب سيدنا الشريف وفهمنا معناه المنيف بأن الأمناء الثلاثة اطلعوا علم سيدنا أعزه الله بأني تحولت على الضابط المجعول لنا أولا على شأن المال الموظف على الربيعة حسبما شرحوه في كتابهم وقرروه هذا فينهى لعلم مولانا أيده الله أن سبب ذلك هم المقدمون قلبوا الحقيقة للأمناء ولغيرهم من أعيان القبيلة حتى كتب الأمناء لسيدنا مع أن الأمناء لا يعرفون أحوالهم ولا أحوال القبيلة ومقصود المقدمين بذلك هو التوصل لأكل أموال الناس بالخوض والتشويش..."(118).

وإذا كان القائد يمارس سلطة مطلقة على الأعوان، فإن الأمر لم يكن بنفس الدرجة بالنسبة للمقدمين، فرغم خضوعهم لسلطته، فإنه قد يضطر إلى إخبار المخزن بما اتخذه في حق المخالفين منهم لأوامره من عقوبات زجرية، كما هو الحال بالنسبة لقائد قبيلة سفيان

---

115) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي...**، م.س، ص: 474.

116) المودن عبدالرحمن : **البوادي المغربية...**، م.س، ص: 280.

117) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي...**، م.س، ص: 474.

118) ر.ق. العربي العبدي إلى السلطان، 4 ربيع الأول 1314 / 13 غشت 1896، و.خ.ح. عهد م.ع. مح. 217.

بالغرب الذي كاتب الوزير المدني الكلاوي سنة 1329هـ/1911م، متهما أحد مقدمي قبيلة الشراردة بتحريض "إخوانه" النازلين بقرية الداودي ضده. وأخبر بأنه قام بإلقاء القبض عليه وتوجيهه إلى السلطان بعد إحصاء جميع أملاكه[119].

5 – القضاة والعدول

كان القضاة من الموظفين المخزنيين في المدن وفي البوادي على حد سواء. وقد كانوا ينظرون بصفة خاصة في القضايا الشرعية المتعلقة بالزواج والطلاق والمواريث والبيوع إلى غير ذلك مما يحتاج إلى تحرير عقود[120]. ويذكر ابن زيدان أن سلاطين المغرب "كانوا يجدون في البحث والتنقير عمن فيه أهلية واستعداد لتقلد تلك الخطة (القضاء)..."[121]. وقد كان السلطان يأمر أحيانا بعض قضاة المدن الكبرى كفاس ومراكش باختيار بعض الفقهاء قصد تعيينهم في منصب قضاء مناطق نفوذهم أو غيرها[122]. كما كان السلطان يفوض حق تعيين بعض القضاة إلى القواد. فأغلب قضاة البوادي كان يتم تعيينهم من طرف قضاة المدن المجاورة أو من طرف "الجماعات القبلية"[123].

ويعتبر القاضي مشرفا على شبكة الإشهاد التي يمثلها العدول، فهو الذي يختارهم أو يوافق على تعيينهم ويتولى مراقبتهم. وكان تعيين القاضي للعدول يتم في الغالب بعد

---

119) ر.ق. محمد بن الحجاج السفياني إلى الوزير المدني المزواري، بتاريخ 13 ربيع الأول 1329 / 14 مارس 1911، و.خ.ح. عهد م.ح. مح. 217.

120) عن القضاة والعدول ووظائفهم راجع :

– الشابي مصطفى : **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، م.س، ص: 58–60.

– حوسني عبد الرحمن : **العلماء في المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر**، د.د.ع كلية الآداب، الرباط 1994، ص: 131–155.

- Michaux-Bellaire (Ed) : Quelques tribus de montagnes de la région du Habt, A.M., vol. XVII, 1911, pp. 46-47.

- Michaux-Bellaire (Ed) : Le Gharb, A.M., vol. 20, 1913, pp. 157-164.

121) ابن زيدان عبد الرحمان : **العز والصولة**، م.س، ص: 9.

122) حوسني عبد الرحمن : **العلماء في المجتمع المغربي**، م.س، ص: 136.

123) Michaux-Bellaire (Ed) : Quelques Tribus..., op. cit., pp. 46-47.

تلقيه لأوامر المخزن المركزي بذلك، كما يمكنه عزل بعضهم إذا ثبت إخلالهم بالقواعد، أو تقصيرهم في القيام بمهامهم(124).

وكان القضاة والعدول يساهمون في استخلاص الجبايات من سكان القبائل. ويتجلى هذا الدور بالأساس في عملية تقدير الإنتاج أو ما يعرف بالخرص، حيث كان المخزن يأمر القضاة بتعيين العدول لمشاركة القواد والأمناء في العملية، كما يتضح من رسالة سلطانية موجهة إلى القاضي أحمد بن سودة سنة 1313هـ/1895م والتي جاء فيها : "...فنامرك أن تعين من فيهم الكفاية من العدول التقات المرضيين وتوجههم للأمين الطالب ادريس المسعودي للحضور معه على تخريص زروع وقطاني الغرب والخلط والطليق والساحل وأنجرة بعد أن تحذرهم مما عسى أن يقع من الخيانة في ذلك..."(125).

يتم هذا التعيين من طرف قاضي المدينة المجاورة أو القريبة من القبيلة المعنية بأمر الخرص، فقد كان عدول قبيلة بني احسن مثلا يعينون من طرف قاضي مكناس أو سلا(126). وكان بعض قضاة البوادي يشاركون بأنفسهم في عملية الخرص، مصحوبين بعدلين لمرافقة القائد أو نائبه والأمناء والأشياخ لتقدير ما وجب على قبائلهم، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لقاضي قبيلة الشياظمة سنة 1314هـ/1897م، عبد القادر بن امعاشو المنصوري الذي كتب إلى السلطان قائلا: "...بأنه توجه لنا كتاب سيدنا الشريف... أن نحضر ومعي عدلان مع العامل الخديم الوعدودي والأمناء والأشياخ المعينين على خرص حبوب قبيلة الشياظمة على القاعدة المقررة..."(127). ويبدو أن القاضي لم يكن بإمكانه المشاركة في عملية تقدير الإنتاج بدون توصله بأمر مكتوب موجه من طرف المخزن، مما جعل قاضي الشياظمة المذكور يلح على ضرورة تمكينه من رسالة السلطان المتعلقة بمشاركته في تخريص القبيلة، وهذا ما استجاب له السلطان على الفور(128).

---

124) الشابي مصطفى : **النخبة المخزنية...**، م.س، ص: 74.

125) الوثيقة تحمل تاريخ فاتح محرم 1313 / 24 يونيو 1895، و.خ.ح. مح. 183.

126) بوشعراء مصطفى : **علاقة المخزن بأحواز سلا، قبيلة بني احسن: 1860-1912**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1996، ص:42.

127) ر.عبد القادر بن امعاشو إلى السلطان، 20 صفر 1314 / 21 يوليوز 1897، و.خ.ح. مح. 208.

128) ر. السلطان إلى قاضي الشياظمة بتاريخ 6 صفر 1314 / 7 يونيو 1897، و.خ.ح. مح. 204.

وكانت العادة الجارية في عمليات تقدير الإنتاج أن يحضر عدلان إلى جانب باقي أعضاء لجنة الخرص، وكان المخزن حريصا على عدم الإخلال بهذه القاعدة، وإذا حدث ذلك فإن استفسارا يوجه للمخلين. فعندما اكتفى القائد العربي بن التمار العبدي سنة 1314هـ بإحضار عدل واحد في تخريص قبيلته، استفسره الوزير أحمد بن موسى حول الأمر، غير أن القائد المذكور حمل المسؤولية لقاضي القبيلة الذي سافر إلى مراكش ولم يعين عدولا مكلفين بالخرص قبل ذهابه[129].

يحرر العدول بعد انتهاء عملية الخرص رسما عدليا حول ما وجب على القبيلة أداؤه من الزكاة والأعشار، يوردون فيه جزئيات وتفاصيل متعلقة بعملية التقدير، والعناصر المشاركة فيها، ويتوجب أن يحمل هذا الرسم إسم القائد المعني وقبيلته، وتوقيعات العدول أنفسهم[130].

---

129) ر.ق. العربي بن التمار العبدي إلى السلطان، 6 ربيع الأول 1314 / 15 غشت 1896، و.خ.ح. مح. 217.

130) رسم عدلي بتاريخ 11 صفر 1330 / 31 يناير 1912، م.و.م. مح. صفر 1330.

خلاصـة

لعب الجهاز الجبائي المحلي بالقبائل دورا هاما في استخلاص الجبايات من سكان البوادي. ولذلك فإن المخزن عمل على تفعيل هذا الجهاز، من خلال تعديد أطرافه، قصد مراقبة بعضهم البعض، مما قلل من فرص الاختلاس والتعسف على السكان.

وقد تبين من تحليل مختلف العناصر المشاركة أو المساهمة في استخلاص جبايات القبائل، أن المخزن استفاد فعلا من تعدد أعضاء الجهاز الجبائي. غير أن النفوذ الذي كان يتمتع به القائد خوله في كثير من الأحيان التحكم في العناصر الأخرى، وحتى في حالة عجزه عن ذلك فإنه كان يتواطأ مع بعضهم على اختلاس أموال السكان والاستيلاء على جزء من ممتلكاتهم.

بيد أن المخزن كان يتدخل، في حالات كثيرة، من أجل الحد من تعسفات القواد، أو الأشياخ، أو الأمناء، وعزل البعض منهم إذا اقتضى الأمر ذلك. فكان المخزن يعمل بذلك على تفعيل مراقبته لما يحدث داخل القبائل أثناء استخلاص الجبايات من السكان، وجعل من وظائف مختلف العناصر المكونة للجهاز المحلي إخباره بما يحدث من تجاوزات، فكان كل طرف يخاف أو يحتاط من مراقبين يشاركونه نفس العملية.

ولا يمكن القول إن المخزن كان يتوفر على جهاز جبائي منظم ومحكم وفعال داخل القبائل؛ غير أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع العام الذي كان يعيشه المخزن المركزي نفسه، أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وعدم قدرته في كثير من الأحيان على ضبط شؤون القبائل، وتزايد نفوذ عدد من القواد الكبار، إضافة إلى ما أحدثه التدخل الأجنبي داخل القبائل من تحولات، أمكننا فهم ما كان يعرفه الجهاز الجبائي المحلي من فساد، وما كان يعتريه من خلل.

الفصل الثاني

أنواع الجبايات والكلف

مما لاشك فيه أن الجبايات والتسخيرات كانت كثيرة ومتنوعة، وهذا التعدد يجد تفسيره في تزايد حاجيات المخزن ومطالبه، واعتماده في ذلك بالأساس على ما يحصل عليه من القبائل. كما أن استخلاصها كان يتم بشكل مستمر على مدار السنة، وقد يحدث أن يتزامن استيفاء الواجبات والوظائف والكلف خلال نفس الفترة أو في فترات متقاربة[1].

وإذا كانت بعض الدراسات التاريخية قد قامت بتصنيف أنواع الجبايات والتعريف بها، وتوضيح ما كانت تدفعه القبائل للمخزن كضرائب قارة مثل الزكاة والأعشار والهدايا، أو كمطالب عارضة مثل الكلف، فإن مرحلة السلطانين مولاي عبد العزيز، ومولاي عبد الحفيظ، لم تنل ما تستحقه من اهتمام، وهذا ما جعلنا نتساءل عما إذا كانت العلاقة الجبائية والتسخيرية بين المخزن والقبائل في هذا العهد قد ظلت كما كانت عليه سابقا؟ وهل كان هناك تحول كمي وكيفي يرتبط بالتطورات التي شهدها المغرب بين سنتي 1894 و1912؟

كما أن تعدد أنواع الجباية والتسخير جعلنا نركز أكثر على تلك التي كان عبؤها ثقيلا على السكان، وذلك بالاعتماد أساسا على الوثائق المخزنية المتعلقة بالفترة المدروسة.

---

[1]) حول مختلف أنواع الجبايات والكلف التي كان المخزن يستخلصها من القبائل، أنظر :

- التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 495-534.
- التوزاني نعيمة : **الأمناء**، م.س، ص: 164-174.

- Michaux-Bellaire (Ed.) :
  - Les Impots Marocains, A.M., vol. I, 1904, pp. 56-96.
  - L’organisation des finances au Maroc, vol. XI, N°II, 1907, pp.171-251.
- Cattenoz (G) : La fiscalité Marocaine, P.U.F., Paris, 1927.

أولا : الواجبات الشرعية

1 – الزكاة والأعشار

الزكاة والأعشار هي الواجبات الشرعية التي كانت تفرض على المواشي والإنتاج الزراعي، ويعبر عنهما بالجبايات الشرعية التي يحددها الناصري بقوله: "واعلم أن بيت مال المسلمين ينتظم من أمور خراج أرض العنوة وخراج أرض الصلح، وخمس الغنيمة، والزكاة، والفيء، وما صولح عليه الحربيون، والجزية العنوية والجزية الصلحية، وعشور تجار أهل الذمة وما أخذ من تجارهم، ومال المرتدين إن قتلوا ومال المنقطعين الذين ورثهم بيت المال، ومال المجهولين غير اللقطة، وما يأخذ الإمام في مقابلة معدن أو إقطاع... وأما المسلمون فتعشير أموالهم حرام بالإجماع، ولا يحل مال امرئ إلا عن طيب نفس"[2].

والضرائب الشرعية هي عشر المحاصيل الزراعية، كالحبوب والزيتون وغيرها، وزكاة الماشية، وزكاة استخراج المعادن، والجزية بالنسبة لأهل الذمة، ومن ثم دعيت هذه الضرائب بالواجبات لأن الشرع أوجبها[3].

وقد بدأ تطبيق الزكاة بالمغرب مع الفتح الإسلامي، بداية النصف الثاني من القرن الأول الهجري، وظلت الدولة تستخلصها حتى سنة 1319هـ/1901م[4]، حيث ألغيت بموجب الإصلاح الجبائي الذي سمي بالترتيب، غير أن فشل هذا الأخير دفع بالمخزن إلى العودة إلى نظام الزكاة والأعشار من جديد.

---

[2]) الناصري أحمد بن خالد : **تعظيم المنة لنصرة السنة**، نسخة مصورة لمخطوط الخزانة الصبيحية بسلا، رقم 5906، ج: 1، ص: 175-176.

[3]) حول مختلف الجبايات الشرعية بالأقطار الإسلامية، راجع :

- أبو القاسم محمد بن جزي : **القوانين الفقهية**، طبعة جديدة، 1969.
- أبي الحسن علي الماوردي : **الأحكام السلطانية**، الطبعة الأولى، 1909/1327.

[4]) التجكاني محمد الحبيب : **تطبيقات الزكاة بالمغرب، التاريخ والآفاق**، ضمن ندوة "الزكاة وانعكاساتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي"، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1994، ص: 137.

وتستخلص مقادير الزكاة والأعشار حسب الأنصبة المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية[5]، وذلك "بأخذ نسبة معينة ممن كان لديه النصاب في الأموال الظاهرة كالزرع والثمار والمواشي، ومن الأموال الباطنة كالذهب والفضة وعروض التجارة، إلا أن مراعاة تلك النسب المحددة شرعا على الأموال، ومراعاة النصاب يتطلب دقة في التدوين وتجديدا فيه لا تقوم به إلا إدارة كثيفة وجيش من القائمين الذين يتخذون أكبر الاحتياط لمجانبة الإجحاف. وبما أن هذا الشرط غير متوفر، فقد كان يلجأ إلى تقديرات أو تخريصات يختلف طابعها باختلاف الولاة والظروف، بل وصل العجز إلى عدم القيام حتى بهذه التقديرات، إلى أن صارت القبائل تطالب بأداء مقادير معلومة من الزكاة الشرعية في كل سنة حسابا على مقادير سجلت في دواوين متقادمة"[6].

وقد جرت العادة أن تدفع القبائل الزكاة والأعشار عينا. إلا أن الضغوط المالية المتنامية والصعوبات الاقتصادية المتزايدة التي عرفها المغرب في النصف الثاني من القرن 19، على إثر حرب تطوان، وما نتج عنها من أزمة مالية، أرغمت المخزن في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن على الخروج عن مراعاة النسب الشرعية الواجبة على المواشي والمحاصيل الزراعية، وتحويلها في بعض القبائل إلى ضريبة نقدية أصبحت الدولة تحدد قيمتها مسبقا، لا بسبب الغلة، بل بحسب حاجة الدولة إلى المال[7].

وعلى العموم فإن التحديد المسبق للزكاة والأعشار فيه مخالفة للشرع، فالأعشار لا تجب إلا على إنتاج واقع فعلا، وقد رفض الفقهاء التقدير المسبق في شروط ضيقة تدخل في

---

5) المنجرة عبد الرحمن : **الفتح المبين في بيان الزكاة وبيت مال المسلمين**، تحقيق محمد الحبيب التجكاني، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة الأولى، 1993.

– الخطابي محمد العربي : **زكاة الأموال، أحكامها الشرعية ومكانتها من النظامين الاجتماعي والاقتصادي**، الرباط، 1980.

6) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 500.

7) عياش جرمان : **دراسات في تاريخ المغرب**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986، تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، ص: 94-101.

باب التخريص، والتخريص لا يصح العمل به إلا عندما يكون الإنتاج قد بلغ مرحلة من النمو يمكن فيها تقديره بصورة شبه مؤكدة[8].

على أن الزكاة والأعشار كانت الضريبة الأكثر استخلاصا، حيث كانت تؤديها كل القبائل، بما فيها قبائل الكيش وكل المغاربة المسلمين بمن فيهم المحميون. بل إنها تلزم حتى أهل الزوايا باستثناء من كان يتوفر على ظهائر تنص على تخلي الدولة عنها لصالح فقرائهم، أي مريدي الزوايا والمنقطعين فيها، وفي هذه الحالة نفسها يؤمر الأمناء بجبايتها منهم، وإعادتها لهم لتوزع على فقرائهم[9]. غير أن استخلاص الزكاة والأعشار بالعديد من القبائل البعيدة عن مركز السلطة المخزنية ارتبط بالتحولات التي كانت تشهدها وضعية المخزن، وما لذلك من علاقة بتزايد التدخل الأجنبي في شؤون البلاد السياسية والاقتصادية.

وقد استمر تحصيل الزكاة والأعشار خلال عهدي المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ. ورغم إلغائها سنة 1901 فقد تمت العودة إليها من جديد بعد فشل الترتيب العزيزي. ومن خلال جرد شامل لوثائق الفترة أمكن العثور على ظهائر ورسائل مخزنية عديدة تهم الزكاة والأعشار وعملية تقديرها التي تدعى بالتخريص. ولأن أوامر الزكاة تتشابه، وإن اختلفت وجهتها وتواريخها، نرى لزاما تقديم نموذج يقاس عليه، جاء في ظهير السلطان مولاي عبد العزيز إلى القائد المدني الكلاوي ما يلي:

"خديمنا الأرضى القائد المدني الاكلاوي وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد فمما علم بالضرورة وتقرر وأقيمت عليه البراهين وتحرر أن الزكاة ركن من أركان الدين واجبة بالكتاب وسنة سيد المرسلين قال تعالى في كتابه الكريم الذي طهره وزكاه وأقيموا الصلوات وآتوا الزكاة وقال عليه الصلاة والسلام في الحض على إخراجها والتحذير من التراخي في أمرها من ءاتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يأخذ بلهزمتيه يقول أنا مالك أنا كنزك وأن مانعها يقاتل عليها ويلزم كرها إخراجها في حينها فعن سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونه للنبي

---

[8]) أعفيف محمد : **مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي لواحات الجنوب المغربي، توات في القرن 19**، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1982، ص: 325.

[9]) التوزاني نعيمة : **الأمناء**، م.س، ص: 167.

صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها وعليه فنامرك أن تستوفي من إيالتك غجدامة كلها ما أوجبه الله عليهم من الزكاة والأعشار وأن تحملهم على أدائها فورا لتطهر صحيفتهم من دنس الأوزار أصلحكم الله ورضي عنكم وبارك لكم في زروعكم وضروعكم والسلام"[10].

وهكذا كانت أوامر استيفاء واجبات الزكاة والأعشار توجه إلى العمال والقواد في شكل ظهائر تحمل في معظمها طابع السلطان، وتتشابه في صيغتها، حيث لا يكاد يميز بينها في الغالب إلا اسم القائد وقبيلته، ثم التاريخ الذي يختلف من رسالة إلى أخرى. وكانت ظهائر الزكاة تستند إلى القرآن والسنة للتأكيد على وجوبها، والتحذير مما قد يطال الممتنع عن أدائها من ضرر يمس أمواله بالأساس. ويختتم الظهير بدعاء السلطان بالصلاح والرضى والبركة في "زروع وضروع" القبيلة المعنية.

وأغلب الظهائر والرسائل لم تكن تحدد قيمة الزكاة والأعشار، حيث يكتفي السلطان بأمر العمال والقواد باستخلاصها. وهذا يؤكد بأن قدر الزكاة والأعشار يكون معلوما لدى المخزن اعتمادا على تقديرات سابقة، إضافة إلى أن تقدير هذه الواجبات له علاقة بأوامر الخرص التي وقفنا على عدد كبير منها خلال هذه الفترة. وهي أوامر تؤكد على وجوب خروج لجن مخزنية للإحصاء والتقدير يتم الاعتماد على نتائجها لفرض الواجبات المخزنية على القبائل.

وقد شهدت سنة 1314هـ (1896-1897م) توجيه عدد كبير من الأوامر باستيفاء واجبات الزكاة والأعشار، وهي السنة التي تم فيها القضاء على مختلف التمردات التي أعقبت وفاة المولى الحسن سنة 1894، بفضل السياسة الصارمة للوزير أحمد بن موسى تجاه القبائل[11]. غير أن معظم القبائل توقفت عن أداء واجبات الزكاة والأعشار بعد صدور الترتيب العزيزي سنة 1901، لكن تمت العودة من جديد إلى نظام الزكاة والأعشار خلال عهد المولى عبد الحفيظ، بموازاة مع مطالب جبائية أخرى هامة مثل الفروض والتوظيفات المالية التي ألزمت بها العديد من القبائل.

---

10) ظهير السلطان إلى القائد المدني الكَلاوي، 1 ربيع 1، 1316 / 20 يونيو 1898، و.خ.ح. عهد م.ع. مح.371.

11) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب.

ويتضح من لائحة العمال والقواد الذين أمروا بتوجيه واجبات الزكاة والأعشار، والقبائل التي يمثلونها، أن قبائل حوز مراكش ودكالة وعبدة والشاوية والغرب، والقبائل المجاورة لفاس، كانت معنية أكثر من غيرها بأداء هذه الواجبات[12]. مما يعني بأن هذه القبائل كانت تشكل موردا جبائيا رئيسيا بالنسبة للمخزن.

2 – جزية اليهود

تؤخذ الجزية من اليهود، وتجبى مرة واحدة في السنة من العقلاء الأحرار البالغين من الذكور[13]. وقد شرع في تحصيلها منهم منذ القرن الثاني للهجرة، حيث أجاز المولى إدريس الثاني لليهود الاستقرار في مدينة فاس، شريطة أداء الجزية[14]. وظل العمل جاريا بها على الأقل حتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث تشير عدد من الوثائق إلى أن اليهود وخاصة المستقرين منهم بالمراسي، كانوا يطالبون بأداء الجزية؛ مثل هذه الرسالة الموجهة من السلطان المولى عبد العزيز إلى عامل الجديدة محمد بن يحيى الجديدي سنة 1895/1312 والتي جاء فيها :

"... وصل كتابك بأنك لما طالبت يهود الجديدة بأداء القدر الزائد على المعتاد في الجزية طلبوا منك الكتب لجنابنا الشريف بإجرائهم في ذلك على ما هو جار عند يهود سائر المراسي من غير زيادة... فقد كنا أصدرنا لك الأمر قريبا بمطالبتهم بأداء الجزية على مقتضى الشرع من كونها على عدد الرؤوس وأصدرنا الأمر للخديم الحاج محمد الطريس بالكلام مع نواب الأجناس في ذلك ليكتبوا لقناصلهم بالجديدة بذلك فلتمض عليه..."[15].

وواجه المخزن مشاكل عديدة في استخلاص الجزية من اليهود، لاسيما بعد أن حصل عدد منهم على الحماية الأجنبية[16]، مما جعله يعمل في كل مرة على إقناعهم بأدائها،

---

12) وثائق عديدة أصولها محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط.

13) الماوردي : **الأحكام السلطانية**، م.س، ص: 143.

14) ابراهيم دسوقي أباظة : **النظام الضريبي المغربي بين الماضي والحاضر**، مجلة **"المناهل"**، العدد 2، مارس 1975، ص: 314.

15) ر. السلطان إلى محمد بن يحيى الجديدي، 4 ذي الحجة 1312 / 20 ماي 1895، و.خ.ح. عهد م.ع. مح. 78.

16) Kenbib Mohamed : Les Protégés. Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc. Pub. de la Faculté des Lettres, Rabat, 1996.

ويدخل من أجل ذلك في مفاوضات مع الهيئة الدبلوماسية بطنجة. وفي هذا الصدد تندرج رسالة السلطان السابقة وأمره إلى النائب محمد الطريس في الموضوع ليتدخل لدى الهيئة الدبلوماسية لكي لا يعارض القناصل في دفع اليهود المحميين والمخالطين للجزية، حيث جاء فيها :

"خديمنا الأرضى الحاج محمد الطريس... وبعد فإن المحميين والمخالطين من يهود الجديدة تمنعوا من أداء الجزية على الوجه الشرعي فيها المشروط عليهم في القديم من كونها على الرؤوس وعليه فنامرك أن تكلم نواب الأجناس بطنجة في أن يكتبوا لقناصلهم بالجديدة بالكلام معهم في أدائها للمكلف بحيازتها منهم على الوجه المذكور..."[17].

وكان اليهود المستقرون بالقبائل يؤدون الجزية. وقد يطالبون أيضا بالمساهمة في الهدايا الموجهة إلى السلطان، لكن القواد كانوا يستشيرون المخزن قبل فرض أي شيء عليهم، كما توضحه رسالة لقائد قبيلة أولاد يحيى بالغرب إدريس اليحياوي، الذي كتب إلى الوزير أحمد بن موسى يستشيره قائلا :

"... وبعد فاعلم حفظك الله بأن أهل الذمة الساكنون (كذا) عندنا في قبيلة أولاد يحيى هذه مدة لم نطالبهم بشيء والآن أردنا مطالبتهم بهدية سيدنا نصره الله من جملة أهل الذمة الساكنون بقبائل البادية واستشرناك عليهم بأن تطالع علم سيدنا نصره الله بهم وجميع ما أمرنا به عليه العمل..."[18].

وواضح من الرسالة أن يهود قبيلة أولاد يحيى لم يؤدوا شيئا لمدة غير محددة، وأن قائد القبيلة عمل على وضع حد لهذا الامتياز، فأراد تكليفهم بأداء الهدية للسلطان ضمن سكان القبيلة، غير أنه اضطر إلى استشارة الوزير الصدر قبل إقدامه على تنفيذ ما عزم عليه.

---

17) - ر. السلطان إلى محمد الطريس، بتاريخ 22 ذي القعدة 1312 / 16 يونيو 1895، و.خ.تط. مح. 120/13.

- يتبين من الرسائل المتبادلة بين السلطان والطريس أن مسألة يهود الجديدة استغرقت وقتا طويلا ومفاوضات عديدة لحلها بين المخزن والهيئة الدبلوماسية بطنجة. أنظر مثلا:

- ر. السلطان إلى الطريس، بتاريخ 12 ربيع 2 عام 1313 / 2 أكتوبر 1895، م.و.م. مح. ربيع الثاني، 1313ه.

- ر. السلطان إلى الطريس، بتاريخ 12 ربيع 2 عام 1313 / 2 أكتوبر 1895، و.خ.تط. مح. 60/14.

18) ر. القائد ادريس اليحياوي إلى أحمد بن موسى بتاريخ 7 ذي الحجة 1314 / 9 ماي 1897، و.خ.ح. مح. 238.

ثانيا : الجبايات غير الشرعية

1 – هدايا الأعيـاد

تعتبر هدايا الأعياد من الجبايات غير الشرعية الـتي كانـت تقـدمها القبائـل خـلال الأعياد الدينية الثلاثة: عيد المولد النبوي، عيد الفطـر وعيـد الأضـحى. ولم تكـن الهديـة في الأصل سوى أعطيات نقدية أو عينية يقدمها سكان البـوادي والحواضـر إلى السـلطان عـن طواعية، كل حسب استطاعته بمناسبة الأعياد الثلاثة، لتأكيد ولائهم وطاعتهم لسـلطة أمـير المؤمنين الدينية والزمنية(19). ثم تحولت بعد ذلك إلى فريضة معتادة، أصبح المخـزن يطالـب بها القبائل وأهل المدن على السواء، وبصفة إلزامية(20).

وكانت العادة المتبعة في تقديم هدايا الأعياد(21) أن يتوجه وفـد مـن أعيـان القبيلـة ووجهائها إلى حيث يقيم السلطان، تحت إشراف القائد أو من ينوب عنـه. وكـان السـلطان يستقبل قواد القبائل المستقرة في المنطقة الممتدة جنوب أم الربيع إلى سوس إذا صادف العيد مقامه بمراكش، بينما كان يفد عليه خلائف العمـال وعيـادة القبائـل القاطنـة شمـال وادي أم الربيع وشرق البلاد. أما إذا كان السلطان مسـتقرا في النصـف الشـمالي مـن الـبلاد، فإنـه يستقبل قواد قبائل هذه المنطقة، في الوقت الذي يكتفي فيه عمال الحوز والجنوب ببعث مـن ينوب عنهم(22).

وكانت مناسبة تقديم هدايا الأعياد تتيح للسلطان إمكانية البث في الخلافـات الـتي تنشأ بين القواد، أو بين هؤلاء ومحكوميهم، ويستغل القواد هذه المناسبة أيضا لقضـاء بعـض

---

19) عن الهدية ودلالاتها أنظر:

- BOURQIA Rahma : Don et théâtralité, Réflexion sur le Rituel du Don (HADIYYA) offert au Sultan au XIX^{e} siècle, Hesperis-Tamuda, vol. XXXI (1993), pp. 61-75.

20) - Michaux-Bellaire (Ed.) : Les Impôts Marocains, Op. cit., p. 61.

- Cattenoz (G) : La fiscalité Marocaine, Op. cit., p. 23.

21) حول نظام مواكب الأعياد أنظر :

– ابن زيدان عبد الرحمان : **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، م.س، ص: 151–171.

22) نفسه، ص: 170–171.

– كناش خ.ح. رقم: 432، ص: 94.

– **الوثائق**، ج: 2، ص: 441.

الأغراض الخاصة لدى المخزن، يضاف إلى ذلك أنها كانت بمثابة فرصة مناسبة للسلطان لعزل أحد القواد وتولية آخر مكانه، وربما كان مصير أحدهم السجن، وهو الذي جاء لتقديم هدية العيد[23].

ولابد من الإشارة إلى أن الوفود المكلفة بتقديم هدايا الأعياد للسلطان كانت تضم أحيانا رجالا معتبرين: أعيان، خلفاء، قضاة، وشرفاء. وعندما تهم الوفود بالانصراف كانت تكتب للخلائف أجوبة عمالهم. وكان من عادة السلطان التبرع على الوفد الذي جاء لتقديم الهدية بكسوة، حيث يبعث إلى أمناء مختلف نواحي البلاد بتنفيذ "كسوة العيادة"[24] بعد مرور العيد بمدة قليلة. ويكون ذلك جوابا على تقديم الهدية: فعندما تقدم رسالة القائد للسلطان، كان هذا الأخير يجيب بوصول الهدية، وبالإنعام على وفدها بالكسوة تعبيرا عن الرضى ورمزا لهدية مقابلة.

وكان مقدار هدايا الأعياد معلوما وثابتا ومحددا لدى قواد القبائل، كما هو الشأن أيضا بالنسبة لكيفية تقديمها، وهذا ما توضحه العديد من الرسائل المخزنية، نذكر من بينها رسالة قائد عبدة عيسى بن عمر إلى السلطان التي جاء فيها : "... أننا لما أقبلت علينا هذه العواشر المباركة السعيدة... قد وجب علينا توجيه عيادة إخواننا... وهاهم يردون على الجناب الشريف مصحوبين بالهدية الشريفة المعهودة لدينا قدرها مابة ريال على العادة..."[25]. وهذا ما يتأكد من خلال أداءات بعض القواد في هدايا الأعياد، فالقائد أحمد المديوني دفع مثلا في هدية عيد المولد لسنة 1312ه، ثلاثمائة وعشرون ريالا[26]، وقد أدى نفس القدر أيضا في هدية عيد الفطر من السنة نفسها، وهي هدية خاصة بقبيلتي مديونة وأولاد زيان[27]. كما أن

---

23) - AUBIN (E) : Le Maroc d'aujourd'hui, Op. cit., pp. 244-245.
- ERKMANN (J.) : Le Maroc moderne, op. cit., pp. 132-133.

24) حول بعض الملابس التي كانت تهدى لوفود الأعياد، أنظر :
- داود محمد : **تاريخ تطوان**، الرباط 1959-1979، الجزء 6، ص: 173.

25) الرسالة تحمل تاريخ فاتح ربيع الأول 1312 / 2 شتنبر 1894، وخ.ح. عهد م.ع. مح 13.

26) ر. أحمد بن العربي المديوني إلى السلطان، فاتح ربيع الأول 1312 / 2 شتنبر 1894، وخ.ح. عهد م.ع. مح.13.

27) ر. القائد نفسه إلى السلطان، بتاريخ 21 رمضان 1312 / 18 مارس 1895، وخ.ح. مح. 40.

القائد صالح السبيطي من أولاد عمرو من دكالة دفع في هدية عيد الأضحى لسنة 1312 ما قدره 112 ريالا[28]، وهو نفس القدر الذي دفعه في هدية عيد المولد من العام 1313[29].

غير أن هناك تفاوتا يكون أحيانا شاسعا في مبالغ هدايا الأعياد الموجهة من طرف قواد القبائل، فمنهم من أدى 12 ريالا فقط[30]، ومنهم من دفع 1200 ريالا[31]. وهذا التفاوت الصارخ يجد تفسيره في تفاوت إمكانيات القواد المرتبطة بعدد سكان القبيلة أو القبائل المنضوية تحت حكمهم، وسخاء بعضهم في محاولة لتدعيم نفوذهم لدى المخزن المركزي.

وكان قواد القبائل ملزمين بأداء هدايا الأعياد أيا كانت الظروف والملابسات، وكان القائد الذي يتعذر عليه تحصيل الهدية وتوجيهها للمخزن يكاتب السلطان معتذرا وشارحا الأسباب المانعة له من الحضور، مثلما فعل قائد قبيلة أولاد عمران بدكالة اسماعيل العمراني حين كان منشغلا مع سيدي محمد الأمراني لمحاصرة الرحامنة سنة 1895، فلما تعذر عليه الحضور في العيد طلب تنفيذ الهدية سلفا عنه من بيت المال، على أن يؤديها عندما تسمح له الظروف بذلك[32]. فقد كان القواد الذين يرافقون المحلات والحركات المخزنية، يلتزمون بأداء هدايا أعياد قبائلهم عند عودتهم إليها، حيث أن استخلاص هدية العيد كان يتطلب حضورا فعليا للقائد بالقبيلة، مما يبرز من جهة أهمية الوظيفة الجبائية للقائد داخل قبيلته، ومن جهة ثانية عدم تساهل المخزن مع القواد فيما يخص توجيه هدايا الأعياد.

وقد يعجز بعض القواد عن دفع الهدية في الوقت المناسب، إما لعدم توفرهم على ما يكفي من النفوذ لاستيفاء الواجب من القبيلة، أو لضعف يعتري السكان يصعب معه تحملهم مزيدا من التكاليف، لكن ذلك لا يسقط الهدية عن القائد الذي يتحمل دين الهدية إلى حين أدائها في الوقت المناسب، كما يتضح من رسالة لقائد قبيلة كَروان إلى السلطان

28) ر. القائد صالح السبيطي إلى السلطان، بتاريخ 15 قعدة 1312 / 10 ماي 1895، و.خ.ح. مح. 14.

29) ر. القائد نفسه إلى السلطان، بتاريخ 3 ربيع الأول 1313 / 24 غشت 1895، و.خ.ح. مح. 144.

30) ر.ق. صالح العبدي البختي إلى السلطان، بتاريخ 28 ذي القعدة 1312 / 23 ماي 1895، و.خ.ح. مح. 42.

31) ر. عبد الكريم ولد اب محمد إلى السلطان، بتاريخ 23 صفر 1313 / 15 غشت 1895، و.خ.ح. مح. 211.

32) ر. القائد اسماعيل بن القويد العمراني، بتاريخ 30 ذو القعدة 1312 / 25 ماي 1895، و.خ.ح. مح. 17.

التي جاء فيها : "... وإخواننا فرقة قليلة ومن أجل ذلك تعذر الحال في توجيه الهدية المذكورة فتعين علي خط يدي وضعته ترتب في ذمتي حتى نؤدي ذلك..."[33].

وهكذا، ففي حالة عدم أداء الهدية فإنها تظل في ذمة القائد. وقد يحدث أن تؤدى هدية عيد الفطر خلال عيد الأضحى مثلا، وهدية هذا الأخير تؤجل إلى وقت لاحق، مثلما حصل للعامل الوعدودي بن عبد السلام الازموري الذي كتب إلى أحمد بن موسى شارحا ظروف التأخر عن الأداء بقوله:

"... إن هدية الحوزية الواجبة عليهم عن عيد الفطر الفارط كان تعذر عليهم أمرها على حسب ما يقتضيه حال الوقت ولم يكمل لهم المراد فيها بالتيسير إلا هذه الأيام بمدة قريبة... وعليه فها هم يردون على أعتاب مولانا الشريفة بقصد أدائها في عيد الأضحى المبارك..."[34]. لكنه لم يتمكن، في المقابل، من استيفاء هدية عيد الأضحى، لكون المعنيين بشأنها كالأمناء والأشياخ والأعيان كانوا يتواجدون مع حركة محمد الامراني بمراكش، ووعد بحيازتها عند حضورهم، ودفعها في وقت قريب[35].

وإذا كانت هدايا الأعياد توجه نقدا، في الغالب[36]، فإن العديد من القواد كانوا يؤدونها عينا، حسب قيمتها، إما من الخيل أو البغال أو من المتمولات الأخرى. غير أن جردا لوثائق عهدي المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ أثبت ندرة الأداء العيني لهدايا الأعياد لأن الحاجة للمال أصبحت ملحة.

ولما كانت هدايا الأعياد مرتبطة بالمناسبات الدينية الثلاث، فإن ذلك يجعلها غير مواكبة لدورة الإنتاج الفلاحي. مما يعني بأنها قد تستخلص من سكان البوادي في وقت يصعب عليهم فيه إيجاد ما يدفعون. كما أن تراكمها واعتبارها واجبا يضاف إلى تكاليف

---

33) ر.ق. رح بن خابة الكَرواني إلى السلطان، بتاريخ 5 ذو الحجة 1312 / 30 ماي 1895، و.خ.ح. مح. 423.

34) الرسالة مؤرخة ب 4 ربيع الأول 1315 / 3 غشت 1897، و.خ.ح. مح. 117.

35) الرسالة عينها.

36) تتضمن الكنانيش المخزنية العديد من القوائم الحسابية التي توضح ما حصل عليه المخزن من هدايا أعياد بعض القبائل في شكل أموال ناضة. أنظر مثلا :

- كناش، خ.ح. رقم : 247. ص: 5.
- كناش، خ.ع. رقم : D1690، ص: 9.

ووظائف وتسخيرات أخرى، كان يزيد من إرهاق السكان، ومن استفحال أوضاعهم المعيشية. ويترتب عن عجزهم عن الأداء تأزم في علاقاتهم مع حكامهم المحليين، وقد تصل الأمور إلى تعرضهم لعقاب القوات المخزنية.

2 - المئونة

كانت المئونة من جملة التكاليف التي يلقي بها المخزن على كاهل القبائل. وتختلف من حيث الكمية والقيمة، وبحسب المستفيد منها والمناسبة التي أوجبتها. وتدفع في شكل مواد استهلاكية كالسمن والزيوت، والدقيق والشعير، ورؤوس الماشية، إضافة إلى مواد أخرى كالسكر والدجاج والبيض وقراطيس الشمع وغير ذلك. كما كانت تدفع أيضا مالا ناضا، على أن توازي قيمتها في النهاية مقدار المئونة الواجبة على القبيلة في كل مناسبة. وقد أصبحت المئونة فريضة معتادة، تدفعها القبائل إلى جانب السخرة، بصفة إلزامية لرجال المخزن وجيوشه كلما حلوا بها في مهمة تحكيمية أو زجرية أو غيرها[37].

وانطلاقا مما توفره الوثائق المخزنية من مادة حول الموضوع أمكننا تصنيف أهم ما كانت تدفعه القبائل من مئونات، حسب الأشخاص والجهات المستفيدة منها، في الأنواع التالية :

2-1- مئونة المحلات أو الحركات المخزنية

من المعلوم أن المخزن كان ينظم باستمرار حركات لإخضاع القبائل ولإجبارها على أداء مختلف الواجبات والتكاليف والتسخيرات، أو بقصد النظر في أمورها ونشر الأمن

---

37) حول المئونة انظر :

- الشابي مصطفى : **الجيش المغربي في القرن التاسع عشر**، م.س، ص: 681.
- التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 521.
- اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 316.
- أعفيف محمد : **الحركات الحسنية**، م.س، ص: 60-64.

- Michaux-Bellaire (Ed.) : - Les Impots Marocains, Op. cit., p. 71.
- NICOLAS Michel : L'approvisionnement de la MHALLA au Maroc au XIX[e] siècle, Hesperis-Tamuda, vol. XXIX, fasc. 2 (1991), pp. 313-340.

بمختلف المناطق. ومهما يكن الهدف من إرسال الحركة أو المحلة[38]، فإن القبائل التي تمر بها هذه المحلات أو الحركات كانت تتحمل عبء تموينها بمختلف المواد، أو تؤدي لها في المقابل مالا ناضا. وكانت القبائل التي تقع في بعض المحاور الطرقية الرئيسة تتحمل أكثر من غيرها ثقل المئونات بسبب تردد الجيوش السلطانية باستمرار على تلك المحاور.

ولم يكن المخزن يتساهل في دفع المئونة، ويعتبرها كلفة واجبة على القبيلة المعنية. فكان يستفسر كل من تأخر عن أدائها، وهذا ما حدث مثلا لأحد قواد الحياينة، وهو الجيلاني العلياني، الذي توصل باستفسار من السلطان عن سبب التأخر في أداء مئونة المحلة المرابطة بتراب الحياينة سنة 1895، وكأن المخزن لم يكن على بينة من حقيقة الأمور، فإن القائد العلياني أكد بأنه أدى للمحلة ما عليه من الواجب والتبن والمئونة[39]. وأورد قائد حياني آخر أرقاما دالة على ما أداه لنفس المحلة، وتتلخص في دفعه 440 ريالا في شكل أموال ناضة، و444 كبشا، و221 رطلا من السمن، و374 مدا من الدقيق، و1224 مدا من الشعير[40].

وهكذا، فإن أوامر دفع مئونة المحلات والحركات المخزنية كانت ترد باستمرار على القواد المعنيين كلما حلت بهم أو بالقرب منهم إحداها، على أن يؤدي كل واحد منهم نصيبا معينا من هذه المئونة، ويتم أحيانا تحديد طبيعة المواد الواجبة على القائد فيها. جاء في رسالة للقائد محمد بن أحمد الزيادي إلى السلطان سنة 1895 قوله : "... فقد وصلني كتاب مولانا... أمرني فيه... أن ننزل ما نابني وسط عمال الزيايدة في مئونة محلته السعيدة بابن رابح من الشعير والدقيق والشياه والسمن على العادة بوصوله إلي من غير تراخ ولا إهمال فعند السمع والطاعة والامتثال..."[41].

وللاستدلال أيضا على ما كان يؤديه سكان القبائل ومساهمتهم في تموين إحدى الحركات، نشير إلى أن سكان الشاوية مثلا، ساهموا في العام 1315هـ/1896-1897م

---

[38]) يرتبط لفظ المحلة بتواجد السلطان ضمن الجيوش المخزنية المتنقلة، أما لفظ الحركة فإنه يصدق بصفة أكثر على المحلة غير السلطانية، على أن الوثائق لا تميز بينهما، وغالبا ما يتم استعمال مصطلح المحلة في الحالتين معا، أنظر:

- المودن عبدالرحمن: **البوادي المغربية**...، م.س، ص: 310-312.

[39]) ر. القائد الجيلاني العلياني إلى السلطان، بتاريخ 28 رجب 1312 / 25 يناير 1895، وخ.ح. مح. 37.

[40]) ر. القائد محمد بن المانع الحياني إلى السلطان، بتاريخ 3 شعبان 1312 / 30 يناير 1895، وخ.ح. مح. 71.

[41]) ر. القائد محمد بن أحمد الزيادي إلى السلطان، 27 جمدى الأولى 1313 / 15 نونبر 1895، وخ.ح. مح. 126.

بمناسبة حركة مولاي عبد العزيز إلى قبيلة الأعشاش بقيادة الوزير أحمد بن موسى بالمقادير التالية: 2000 جمل من الشعير (6000 قنطار تقريبا)، 2000 خنشة (كيس) من الدقيق، 5000 رطل من السمن، و1000 كبش[42].

هكذا كان على القائد، عند نزول المحلة المخزنية بقبيلته، أن يعمل على جمع المئونة وأدائها تفاديا لأي تأخير[43]. بيد أن عبء الأداء يتحمله السكان، سيما إذا كان للقائد المحلي من الوسائل ما يمكنه من الضغط على محكوميه قصد إرغامهم على الدفع. من نماذج ذلك ما جاء في رسالة القائد أحمد بن الشافعي المسكيني إلى أحمد بن موسى سنة 1897، حيث قال : "... فمنذ نزلت عندنا المحلة السعيدة ونحن نركب إخواننا مع أرباب البهائم والروام حتى يأتون بالزرع علفا لهم وقد وصلت مئونة خمسماية ريال ومائتي كبش وخمسين قلة من السمن، وها نحن سيدي نعمل جهدنا ومنتهى طاقتنا من غير تقصير..."[44].

كما كان القواد المحليون مجبرين على أداء مئونة المحلات الموجهة لإخضاع قبائلهم العاصية أو بعض الفرق المتمردة عليهم، وهذا ما حصل مثلا أثناء تمرد قبيلة مسفيوة سنة 1899م، حيث أمر السلطان قائديها بضرورة أداء المئونة للقوات المخزنية الموجهة إلى القبيلة، وحذرهما من كل تماطل في دفعها، خاصة وأنها موجهة أساسا لمساعدتهما[45]. وعندما لم يهتم القائد المدني الكلاوي بمئونة المحلة التي طلب توجيهها إليه سنة 1905[46]، فإن خليفة السلطان ذكره بالقاعدة المتبعة في تموين المحلات بقوله : "... على أن مئونة المحلة

---

42) الخديمي علال : **المجتمع الشاوي بين تأثيرات السلطة وتحولات المجال خلال القرن التاسع عشر**، هيسبريس تمودا، العدد 34 (1996)، ص: 11.

43) لم تكن القبيلة التي تمر بها الحركة أو المحلة هي التي تؤدي المئونة وحدها، فعندما تخيم بمكان ما تبعث بعثات مخزنية لقبائل مجاورة لأداء ما في ذمتها، فتكون هذه القبائل ملزمة بضيافة المخزن.

- أعفيف محمد: **الحركات الحسنية**، م.س، ص: 63.

44) الرسالة مؤرخة ب 27 ذو القعدة 1314 / 29 أبريل 1897، و.خ.ح. مح. 222.

45) ر. السلطان إلى القائد علال المسفيوي، 9 جمدى الأولى 1317 / 15 شتنبر 1899، ك.خ.ح. رقم: 442، ص: 9.

46) يتعلق الأمر بمحلة مولاي عمر التي توجهت إلى قبائل الدير لاستخلاص الترتيب من قبائل المنطقة في خريف سنة 1905.

قد عرفنا أنها واجبة على العمال كلهم ولا يدفع كل أحد إلا ما وجب على إيالته..."[47]، وجدد السلطان أوامره للقائد المذكور بتوفير المئونة للمحلة، خاصة وأنها موجهة أساسا لمساعدته على استخلاص الجباية من قبائله وتهدئة أوضاعها.

ولابد من الإشارة إلى أن مئونة المحلات والحركات المخزنية ترتبط ارتباطا وثيقا بخضوع القبائل وسيادة الأمن والاستقرار بها، ففي فترات اضطراب أحوال القبائل غالبا ما ينقطع أداء المئونة، أو يقتصر دفعها على بعض القبائل الخاضعة. كما يتولى المخزن، في مثل هذه الحالة، تموين محلاته الموجهة لتهدئة الأوضاع واستخلاص الواجبات والكلف. ففي عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ، واجهت محلاته صعوبات كبيرة في التموين، كما تفصح عن ذلك وثائق كثيرة، من بينها رسالة قائد إحدى هذه المحلات محبوب بن قاسم إلى الوزير المدني الكَلاوي في شتنبر 1909 والتي جاء فيها : "... فطالما كتبنا على مئونة المحلات السعيدة وشرحنا ما لحقها من الأضرار مع ارتفاع أسوام العلف والأسعار وانتظرنا لورودها فلم يظهر لها من أثر وتكاثرت علينا شكايات العساكر المولوية..."[48].

وتثير العديد من الوثائق مسألة امتناع بعض القواد عن أداء المئونة، أو تأخرهم في دفعها، أو اكتفائهم بأداء مواد أو أموال غير كافية. وفي هذا الصدد كتب بنعيسى بن حم بن الجيلاني إلى أحمد بن موسى مخبرا بامتناع عمال قبيلة زمران عن دفع المئونة للمحلة المخزنية المرابطة بقبيلتهم سنة 1896 قائلا: "... إن عمال زمران طال تسوفهم في أداء مئونة المحلة السعيدة كما أمرهم مولانا أيده الله بها وكل يوم يوجه لهم الأمين عليها ويجاوبونه بصار بالبال والمحلة ضاعت عندهم في قول صار لا ما يأكلون البهائم ولا بنو ءادم من قلة ما يأتي لهم بشيء لا بالبيع ولا بالشراء... والمحلة لازالت لم تتوصل بمئونتها في الماضي ولا في المستقبل..."[49].

---

47) ر. الخليفة عبد الحفيظ إلى القائد المدني الكَلاوي، بتاريخ 3 شعبان 1323 / 13 أكتوبر 1905، و.خ.ح. عهد م.ع. مح.611.

48) ر. محبوب بن قاسم إلى الوزير الصدر المدني المزواري، بتاريخ 27 شعبان 1327 / 13 شتنبر 1909، و.خ.ح. عهد م.ح. مح. 25.

49) الرسالة تحمل تاريخ فاتح شوال 1313 / 16 مارس 1896، و.خ.ح. مح. 121.

لا تكشف هذه الرسالة عن أسباب الامتناع، أو بالأحرى عن حيثيات دفع عمال زمران لمئونة غير كافية للمحلة المخزنية[50]، وقد أكدت رسالة أخرى، كتبت بعد أحد عشر يوما من كتابة الرسالة الأولى المشار إليها، امتناع عمال زمران عن دفع المئونة، لكنها أشارت إلى أن المئونة توقفت عن المحلة منذ أحد عشر يوما، أي من تاريخ الرسالة السابقة، ومما جاء في هذه الرسالة: "... لأن هذه إحدى عشر يوما لم يقبضوا المونة ويوم تاريخه جاءوا إلي المخازنية والعسكر يشتكون بما لحقهم من الضرر فوجهنا البعض منهم للعمال المذكورين يسمعون منهم فلم يفد فيهم شيء..."[51].

وأمام صعوبة معرفة عدد المشاركين في هذه المحلة، فإن نفس الوثيقة أشارت إلى أن ما ترتب على عمال زمران، من 4 رمضان إلى 11 شوال 1313هـ، بلغ 7526 ريال، أدى منها في نفس التاريخ، القائد العربي الزمراني مبلغ 325 ريال، في حين دفع القائد عبد السلام الزمراني مبلغ 325 ريال[52]. ومن مقارنة الواجب في المئونة (7526 ريال)، والمبلغ المؤدى (650 ريال) يتضح حجم الفارق.

وهكذا كان المخزن يلجأ، أمام تماطل القواد وتأخرهم في دفع المؤنة، إلى الضغط عليهم لتموين مختلف المحلات والحركات المخزنية بما يلزم من المواد والنقود[53]. ففيما يتعلق بنفس المثال السابق، بادر السلطان بعد سبعة عشر يوما من الرسالة الأولى، وستة أيام من الرسالة الثانية إلى مكاتبة عاملي زمران آمرا إياهما بأداء المئونة الكافية للمحلة المرابطة ببلادهم قائلا: "... فقد بقي عليكم من مونة محلتي مولاي الأمين ومولاي عبد الملك عن

---

50) يستفاد من الوثائق أن الأمر يتعلق بمحلتي مولاي الأمين بن عبد الرحمان ومولاي عبد الملك، وأن قائدي زمران طولبا بأداء المئونة للمحلتين معا في الوقت نفسه.

51) ر. مولاي عبد المالك إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 11 شوال 1313 / 26 مارس 1896، و.خ.ح. مح. 120.

52) الرسالة نفسها أعلاه.

53) كان القواد الذين يتمكنون من تسديد ديونهم وأداء ما ترتب عليهم، يعفون مباشرة من أداء المئونة، حتى وإن ظلت المحلة السلطانية أو الحركة المخزنية مرابطة فوق أراضيهم :

- الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 688.

سبعة وثلاثين يوما ءاخرها ثالث عشر شوال سبعة عشر ألف ريال وثمانية ريال وسبعة وتسعون ريال وعليه فنامركم أن تقوموا على ساق في دفعها لأربابها عزما..."[54].

وقد كشفت هذه الرسالة عن الحجم الكبير للمئونة المترتبة على عاملي زمران، كما بينت أيضا مدة توقفهما عن الدفع. ولأن القائد عبد السلام الزمراني اعتبر أن القدر المفروض عليه مجحف ولا قدرة له على دفعه، خاصة وأن أداء المئونة اقترن بأداء المال الموظف عليه، فقد طلب من الوزير أحمد بن موسى تقسيط قدر المئونة حتى يتمكن من استيفائها[55]. وفي الوقت نفسه اشتكى القائد العربي الزمراني من ثقل مئونة المحلتين، وأقر بعجز القبيلة عن دفع القدر المفروض عليها[56].

وكثيرا ما كان القواد، بعد توصلهم بعتاب وتوبيخ المخزن، يعتذرون عن أداء المئونة بسبب عدم قدرة السكان على أدائها، فالقائد أحمد الدويراني مثلا برر عجزه عن دفع المئونة بكون قبيلته : "...اشتد ضعفهم من عدم الحرث هذه مدة من ثلاث سنين...". وبعد أن عبر عن أسفه لعدم تمكنه من أدائها، طلب تسجيلها عليه إلى وقت لاحق[57].

وكان الأمناء المكلفون بالصائر على المحلات يكتبون للسلطان بدورهم متهمين القواد بالتقصير في أداء المئونة، فالأمين التهامي بن أحمد السكوري مثلا، كان يرافق المدد المخزني الموجه لمساعدة قائد دمنات الجيلاني الدمناتي على استعادة منصبه في العام 1896، فكتب إلى وزير الحرب سعيد بن موسى مخبرا بامتناع القائد المذكور عن أداء المئونة للمحلة المخزنية قائلا: "... إن القائد الجيلاني الدمناتي لم يدفع لنا من قبل المئونة شيئا لا القليل ولا الكثير والمحلة السعيدة أدركها الضياع الفادح حتى صارت تدفع حوائجها للسوق ولم تجد لمن تبع شيئا وبعد طبخ ونفخ دفع لنا مئونة يوم واحد..."[58].

---

54) ر. السلطان إلى القائدين العربي وعبد السلام الزمرانيين، بتاريخ 17 شوال 1313 / 1 أبريل 1896، و.خ.ح. مح. 139.

55) ر. القائد عبد السلام الزمراني إلى أحمد بن موسى، 28 رمضان 1313 / 3 مارس 1896، و.خ.ح. مح. 186.

56) ر. القائد العربي الزمراني إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 4 شوال 1313 / 19 مارس 1896، و.خ.ح. مح. 189.

57) ر. القائد أحمد الدويراني إلى السلطان، بتاريخ 18 رمضان 1314 / 20 فبراير 1897، و.خ.ح. مح. 248.

58) الرسالة تحمل تاريخ 29 رمضان 1313 / 14 مارس 1896، و.خ.ح. مح. 149.

يتهم القواد، في أحيان كثيرة، بجمع المئونة من السكان والتقاعد على جزء منها. فهناك وثائق تشير إلى اختلاسات يقومون بها أثناء جمع المئونة، ويحتفظون لأنفسهم بالنصيب الأوفر منها. في مثل هذه الحالات، وبعد أن يكون المخزن قد توصل بما يكفي من المعلومات، فإنه يلجأ إلى الاتهام الصريح، كما هو الشأن بالنسبة لقواد أولاد عمران وأولاد عليان من قبيلة الحياينة سنة 1899، حيث اتهمهم السلطان مولاي عبد العزيز بالتقصير في أداء المئونة، والاستبداد بأموالها، وأمرهم بالمسارعة إلى أداء ما بذمتهم قائلا: "... فقد بلغ علمنا الشريف ما أنتم عليه من التكاسل في دفع مئونة المحلة السعيدة بعدما تحاسبتم مع أمينها على يد كبيرها حتى عرف كل واحد منكم ما ترتب بذمته منها عن المدة السالفة وتقاعدتم على ذلك، وتراضيتم في دفع الواجب بعدما دفعتم بعض الماشية ولم تدفعوا شيئا من الناض مع أنكم استوفيتموه من إخوانكم واستبددتم به لأنفسكم ولم تعرفوا أن ذلك لا عذر يقبل منكم فيه حيث أن المحلة مخيمة بين ظهرانكم وما توجهت إلا بصدد شد عضدكم في استخدام إخوانكم واستخراج الحقوق والواجبات منهم وعليه فنامركم أن تقوموا على ساق الجد في دفع ما تخلد بذمتكم من المونة والقيام بها استقبالا كل يوم بيومه من غير تأخير شيء منها وفي دفع الواجبات عينا والحقوق من غير تكاسل ولا مطل وإلا زل بكم القدم وندمتم حيث لا ينفعكم الندم..."(59).

ويمكن القول إجمالا، إن مئونة المحلات والحركات المخزنية كانت تساهم بشكل كبير في استنزاف خيرات سكان البوادي، لذا كان المخزن يفضل العدول عن الظعن زمن القحوط وانتشار الأوبئة رفقا بالرعية وشفقة عليها. ولعل فداحة تكاليف مئونة المحلات المخزنية كانت وراء اعتبار بعض الأجانب أن المئونة كانت وجها من وجوه تأديب القبائل ومعاقبتها لإرغامها على الرضوخ لسطوة المخزن، والاستجابة لمطالبه(60).

---

59) ر. السلطان إلى قواد أولاد عمران وأولاد عليان من الحياينة، بتاريخ 2 رمضان 1316 / 4 يناير 1899، و.خ.ح. مح. 269.

60) BRIVES (A) : Voyages au Maroc (1901-1908), Alger, 1909, p. 319.

2-2- مئونة رجال العسكر وموظفي المخزن الواردين على القبائل

كان المخزن يرسل موظفيه أو بعض قواده العسكريين للقبائل لأجل تنفيذ أمر من أوامره، كتبليغ أمر إلى القائد، أو "النزول عليه" من أجل استخلاص ما ترتب عليه من واجبات وكلف. وبالرغم من أن هؤلاء كانوا يستفيدون من السخرات، فقد كانت القبائل ملزمة بدفع المئونة لهم طوال مدة إقامتهم لديها، خاصة إذا علمنا أنه لم يكن يتردد على القبائل سوى القائمون بمهام مخزنية ممن يستحقون الإطعام والإكرام. ويندرج ضمن هؤلاء الموظفين رجال العسكر من قواد عسكريين ومخازنية، كما يشملون أيضا موظفي وأعوان المخزن من كتاب وأمناء وأعضاء لجن الخرص المكلفين بتقدير وإحصاء واجبات القبائل من الزكاة والأعشار.

وكان المخزن حريصا على إصدار أوامره إلى مختلف القواد بتنفيذ المئونة لمبعوثيه وموظفيه، ويشكل المثال التالي نموذجا لعدد كبير من المراسلات المخزنية في نفس الموضوع، كتب السلطان إلى قواد الأعشاش قائلا: "نامر خدامنا الأرضين قواد الأعشاش كافة أن ينفذوا للكاتب الطالب المفضل المعروفي والعدول والخراصين الموجهين معه لتخريص زروع إخوانهم ما قيد بطرته في مئونتهم اليومية مع العلف الكافي لبهائهم..."(61).

وتم تحديد هذه المئونة اليومية في المواد والمقادير التالية(62):

	أمداد الدقيق	أرطال السمن	أكباش	سكر
مئونة الكاتب في اليوم	03	02	01	01
مئونة العدول 8	04	04	01	01
مئونة الخراصين	04	04	01	01

61) ر. السلطان إلى قواد الأعشاش، بتاريخ 28 ذو الحجة 1314 / 30 ماي 1897، و.خ.ح. مح. 262.

62) الرسالة نفسها.

يبرز هذا الجدول ما كان يدفع من المئونة يوميا للجن مخزنية مختلفة مكلفة بتقدير وإحصاء واجبات القبائل من الزكاة والأعشار، وبينت مقارنته بأرقام أخرى وردت في وثائق مشابهة نوعا من التقارب في المواد والمقادير الواجبة على القواد كمئونة لمبعوثي المخزن إلى القبائل.

وهكذا كانت القبائل مكلفة بدفع المئونة لكل من حل بها من رجال المخزن، مع ما يشكله ذلك من عبء على السكان، خاصة إذا علمنا أن المكوث بالقبيلة يستمر إلى حين قضاء الغرض المتوجه لأجله[63]. وكثيرا ما اشتكى قواد القبائل من طول مدة إقامة إحدى فرق العسكر أو قائد الرحى أو قائد المائة لديهم. من نماذج ذلك ما أشار إليه القائد العمري بن العربي الحمري سنة 1896 من أن مكوث العسكر بقبيلته تسبب في إرهاق السكان بسبب المئونة اليومية التي يؤدونها لهم. ولإبراز حجم الضرر أورد القائد المذكور بعض الأرقام الدالة، ومن ضمنها أن أحد قواد الرحى توصل منه بـ 150 ريالا[64]. وفي السنة نفسها اشتكى القائد أحمد بن فاتح العمراني من نزول أحد قواد الرحى وبعض المخازنية عليه، وأشار إلى ضعف أحوال السكان وعجزهم عن تحمل أداء المئونة لهم، وطلب من الوزير أحمد بن موسى التدخل لدى السلطان من أجل التخفيف عنهم من عبئها[65].

وفي السياق نفسه أيضا جاءت رسالة شيخين من قبيلة العونات بدكالة إلى السلطان، تحمل طلبهما بإنهاض المخازنية وقواد الرحى النازلين على القائد عبد السلام العوني سنة 1896، نظرا لتضرر القبيلة مما يأخذونه من تموين، إضافة إلى بعض المبالغ النقدية، وهكذا "صارت الناس في ضيق وتعب ومشقة لأنهم كل خميس يفرضون ويفرقون ما ذكر ومن أجل ذلك عزم جلها على الفرار..."[66]، كما جاء في رسالة شيخي قبيلة العونات.

وقد يحدث أن يتوارد على قبيلة واحدة عدد من رجال العسكر وموظفي المخزن وفي مهمات مختلفة، مما يجعل القائد ملزما بتوفير المئونة للجميع. وفي هذا الصدد تعين على

---

63) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي...**، م.س، ص: 497.

64) ر. القائد العمري الحمري إلى أحمد بن موسى، 7 جمدى 2 عام 1314 / 13 نونبر 1896، و.خ.ح. مح.272.

65) ر.ق. أحمد بن فاتح العمراني إلى أحمد بن موسى، 12 صفر 1314 / 23 يوليوز 1896، و.خ.ح. مح. 270.

66) ر. شيخان من العونات إلى السلطان، بتاريخ 3 ربيع الأول 1314 / 12 غشت 1896، و.خ.ح. مح. 324.

القائد محمد بن الطيب السرغيني، في بداية العام 1900، أداء المئونة اليومية لثلاثة قواد الرحى توجهوا إلى قبيلة السراغنة في مهمات مختلفة، مما جعل القائد السرغيني يرفع شكواه إلى أحمد بن موسى، مشيرا إلى معاناة قبيلته من تعدد المئونات، وطالبا إعفاءه من مئونة قائدين على الأقل[67].

وتطرح مسألة دفع المئونة لموظفي المخزن أو لبعض قواده العسكريين نزاعات بين القواد المحليين ومبعوثي المخزن المركزي، فالقواد يؤكدون في كثير من الحالات أداءهم للمئونة، في حين تتكاثر شكاوى المبعوثين المخزنيين إلى القبائل حول تقصير القواد في تزويدهم بالمئونة الكافية. فقد توجه إلى قبيلة الزراهنة أربعة قواد عسكريين لإرغامها على دفع العسكر الذي أمرت به سنة 1895. وكتب هؤلاء رسالة جماعية إلى الوزير أحمد بن موسى، يشتكون فيها من عدم توصلهم بالمئونة، مما ألحق الضرر بهم وببهائمهم، وتركهم بالتالي عرضة للضياع[68]. وفي السياق نفسه يندرج رد أحمد بن موسى على شكاية الأغا علي الباعمراني سنة 1896، حيث كاتبه قائلا: "...وصل كتابك بأن عمال حمير لم يدفعوا مئونة العسكر عن عشرين يوما سلفت عن تاريخه كما أن الربيعة من عبدة لم يدفعوا عن عشرة أيام سلفت وأنهينا ذلك لمولانا نصره الله فأصدر أمره الشريف لهم بالقيام على ساق في دفع ما تخلد بذمتهم منها ودفعها في المستقبل من غير إمهال..."[69].

ومع ذلك، فقد تكررت شكاية الأغا علي الباعمراني شهورا بعد ذلك، حيث ذكر بامتناع قواد عبدة عن دفع المئونة لهم، فالقائد عيسى بن عمر "لم يعرفنا -تقول الرسالة- ولو بشربة ماء"، كما أن القائد الحافظي العبدي "لم يعرفنا بشيء مع أنه أكل القبيلة وسجن أكثرها"[70]، وأشار إلى الأضرار التي لحقت بالعسكر، خاصة وأنهم لم يقبضوا مئونة منذ ثلاثة أشهر.

---

67) ر. القائد محمد بن الطيب السرغيني إلى أحمد بن موسى، 22 شعبان 1317 / 23 يناير 1900، و.خ.ح. مح.497.

68) رسالة أربعة أغوات وهم: بوبكر الشتوكي، الهاشمي الشياظمي، الجيلاني الشرادي، وابن الفكاك، إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 25 ربيع الأول 1313 / 15 شتنبر 1895، وخ.ح. مح. 120.

69) الرسالة مؤرخة ب 8 صفر 1314 / 19 يوليوز 1896، ك.خ.ح. رقم: 776، ص: 149.

70) ر. علي الباعمراني إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 20 رجب 1314 / 25 دجنبر 1896، و.خ.ح. مح. 245 مكرر.

وقد كان القواد المحليون يحاسبون على مئونة رجال العسكر وموظفي المخزن في حالة مغادرة هؤلاء لقبائلهم، فبعد أن تلقى الأغا حد بن الجيلاني الزرهوني أمرا من السلطان سنة 1910 بمغادرة قبيلة الزراهنة والتوجه إلى قبيلة الشراردة، وبسبب خلاف مع عامل الزراهنة حول المئونة، طلب ابن الجيلاني من السلطان الضغط على العامل حتى يرضخ لأداء المئونة المترتبة عليه، وحددها في مئونة خمسة عشر يوما، مؤكدا بأن العسكر الذي يرافقه تضرر كثيرا "...من قلة الشيء غاية وفوق النهاية وجل الخيل كذلك بلغ منها الجهد غاية من قلة العلف..."[71]. ولم يتأخر رد المخزن كثيرا، حيث أمر عامل الزراهنة بأداء ما ترتب عليه من المئونة، وقد كتب له في ذلك وأعاد الكتابة "لمزيد التأكيد" عليه[72].

2-3- مئونة حراك القبيلة

كان قواد القبائل يتلقون أوامر السلطان بتهيء حركات قبائلهم، والتوجه بها إلى المكان المحدد لهم، سواء تعلق الأمر بالالتحاق بمحلة السلطان أو الانضمام إلى إحدى الحركات المكلفة بتطويع المتمردين. وغالبا ما يتم ذلك من أجل استخلاص الجباية من القبائل الممتنعة، وزجر العصاة والمخالفين للأوامر المخزنية.

بيد أن ما يعنينا هنا هو الإشارة إلى أن السكان كانوا مجبرين على دفع المئونة لحراك قبيلتهم، وذلك بجمع الزاد والأقوات والمال لهم، فإضافة إلى توفير الخيل والرجال، يلزم السكان بأداء صوائر حراك القبيلة ولوازمهم من المئونات والأعلاف والرواتب وغيرها[73].

ولا شك أن هذا العطاء الإلزامي كان يزيد في استنزاف الإمكانات المادية والمالية للقبائل، ويزيد في استفحال أوضاع السكان المعيشية[74]، خاصة وأنهم كانوا يطالبون في الوقت نفسه بأنواع مختلفة ومتعددة من الواجبات والكلف، يصعب معها تحملهم لمعظمها، مما ترتب عنه آثار وخيمة انعكست بالتأكيد على تطور علاقات المخزن بالقبائل أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

---

71) ر. الجيلاني الزرهوني إلى السلطان، بتاريخ 15 رمضان 1328 / 20 شتنبر 1910، و.خ.ح. مح. 66.

72) ر. المدني المزواري إلى الحاج أحمد، بتاريخ 18 رمضان 1328 / 23 شتنبر 1910، و.خ.ح. مح. 66.

73) اكنينح العربي: **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 317.

74) الشابي مصطفى: **الجيش المغربي**، م.س، ص: 681.

2-4- مئونة سجناء القبيلة

من ضمن التكاليف التي كان المخزن يلقي بها على كاهل القبائل، أداء مئونة ما كان ينفقه على المساجين. فقد كان لكثير من القبائل سجناء موزعين على مختلف سجون المخزن، وكان السكان ملزمين بأداء المئونة لإخوانهم المودعين بهذه السجون. وكانت هذه المئونة تتفاقم وتزداد فداحة كلما كان عدد السجناء كثيرا، وكلما طالت المسافة بين المقر الأصلي ومكان سجنهم.

وكان الأمناء يعلمون المخزن بما أنفقوه عن المساجين في مدة معينة، ليصدر السلطان أوامره إلى قواد القبائل المعنية بأداء ما أنفق على مساجين قبائلهم. فقد أمر القائد الجيلاني بن الموذن السرغيني، مثلا، بتوجيه 861 ريالا التي أنفقها المخزن على مساجين قبيلة فطواكة الموجودين بسجن الصويرة، "من غير تأخير ولا مماطلة"[75]. كما صدر الأمر المخزني إلى القائد غانم العوني بأداء 179 ريالا عن مساجين قبيلته بسجن آزمور[76]، وإلى القائد العياشي بن محمد السعيدي بأداء 50 ريالا عن مساجين قبيلته بنفس السجن. وإذا كان القائد العوني قد أجاب بالامتثال، فإن القائد السعيدي نفى أن يكون من قبيلته مساجين بالسجن المذكور[77]. والموقف نفسه تبناه القائد عمر اليوسي عندما أمر بأداء ما أنفقه أمناء تطوان على مساجين قبيلته[78]. وقد أشار أمناء مرسى الدار البيضاء، في دجنبر 1900، إلى كونهم أنفقوا في خبز مساجين المدينة وثمن كسوتهم عن مدة أحد عشر شهرا 600 ريالا، دون ذكر كم كان بسجن الدار البيضاء من المساجين، والقواد الملزمين بأداء المئونة لهم[79].

---

75) ر. س إلى القائد الجيلاني بن الموذن السرغيني، 15 شوال 1316 / 26 فبراير 1899، و.خ.ح. مح. 515.

76) ر. ق غانم العوني إلى السلطان، بتاريخ 16 ذو القعدة 1318 / 7 مارس 1901، و.خ.ح. مح. 517.

77) ر. ق العياشي بن محمد السعيدي إلى السلطان، 26 ذو الحجة 1318 / 16 أبريل 1901، و.خ.ح. مح. 519.

78) ر. القائد عمر اليوسي إلى السلطان، بتاريخ 22 رجب 1316 / 3 ماي 1899، و.خ.ح. مح. 476.

- من المؤسف ألا تكشف الوثائق المذكورة عن المدة الزمنية التي أمر القواد بأداء المئونة عنها، وألا تساعدنا على معرفة كم كان يكلفه سجين واحد من الخبز الكافي لسد الرمق، حتى يتضح الفرق بين حاجيات السجين ومطالب المخزن.

79) ر. أمناء مرسى الدار البيضاء إلى السلطان، بتاريخ 24 شعبان 1318 / 17 دجنبر 1900، و.خ.ح. مح. 523.

وفي السياق نفسه حدد أمناء مرسى آسفي ما يجب على بعض القواد في خبز مساجين قبائلهم سنة 1897 حسب ما جاء في الجدول التالي :

القائد	ريال	بلايين	سنطيمات
عيسى بن عمر العبدي[80]	565	01	15
– أحمد المطيري	031	04	–
الحسين الرحماني	043	06	04
بن داود الرحماني	182	01	20
المجموع	821	12	75[81]

ومعلوم أن القبائل كانت مرغمة على أداء سخرة من يرد عليها بالأمر بالقبض على أحد أفرادها، وتتحمل صوائر نقله إلى السجن، وتؤدي مئونته طوال مدة إقامته به. وكثيرا ما كان المخزن يقوم بنقل السجناء من مكان إلى آخر، فكانت هذه التنقلات فرصة لمطالبة القبائل بأداء تكاليف النقل والمئونة، وهذا ما جعل عبء مصاريف سجناء القبائل ومئونتهم لا يقل فداحة عن مختلف أنواع الفروض والتكاليف الأخرى.

80) تجددت أوامر المخزن إلى القائد عيسى بن عمر العبدي، في شتنبر 1898، بأداء المئونة عن مساجين قبيلته بآسفي، وقدرت المئونة الواجبة في خبز مساجينه، عن 9 أشهر، بـ 1062 ريال:
– ر. السلطان إلى القائد عيسى بن عمر العبدي، بتاريخ 14 جمدى الأولى 1316 / 30 شتنبر 1898، م.و.م. مح. جمدى 1 عام 1316.

81) ر. أمناء مرسى آسفي إلى السلطان، بتاريخ 20 شوال 1314 / 24 مارس 1897، و.خ.ح. مح. 649.

3- الغرامات والذعائر

3-1- الغرامات

الغرامات هي التعويضات العينية أو النقدية التي كانت القبائل تؤديها للمخزن، كلما وقعت سرقة أو سطو، أو إتلاف مال أو تجارة أو محصول للغير فوق أراضيها، مثل نهب السكان لسلع القوافل التجارية العابرة لبلادهم، أو سرقتهم لماشية المخزن وأكل زروعه، أو إتلافهم لممتلكات الغير أو ما شابه ذلك. فقد كان السكان مسؤولين بصفة جماعية عن كل ما يحدث داخل حدودهم، ويتحملون عواقب كل ما يطرأ في بلدتهم من حوادث ومخالفات، وكانت أحكام المخزن تلزم كل فرقة أو عظم بتعويض كل ما ضاع أو نهب داخل محيطها من مال أو ماشية أو تجارة أو غيرها، وربما أمروا بأداء تعويضات تفوق بكثير قيمة الأشياء المنهوبة والمدعى بها[82]. فقبيلة الفحص مثلا، المجاورة لمدينة طنجة، فرضت عليها ذعائر وغرامات متعددة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[83]، وقد حمل سكانها جماعيا مسؤولية ما يحدث من سرقات أو نهب، وأدوا تبعا لذلك ما يسمى بالغرامة، كما كان يحدث بالعديد من القبائل[84].

تكون الغرامة أحيانا محل اتفاق بين المدعين والمدعى عليهم على فصال معين، قد تتكلف السلطة المركزية بالتحكيم فيه، فيأمر السلطان عند ذاك حكام القبيلة أو الفرقة المتهمة بإنجاز ما اتفق عليه أو ما وقع عليه الفصال، وهذا ما توضحه رسالة سلطانية إلى كافة أشياخ قبيلة ربيعة من عبدة سنة 1896 حيث جاء فيها : "... نامر خدامنا الأرضين كافة أشياخ الربيعة من عبدة أن ينجزوا تنفيذ ما كان وقع به الفصال مع الوصيف بلخير الفكاك

---

82) اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 323.

- Michaux-Bellaire : Les Impots Marocains, Op. cit., p. 70.

83) SALMON (G): Une tribu marocaine: Les FAHCYA, A.M., T.I, 1904, pp. 187-188.

84) – الهراس المختار : **القبيلة والسلطة**، م.س، ص: 159.

– التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 517.

- MARTIN (A.G.P): Quatre siècles d’histoire marocaine, Paris, 1923, p. 374.

في ما ضاع له بعزيبه من ماشية وزرع وغيرهما وهو ثلاثماية ريال وخمسون ريالا وليدفعوا له ذلك فورا على يد العامل..."[85]. كما كان السلطان يأمر القواد بأداء الغرامة التي فرضها عليهم. فقد أمر القائد عبد الحميد الرحماني سنة 1897 بأداء ما نابه وسط عمال الرحامنة في غرم ما ضاع في عزيب الحاج فاتح الشياظمي، ورغم نفي القائد للتهمة الموجهة إليه، فقد اضطر إلى أداء 64 ريالا كغرامة عن قبيلته[86]. كما أمر القائد الحسين الرحماني بأداء 140 ريالا نابته وسط قواد الرحامنة غرامة لما نهب للقائد محمد الشركي من عزيبه[87].

وتحدث في كثير من الأحيان خلافات بين القواد حول تحديد المسؤول عن السرقة والنهب، أو الأضرار التي لحقت بزرع أو زيتون السلطان، وبالتالي يصعب تحديد من تفرض عليه الغرامة[88]. وهكذا فإن القائد علال الحمري أمر سنة 1896 بإلزام قبيلته أداء ما نابها فيما قوم به زرع السلطان الذي تعرض لخسائر من طرف قبيلة حمير. ورغم أن القائد المذكور أجاب بثبوت الأكل والإفساد، فإنه نفى المسؤولية عنه، وحملها لقائدين آخرين هما الفرجاني والعمري، مستدلا بكونهما يجاوران الزرع المأكول، ولذلك طلب عدم مؤاخذته على إفساد زرع السلطان، وعدم تكليف قبيلته بأداء الغرامة التي تعوض ما ضاع من الزرع المذكور[89].

وبالجملة، فقد كان معظم القواد يستجيبون -مرغمين- لأداء مختلف الغرامات، خاصة إذا تعلق الأمر بزرع المخزن أو زيتونه، مثل ما وقع لقواد قبيلة أحمر، مسعود الحمري[90]، وعلال الحمري[91]، والعمري بن العربي الحمري[92]، الذين أمروا سنة 1896 بتوجيه ما قوم به زيتون السلطان بشيشاوة عن عامين سابقين، والقيام بما ناب كل واحد

---

85) الرسالة مؤرخة بـ 19 ربيع 2 عام 1314 / 28 غشت 1896، و.خ.ح. مح. 319.

86) ر. القائد عبد الحميد الرحماني إلى السلطان، 25 ربيع الأول 1314 / 3 شتنبر 1896، و.خ.ح. مح. 291.

87) ر. القائد الحسين بن بلة إلى السلطان، بتاريخ 18 رمضان 1314 / 20 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 248.

88) تشير بعض الوثائق إلى أن تحديد الغرامة يأتي بعد عملية التقويم، أي تحديد قيمة الخسائر، وإسقاط الثلث عن القيمة المحددة، لكن لا ندري هل هذه القاعدة ثابتة دائما أم لا.

89) ر. القائد علال بن اب الحمري إلى السلطان، 8 جمدى الأولى 1314 / 15 أكتوبر 1896، و.خ.ح. مح. 309.

90) ر. القائد مسعود الحمري إلى السلطان، بتاريخ 14 رجب 1314 / 19 دجنبر 1896، و.خ.ح. مح. 252.

91) ر. القائد علال الحمري إلى السلطان، بتاريخ 27 رجب 1314 / فاتح يناير 1897، و.خ.ح. مح. 252.

92) ر. القائد العمري بن العربي الحمري إلى السلطان، 28 رجب 1314 / 2 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 252.

منهم في إصلاح سواقيه وغيرها. ولم يكن بوسع القواد الثلاثة إلا الامتثال، لاسيما وأنهم تعودوا على أداء غرامات عن كل أعمال السطو والنهب وإتلاف محصول الغير، فكيف إذا تعلق الأمر بزيتون السلطان.

3-2- الذعائر

هي الأموال التي كان المخزن يفرضها على القبائل، كلما صدر منهم تمرد أو عصيان لأوامره، أو اعتداء على الغير، أو امتناع عن أداء الواجبات والكلف. وقد يتم التذعير من طرف المخزن المركزي أو القائد المحلي، ويحمل في الغالب، صبغة أمر مخزني يستند إلى تبرير معين، يتم على ضوئه تحديد مبلغ الذعيرة. ويختلف هذا المبلغ حسب أهمية المخالفات المرتكبة ودرجة خطورتها، والوضع السياسي والاقتصادي الذي يوجد عليه المخزن، ثم درجة النفوذ الذي يتمتع به القائد داخل قبيلته عندما يتعلق الأمر بذعائر تؤدى للقواد. وقد زادت حالات فرض الذعائر بتزايد حالات التمرد التي تعددت أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث امتنعت العديد من القبائل عن امتثال أوامر المخزن، ودخل بعضها في صراعات ثنائية أو جماعية. وكان المخزن يتهم هذه القبائل، أو بعض الفرق منها، "بالفساد" و"الانحراف" بسبب خروجها عن طاعته، ويفرض عليها بالتالي ذعائر مختلفة، عقوبة وزجرا لها، ومحاولة من المخزن أيضا لتوفير مصدر مالي إضافي، يساهم إلى جانب مصادر أخرى في الحد من استفحال أزمته المالية.

من نماذج هذه الذعائر ما فرضه المخزن على عدد من القبائل التي انتفضت على عمالها إثر وفاة المولى الحسن سنة 1894[93]. فبعد القضاء على هذه التمردات، وخاصة انتفاضة قبيلة الرحامنة، لجأ المخزن إلى فرض ذعائر ومغارم ووظائف ثقيلة على القبائل المعنية[94]، حيث فرضت على قبيلة تكانة مثلا ذعيرة هامة قدرت بـ 100000 ريال. ولابد من الإشارة إلى أن امتناع القبيلة عن أداء الذعيرة الموظفة عليها جعل المخزن يمارس عليها مزيدا من الضغط اتخذ أساليب مختلفة، ومن بينها أمر القبائل المجاورة بتضييق الخناق عليها

---

93) أنظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

94) كما هو الشأن مثلا بالنسبة لقبائل الرحامنة وزمران وتكانة ومسفيوة :

- ر. السلطان إلى عدد من القواد والعمال، بتاريخ 21 رمضان 1313 / 6 مارس 1896. بوعشرين الحسن بن الطيب، **التنبيه المعرب**، م.س.، ص: 51-52.

ومحاصرتها[95]. كما وجه المخزن أمناء للإشراف على عملية استخلاص الذعيرة من قبيلة تكانة، لاسيما وأن القبيلة أمرت بأداء نصفها نقدا والنصف الآخر عينا، فكانت مهمة الأمناء الإشراف على عملية بيع البهائم والدواب وتوجيه ما تحصل فيها إلى المخزن[96].

وفي السياق نفسه أيضا وظف المخزن على قبيلة بني عمير ذعيرة بلغت 50000 ريال، مقسمة على مختلف قواد القبيلة، وقد أشارت وثيقة مخزنية إلى كيفية توزيع هذه الذعيرة على قواد بني عمير الإثني عشر، يستشف منها أن الأداء لم يكن متكافئا بين القواد، فمنهم من نابه من الذعيرة مبلغ 4166 ريال، ومنهم من وجب عليه مبلغ 833 ريال[97].

ثمة نوع آخر من الذعائر يلجأ إليه المخزن إثر حدوث بعض النزاعات القبلية. حيث تقع بين الحين والآخر مواجهات بين بعض القبائل المتجاورة، أو تنتشر الفتنة بين جماعات وفرق معينة. ومهما تكن أسباب تلك المواجهات، فإن المخزن كان يبادر بمجرد علمه بها إلى معاقبة السكان بذعائر مختلفة تتفاوت مقاديرها أيضا حسب خطورة الأحداث وأهميتها. وكان المخزن يعمل على تحديد الطرف المعتدي وتذعيره، غير أنه كان يكتفي في كثير من الأحيان بتغريم الطرفين المتنازعين بمبلغ من المال، ثم يرسل بعد ذلك فرقة من الجيش لاستخلاص الذعيرة الموظفة عليهما.

وقد تعددت حالات فرض الذعائر على القبائل، ليس فقط خلال فترة وصاية أحمد بن موسى، كما يتضح من الأمثلة السابقة، بل أيضا خلال فترة الحكم الفعلي للمولى عبد العزيز وعهد المولى عبد الحفيظ. ونكتفي بالإشارة إلى الذعيرة المفروضة على قبيلة بني توزين سنة 1907، ولم تكن القبيلة هي التي أدت الذعيرة للمخزن، بل إن هذا الأخير هو الذي أخذها رغما عن السكان، وقدرها 357 رأسا من المعز والغنم[98]. وكثيرا ما كان المخزن يلجأ إلى هذا الأسلوب عندما لا تؤدي الطرق السلمية إلى نتيجة ترضيه.

---

95) ر. السلطان إلى الحاج محمد ويدة السوسي، بتاريخ 30 رجب 1313 / 16 يناير 1896، و.خ.ح. مح. 648.

96) ر. الأمين محمد بن عبد الهادي زنيبر إلى السلطان، 11 شعبان 1313 / 27 يناير 1897، و.خ.ح. مح 202.

97) ك.خ.ح. رقم 234، ص: 76.

– والملاحظ أن المخزن فرض على قبيلة بني عمير وعلى قوادها كواجبات المبالغ نفسها التي فرضت في الذعيرة، ليكون مجموع ما فرض على القبيلة 100000 ريال.

98) ر. الجيلاني بن مبارك إلى السلطان، بتاريخ 24 رمضان 1325 / 31 أكتوبر 1907، و.خ.ح. مح 620.

4 - العسكر والحركة

من المعلوم أن القبائل كانت تزود المخزن بقدر معين من رجالها كلما دعت الحاجة إلى استنفارها، حيث كان المخزن يستعين بأبناء القبائل في حملاته العسكرية الهادفة إلى تطويع القبائل العاصية، أو لمحاربة المتمردين على سلطة المخزن، أو لإظهار هيبة الدولة[99]. وكانت القبائل ملزمة بالاستجابة لأوامر السلطان، لأن تهيء الحركة والقيام بها يعتبر جزءا من الخدمة المخزنية، والتغافل عن أمرها يعد عصيانا يستوجب العقاب.

ورغم الطابع التسخيري الذي كانت تكتسيه عملية استنهاض القبائل، لدعم سلطة المخزن ونشر سطوته؛ فإن ما تدفعه القبيلة من أموال عند استنفارها يضفي على موضوع الحركة طابعا جبائيا إضافيا[100]. ثم إن المشاركة في الحركات المخزنية كانت تكلف القبيلة أعباء اختيار وانتقاء أجود الفرسان، وتوفير الخيل والعدة، ولذلك فهي تدخل ضمن الكلف المفروضة على القبيلة. وهكذا كان قواد القبائل ملزمين بتوجيه ما يوظفه المخزن عليهم من حراك، ويحدد لهم في كثير من الأحيان العدد الواجب على كل واحد منهم. وكانت هذه الأوامر تزداد كلما تطلبت حاجة المخزن مزيدا من العسكر لتنظيم الحركات والمحلات المخزنية إلى قبائل وجهات معينة. وغالبا ما يتعين على القبائل الاستعداد للمشاركة في أكثر من حملة عسكرية خلال السنة الواحدة[101].

ورغم بعض الاختلاف الذي تفرضه خصوصيات بعض القبائل، ثم تفاوت الأعداد الواجبة على كل قبيلة، فإن أوامر المخزن إلى القواد بخصوص توجيه عسكر وحركات قبائلهم كانت تتشابه في الغالب، ولذلك ارتأينا الاستشهاد ببعض الأمثلة حول العبء الذي كانت تتحمله القبائل من أجل توفير العسكر والحراك، كما يتبين من هذه الرسالة الموجهة إلى القائد العربي بن فرجي سنة 1322هـ/1904م والتي جاء فيها قول السلطان:

---

99) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 156.

100) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 511.

101) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 174.

"... فقد علمتم ما أنتم مطالبون به من فرض عسكر إيالتك ذوبلال وأولاد ادريس الذي هو لازم لكم ولا محيد عنه وكنا نغض الطرف عنه رفقا بالرعية وتأنيسا لها مع أن الاستعداد به وتقوية جيوش المسلمين مقدمة على غيرها من المصالح... وعليه فبوصوله إليك نامرك أن تقوم على ساق في انتخاب فرض عسكر إيالتك المذكورة بتمامه من الرجال الصحاح أبناء القبيلة القائم بهم وصف الخدمة من غير الشيوخ والصبيان وتوجهه عاجلا لشريف أعتابنا لتنظيمه في محل خدمته على العادة فيه ولابد عاجلا..."[102].

والشيء نفسه كان يحدث بالنسبة لحراك القبائل، حيث يقوم القائد بإعداد حركة قبيلته وتجهيزها كلما تلقى أمرا من المخزن بذلك، ويساعده أشياخه وأعوانه. وكان القائد يخبر السلطان بما فعل، كما توضحه هذه الرسالة الموجهة من القائد ابن عامر الزراوي إلى السلطان سنة 1328هـ/1910م والتي جاء فيها : "... فبمجرد وصوله قمنا على ساق الجد وركبنا إخواننا يطوفون على دواوير إيالتنا فمن وجدوه أصحبوه لحضرتنا حتى اجتمع منه ما هو موجه صحبة الواقف ومن كلف بتوجيهه لحضرة مولانا السعيدة..."[103].

وبعد الانتهاء من عملية تعيين الحراك، كان على القائد والأمناء والشيوخ فرض مقدار المال الكافي لتجهيز هؤلاء الحراك بالدواب والخيام وغيرها من لوازم الحركة من جهة، وما هو ضروري لإعالتهم طيلة المدة الزمنية التي سوف تستغرقها الحملة العسكرية في ركاب السلطان، أو مع غيره من القواد العسكريين من جهة أخرى[104]. وبعد الانتهاء من تجهيز الحركة كان القائد ينتظر أوامر المخزن بالنهوض والتوجه رفقة حراك قبيلته إلى حيث طلب منه ذلك، أي أن يكون على "بساط الأهبة... بحيث إذا ورد علينا أمر سيدنا يجدني الحال متيقضا ناهضا..."[105]، كما جاء في رسالة أحد القواد.

وكانت أوامر المخزن إلى مختلف القواد، بخصوص توجيه عسكر وحركات قبائلهم، تزداد كلما تعددت الفتن والتمردات، مثل ما حدث عند قيام ثورة الجيلالي الزرهوني

---

[102]) رسالة السلطان إلى القائد العربي بن فرجي، بتاريخ 18 ربيع الثاني 1322 / 2 يوليوز 1904، وخ.ح. عهد م.ع. مح.622.

[103]) الرسالة تحمل تاريخ 28 جمدى 1 عام 1328 / 7 يونيو 1910، وخ.ح. عهد م.ح. مح 18.

[104]) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 186.

[105]) ر. القائد عيسى بن عمر العبدي إلى السلطان، بتاريخ 3 شوال 1312 / 30 مارس 1895، وخ.ح. مح. 13.

(بوحمارة) منذ سنة 1902. وبتعدد محاولات المخزن للقضاء عليه تعددت مراسلاته إلى القواد في هذا الموضوع. من نماذج ذلك إلحاح السلطان على القائد المدني الكلاوي بتوجيه فرض عسكر إيالته سنة 1905، حيث كتب إليه قائلا :

"خديمنا الارضى القائد المدني الاجلاوي... وبعد فقد كنا أصدرنا لك أمرنا الشريف... بالحث والتأكيد في توجيه ما ناب إخوانك وإيالتك مسفيوة وفطواكة وغجدامة وزمران من فرض العسكر السعيد البالغ عدده إحدى عشر ماية وخمسين، فإذا بك توانيت وتراخيت فيما أمرت به ولم توجه شيئا، مع أن ذلك من الواجبات التي تتعين المبادرة إليها ويتأكد القيام بها، ولذلك جددنا لك هذا زيادة في التأكيد لتقوم على ساق الحزم وتنتخب العدد المذكور من أبناء القبيلة القائم به وصف النجدة وسلامة الحواس من غير الشيوخ والصبيان وتوجهه لأعتابنا الشريفة تام العدد مستوفيا للشروط المذكورة ومصحوبا بما يكفيه من الزاد..."[106].

ويبدو أن المدني الكَلاوي لم يستجب لأوامر السلطان، حيث كاتبه بعد مدة معاتبا إياه على عدم توجيه ما أمر به من العسكر[107]. مما يبرز ما أصاب سلطة المخزن من ضعف، واللامبالاة التي كان يواجه بها بعض القواد الكبار أوامره. ومع ذلك فقد أعاد السلطان أوامره إلى القائد نفسه بتوجيه العسكر، وبين له ما يجب عليه منه[108]. وأمام تماطل الكَلاوي مرة أخرى في توجيه ما أمر به من العسكر مرات عديدة، لجأ السلطان إلى أسلوب التهديد، كما يتجلى من رسالة إلى القائد جاء فيها : "... وقد وجهنا حامله للنزول عليك حتى توجهه صحبته في أقرب حين وإلا نظرنا في ذلك بالمقتضى..."[109]. وبعد شهر تقريبا امتثل المدني الكلاوي لتوجيه عسكر قبائله، لكن دون أن يصل منه ما يعزز امتثاله، وهنا كرر السلطان أوامره بالتعجيل وتجنب المماطلة[110]. واستمر مسلسل الأوامر المخزنية إلى شهر ذي القعدة 1324/دجنبر 1906، حيث وعد الكَلاوي بتوجيه عسكر قبائله مع نائبه في

---

106) ر. س. إلى المدني الكَلاوي، بتاريخ 20 رمضان 1323 / 18 نونبر 1905، م.و.م. محفظة رمضان 1323.

107) ر.س. إلى القائد نفسه، 10 جمدى 1 عام 1324 / 2 يوليوز 1906، م.و.م. محفظة جمدى 1 عام 1324.

108) ر. س. إلى القائد نفسه، بتاريخ 10 جمدى 1 عام 1324 / 2 يوليوز 1906، و.خ.ح. مح. 615.

109) ر. س. إلى المدني الكلاوي، بتاريخ فاتح رمضان 1324 / 19 أكتوبر 1906، و.خ.ح. مح. 615.

110) ر. س. إلى نفس القائد، بتاريخ 7 شوال 1324 / 24 نونبر 1906، و.خ.ح. مح. 615.

عيد الأضحى للسنة نفسها، وانقلب أسلوب السلطان من التهديد إلى الثناء : "...واستحسنا اعتناءك بذلك وعددناه من أخذك بالحزم وصدق الخدمة، فلتوجهه مع خليفتك بحول الله زيادة في تبيان عزيمتك..."[111]، كما جاء في رسالة السلطان إلى القائد.

لقد فضلنا الوقوف عند مثال المدني الكَلاوي بهدف إبراز بعض الجوانب التي ميزت علاقة المخزن بالقواد المحليين من خلال ما تشكله حاجة المخزن للعساكر من إرهاق للقبائل، مما جعل الاستجابة لهذا المطلب بين مد وجزر، خاصة إذا تعددت أوامر المخزن، وكثرت الأعداد المطلوبة من العساكر والحراك.

وتؤكد المستندات المخزنية أن أوامر توجيه عسكر وحركات القبائل كانت تواجه بالامتثال أحيانا، وبالامتناع أحيانا أخرى، فبعد أن صدر الأمر لكافة قبيلة بني مالك، ومن ضمنهم فرقة أولاد عيسى، بتجهيز حراك القبيلة سنة 1902، امتثلت الفرقة المذكورة لأمر المخزن[112]، غير أن موقف بقية قبيلة بني مالك كان على العكس من ذلك، حيث لم يلتفتوا لأوامر المخزن "... ولم يجتمع لهم رأي ولا كلمة وذلك هو دأبهم لأنه لا ينفع فيهم إلا قرع العصا وحملهم على الامتثال طوعا أو كرها..."، كما جاء في رسالة مبعوث المخزن إلى القبيلة[113].

وقد اتخذ عمال قبيلة بني احسن الموقف نفسه سنة 1327 / 1909، فأصدر المولى عبد الحفيظ أوامره لهم بتوجيه العسكر للمحلة التي كان يرأسها مبارك بوخبزة بالمناطق الجبلية، ومع ذلك لم يمتثلوا لأوامر السلطان الذي جدد لهم الكتابة في الموضوع[114]. على أن هذا الامتناع كان يجد تبريره في العبء الذي تتحمله القبائل من أجل الاستجابة لمطالب المخزن. فسواء تعلق الأمر بالعسكر أو بالحراك، فإن الإنفاق على تجهيزهم وأداء رواتبهم ومئوناتهم مدة بقائهم في الخدمة كانت تتحمله القبائل. فقد فرض على قبائل الشاوية سنة

---

111) ر. س. إلى نفس القائد، بتاريخ 6 ذي القعدة 1324 / 22 دجنبر 1906، و.خ.ح. مح. 615.

112) ر. القائد ادريس بن أحمد العيساوي إلى السلطان، 1 ربيع 2 عام 1320 / 8 يوليوز 1902، و.خ.ح. مح. 285.

113) ر. مولاي عبد السلام الامراني إلى السلطان، 28 ربيع الأول 1320 / 25 يونيو 1910، و.خ.ح. مح. 585.

114) – ر. مبارك بوخبزة إلى الحاج أحمد، بتاريخ 26 شوال 1327 / 10 نونبر 1909، و.خ.ح. عهد م.ح. مح. 57.
– ر. عمرو الحسناوي إلى الحاج أحمد، بتاريخ 27 شعبان 1327 / 13 شتنبر 1909، و.خ.ح. مح. 44.

1898/1316 أداء مبلغ 203999 ريال عن راتب عسكر قبائلهم[115]. واستمر الحال على ذلك إلى عهد مولاي عبد الحفيظ الذي أمر القائد البهلول بن سلام الزراوي بتوجيه 10172 ريال عن راتب عسكر إيالته سنة 1910[116].

ولاشك في أن عبء الحركة كان يشكل مصدر إزعاج وإرهاق مستمر[117]، ولا سيما بالنسبة للقبائل التي كان فيها الحضور المخزني قويا وأوامره نافذة، كما هو شأن قبائل بني احسن، وبني مالك، وسفيان مثلا بالغرب، والشاوية، ودكالة، وعبدة، والشياظمة، واحمر، والسراغنة، والدير في منطقة الحوز[118].

5 - السخـرات

يقصد بالسخرة ذلك التعويض الذي كان العامل أو القائد يؤديه، نيابة عن القبيلة، لكل وارد عليها من المخزن في مناسبات مختلفة، أو لمن قام بخدمة مخزنية تهمها[119]. وكانت تدفع للجنود والأعوان ورجال المخزن، مثل الرقاصة الذين كانوا يبلغون الرسائل السلطانية للقواد، أو لجان الخرص الموجهة من قبل المخزن للوقوف على استخلاص الواجبات الضريبية، ولكل من يبعثه المخزن من رجاله للتحقيق في بعض القضايا[120]. وتتكامل السخرة مع المئونة من حيث التكليف والفرض، فكلاهما يدفعان للوافدين من ممثلي ومبعوثي المخزن إلى القبائل، مع فارق شكلي، يتمثل في كون الأولى تقدم نقدا والثانية عينا في غالب الأحيان.

---

115) ر. السلطان إلى عمال الشاوية، بتاريخ 29 ربيع 2 عام 1316 / 16 شتنبر 1898، و.خ.ح. مح. 470.

116) ر.ق. البهلول بن سلام الزراوي إلى السلطان، 5 ربيع الأول 1315 / 4 غشت 1897، و.خ.ح. مح. 416.

117) "ظلت القبائل تعتبر الدخول للجيش المخزني تعسفا ونوعا من أنواع الغرامات المتعددة التي كانت تحاول التخلص منها بمجرد ما يظهر ضعف المخزن". أنظر :

- برادة ثريا : **الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1997، ص: 327.

118) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 563.

119) كفناني مولاي حسن : **قبيلة أولاد أبي السباع في القرن التاسع عشر**، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1987-1988، ص: 356.

120) تبدو السخرة في بعض الأحيان بمثابة عطاء أو رشوة لتسهيل أمر يهم القائد في دوائر المخزن، أنظر:

- التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 513.

ويختلف مبلغ السخرة حسب مرتبة الأشخاص الواردين على القبيلة، ومكانتهم في دوائر المخزن، فقد كانت قيمة السخرة محدودة ومتواضعة إذا كان المسخرون من الأعوان المخزنيين العاديين مثل حملة البريد وغيره، في حين كانت قيمتها تزداد فداحة إذا تعلق الأمر بسخرة قائد رحى أي ضابط كبير في العسكر أو ما شابهه. وتوضح رسالة سلطانية موجهة إلى قواد أولاد يحيى ومختار وأولاد محمد والصفافعة من قبيلة بني احسن، كيفية توزيع السخرات على قائد الرحى علال الاودي ومرافقيه سنة 1895/1312، حيث جاء في طرتها :

- سخرة قائد الرحى.......................... 300 ريال.
- سخرة كل واحد من قواد المائة .... 015 ريال.
- سخرة كل واحد من المقدمين .... 07 ريالات.
- سخرة كل واحد من المخازنية .... 03 ريالات[121].

ويحدد قدر السخرة في الغالب، من طرف المخزن المركزي؛ فقد أشار القائد مسعود بن محمد الزراوي، عندما أمر بأداء سخرة الوارد عليه بـ"كتاب الواجب"[122]، إلى أن مبلغها حدده السلطان في 67 ريالا[123]. غير أن هذا التحديد لم يكن متساويا حتى ولو تعلق الأمر بنفس المهام؛ حيث كانت سخرة الحاملين للرسائل السلطانية المتعلقة بأداء واجبات الزكاة والأعشار تختلف من قائد إلى آخر، فقد أدى الباشا ولد اب محمد الشركي 200 ريال سخرة لحامل كتاب الخرص[124]، ودفع القائد عبد القادر الخلخالي نفس القدر عن السخرة نفسها[125]، في حين أدى القائد ادريس الحباسي[126]، وعلي بن عبد السلام

---

121) الرسالة تحمل تاريخ 5 رمضان 1312 / 2 مارس 1895، و.خ.ح. مح. 83.
– لا تفصح الرسالة عن المناسبة التي وجه فيها المذكورون إلى قبيلة بني احسن، ولا يتضح منها عدد المبعوثين، ولا عدد الأيام التي مكثوا فيها بالمنطقة.

122) يتعلق الأمر بالرسائل التي يبعثها المخزن المركزي إلى مختلف القواد، والتي تأمرهم بأداء واجبات الزكاة والأعشار.

123) ر.ق. مسعود بن محمد الزراوي إلى أحمد بن موسى، 24 رجب 1314 / 29 دجنبر 1896، و.خ.ح. مح. 221.

124) ر. الباشا ولد اب محمد إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 5 شعبان 1314 / 9 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 253.

125) ر.ق. عبد القادر الخلخالي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 8 رجب 1314 / 12 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 253.

126) ر.ق. ادريس بن محمد الحباسي إلى أحمد بن موسى، 9 رجب 1314 / 13 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 253.

بن عودة[127]، 100 ريال عن كل واحد منهما سخرة عن كتاب الواجب، ولم يؤد القائد محمد بن قاسم المختاري سوى 60 ريالا عن نفس السخرة[128]، مع العلم أن التواريخ التي دفعت فيها هذه السخرات كانت متقاربة.

وتختلف السخرة أيضا باختلاف القضايا والمهام التي أوجبتها، حيث يرتفع قدرها بحسب أهمية ما توجه المسخر من أجله، فسخرة حامل رسالة سلطانية تتعلق بولاية قائد معين على قبيلة ما تكون مرتفعة جدا إذا ما قورنت بسخرة رسالة عادية تتعلق بأوامر الخرص مثلا. فقد أمر القائد بوعلي بن ادريس الفرجي سنة 1897 بتوجيه 1000 ريال سخرة عن "كتاب الولاية"[129]. كما أمر القائد عبد المالك بن محمد المتوكي في السنة نفسها بأداء 500 ريال سخرة عن كتاب ولايته على نفيفة ودمسيرة[130].

وهذا التفاوت في تحديد مبلغ السخرة يجد تفسيره في تفاوت إمكانيات القواد، ذلك أن المبالغ المالية التي كان على قواد القبائل تسليمها إلى المبعوثين المخزنيين كانت تختلف باختلاف طبيعة المامورية الموكولة إليهم من جهة، والوضعية المادية للقبيلة المعنية من جهة ثانية، وكذلك نوعية العلاقات التي كانت تميز أوجه تعاملها مع المخزن من جهة ثالثة[131].

وكان العمال والقواد ملزمون بأداء السخرات للمبعوثين المخزنيين المتوجهين إلى قبائلهم، وكل تماطل أو تأخر عن أدائها كان يدفع بأصحابها إلى رفع شكواهم لدى المخزن المركزي،كما فعل محمد الامراني والكاتب العربي المنيعي الذين راسلا أحمد بن موسى بشأن عامل ءازمور، حيث لم يدفع لهما هذا الأخير سخرة عن تمكينه من رسالة السلطان المتعلقة بولايته على الحوزية وهشتوكة سنة 1894[132].

---

127) ر.ق. علي بن عبد السلام بن عودة إلى أحمد بن موسى، 10 رجب 1314 / 14 يناير 1897، و.خ.ح. مح.253.

128) ر.ق. محمد المختاري إلى أحمد بن موسى، 18 جمدى 2 عام 1314 / 24 نونبر 1896، و.خ.ح. مح. 253.

129) ر.ق. بوعلي بن ادريس الفرجي إلى السلطان، 5 ذي القعدة 1314 / 7 أبريل 1897، و.خ.ح. مح. 284.

130) ر.ق. عبد المالك المتوكَي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 16 شعبان 1314 / 20 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 325.

131) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 563.

132) ر. محمد الامراني والعربي المنيعي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 1 جمدى الأولى 1312 / 31 أكتوبر 1894، و.خ.ح. مح. 55.

وقد جرت العادة أن يقسم مبلغ السخرة على القبائل أو الفرق التي يحكمها القائد أو يراقبها. ونذكر على سبيل المثال أن الكاتب أحمد بن المواز توصل بـ 200 ريال سخرة عن كتاب الخرص من القائد العربي ولد اب محمد سنة 1895، أدت منها قبيلة الزراهنة 100 ريال، والبهاليل 50 ريالا، والأعراب 50 ريالا أيضا[133]. وكان مقدار السخرة معروفا ومحددا حسب المهمة، ولهذا كان القواد يحتجون على كل زيادة عنه. ويذكر القواد تفاصيل ما يجب عليهم وعلى غيرهم رفعا لكل التباس، فلما أمر القائدان أحمد بن علي السكراتي التكني، وحمان التكني، بأداء 90 ريالا سخرة للخراصة المكلفين بخرص قبيلتهم سنة 1897/1314، اعتبر القائدان هذا المبلغ مجحفا، وأكدا بأن من عادة قبيلتهم دفع 20 ريالا فقط، وطالبا بعدم خرق هذه العادة عليهما[134].

وإذا كان المخزن يحدد في الغالب قيمة السخرات، فإنه يترك التصرف فيها للقواد في بعض الحالات. وكان هؤلاء يبلغون عما دفعوه للمسخرين، وذلك تجنبا للشكاية بهم لدى السلطة المركزية، عن تقتيرهم في العناية بالمكلفين بتبليغ الأوامر المخزنية، أو تفاديا لإثارة الشكوك حول الاختلاسات التي يمكن أن يقوم بها القواد من المبالغ التي قبضوها فعلا من القبيلة، أو احتياطا لشكاية القبائل بإرهاقهم بمبالغ لا تناسب أنواع الادعاءات التي فرضت عليهم من أجلها[135].

وكان قواد القبائل يجادلون المخزن المركزي، أحيانا، في قدر السخرة المفروضة عليهم. من ذلك مثلا أن قائد قبيلة مديونة أحمد بن العربي المديوني، لما أمر بإتمام 60 ريالا سخرة لكاتب أتاه برسالة السلطان سنة 1895، أجاب بأن هذه السخرة تجب على القائد الذي كان قبله[136]. كما أن قائد قبيلة مزاب العربي بن الشرقي المزابي، لما أمر بأداء سخرته المعتادة في شأن كتاب الخرص، وقدرها 200 ريال، اشتكى بأن هذه العادة كانت عندما كان يحكم كل القبيلة، أما وقد أصبح نصفها تحت حكم قائد آخر، فقد دفع فقط 100 ريال،

---

133) ر. العربي ولد اب محمد إلى السلطان، بتاريخ فاتح ربيع 2 عام 1313 / 2 شتنبر 1895، و.خ.ح. مح. 150.

134) ر. القائدين المذكورين إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 29 شوال 1314 / 2 أبريل 1897، و.خ.ح. مح. 342.

135) زرهوني محمد : **قيادة حاحا وقيادة متوكة في أعوام الستين من القرن التاسع عشر، القبائل والسلطة، 1863/1280-1873/1290**، د.د.ع. كلية الآداب الرباط، 1994-1995، ص: 288.

136) ر.ق. أحمد بن العربي المديوني إلى السلطان، بتاريخ 10 شوال 1312 / 7 مارس 1895، و.خ.ح. مح. 35.

واعتبر أن ذلك ما ينوبه في السخرة[137]. وفي بعض الأحيان يصعب التأكد مما إذا توصل المبعوث المخزني بالسخرة أم لا، فكان صاحب السخرة يشتكي بعدم توصله بها، في حين كان القائد بدوره يؤكد بأنه قد أدى ما عليه[138].

وتتضمن المستندات الوثائقية حالات كثيرة عن امتناع القواد عن أداء السخرات لبعض موظفي المخزن. فقد ذكر الكاتب أحمد التناني أنه توجه لعاملي مجاط سنة 1896 مسخرا من قبل المخزن لتمييز "إخوان" كل منهما، وحسم مادة النزاع بينهما. ولما انتهى من مهمته، لم يدفع له أحد القائدين، وهو امعرص المجاطي، سخرته. وأما القائد الآخر وهو ابن يعيش المجاطي، فقد دفع له أربع ريالات فقط. ولذلك طلب الكاتب المذكور تعيين سخرته عليهما وتنفيذها[139]. وفي السياق نفسه أيضا ذكر العدول الذين توجهوا سنة 1900 للتحقيق في النزاع الواقع بين آيت امراس وهسكورة من هنتيفة، إيالة القائد الجيلاني بن الموذن السرغيني، وآيت ماجطن من إيالة القائد الجيلاني الدمناتي، بأن القائدين المذكورين لم يعطيا لهم سخرتهم، وطلبوا تنفيذها وإجبارهما على أدائها[140].

وإذا كان المثالان السابقان يبرزان جانبا من السخرات التي تدفع لموظفين مخزنيين وردوا في موضوع مظالم أو نزاعات، فإن نموذجا آخر يعكس اهتمام المخزن بأداء سخرة موظفيه الواردين في بعض المهام الإدارية. فقد توصل القائد الجيلاني بن الموذن السرغيني سنة 1899، بأمر مخزني يشمل كافة عمال الدير، ويقضي بأن يدفع كل واحد منهم ما نابه في 500 ريال للطالب عبد الرحمن بن القرشي سخرة له على توجهه لقبائلهم بقصد اختبار قضاتهم وأمور أحباسهم[141].

---

137) ر.ق. العربي بن الشرقي المزابي إلى الوزير محمد لمفضل غريط، بتاريخ 29 صفر 1319 / 17 يونيو 1901، و.خ.ح. مح.563.

138) توصل القائد ادريس بن الحسين الحباسي بأمر سلطاني حول أداء سخرة محمد السلاسي الوارد عنده مع بغال المخزن، لكن القائد المذكور أكد بأنه دفع له "... ما جرت العادة به سخرة من ساعته...".

– ر.ق. ادريس بن الحسين الحباسي إلى السلطان، بتاريخ 23 محرم 1313 / 16 يونيو 1895، و.خ.ح. مح. 118.

139) ر. الكاتب أحمد التناني إلى السلطان، بتاريخ 4 ربيع الأول 1314 / 13 غشت 1896، و.خ.ح. مح. 215.

140) الوثيقة تحمل تاريخ 18 محرم 1318 / 16 ماي 1900، و.خ.ح. مح. 520.

141) ر. الجيلاني بن الموذن السرغيني إلى السلطان، 20 ربيع الأول 1317 / 29 يوليوز 1899، و.خ.ح. مح. 487.

وكان القواد يمتنعون أحيانا عن دفع السخرة لمن وجبت له، فكان الأمر يصدر لرؤساء المحلات الموجهة إلى قبائل مختلفة بمساعدة مبعوثي المخزن على الحصول على سخراتهم. فقد أمر الحاجب الحاج أحمد، سنة 1910، قائدي المحلة العسكرية محمد بن البغدادي ومبارك بوخبزة بالتدخل من أجل تمكين أحد المسخرين في حمل خطاب السلطان إلى قواد أولاد رياب من سخرته. وبالفعل فقد أدى تدخل القائدين إلى توصل المعني بالأمر بسخرة قدرها 20 ريالا. ومماجاء في رسالتهما إلى الحاجب السلطاني قولهما : " ... وعليه فقد شددنا العضد للنائب المذكور لدى العمال المشار إليهم حتى دفعوا له سخرته...." [142].

إن التردد المستمر لرجال المخزن وموظفيه وأعوانه على القبائل جعل السكان ملزمين بأداء سخرات متعددة على امتداد السنة. ويمكن القول إن توافد هؤلاء المسخرين شكل مصدر ضيق وإزعاج مستمر للسكان، إذ ما أن ينتهوا من جمع وأداء سخرة ومئونة أحد الواردين في مهمة أو قضية معينة، حتى يأتي الإعلام بورود آخرين في مهمات أخرى مختلفة.

6 - الفروض والتوظيفات

حاولت بعض الأبحاث تحديد معنى الفروض والوظائف والتوظيفات في الإصطلاح الجبائي المغربي خلال القرن التاسع عشر. فالمقصود بالوظائف السلطانية عند البعض هو هدايا الأعياد الدينية الثلاثة[143]. وهي مطالب مخزنية مالية أو عينية غير الزكاة والأعشار وغير الهدايا والمئونة والصلات عند آخرين، وهي بذلك تشكل نوعا من الجباية الاستثنائية التي يجتهد الأمير في المطالبة بها عند الاحتياج[144].

---

[142]) الرسالة مؤرخة ب 16 رجب 1328/ 24 يوليوز 1910، وخ.ح. مح 487.

[143]) التوزاني نعيمة : **الأمناء**، م.س، ص: 165.

- وهذا ما خلص إليه أيضا عبد العزيز الخمليشي الذي اعتبر بأن الوظائف كانت تطلق خلال القرن التاسع عشر بالأساس على ضريبة الهدية المؤداة في الأعياد الدينية الثلاثة :

- الخمليشي عبد العزيز : **جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع عشر (1856-1896)، المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية، مكوس الحواضر**، د.د.ع. كلية الآداب الرباط 1989، هامش ص: 25.

[144]) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 510.

ويظهر من تصفح العديد من المستندات الوثائقية أن المخزن وقواد القبائل كانوا يستعملون مصطلحي الفرض والتوظيف كما لو أنهما إلزام بأداء أنواع جبائية مختلفة، غالبا ما يعمد المخزن إلى فرضها على السكان بحكم الحاجة، وقد لا يدعمها بتبرير معين. وكان هذا الأداء يتم استجابة لمطالب المخزن المالية، وهي مطالب تزايدت بتزايد الضغط الاقتصادي الأجنبي على البلاد، مما جعل هذا الصنف من الجباية يخضع فقط لرغبة المخزن وحاجته إلى الأموال[145]، أو إلى بعض الأداءات العينية مثل الخيول والدواب. جاء في رسالة موجهة من السلطان إلى أحد الأمناء ما يلي:

"... وبعد وصل كتابك بتوجيهك سبعة وثلاثين فرسا بسروجها واثنين وخمسين مكحلة من الموظف على إخوان القائد الحسين بن منصور المسفيوي... أما الخيل فقد وصلت ورد له منها إحدى عشر فرسا لمعيبها وأما المكاحل فقد وصلت وحلت محلها..."[146].

ويمكن القول إن هذا النوع من التكاليف المفروضة على البوادي المغربية ساهم بشكل كبير في إرهاق السكان واستنزاف مواردهم. ولاسيما في السنوات السابقة لفرض الحماية. إذ بقدر ما كانت تزداد الضغوط المالية الأوربية على البلاد، بقدر ما كانت متاعب القبائل تزداد وتتفاقم. مما كا ن ينعكس سلبا على التنمية في العالم القروي، وعلى استقرار الأوضاع به قبل الاستعمار.

---

[145]) اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 329.

[146]) رسالة السلطان إلى الأمين ابن كيران، بتاريخ 3 محرم 1314 / 14 يونيو 1896، ك.خ.ح. رقم 776، ص: 53.

7 - المكــوس

مصطلح المكس هو لفظة معربة عـن أصـل مكسـو (Makso) في اللغـة الآراميـة. وهذه اللفظة دخلت إلى العربية بـاكرا، وكانـت تعـني ضـريبة تجبـى في أسـواق العـرب في الجاهلية[147]. ومع التطور الذي شهده هذا المصطلح على مستوى التطبيق في تاريخ الدولـة الإسلامية أصبح المكس يشير، في آن واحد، إلى الضريبة التي يجبيها المكـاس علـى البضـائع، وإلى التعسف والظلم الذي يلحق التاجر أو البائع من جراء تدخل الدولة في التجارة عـن طريق اشترائها البضاعة من البائع بثمن منخفض لتتكفل هي ببيعهـا بـثمن مرتفـع. وقـد ظل الفقهاء المغاربة متمسكين بهذا التفسير المزدوج للمكوس إلى حدود الربع الأخـير مـن القرن التاسع عشر. غير أنهم لم يعيروا أي اهتمام لمسألة التمييز بين المكس كضريبة كانـت تجبى على بضائع التجارة الداخلية، وبين المكس كاحتكار تمارسه الدولة على بعـض المـواد. وعلى هذا الأساس فالمكوس لا تعني فقط الضريبة المفروضة على التجارة الداخليـة، سـواء في أبواب المدن أو الأسواق، بل قد تعني أيضا الاحتكارات التي تمارسها الدولة علـى بعـض المنتجات[148].

وهكذا كانت ضريبة المكس تفرض على البضائع التي تبـاع بالأسـواق العموميـة، وعلى الغلل الفلاحية الداخلة إلى المدن. نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، البهائم، والأنعام، والحبوب، والفواكه، والخضر، وغلة الزيتون، والزيت، والجلد والحرير... الخ.

كان المخزن يرتب المكوس تارة ويسقطها تارة أخرى حسب حاجته إلى المال ومراعاة لموقف الرأي العام وخاصة العلماء. فقد أحدث السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) مكوسا بمثابة ضرائب على المبيعات بالأسواق بسائر جهات المغـرب، حيـث فـرض مكوس الأسواق على الحواضر المغربية، بما في ذلك أسـواق الملاحـات، كمـا فرضـها كـذلك على أسواق البوادي. غير أن السلطان مولاي سليمان (1792-1822) بادر بإلغائها بمجـرد

---

147) حول معنى المكوس والتطور الذي شهدته مكوس الحواضر خلال القرن التاسع عشر، أنظر على الخصوص:
- الخمليشي عبد العزيز : **جوانب من الحياة التجارية**، م.س.

148) المرجع نفسه، ص: 9-23.

تربعه على العرش، ثم عاد إلى إحيائها من جديد سنة 1810 بفعل الأزمات المناخية التي ألزمته مراجعة سياسته الجبائية[149].

واضطر المولى عبد الرحمان بن هشام (1822-1859) إلى إعادة ترتيب المكوس على بعض البضائع، مثل الجلد والبهائم[150]. ثم عمم سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859-1873) المكوس على أبواب الأسواق والمدن سنة 1861، وارتبط هذا الإجراء ارتباطا مباشرا بنتائج الأزمة المالية الناتجة عن حرب تطوان، وما ترتب عنها من إفلاس لخزينة الدولة. وكان إلغاؤها سنة 1885 من طرف المولى الحسن (1873-1894) مقترنا أيضا بالانتهاء من أداء غرامة الحرب للإسبان، وإلى جانبها أداء الدين الإنجليزي. غير أن المخزن عاد إلى إحيائها من جديد سنة 1896، وبشكل مستمر، بعد أزمة مالية خانقة[151].

إن هذا التأرجح بين فرض المكوس أو إلغائها يعود إلى استنكار الفقهاء لفرضها، وتشاؤم التجار من جبيها منهم. ولذلك تردد السلاطين في فرضها أو إسقاطها. واضطر بعضهم لاستصدار الفتاوى لتبرير فرض المكوس. فكان السلطان سيدي محمد بن عبد الله قد استصدر فتوى في هذا الموضوع، كما أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان اضطر لمراجعة العلماء والتجار لتبرير الإجراءات المالية الإضافية التي اتخذها ومن بينها فرض المكوس[152].

لقد أثارت هذه الضريبة مشاكل عدة للمخزن تحولت في بعض الأحيان إلى عصيان بعض المتضررين لأوامر المخزن وامتناعهم عن الالتزام بأداء المكوس. ويكفي أن نذكر مثلا انتفاضة الحرفيين بفاس ضد ضريبة المكس في بداية عهد المولى الحسن سنة 1873[153].كما عارضها بشدة مجموعة من العلماء، حتى أن بعضهم قاطع مجلس السلطان المذكور من أجلها

---

149) نفسه، ص: 52-54.

150) الناصري أحمد : **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، الجزء 9، ص:136.

151) الخمليشي عبد العزيز : **جوانب من الحياة التجارية**، م.س، ص: 130-181.

152) حوسني عبد الرحمان : **العلماء في المجتمع المغربي**، م.س، ص: 357-367.

153) حول هذه الانتفاضة راجع :

- الناصري أحمد بن خالد : **الاستقصا**، م.س، ص: 136-139.
- اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 353-365.

سنوات عديدة. وكان إلغاء المكوس من الشروط التي وقع الإلحاح عليها في بيعة علماء فاس للسلطان مولاي عبد الحفيظ في بداية سنة 1908[154]. ورفع أحمد الهيبة سنة 1911 شعار إلغاء المكوس ليدعم به نجاح حركته في جنوب المغرب[155].

لم تكن المكوس تهم سكان الحواضر وحدهم، فقد كان أمرها يخص أيضا سكان القبائل، نظرا لارتباط العديد منهم في تجارتهم بالمدن القريبة، مما كان ينعكس على تجارة هؤلاء القرويين، لاسيما إذا ارتفعت أسعار دخول أبواب المدن، وازداد قدر الضرائب المفروضة على البضائع والمبيعات التي تدخل إلى الأسواق، وخاصة ما تعلق منها بالمنتجات الفلاحية.

وللأسواق بالبوادي أهمية جبائية خاصة[156]، حيث شكلت محلا لبيع المنتجات والبضائع الفلاحية، إضافة إلى البهائم ورؤوس الماشية، وموضعا لتداول الأموال والبضائع عن طريق البيع والشراء. ولذلك عمل المخزن على الاستفادة منها، إما بتحصيل منفعة عدد من الأسواق القروية ببيعها لتجار أو متصرفين يتنافسون على شرائها بثمن سنوي معلوم، أو بتكليف القواد أنفسهم باستخلاص مكوس أسواق إيالاتهم مقابل مبالغ سنوية أو شهرية يؤدونها للمخزن بشكل مستمر، وخلال مدة معينة[157]، وفق شروط محددة تنص عليها العقدة المبرمة بين الطرفين[158]. وغالبا ما كان القواد المحليون يشترون "منفعة السوق" لما تدره عليهم من أرباح. ومن الوثائق التي توضح عملية تفويت حقوق الأسواق

---

154) أنظر نص البيعة الفاسية عند: الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 206-208.

155) العماري أحمد : **نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار: المغرب نموذجا**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997، ص: 313-314.

156) مزيان أحمد : **المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر (1845-1912)**، دكتوراه الدولة، كلية الآداب الرباط، 1998، ص: 378.

- الهرماسي محمد الباقي : **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987، ص: 22.

157) باسكون بول : **الفترات الكبرى للقائدية**، م.س، ص: 81-82.

158) - زرهوني محمد : **قيادة حاحا وقيادة متوكة**، م.س، ص: 177.

- عياش جرمان : **دراسات في تاريخ المغرب**، م.س، ص: 102-103.

إلى القواد هذه الرسالة الموجهة من محمد التازي إلى أمين مستفاد دمنات سنة 1901/1318 والتي جاء فيها :

"... وبعد وصل كتابك بسمسرتك منفعة سوق الاثنين بتيدلي من قبيلة فطواكة ولم يلق من يعطي فيه شيئا الخ فقد حضر بالأعتاب الشريفة القائد الجيلاني بن علي الدمناتي وجعل معه فيه عشرون ريالا في الشهر، وعليه فلتمكن نائبه الذي يعينه لك من التصرف في السوق المذكور على الضابط المقرر فيه من غير أن يحدث فيه زيادة في العطاء المجعول فيه، ولتكن تحز منه أو من نائبه وجيبة كل شهر عند انسلاخه من غير تأخير وذلك من تاريخ العقد الذي تجعله معه لمدة من عام واحد وعمرها عليك من جملة داخل المستفاد..."[159].

وكان المخزن المركزي يطالب قواد القبائل بأداء ما ترتب عليهم في مكوس أسواقهم[160]، ويحدد لهم المبالغ الواجبة عليهم، والمدة الزمنية التي لم يؤدوا عنها المستحقات الجبائية لأسواق إيالاتهم. وكانت المبالغ الواجبة في هذه المكوس تؤدى لأمين مستفاد المدينة المجاورة، فقواد قبائل دكالة وعبدة كانوا يدفعونها لأمين مستفاد مدينة مراكش، أما قواد الشاوية فكانوا يؤدونها إلى أمين مستفاد الدار البيضاء[161].

---

159) الرسالة مؤرخة ب 28 شوال 1318 / 18 فبراير 1901، ميكروفيلم خ.ع. رقم 54، ص: 50.

– كان أمين مستفاد دمنات، مثلا، يتولى الإبلاغ عن القواد الذين لم يؤدوا واجب أسواق إيالاتهم، من ذلك ما أخبر به هذا الأمين سنة 1901 من أن القائد بلعيد السرغيني اجتمع عليه في مستفاد سوق إيالته 6650 مثقالا عن ستة أشهر، وطلب من السلطان إلزامه بالأداء:

– ر. أمين مستفاد دمنات إلى السلطان، بتاريخ 19 ذي الحجة 1318 / 9 أبريل 1901، و.خ.ح. مح. 538.

160) كان المخزن يسقط عن القواد أداء الواجب في أحد الأسواق إذا تم إلغاؤه ولم يعد يشتغل بشكل أسبوعي، كما هو الحال مثلا بالنسبة للقائد دحان الصنهاجي الذي كتب إلى الوزير أحمد بن موسى قائلا:

"... ورد علينا الكتاب الشريف بأن سيدنا... أمرني أن نسقط على القائد دحان الصنهاجي واجب سوق الثلاثاء مادام لم يعمر وأنه صدر له الأمر الشريف بأداء ما بذمته من مال مستفاد إيالته...".

– ر. أمين مستفاد دمنات المكي الصبان إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 22 ذي الحجة 1317 / 23 أبريل 1900، و.خ.ح. مح. 501.

161) ر. كافة قواد الزيايدة إلى السلطان بتاريخ 4 رمضان 1314 / 6 فبراير 1897، و.خ.ح. مح. 259.

وغالبا ما كان القواد يتأخرون لشهور عديدة عن أداء مستفادات الأسواق، فبعض قواد دكالة لم يدفعوا فيها شيئا لمدة وصلت إلى إثني وعشرين شهرا[162]. ولذلك كان المخزن يأمر أمناء المستفادات بالمدن بضرورة إخباره بالقواد المتأخرين عن الأداء، وهذا ما فعله أمين مستفاد مراكش سنة 1897، حيث زود المخزن بلائحة تشمل عددا من قواد دكالة وعبدة[163]، لم يؤدوا الواجب عليهم في أسواق قبائلهم لمدة طويلة.

ولم يكن سكان القبائل يستجيبون دائما لأداء المكوس، نظرا لما تشكله بالنسبة لهم من عبء مادي، ولذلك فقد كانوا يحاولون التملص من أدائها، غير أن امتناعهم كان يدفع بممثلي المخزن المحليين إلى ممارسة أساليب الضغط على السكان. وهذا ما حدث مثلا في آسفي سنة 1895، حيث اتخذ أمين مستفادها إجراءات زجرية ضد سكان قبائل عبدة، واتهم القائد عيسى بن عمر العبدي بالتنصل من أدائها، وعدم مساعدته على استخلاصها[164].

وهكذا شكلت المكوس مصدر استنزاف لأموال السكان، فرغم أن القواد كانوا يلتزمون بأداء مبالغ شهرية عن مستفادات أسواقهم، فإن القبيلة هي التي تؤدي في الواقع هذه الأموال: "... إن القبيلة هي التي تخلص..."، كما ورد في رسالة أحد القواد[165]. ولم يقتصر الأمر على أسواق البوادي بل كانوا يؤدون أيضا مكوسا عن دخول سلعهم للمدن قصد بيعها هناك، مما كان يؤدي إلى تقليص نسبة أرباحهم، وإضافة تكليف آخر إلى قائمة الأعباء الجبائية التي كانوا يتحملون وزرها.

---

162) ر. السلطان إلى القائد مبارك بن بوشتى البوعزيزي وعدد من قواد دكالة، بتاريخ 6 جمدى 1 عام 1317 / 12 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح. 493.

163) ر. أمين مستفاد مراكش محمد بن عبد الهادي زنيبر إلى الوزير أحمد بن موسى، بتاريخ 28 رجب 1314 / 2 يوليوز 1897، و.خ.ح. مح. 651.

– القواد المذكورون هم : من دكالة: محمد بن ادريس الرحالي، عبد القادر الهلالي، محمد بن علال الغندوري، صالح بن مبارك السبيطي، محمد بن قدور البوعزيزي، بوعلي بن ادريس الفرجي، العباس ابن المعروفي.

ومن عبدة: القائد الشتوي العبدي، العربي بن التمار العبدي، عيسى بن عمر العبدي.

164) ر. أمين مستفاد آسفي إلى السلطان، بتاريخ 24 شوال 1312 / 20 أبريل 1895، و.خ.ح. مح. 56.

165) ر. القائد الجيلاني بن الموذن السرغيني إلى السلطان، 7 رمضان 1315 / 30 يناير 1898، و.خ.ح. مح. 553.

ثالثا : الكلف المخزنية

يقصد بالتسخير الأشغال غير المأجورة التي يحمل على القيام بها أفراد أو جماعات من السكان من طرف حكامهم المحليين، أو يلزمون بأدائها لفائدة المخزن[166]. فإلى جانب مختلف أنواع الجبايات والتكاليف المشار إليها سابقا، كانت القبائل تتحمل أعباء تسخيرات مختلفة، تتمثل على الخصوص في إنجاز الكثير من الأعمال، وتنفيذ العديد من الخدمات التي يكلف بها المخزن سكان القبائل، أو يحملها القائد للخاضعين لسلطته. وقد كان نفعها يعود إما على المخزن أو على ممثليه المحليين بالقبائل.

وكان السكان يؤدون هذه الخدمات المجانية أو شبه المجانية مرغمين، يدفعهم إلى ذلك ما تشكله سلطة المخزن والقائد من تهديد للنفس والمال. ولم تكن أغلب هذه الأشغال تثير ردود فعلهم في معظم الأحيان، لاسيما وأن السكان تعودوا عليها، وأصبحوا يقومون بها بشكل موسمي، وحسب حاجة المخزن أو القائد لإنجاز خدمات لا يستفيدون من بعضها إلا قليلا. ويمكن حصر أهم التسخيرات التي كانت تقوم بها القبائل لصالح المخزن وأعوانه في الأنواع التالية :

1 - كلفة "التويزة"

كان المخزن يتوفر على أراضي زراعية بالعديد من القبائل[167]. وخاصة منها تلك المجاورة لمراكش، وفاس، ومكناس، وبعض قبائل الغرب. وكان يعهد بهذه الأراضي إلى القواد المحليين لاستثمارها، إما "بالشركة"، أو يكلفون، بدون أي تعويض، بحرثها ورعايتها وحصادها، وأداء مقابل ما قد يضيع من إنتاجها. ويتم العمل بهذه الأراضي عن طريق نظام

---

[166]) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 529.

[167]) نجيدي محمد : **أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن**، ضمن ندوة: "البادية المغربية عبر التاريخ"، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1999، ص: 103-119.

– هناك إشكالية التحديد الدقيق لما يمكن أن يطلق عليه اصطلاح "أراضي المخزن". فقد كان مدلول هذا المصطلح يعني من الناحية النظرية الأملاك التي تعود مداخيلها لبيت مال الدولة. غير أن تصرف الحكام في هذه الأراضي جعل التمييز بين ما هو خاص بالسلطان وعائلته، وبين ما هو ملك للدولة أمرا عسيرا.

التـويزة[168]، وهـو نـوع مـن العمـل الجمـاعي الـذي يحمـل صـفة التضـامن والتعـاون والتآزر[169]. غير أن الممارسة الفعلية جعلته يتم تحت الضغط والإكراه في غالب الأحيان.

وهكذا كـان سـكان العديـد مـن القبائـل يكلفـون بالأعمـال الفلاحيـة بأراضـي السلطان أو أراضي قائدهم. وكان سـكان القبائـل المعنيـة بـالتويزة ملـزمين بإعـداد بهـائم الحرث لإنجاز تلك العملية[170]. وكانوا مجـبرين علـى القيـام بعمليـات الحـرث، والحصـاد، والدراس، وحمل محاصيل تلك الأراضي إلى الأمراس والمخـازن السـلطانية الموجـودة بـأقرب المدن إليهم.

وتفصح الوثائق المخزنية عـن جوانـب مختلفـة مما كـان يشـكله هـذا النـوع مـن التسخير من عبء على سكان البوادي. ونورد في البداية هذه الرسالة الموجهة من السلطان عبد الحفيظ إلى القائد سعيد بن البغدادي سـنة 1909/1327، وهـي تشـكل مثـالا لمـا كـان يصدره المخزن من أوامر التسخير التي تخص أراضيه، جاء في الرسالة قول السلطان:

"... وبعد فنامرك أن توجه من إخوانك أولاد جامع من فـيهم الكفايـة مصـحوبين بالأزواج ومآربها لحراثة تويزة المخزن أعزه الله بمزارع الحجرة الشريفة على العادة المقـررة في ذلك وعليه فبوصوله إليك انهضهم للقيام بذلك وعين من قبلك من يقف معهم إلى كمال عملهم بحول الله..."[171].

وهكذا كانت أوامر المخزن تصدر إلى مختلف القواد بتوفير ما يكفي من المسخرين لحرث أراضـيه. نـذكر مـن بينهـا الأوامـر الـتي وجهـت إلى قائـدي قبيلـة السـراغنة أحمـد

---

168) التويزة مساعدة جماعية تطوعية، أصلها من اللغة الأمازيغية "تويزي". وهي مسـاعدة جماعيـة في شـكل عمـل، تقدم عن طواعية وبدون أي إكراه، من طرف أهل الدوار أو القبيلـة لفـرد أو لعائلـة لا تسـتطيع لوحـدها أن تقـوم بذلك العمل. وهي لا تلزم المستفيد أداء أي أجر أو مقابل:

- بورقية رحمة : **معلمة المغرب**، الجزء 8، ص: 2652-2653.

169) العيساوي فاطمة : **كلف البوادي في القرن التاسع عشر**، ضمن ندوة البادية المغربية، م.س، ص: 133-148.

170) غالبا ما كان المخزن يزود القبائل المسخرة في حرث أراضيه بالبذور الخاصة لذلك، في حين يقدم فلاحو القبيلـة عملهم اليدوي ومحاريثهم ودوابهم :

- العيساوي فاطمة : **كلف البوادي في القرن التاسع عشر**، م.س، ص: 136.

171) الرسالة تحمل تاريخ 8 شوال 1327 / 23 أكتوبر 1909، م.و.م. مح شوال 1327.

العبوبي[172]، والغالي بن بوبكر الخلوفي[173]، بحرث ما ناب كل واحد منهما في تويزة تاملالت[174] سنة 1899/1317، وذلك باستعمال أزواج الحرث التي يملكها سكان قبيلة السراغنة. وكان المخزن يحدد لكل قائد ما ينوبه في عملية الحرث، ويحمله مسؤولية كل تماطل أو تقاعس عن ذلك. وعلى القواد من جهتهم أن يتدبروا أمرهم بتكليف من يرونه مناسبا من محكوميهم لإنجاز المهام الموكلة إليهم. جاء في رسالة موجهة من القائد الجيلاني بن الموذن السرغيني إلى الوزير فضول غرنيط سنة 1901/1319 ما يلي:

"... وصل الأعز كتابك بأنه أمرنا مولانا... بأن نقوم على ساق الجد في حرث تويزة جانبه العالي بالله بتاملالت بأزواج حرث إيالتنا على يد القائد عباس المنبهي مثل ما حرثه في عام أول على العادة المقررة... السمع والطاعة..."[175].

ولم تكن كل القبائل تقوم بهذه الأعمال، بل كان المخزن يكلف بها قبائل معينة، تعرف ما يجب عليها بحكم العادة. ثم إن القواد كانوا يكاتبون المخزن أحيانا لتذكيره بالمكلفين بحرث أراضيه، ومحاولة إبعاد تهمة التماطل عن قبائلهم. كما يتضح من رسالة القائد سعيد بن البغدادي إلى الحاجب الحاج أحمد سنة 1908/1326 التي جاء فيها : "... فقد عزمنا على أعمال التويزة في الحراثة السعيدة خارج باب الساكمة على العادة والذين يقومون بها خارج إيالتنا هم المقيدون بطرته[176] وأعلمناك بذلك لنبرأ من درك عهدته وعين لنا الزريعة من أمين..."[177].

وغالبا ما يوجه المخزن أوامره إلى عدد من القواد للقيام بالمهمة نفسها. من ذلك مثلا الأمر الصادر إلى قواد بني مطير، في فاتح يناير 1895، بحرث تويزة ضاية كشتام الموجودة

---

172) ر. القائد أحمد العبوبي إلى السلطان، بتاريخ 17 جمدى الأولى 1317/ 7 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح 483.

173) ر. القائد الغالي الخلوفي إلى السلطان، في نفس التاريخ، و.خ.ح. مح 483.

174) تاملال : قرية يملك المخزن أراضي عديدة بها. وقد أقيمت بها ساقية أجريت في القرن 18 من واد تاساوت، وأقام سيدي محمد بن عبد الرحمن حولها عددا من المشاريع الزراعية :

– الصديقي عبد الرزاق : **الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن في النصف الثاني من القرن 19**، رسالة جامعية، كلية الآداب الرباط 1989، ص: 215.

175) الرسالة تحمل تاريخ 16 رجب 1319/ 29 أكتوبر 1901، و.خ.ح. مح 563.

176) القبائل التي ذكرها سعيد بن البغدادي هي: الأوداية، الزراهنة، المهايا، السجع وأولاد خاوة.

177) الرسالة تحمل تاريخ 25 ذي القعدة 1326 / 19 دجنبر 1908، و.خ.ح. مح 635.

بالقبيلة. وقد حددت هذه الأوامر المراحل التي يجب اتباعها، وطلب من القواد إخبار المخـزن بالقدر الذي زرعه كل قائد في التويزة المذكورة، كما أمـر باشـا مكنـاس حـم بـن الجيلانـي بتوجيه أحد الأعيان للمراقبة والتأكد مما زرع تجنبا لأي غش أو تدليس. وتكشـف اللائحـة التالية عن قواد بني مطير المعنيين بالتسخير والقدر المزروع من طرف كل واحد منهم :

القائد	القدر المزروع بالأمداد[178]	المصدر
- اليزيد الحرزلاوي	30 مدا	- ر. ق إلى السلطان، 4 رجب 1312، مح. 59
- الحسين الحرزلاوي	29 مدا	- ر.ق. إلى السلطان، 6 رجب 1312، مح. 59
- حم البورزوني	50 مدا	- ر.ق. إلى السلطان، 4 رجب 1312، مح. 59
- المختار المطيري	08 أمداد	- ر.ق. إلى السلطان، 14 رجب 1312، مح. 59
- محمد النعمان المطيري	25 مدا	- ر.ق. إلى السلطان، 12 رجب 1312، مح. 59

ولم يكن السكان يستجيبون دائما لأوامر قوادهم في كلفة التويزة. فقد تعلن بعض المجموعات أو الفرق امتناعها عن ذلك، سيما من كان بإمكانهم التنصل من سـلطة القائـد، وعدم الخضوع لأوامره. وهذا ما حدث للقائد المختار بن محمد المطيري سنة 1895، بعد أن

---

[178]) المد : كانت المكاييل والموازين والمقاييس تتميز خلال القرن التاسع عشر باختلافها من حيث أنواعها وأسمائها ومقاديرها تبعا لطبيعة وكثافة المواد المراد كيلها أو وزنها أو قياسها. فكان كيل المواد الصلبة يعتمد أساسا على وحـدة المد الذي يختلف من منطقة لأخرى، بل وحتى داخل بعـض القبائـل. فالمـد الفاسـي مـثلا يختلـف مكيالـه عـن المـد المكناسي، وكلاهما يختلفان عن المد البيضاوي. ونذكر على سبيل المثال أن المد الفاسي كان يزن 20 كلـغ، في الوقـت الذي كان فيه المد المكناسي يزن 28 كلغ، ومد تازة كان يزن 50 كلغ. للتفصيل أكثر راجع :

- اللحية محمد : **الحياة الاقتصادية بمدينة مكناس في القرن التاسع عشر (1850-1912)**، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1984، ص: 189-192.

- نفسه، **وثيقة عن بعض المكاييل والموازين بالعواصم المغربية في القرن 19**، مجلة دراسات، العدد الأول، ص: 67.

- Pascon, Paul: Description des Mudd et SA Maghribins, Hesperis T., vol. XVI, 1975, pp. 25-87.

- Nicolas Michel: Poids et mesures de l’Agriculture et de l’Alimentation dans le Maroc Précolonial, Hesperis T., vol. XXXI, 1993, pp. 77-100.

امتنع من سماهم "بالمفسدين" عن القيام بأعمال التويزة إلى جانبه. ولـذلك اعتمـد القائـد المـذكور علـى مسـاعدة بعـض إخوانـه "الصـالحين" وقـام بحـرث نصـيبه طبقـا لأوامـر السلطان[179]. نفس موقف الرفض ووجه به قائد مطيري آخر سـنة 1910، ويتعلـق الأمـر بعلة بن العباس الولاني، فبعد أن توصل هذا الأخير بأوامر المخزن المتعلقة بحصـاد ودراس زروعه، اتخذت القبيلة موقفا معارضا، حيث امتنعت عن القيام بأعمـال التسـخير هاتـه، ولم يتمكن القائد من إرغامها على ذلك، واكتفى بإشراك المقربين إليه في العملية[180].

وإذا تقاعست بعض القبائل عن القيام بالكلفة الواجبة عليها في إحدى الخـدمات، فإن المخزن كان يجبرها على أداء صائر مـا نابهـا في تلـك الأشـغال. كمـا يتـبين مـن رسـالة السلطان إلى القائد سعيد بن فرجي سنة 1906 والتي جاء فيها: "... فقد وجب على إيالتـك السجع في حصاد زرع جانبنا العالي بالله ثلاثماية ريال كما وجب علـى مـن إلى نظـرك مـن أولاد الحاج وغيرهم من قبل ذلك ألف ريال بالإفراد وعليـه فنـامرك أن تـدفع ذلـك لأمنـاء الأملاك السعيدة من غير تراخ ولا توان..."[181].

وكان القواد يستخلصون ما أنفقوه في مثل هذه الكلف والتسخيرات من قبائلـهم. وبعد صدور الترتيب العزيزي في العام 1901، أصبح الصائر يقتطع مما يجـب علـى القبيلـة في الترتيب. كما تفصح عن ذلك رسالة القائد جلول المسفيوي إلى الوزير غرنيط التي جـاء فيهـا : "... بـأن مولانـا دام عـلاه أمرنـا أن نقـوم علـى سـاق الجـد في حـرث مـا نابنـا في اكرانات[182] جنابه العالي بالله بتسلطانت على العادة المقررة ولنعجل بـذلك قبـل فـوات الإبان ونقيد ما نصيره على ذلك ونوجه بيانه ليوذن لنا في اقتطاعه مما يجب على القبيلـة في

---

179) ر.ق. المختار المطيري إلى السلطان، بتاريخ 14 رجب 1312 / 11 يناير 1895، و.خ.ح. مح 59.

180) ر. القائد علة بن العباس الولاني إلى الحاجب الحاج أحمد، 14 رجب 1312 / 11 يناير 1895، و.خ.ح. مح 59.

181) الرسالة تحمل تاريخ 25 رجب 1324 / 14 شتنبر 1906، م.و.م. محفظة رجب 1324.

182) كان رجال المخزن وكتابه يطلقون كلمـة "كـران" و"كرانـات" تحريفـا في صـيغة المفـرد للكلمـة الأمازيغيـة "ايكَر" و"ايكَران" في صيغة الجمع التي تعني الحقل والحقول:

– نجيدي محمد : **أملاك المخزن بالبادية**، م.س، ص: 104.

الترتيب عند صدور الأمر لنا بفرضه وقبضه في إبانه بحول الله ولا نفرضه عليهم الآن... السمع والطاعة..." [183].

وكانت القبائل مكلفة -كذلك- بمراقبة حقول الزرع الموجودة بالقرب منها، وتلزم أيضا بتعويض ما قد تتعرض له من خسائر. فقد كان للسلطان سنة 1896 زرع محروث بالخشيشة بالحوز، واتهمت قبيلة حمير بإتلافه. وبعد عملية التقويم أمر القائد مسعود الحمري بتعويض الخسائر المقدرة بـ 910 خروبة[184] من القمح، و750 خروبة من الشعير[185]. ويكلف القواد أيضا بإبعاد الطيور عن زروع السلطان حتى لا يستهلك منها شيئا، وإذا لحقتها بعض الخسائر، أمر القواد بدفع التعويض بعد التقويم الذي يتم عادة بواسطة أشخاص ذوو دراية بما يمكن أن تنتجه مساحة زراعية معينة من الحبوب. فقد أمر القائد عبد السلام الزمراني سنة 1900 بأداء مقابل ما أفسدته الطيور من زرع السلطان بتاملالت، وقدر المقومون الخسائر بـ 599 خروبة من الشعير[186].

كما كان القواد والعمال يستثمرون أيضا الأراضي الزراعية التي يملكونها عن طريق التسخير، وذلك باستنفار السكان وحشدهم كلما حان موسم الحرث أو الحصاد، للقيام بالأشغال اللازمة لذلك[187]. ولأن التسخير عموما لا يكتسي صبغة شرعية، فقد اختلفت أساليبه بين قائد وآخر، حيث تتحكم في ذلك حاجيات القائد ومدى قدرته على الضغط على مسخريه دون أن يخشى ردة فعلهم، خاصة إذا علمنا أن سلطة بعض القواد

---

183) الرسالة مؤرخة بـ 17 رجب 1319 / 30 أكتوبر 1901، و.خ.ح. مح 559.

184) الخروبة : أداة لكيل الزرع، وكانت تختلف حسب المناطق، حيث نجد مثلا الخروبة المراكشية، والخروبة الفاسية، والخروبة القصرية، وهذا الاختلاف يشمل وزن كل واحدة منها. وكانت الخروبة المراكشية تزن تقريبا 104 كلغ:
- Miège (J.L): Le Maroc et l'Europe, 1830-1894, PUF, Paris, 1961-1963, T. III, p. 146.

185) عمل القائد مسعود الحمري على نفي التهمة عنه مبررا ذلك ببعد إيالته عن الخشيشة بمسافة يومين، واتهم القواد المجاورين للزرع المذكور بإفساده :
- ر. القائد إلى السلطان، بتاريخ 3 جمدى 1 عام 1314 / 10 أكتوبر 1896، و.خ.ح. مح 210.

186) - ر.ق. عبد السلام الزمراني إلى السلطان، بتاريخ 14 محرم 1318 / 14 ماي 1900، و.خ.ح. مح 539.
- صدر الأمر نفسه إلى القائد بلعيد السرغيني: رسالة القائد إلى السلطان، 9 محرم 1318 / 9 ماي 1900، و.خ.ح. مح 541.

187) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 530.

كانت تسمح لهم بممارسة جميع أنواع العقاب على الرافضين والمتمردين[188]. وكان بعض القواد يسخرون ما يملكونه من عبيد للقيام بالأشغال الفلاحية، كما هو حال المدني الكلاوي، عبد المالك المتوكي، الطيب الكندافي وعيسى بن عمر العبدي[189].

وهكذا كان التسخير في الفلاحة يشكل عبئا ثقيلا على السكان بسبب شساعة المساحات الزراعية المستثمرة في عدد من القبائل، وتوالي أعمال التسخير طوال الموسم الفلاحي، سواء تم ذلك التسخير من طرف المخزن، أو من طرف ممثليه المحليين بالقبائل، خاصة وأن السكان كانوا يتجشمون الكثير من العناء بسبب الأسلوب الذي يتبع لإرغامهم على إنجاز تلك الأشغال.

2 - مراقبة وصيانة بهائم المخزن

كان المخزن يوجه إلى القواد بعض بهائمه من إبل وبغال وخيول ورؤوس الماشية من أجل صيانتها ومراقبتها. وكان القواد يوزعون ما تلقوه منها على محكوميهم ويكلفونهم برعيها ومقابلتها. وبذلك كان المخزن يلقي على كاهل القبائل عبئا تسخيريا جديدا ينضاف إلى قائمة الأعباء الجبائية والكلف التسخيرية التي تحملتها القبائل، وخاصة منها تلك الخاضعة باستمرار لسلطة المخزن وأوامر قواده[190].

وبنهجه هذا النوع من التسخير، كان المخزن يحافظ على ما تلقاه عن طريق الهدايا، وغنائم الحركات، وقطعان الماشية المصادرة من القبائل الثائرة، والاستحواذ على متروك العمال والقواد، من مواشي وروام (بهائم النقل). وكان رأسماله هذا في نمو مستمر وغير معرض للتلف. سيما وأن القبائل كانت مسؤولة عن ضياع بهائم المخزن ومواشيه،

---

188) إذا كان التسخير الذي يمارسه القائد على محكوميه يتم بعيدا عن مراقبة المخزن المركزي، فإن ذلك لا يمنع من تدخل هذا الأخير للحد من تجاوزات القائد إذا أحيط بها علما. وهذا ما حدث عندما أخبر الأمين علي بن عبد الجليل بأن القائد عبد القادر الخلطي كلف السكان بإعمال التويزة في أراضيه، وفرضه مدا (بالمد القصري) وريالين لكل خيمة :

– ر. الأمين علي بن عبد الجليل إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 9 شعبان 1312 / 5 فبراير 1895، و.خ.ح. مح 82.

189) الشابي مصطفى : **النخبة المخزنية في القرن التاسع عشر**، م.س، ص: 137-140.

- MONTAGNE (R) : Les berbères et le Makhzen, op. cit., p. 360.

190) الخديمي علال : **المجتمع الشاوي بين تأثيرات السلطة وتحولات المجال**، م.س، ص: 11.

وتعويض الضائع منها، بل وحتى من وهن ولم يعد قادرا على حمل الأثقال وقطع المسافات الطوال[191].

والجدير بالإشارة أن صيانة ومراقبة ماشية المخزن كانت تتم في عذائر مختلفة. والعذير عبارة عن مراعي خصبة، تسرح فيها دواب وبهائم المخزن. وتوجد هذه العذائر في بعض الجهات. ففي قبيلة سفيان بالغرب، مثلا، كان يوجد عذيران كبيران هما عذير مشرع الحضر وعذير الفوارات. وفي قبيلة دكالة هناك عذائر الغربية وأولاد بوعزيز والحوزية[192].

ومن أمثلة ما كان المخزن يكاتب به قواد القبائل، بخصوص هذا النوع من التسخير، نذكر هذه الرسالة السلطانية المؤرخة بـ 25 شتنبر 1909 والتي جاء فيها : **"خدامنا الأرضين قواد أولاد يحيى والصفافعة ومختار من أولاد محمد... وبعد فتصلكم مائة بغلة من بغال الهوير[193] السعيد فنامركم أن تضيفوها لما عندكم من ذلك وتقوموا بعلفها وصيانتها إلى وقت الاحتياج إليها وبمئونة الحمارة[194] الذين عددهم إثنا عشر حمارا فيهم مقدمان..."**[195].

---

191) حول هذا الموضوع، انظر :

- الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 629-640.
- كفناني مولاي حسن : **قبيلة أولاد أبي السباع**، م.س، ص: 362.
- الصديقي عبد الرزاق : **الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن**، م.س، ص: 211.
- اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 333.

192) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 629-630.

- وحول العذائر السلطانية بناحية الغرب وتطوان انظر :

- Le Coz (Jean): Le Gharb, Fellahs et colons, T.I, 1964, p. 279.

- داود محمد: **تاريخ تطوان**، م.س، ج: 6، ص: 61.

193) الهوير : "مصطلح مغربي، يعني قطيع البغال والإبل والخيل. وأصل الكلمة عربي، فالهور (جمع أهوار) هو البحيرة التي تتسع بفعل جريان الجداول إليها. ويطلق الهور على القطيع من الماشية، لأنه من كثرته يتساقط بعضه على بعض. ولعل الهوير تصغير هور":

- الخديمي علال : **المجتمع الشاوي**، م.س، هامش ص: 28.

194) كان يرافق بهائم المخزن مستخدمون خاصون يسمون في الرسائل المخزنية بـ"الحمارة" أو "الحمارين".

195) - الرسالة تحمل تاريخ 10 رمضان 1327 / 25 شتنبر 1909، و.خ.ح.

- يتضمن كناش خ.ح. رقم 234 وثائق عديدة تهم الموضوع.

وكانت صيانة القبائل لبهائم المخزن وروامه من "العوائد القديمة"، وهذا ما تفصح عنه رسالة سلطانية جاء فيها : "... فقد علمت أن من مقرر العوائد القديمة دفع خيل المخزن وهوائر البغال والإبل للقبائل على يد عمالها عند انتهاء كل حركة بقصد صيانتها إلى وقت الحاجة إليها ووقتما أمروا بتوجيهها يقوموا ويخلفوا ضائعها ويبدلوا راكها..."[196].

وهكذا كانت القبائل تتوصل بأعداد هامة من المواشي والبهائم، يتم تقييد الأعداد المسلمة منها إلى المعنيين، إضافة إلى تلك التي يتم إرجاعها بعد قضاء الغرض المراد منها[197]، كما تسجل أيضا الأعداد المضافة إلى ما كان موجودا من قبل. وبالأرقام نشير إلى أن قبيلة الشاوية، مثلا، توصلت في ذي القعدة 1315 / مارس 1898، بعدد من البغال بقصد الحفظ والصيانة، وصلت إلى 404 بغلا. وفي التاريخ نفسه توصلت قبيلة دكالة بـ 250 بغلا، وتوصلت قبيلة عبدة بـ 250 بغلا أيضا، وتم توزيع البغال على قواد هذه القبائل بشكل متفاوت[198].

وتجدر الإشارة إلى أن المخزن كان يحمل القواد مسؤولية ما كان يموت من بهائمه ومواشيه، ويأمرهم بغرم ما ضاع منها، وتعويض الضعيف والراك. ومن نماذج ذلك ما كتب به المولى عبد العزيز إلى القائد المدني الكلاوي سنة 1906/1324، حيث قال: "... وبعد فنامرك بوصوله إليك أن تقوم على ساق الجد في تخليف الضائع وتعويض الراك من بغال الهوير السعيد وخيل وجمال المخزن التي عند إيالتك بقصد الحفظ والصيانة وتجعل الجميع تحت يدك وتحتفظ به وعما قريب يوافيك العلاف وصاحب الاروى السعيد والحمار لسرد

---

196) – الرسالة تحمل تاريخ 25 ذي القعدة 1326 / 14 دجنبر 1908، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 3.

– صدر نفس مضمون الرسالة أعلاه إلى عدد من القواد، ومن ضمنهم كافة قواد السراغنة، وكافة قواد زمران، في رسائل تحمل تاريخ ذي القعدة وذي الحجة 1326.

197) كانت القبائل مكلفة أيضا بتقبل قطعان الماشية المصادرة من القبائل الثائرة، وأداء ثمنها نقدا للمخزن، مع ما يتبع ذلك من تعسف في التقدير والتوزيع من طرف المكلفين المخزنيين :

– الخديمي علال : **المجتمع الشاوي**، م.س، ص: 11.

198) ك.خ.ح. رقم 227، ص: 28. وعنوان الوثيقة : "تفريق الهوير السعيد على العادة عند المذكورين أسفله قيد في 2 ذي القعدة عام 1315"، وهذا التاريخ يوافق 25 مارس 1898.

– يتضمن الكناش نفسه أرقاما طويلة حول نفس الموضوع.

(إحصاء) ذلك والإتيان لحضرتنا الشريفة بقائمته..."[199]. وكان المخزن يبعث بين الفينة والأخرى من يتفقد البهائم والأنعام المودعة لدى القبائل ويعاينها ويحصيها[200].

وقد استغل بعض القواد صدور الترتيب العزيزي سنة 1901، وما أتى به من تحول في نظام الجباية، فتقاعدوا على بهائم المخزن متذرعين بالترتيب، ولذلك كتب السلطان رسائل إلى بعضهم يأمرهم فيها بتوجيه البهائم المودعة لديهم. جاء في رسالة موجهة إلى أحد قواد قبيلة أحمر قول السلطان:

"... وبعد فقد تقدمت لك أوامرنا الشريفة مكررة بتوجيه ما عندك من الخيل والبغال والجمال على وجه الصيانة، فإذا بك إنما وجهت البعض وتساهلت في الباقي مع أنه لا مندوحة لك عن دفعه بتمامه لكون تلك البهائم إنما دفعت لك على وجه الصيانة كالوديعة التي لا يسوغ التقاعد عن أدائها شرعا وطبعا ولا يصد عنها ما حدث من أمر الترتيب لأنه عمل جديد صدرت مقدمته ولازالت نتيجته لم تحصل حتى يكمل العد والتقييد وتأتي كنانيشه إن شاء الله سيما وقد بلغنا عن بعض العمال أنهم يحوزون عندهم ما يوجه لهم من البهائم وينتفعون ببعضها في مصالحهم والبعض يبيعونه ويقبضون عنه. فإذا صدر أمرنا بإحضارها يفرضها على القبيلة افتياتا وتعديا لكونهم في الحقيقة برءاء منها فإذا صح هذا فأي اعتذار بقي لهم في دفعها بأتمامها وأي دخل للترتيب في أمرها على فرض

---

199) الرسالة تحمل تاريخ 20 رجب 1324 / 9 شتنبر 1906، و.خ.ح. مح 615.

– قد يحدث أن يرسل أحد القواد أعدادا معينة من البهائم إلى المخزن المركزي، فترد إليه كلها أو بعضها، ويؤمر بتوجيه بديل لها لعدم صلاحها : "... فالجمال التي وجهت وصلت وردت عليك لعدم صلاحها فنامرك أن توجه عوضها صحيحة سالمة... من غير قبول عذر فيه...":

– ر.س إلى القائد الجيلاني الداودي، بتاريخ 24 صفر 25/1315 يوليوز 1897، ك.خ.ح. رقم 234، ص: 33.

200) وجه السلطان مولاي عبد العزيز سنة 1895 ثلاثة أشخاص مكلفين بإحصاء ومراقبة الهوائر التي تحت تصرف القائد عيسى بن عمر العبدي، وطلب السلطان من القائد مساعدة المبعوثين الثلاثة على إحصاء الخيول والبغال والإبل المودعة لديه، وتفقد أحوالها :

– ر.ق. عيسى بن عمر العبدي إلى السلطان، بتاريخ 18 ذي القعدة 1312 / 13 ماي 1895، و.خ.ح. مح 66.

– حددت الرسالة نفسها مبعوثي المخزن الثلاثة، ويتعلق الأمر بـ"العلاف والحمار وصاحب الاروى السعيد".

تمام عمله وعليه فبوصوله إليك نامرك أن توجه ما بقي عليك من الأنواع الثلاثة فورا وإلا فأنت تعرف وها نحن وجهنا حامله للنزول عليك حتى توجهها صحبته فورا..."[201].

والواقع أن بعض العمال كانوا ينتفعون ببهائم المخزن لقضاء أغراضهم الخاصة، وقد يلجأون إلى بيع البعض منها[202]. لذلك فقد أمر السلطان عددا من القواد، مثل القائد قدور الخولاقي، ثم القائد الجيلاني بن الموذن السرغيني[203]، ولجأ إلى التهديد، وبعث من ينزل على بعضهم لتوجيه ما أمروا به في الحين. بيد أن مثل هذا الإجراء لم يمنع من تسجيل حالات عديدة لتماطل القواد عن أداء ما أمروا بدفعه من البهائم والأنعام، فقد اتهم السلطان سنة 1907 قواد أولاد عمرو من دكالة بعدم الاستجابة إلى أوامره بخصوص توجيه الخيول والبغال والجمال، وألح من جديد على ضرورة توجيههم جميع ما أمروا به دفعة واحدة "... من غير تأخير ولا توان..."[204].

وإذا كان المولى عبد الحفيظ قد تخلى عن الترتيب وعاد للأساليب القديمة في الجباية، فإنه أمر، في بداية عهده، العديد من القواد بتوجيه الخيل والبغال والإبل التي كانت بحوزتهم، بعد أن حدد لهم أعدادها بالرجوع إلى دفاتر المخزن ومراجعة حسابها، حيث كتب السلطان مثلا إلى قواد السراغنة قائلا: "... وقد رجع حسابها من أصله فوجد القدر الذي ناب إيالتكم هو من الخيل ثلاثمائة ومن البغال مائة ومن الإبل مائة. كما أن القدر الذي

---

201) رسالة السلطان إلى القائد قدور الخولاقي الحمري، 20 جمدى 2 عام 1319 / 4 أكتوبر 1901، و.خ.ح. مح.568.

202) يبدو أن اتهامات السلطان لها ما يبررها إذا اعتمدنا على ما كتب به الحمار أحمد بن الفاطمي الرحالي إلى الحاجب الحاج أحمد سنة 1909، حيث قال متحدثا عن استغلال القواد لبهائم المخزن في قضاء أغراضهم الخاصة بأسلوب ركيك: "... بأن البغال كلهم ضعاف لأنهم كانوا مدفعين للقبائل يعلفهم على قولهم ووجدنا بعض العمال يحرثون عليهم ويرفعون عليهم الغبار وهم عمال الشياظمة وكذلك البعض من العمال الآخرين...":

- الرسالة بتاريخ 17 محرم 1327/ 18 فبراير 1909، و.خ.ح. مح 48.

203) وجه الظهير نفسه إلى القائد الجيلاني بن الموذن السرغيني، وقد أجاب -بعد التذكير بمحتوى ما وجه إليه من التهم- بأنه وجه الخيل والبغال والجمال التي بذمته، ووعد بتوجيه ما بقي منها لديه :

- ر. القائد المذكور إلى السلطان، بتاريخ 17 رجب 1319 / 30 أكتوبر 1901، و.خ.ح.

- أنظر أيضا ظهير السلطان إلى القائد بوعلي الفرجي، 22 جمدى 2 عام 1319/ 6 أكتوبر 1901، و.خ.ح. مح 72.

204) الرسالة بتاريخ 17 جمدى 2 عام 1325 / 28 يوليوز 1907، و.خ.ح. مح 625.

ينوبكم في إبل الديوان[205] هو مائة وأربعة عشر جملا عند عزم ركابنا الشريف على النهوض للحركة السعيدة..."[206].

وإلى جانب البهائم والدواب ورؤوس الماشية التي كان يبعث بها المخزن إلى القبائل لصيانتها، كان القواد بدورهم يكلفون السكان برعي مواشيهم. وقد توزع هذه البهائم على أشخاص معينين، وتسجل أسماؤهم في لوائح، ويقيد عليهم ثمنها حتى إذا ضاعت طولبوا بتعويضها[207].

وتبرز صيانة ماشية المخزن وروامه ضخامة المجهود التسخيري الذي كان سكان البوادي يتحملونه، مما كان يثقل كاهلهم، ويفقر غالبيتهم. الأمر الذي دفع بعدد من القواد إلى مطالبة المخزن المركزي بالتخفيف عنهم. ومن نماذج ذلك ما اشتكى به القائد أحمد بن العربي المديوني، سنة 1894، من تكليف قبيلة مديونة بما لا طاقة لها به من بهائم النقل، مقارنة مع بقية قبائل الشاوية[208]. كما أشار القائد محمد بن قاسم المختاري إلى أن قبيلة مختار "... استثقلت... تحمل ذلك لكثرة عتلها وشدة ضعفها..."[209].

وفي السياق نفسه أيضا اشتكى القائد عبد الحميد الرحماني من كثرة ما يبعثه المخزن من البهائم، مع ما يشكله علفها ورعيها وتعويض الضائع والراك منها من عبء على القبيلة. وطلب من الوزير محمد لمفضل بن محمد غريط التدخل لدى السلطان في محاولة للتخفيف على القبيلة والرفق بسكانها[210].

---

205) يقصد بـ"إبل الديوان" عدد معلوم من الجمال، أو البغال، أو غيرها من الدواب، كان يتعين على القبائل تقديم عدد معين منها إلى المخزن لحمل أثقاله، كلما صدرت الأوامر بذلك، حسب "ديوان" القبيلة :

– الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 627.

206) ر. السلطان إلى كافة قواد قبيلة السراغنة، 25 ذي القعدة 30/1325 دجنبر 1907، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 10.

– صدرت الأوامر نفسها إلى القائد صالح بن بنعيسى، في التاريخ نفسه، ويتبين من الرسالة أن القدر الذي ناب قبيلة الزراهنة هو 50 بغلا، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 3.

207) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 531.

208) للتفصيل أكثر أنظ ر: الخديمي علال : **المجتمع الشاوي**، م.س، ص: 12.

209) ر.ق. محمد المختاري إلى أحمد بن موسى، 24 ذي الحجة 1312/ 18 يونيو 1895، و.خ.ح. عهد م.ع. مح 56.

210) ر.ق. عبد الحميد الرحماني إلى الوزير غريط، 18 جمدى الأولى 1319 / 2 شتنبر 1901، و.خ.ح. مح 559.

3 - حمل أثقال المخزن

كانت القبائل تسخر في نقل عدد من المواد المختلفة التي يحتاجها المخزن، مع ما يقتضيه ذلك من توفير وسائل النقل كالإبل والبغال، إذ تخصص كل منها في نقل مواد معينة حسب موقعها من مكان إنتاج المواد الأولية أو حسب قربها من أملاك المخزن أو مخازنه الرئيسة. ولم يكن السكان يتلقون مقابلا عن الخدمة التي يسدونها للمخزن المركزي أو للقائد المحلي، سيما إذا تعلق الأمر بقبائل اعتادت القيام بهذه الكلفة، وأصبح تسخيرها في هذا المجال مرتبطا بحاجيات المخزن ومطالبه.

فقد سبقت الإشارة، عند الحديث عن كلفة "التويزة"، إلى أن سكان القبائل كانوا يكلفون بنقل زروع المخزن إلى أماكن معينة. وبذلك كانت مسألة النقل تشكل حلقة ضمن مسلسل التسخير في المجال الفلاحي، مثل نقل الحبوب أو نتاج الزيتون إلى المعاصر المخزنية لاستخراج الزيوت منه. وحتى هذه الأخيرة كانت تحمل أيضا إلى أماكن خاصة بخزن الزيت. ومن القبائل التي كانت تقوم بهذه الكلفة نجد الرحامنة، حيث كانت تكلف بنقل زيتون المخزن بتاملالت إلى المعصرة المخزنية، تنفيذا لأوامر دورية كانت تتلقاها من طرف المخزن المركزي[211].

وكانت القبائل تكلف أيضا بنقل العتاد الحربي والذخيرة، ولوازم الجند وأدواتهم العسكرية، وأمتعتهم، ومواد المئونة وعلف الدواب، إلى غير ذلك مما كان يتوقف عليه عملهم، ومتطلبات تسيير شؤون الدولة ومرافقها، وكانت الوسيلة الأساسية في حمل هذه الأثقال هي الدواب والإبل والبغال، بالإضافة إلى سواعد الرجال في بعض الحالات، في غياب العجلات والعربات وما شابهها[212].

وكان المخزن يكلف أحيانا قبائل عديدة بنقل أثقاله بحيث يحمل كل منها قسطا معينا، كما يتضح مثلا من رسالة لقائد قبيلة أحمر علال بن اب الحمري إلى السلطان سنة

---

211) كناش خ.ح. رقم 632، ص: 56.

212) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 701.

- كثيرة هي الوثائق التي تحمل أوامر المخزن إلى القواد المحليين بحمل أثقاله العسكرية وغيرها. أنظر مثلا:
- ر. السلطان إلى القائد دحان بن قدور الصنهاجي، 11 ذي الحجة 13/1314 ماي 1897، و.خ.ح. مح 210.

1896 والتي جاء فيها : "... فقد ورد على الخديم كتاب سيده الشريف... معلما فيه من العادة أن تحمل قبيلة حمير مع مجاط وءايت يمور من زرع حرث عم سيدنا مولاي عثمان الذي له بالحوز واصلا لمراكش فيامرنا مولانا... بحمله على العادة وقد أمر غيرنا من عمال حمير وعمال غيرنا ممن ذكر بمثله... السمع والطاعة..."[213].

وعند وفاة بعض القواد أو تتريكهم كان المخزن يستولي على أملاكهم، ويأمر بحملها إلى مكان معين تحت إشراف أمناء يعينهم السلطان لذلك. وهذا ما تفصح عنه الرسالة التالية الموجهة إلى قواد قبيلة أولاد بوعزيز سنة 1899 والتي جاء فيها قول السلطان: "... وبعد فنامر كلا منكم أن يوجه ما نابه في مايتين جملا صحبة نائبه لحمل ما نابكم وسط قواد أولاد عمرو[214] وقواد الأربعاء[215] في الحبوب المخلفة عن محمد بن علال الغندوري والهاشمي المنقاري من محليها واصلة لأمناء مرسى الجديدة على يد الأمين الطالب علي بن الدرقاوي والأمين الطالب أحمد شكور المراكشي المعينين للوقوف على حمل ذلك..."[216].

كما كانت بعض القبائل تسخر في حمل أثقال المخزن عندما يروم الانتقال من مكان إلى آخر. وتتجلى هذه الخدمة بالأساس في توفير أعداد من البغال أو الجمال "على وجه الإعانة"، جرت العادة بأن يدفع كل قائد عددا معينا منها. فقد أمر السلطان عبد الحفيظ، في بداية سنة 1911، كافة قواد قبيلة الشراردة بتوجيه مائة جمل لحمل أثقاله، كما توضحه رسالة سلطانية لقواد قبيلة الشراردة جاء فيها : "... وبعد فنامركم أن توجهوا مائة جمل على وجه الإعانة حسبما هو معهود لكم عند سفر المخزن أعزه الله من فاس وليعجل كل واحد منكم بما نابه فيها... وها حامله توجه للنزول عليكم حتى ياتي مصحوبا بذلك..."[217].

---

[213]) الرسالة تحمل تاريخ 22 ربيع الأول 1314/ 31 غشت 1896، و.خ.ح. مح 221.

[214]) وجه السلطان الأوامر نفسها إلى قواد أولاد عمرو من دكالة، بتاريخ 18 جمدى الأولى 24/1317 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح 493.

[215]) الأمر نفسه صدر إلى قواد الأرباع بدكالة، في التاريخ نفسه، و.خ.ح. مح 493.

[216]) الرسالة تحمل تاريخ 18 جمدى الأولى 1317 /24 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح 493.

[217]) ر. السلطان إلى كافة قواد الشراردة، بتاريخ 27 محرم 1329 / 28 يناير 1911، م.و.م. مح محرم 1329.

وإلى جانب المواد والأثقال المشار إليها كانت القبائل تسخر في نقل مواد أخرى يحتاجها المخزن، مثل الجير والآجور بالنسبة لقبائل الزراهنة مثلا، أو المواد المستوردة، سواء كانت أولية أو مصنوعة، بالنسبة لقبائل الغرب[218].

وكان القواد بدورهم يسخرون سكان قبائلهم في نقل بعض المواد أو الأثقال الخاصة بهم، كما يتم تكليف بعضهم بإيصال رسائل القواد إلى المخزن، أو تبليغها إلى أشياخ القبائل أو الفرق القريبة من مقراتهم[219]. وكل ذلك كان يتم بدون مقابل، الأمر الذي كان يثقل كاهل المستضعفين من سكان البوادي، ويزيد في إرهاقهم.

4 - كلفة البناء

كان المخزن يكلف عددا من القبائل ببناء القصبات والأسوار والسواقي، وغيرها من الأشغال التي يسخر فيها السكان مجانا، حيث يجبرون على حمل الأتربة والأحجار، وإعداد أكواش الجير اللازمة للبناءات أو إصلاحاتها، وكذلك السهر على الأشغال اللازمة لصيانة السواقي أو حفرها أو بنائها. وتفصح الرسالة التالية عن جانب من هذه الأشغال، إذ جاء فيها قول أحد قواد قبيلة أحمر:

"... فقد ورد على الخديم كتاب سيده الشريف... معلما فيه أن الفلاحين والعدول الموجهين صحبة قائد الرحى الكومي للطواف على أملاك شوشاوة وسواقيها قد قوموا ثمن زيت زيتونها... وشهدوا بأن سواقيها محتاجة كلها إلى الإصلاح وكثيرا ساقية نتكان وأن جل أشجار الزيتون محتاجة إلى الزرب والحرث والسقي والصيانة وعليه فيامرني... أن نقوم بواجبي في إصلاح السواقي وتزريب الأشجار وحرثها وسقيها وصيانتها إذ كلفة ذلك واجبة علينا جميعا ونحن فيها سواء ولا نتعلل لأحد منا ببعده عن ذلك...**"**[220].

---

218) العيساوي فاطمة : **كلف البوادي**، م.س، ص: 139.

219) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 533.

220) ر.ق علال بن اب الحمري إلى السلطان، بتاريخ 27 رجب 1314 / 1 يناير 1897، و.خ.ح. مح 260.

وفي السياق نفسه أيضا أمر المخزن عددا من قـواد السـراغنة سـنة 1897 بإصـلاح ساقية تاركة، كما تشير إلى ذلك عدد من الوثائق المخزنية. ولم يكـن في وسـع جميـع القـواد المعنيين غير الإجابة بالامتثال[221].

وإلى جانب ذلك كان سكان عدد من القبائل يزودون المخـزن، بـين الحـين والآخـر، بأعداد من الأوتاد والأقواس والعصي والمياجم التي كانت تسـتعمل لنصـب خيـام جيـوش المحلات المخزنية، وكان المخزن يوظف ما يحتاجه منها على عدد من القواد، كمـا يتضـح مـن رسالة القائد الجيلاني الدمناتي إلى أحمد بن موسى سنة 1897 والـتي جـاء فيهـا : "... فقـد وصلنا كتاب سيادتك بأن نوجه عن الأمر الشريف... ما نابنا في عشرين ألـف وتـد وألفـي ميجم وألفي قوس وألفي عصا لإقامة أفراك السعيد على العادة..."[222].

وكانت القبائل تكلف أيضا بتقديم مصاريف إنجاز العديد من الأشغال. فقـد أمـر القائد عبد الكبير بن بلة المسفيوي بتوجيه ما ناب إيالته مسفيوة في 15000 ريـال "المعينـة لإصلاح سور أكدال السعيد"[223]. ويبـدو أن المخـزن فـرض هـذا المبلـغ علـى عـدد مـن القبائل، بحيث تؤدي كل واحدة منها قدرا معينا يسـتطيع المخـزن بواسـطته إصـلاح أسـوار بناءاته!.

وكان القواد بدورهم يسخرون سكان قبائلهم في الإصلاح والبناء. فقد كان العديد منهم يشيدون القصبات ويزخرفونها. وكلمـا تعرضـت للنهـب والتخريـب أعـادوا بناءهـا بواسطة محكوميهم عندما تصفو لهم الأجواء. وكانت سواعد المناوئين للقائد، أو الأقل منهم ولاء، الأكثر استغلالا في هذا التسخير.

---

221) ر. الجيلاني بن الموذن السرغيني إلى السلطان، بتاريخ 11 ذو الحجة 1314 / 3 ماي 1897، و.خ.ح. مح 290.

– وجه عدد من قواد السراغنة رسائل إلى السلطان بخصوص نفس الموضوع. يتعلق الأمر بــ: محمـد بـن المختـار السرغيني، الغالي بن بوبكر السرغيني، دحان بن قدور الصنهاجي، محمد بن الطيب السرغيني، أحمد العبوبي. وتحمل كلها تواريخ نفس الشهر والسنة (ذي الحجة 1314 / ماي 1897). وتوجد بنفس المحفظة (290). و.خ.ح.

222) الرسالة مؤرخة بـ 10 صفر 1315 / 11 يونيو 1897، و.خ.ح. مح 356.

223) ر. القائد إلى السلطان، بتاريخ 20 محرم 1315 / 2 يونيو 1897، و.خ.ح. مح 359.

خلاصـة

تبين من تحليل أهم أنـواع الجبايـات والتسـخيرات تعـددها، واختلافهـا، وتعاقـب تحصيلها من القبائل طوال السنة. وكان لذلك ارتباط وثيق بتعدد حاجيات المخـزن اليوميـة، وتزايد مطالبه المالية. وفي الوقت نفسه كان الضغط الأجنبي على الـبلاد يـدفع بـالمخزن إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية لأداء مختلف التعويضات والغرامات للأوربيين ومحميـيهم. ولم يكن للمخزن بديل عن جبايات سكان البوادي من أجـل مواجهـة الدسـائس الأجنبيـة، وتمويل بعض الإصلاحات، وملء فراغ خرينة الدولة.

ولا شك في أن عواقب تعدد أنواع الجباية والتسخير كانت وخيمة علـى السـكان، إذ أثرت بشكل كبير على تردي أوضاعهم، مما كان سببا مباشـرا في العديـد مـن التمـردات التي شهدها مغرب أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

واتضح أيضا مـن طبيعـة القبائـل الـتي كانـت تـزود المخـزن بمختلـف الجبايـات والتسخيرات، أن منطقة الحوز، في مفهومها الواسع الذي يبتدئ مباشرة جنوبي مدينـة ربـاط الفتح، ويمتد حتى السفوح الشـمالية لسلسـلة الأطلـس الكـبير، إضـافة إلى بعـض قبائـل الغرب، وخاصة المجاورة منها لفاس ومكناس، كانت تتحمل أكثر مـن غيرهـا، عـبء تزويـد المخزن بما كان يطالب به إياها من الواجبات والوظائف والكلف.

وتجدر الإشارة إلى أن فئات هامة من المجتمع المغربي كانـت معفـاة مـن أداء مختلـف الجبايات غير الشرعية بحكم توفرها علـى ظهـائر الإنعـام والتـوقير، مثـل الشـرفاء ورجـال الزوايا والعلماء والقضاة. وفي غياب نوع من العدالة في توزيع الجبايـات، فـإن العامـة مـن سكان البوادي كانت تتحمل لوحدها عبء الأداء والتسخير. وكان ذلك من بـين الأسـباب التي دفعت بالمخزن إلى القيام بإصلاح جبـائي سـنة 1901، ألغيـت بمقتضـاه مختلـف أنـواع الجبايات والتسخيرات التي كانت سائدة، قبل أن يعود المخـزن إلى المطالبـة بهـا بعـد فشـل تجربة الإصلاح المذكور.

الفصل الثالث

طرق وأساليب تحصيل الجبايـة

شكلت مسألة "الخرص" أهم طريقة كان المخزن يتبعها في تحصيل جبايات سكان البوادي. وتتم هذه العملية بتوجيه وفود مخزنية إلى القبائل لتقدير الإنتاج وتعيين الواجب على السكان. ولم تكن عمليات الإحصاء والتقدير تتم دائما بشكل مضبوط، فرغم حرص المخزن على إنجاح عملية الخرص، فإن تقدير الواجب على السكان في الزكاة والأعشار طرح مشاكل مختلفة أمام الَوفود التي كان يبعثها المخزن للقيام بتخريص القبائل. وإلى جانَب ذلك هدف المخزن أيضا إلى وضع توزيع عادل للواجبات والوظائف والكلف، غير أن سكان بعض القبائل عانوا من حيف في توزيع الجبايات عليهم، الأمر الذي ترتبت عنه انعكاسات سلبية على أوضاعهم.

ونظرا للصعوبات التي كان المخزن يواجهها من أجل تحصيل الجبايات مـن سـكان القبائل، فإنه كان يعمد أولا إلى نهج سياسة المرونة والمهادنة مع القبائل الممتنعة عـن الأداء، وتهديدها باسـتعمال القـوة في حالـة اسـتمرارها في رفـض أوامـره. غـير أن الاسـتمرار في العصيان كان يدفع بالمخزن إلى استعمال القوة بتوجيه محلات أو حركات مخزنية قـادرة علـى إجبار القبائل العاصية على أداء واجبات المخزن وكلفه.

1 - الخرص أو تقدير الإنتاج

يقصد بالخرص[1] تقدير الإنتاج، سواء من الأرض أو من الأشجار. ويشرف على عملية الخرص أشخاص لهم خبرة، يعرفون بالخراصة. وكان المخزن يوكل لهم مهمة تقدير واجب الزكاة والأعشار، لما يتمتعون به من تجربة ودراية بتقويم غلات الأشجار، وتقدير محاصيل الحبوب حسب المساحات المزروعة.

وكانت عملية الخرص أو التقدير تتم وفق طريقة رسمية محددة من السلطة المركزية، فقد وردت في عدد من الرسائل المخزنية الموجهة إلى مختلف القواد، مجموعة من التعليمات التي تحدد طريقة الخرص، ومسؤولية القائد في السهر على تطبيقها، والعقوبات المتخذة عند المخالفة. جاء في رسالة لأحد قواد قبائل الغرب إلى السلطان جوابا عن أمره بتخريص سكان إيالته ما يلي:

"... إن الأمر الشريف أسماه الله ورد علينا بما أمر به مولانا أعزه الله الخديم الأمين الطالب إدريس المسعودي بتخريص زروع إخواننا البخان من سفيان وقطانيها وعد مواشيها عن عام تاريخه وكتب سيدنا... للأمناء والأشياخ بالحضور معه على ذلك وأمر مولانا... قاضي مكناس بتوجيه العدول لذلك... وأمرني مولانا... أن نعين نائبا عني كنفسي للوقوف معهم على ذلك ونوصيه بمزيد التيقض ورد البال حتى لا تقع خيانة ولا دسيسة وبمجرد تمام الخرص وعد المواشي نوجه لجانب مولانا... نسختين في كناشين بمحصل ذلك مفصلا نعم كل فرقة يحضر على تخريصها مع المعنيين المذكورين أمينها وشيخها... وكل من خرص له أندره تعطاه نسخة ببيان ما وجب عليه في الحين ولا يحمل أحد شيئا إلا بعد إخراج الواجب عليه من عينه وحمله واصلا للهري السعيد بفاس المحروس على يد الخديم القائد العربي ولد اب محمد... السمع والطاعة..."[2].

---

[1]) تعني كلمة "خرص" الإحصاء من فعل خرص أي أحصى وعد. والمصدر تخريص والفاعل خراص، جمع خراصة. وعملية الإحصاء هذه هي التي تسمح للخراصة بتقدير أعشار الحبوب وتقدير زكاة رؤوس الماشية:

– الخديمي علال: **الحركة الحفيظية: 1894–1912**، دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط، 2002، هامش ص: 425.

[2]) ر.ق. علي بن عبد السلام بن عودة إلى السلطان مولاي عبد العزيز، بتاريخ 8 محرم 1312 / 12 يوليوز 1894، و.خ.ح. مح. 87.

حددت الرسالة كيفية إنجاز عملية الخرص، وبينت طريقتها. حيث تتم بحضور عدة خراصين، يعاينون الإنتاج، ويقومون بتقدير الواجب في الأعشار، والتي يلزم صاحب الندر بأدائها، ويسجل عليه ذلك. وبعد القيام بالدراس وتصفية الإنتاج يؤدي ما ترتب في ذمته.

إن الأمر بعملية التخريص كان يوجه إلى كل من العامل والقائد، والأمناء، والأشياخ والقضاة. حيث يكاتب هؤلاء بخصوص نفس العملية، حتى يكون الجميع على علم بمكان وزمان الخرص، وإجراءات التقدير. وتدل هذه الإجراءات على حرص المخزن على ضبط عمليات التقدير وإحاطة جميع الأطراف بها، توخيا منه للسرعة في الإنجاز، تمكن من الحصول على واجبات القبائل من الزكاة والأعشار.

وكانت عملية الخرص، التي يشرف عليها جهاز الأمانة، تتم بحضور عدلين، ويشارك فيها أحيانا بعض المقدمين والمخازنية والشرفاء[3]. وتجنبا لأعمال الغش والتدليس يأمر المخزن القائد بتعيين نائب عنه للمراقبة والمشاركة في العملية، مع تنبيهه "بمزيد التيقض ورد البال حتى لا تقع خيانة ولا دسيسة"[4]. ويؤمر القائد أحيانا بالحضور مع الخراصة بنفسه[5]، وقد يخير بين الحضور الشخصي وحضور خليفته : "وبحضورنا بأنفسنا أو خليفتنا..."[6]، كما جاء في رسالة أحد القواد.

وكان المخزن يكلف أحد القضاة بتعيين العدول والفلاحة الموجهين لتخريص القبائل، وفي بعض الحالات يعينهم أحد كبار رجال المخزن مثل الخليفة السلطاني. فقد أمر الخليفة عبد الحفيظ سنة 1904 بتوجيه العدول و"الفلاحة العارفين" لتخريص أهل

---

3) يرد ذكر أسماء المشاركين في عملية التخريص في عدد من الوثائق، كما هو الحال بالنسبة لرسالة أحد قواد قبيلة أحمر العمري بن العربي الحمري إلى السلطان، بتاريخ 29 صفر 1314 / 9 غشت 1896، والتي جاء فيها: "... وافاني كتاب مولاي ءامرا بأن نعين نائبي بالوقوف مع الشريف مولاي عبد الرحمان والطالب عمر بوشتى وأمزال بن الجيلاني السرغيني ومقدم ومخزنية ثلاثة على الخرص...". و.خ.ح. مح 285.

4) ر. أمناء وأشياخ البورحماوي إلى السلطان، بتاريخ 16 محرم 1312 / 20 يوليوز 1894، و.خ.ح. مح 48.

5) الرسالة نفسها.

6) رسالة قائد قبيلة كَروان رح الكَرواني إلى السلطان، بتاريخ 7 محرم 1312 / 11 يوليوز 1894، و.خ.ح. مح 19.

الزيدانية من قبيلة بني عمير، تحت إشراف قائد السراغنة الجيلاني بن المؤذن السرغيني "لأداء ما أوجبه الله عليهم من الزكاة والأعشار"[7].

وإذا كانت عملية الخرص يشرف عليها في الغالب أمين "مختبر"، فإن المخزن كان يكلف أحيانا بعض القواد بالإشراف على العملية، كما هو الحال بالنسبة للقائد الجيلاني السرغيني الذي أمر بتوجيه نسخ الخرص، وتمكين قواد المنطقة من نسخهم التي تبين القدر الواجب عليهم. فقد كتب السلطان إلى قائد السراغنة قائلا: "... وبعد الفراغ من الخرص وعد المواشي وجه قائمة بمحصل ذلك مفصلا وأخرى ابقها عندك وادفع لكل واحد من العمال المذكورين نسخة ببيان ما وجب على إخوانه من ذلك..."[8].

وكانت لجان الخرص مكلفة بالطواف على جميع أنادر السكان، دون استثناء، لتقدير الواجب على كل واحد منهم، رغم بعد بعضها وصعوبة الوصول إليها أحيانا[9]. ويقوم أعضاء هذه اللجان بعملية التقدير بحسب "ما أداهم إليه الاجتهاد"[10]. مما يخول لهم حرية نسبية في التصرف، نظرا لصعوبة وضع ضابط دقيق يقنن العملية، ويلغي كل إمكانيات وقوع خطإ في التقدير، زيادة أو نقصانا.

عند انتهاء عملية الإحصاء والتقدير يتم توجيه نسختين من كناشين يكشفان ما تحصل من العملية بتفصيل إلى المخزن المركزي، وتوجيه نسخة أخرى لأمناء مراسي المدن القريبة التي يحددها المخزن، أو جرت العادة بتوجيه قوائم الخرص إليها، على أن يحتفظ القائد بنسخة أخرى قد يحتاجها أثناء المحاسبة والتدقيق[11]. وتعطى لكل من تم إحصاء عدد مواشيه ومعاينة محاصيله الزراعية نسخة ببيان ما وجب عليه في الحين. وحفاظا على صرامة

---

7) ر.س. إلى القائد الجيلاني السرغيني، بتاريخ 9 جمدى الأولى 1322 / 22 يوليوز 1904، و.خ.ح. مح 622.

8) الرسالة نفسها.

9) ر.ق. المهدي المنبهي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 8 صفر 1314 / 19 يوليوز 1896، و.خ.ح. مح 273.

10) ترد هذه العبارة في معظم أوامر الخرص الموجهة إلى القواد والأمناء.

11) يشير بعض القواد في رسائلهم الإخبارية إلى المخزن إلى عدد أوراق النسخ، وبعض التفاصيل المتعلقة بها. فقد ورد في رسالة قائد قبيلة أولاد بوعزيز بدكالة، مبارك بن بوشتى البوعزيزي إلى السلطان، بتاريخ 30 محرم 1314 / 11 يوليوز 1896، ما يلي: "... شرعنا في ذلك (أي الخرص) حتى حصلنا ما هو مذكور في أربعة أوراق وجهتهم صحبته فيه من السطور ألف سطر وسبعة وتسعون سطرا وفيهم من أصواع (ج. صاع) القمح ما هو بالطرة وكذلك الشعير والذرة..." و.خ.ح. مح 218.

العملية وعدم الإخلال بها من أي طرف كان المخزن يلح على أن لا يحمل الفلاحون الحبوب التي درسوها إلا بعد إخراج الواجب المقدر عليهم في عشورها[12].

وهكذا كان المخزن حريصا على إنجاح عملية الخرص وتجنب الغش في التقدير، بإصراره على حضور عدة أطراف عند تخريص القبائل: القائد أو نائبه، الأمناء، القضاة، العدول، عدد من الفلاحين ذوي خبرة في الميدان، وكان يحرص على حضور "أبناء القبيلة وأشياخهم"[13]، فمشاركة هذه العناصر يزيد من فرص إنجاح العملية، ويقلل من احتمال حدوث تعسف أو تظلم. ففي سنة 1895 دفع انفراد الأمين ادريس المسعودي[14] بخرص واجب حبوب قبيلة سفيان، وهي إحدى قبائل الغرب، أمناء وأشياخ القبيلة إلى إطلاع الصدر الأعظم بعواقب انفراد طرف من الأطراف المذكورة بعملية الخرص، وبينوا الضرر الذي نتج عن انفراد الأمين المذكور بالعملية وحده قائلين : "... قد استقل بخرص واجب الحبوب وحده من غير اشتراك الغير معه... وهذا من الضرر الفاحش على القبيلة لأنه لما كان مستبدا به وحده كان ذلك هو السبب في دخول الناس لحماية النصرى (كذا) ومخالطتهم وتحمل الديون من تجار أهل الذمة وغيرهم والفرار من الأواطين (كذا) حتى أدى الحال إلى ما أدى إليه لأنهم يخرصون على الرجل ما لا طاقة له به إن لم يعط الدراهم وإن أعطى فيخرص عليه ما يحبه ويرضاه وهذا في علم الخاص والعام فيعرفه كل الناس ولما وقع الاشتراك معه حصل للناس راحة ويتخرص على الإنسان ما تعين عليه بموجب الحق ويقدر على أدائه..."[15].

---

12) أنظر على سبيل المثال رسالة السلطان إلى القائد علي بن عبد السلام بن عودة، بتاريخ 8 محرم 1312 / 12 يوليوز 1894، و.خ.ح. مح 87.

13) رسالة قائد كَروان رح بن خابة الكَرواني إلى السلطان، 7 محرم 1312 / 11 يوليوز 1894، و.خ.ح. مح. 19.

14) تردد اسم الأمين ادريس المسعودي في وثائق الفترة بشكل كبير، حيث كان المخزن يأمره بالإشراف على تخريص عدد من القبائل، وخاصة منها قبائل منطقة الغرب، فقد أمر سنة 1897 بتخريص قبائل سفيان والخلط والطليق والساحل وأنجرة وإيالة طنجة وتطوان، وكان الأمين المذكور مكلفا بتوجيه نسخ كنانيش خرص عمال القبائل المذكورة، والاحتفاظ بنسخة من خرص كل عامل لديه:

- ر. الأمين ادريس بن محمد المسعودي إلى السلطان، بتاريخ 10 محرم 1315 / 11 يونيو 1897، و.خ.ح. مح. 410.

15) ر. أمناء وأشياخ سفيان (تحمل 7 توقيعات) إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 3 صفر 1313 / 26 يوليوز 1895، و.خ.ح. مح. 127.

تكشف هذه الوثيقة عما كانت تلاقيه بعض القبائل من تعسف أثناء تخريصها، الأمر الذي كان يدفع بالناس إلى التعلق بالحمايات والمخالطات مع الأجانب نتيجة لهذا التعسف، الذي كان يؤدي أيضا إلى لجوء السكان إلى أخذ الديون الربوية من التجار اليهود، وفرار عدد من السكان من بلداتهم لأنهم كانوا يؤدون ما لا طاقة لهم به. غير أنهم أكدوا بأن مثل هذه العواقب كانت تطال فقط الممتنعين عن أداء قدر من المال بمثابة رشوة للأمين المذكور، أما الذين كانوا يغدقون عليه العطايا فقد كانوا يؤدون القدر الذي يرضيهم.

وإذا تجاوزنا ما قد يكون حدث بين الأمين ادريس المسعودي وأشياخ وأمناء سفيان من سوء تفاهم أو خصام دفعهم إلى الشكاية به لدى المخزن، فإن المؤكد هو أن عملية التخريص أو التقدير لم تكن تتم دائما بشكل مضبوط، ولم يكن كل الفلاحين يخضعون لنفس المعايير. فذوو النفوذ من الأعيان والخاصة، أو المتعودون على التحايل، كانوا يستطيعون دفع القليل مما وجب عليهم أو عدم الأداء كلية، أما المستضعفون من السكان، فقد كانوا مجبرين على الأداء. والأكيد -كذلك- أن المخزن كان على علم بحدوث تجاوزات أثناء القيام بعملية التخريص. لذلك كان يأمر العمال والقواد باتخاذ الاحتياطات اللازمة الكفيلة بمنع حدوث أي غش أو تدليس. كما كان السلطان، أثناء غياب العمال عن عملية تقدير الإنتاج وإحصاء المواشي، يأمر بتعيين نواب عنهم يتسمون باليقظة والضبط وحسن المراقبة، تلافيا لكل خيانة، و"حتى يحصل الخرص بتوابعه المعهودة بكل سنة كإعطاء لكل من خرص له أندره نسخة بما عليه من الإيالة مع عدم حمله للزرع إلا بعد إخراج الواجب عليه من عينه واصلا للأمراس السعيدة..."[16].

وعلى الرغم من أن المخزن كان يحرص على الإسراع في إنجاز عملية الخرص، لأن "في التعجيل بركة"[17]، فإن إصراره على ذلك لم يكن يمنع من حدوث تأخير في تخريص بعض القبائل. فأحيانا يكون التأخير ناتجا عن الإجراءات الإدارية، وتأخر وصول الخراصة

---

[16]) ر.ق. محمد بن ادريس الزهاني إلى السلطان، بتاريخ 13 محرم 1314 / 24 يونيو 1896، و.خ.ح. مح. 216.

[17]) من نماذج ذلك ما كتب به محمد بن عبد السلام الطاهري إلى العدل أبا عبد الله سيدي محمد، بتاريخ 21 رجب 1326 / 19 غشت 1908 حيث قال: "... فلا يخفاك أن عدول الخرص بزرهون والاعراب قد قدموا ونحبك أن تطلع علم الأخ القائد... لإنجاز ما وعد وتعجيله ففي التعجيل بركة ولا يخفاك حال فاس ومؤن مكناس والله تعالى يرعى الجميع من كل باس...". و.خ.ح. مح. 688.

الذين عينهم المخزن إلى عين المكان، فيضطر القائد المعني بالخرص إلى تعيين خراصة وعدول محليين للإشراف على العملية[18]. وهذه التأخيرات كانت تلحق أضرارا بالإنتاج إذا استمر انتظار حضور الخراصة لمدة طويلة، وخاصة أنه الأساس في معاش السكان.

وعلى أية حال، فقد كان المخزن يحافظ على صرامة عملية الخرص، وعدم الإخلال بها من أي طرف. ولذلك كان يلجأ إلى إنزال العقوبات بالمعنيين عند ضبط أية مخالفة. فكل من قام بدراس محاصيله الزراعية قبل تخريصها يقدر الواجب عليه بناء على تقدير الخراصة لما تنتجه الأرض التي يحرثها، سواء وافق الحقيقة أو خالفها، فتشكل بذلك غرامة لأنها خالفت أساس الأعشار الذي هو الإنتاج[19].

وكما هو الشأن بالنسبة للحبوب والقطاني ورؤوس الماشية، كان المخزن يعين لجنا لتخريص القبائل التي تتوفر على أشجار الزيتون، وكان يشارك في هذه اللجان أيضا عدد من الفلاحين ذوي الخبرة في تقدير محاصيل الزيتون[20]. وقد اشتهرت عدة قبائل بانتشار أشجار الزيتون ببلادها، مثل قبائل الزراهنة، البهاليل، وحمير، فكانت لجان التخريص تتوجه إليها كلما حان موسم جني الزيتون. وللاستدلال على عملية تخريص الزيتون ندرج هذه الرسالة الموجهة من السلطان عبد العزيز إلى القائد المدني الكلاوي، لأنها تبرز جميع الجوانب المتعلقة بعملية تخريص الزيتون. جاء في الرسالة :

"... خديمنا الأرضى القائد المدني الاجلاوي... فقد عينا لخرص ما بإيالتك غجدامة من حب الزيتون فلاحين وعدلين ومقدما واثنين مخازنية وها هم يردون عليك فنامرك أن تشد عضدهم وتقف معهم بنفسك أو تعين من قبلك ثقة يطوف معهم على جميع أصول الزيتون هنالك حتى يشاهدوها ويتطوفوا بها تطوفا شافيا بحيث لا يستتر عنهم شيء منها

---

18) رسالة السلطان إلى عامل تطوان محمد بن أحمد الخضر، بتاريخ 30 ذي الحجة 1314 / 1 يونيو 1897، و.خ.ح.

– مثل هذا الإجراء اتخذه أيضا القائد عبد الله المعروفي عندما تأخر عليه الخراصون، وتخوف من شروع السكان في دراس زروعهم :

– رسالة السلطان إلى القائد المذكور، بتاريخ 21 محرم 1314 / 2 يوليوز 1896، ك.خ.ح. رقم 776، ص: 99.

19) زرهوني محمد : **قيادة حاحا وقيادة متوكة**، م.س، ص: 173.

20) ظهير السلطان عبد العزيز إلى القائد سعيد بن فرجي، بتاريخ 23 جمدى الأولى 1319 / 7 شتنبر 1901، و.خ.ح. مح. 543.

فإنه إن وقع تفريط أو خيانة أو شبه ذلك مما ينافي الصدق والأمانة فإن دركه يكون عليكم أجمعين وكل من خرص له زيتونه تدفع له بطاقة بما وجب عليه حين التخريص لا بعده ونسخة منها تبقى عند الخراصة وأخرى عندك وإن بلغنا أنكم لم تسلكوا ذلك المسلك ولم تعطوا لأرباب الزيتون بطائق خرصهم على الفور كانت العهدة عليكم أجمعين وحين يتم الخرص وجه نسخة من بطائقك لأمناء الزيتون على يد الخديم الورزازي ووجه خط يدهم بحيازتها منك ووجه لحضرتنا الشريفة نسختين اثنتين من بطائق الخرص المذكورة..."[21].

حددت هذه الرسالة مختلف الأطراف التي كلفت بتخريص زيتون قبيلة غجدامة، وكتبت بأسلوب ينم عن حزم وصرامة يرجى من ورائهما إنجاح العملية، وتجنب أعمال الغش في التقدير. ويستشف مما ورد فيها من تهديد أن السلطان كان يحاول تجنب ما قد يقع من تجاوزات أو غش أثناء تخريص الزيتون، وذلك بتحميل مسؤولية ما قد يحدث من خيانة أو تدليس إلى جميع الأطراف وفي مقدمتهم القائد. وربما توخى السلطان من تكرار التهديد جعل القائد يضع في الحسبان مراقبة المخزن لكل ما يمكن أن يقع من تجاوزات، قد تكشف عنها نسخ الخرص، أو يبلغ بها بعض سكان القبيلة، وكل من يتحين فرص الوشاية بالقائد.

بيد أن حزم السلطان عبد العزيز، بخصوص تخريص زيتون قبيلة غجدامة من طرف القائد الكَلاوي سنة 1906، عرف بعض الفتور شهورا قليلة بعد ذلك. فقد كتب الخليفة عبد الحفيظ إلى القائد المذكور مخبرا بأن السلطان كلفه بتوجيه رسائل الخرص إليه، وتعلق الأمر في هذه المرة بتخريص زيتون قبائل كَلاوة وفطواكة وغجدامة ومسفيوة. وأشار الخليفة إلى التأخير الذي حصل في ورود أوامر الخرص. وحيث أنه على دراية بفوات إبان تخريص أشجار الزيتون، ولم تعد هناك فائدة ترجى من توجيه الخراصة إلى القائد، فقد أذن عبد الحفيظ للكَلاوي "بتقدير ما يجب على كل واحد من أهل الزيتون أعشارا كل حسب ما عنده من الأشجار بعد عدها وتقدير ما يناسبها بعد البحث عن حالتها أيام الغلة في الكثرة والقلة...". كما أمره بتسجيل ما يجب على أصحاب الزيتون، وتوجيه قائمة بما تحصل في ذلك بتفصيل، على أساس أن يبين الخليفة للقائد فيما بعد "ما يكون عليه العمل"[22].

---

21) الرسالة مؤرخة ب 11 شوال 1324 / 28 نونبر 1906، و.خ.ح. مح. 615.

22) رسالة الخليفة عبد الحفيظ إلى القائد المدني الكَلاوي، 13 محرم 1325 / 26 فبراير 1907، و.خ.ح. مح. 686.

وبذلك يكون القائد قد انفرد بعملية التخريص، بعد أن كان السلطان قد عمل على الحد مما يمكن أن يحدثه من تعسف بالسكان. ولئن كان هذا التحول قد تم في مدة لم تتعدى أربعة أشهر، وكان مع الأسف تحولا سلبيا، فإننا نستطيع أن نتخذ من هذا المثال نموذجا للتذبذب الذي ميز سياسة المخزن الجبائية بشكل عام خلال هذه الفترة، تمكن خلالها كبار القواد من تجميع المزيد من الثروات على حساب محكوميهم، في الوقت الذي لم يتمكن فيه المخزن المركزي، بإمكانياته المحدودة في الاستخلاص والمراقبة، من الاستفادة من جميع الأموال التي توفرها له جبايات القبائل.

2 - كيفية توزيع الجباية على سكان القبائل

تطرح مسألة معرفة كيفية توزيع أنواع الجباية على سكان القبائل صعوبات كثيرة أمام الباحث؛ فهناك تعدد للمصطلحات التي توزع على أساسها الجباية، مثل الديوان، والربع، والخمس، والعظم، والخيمة[23]. كما أن كيفية التوزيع لم تتخذ قاعدة عامة ثابتة وشاملة. وإلى جانب ذلك، اتسمت بعض القبائل بخصوصيات ميزتها عن أخرى، وبرزت في بعض الأحيان اجتهادات مركزية أو محلية أخذت بعين الاعتبار تطور عدد السكان بقبيلة معينة، أو فرار دواوير أو فرق منها.

ولتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بكيفية توزيع الجباية على سكان القبائل نرى من اللازم الرجوع شيئا ما إلى الوراء، وبالضبط إلى ما أفرزه تزايد الضغط الأجنبي على المغرب منذ أواسط القرن التاسع عشر من عواقب وخيمة على اقتصاد البلاد. فمما لاشك فيه أن دراسات عديدة تعرضت للإكراهات المالية التي واجهت المخزن منذ هزيمة تطوان سنة 1860، وما ترتب عنها من انعكاسات سلبية على خزينة الدولة[24]، جعلتها في حاجة ماسة إلى أموال تؤدي بها من جهة غرامة الحرب للإسبان، وتواجه بها من جهة أخرى

---

[23]) نذكر من الباحثين الذين تعرضوا إلى هذه المسألة :

- التوزاني نعيمة : **الأمناء**، م.س، ص: 176-188.
- الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة**، م.س، ص: 114-120.
- الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 157-200.

[24]) عياش جرمان : **دراسات في تاريخ المغرب**، م.س، ص: 79-120.

متطلبات المخزن وجيوشه، لاسيما وأن الدسائس الأجنبية تزايدت ضد البلاد، وكان الكثير منها يحاك في الخفاء.

أمام الاحتياج الملح إلى الأموال لجأ المخزن إلى فرض ضرائب مرتفعة على سكان القبائل، وضرب أبواب الأسواق والمدن بالمكوس. وفي هذا الإطار اضطر السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى التخلي عن الدقة في مراعاة نصاب الزكاة والأعشار، وتحولت الواجبات الدينية في العديد من القبائل إلى مجرد ضريبة نقدية[25]، أصبحت الدولة تحدد قيمتها مسبقا، ثم توزعها بعد ذلك، بغض النظر عن حجم الثروات التي يملكها السكان[26].

وتميزت سياسة المخزن، بالنسبة لتوزيع الضرائب على سكان البوادي، باعتماد القبيلة كوحدة إدارية وجبائية وتسخيرية، وكانت كيفية التوزيع تتم بناء على معرفة إحصائية للقبيلة وتقسيماتها[27]، من أرباع وأخماس وأنصاف وأعشار، تشكل وحدات جبائية، رغم الاختلاف الذي يسجل في عدد الخيام المنضوية تحت كل وحدة من هذه الوحدات الجبائية. وينجم عن هذا التفاوت والاختلاف في عدد الأسر والكوانين (الخيام)، تفاوت أيضا بين السكان في تحمل أعباء الواجبات والوظائف المخزنية على مستوى الوحدات المذكورة[28].

ولم يكن التفاوت قائما فقط على صعيد الوحدات الجبائية، فقد كان توزيع الضرائب والكلف المخزنية داخل الربع أو الخمس أو العشر الواحد، يتم أيضا بالتساوي بين الخيام بغض النظر عن ممتلكات الأسر وثرواتها وما كان بينها من فوارق مادية[29]، دون مراعاة للجاه والثروة، والفرق بين الغني والفقير، والموسر والمعسر، الأمر الذي أثر سلبا على اقتصاد العديد من سكان البوادي، وخاصة الفقراء منهم.

---

25) تشير وثائق كثيرة إلى أن الأداء العيني للواجبات والوظائف والكلف استمر العمل به في العديد من القبائل إلى أواخر عهد المولى عبد الحفيظ، وأن بعضها كانت تدفع جباياتها موزعة بين الأداء العيني والنقدي.

26) عياش جرمان : **دراسات في تاريخ المغرب**، م.س، ص: 92-101.

27) زرهوني محمد : **قيادة حاحا وقيادة متوكة**، م.س، ص: 353-354.

28) الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة**، م.س، ص: 118.

29) - اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 330.

- المحمدي علي : **المخزن والنظام (1830-1894)**، د.د. الرباط، 1997-1998، ص: 90-91.

وقد مكنتنا بعض الأبحاث من التعرف على معطيات متعلقة بكيفية توزيع الجباية على بعض القبائل، وكيفية تقسيم بعض المجموعات القبلية إلى عدة دواوير لتسهيل توزيع الجباية على السكان. فالشاوية مثلا كانت مقسمة في جداول توزيع الضرائب إلى 100 دوار، وهذه الدواوير موزعة على القبائل حسب أهميتها من حيث عدد السكان، وكل دوار كان يتكون من 100 خيمة، مما يعني أن عدد سكان الشاوية كان يقدر بحوالي 10000 خيمة. وهكذا كان توزيع الضرائب على قبائل الشاوية يتم حسب الدواوير، حيث يخضع الدوار لعدد الخيام، وقد شكلت الخيمة أساسا نظريا لفرض الجباية على سكان المنطقة[30].

كما كتب ميشو بيلير (Michaux-Bellaire)، في سياق حديثه عن مختلف الجبايات والفروض والتوظيفات التي كان المخزن يستخلصها من قبيلتي الخلط والطليق ما يلي :

"... وكانت كل قبيلة تتجزأ إلى عدد من الأفخاذ والبطون، كانت تتوزع بدورها إلى عدد من الخيام، وكانت الأسر والعشائر تتجمع فيما بينها، حسب الانتساب إلى سلالة مشتركة مكونة بذلك تجمعات سكنية من عشر خيام، كان كل واحد منها يحمل إسم "الخيمة الفراضية"، والتي كانت تتخذ وحدة جبائية، يتم تقسيط الضرائب بموجبها على الأسر والعشائر..."[31].

ولاحظ ميشو بيلير أن اتخاذ الخيمة الفراضية[32] مقياسا في فرض الكلف والفروض على القبائل فيه كثير من الإجحاف والحيف على الناس، بسبب انتقال أو اختفاء العديد من الخيام من جهة، وتفاوت وتباين ممتلكات ومتمولات أهل القبيلة من جهة

---

30) الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة**، م.س، ص: 114-120.

- بخصوص كيفية توزيع الضرائب على قبائل الشاوية، أنظر أيضا :

- **"الدار البيضاء وقبائل الشاوية"**، ترجمة وتقديم فردي نور الدين، د.د.ع. كلية الآداب الرباط، 1994-1995، ج. 2، ص: 96-97.

31) Michaux-Bellaire (Ed.) : - Les Impots Marocains, Op. cit, p. 56-96.

32) تؤكد العديد من الوثائق اعتماد الخيمة الفراضية مقياسا في فرض الكلف والفروض على القبائل، مما جاء في رسالة السلطان إلى النائب محمد الطريس سنة 1897 قوله: "... وبعد فقد أخبر الخديم ادريس الحباسي بأن نحو الثلاث عشرة خيمة فراضية من إخوانهم اعريب مثبتون عنه في كنانيش الكلف المخزنية وصار أولاد السيد الحاج عبد السلام الوزاني يتعرضون عليهم زاعمين أنهم عزابتهم وله الحجة على نفي ذلك...":

- الرسالة تحمل تاريخ 23 ذي الحجة 1314 / 25 ماي 1897، و.خ.تط. مح. 138/15.

أخرى، ومما كتبه في هذا الموضوع ما يلي : "... منذ حوالي عشر سنوات (أي في سنة 1903) في مدة حكم القائد علال بن عودة، كانت فرقة أولاد جلال، وهي واحدة من أربع فرق تتكون منها قبيلة البخان موزعة على 249 "خيمة فراضية"، إلا أن هذه الطريقة قد عوضت بنظام العتل الذي تفرض بموجبه الواجبات والفروض، دون التمييز بين القوي والضعيف والغني والفقير..."[33].

وأورد دوتي ادموند (Ed.) Doutte هو الآخر بعض المعطيات المتعلقة بكيفية توزيع الجباية بقبائل حاحا[34]، أشار فيها إلى أن الخمس أو الربع ليس إلا تقسيما إداريا محضا يستعمله المخزن كأساس لتوزيع الكلف. وذكر بأن المخزن يعد عددا قارا من الكوانين لكل خمس، مما يوضح أن الكانون هو أساس توزيع الكلف بالقبيلة. وأوضح بأن الكانون نوعان، كانون قديم، وكانون جديد. فأما الكانون القديم، فهو القاعدة التي يعتمد عليها المخزن في توزيع الكلف على القبيلة، وهو قار لا يتغير ولا يساير تبدل السكان، حتى أنه ذكر مثلا أن المخزن يعد عشرة كوانين على سكان وصل تعدادهم أكثر من ثلاثين كانونا سنة 1905. وأما الكانون الجديد، فهو الذي تعد به الكلف المحلية التي تتحمل بها الجماعة أو القبيلة، وهو كانون يتكون من عائلة أحادية[35].

ولاحظ دي سوكونزاك De Segonzac، أثناء زيارته لقبيلة الشياظمة سنة 1908، أن المخزن قام بتقسيمها إلى عدة أخماس، وعرف الخمس بأنه عبارة عن وحدة ترابية،

---

33) - Michaux-Bellaire (Ed) : Le Gharb, Op. cit., p. 182 et pp. 334-335.

- M.Bellaire (Ed)-Salmon (G) : Les tribus Arabes de la vallée du Lekkous, Op. cit., p. 133.

- استفدنا من ملاحظات واقتباسات الأستاذ مصطفى الشابي التي نبهتنا إلى إحالات ميشو بيلير المذكورة، أنظر:

- الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 158-165.

34) DOUTTE (Ed.) : L'organisation domestique et sociale chez les Haha. L'Afrique Française, Janvier 1905, Renseignements coloniaux, pp. 1-16.

- قارن أيضا: زرهوني محمد : **قيادة حاحا وقيادة متوكة**، م.س، ص: 153-154.

35) DOUTTE (Ed.) : L'organisation domestique, Op. cit., pp. 11-16.

ويتركب من الناحية الجبائية من عشرة خيام[36]. وكان الفخذ هو أساس توزيع الجباية والتكاليف في قبيلة إينولتان في أواخر القرن التاسع عشر[37].

وتطرح الوثائق المخزنية، من جهتها، بعض الغموض والاختلاف بخصوص كيفية توزيع الجباية بين سكان البوادي، نظرا لعدم اتباع قاعدة ثابتة وشاملة لمجموع القبائل. كما أن هذا الاختلاف يبرز أيضا أثناء تقسيم الواجبات والوظائف والكلف بين القبائل التي تدخل ضمن اتحاديات أو تجمعات قبلية كبيرة. مما يتسبب، في كثير من الأحيان، في نشوب نزاعات بين القواد حول النصيب الذي ناب كل واحد منهم فيها، كما تشير إلى ذلك هذه الرسالة الموجهة من أحد القواد إلى السلطان والتي تثير مسألة توزيع الجباية بين فرق قبيلة آيت يوسي سنة 1909/1326، حيث جاء فيها :

"... ورد علينا كتاب سيدنا الشريف في بيان ما وظف على ءايت يوسي الغرابة وما هم جادون في تقويمه وبقي من ءايت يوسي القائد الحسين الحليوي والقائد محمد بن عمر فنطلب من سيدنا أن يصدر لهما أمره الشريف بما وظف على الغرابة لأن عتل الغرابة النصف وعتل العاملين المذكورين النصف وقد قدم عندنا الحليوي وطلب منا ما وظف عليه فأجبناه إلى الآن لم يرد علينا كلام وليقوموا بتيسير الموظف دفعة واحدة ولا تتشوف فرقة لأخرى ويعم التوظيف على جميعهم ويشتغل كل واحد بنفسه ولا تقع عطلة..."[38].

وتؤكد بعض الوثائق أن المخزن كان يعمل بقاعدتين أساسيتين في توزيع الكلف بين السكان من جهة، وبين القواد فيما بينهم من جهة أخرى. وتعتبر الأولى "أن كل واحد يتبع أخاه في الكلف اعتبارا بالأصل"[39]، أما الثانية فتشير إلى "أن الكلف تتبع الولاية في القلة والكثرة"[40]. فالقاعدة الأولى تعتمد أساس الانتماء القبلي في أداء الواجبات

---

36) Segonzac (Marquis de) : Au Cœur de l'Atlas: mission au Maroc (1904-1905), Paris, 1910, pp. 413-414.

37) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 128.

38) ر.ق. سعيد بن البغدادي إلى السلطان، بتاريخ 28 ذي الحجة 1326 / 21 يناير 1909، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 5.

39) ر. مولاي عرفة إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 18 شوال 1312 / 14 أبريل 1895، و.خ.ح.

40) ر. أحمد بن موسى إلى القائد الحسين الرحماني، بتاريخ 6 ذي القعدة 1313 / 19 أبريل 1896، ك.خ.ح. رقم 224، ص:27.

والكلف المخزنية، وتؤكد القاعدة الثانية على ضرورة مراعاة عدد السكان في تحديد قدر الضرائب المفروضة على قواد القبائل. غير أن ذلك لم يحل دون بروز خلافات بين قواد القبائل حول ما يتوجب على كل واحد أداؤه من هذه الكلف، الأمر الذي تطلب تدخل المخزن، في الغالب، لتوضيح الأمور. فبعد الخلاف الذي نشأ بين قائدي الرحامنة، الحسين بن بلة الرحماني وابراهيم بن الحسين السلامي، بخصوص كلف العسكر والمخازنية النازلين عليهما سنة 1896، طلب الأول من السلطان التدخل للحسم في المسألة، وتوضح الرسالة التالية كيف أن المخزن كلف القائد الأول بأداء الثلث في الكلفة، وأمر الثاني بأداء الثلثين، باعتبار أن الكلف تتبع الولاية في القلة والكثرة، جاء في الرسالة :

"... وبعد وصل كتابك مخبرا بوصول الكاتب الموجه للنزول عليك في شأن المال الموظف على القبيلة ولما خاطبت الأمين ابن شقرون بالنهوض أجابك بأنه متوقف على الإذن الشريف فيه وذكرت أن العساكرية والمخازنية النازلين كذلك لا يلزمك في كلفهم إلا الثلث الواحد والباقي يلزم شريكك في الولاية فقد أنهينا ذلك للجانب الشريف وأصدر أمره للأمين بالنهوض عنك حيث توجه الكاتب المذكور بدله كما أصدر أمره أيضا للقائد ابراهيم بن الحسين السلامي بالقيام بالثلثين الاثنين في كلف المذكورين إذ الكلف تتبع الولاية في القلة والكثرة..."[41].

وأمام الإجحاف الذي يلحق بهم أثناء توزيع الكلف والوظائف، فإن سكان بعض القبائل، أو بعض الفرق منها، كانوا يحتجون إما على قائدهم أو يشتكون لدى السلطان من الأضرار التي لحقت بهم، أملا في وضع توزيع عادل للواجبات والوظائف والكلف، كفيل بعدم إرهاق البعض على حساب البعض الآخر. وهذا ما حدث مثلا بقبيلة هنتيفة سنة

41) الرسالة نفسها.

– جاء في رسالة أحمد بن موسى أيضا إلى القائد إبراهيم بن الحسين الرحماني في التاريخ نفسه:

"... وبعد فيامرك مولانا أيده الله أن تقوم بثلثين ما يلزم في كلف المخازنية والعساكرية النازلين على المتولي مكان القائد حسينة ابن بلة في شأن المال الموظف على القبيلة لأنك الآن متمول على الثلثين وهو متمول على الثلث الواحد وكل يقوم في الكلف حسب ولايته...": ك.خ.ح. رقم 224، ص: 27.

1896، بعد خلاف حول توزيع مئونة المحلة المخزنية المرابطة بالقيهرة[42] بين أرباع وأخماس القبيلة، حيث كتب قائد قبيلة هنتيفة إلى أحمد بن موسى قائلا :

"... فاعلم سيدي رعاك الله أنه ورد علينا الأمر الشريف، أسماه الله بأن يكونوا يعطون إيالتنا هنتيفة في مونة المحلة السعيدة التي بالقيهرة ثلاثماية مثقال وأحد عشر مدا وربع المد من الشعير مياومة فأمرنهم بما أمر به سيدي فتوجهوا ليجعلوا له التاويل ولما وصلوا بلدهم رجعوا عندنا فأخبرونا بأن إخوانهم أهل الوطا الذين عند عمال السراغنة هم أكثر من أرباع 3 من قبيلة هنتيفة أمروا بمثل القدر الذي أمروا به الذين هم أقل من الربع فأجبنهم بأن ذلك لعله غلط عند القسم فطلبوا منا إنهاء ذلك لسيدنا أيده الله ليجريهم في ذلك على مقرر عادتهم على كيفية قسمهم على أخماسهم... نحب من سيادتك انه العلم بذلك لمولانا... إن اقتضى نظر سيدي الشريف أن يكتب لعمال السراغنة ولنا بما يجب في تلك المئونة على هنتيفة جملة فكل يعرف ما يجب على الأخماس الذين عند إيالته ويكونون أنفسهم هناك ويعلم كلا بما يجب عليه..."[43].

من الواضح إذن، أن مسألة توزيع الجباية على سكان القبائل طرحت مشاكل عديدة أمام المخزن والقواد، وانعكست سلبا على الفئات الفقيرة من سكان البوادي. وهنا يطرح السؤال حول الإجراءات التي قام بها المخزن لتقويم الوضع وتصحيحه، ووضع توزيع عادل للجبايات والكلف، رفعا لكل حيف أو إجحاف يلحق الملزمين بالأداء.

عندما أدرك المخزن ما ينطوي عليه نمط تحصيل الضرائب من تعسف، واقتنع بإجحاف أسلوب الجباية وبحيف كيفية توزيعها في القبائل، قام بإجراءات إدارية، توخى منها تطبيق نوع من العدالة الجبائية. وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى ما أتى به الترتيب الحسني لسنة 1884/1301[44]، من إصلاح شامل في ميدان الجباية مس كيفية توزيعها والجهاز الساهر على تحصيلها، وبموجبه أصبحت أغلب الضرائب، تفرض على أساس

---

[42]) توجد ناحية "القيهرة" أو "القيهرا" بين قبيلتي متوكَة ومزوضة.

[43]) ر.ق. الجيلاني بن علي الدمناتي إلى الوزير أحمد بن موسى، بتاريخ 11 جمدى الثانية 1314 / 17 نونبر 1896، و.خ.ح. مح. 248.

[44]) للمزيد من المعلومات حول الترتيب الحسني ومقتضياته أنظر :

- التوزاني نعيمة : **الأمناء بالمغرب**، م.س، ص: 149-191.

الممتلكات لا على أساس العظم والعتل (تقسيمات القبائل حسب الديوان القديم). وكانت الغاية الأساسية من هذه البادرة أن تصبح قاعدة العطاء معتمدة على حجم الثروة وتقدير الممتلكات، وليس بتقسيم القدر الموظف على عدد الكوانين والأسر في القبيلة.

بيد أن هذا الترتيب واجه صعوبات شتى عرقلت تطبيقه، فقد حاربه الأجانب خوفا على مصالحهم، كما أظهر العمال عداءهم التام له برفضهم مسايرة التغييرات الجديدة التي نزعت منهم مواد الاغتناء بحرمانهم من التدخل في شؤون القبائل المالية[45]. ولم يتمكن المخزن بذلك من تحقيق ما توخاه منه من عدالة جبائية تساعد على وضع حد للتعسفات التي كانت تلحق بالعديد من سكان القبائل.

بعد حوالي عشرين سنة من صدور الترتيب الحسني، وما آل إليه من فشل، أصدر المولى عبد العزيز ترتيبا آخر سنة 1901، هدف من ضمن ما هدف إليه، تحقيق توزيع عادل للجباية على مختلف فئات السكان، بغض النظر عن الغني منهم والفقير، و"الشريف والمشروف"[46]. ووضع تقنينا واضحا لكيفية استخلاص الضرائب وتوزيعها، متخذا من الثروة الممتلكة موضوعا للضريبة، ومقصيا كل تدخل للعمال والقواد فيها. غير أن هذا الإصلاح واجه هو الآخر صعوبات مختلفة، أدت به أيضا إلى الفشل.

وإلى جانب هاتين المحاولتين الإصلاحيتين، كان المخزن يعمد في بعض السنوات إلى التخفيف عن السكان من عبء الأداء، وذلك بتأجيل دفع الضرائب، أو إسقاط جزء منها. غير أن أمر تلك التسهيلات لم يكن خاضعا لقاعدة مضبوطة، بل كان متروكا لإرادة السلطان ومدى استجابته لتوسلات القبائل وقوادها[47]، كما تفصح عن ذلك هذه الرسالة التي جاء فيها : "... وصل كتابك بأن الأمر الشريف صدر لك بتوجيه عشر الواجب على إيالتك مقسطا على الأعياد في كل عيد تدفع أربعة ءالاف ريال وأربعة وتسعين مع أن عتل بقية القبيلة كل خفيف وعتل إخوانك ثقيل وأنك كنت استعطفت جناب مولانا المقدس

---

45) المرجع نفسه.

46) أنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

47) برحاب عكاشة : **الدولة المغربية ومشكلة الأطراف في مطلع القرن العشرين، نموذج عمالة وجدة من سنة 1900 إلى 1912**، د.د. كلية الآداب بالرباط، 1996، ص: 350-381.

في أن لا تدفع في كل عيد عدى ألفي ريال... وأنهينا كتابك لمولانا أعزه الله فساعد على دفع الألفي ريال لكل عيد..."[48].

ولابد من الإشارة في الأخير إلى الدور السلبي الذي لعبه القواد بالقبائل في هذا المجال. فقد كانوا لا يتورعون في ممارسة الشطط والتعسف في الجبايات، بحيث يعمدون إلى استخلاص مبالغ تفوق بكثير ما تم فرضه على السكان. وبإعفائهم لبعض المقربين منهم من الأداء يساهمون في سوء توزيع الجباية على مجموع سكان قبائلهم.

3 - أساليـب التحصيـل

لم يكن استخلاص الضرائب من القبائل أمرا سهلا، فقد كان هذا الأمر من أصعب المشاكل الداخلية التي واجهت المخزن خلال عهدي المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ (1894-1912)[49]. سلك المخزن خلالها مختلف الطرق والوسائل الكفيلة بإجبار السكان على الأداءَ، سواء من خلال التوجيهات والأوامر التي كانت توجه إلى القواد، أو بتحرك الجيوش المخزنية إلى القبائل كأسلوب للضغط أو المواجهة.

وهكذا كانت سياسة المخزن في استخلاص الجباية من القبائل، تتسم تارة بالمرونة والتأني، وتارة أخرى عن طريق التدخل بالقوة لإرغام السكان على أداء ما وجب عليهم من الوظائف والذعائر والمغارم. وكانت هذه السياسة تتغير حسب الظروف الاقتصادية والمالية التي كانت توجد عليها البلاد.

3-1- أسلوب المرونة والسلم

طغت سياسة المرونة والمهادنة على أساليب المخزن في جمع واستخلاص الجبايات من القبائل، سيما وأن هذا الأسلوب لم يكن يكلفه أي عناء، حيث يتفادى من خلاله الدخول في مواجهات مع السكان. وكانت تعليمات المخزن وأوامره إلى مختلف العمال

---

48) ر. أحمد بن موسى إلى القائد محمد المختاري، 24 محرم 1316 / 6 يونيو 1898، ك.خ.ح. رقم 432، ص: 296.

49) مما لاشك فيه أن الجباية شكلت سببا رئيسا في الصراعات التي كانت تندلع بين المخزن والقبائل خلال مراحل متعددة ومختلفة من تاريخ المغرب.

والقواد تتركز حول استعمال السياسة والمرونة في تحصيل مختلف الواجبات والوظائف والكلف، قبل الإقدام على ممارسة أي أسلوب عقابي ضد الممتنعين[50].

وقد تعددت الأمثلة الوثائقية الدالة على محاولات المخزن المستمرة باتباع أسلوب المرونة في الاستخلاص، وكثرت أوامره إلى ممثليه المحليين ببذل كل المحاولات، ونهج كل الأساليب الكفيلة بالحصول على جبايات القبائل دون الدخول في مواجهات مباشرة مع السكان. خاصة وأن الضغط والتهديد أو استعمال القوة قد يؤدي إلى نتائج عكسية، كما تفصح عن ذلك، مثلا، رسالة قائد المحلة المخزنية الموجهة إلى قبيلة آيت يوسي سنة 1909/1327، سعيد بن البغدادي، إلى الحاجب أحمد بن مبارك والتي جاء فيها : "... فإن ءايت حلي لا يخفاك حالهم من توحشهم وجفاوة طبعهم والذي تقتضيه السياسة مساعدتهم ولين الكلام لهم ومباشتهم حتى يخرج الأمر معهم بسلام ويدفعوا ما هو موظف عليهم وإذا قوبلوا بالفضاضة والغلظة ربما يقع لهم دهش ويفروا..."[51].

وبقدر ما تعكس الرسالة ميل القائد المذكور إلى نهج سياسة مرنة لاستخلاص ما وظف على قبيلة آيت حلي، فإنها تكشف أيضا عن تخوفات قائد مخزني مما يمكن أن يصدر من رد فعل من قبيلة يعرف أحوالها وطبائع أهلها. وقد كان هذا أيضا حال العديد من القواد مع قبائلهم، حيث يعمد كل واحد إلى اتباع الطريقة التي يراها مناسبة لاستخلاص الجباية من السكان. فلما أمر أحد قواد دكالة، وهو بوعلي الفرجي، بأداء ما وجب عليه لبيت المال سنة 1897، أجاب بأنه مشتغل بذلك، وأكد بأنه يستخلص الواجب من إيالته "بسياسة خوفا من فرارهم"[52].

---

50) بالغت العديد من الكتابات الأجنبية في وصف الأساليب التي كان يتبعها المخزن في استخلاص جبايات القبائل، انظر مثلا :

- FRISCH (R.J) : Le Maroc, Paris, 1895, pp. 65-66.

- MONTAGNE (R) : Les berbères et le Makhzen, op. cit., p. 345-372.

- JEANNOT Gustave : Etude sociale, Politique et Economique sur le Maroc, Paris, 1907, p. 219.

51) الرسالة تحمل تاريخ 28 صفر 1327 / 21 مارس 1909، و.خ.ح. مح. 48.

52) ر.ق. بوعلي بن ادريس الفرجي إلى أحمد بن موسى، 16 شعبان 1314 / 20 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 297.

– أشار القائد المذكور في الرسالة نفسها إلى أنه وجه ما تمكن من استخلاصه من المال، وقدره 1700 ريال.

لقد كانت للمخزن سياسة عامة في هذا المجال، وإن كانت تختلف بحسب ما تقتضيه ظروف الزمان والمكان، وحسب العلاقة التي تربطه ببعض القبائل، لاسيما المتعودة منها على عصيان أوامره، والبعيدة عن مركز السلطة المخزنية، والمتواجدة في الغالب على الأطراف. لكن هل كان القواد المحليون يجسدون هذه السياسة في عين المكان؟ وما مدى درجة حريتهم في التصرف؟

عندما امتنع غرابة آيت يوسي في العام 1895 عن أداء الجبايات والكلف، أصدر الوزير أحمد بن موسى أمرا للقائد عمر اليوسي بإجبارهم على الأداء. ولم يبين له الطريقة والأسلوب الذين يجب على القائد اتباعهما للحصول على متاع المعنيين، الأمر الذي تكفل به القائد في عين المكان. فبعد أن تبين له بأن جل زروعهم مخزونة لدى يهود صفرو، أحضر جموعهم، واسترعى عليهم بأن يبين كل واحد ما عنده من الخزائن، فأجابوا، بحضور عدلين، بأن لا شيء تحت أيديهم من ذلك. غير أن القائد وجد دارين مليئتين بزروع غرابة آيت يوسي، خارج ملاح صفرو، فحاز جميع ما وجد بهما، ووجهه للمخزن[53]. وهكذا تصرف القائد بالشكل الذي رآه مناسبا دون أن تكون التعليمات قد صدرت من المركز.

كان قواد القبائل أدرى بشؤون محكوميهم، وبالطرق الكفيلة باستخلاص الجباية منهم، وقضاء مختلف أغراض المخزن الذي كان يعتمد من جهته على القواد، دون أن يسمح بحدوث تجاوزات. كما كان ينتدب من أجل تهدئة أحوال بعض القبائل العاصية شخصيات قادرة على عقد السلم مع هذه القبائل ووضع حد لحالة الفوضى السائدة فيها. فعندما رغب المولى عبد العزيز سنة 1902 في توجيه رسائل عاجلة إلى قبيلة بني مكيلد المتمردة، كلف الشريف محمد الامراني للقيام بالمهمة، لمعرفته "... بأحوال أولئك البرابر وحسن استنزالهم بجميل المصارفة والاسترشاد وسهولة الانقياد..."[54]، وأمره باتباع أسلوب الحزم والتروي أثناء قيامه بمهمته.

---

[53]) ر.ق. عمر اليوسي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 22 ربيع الأول 1313 / 12-9-1895، و.خ.ح. مح. 152.

[54]) ر. الوزير محمد المفضل بن محمد غريط إلى محمد الامراني، بتاريخ 27 جمدى الثانية 1320 / 1 أكتوبر 1902، و.خ.ح. مح. 579.

قد لا يتعلق الأمر هنا برسائل تطالب المعنيين بالجباية، بيد أن هذه الحالة تكشف عن سياسة المخزن في اختيار من لهم دراية بشؤون القبائل لربط جسور التواصل بين الطرفين. أما إذا تعلق الأمر بالجباية فإن مسؤولية القائد المحلي تكون كبيرة، حيث كان يبذل قصارى الجهود لاستخلاصها بسياسة ومرونة، تفاديا للدخول في مواجهات مع السكان، خاصة وأن المخزن كان يترك له حرية مشروطة في التحصيل. فقد كتب السلطان عبد الحفيظ إلى باشا مكناس بنعيسى بن حم سنة 1908/1326 مشيرا إلى أنه قد ترتب على إيالته الزراهنة واجبات لم يؤد السكان منها شيئا منذ مدة طويلة. وطلب منه استخلاص عشرة آلاف ريال منهم، مكتفيا بأمره بتحصيل المبلغ المذكور "على الوجه الناجح مع التعجيل"[55]. مما يبرز مسؤولية القائد في اختيار أسلوب الاستخلاص الذي يراه ملائما.

وعبر قائد قبيلة آيت حلي محمد بن سعيد الحليوي أيضا عن هذه المسؤولية، وعن نزوع القائد المحلي إلى اتباع أسلوب المرونة مع القبيلة عندما يروم استخلاص الجباية منها. فبعد أن أخبر القائد المذكور بتوجيه المبلغ الموظف على قبيلة آيت حلي سنة 1909، أشار إلى الأسلوب الذي اتبعه لأخذه من السكان، وكان أسلوبا متسما بنوع من "المسايسة" التي تحاول تفادي صدور أي رد فعل عنيف منهم. وهذا ما يتضح من رسالته إلى الحاجب أحمد بن مبارك حيث جاء فيها : "... فيرد من الدفع ما هو مقيد بالطرة وذلك من الموظف الذي أمر به مولانا ونحن عند السمع والطاعة... مع غاية إبدال المجهود في إخواننا ومسايستهم حتى يذعنوا ويزول عنهم الدهش..."[56].

3-2- أسلوب التهديد والوعيد

لم تكن أوامر استخلاص الضرائب تقابل بالامتثال من طرف السكان دائما، فقد كانت بعض القبائل ترفض تلك الأوامر وتبدي امتناعا عن الأداء، مما كان يدفع السلطة المركزية أو السلطات المحلية إلى التلويح باستعمال القوة، وتوجيه تهديد مباشر إلى السكان وتحميلهم سوء العاقبة.

---

55) ر.س. إلى الباشا بنعيسى بن حم، بتاريخ 13 ذي القعدة 1326 / 7 دجنبر 1908، و.خ.ح. عهد م.ح. مح. 8.

56) ر.ق. محمد بن سعيد الحليوي إلى الحاج أحمد، بتاريخ 2 ربيع الأول 1327 / 24 مارس 1909، و.خ.ح. عهد م.ح. مح. 13.

وبرع كتاب المخزن في صياغة رسائل التهديد الموجهة إلى بعض القبائل الممتنعة عن أداء الجباية، فكانت تجمع بين خطاب ديني مدعم بآيات من القرآن الكريم، وأحاديث نبوية، تشير إلى شرعية أداء الزكاة والأعشار، والعقاب الذي ينتظر الممتنعين عن أدائها. كما تتضمن استعراضا للقوة المخزنية، والتأكيد على قدرتها على النيل من الممتنعين والنكال بهم. ونفس الأسلوب كان يتبع في تهديد القبائل الرافضة لأداء الفروض والوظائف والذعائر. من نماذج ذلك هذه الرسالة الموجهة من السلطان مولاي عبد العزيز إلى كافة عمال بني عمير وكبرائهم وأعيانهم سنة 1897 والتي جاء فيها قول السلطان:

"... وبعد فقد علمتم ما تخلد بذمتكم من الواجبات والحقوق والتباعات فوجهنا إليكم المحلة مع أخينا مولاي حفيد (عبد الحفيظ) بقصد استيفاء ذلك فارتكبتم متن التراخي والتساهل والتسويف والتماطل وكلما خاطبكم بذلك لم ترفعوا له رأسا بل زدتم تمردا وطغيانا وهوسا ولم يقنعكم ذلك حتى مددتم اليد فيمن وجه للنزول على فرقة منكم... وقد وظفنا عليكم لأجل ما اقترفتموه من الذنوب وارتكبتموه من مطايا العيوب ذعيرة ستعين لكم بعد دفع الواجب عليكم وعليه فإن تسارعتم لأداء ما بذمتكم من الواجب والذعيرة الموظفة عليكم فقد تجملتم على رؤوسكم وعمرتم بلادكم بأنفسكم وأولادكم وإلا عاينتم سطوة الله الواحد القهار وأقفرت منكم هاتيك الديار وقد أعذر من أنذر اللهم اشهد وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون..."[57].

ولم يكن هذا التهديد يتحول إلى تطبيق عملي، إلا إذا تمادى المعنيون في الامتناع، ولم يلقوا بالا لأوامر المخزن، وهي خطوة كان هذا الأخير يعمل على تجنبها لما تكلفه من استنفار للجند والقبائل المجاورة للممتنعين، غير أنه لم يكن يجد بدا منها إذا استفحل الأمر، وتعذر عليه الحصول على مبتغاه بالطرق السلمية[58].

وغالبا ما كان المخزن يلجأ في البداية إلى توجيه من ينزل على الرافضين للأداء، مثل قائد الرحى أو فرقة من المخازنية. وبقدر ما يشكل هؤلاء عبئا ثقيلا على السكان،

57) الرسالة تحمل تاريخ 9 جمدى الأولى 1315 / 6 أكتوبر 1897، ك.خ.ح. رقم 234، ص: 71.

58) – التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 535.

– اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 408.

– الهراس المختار : **القبيلة والسلطة**، م.س، ص: 160-161.

الذين يتحملون عبء التغذية والعلف للفرقة النازلة حتى يؤدوا أو يضطروا إلى الرحيل، فإنه يشكل تهديدا بما قد تلجأ إليه السلطة المركزية من عقاب باستخدام القوة ضدهم إذا استمروا في الامتناع. من نماذج ذلك ما جاء في رسالة السلطان عبد العزيز إلى قائد قبيلة السجع المجاورة لفاس، البشير بن فرجي، والتي جاء فيها :

"... فقد بلغ علمنا الشريف أن إيالتك السجع حادوا عن الجادة وركبوا متن الفساد وتروغوا عن أداء الكلف وعن تيسير حراكهم وتعين إجراء الأحكام عليهم... وعليه فنامرك أن تجري عليهم الأحكام حتى يستقيموا للخدمة ويرجعوا للجادة ويقوموا بكلفهم وحركتهم كغيرهم من أعراب سايس وقد وجهنا حامله قائد الرحى ومن معه للنزول عليهم حتى ينفذوا وإلا أمرنا قبائل الجوار بالإحداق بهم والأخذ بمخنقهم ونهب أموالهم وقبض رجالهم وقد أعذر من أنذر..." [59].

وهكذا أدى امتناع سكان قبيلة السجع عن أداء الكلف وتيسير الحراك إلى مطالبة قائدها بإلزامهم ذلك. وأرسل السلطان قائد الرحى للنزول عليهم. وكان هذا الإجراء بمثابة تهديد وإنذار لهم، لأنه في حالة عدم استجابتهم لمطالب المخزن، سيتم اتخاذ إجراءات أخرى تكون أكثر قساوة على السكان.

ولئن كنا لا نعرف كيف تعاملت قبيلة السجع مع هذا التهديد، ووقع هذا الإنذار في نفوس سكانها، وبالتالي مدى نجاعة هذا الأسلوب مع القبيلة المذكورة، فالثابت أن قبائل عديدة كانت تسارع إلى تنفيذ أوامر المخزن خوفا من العقاب، كما فعل "فساد" قبيلة العونات بدكالة الذين أذعنوا للصلح مع قائدهم أحمد بن سالم العوني "رغما على أنوفهم -يقول قائد مجاور- لما رأوا من التضييق بهم والعزم على ضربهم وأذعنوا وبالانقياد أعلنوا وفرض عليهم ما كان متخلدا في ذمتهم من واجب الأعياد والعسكر وشرع في قبض ذلك منهم..."[60]. وكثيرة هي الأمثلة التي استجاب فيها السكان لتهديدات المخزن، سيما إذا كانت تجارب سابقة تذكرهم بما يمكن أن ينالهم من عقاب على يد قوات مخزنية تأتي على الأخضر واليابس عندما تتمكن من الممتنعين.

---

59) الرسالة تحمل تاريخ 6 رمضان 1324 / 24 أكتوبر 1906، و.خ.ح. مح. 615.

60) ر.ق. أحمد بن فاتح العمراني إلى أحمد بن موسى، 12 صفر 1314 / 23 يوليوز 1896، و.خ.ح. مح. 290.

ومن المؤكد أن المخزن كان يعمد إلى نهج كل الأساليب الكفيلة بإجبار السكان على أداء مطالبه المتعددة، واستغلال كل الجوانب التي ترغمهم على الخضوع. ينطلق في ذلك من نهج سياسة المرونة والمهادنة، قبل أن ينتقل إلى التهديد باستعمال القوة، واستخدام أسلوب المكر والخداع أحيانا. وإذا لم تؤت هذه الأساليب النتائج المرجوة، ينتقل إلى أسلوب طالما عمل على تفاديه، وتجنب اللجوء إليه، وهو أسلوب القوة والعنف.

3-3- أسلوب القوة والعنف

عندما يستنفذ المخزن كل الوسائل والطرق السلمية التي تسمح باستخلاص جبايات القبائل، وتتمادى هذه الأخيرة في الامتناع والعصيان، يتم اللجوء إلى استعمال القوة التي تتمثل في تجهيز حركات ضد القبيلة أو القبائل الممتنعة عن أداء واجبات المخزن وكلفه. وقد يأمر المخزن القبائل المجاورة بتضييق الخناق على المعنيين وإجبارهم على الخضوع.

وهكذا كان المخزن يحاول تجنب إرسال جيوشه لتطويع القبائل وإرغامها على الاستجابة لمطالبه، نظرا لما يتحمله من أجل ذلك من أموال، وما قد يلحق عساكره من خسائر. وغالبا ما يعتمد على القبائل في تطويع العصاة، فكانت القبائل الهدف والوسيلة في آن واحد. ولكي يتمكن من إحكام قبضته عليها كان يقوم بتنسيق العلاقات فيما بينها عن طريق إصدار الأوامر. وكان نجاح هذا التنسيق متوقفا على مدى تنفيذ تلك الأوامر طبقا للخطة المرسومة من طرف الحكام.

وكان العمال والقواد يطلبون الدعم والمساندة من السلطان، كلما تمردت عليهم قبائلهم، ورفضت الاستجابة لأوامرهم. فعندما امتنعت فرقة آيت يعزم من قبيلة كَروان عن أداء الجبايات سنة 1894، طلب القائد محمد الكَرواني من السلطان أن يصدر أوامره لكافة عمال القبيلة بمساعدته على استيفاء الضرائب، جاء في رسالته إلى السلطان قوله : "... إن فرقة قليلة من إخواننا ءايت يعزم انحرفت عن الخدمة الشريفة وعليهم الكلف المخزنية والوظائف السلطانية فالمطلوب من مولانا... أن يصدر أمره الشريف لعمال جروان قطبة (كذا) يشدون عضدنا حتى نتمكن منهم ونستوفوا الحقوق الواجبة عليهم..."[61].

---

61) الرسالة تحمل تاريخ فاتح جمدى الثانية 1312 / 30 نونبر 1894، و.خ.ح. مح. 594.

وتؤكد وثائق عديدة أن المخزن كان يأمر "بشد عضد" العمال والقواد ومؤازرتهم باعتبارهم ممثلين له، ومخافة انتشار عدوى الامتناع والتمرد عند الجيران. وكان المخزن واعيا بأن "فساد" قبيلة قد يتسبب في "فساد" قبائل، سيما إذا كان سبب العصيان يتعلق بالامتناع عن تنفيذ خدمات أو أداء واجبات[62]. لذلك كان الحكام يبادرون إلى استنفار القبائل المجاورة للممتنعين واستعمال القوة ضدهم لإجبارهم على الأداء. فإلى جانب المحلة المخزنية الموجهة لمعاقبة قبيلة حميان سنة 1908، أمر المولى عبد الحفيظ القائد سعيد بن البغدادي بتضييق الخناق على "المنحرفين" منها. وكتب أيضا لقواد الأوداية والسجع وبني مطير وعامل المهاية بشد عضد المحلة الموجهة ضدهم، كما تفصح عن ذلك هذه الرسالة التي جاء فيها قول السلطان :

"خديمنا الأرضى القائد سعيد ابن البغدادي... وبعد فنامرك أن تأخذ بخناق المنحرفين من حميان وتعاملهم بما اقتضته التربية من القبض عليهم أينما كانوا وأكل أمراسهم حتى يذعنوا للجادة ويستقيموا معك للخدمة ويقابلوا أمرنا الشريف بالامتثال وقد كنا كتبنا لقواد الأودابة والسجع وبني مطير وعامل المهايا بشد عضد المحلة الموجهة للتضييق بحميان المذكورين ليكونوا معك يدا واحدة..."[63].

عاد السلطان أياما فقط بعد توجيه هذه الأوامر إلى مطالبة القائد سعيد بن البغدادي بإلزام حميان أهل سايس بدفع خمسين جرافا من التبن التي اعتادوا على دفعها، وحملها إلى الأماكن المخصصة لها[64]. مما يؤكد أن تضييق الخناق على القبيلة، واستعمال قوة عدد من القبائل ضدها، أو التهديد باللجوء إليها على الأقل، أجبرها على الخضوع، الأمر الذي دفع بالسلطان بعد ذلك إلى تحديد طبيعة المطالب التي تلزم القبيلة بالاستجابة لها.

غير أن استخدام القوة ضد السكان قد يتخذ أساليب أخرى، فالقائد الذي يستطيع معاقبة الرافضين لأوامره قد يقبل على ذلك من دون أن يتلقى الإذن والتعليمات من السلطان. أما الطريقة التي يراها مناسبة لزجرهم، والنتائج المترتبة عنها، فيخبر بها المركز

---

[62]) كفناني مولاي حسن : **قبيلة أولاد أبي السباع**، م.س، ص: 325.

[63]) الرسالة تحمل تاريخ 26 رجب 1326 / 24 غشت 1908، م.و.م. مح. رجب 1326.

[64]) ر.س. إلى القائد سعيد بن البغدادي، بتاريخ 2 شعبان 1326 / 1 يوليوز 1908، و.خ.ح. عهد م.ح. مح. 7.

"ليكون منها على بال". فقد كتب أحد قواد قبيلة الرحامنة، مبارك بن الحسن الرحماني، إلى الوزير أحمد بن موسى مايلي :

"... وبعد فلينه لسيادتك أن دوارا من إخواننا أولاد حم امتنع من دفع ما هو عليهم ووعظوا المرة بعد المرة ولم يمتثلوا فقدمنا إليهم وحزنا منهم ما هو بيدهم من المواشي وحرقنا ديارهم وتبعناهم إلى أن قطعوا الواد وتبعهم البعض من إخواننا إلى أن أدخلوهم للزاوية الشرقاوية أهل كشاشة وأولاد محمد إخوان الخديم المعطي بن المحجوب وقد انبأناكم بهذا لتكونوا منه على بال..."[65].

مثل هذا الإجراء اتخذه القائد عمر بن محمد اليوسي ضد قبيلة آيت حلي سنة 1898. فقد أخبر القائد المذكور السلطان بأنه "حرك" لآيت حلي، و"أكل" زروعهم، وخرب لهم 24 قصرا، وقتل منهم 19 شخصا، إضافة إلى عدد من الجرحى والخسائر المادية، مما أدى بهم إلى الرضوخ ومصالحة عمالهم[66]. وكان استعمال القوة ضدهم نتيجة لرفضهم أداء ما نابهم من الحراك والراتب والواجب[67]، كما أخبر بذلك قائدهم الحسين الحليوي الذي دفعه عجزه عن مواجهتهم إلى طلب مؤازرته بقوة ردع ضدهم، جسدها القائد عمر اليوسي بما ألحقه من خسائر بالمعنيين.

أما إذا تعلق الأمر بامتناع قبيلة أو مجموعة قبائل عن الأداء، وعجز قوادها عن مواجهة المتمردين ووضع حد لحالة العصيان، فإن المخزن يلجأ، إذا اقتضى الحال ذلك، إلى تجهيز حركة أو حركات متعددة ضدهم. وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذه الحركات لم تكن تكتسي بالضرورة طابعا عدائيا[68]، فحتى بعد تجهيزها والانتقال بها على مقربة من المتمردين كان المخزن يعتمد الطرق السلمية وأسلوب التهديد في حل الخلافات مع القبائل العاصية. يقول جاك بيرك (Jaques Berque) في سياق حديثه عن ظاهرة الحركة على عهد السلطان المولى الحسن على الخصوص :

---

65) الرسالة تحمل تاريخ 3 شعبان 1313 / 19 يناير 1896، و.خ.ح. مح. 125.

66) ر.ق. عمر بن محمد اليوسي إلى السلطان، بتاريخ 20 محرم 1316 / 10 يونيو 1898، و.خ.ح. مح. 463.

67) ر.ق. الحسين الحليوي إلى السلطان، بتاريخ 20 ذي الحجة 1315 / 12 ماي 1898، و.خ.ح. مح. 363.

68) أعفيف محمد : **الحركات الحسنية**، م.س، ص: 61.

"إن العاهل، عند حلوله بتراب قبيلة عاصية على رأس جيوشه كان لا يعتبر نفسه غازيا متسلطا، ونفس الإحساس كان يشاطره إياه أهل المكان أنفسهم، ذلك أن التهديد، والتلويح باستعمال القوة، إلى جانب الطرق السلمية، والتفاوض، والوعظ والإرشاد، ومحاولة تكسير وحدة الجماعة، كلها أساليب وممارسات كانت تكتسي، في أعين المخزن، أهمية أكثر مما يعول على القوة والعنف، في معالجة عصيان القبائل..."(69).

بيد أن الأمور لم تكن تقف دائما عند هذا الحد، فبعد فشل محاولات المخزن لوضع حد لحالة التمرد، تصدر الأوامر إلى الجيوش المخزنية بمعاقبة القبائل العاصية. وفي هذه الحالة فإن أساليب العقاب تكون وخيمة على السكان، تتمثل على الخصوص في هدم المنازل، وإحراق المحاصيل الزراعية، واجتثاث الأشجار. وقد تكررت ممارسة مثل هذه الأساليب بالعديد من القبائل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتصف بعض الوثائق المخزنية حالات مختلفة منها. فقد كتب السلطان مولاي عبد الحفيظ إلى وزير المالية محمد المقري بخصوص العقاب الذي حل بقبيلتي بني مطير والحياينة سنة 1909 قائلا :

"... فقد كنا قدمنا لك الإعلام بأنه لما تم إصلاح ما قصدناه من قبيلة بني مطير... ورجعوا للطاعة والانقياد وأذعنوا لقبول ما وظفناه عليهم من مال وعسكر وصاروا يدفعونه بجد واجتهاد بعد تربيتهم بما استحقوه من أنواع النكال وضروب الوبال الذي لم يكن يخطر لهم بالبال وجهنا بعض مددنا السعيد للربط على قبيلة الحياينة... فخيم المدد المذكور أولا بالمراكز الأهمية... فلم يتركوا لهم إذ ذاك زرعا إلا أحرقوه ولا شجرا إلا اجتثوه من أصله..."(70).

وهكذا عمدت جيوش المخزن إلى ممارسة أساليب أضرت بالأساس باقتصاد القبيلتين. خاصة إذا علمنا أن اللجوء إلى هدم الدور وحرق المزارع واجتثاث الأشجار يتم بعد فرار السكان من مواطنهم. مما يدفع بالعسكر السلطاني، علما منه بأنهم سيعودون إلى بلدانهم بعد رحيله، إلى إلحاق أضرار بمصادر عيشهم وأساسهم الاقتصادي، لإجبارهم على

---

69) Berque (Jaques): L’intérieur du Maghreb, Edit. Gallimard, Paris, 1978, p. 487.

70) الرسالة تحمل تاريخ 26 رجب 1327 / 13 غشت 1909، وخ.ح. مح. رجب 1327.

الرضوخ والانقياد حالا واستقبالا. ويمكن الاستدلال على ذلك أيضا بما حدث لفرقة موساوة من قبيلة الزراهنة في العام 1910، فقد كتب حمان بن رزوق، أحد قواد الجيوش المخزنية، إلى السلطان ما يلي:

"... إننا وجهنا الصوكة لفساد موساوة من الزراهنة يوم تاريخه الذي هو يوم الأحد وضيقت بهم الجنود المظفرة إلى أن خالطوهم قرب سور قريتهم ومات منهم نحو الستة والعشرين نفسا وأهلك المدفع منهم عددا كثيرا من النساء والصبيان والماشية ولما عاينوا الهلاك صاحوا وضجوا وصاروا يستغيثون ويطلبون الأمان ووجهوا صبيانهم وبعض كبرائهم والشرفاء وذبحوا أربعا من البقر ورضوا بقائدهم وبجميع ما وظف عليهم مولانا... وطلبوا منا ومن قائدهم إمهالهم إلى أن يدفنوا موتاهم..."[71].

أدى استعمال المدفع المخزني ضد موساوة من الزراهنة إلى إجبارهم على القبول بقائدهم ودفع الوظيف السلطاني. وكان الأسلوب الممارس ضدهم عنيفا ومؤلما، لم يميز المدفع فيه بين النساء والصبيان ورؤوس الماشية. ولئن كان صاحب الرسالة يروي الأحداث معتزا بما لحق المعنيين من قتل وتدمير، فإن ذلك يعطي انطباعا بأن غاية المخزن ورغبته في إخضاع الممتنعين عن الاستجابة لمطالبه، والعاصين لأوامره، تبرر بالنسبة إليه الوسيلة التي يستعملها ضدهم، بحيث لا تتردد جيوش السلطان في ممارسة أساليب عنيفة ضد السكان تمس أرواحهم وممتلكاتهم. وبذلك فإن استعمال القوة كحل نهائي للإرغام على الجباية هو في الواقع إيذان بخراب الأسس الاقتصادية في مجتمع يعتمد على السواعد في إطار تقنياته المحدودة.

غير أن هذا لا يعني أن هذه الأمثلة تشكل معطى ثابتا في سياسة المخزن تجاه القبائل، ففي الغالب ما يقيد السلطان استخدام القوة بشروط، ولا تستعمل الأساليب العنيفة المشار إليها إلا ضد قبائل وفرق تمادت في العصيان، ولم تبال بمختلف أشكال التهديد والإنذار. وهذا لا يلغي أيضا حدوث تجاوزات لعساكر مخزنية لا تلتزم بالتعليمات الصادرة لها دائما، وقد لا يكون السلطان على علم بممارساتها في الميدان.

---

[71]) ر. حمان بن رزوق إلى السلطان، بتاريخ 18 شعبان 1328 / 25 غشت 1910، و.خ.ح. عهد م.ح. مح. 92.

خلاصـة

مما لاشك فيه أن المخزن واجه صعوبات جمة في تحصيل الجبايات من القبائل، وقد تجلت هذه الصعوبات في المشاكل التي تواجه مسألة ضبط تقدير الواجبات على السكان. فرغم الإجراءات المتخذة، عانى سكان البوادي من حيف في التقدير لا يأخذ بعين الاعتبار أحيانا تحولات المناخ وأزمات الطبيعة. ذلك أن سياسة المخزن في هذا المجال لم تكن تراعي، في الغالب، الإنتاج عند تقدير الواجبات. كما أن تقدير المساحات المزروعة كان يتم بشكل غير منتظم، وفي فترات متباعدة، وكثيرا ما وزع القدر الإجمالي على القبائل وتقسيماتها الفرعية بشكل عام، مما ترتب عنه إجحاف كبير في بعض الأحيان.

يضاف إلى كل هذا أن سكان القبائل لم يكونوا سواسية أمام الجباية، ذلك أن معظم الفئات المالكة لوسائل الإنتاج كانت معفاة من أداء الكل أو الجزء مما ينوبها من الوظائف والتكاليف، في الوقت الذي تحمل العامة من السكان وطأة كل أصناف الجبايات، ولم يكن لهم من ذلك مناص.

ومع ذلك، فإن تحصيل الجباية كان يتم بنوع من المرونة والتساهل، وذلك بتأجيل الأداء خلال السنوات العجاف، وتقسيط الواجبات على عدة أعوام، وإمهال القبائل لأداء ما عليها إلى حين تحسن أحوالها. ثم إن المخزن كان يعمل على تزويد القبائل بالحبوب على وجه السلف خلال سنوات الجفاف، وكان هدفه من ذلك التقليل من معاناة القبائل من ندرة الإنتاج وارتفاع الأثمان.

وعلى خلاف ما أشار إليه العديد من الكتاب الأجانب، فإن سياسة الدولة كانت تعتمد كثيرا على الأسلوب السياسي في استخلاص جبايات القبائل. ولم يكن المخزن يلجأ إلى القوة إلا بعد فشل الوساطات التي يقوم بها بعض ممثليه في محاولة لربط جسور التواصل بين الحاكمين والمحكومين.

الباب الثاني

السياسة الجبائية والتسخيرية

1912-1894

الفصل الرابع

تزايد الضغط الجبائي خلال العهد العزيزي الأول

1894 - 1900

تميزت الفترة الممتدة من سنة 1894 إلى سنة 1900 بالوصاية التي فرضها أحمد بن موسى البخاري (ابا حماد) على السلطان المولى عبد العزيز، تحكم خلالها في تسيير أمور البلاد، باسم السلطان الشاب، الذي لم يكن سنه يتعدى 14 سنة. ولذلك ميز المؤرخون فترة وصايته وحكمه عن بقية الحكم الفعلي للمولى عبد العزيز، والذي استمر من سنة 1900 إلى سنة 1908.

واتسمت فترة وصاية أحمد بن موسى بحدوث عدة تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، عكست سياسته، وتحكمت بشكل كبير في تطور علاقات السلطة بالمجتمع عموما، وفي التحولات التي شهدتها تلك العلاقات خصوصا.

سنحاول في هذا الفصل معالجة مسألة الوصاية التي فرضها أحمد بن موسى على السلطان المولى عبد العزيز، والوقوف أساسا عند سياسته الجبائية تجاه القبائل، مظاهرها وتطورها، ثم الدور الذي لعبه القواد المحليون في ذلك.

1 - المولى عبد العزيز ووصاية أحمد بن موسى

عندما عاد المولى الحسن إلى مراكش من حركة قام بها إلى تافيلالت(1)، عزل خليفته فيها ابنه المولى محمد "لما ثبت لديه من أفعال صدرت منه غير مرضية، وأحوال استبدادية، ومخالفته لأحكام شرعية، وانشغاله بأمور ردية... وكان ابنه مولاي عمر حينئذ بفاس، وبعزل مولاي محمد قدم نجله الأعز لديه المولى عبد العزيز لشغفه به وكثرة حنانته عليه وملازمته له حضرا وسفرا..."(2). وهكذا نزع مولاي الحسن من مولاي محمد مهام الخليفة وموظفيه، وخيوله وعبيده، وتم تعيين أخيه مولاي عثمان على مراكش من جديد(3).

وكانت وفاة المولى الحسن بتادلا، في يونيو من العام 1894(4)، فرصة مواتية لحاجبه أحمد بن موسى البخاري(5)، استعمل خلالها كل ما أوتي من دراية ودهاء لفرض بيعة المولى عبد العزيز خلفا لأبيه. وتلخصت فصول هذا التحول في كون الحاجب المذكور عرف كيف يكتم وفاة السلطان باتفاق مع والدة مولاي عبد العزيز للا رقية التركية، وأمر بعد ذلك

---

1) حركة تافيلالت هي الحركة الثامنة عشر ضمن حركات السلطان مولاي الحسن التسعة عشر. وعنها انظر:
- ابن زيدان عبد الرحمن: **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ج: 2، ص: 266-286.

2) المشرفي : **الحلل البهية**، تحقيق بوهليلة، م.س، ص: 840.

3) لويس أرنو : **زمن "المحلات" السلطانية**، ترجمة محمد ناجي بن عمر، افريقيا الشرق، 2001، ص: 62.

4) كانت وفاة مولاي الحسن في 3 ذي الحجة 1311هـ الوافق 6 يونيو 1894، وعن ظروف الانقلاب الذي حدث في البيعة بعد وفاته انظر على الخصوص:
- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 5-10.

5) أحمد بن موسى بن مبارك: 1257هـ-1840م/1318هـ-1900م، من عائلات عبيد البخاري التي اكتسبت نفوذا كبيرا منذ بداية القرن التاسع عشر إلى نهايته.
حول ترجمة أحمد بن موسى، انظر:
- ابن زيدان : **الاتحاف**، م.س، ص: 372-394.
- الحجوي محمد بن الحسن : **تقاييد تاريخية**، م.خ.ع. رقم ح 128، ص: 19-27.
- بوعشرين : **التنبيه المعرب**، م.س، ص: 36-45.
- الشابي مصطفى: **النخبة المخزنية**، م.س، ص: 168-174.
- التوفيق أحمد : ترجمة **أحمد بن موسى**، معلمة المغرب، ج: 1، 1989، ص: 175-177.
- Michaux-Bellaire : Au palais du sultan Marocain, in R.M.M., T. V, 1908, p. 647.

جيوش المحلة التي كانت مرابطة بتادلا بالتحرك باسم السلطان دون أن يكون الجميع قد علم بخبر الوفاة(6).

ورغم المعارضة التي أبداها بعض الوزراء، خصوصا وزير الحرب محمد الصغير الجامعي، وأخوه الوزير الأكبر المعطي الجامعي، فقد عرف أحمد بن موسى كيف يأخذ بزمام الأمور لضمان سير المحلة حتى الرباط حيث دفن السلطان، وأن يقوم في ذلك الظرف الداخلي والدولي الحرج بأخذ البيعة للسلطان الجديد الذي لم يكن يتجاوز الأربعة عشر سنة(7).

وتثبت المصادر أن الحاجب أحمد بن موسى قد تمكن من حسم مسألة خلافة السلطان المولى الحسن لصالح المولى عبد العزيز لتدعيم نفوذه، وذلك بإبعاد ولي العهد، المولى محمد، الذي سيصبح رمزا للسلطنة الشرعية المفقودة(8)، والتغلب على معارضة بعض الوزراء، وخاصة منهم الوزراء الجامعيون(9).

فبعد مبايعة المولى عبد العزيز بالرباط، عمل أحمد بن موسى على الإيقاع بآل الجامعي، ولأجل ذلك، أقنع السلطان بالتوجه إلى مكناس عوض فاس ضدا على رغبة الوزيرين الجامعيين، واتهمهما بمعارضة بيعة المولى عبد العزيز. يقول الحسن بن الطيب بوعشرين في "التنبيه المعرب" حول هذا الموضوع: "... ثم إن الحاجب تصدى لأولئك القوم (يعني الجامعيين) وأقام الحجة عليهم فيما شاع عنهم في جانب السلطان من كونهم

---

6) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 6.

- Brignon (J.) et autres: Histoire du Maroc, op. cit., pp. 322-323.

- Julien (Ch. André): Le Maroc face aux imperialismes, Edit° Jeune Afrique., Paris, 1978, pp.37-38.

7) تتفق أغلب الكتابات على أن المولى عبد العزيز لم يكن يتجاوز 14 سنة أثناء مبايعته. وقد ذهب المشرفي إلى أن السلطان الجديد لم يتجاوز قط 12 سنة: المشرفي: **الحلل البهية**، م.س، ص: 844.

8) LAROUI (A): Les origines, op. cit, p. 343.

9) عن أسباب وتفاصيل الصراع بين أحمد بن موسى وعائلة الجامعي، انظر على الخصوص:

- ابن زيدان : **الاتحاف**، م.س، ص: 373-376.
- بوعشرين : **التنبيه**، م.س، ص: 36-45.
- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 5-10.

نقضوا عهده، فأمر السلطان بعزلهم ولزومهم لديارهم..."[10]. وبذلك تمكن أحمد بن موسى من إسقاط الوزيرين الجامعيين، والزج بهما وبأشياعهما في السجون[11].

إن إزاحة آل الجامعي بشكل مفاجئ وعنيف من الساحة السياسية قد مكنت أحمد بن موسى (ابا حماد) من الاستبداد بأمور البلاد لمدة ستة أعوام. حيث صار بالفعل سيد البلاد، حكم باسم السلطان مولاي عبد العزيز، لكنه لم يفرط في إظهار علامات الولاء والتقدير الواجبة لأمير المؤمنين[12].

ومهد أحمد بن موسى لذلك بتنصيب أفراد عائلته والمقربين إليه في مناصب وزارية هامة، حيث تولى أخوه سعيد بن موسى وزارة الحربية، وأخوه إدريس بن موسى الحجابة، وعين ابن عمه المختار بن عبد الله كاتبا له في الصدارة. وقد أبقى المفضل غريط في وزارة الخارجية، ولكنه استبد دونه بالنظر في شؤونها بالتعامل مباشرة مع النائب السلطاني بطنجة محمد الطريس[13].

وتحدثت حوليات الفترة بإسهاب عن نفوذ أحمد بن موسى، وانفراده بناصية الحكم، واتهمته بالاستبداد والتعسف في ممارسة السلطة، مما جعله مهاب الجانب، وتوالت عليه لأجل ذلك الهدايا والجبايات من سائر المناطق. وصف الحجوي هذه الحالة بقوله : "... وقد عظم أمره (يقصد باحماد) واشتهر صيته وطار ذكره في جميع عمالة المغرب وصار هو الآمر

---

10) بوعشرين : **التنبيه**، م.س، ص: 44.

11) **"الوثائق"**، ج: 3، ص: 287.

12) الشابي : **النخبة**، م.س، ص: 172.

13) التوفيق : **معلمة المغرب**، ج: 1، ص: 176.

– لخص بوعشرين انفراد أحمد بن موسى بجميع الوزارات بقوله: "... وغاية الأمر ومنتهاه أن الوزير احتوى على خطط جميع الوزراء وكبراء الدولة، ولم يبق لأحد كلام معه، ولا يمضي أمر من الأمور إلا عن إذنه ومشورته، وباشر الأمور مباشرة الأكفاء...": **التنبيه**، ص: 45.

والناهي وخضعت له الرقاب وما من صاحب مطلب إلا وقد وقف بالباب وأتته الهدايا والجبايات من سائر الولاة..."[14].

تركزت هذه الاتهامات بالأساس حول استبداد أحمد بن موسى بجزء من أموال الدولة، و"نقل مال الجباية لداره بدعوى حفظه وادخاره"[15]. وزاد من حدة هذه الاتهامات اهتمامه بالبناء، ومن مظاهر التوسع فيه بناء قصر الباهية بمراكش الذي أنفق في إنجازه أموالا طائلة[16]، وقصر "دار السي سعيد"، وهو من بناء أخيه وزير الحرب.

ومهما تكن الاتهامات الموجهة لهذا الوزير، واختلاف المؤرخين حول تقدير دوره في الأحداث، فإنه استطاع بحق أن يحافظ على السكينة الداخلية، وأن يقف في وجه الأطماع الخارجية، بعدم التساهل في منح الامتيازات للأجانب. مما جعل عهد وزارته عهد استمرار لهيبة السلطة المخزنية كما كانت في عهد السلطان المولى الحسن.

ومن القضايا التي ميزت عهده على المستوى الداخلي، ممارسة المخزن لضغط جبائي على سكان القبائل، الأمر الذي أثر سلبا في تطور علاقات السلطة بالمجتمع خلال هذه الفترة. فما هي مظاهر هذا الضغط؟ وأهم القبائل التي عانت منه؟ ودور القواد في تزايد حدته؟ هذا ما سنحاول الوقوف عند بعض جوانبه في أهم عناصر هذا الفصل.

---

14) الحجوي : **تقاييد تاريخية**، ص: 25.
- انظر أيضا : - بوعشرين: **التنبيه**، ص: 44-45.
- المشرفي: **الحلل**، ص: 849.
- ابن زيدان: **الاتحاف**، ج: 1، ص: 292.

15) غريط محمد : **فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان**، فاس، 1929، ص: 84.

16) يتضمن كناش خ.ح. رقم 642، صائر بناءات الوزير أحمد بن موسى خلال المدة المتراوحة بين 1311 و1318هـ. كما يتضمن أيضا مبالغ مالية أداها بعض القواد للوزير المذكور.
- حول اهتمام أحمد بن موسى بالبناء، انظر أيضا : الحجوي: **تقاييد**، ص: 26.

2 - مظاهر الضغط الجبائي على القبائل

أمام استفحال الأزمة المالية التي كانت تعاني منها خزينة الدولة منذ هزيمة تطوان أمام اسبانيا سنة 1860[17]، اضطر المخزن إلى الاعتماد على جبايات القبائل، والزيادة فيها، في محاولة منه للتغلب على العجز المالي المتزايد، والوقوف في وجه المؤامرات والدسائس الأجنبية التي كانت تحاك ضد البلاد، "فالمخزن الذي استنزفت الدول الأوروبية موارده وتركته أعزل أمام ضربات الطبيعة، اتجه أكثر فأكثر نحو تشديد قبضته على رعاياه في الميدان الضريبي"[18].

وإذا كان الضغط الجبائي على القبائل قد برز بالأساس، فيما يتعلق بالقرن التاسع عشر، منذ أوائل عهد سيدي محمد بن عبد الرحمن (1859-1873)، واستمر خلال عهد المولى الحسن (1873-1894)، فإن فترة وصاية أحمد بن موسى (1894-1900) لم تخرج عن هذه القاعدة، بل زادتها إجحافا، فبعد أن تمكن هذا الوزير من القضاء على مختلف التمردات التي اندلعت إثر وفاة مولاي الحسن[19]، باستعماله أساليب عنيفة وقاسية في حق المتمردين، مارس ضغطا جبائيا كبيرا على القبائل. وقد لخص بوعشرين هذه الحالة بقوله : "... وأذعن الناس غاية الإذعان، وجرت الأحكام في الجبال والوهاد، وفي سائر أقطار البلاد، وجبيت أموال تجل عن الحصر وتستغرق الأعداد..."[20].

وقد تركز هذا الضغط أساسا على القبائل القريبة من مركز السلطة المخزنية، حيث شمل قبائل حوز مدينة مراكش، ودكالة، وعبدة، والشاوية، وقبائل سوس، والقبائل الغربية خاصة المجاورة منها لفاس ومكناس. وكانت حدة الضغط تتناقص كلما ابتعدنا عن مركز السلطة، شمالا وشرقا وجنوبا.

---

17) عياش جرمان : **دراسات في تاريخ المغرب**، م.س، ص: 79-120.

18) البزاز محمد الأمين : **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992، ص: 191.

19) اضطررنا إلى إرجاء الحديث عن هذه التمردات إلى الباب الثالث من هذا البحث لسبب منهجي.

20) بوعشرين، الحسن بن الطيب : **التنبيه المعرب**، م.س، ص: 53.

- تحدث الماركي دو سوكَنزاك عن الحالة نفسها، قارن :

- Segonzac (Marquis de) : Au cœur de l’Atlas, op. cit., p. 13.

2-1- قبائل حوز مراكش

كانت قبائل حوز مدينة مراكش مسرحا لعدد من الاضطرابات التي اندلعت على إثر وفاة مولاي الحسن، واستمرت سنتين تقريبا (1894-1895). لعل أهمها ما قامت به قبيلة الرحامنة[21]، التي حاصرت مدينة مراكش، ودخلت من أجل ذلك في تحالفات وصراعات مع قبائل مجاورة. خلال هذه الفترة كان مخزن المولى عبد العزيز يراقب الأوضاع من العاصمة فاس، وقرر في نهاية سنة 1895 التحرك إلى عاصمة الجنوب، حيث أخمد تمرد الرحامنة وألحق بهم عقابا قاسيا. وبإخضاع الرحامنة هدأت الأحوال بقبائل الحوز، ولجأ المخزن إلى فرض ذعائر ومغارم ووظائف ثقيلة على القبائل المنتفضة. وهكذا فرض المخزن على قبيلة الرحامنة ذعيرة ثقيلة قدرت بـ 420000 ريال، و1000 من الخيل بعدتها وسروجها، إضافة إلى دفع 2000 من العسكر الموظف عليهم مع 200 من المسخرين[22]. وأمهلوا لأداء ذلك مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوما[23]. واقترن استخلاص الذعيرة الموظفة عليهم بممارسة أساليب عقابية عنيفة ضدهم.

ويظهر أن المخزن عمل على إرهاق الرحامنة جبائيا، واستنزاف فائض إنتاجهم الذي كانوا يستمدون منه قوتهم. كما أن قساوة العقاب الذي لحق بهم جعلهم يخضعون لأداء ما أمروا به من الواجبات والتكاليف، وكان السجن مصير العاجزين منهم عن الأداء.

---

21) حول تمرد الرحامنة (1894-1896)، انظر على الخصوص :

- الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 516-557.
- الصديقي عبد الرزاق : **الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن**، م.س، ص: 239-259.
- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 20-27.

22) وردت هذه الأرقام في عدد من الرسائل التي وجهها السلطان إلى عماله. ومن بينها رسالة موجهة إلى القائد ادريس بن العلام، بتاريخ 18 شعبان 1313 / 3 فبراير 1896.

أوردها حمدون بن الحاج : **الدرر الابريزية في المناقب العزيزية**، م.خ.ح. رقم 4107، ص: 211.

23) توضح رسالة سلطانية طويلة مختلف الإجراءات التي اتخذها المخزن في حق قبيلة الرحامنة، وكيف تم توزيع الحركات عليهم، وتشير أيضا إلى أنهم شرعوا في دفع الموظف عليهم من المال والخيل والعدة والعسكر بمجرد تخييم المحلة عليهم.

أوردها: ابن زيدان : **العز والصولة**، م.س، ص: 252-259.

والشواهد على ذلك كثيرة نورد منها شهادة أحد الأمناء[24] المكلفين بتسلم الغرامة من القبيلة، حيث جاء في رسالة منه إلى الوزير الصدر قوله: "... فاعلم يا سيدي فإن القائد امبرك بن الحسن الذي نحن نازلين عنده فإن إخوانه فكلهم سامعين مطيعين له وهو يفرض عليهم وهم يدفعون له غاية ومن تعذر من الدفع فهو يقبض عليه ويجعله بالسنسلة وهم خائفين من المخزن غاية والباقي من العمال فنسمع عليهم مع إخوانهم وكلهم سامعين مطيعين لهم وللمخزن..."[25].

وتؤكد العديد من الوثائق بأن الرحامنة ألزموا بأداء مبالغ نقدية وعينية هامة خلال شهري يناير وفبراير من العام 1896. وكان الأداء يتم بالتقسيط، حيث يدفع السكان ما أمروا به إلى قوادهم، الذين يؤدون من جهتهم ما تحصل لديهم إلى الأمناء النازلين عليهم[26]. وأمام الإرهاق الكبير الذي أصاب السكان، وقلة النقود عندهم، طلب قواد الرحامنة من المخزن مساعدتهم على أداء ما وظف عليهم عينا. وبالفعل، فقد أذن لهم الوزير أحمد بن موسى بأداء نصف القدر الموظف عليهم نقدا والنصف الآخر عينا[27].

بعدما أنهى المخزن تمرد الرحامنة، عمل على معاقبة القبائل التي ساندتهم، أو ساهمت هي الأخرى في حركة التمرد التي شهدتها منطقة الحوز، مثل زمران، وتكانة، ومسفيوة. واتخذ أسلوب العقاب طابعا جبائيا محضا، وذلك بتوظيف ذعائر عليها، شملت

---

24) تذكر الوثائق أسماء أربعة أمناء وهم: أحمد القسة المراكشي، محمد بن الحسين كنون، عبد المجيد جنون ومحمد بن شقرون، وكانوا يتسلمون ما وظفه المخزن على قبيلة الرحامنة من قوادها وهم: عيسى بن مبارك الرحماني، مبارك بن الحسن الرحماني، عيسى بن الطاهر الرحماني، وعبد الحميد بن الفاطمي الرحماني، لحسن بن بلة الرحماني، ابراهيم بن الحسين السلامي.

25) ر. الأمين أحمد القسة إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 18 رجب 1313 / 4 يناير 1896، و.خ.ح. مح. 130.

26) وثائق عديدة بالخزانة الحسنية. انظر على سبيل المثال بعض الوثائق المتوفرة بالمحفظة رقم 194، عهد المولى عبد العزيز.

27)– ر.س. إلى القائد عبد الحميد الرحماني، بتاريخ 19 رجب 1313 / 5 يناير 1896، و.خ.ح. مح. 184.

– ر.ق. لحسن بن بلة الرحماني إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 22 رجب 1313 / 8 فبراير 1896، و.خ.ح. مح. 172.

– ر.ق. ابراهيم بن الحسين السلامي إلى السلطان، بتاريخ 28 رجب 1313 / 14 يناير 1896، و.خ.ح. مح. 201.

صدرت الأوامر إلى عدد من قواد الشاوية وبني مسكين بتوجيه خلائفهم لحضور عملية بيع "مال الرحامنة":

– ر.ق. محمد بن أحمد المزابي إلى السلطان، بتاريخ 18 شعبان 1313 / 3 فبراير 1896، و.خ.ح. مح. 120.

– ر.ق. محمد المسكيني إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 6 رمضان 1313 / 20 فبراير 1896، و.خ.ح. مح. 191.

الأموال والخيل والعدة والعسكر. جاء في رسالة السلطان إلى عمه مولاي عرفة ما يلي: "... صرفنا وجه العناية لتمحيص ما اقترفه بعض القبائل جوارهم، مما يقرب من فعلهم، فوظفنا على قبيلة زمران وتكانة ومسفيوة ما يناسبهم من المال والخيل والعدة والعسكر، ولم نعمل فيهم حساما حيث كانت جريمتهم بالنسبة لجريمة المذكورين أصغر، لأن الحوز كله كان خاض في الفساد والإفساد، ولم يسلم أحد من الدخول في زمرة الفساد..." [28].

وهكذا ميز السلطان بين تمرد مباشر وتمرد غير مباشر، بين "خوض خصوصي" و"خوض عمومي"، وعاقب القبائل بحسب درجة مساهمتها في التمرد، فالذين تزعموا هذا الانتفاض أنزل بهم العقاب، إضافة إلى "توظيف الذعيرة عليهم بالمال والخيل والعدة والمراهين"، أما الذين ساندوهم، ولو تحت الضغط غالبا، فقد تم زجرهم "بالذعيرة بالمال والخيل والعدة والعسكر فقط"[29].

بلغت الذعيرة الموظفة على قبيلة تكانة، بتهمة مساندتها للرحامنة، حسب ما جاء في رسالة سلطانية موجهة إلى الحاج محمد ويدة السوسي، 100000 ريال و200 من الخيل بسروجها وعدتها، إضافة إلى العسكر المفروض عليها. وأمر سكان القبيلة بأداء 50000 ريال نقدا، والباقي يدفعون ثلثيه خيولا وبغالا وإبلا وبقرا، وثلثا آخر يؤدونه غنما. وتم توجيه أمناء للإشراف على عملية الاستخلاص، وتحذير السكان من مغبة كل تماطل في الأداء. ولممارسة مزيد من الضغط على القبيلة أمر عمال مسفيوة وزمران والقائد المدني الكلاوي بتضييق الخناق عليها حتى تنفذ ما أمرت به[30].

شكل استقرار السلطان عبد العزيز ووزيره الوصي أحمد بن موسى بمراكش، منذ القضاء على تمرد الرحامنة إلى سنة 1901، عامل ضغط على قبائل الحوز، حيث أنها كانت تجد نفسها في مواجهة مخزن قريب منها، وكان العقاب المرير الذي لحق بالرحامنة لا يزال عالقا بأذهان السكان، مما جعلهم تحت رحمة المطالب الجبائية المتتالية لقوادهم، وكان هؤلاء يواجهون من جهتهم ضغوطات الوزير أحمد بن موسى وأوامره الملحة بالتعجيل في الأداء.

---

28) الرسالة مؤرخة ب 21 رمضان 1313 / 6 مارس 1896، و.خ.ح. مح. 146.

29) وجهت نفس الرسالة إلى عدد من العمال والقواد: انظر:

- بوعشرين، الحسن بن الطيب : **التنبيه المعرب**، ص: 51-52.

30) ر.س. إلى الحاج محمد ويدة السوسي، بتاريخ 30 رجب 1313 / 16 يناير 1896، و.خ.ح. مح. 648.

تعددت أوامر المخزن إلى قبائل الحوز بأداء أنواع جبائية مختلفة، ومن ضمن هذه القبائل نستدل بقبيلة حمير، حيث أمر عدد من قوادها بأداء مبالغ نقدية هامة في بداية العام 1897. جاء في رسالة القائد مسعود الحمري إلى السلطان ما يلي: "... إن الخديم وصله الأمر الشريف بأن نفاصل المال الذي بذمة إيالتنا من الواجب وغيره بمدة ءاخرها عام ثلاثة عشر الفارط هو ماية ألف ريال وأربعة وثمانون ألف ريال وإحدى وتسعون ريالا وأمر مولانا الشريف أن نفرض منه أربعين ألف ريال على أن نعجل بتوجيه نصفه الذي هو عشرون ألف ريال والنصف الآخر نوجهه في عيد الفطر الآتي ... فالسمع والطاعة..." [31].

وهكذا ناب إيالة القائد مسعود الحمري مبلغ 184091 ريال عن مدة آخرها سنة 1313هـ. وقد توصل قائد آخر من قبيلة حمير وهو علال بن اب الحمري، في التاريخ نفسه، بأمر سلطاني يلزمه بأداء مبلغ 49023 ريال عن نفس المدة، وأمر بالتعجيل بفرض مبلغ 12000 ريال على قبيلته، وتوجيه نصفه إلى المخزن، على أن يؤدي القائد المذكور نصف المبلغ المتبقي في عيد الفطر من سنة 1314. وتم تنبيه القائد إلى ضرورة التزامه بأداء زكاة الماشية "بمجرد انصرام عامها". وبالفعل فقد فرض القائد المبلغ المذكور على السكان، وأنزل عليهم المخازنية في شأنه، ووعد بتوجيه زكاة الماشية في موعدها المحدد[32].

وإلى جانب القائدين المذكورين، أمر القائد العمري بن العربي الحمري بفرض 25000 ريال مما بذمة إخوانه من الواجب وغيره، والتعجيل بتوجيه نصف المبلغ عاجلا، وتوجيه النصف الآخر في عيد الفطر. وقد شرع هذا القائد بدوره في استخلاص الأموال من القبيلة استجابة لأوامر السلطان[33]. ويبين الجدول التالي ما فرض على قواد قبيلة حمير الثلاثة سنة 1314هـ :

---

31) ر.ق. مسعود الحمري إلى السلطان، بتاريخ 8 شعبان 1314 / 12 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 276.

32) ر.ق. علال بن اب الحمري إلى السلطان، بتاريخ 8 شعبان 1314 / 12 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 221.

33) ر.ق. العمري بن العربي الحمري إلى السلطان، بتاريخ 6 شعبان 1314 / 10 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 221.

القائد	المبلغ الواجب عليه عن مدة آخرها عام 1313هـ	ما فرض عليه أداؤه سنة 1314هـ من المبلغ المذكور
- مسعود الحمري	184091 ريال	40000 ريال
- علال الحمري	49023 ريال	12000 ريال
- العمري الحمري	125650 ريال	25000 ريال

إن ما أوردناه بخصوص قبيلة حمير ينطبق على عدد كبير من القبائل، ولاسيما قبائل الحوز، مما يعكس ما تعرض له سكان البوادي من ضغط جبائي خلال سنوات عديدة. ويدعم هذا الاستنتاج ذلك العدد الهائل من الأوامر المتعلقة باستخلاص الجبايات والوظائف والكلف التي تحفل بها الوثائق المخزنية الخاصة بهذه الفترة[34].

وكان المخزن يعزز أوامره إما بالتهديد، الذي قد ينتقل في أي وقت وحين إلى التطبيق العملي، وإما بتوجيه حركات إلى عين المكان للضغط على الملزمين بالأداء. ومن الأمثلة على ذلك نشير إلى المحلة التي توجهت سنة 1896 لمساعدة عمال الدير على استخلاص الجبايات من قبائلهم، والتي ترأسها أخو السلطان، مولاي عبد الحفيظ، واستقرت في مكان يدعى القيهرة، بين قبيلتي متوكة ومزوضة. وقد أمر السلطان عددا من القواد بتجهيز حراك قبائلهم والانضمام إليها[35]، كما كلف قواد المنطقة بتوفير المئونة اللازمة لها. جاء في رسالة السلطان إلى الباشا محمد ويدة السوسي حول هذا الموضوع قوله :

"... وبعد فقد اقتضى نظرنا العالي بالله توجيه أخينا مولاي حفيد مصحوبا بمحلة معتبرة مشتملة على عدد وافر من مخزن وعسكر بقصد التخييم بالقيهرة وشد عضد عمال الدير حتى يؤدوا ما هو موظف عليهم وتنفيذ ما يومر به من قبل جنابنا المعتز بالله وجعلنا

---

[34]) من نماذج هذه الأوامر نذكر أوامر الخرص التي تعد بالمئات خلال فترة وصاية أحمد بن موسى (1894-1900).

[35]) نذكر على سبيل المثال لا الحصر القائد لحسن امعرص المجاطي: - ر. السلطان إلى القائد المذكور، بتاريخ 4 ربيع 2 عام 1314 / 12 شتنبر 1896، وخ.ح. مح. 653.

مونة المحلة المذكورة على سائر عمال الدير ومن أدى ما عليه وبريت ذمته منه يرجع ما نابه في المئونة على من لازال لم يؤد ما عليه..."[36].

عاد المخزن، بعد مرور شهرين تقريبا، إلى اتهام بعض القواد ذوي النفوذ في المنطقة بمحاولة التنصل من أداء ما وظف عليهم، وعدم الالتزام بأداء المئونة للمحلة النازلة عليهم، خاصة وأنها توجهت لاستخلاص المال الموظف على قبائل المنطقة[37]. ووجه الاتهام بالأساس إلى كل من القائدين المدني الكَلاوي وعبد المالك بن محمد المتوكَي. ويستشف من أسلوب الإنذار والتهديد الذي استعمل في حقهما أن ابا حماد كان عازما على إجبار قواد القبائل على الخضوع لأوامره، مهما كانت درجة النفوذ الذي يتمتعون به داخل قبائلهم، بل وأنزل على كل واحد منهما قائدا للرحى، كلف بالمكوث هناك إلى حين الاستجابة كلية لأوامر المخزن ومطالبه الجبائية[38].

يضاف إلى كل هذا أن الوزير أحمد بن موسى وجه اتهامات مختلفة لعدد كبير من قواد القبائل بالتماطل في أداء الواجبات والوظائف، مستفسرا إياهم عن سبب التأخير، مشيرا إلى أنه على علم بما يحصل عليه هؤلاء القواد من أموال محكوميهم، وملحا في الوقت نفسه على ضرورة التعجيل بأداء تلك الأموال[39].

على أن تفسير هذه الاتهامات لا يعدو أن يكون محاولة من ابا حماد للضغط جبائيا على القياد، ومن ثم على القبائل، لأداء واجبات المخزن وكلفه، ولا يعبر عن رفض مضاد لأوامر المخزن. ذلك أن القبائل لم تحس خلال هذه الفترة من المخزن ضعفا يجعلها تستهين

36) الرسالة تحمل تاريخ 4 ربيع 2 عام 1314 / 12 شتنبر 1896، و.خ.ح. مح. 653.

37) يظهر أن هذه المحلة كانت موجهة في الأصل إلى قبائل سوس، كما توضح ذلك رسالة سلطانية طويلة موجهة إلى عامل تطوان محمد بن أحمد الخضر السلاوي، بتاريخ 12 شوال 1314 / 16 مارس 1897: "... وعززنا الكل بمحلة معتبرة تحت رياسة أخينا مولاي حفيد ووصيفنا الحاج محمد ويدة وأمرناهم بالتخييم بالقيهرة شدا لعضد عمال الديارة على استيفاء ما وظف عليهم لما اقترفوه من جرائمهم وهي في الحقيقة شدا لعضد المحلة السوسية من هاتيك الناحية...". و.خ.ح. مح. 212.

38) – ر.س. إلى القائد المدني الكَلاوي، بتاريخ 02 جمدى 2 عام 1314 / 8 نونبر 1896، و.خ.ح. مح. 280.

– ر.س. إلى القائد عبد المالك المتوكَي، بتاريخ 20 جمدى 2 عام 1314 / 26 نونبر 1896، و.خ.ح. مح. 333.

39) راجع الفقرة الثالثة من هذا الفصل والمتعلقة بتعسفات القواد في تحصيل الجباية.

بقوته[40]، سيما وأن الإجراءات التي اتخذها الوزير أحمد بن موسى في حق العاصين لأوامره كانت قاسية، اضطر السكان معها إلى الاستجابة لمختلف مطالب المخزن الجبائية، رغم الثقل الذي اتسمت به أغلبها، وشطط العديد من العمال والقواد في استخلاصها.

وقد وصف أحمد بن موسى حالة الحوز في ربيع سنة 1897 بقوله : "... وهذه الأنحاء الحوزية كلها على أتم هناء وبلوغ الكلمة المخزنية المعتزة بالله منها غاية المناء والناس في أرغد عيش واطمئنان واخلاد القوي والضعيف إلى ظلال الأمن في كل مكان..."[41]. وبذلك اعتبر الوزير الوصي أن "كلمة المخزن" قد بلغت مداها في جميع قبائل الحوز، ولم يعد هناك مجال لعصيان أوامره، ولعل أهمها تلك الأوامر المتعلقة بالجباية والتسخير.

2-2- قبائل دكالة وعبدة

من القبائل التي شملها الضغط الجبائي نجد دكالة وعبدة، حيث عمد المخزن إلى مطالبتها بأداء ما ترتب عليها عن السنوات السابقة، وأصدر أوامر بذلك إلى مختلف القواد بالتعجيل في الأداء. وتبرز رسالة للقائد صالح بن مبارك السبيطي، موجهة إلى السلطان سنة 1896/1314، بعض المبالغ المالية التي فرضت على سائر قبيلة دكالة، ونصيب القائد المذكور منها. ويتضح من مضمونها أن المخزن فرض على كافة قبائل دكالة مبلغ 50000 ريال في زكاة الماشية فقط عن العام 1313، كما فرض عليها أداء 150000 ريال في زكاة وأعشار الحبوب عن العام 1312. وقد ناب قائد أولاد سبيطة من حصة الخمسين ألف ريال في زكاة الماشية مبلغ 2604 ريال، كما نابه في المائة وخمسين ألف ريال الواجبة على كافة دكالة في زكاة وأعشار الحبوب مبلغ 7812 ريال، ووجب عليه في المجموع 10416 ريال. وأعطيت للقائد السبيطي مهلة تقارب الشهرين لأداء ما وجب عليه، وحددت له مناسبة عيد الفطر لدفع المبلغ المذكور[42]. وفي الوقت نفسه صدر الأمر للقائد اسماعيل بن القويد العمراني بأداء ما نابه وسط عمال دكالة من المبالغ المذكورة. حيث وجب عليه في 50000 ريال المخصصة لزكاة الماشية مبلغ 1073 ريال، ووجب عليه في 150000 ريال المفروضة

---

40) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 598.

41) ر. أحمد بن موسى إلى الأمين محمد المقري، بتاريخ 21 ذي الحجة 1314 / 23 ماي 1897، و.خ.ح. مح. 299.

42) ر.ق. صالح بن مبارك السبيطي إلى السلطان، بتاريخ 23 رجب 1314 / 28 دجنبر 1896، و.خ.ح. مح. 232.

على سائر قبيلة دكالة في زكاة وأعشار الحبوب مبلغ 3220 ريال، وصار بذلك مجموع ما على القائد المذكور دفعه 4293 ريال، وأمر هو الآخر بالأداء خلال عيد الفطر لسنة 1314[43].

بموازاة ذلك، أمر المخزن عمالا وقوادا آخرين بأداء الواجبات المترتبة عليهم. فقد أمر عامل آزمور الوعدودي بن عبد السلام بتوجيه الواجبات المترتبة عليه، وجه منها 4000 ريال، والتزم بإكمال الباقي في عيد الفطر لسنة 1314[44]. كما أمر المخزن بتخريص عدد من قبائل دكالة، ومن ضمنها إيالة القائد مبارك بن بوشتى البوعزيزي[45]. وكلف قواد دكالة، في الوقت نفسه، بتوجيه ثيران الخليع، كل بحسب ما نابه، وقد وجهت هذه الأوامر إلى كل من القائد عبد الرحمن الغربي، والقائد الهاشمي المنقاري، والقائد أحمد بن سالم العوني، والقائد محمد بن قدور الكلالي، والقائد محمد بن ادريس البوزراري[46].

ويوضح الجدول التالي ما وجب على بعض قواد دكالة[47] من الزكاة والأعشار التي فرضت على سائر القبيلة سنة 1314هـ :

---

43) ر.ق. اسماعيل العمراني إلى السلطان، بتاريخ 10 رجب 1314 / 15 دجنبر 1896، و.خ.ح. مح. 221.

44) ر. الوعدودي الأزموري إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 21 شعبان 1314 / 25 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 210.

45) ر. أمناء وأشياخ إيالة القائد مبارك بن بوشتى البوعزيزي إلى السلطان، بتاريخ 30 محرم 1314 / 11 يونيو 1897، و.خ.ح. مح. 256.

46) توجد الأوامر الموجهة للقواد المذكورين بنفس المحفظة، والتي تحمل رقم 287. و.خ.ح. وهي مؤرخة بنفس التاريخ: 28 ذي الحجة 1314 / 30 ماي 1897.

47) أشار أمناء مرسى الجديدة إلى أن عدد قواد دكالة بلغ 20 قائدا سنة 1315 :

- ر. أمناء مرسى الجديدة إلى السلطان، بتاريخ 26 ربيع الأول 1315 / 25 غشت 1897، و.خ.ح. مح. 426.

القائد	الواجب عليه في 50000 الواجبة على كافة دكالة في زكاة ماشية 1313هـ	الواجب عليه في 150000 الواجبة على دكالة في زكاة وأعشار حبوب 1312هـ	المجموع	المصدر
صالح السبيطي	2604 ريال	7812 ريال	10416	ر.ق إلى س. 23 رجب 1314. مح 232
اسماعيل العمراني	1073 ريال	3220 ريال	4293	ر.ق إلى س. 10 رجب 1314. مح 221
محمد الكلالي	2500 ريال	7500 ريال	10000	ر.ق إلى س. 14 رجب 1314. مح 218
عبد القادر الهلالي	3185 ريال	9555 ريال	12740	ر.ق إلى س. 9 رجب 1314. مح 234
أحمد العوني	1500 ريال	4500 ريال	6000	ر.ق إلى س. 6 رجب 1314. مح 279
أحمد البوزراري	1470 ريال	4410 ريال	5880	ر.ق إلى س. 3 رجب 1314. مح 292
المجموع	**12332**	**36997**	**49329**	

وهكذا تعددت مطالب المخزن بأداء جبايات مختلفة، وفي فترات متقاربة، رغم ما يشكله ذلك من ثقل على السكان. وكانت الأوامر تتكرر باستمرار، بحيث لم تكن تمضي مدة طويلة دون أن يتوصل القائد برسائل تلزمه بأداء واجبات الزكاة والأعشار، نقدا في الغالب، إضافة إلى باقي الوظائف والذعائر والكلف والتسخيرات. فقد أمر القائد صالح بن مبارك السبيطي، من جديد، بأداء مبالغ نقدية هامة سنة 1897، في شكل متأخرات ضريبية عن أنواع جبائية مختلفة، بلغت في المجموع 9022 ريال، على أساس أداء نصف هذا المبلغ بعد شهرين على الأكثر من توصله برسالة السلطان، ودفع النصف المتبقي خلال عيد الفطر لسنة 1317هـ[48].

في ما يتعلق بقبائل عبدة، فقد أمر قوادها بأداء الواجبات المترتبة عليهم. جاء في رسالة للقائد العربي بن التمار العبدي إلى السلطان عبد العزيز سنة 1897/1314 قوله : "... كتاب شريف... في شأن ما بذمة إيالتنا من الواجب وغيره لمدة آخرها عام ثلاثة عشر الفارط وهو ثلاثة وثلاثون ألف ريال وثمانماية ريال وستة وتسعون ريالا وستة أثمان الريال وقد اقتضى نظر سيدنا... أن نفرض منه عشرة ءالاف ريال ونعجل بتوجيه نصفه الذي هو خمسة ءالاف ريال عند وفودنا للقبيلة والنصف الآخر نوجهه في عيد الفطر الموالي..."[49].

واللافت للانتباه أن القائد العربي بن التمار العبدي كان قد وجه في صفر من السنة نفسها مبلغ خمسة آلاف ريال إلى المخزن، استخلصها من إخوانه ثلثي آل عامر من قبيلة عبدة[50]. ثم إن القائد المذكور خصص لأحمد بن موسى، هدية خاصة تمثلت في مبلغ الألف ريال الذي حاول من خلاله تدعيم مكانته لدى الوزير المتحكم في تسيير دواليب المخزن المركزي[51]. كما أمر قواد عبدة بتخريص قبائلهم، ومن ضمنهم القائد اسماعيل بن أحمد الحافظي[52]، والقائد محمد بن اسماعيل الجرموني العبدي[53]، والقائد الشتوي العبدي،

---

48) ر.س. إلى القائد صالح السبيطي، بتاريخ 2 جمدى الأولى 1317 / 8 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح. 483.

49) ر.ق. العربي بن التمار العبدي إلى السلطان، بتاريخ 6 شعبان 1314 / 10 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 266.

50) ر.ق. العربي بن التمار العبدي إلى السلطان، بتاريخ 26 صفر 1314 / 6 غشت 1896، و.خ.ح. مح. 298.

51) ر.ق. العربي بن التمار إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 28 صفر 1314 / 8 غشت 1896، و.خ.ح. مح. 206.

52) ر. القائد إلى السلطان، بتاريخ فاتح شعبان 1314 / 5 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 322.

53) ر. القائد إلى السلطان، بتاريخ 28 رجب 1314 / 2 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 320.

ثم القائد العربي بن التمار العبدي[54]. وكلف القواد المذكورون بحمل خرص إيالاتهم إلى مرسى آسفي، ودفعه إلى الأمناء هناك.

ويتضح، مما سبق، أن الوزير أحمد بن موسى لم يكن يتسامح مع القواد في ما يفرضه عليهم من واجبات وكلف، حتى ولو مضت مدة طويلة عن عدم الأداء. ففي هذه المرحلة التي اتسمت بسياسته الصارمة تجاه القبائل، والتي عرف المخزن خلالها استقرارا سياسيا، أجبر العمال والقواد على الخضوع للأوامر وأداء مختلف الواجبات والوظائف. هذه الواجبات تلزم القواد المعنيين عن السنوات التي عم الاضطراب فيها قبائلهم، وقد عمد المخزن إلى استخلاصها عندما استتب الأمن، وانصاع السكان لأوامر قوادهم.

2-3- قبائل الشاوية

ألزم قواد الشاوية[55] بدورهم بأداء مبالغ نقدية هامة خلال هذه الفترة، كان توزيعها يختلف من قائد لآخر[56]. وتوضح رسالة القائد المعطي بن عبد الكبير المزامزي إلى السلطان بعض المعطيات الرقمية المتعلقة بما فرضه المخزن على قواد الشاوية عموما، وما نابه هو من تلك الواجبات خصوصا، إذ كتب يقول:

"... فقد وصلني كتاب سيدنا ... بأن كان قدم لنا الإعلام بما اقتضاه نظره الشريف من التوسعة على رعيته قبيلة الشاوية مدة من ثلاثة أعوام وبعد انصرامها يدفعون واجب السنة الحالة وواجب عام عن المدة قبلها وقد انصرمت مدة التوسعة المذكورة اعلم سيدنا... أن واجب زكاة إخواننا عن عام ثلاثة عشر من حساب خمسين ألف ريال لسائر قبيلة الشاوية سبعة ءالاف ريال وواجب زكاتها وخرصها عن العام قبله من حساب ماية وخمسين

[54]) ر. أمناء آسفي إلى السلطان، بتاريخ 24 شعبان 1314 / 28 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 242.

[55]) أشار أمناء مرسى الدار البيضاء إلى أن عدد قواد الشاوية في هذه الفترة بلغ 30 قائدا : "... فورد علينا كتاب سيدنا... أمر خدامه قواد الشاوية الثلاثين... بأن يوجهوا لنا قوائم خرص زروع وقطاني إخوانهم الطالعة عامه...":

- ر. أمناء مرسى الدار البيضاء إلى السلطان، بتاريخ 24 محرم 1314 / 5 يونيو 1896، و.خ.ح. مح. 260.

[56]) حول كيفية توزيع الضرائب على قبائل الشاوية، راجع :

- الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة**، م.س، ص: 118-120.

ألف ريال لها كذلك أحد وعشرون ألف ريال فاجتمع من ذلك ثمانية وعشرون ألف ريال يامرني مولانا... أن نفرض العدد المذكور ونوجهه لشريف حضرته..."[57].

كان المخزن، في بداية العهد العزيزي، قد ساعد بعض القبائل بخصوص تأجيل أداء المستحقات الجبائية لمدة وصلت إلى ثلاث سنوات، لكن بعد مضي هذه المدة عاد ليطالبها بأداء الواجبات المترتبة عليها، وكانت الشاوية من القبائل التي استفادت من هذه "التوسعة". وقد ألزم قوادها سنة 1314هـ بأداء مبلغ 50000 ريال كواجب في زكاة ماشية سائر قبيلة الشاوية عن سنة 1313هـ، في حين كان واجب زكاة وأعشار حبوب العام 1312هـ مبلغ 150000 ريال[58].

ويوضح الجدول التالي ما وجب على بعض قواد الشاوية سنة 1314هـ رغم أن الأمر لا يشمل كل القواد الذين بلغ عددهم ثلاثون قائدا سنة 1896[59]:

57) ر.ق. المعطي المزامزي إلى السلطان، بتاريخ 28 رجب 1314 / 2 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 258.

58) يلاحظ على سبيل المقارنة تطابق في المبالغ الواجبة على كل من قبائل الشاوية وقبائل دكالة.

59) انظر الإحالة رقم 55 أعلاه.

القائد	الواجب عليه في 50000 ريال الواجبة على قبائل الشاوية في زكاة ماشية 1313هـ	الواجب عليه في 150000 ريال الواجبة على الشاوية في زكاة وأعشار حبوب 1312هـ	المجموع بالريال	المصدر
المعطي بن عبد الكبير	7000 ريال	21000 ريال	28000	ر.ق إلى س 28 رجب 1314. مح 258
عبد السلام بن رشيد	6250 ريال	18550 ريال	25800	ر.ق إلى س فاتح شعبان 1314. مح 258
مسعود الزراوي	2455 ريال	7366 ريال	9821	ر.ق إلى س 24 رجب 1314. مح 264
الجيلاني الداودي	1125 ريال	3375 ريال	4500	ر.ق إلى س 21 رجب 1314. مح 212
البهلول الزراوي	2128 ريال	6384 ريال	8512	ر.ق إلى س 25 رجب 1314. مح 237
أحمد الزراوي	2291 ريال	6875 ريال	9166	ر.ق إلى س 23 رجب 1314. مح 260
الحسن الزناتي	2500 ريال	7500 ريال	10000	ر.ق إلى س 4 شعبان 1314. مح 218
المجموع	**23749 ريال**	**71050 ريال**	**94799**	

ومن خلال هذا الجدول، الذي يبرز فقط ما وجب على سبعة من قواد الشاوية، يتضح تفاوت في المبالغ المفروضة على القواد المذكورين. ويرتبط ذلك بتفاوت إمكانيات القواد المرتبطة بعدد سكان القبائل أو الفرق المنضوية تحت حكمهم. بل تتفاوت هذه المبالغ

أيضا حتى بين قواد القبيلة نفسها، كما هو الحال بالنسبة لقواد قبيلة أولاد بوزيري الثلاثة: مسعود الزراوي، البهلول الزراوي وأحمد الزراوي.

عاد المخزن، بعد فترة وجيزة، ليذكر قواد الشاوية بأداء ما عليهم من واجبات. وهكذا أمر القائد عبد السلام بن محمد بن رشيد، في فبراير من العام 1897، بتوجيه المبالغ الواجبة عليه. وأجاب القائد المذكور بأنه أدى منها مبلغ 7000 ريال، وأخبر بأنه جاد في تيسير الباقي[60]. وقبل ذلك كان ابن رشيد قد شرع في توجيه خرص سنة 1313، وحمله إلى أمناء مرسى الدار البيضاء، جاء في رسالته إلى الوزير أحمد بن موسى قوله: "... فقد وجهنا لحضرة مولانا... كناش خرص إيالتنا عن عام 1313 وسبب تأخيره لما كنا فيه من هوس امزاب والخرص شرعنا في حمله للدار البيضاء هذه أياما..."[61].

ورغم ما أداه ابن رشيد من مبالغ نقدية وعينية، فقد أمر من جديد بتوجيه "باقي الواجب" الذي بذمته، وذلك أواخر سنة 1314/ ماي 1897. الأمر الذي جعله يشتكي من كثرة ما يؤديه من الواجبات والوظائف والكلف[62]. بيد أن الشكوى لم تفد القائد المذكور في شيء، إذ توصل بأوامر أخرى تلزمه بأداء الواجب وراتب العسكر بشكل عاجل: "...وإنما هو دين حال لا مقال فيه ولا اعتذار ينفع فيه..."[63]، كما جاء في رسالته إلى الوزير المذكور.

وكان معظم القواد يوجهون المبالغ النقدية بالتقسيط، فقد أدى القائد المعطي بن عبد الكبير المزامزي، مثلا، ستة آلاف ريال في عيد الفطر من سنة 1314، وأشار إلى أنه بذل مجهودا كبيرا في استخلاص هذا المبلغ من السكان، مشتكيا بضعف حالتهم المادية، كما يتضح من رسالته إلى الوزير أحمد بن موسى التي جاء فيها قوله : "... إن سيدنا... أمرنا قبل بفرض الواجب وتوجيهه وأمرنا دام علاه بالقيام على ساق في ذلك وأجبنا جلالته بالسمع والطاعة وبعد ذلك وقفنا أتم وقوف وبلغنا المجهود في تيسير ذلك حتى اجتمع تحت اليد ستة

---

60) ر.ق. عبد السلام بن رشيد إلى السلطان، بتاريخ 24 رمضان 1314 / 26 فبراير 1897، و.خ.ح. مح. 264.

61) ر. القائد نفسه إلى أحمد بن موسى، بتاريخ فاتح جمدى 1 عام 1314 / 1 أكتوبر 1896، و.خ.ح. مح. 270.

62) ر. القائد نفسه إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 27 ذي الحجة 1314 / 29 ماي 1897، و.خ.ح. مح. 307.

63) ر. القائد نفسه إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 3 رمضان 1315 / 26 يناير 1898، و.خ.ح. مح. 350.

ءالاف ريال فها هي تصل لسيدنا صحبة إخواننا الهداية... ولا يخفى على سيادتك ضيق الوقت وضعف الحال..." [64].

شمل الضغط الجبائي، في هذه الفترة، مختلف قبائل الشاوية. فإلى جانب القواد المذكورين نشير إلى حالة قائد مديونة أحمد بن العربي المديوني، حيث أمر هو الآخر سنة 1315هـ بتوجيه الواجبات المترتبة عليه، واتهم بالتماطل في ذلك حسبما توضحه رسالة منه إلى السلطان جاء فيها : "... إنه وصلني الكتاب الشريف بأن الباقي علينا من واجب عامين ءاخرهما عام ثلاثة عشر الفارط هو أربعة عشر ألف ريال ومائة وتسعة وثمانون ريالا وأربعة أثمان الريال وأن ذلك كان قسط لنا على الأعياد بحيث نوجه كل عيد قسطه وهذه مدة وأنا غاض الطرف كأني نسيته وأمرني مولانا أن نوجه العدد المذكور عزما من غير كلام فيه بوجه..." [65].

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن جميع قواد الشاوية أمروا، في بداية العام 1315هـ، بتوجيه خرص إيالاتهم لأمناء مرسى الدار البيضاء. وقد أخبر هؤلاء بأن بعض القواد أدوا ما وجب عليهم في الخرص والبعض الآخر شرع في الأداء[66].

ولم يكن المخزن المركزي يأمر القواد بأداء واجبات الزكاة والأعشار فقط، فقد كانت مطالبه تشمل، في الوقت نفسه، أنواع جبائية وتكاليف تسخيرية أخرى. وهكذا أمر قواد قبيلة الزيايدة، مثلا، بأداء مكوس أسواق إيالاتهم، وحدد لهم مبلغ إحدى وأربعين ألف ومائة

---

64) ر. المعطي بن عبد الكبير إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 16 رمضان 1314 / 18 فبراير 1897، و.خ.ح. محـ. 253.
– أشار القائد نفسه أيضا إلى توجيهه 500 مدا من الشعير و200 مدا من القمح بعد تلقيه لأوامر السلطان بذلك:
– ر. القائد نفسه إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 4 جمدى 1 عام 1314 / 11 أكتوبر 1896، و.خ.ح. مح. 333.

65) ر.ق. أحمد بن العربي المديوني إلى السلطان، بتاريخ 2 رمضان 1315 / 4 فبراير 1897، و.خ.ح. مح. 278.

66) ر. أمناء مرسى الدار البيضاء إلى أحمد بن موسى، 21 ربيع 2، 1315 / 20 غشت 1897، و.خ.ح. مح. 386.

مثقال وسبعة وسبعين أوقية[67]، على أن يدفعوا المبلغ المذكور لأمين مستفاد الدار البيضاء[68].

كان القواد يستجيبون لأوامر المخزن المتتالية، فقد كانت العقوبات التي تتعرض لها القبائل العاصية تدفع القبائل الأخرى إلى الاستجابة لمطالب المخزن، حيث ازداد خوف السكان من توجيه محلات أو حركات زجرية ضدهم، سيما بعد أن مارس أحمد بن موسى أساليب عنيفة ضد قبائل الرحامنة والأعشاش. وكان ضغطه على القواد المحليين يدفع هؤلاء إلى استنزاف أموال محكوميهم. وتحيلنا رسالة القائد المعطي بن عبد الكبير المزامزي إلى أحمد بن موسى سنة 1898، على بعض مظاهر الضغط الجبائي الذي تعرضت له قبيلة المذاكرة بالشاوية، وتجاوزات القائد عبد السلام بن رشيد في ذلك، جاء في الرسالة قول القائد المزامزي:

"... فقد بلغنا عن يقين أن المذاكرة دخلهم الخوف والجزع وأخذهم الرعب والدهش ما لم يعهد لهم وذلك من أجل ما حل بالفساد الأعشاش... وقد تمكن منهم عاملهم واستخرج منهم أموالا لها بال منها كان فرض عليهم مرة خمسة وعشرينماية ريال عن كل ثلث وفرق عليهم خلائفه لقبض ذلك فاستخلص منهم ذلك على التمام ولا صاروا طالبين إلا النجاة لأنفسهم... وصار يستخلص منهم الأموال حتى فرض عليهم عشرة ريال عن كل خيمة وسوى فيها البراني والدخلاني... وفي فرض هذه العشرة ريال لكل خيمة مال له بال..."[69].

---

67) المثقال: وزن معين، استعمل للدلالة على الدينار الذهبي، وفي القرن 18م أصبح يطلق بالمغرب عن قطعة نقدية فضية من عشرة دراهم، وأصبح المثقال في القرن 19م مجرد عملة حسابية، وحل محله في مجال الرواج النقدي الريالان الأجنبيان (الإسباني والفرنسي)، وكان هذا المثقال يعرف باسم "المثقال السكي" لاستعماله في وزن السكة، ووزن المثقال الفضي يساوي وزن عشرة دراهم (=29,116غ).

– الأوقية: عملة حسابية تعادل الدرهم الشرعي، وهي بذلك تكون عشر المثقال، وتصرف بأربع موزونات فضية أو 96 فلسا :

– أفا عمر: **النقود المغربية**، م.س، ص: 393 و471.

68) ر. قواد الزيايدة إلى السلطان، بتاريخ 4 رمضان 1314 / 6 فبراير 1897، و.خ.ح. مح. 259.

69) ر. المعطي المزامزي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 15 شعبان 1315 / 9 يناير 1898، م.و.م مح شعبان 1315.

ورغم ما يمكن أن نسجله من أن حزازات بعض القواد وصراعاتهم قد تدفع أحدهم إلى الوشاية بالآخر لدى المخزن المركزي، بالمبالغة في تقدير الأرقام المستخلصة من السكان، فإن هذا لا ينفي تعرض القبائل، خلال هذه الفترة، لتعسف جبائي متزايد، فالمذاكرة مثلا أخذوا العبرة مما حدث للأعشاش، وعمدوا إلى الاستجابة لأوامر عاملهم: "ولا صاروا طالبين إلا النجاة لأنفسهم"، خوفا مما قد ينالهم من قوات مخزنية تلحق أوخم العواقب بكل من أظهر العصيان أو ساعد عليه.

والواقع أن تكرار المخزن لأوامره بخصوص دفع الواجبات المفروضة على القواد يعود إلى تماطل هؤلاء في الأداء، واحتجانهم للأموال المستخلصة من السكان، ولذلك تراكمت الواجبات المفروضة عليهم لعدة سنوات. يضاف إلى ذلك معاناة السكان من آفتي الجفاف والجراد، واستفحال ظاهرة الحمايات والمخالطات[70]، مما جعل استخلاص هذه الواجبات من أناس فقراء صعب المنال. وكان من القواد من تلطف في إجبار فقراء إيالته على الأداء، لأن الفترة كانت فترة أزمة اقتصادية واجتماعية عمقها الاستغلال الأجنبي وتزايد وتيرة تدخله في المنطقة.

2-4- قبائل سوس

بعد وفاة المولى الحسن سنة 1894، ثارت قبائل سوس على عمالها، وتسببت في حدوث عدة اضطرابات بالمنطقة، في الوقت الذي كان فيه المخزن يلاقي صعوبات كثيرة في سبيل توطيد سلطته[71]. وشهدت فترة 1894-1896 توقفا عن أداء الواجبات والوظائف والكلف للمخزن[72]. ومنذ القضاء على تمرد الرحامنة، عادت بعض قبائل سوس إلى إبرام الصلح مع عمالها "خوفا من السطوة العزيزية"[73].

---

70) أنظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

71) البزاز محمد الأمين : **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب**، م.س، ص: 341.

72) أرفاك شفيق : **التمثيل المخزني بقبيلة اشتوكة بسوس 1882-1900**، ضمن: وقفات في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط، 2001، سلسلة بحوث ودراسات رقم 27، ص: 472.

73) ر.ق. العربي بن حيدة الرحالي إلى السلطان، بتاريخ 28 رجب 1313 / 14 يناير 1896، و.خ.ح. مح. 200.

وللقضاء نهائيا على هذه الاضطرابات(74)، واستخلاص الجبايات من قبائل سوس، وجه المخزن في خريف سنة 1896 ثلاث محلات إلى المنطقة. انطلقت الأولى إلى قبيلة هوارة بقيادة عم السلطان مولاي عثمان والباشا حم بن الجيلاني، وتوجهت الثانية إلى قبيلة اشتوكة (اشتوكن) بقيادة سعيد الجلولي الحاحي، والثالثة إلى واد ماسة بقيادة مولاي عبد الحفيظ، أخو السلطان، بمساعدة محمد ويدة السوسي باشا القصبة بمراكش(75).

كان المخزن يرمي من وراء توجيه هذه المحلات إلى تحقيق هدفين أساسيين: إخضاع قبائل سوس أولا، ثم الحصول على جباياتها ثانيا. وكان تحقيق الهدف الأخير رهينا بتمهيد الأرضية أمام المخزن بتعيين قواد محليين قادرين على إجبار السكان على الاستجابة لمطالب المخزن الجبائية وكلفه التسخيرية(76). وللوصول إلى هذه النتيجة، وجه أحمد بن موسى ما يكفي من الجيش المخزني إلى قبائل المنطقة، واتبع أسلوب الصرامة في مواجهة المتمردين. وتوضح رسالة سلطانية طويلة كيف تم توزيع هذه المحلات على قبائل سوس، والتعليمات التي زود بها السلطان قوادها، وكيف أن الهدف النهائي من توجيهها كان الحصول على الجبايات المترتبة على قبائل المنطقة لسنوات عديدة، كما أشارت إلى أن المخزن لجأ إلى فرض ذعائر ومغارم ووظائف مختلفة على السكان بسبب تمردهم وعصيانهم(77).

---

74) حول دور أحمد بن موسى في إخماد فتن سوس، انظر :

- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 27.

75) أرنو لويس : **زمن المحلات**، م.س، ص: 100.

- B.C.Afr. Fra. N°8, 1996, p. 249.

- وعن دور قواد هذه المحلات في إرهاق السكان جبائيا، ينظر على الخصوص:

- السوسي محمد المختار: **المعسول**، ج: 3، ص: 257-273. ج: 14، ص: 113. ج: 15، ص: 205-218. ج: 20، ص: 22-25.

- نفسه : **ايليغ قديما وحديثا**، المطبعة الملكية 1966، ص: 299-303.

- JUSTINARD Colonel: Un grand chef berbère, le caïd GOUNDAFI, Casa, 1951, pp. 75-84.

76) عن التطورات التي طرأت في تعيين قواد سوس خلال عهد المولى عبد العزيز انظر :

- أفا عمر : **مسألة النقود...**، م.س، ص: 108-110.

77) ر. السلطان إلى القائد ادريس بن العلام وأهل فاس، بتاريخ 22 شوال 1314 / 26 مارس 1897، أوردها حمدون بن الحاج : **الدرر الابريزية...**، م.خ.ح. رقم 4170، ص: 285.

وتؤكد وثائق عديدة بأن قبائل ناحية سوس أدت لقواد المحلات المذكورة جبايات مختلفة. فقد أشار القائد سعيد الجلولي إلى شروع قبيلة اشتوكة في أداء الذعيرة والمئونة بقوله: "... وقام الناس على ساق في أداء ما فرض عليهم من الذعيرة والمئونة..."[78]. كما شرع القائد حم بن الجيلاني في حيازة "... ما وظفه مولانا... من الذعيرة على قبائل سوس..."[79]. وأشار القائد نفسه إلى أن قبيلة اكَسيمة أدت الواجب عليها في الموظف وسط قبائل سوس[80]. وقد عاد القائد سعيد الجلولي ليؤكد إذعان سكان قبيلة اشتوكة لأداء الوظائف المخزنية من مئونة وذعيرة وغيرها بقوله : "... أن قبيلة هشتوكة قائمين على ساق الجد في أداء ما عندهم من الوظائف المخزنية من مئونة وذعيرة وغيرها فلا واحد منهم تخلف عنا من أهل السهل والوعر والكل بحمد الله أذعنوا على خدمة مولانا... والناس شرعوا في الدفع..."[81].

أكد الوزير أحمد بن موسى، في رسالة موجهة إلى محمد المقري تحمل تاريخ 18 أبريل 1897، خضوع قبائل سوس لأداء ما بقي عليهم من الواجبات بالإكراه، مادامت القوات المخزنية جاثمة عليهم، وأضاف قائلا: "... ولازالت يد الظفر ءاخذة بمخانقهم وسيوف سطوة الله فوق أعناقهم وجميع قبائل تلك الناحية جادة في أداء ما بقي عليهم من الواجبات مستبرئين لأعراضهم ونفوسهم من المعاملة لهم بما عومل به ذوو الجنايات..."[82].

وتشير المراسلات الكثيرة المتبادلة بين المخزن وقواد المحلات النازلة على قبائل سوس إلى أن جبايات هذه القبائل كانت تصل إلى المخزن في دفعات مسترسلة، وكان بعضها عبارة عن أداءات نقدية والبعض الآخر في شكل أداءات عينية، تمثلت بالأساس في البهائم ورؤوس الماشية.

---

78) ر. سعيد الجلولي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 12 جمدى 2 عام 1314 / 18 نونبر 1896، و.خ.ح. مح. 222.

79) ر. حم بن الجيلاني إلى السلطان، بتاريخ 12 جمدى 2 عام 1314 / 18 نونبر 1896، و.خ.ح. مح. 227.

80) ر. س إلى حم بن الجيلاني، بتاريخ 25 جمدى 1 عام 1314 / 1 نونبر 1896، ك.خ.ح. رقم 728، ص: 190.

81) ر. سعيد الجلولي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 20 جمدى 1 عام 1314 / 26 نونبر 1896، و.خ.ح. مح 53.

82) ر. أحمد بن موسى إلى الأمين محمد بن عبد السلام المقري، بتاريخ 16 ذي القعدة 1314 / 18 أبريل 1897، م.و.م. مح ذو القعدة 1314.

وللاستدلال على ذلك نورد بعض المعطيات والأداءات التي تكشف عن جوانب من الضغط الجبائي الذي تعرضت له قبائل سوس خلال هذه الفترة :

– 20 صفر 1314 / 31 يوليوز 1896: وجه عم السلطان مولاي عثمان دفع قبيلة اكَسيمة، تمثل في 41 فرسا و37 جملا، وقوم الجميع بمبلغ 2843 ريال. وقد أشار مولاي عثمان إلى أن قبيلة اكَسيمة أظهرت الانقياد التام[83]. وأكد الباشا حم بن الجيلاني بأن القبيلة أدت الواجب عليها في الموظف وسط قبائل سوس، وقد وردوا عليه بحركتهم مع شيخهم الحاج أحمد الكَسيمي، من أجل الضغط على قبيلة هوارة ومحاصرتها[84].

– 30 ربيع الأول 1314 / 8 شتنبر 1896: تم توجيه بعض دفع قبيلة هوارة، تمثل في 7 خيول وبغل واحد و18 جملا. اجتمع في قيمتها 1015 ريال[85].

– فاتح جمدى الثانية 1314 / 7 نونبر 1896: وجه سعيد الجلولي 500 بهيمة (بين خيل وبغال وجمال)، حازها من قبيلة هشتوكة[86].

– فاتح رجب 1314 / 6 دجنبر 1896: وجه سعيد الجلولي 796 بهيمة حازها من قبائل اشتوكة، وقد قومت جميعها بمبلغ 28919 ريال[87].

– 5 رجب 1314 / 10 دجنبر 1896: وجه الجلولي 800 رأس من بهائم الدفع بين خيل وبغال وجمال، إضافة إلى 5000 ريال حسنية[88].

– 7 جمدى 2 عام 1314 / 13 نونبر 1896: أشار القائد الطيب الكَندافي إلى أنه وظف على قبيلة اشتوكة مبلغ 155 ريال لكل كانون، وعلى رأس الوادي 55 ريالا[89].

---

83) ر. مولاي عثمان إلى السلطان، و.خ.ح. مح 261.

84) ر.ق. حم بن الجيلاني إلى أحمد بن موسى، و.خ.ح. مح 253.

85) ر. مولاي عثمان إلى أحمد بن موسى، و.خ.ح. مح 302.

86) ر. سعيد الجلولي إلى أحمد بن موسى، و.خ.ح. مح 273.

87) ر. سعيد الجلولي إلى أحمد بن موسى، و.خ.ح. مح 241.

88) ر. سعيد الجلولي إلى أحمد بن موسى، و.خ.ح. مح 241.

89) ر.ق. الطيب الكَندافي إلى أحمد بن موسى، و.خ.ح. مح 284.

- 4 رمضان 1314 / 6 فبراير 1897: أدت قبيلة هوارة مبلغ 1000 ريال للأمين أحمد القسة في مئونة المحلة، ووعد هذا الأمين بتوجيه كل ما يصل إليه من القبيلة المذكورة[90].

ولخصت إحدى الوثائق ما تم توجيهه من دفع قبائل سوس على يد القائدين سعيد الجلولي وحم بن الجيلاني من الخيول والبغال والإبل، من 24 صفر إلى 9 ذي الحجة 1314، في ما يلي[91]:

	خيول	فرسات	بغال	إبل
ما ورد من الدفع على يد الباشا حم	895	513	572	660
ما ورد من الدفع على يد سعيد الجلولي	149	89	43	550
المجموع	1044	602	615	1210

تفيد أرقام الأداءات، المشار إلى بعضها، بأن قبائل سوس أدت خلال العام 1314هـ (1896-1897م) عددا هاما من البهائم، إضافة إلى بعض المبالغ النقدية، بعد أن نزلت عليها محلات مخزنية لإرغامها على الدفع. وكان هذا الأداء يتم بالتقسيط، وبقبائل مختلفة في نفس الوقت، وخاصة قبائل اشتوكة وهوارة وكَسيمة. على أن استخلاص هذه الجبايات لم يخل من استعمال أساليب عنيفة ضد السكان، بما في ذلك حرق الأشجار وهدم الديار. ذلك أن القوات المخزنية واجهت صعوبات كبيرة بالمنطقة، ودخلت في اشتباكات مع سكان العديد من القبائل، انهزمت فيها أحيانا[92].

ومهما يكن الأمر، فقد حصلت هذه المحلات على جبايات مهمة من بعض قبائل سوس، ميزها التعسف والشطط، فالقائد الجلولي "أخذ الناس من وادي سوس إلى وادي

90) ر. الأمين أحمد القسة إلى أحمد بن موسى، و.خ.ح. مح 212.

91) ك.خ.ح. رقم 227، ص: 37.

92) ظهير السلطان إلى قائد تطوان محمد بن أحمد الخضر السلاوي، بتاريخ 12 شوال 1314 / 16 مارس 1897، و.خ.ح. مح. 212.

نون بالغرم الشديد، والمؤن التي لا حد لها... فاستمر الوظيف إلى انتصاف عام 1318"[93]. وهذا ما أكده أيضا المختار السوسي بقوله: "... وقد وطأ الكيلولي الهشتوكيين كلهم، ولم يضع على الناس إلا الشيوخ، فسلطهم على الناس ليدفعوا كل ما عندهم من خيل وبغال وعبيد، زيادة على الأموال التي يتوصل بها على وجهها..."[94]. وأشار أيضا إلى أن القائد سعيد الجلولي وحمو بن الجيلاني استوليا على أموال السكان، ولم ينج من بطشهما إلا من ابتعد عن مركز حكم الجلولي بتزنيت، وحم بن الجيلاني بتارودانت[95].

2-5- القبائل المجاورة لفاس ومكناس

في الوقت الذي كان فيه النصف الجنوبي من البلاد يعيش حالة اضطراب، بداية العهد العزيزي، كان المخزن يعمل على تطويع القبائل الغربية[96] وجمع الجبايات منها، ويتعلق الأمر على الخصوص بالقبائل المجاورة لفاس ومكناس، مثل الحياينة، وآيت يوسي، وكَروان، وبني احسن. واستمرت مراقبة قبائل هذه المنطقة حتى بعد انتقال المخزن من فاس إلى مراكش واستقراره بها مدة طويلة.

---

93) الاكراري محمد بن أحمد : **"روضة الافنان في وفيات الاعيان"**. نقلا عن شفيق ارفاك: التمثيل المخزني بقبيلة اشتوكة، م.س، ص: 479.

94) السوسي محمد المختار : **المعسول**، ج: 14، ص: 113.

95) نفسه : **المعسول**، ج: 15، ص: 231.

96) ميز بوعشرين في **"التنبيه المعرب"** بين أهل الغرب وأهل الحوز بقوله : "... واما الرعية فإنها على قسمين: قسم يسمى أهل الحوز، وقسم يسمى أهل الغرب. أما أهل الحوز فإنهم القبائل التي من الرباط إلى مراكش وسوس، وهم الشاوية وأعراب الرباط وزعير وتادلة ودكالة والسراغنة وزمران والرحامنة، وقبائل الدير وهي شتى، وسوس وهو قطر كبير جدا، وعبدة وحمير والشياظمة وأولاد أبي السباع ومجاط... وأما أهل الغرب فإنهم قبيلة بني حسن والشراردة وزمور وجروان وبنو مطير والحياينة وأعراب سايس وقبائل الغرب الأيسر وأهل الجبال والتسول وغياتة والبرانص وايت يوسي وبنو وراين وقبائل فازاز... وغالب أهل الغرب متمردون عن الأحكام، ومتمنعون عن الانقياد لأوامر الامام، بخلاف أهل الحوز، فإن دأبهم الطاعة والانقياد للأحكام وللعمال وإعطاء الوظائف والقيام بالتكاليف على ما ينبغي، حسبما ذلك مشهور معروف عند الخاص والعام...":

- بوعشرين الحسن بن الطيب : **التنبيه المعرب**، م.س، ص: 94.

- قبائل الحياينة

في صيف سنة 1894، أمر قواد الحياينة بأداء ما ترتب عليهم من الواجبات والكلف، بعد القيام بتخريص قبائلهم، ومعرفة ما يجب عليهم أداؤه، وفق ما كان جاريا به العمل بشأن الخرص. ومن القواد الذين شملتهم الأوامر نذكر القائد الجيلاني العلياني، الذي استجاب ووعد بتوجيه ما وجب عليه[97]. بيد أن بعض الفرق امتنعت عن الاستجابة لمطالب لقوادها، كما هو الحال بالنسبة لأولاد رياب وأولاد ابن النخل[98].

ويظهر أن هذا الامتناع دفع المخزن إلى توجيه حركة يرأسها عبد السلام الامراني إلى قبائل الحياينة، لممارسة ضغط مادي ومعنوي على السكان وإرغامهم على الإذعان لمطالب المخزن. وقد نزلت المحلة بالفعل على الممتنعين، وزحفت إلى أولاد ابن النخل، وأجبرتهم على الخضوع لأداء الواجبات المترتبة عليهم، بعد أن ألحقت بهم خسائر جسيمة[99].

طلب قواد الحياينة من السلطان بيان ما يلزمهم في أعشار الحبوب، وما يجب على كل واحد منهم في واجب الزكاة، وشرعوا في دفع البهائم، كما يتضح من رسالة مولاي الأمين إلى أحمد بن موسى والتي جاء فيها : "... وبعد فإن عمال الحياينة يطلبون من جانب سيدنا أعزه الله بيان ما يلزمهم في أعشار الحبوب وبيان ما يجب لكل واحد من الواجب وهم جادين في الدفع يدفعون الخيل والبقر والحمر..."[100].

عين المخزن الأمين مصطفى بن موسى للإشراف على توجيه ما يؤديه الحياينة من جبايات نقدية أو عينية. وتشير الوثائق إلى أن قواد الحياينة أدوا خلال العام 1312 (1894-1895) عددا من البهائم والدواب ورؤوس الماشية، تم تقويمها بمبالغ مالية هامة، نورد منها بعض الأمثلة للاستدلال فقط :

---

97) ر.ق. الجيلاني العلياني إلى السلطان، بتاريخ 4 محرم 1312 / 4 يوليوز 1894، و.خ.ح. مح. 86.

98) ر. لحسن البوزياني - محمد النبكي - ادريس النخيلي إلى السلطان، بتاريخ 24 محرم 1312 / 28 يوليوز 1894، و.خ.ح. مح. 94.

99) ر.ق. محمد الجعفري الحياني إلى السلطان، بتاريخ 25 رجب 1312 / 22 دجنبر 1894، و.خ.ح. مح. 92.

100) ر. مولاي الأمين إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 25 ربيع 2 عام 1312 / 26 أكتوبر 1894، و.خ.ح. مح. 89.

– فاتح جمدى الأولى 31/1314 أكتوبر 1894: وجه الأمين مصطفى بن موسى ما تلقاه من قواد الحياينة من البهائم، وعددها 140 بهيمة قومت جميعها بـ 1881 ريال[101].

– 24 جمدى الأولى 1314 / 23 نونبر 1894: أخبر الأمين نفسه بأن قواد الحياينة دفعوا إليه 92 بهيمة قومت بـ 1028 ريال، كما دفعوا 134 ريال في شكل أداء نقدي[102].

– 8 رجب 1312 / 5 يناير 1895: كتب الأمين المذكور إلى أحمد بن موسى مخبرا بأن عمال الحياينة دفعوا 307 بهيمة قومت بـ 1689 ريال، وأدوا أيضا 70 ريالا نقدا[103].

– 28 رجب 1312 / 25 يناير 1895: كتب الأمين مصطفى بن موسى إلى السلطان مخبرا بأن عمال الحياينة دفعوا 166 بهيمة قومت بـ 1140 ريال، كما أدوا أيضا 100 ريال نقدا[104].

وهكذا أدى قواد الحياينة عددا من البهائم والدواب ورؤوس الماشية، وكانت المبالغ النقدية التي دفعوها تخصص لصائر المحلة النازلة عليهم. وقد كلف الوزير أحمد بن موسى كلا من القائد ادريس بن العلام والمحتسب محمد الشامي بالإشراف على بيع أداءات الحياينة العينية وتوجيه ثمنها لأمين الداخل[105]. ويبدو أن عملية البيع كانت تتم كلما تم التوصل بأعداد من البهائم والمواشي. وكان المشرفون على البيع يخبرون السلطان أو وزيره بالمبالغ التي حصلوا عليها عن كل نوع من البهائم، بل وحتى الجلود والبطائن[106].

---

101) ر. الأمين مصطفى بن موسى إلى السلطان، بتاريخ فاتح جمدى1، 1314 / 31 أكتوبر 1894، و.خ.ح. مح. 24.

102) ر. الأمين مصطفى بن موسى إلى السلطان، و.خ.ح. مح. 58.

103) ر. الأمين نفسه في التاريخ المذكور أعلاه، و.خ.ح. مح. 72.

104) و.خ.ح. مح. 98.

105) ر.ق. ادريس بن العلام والمحتسب محمد الشامي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 25 رجب 1312/ 22 يناير 1895، و.خ.ح. مح. 24.

– أمين الداخل : موظف سام يتسلم مداخيل الدولة على اختلاف أنواعها :

– التوزاني نعيمة : **الأمناء**، م.س، ص: 365.

106) ر.ق. ادريس بن العلام والمحتسب محمد الشامي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 22 شعبان 1312 / 18 فبراير 1895، و.خ.ح. مح. 73.

في ربيع سنة 1895 أمر المخزن قواد الحياينة بتجهيز حركات قبائلهم قصد مرافقة مولاي عبد السلام الامراني في محلة موجهة إلى قبائل الريف[107]. وإذا كان هذا الإجراء قد خفف عن القبيلة إلى حد ما من عبء تواجد محلة مخزنية فوق أراضيها، فإن ذلك لم يمنع من استمرار مطالبة قواد الحياينة بأداء واجبات المخزن وكلفه. سيما بعد أن تمكن المخزن، بعد انتقاله إلى الحوز، من القضاء على مختلف التمرادات التي سادت الكثير من القبائل. فقد أمر قواد الحياينة، إلى جانب قواد قبائل مجاورة أخرى، بتخريص قبائلهم، وحمل الواجبات المترتبة عليهم إلى المحل المخصص لها بفاس، كما يتبين من رسالة عبد الكريم ولد اب محمد إلى السلطان سنة 1897/1315 والتي جاء فيها : "... بأن سيدنا المؤيد أصدر أمره الشريف لعمال الحياينة وبني سادن وهوارة وءايت عياش وأولاد سيدي يحيى بحمل خرص إيالتهم المقيد عليهم واصلا للهري السعيد الذي على يدنا بفاس كما أمر أيده الله بحمل ما على إيالتنا لمحله وأن نقبل منهم المدفوع من ذلك ونعلم بمن امتثل وبمن تراخى..."[108].

وكان المخزن يعزز أوامره إلى القواد بتوجيه مدد وعسكر مساعد على إجبار السكان على الأداء. وهذا ما حدث مثلا في العام 1898/1316، حيث وجه المخزن بعض جيوشه إلى بلاد الحياينة لمساعدة عمالها على "استخراج الحقوق وقبض الواجبات"[109].

- قبيلتي كَروان وحجاوة

من الكلف التي فرضها المخزن على قواد كَروان[110] نذكر توجيه التلاليس[111]، التي اعتادوا على دفعها كلما احتاج المخزن إلى أعداد منها عند تجهيز حركاته. وهذا ما يتضح

---

107) رسائل عديدة. من بينها رسالة السلطان إلى القائد الجيلاني الحياني، 12 ذي القعدة 1312 / 17 ماي 1895، و.خ.ح. مح 51.

108) ر. عبد الكريم ولد اب محمد إلى السلطان، بتاريخ 22 رجب 1315 / 17 دجنبر 1897، و.خ.ح. مح. 405.

109) ر. عبد الكريم ولد اب محمد إلى السلطان، بتاريخ 14 جمدى 1، 1316 / 30 شتنبر 1898، و.خ.ح. مح. 456.

- أشار القائد بناصر المجاطي إلى أن الحياينة شرعوا بالفعل في "دفع الواجب":

- ر. القائد المذكور إلى السلطان، بتاريخ 21 رجب 1316 / 5 دجنبر 1898، ك.خ.ح. رقم 439، ص: 164.

110) اتخذنا قبيلتي كَروان وحجاوة كنموذج، ولا يعني ذلك أنهما المعنيتان فقط بأمر الجباية دون غيرهما من القبائل الأخرى المجاورة لمكناس.

111) التلاليس : جمع تليس، وهي أحمال تنسج من الشعر، وتستعمل لحمل البضائع وخاصة الحبوب على بهائم النقل.

من رسالة القائد الحسين بوعزة الكَرواني إلى السلطان سنة 1895/1312 والتي جاء فيها : "... ورد علي كتاب مولانا الشريف وأمرنا فيه بتوجيه ما ينوبنا مع غيرنا من خدام قواد جروان في المايتين من التلاليس التي ندفعها عادة للحركة السعيدة ونعجل بذلك وقد أمر غيرنا منهم بمثله..." (112). ويتم تقسيم هذه التلاليس على القواد، ليؤدي كل واحد منهم ما نابه منها. وقد وجب على أحد قواد كَروان، وهو محمد بن حم الكَرواني، 24 تليسا، قام بتوجيهها على الفور(113).

كما أمر المخزن قواد كَروان بتوجيه "إبل المخزن" التي عهد إليهم بصيانتها ورعايتها إلى وقت الاحتياج. وقد دفع بعضهم أعدادا منها، في حين التزم البعض الآخر بتوجيهها بمجرد تبديل ما ضعف من الإبل(114).

في ما يتعلق بقبيلة حجاوة، فقد رفضت أداء واجبات المخزن وكلفه سنة 1894. ولذلك أمر السلطان قواد القبائل المجاورة لها بتضييق الخناق عليها. كما هو الشأن، مثلا، بالنسبة للقائد بناصر المجاطي الذي خاطبه السلطان قائلا: "خديمنا الأرضى القائد بناصر المجاطي... وبعد فقد أخبر خديمنا القائد العربي ولد اب محمد بظهور طيش بإيالة حجاوة وتشوفهم إلى التترس (الاحتماء) بالجوار وإخفاء أمتعتهم عندهم وعليه فنامرك بإلزام من يجاورهم من إخوانك عدم إيوائهم والضرب على أيديهم فيما يرومونه من النزول معهم وإدخال أموالهم في أموالهم بمنعهم من ذلك كل المنع حتى يبقوا معمرين بلادهم..."(115).

وأمام استمرار حالة العصيان بقبيلة حجاوة لجأ المخزن إلى استعمال القوة ضدها. ويذكر الشريف العربي الوزاني ما تعرضت له من عقاب وتنكيل، وطلب الشفاعة فيهم عند السلطان حتى يتمكن السكان من أداء ما أمروا به من الفروض والواجبات، حيث كتب إلى الوزير أحمد بن موسى قائلا: "... وقد ضاع فيهم أناس بعد حرق جل مالهم ولم

---

112) ر.ق. الحسين بوعزة الكَرواني إلى السلطان، بتاريخ 13 شعبان 1312 / 9 فبراير 1895، و.خ.ح. مح. 36.

113) ر.ق. محمد بن حم الكَرواني إلى السلطان، بتاريخ 4 رمضان 1312 / 31 يناير 1895، و.خ.ح. مح. 73.

114) ر. قواد كَروان إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 20 جمدى الأولى 1313 / 8 نونبر 1895، و.خ.ح. مح. 202.

115) - الرسالة تحمل تاريخ 3 جمدى الأولى 1312 / 2 نونبر 1894، و.خ.ح. مح. 90.
- صدرت الأوامر نفسها للقائد بوبكر الحباسي، في التاريخ نفسه، و.خ.ح. مح 112 مكرر.

يسعنا إلا طلب الشفاعة فيهم لسيدنا دام علاه لما ذكر..."[116]. وألزم المخزن هذه القبيلة بأداء مبلغ مالي وعدد من العسكر في شكل وظيف مخزني[117]، وأمهلهم مدة عشرة أيام من أجل الدفع، ولم يكن بوسعهم غير الرضوخ للأمر، سيما وأن العسكر لم يبارحهم وبقي نازلا عليهم[118].

شكل مكوث عدد من الفرسان بقبيلة حجاوة عبئا ثقيلا على السكان، خاصة وأنهم كانوا ملزمين، بحكم العادة، بأداء المئونة والسخرات للنازلين عليهم والواردين إليهم من مبعوثي المخزن، ولذلك طلبوا إنهاض الخيل عنهم وإبقاء العسكر فقط، بعد أن التزموا بأداء ما وظف عليهم، كما تفصح عن ذلك رسالة القائد العربي ولد اب محمد إلى أحمد بن موسى في يونيو من العام 1895 التي جاء فيها : "... وبعد فإن حجاوة لما أمن عليهم سيدنا أيده الله وخرجوا سامعين مطيعين لما أمر به... ويطلبون من مجادة مولانا أن ينهض عنهم الشريف مع الخيل النازلة عندهم ويبقى العسكر نازلا عندهم يتصارفون معه فإنه أضر بهم الحال بالخيل والعسكر..."[119].

وتجدر الإشارة إلى أن قبيلة حجاوة طلبت تدخل النائب السلطاني الحاج محمد الطريس لدى السلطان من أجل التخفيف عنها مما تتعرض له من أساليب عقابية ألحقت بها أضرارا بليغة. وتتضمن رسالة سلطانية موجهة إلى النائب المذكور اتهامات المخزن للقبيلة "بالطيش" وعدم الانصياع لأوامره، ورفضها أداء الذعيرة الموظفة عليها، إلى جانب العسكر. وطلب السلطان من نائبه بطنجة التدخل لدى القبيلة المذكورة من أجل عودة الفارين منها إلى بلادهم في أمان، وتحذيرها من عواقب الاستمرار في العصيان[120].

- القبائل الشرقية لفاس

لم تتعرض القبائل الشرقية لفاس لمثل الضغط الجبائي الذي مورس على قبائل الحوز وسوس، مثلا، خلال فترة وصاية أحمد بن موسى (1894-1900)، كما يستشف ذلك

---

116) ر. العربي الوزاني إلى أحمد بن موسى، 23 ذي الحجة 1312 / 17 يونيو 1895، و.خ.ح. عهد م.ع. مح. 5.

117) لم تشر الوثائق التي عثرنا عليها إلى قدر ذلك الوظيف.

118) ر.العربي ولد اب محمد إلى أحمد بن موسى، 20 ذي الحجة 1312 / 14 يونيو 1895، و.خ.ح. عهد م.ع. مح. 3.

119) ر.ق. العربي ولد اب محمد إلى أحمد بن موسى، 25 ذي الحجة 1312 / 19 يونيو 1895، و.خ.ح. مح. 84.

120) ر. السلطان إلى الحاج محمد الطريس، بتاريخ 14 محرم 1313 / 7 يونيو 1896، و.خ. تط. مح 4/14.

من خلال الوثائق، نظرا لكون المخزن كان مستقرا بمراكش منذ بداية سنة 1896. بيد أن هذا لا يعني أنها لم تكن معنية بأمر الجباية، فقد عمل المخزن على استخلاص الواجبات والوظائف والكلف من قبائل المنطقة، ووجه لأجل ذلك محلة ترأسها عبد السلام الامراني، ورافقه خلالها الشريف ادريس بن محمد زين العابدين الوزاني، في محاولة لدفع السكان إلى الاستجابة لأوامر المخزن.

ولجأ المخزن أيضا إلى أسلوب آخر، تمثل في إجبار القبائل على الخضوع عن طريق دفع قواد المنطقة إلى محاصرة المتنعين. فقد أمر قواد آيت سغروشن، وآيت حديدو، بتجهيز حركة جماعية لمعاقبة غرابة آيت يوسي في العام 1894/1312[121]. وكان الهدف من وراء هذا الإجراء مساعدة قائدي القبيلة المذكورة على استخلاص الواجبات وغيرها من السكان[122]. ومثل هذه الأساليب كانت ترغم السكان على الإذعان لمطالب المخزن، بل إن بعضهم لم يكن يجد مفرا من الذهاب إلى العاصمة، لاستعطاف السلطان، أو ذوي النفوذ من رجال المخزن، ولطلب الأمان منهم، كما حصل بالنسبة لغرابة آيت يوسي في العام 1895/1313، حسبما توضحه رسالة سلطانية جاء فيها: "وصيفنا الأرضى القائد حم بن الجيلاني... وبعد فقد ورد على أعتابنا الشريفة المشايخ والنساء والصبيان من الغرابة متطارحين بالذبائح والعارات تائبين مذعنين طالبين التأمين عليهم والعفو عنهم فقبلنا توبتهم على شرط ملازمة السكينة والاستقامة والجلوس عند الحد وأمنا عليهم بأمان الله وأماننا الشريفة وأمرناهم بتعمير بلادهم وجمع إخوانهم المتفرقين ووجهنا من يقف على ذلك وعليه فنامرك أن تكتب لإيالتك ءايت سغروشن برفع اليد عن زروعهم وأمتعتهم وتأمر الموجه من قبلك إليهم في شأن ذلك بالرجوع لمحله..."[123].

وأمرت قبيلة التسول، من ضمن قبائل أخرى، بأداء واجبات المخزن وكلفه في الفترة نفسها. وقد طلب قواد هذه القبيلة مساعدتهم بفرقة من العسكر حتى يتمكنوا من

---

[121]) – ر.س. إلى قواد آيت سغروشن، 10 ربيع الثاني 1312 / 11 أكتوبر 1894، و.خ.ح. مح. 79.
– ر.س. إلى قواد آيت حديدو، في التاريخ نفسه، و.خ.ح. مح. 77.

[122]) ر. قائدا غرابة آيت يوسي: الهبوب بن عمر الغرابي وبوكرين بن محمد الغرابي إلى السلطان، بتاريخ 3 جمادى الأولى 1312 / 2 نونبر 1894، و.خ.ح. مح. 41.

[123]) الرسالة تحمل تاريخ 16 ربيع الأول 1313 / 6 شتنبر 1895، م.و.م. مح. ربيع الأول 1313.

استيفاء الواجبات من السكان[124]. الأمر الذي استجاب له السلطان، حيث توجهت إليهم محلة مولاي عبد السلام الامراني، وأرغمت القبيلة على الاستجابة لمطالب المخزن الجبائية، وشرع سكانها في أداء الواجبات، وتزويد المحلة بالمئونة اللازمة لها[125]. وهذا ما أكده عبد السلام الامراني في رسالة موجهة إلى الوزير أحمد بن موسى مما جاء فيها : "... فلتعلم رعاك الله أن عمال التسول وقبيلتهم شرعوا في دفع الواجب ومدفوعهم نقي جيد لا بأس به وفي أثره يرد على الأعتاب الشريفة..."[126].

تم توجيه بعض ما أداه قواد التسول لقائد المحلة والأمين المرافق له، مصطفى بن موسى، في شكل أنواع مختلفة من البهائم، إضافة إلى بعض المبالغ النقدية[127]. بيد أن عبد السلام الامراني اتهم قواد التسول بعدم الانضباط في الأداء، سواء تعلق الأمر بالواجب أو المئونة. وطلب من الوزير أحمد بن موسى الضغط عليهم من أجل "... القيام على ساق الجد في دفع الواجبات وأداء الحقوق والقيام بمئونة المحلة وفصال الدعاوي..."[128]. ويبدو أن المحلة المخزنية تمكنت من تحقيق أهدافها، بإجبار قبيلة التسول على الرضوخ لمطالب المخزن، كما يتضح من مضمون رسالة جاء فيها : "... ان المحلة السعيدة قضى الله بها غرض سيدنا في قبيلة الدسول فانقادوا للخدمة المولوية... والمحلة سالمة وهذه النواحي كذلك..."[129].

والجدير بالإشارة هو أن الجباية، خلال هذه المرحلة، ارتبطت في كثير من المناطق بحضور قوات مخزنية كفيلة بإجبار السكان على الأداء، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقبائل البعيدة عن مركز السلطة. يدعم هذا الاستنتاج ما زود به المخزن قواد قبيلة هوارة الأحلاف من الخيل والعسكر من أجل استيفاء الواجبات من السكان. جاء في رسالة سلطانية موجهة إلى قواد هوارة الأحلاف أواخر سنة 1894 ما يلي : "خدامنا الأنجاد قواد هوارة الاحلاف

---

124) – ر. قواد التسول إلى السلطان، بتاريخ 10 رجب 1312 / 7 يناير 1895، و.خ.ح. مح. 113.
– الرسالة تحمل أربع توقيعات.

125) ر. قواد التسول إلى السلطان، بتاريخ 27 شعبان 1312 / 23 فبراير 1895، و.خ.ح. مح. 29.

126) ر. عبد السلام الامراني إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 1 رمضان 1312 / 26 فبراير 1895، و.خ.ح. مح. 64.

127) نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما ورد في رسالة الأمين مصطفى بن موسى إلى السلطان، بتاريخ 7 رمضان 1312 / 4 مارس 1895، و.خ.ح. مح. 73.

128) ر. عبد السلام الامراني إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 11 رمضان 1312 / 8 مارس 1895، و.خ.ح. مح. 10.

129) ر. عبد السلام الوزاني إلى السلطان، بتاريخ 16 ذي القعدة 1312 / 11 ماي 1895، و.خ.ح. مح. 34.

كافة... وبعد فقد وجهنا إليكم عددا من الخيل والعسكر السعيد وما انضم إليهم من الحراك امدادا لكم صحبة ابن عمنا مولاي عبد الله بن عبد المالك الزيزون وخديمنا العباس ولد اب محمد بقصد تفقد أحوالكم واستيفاء الواجبات منكم وشد عضدكم على حيازتها من إخوانكم فنامركم أن تقوموا على ساق الجد في مقابلة المدد السعيد المذكور ودفع المونة له مادام ببلادكم وتشرعوا على الفور في استيفاء الواجب المتخلد بذمم إخوانكم وتدفعوا للأمين الموجه مع المحلة السعيدة على يد كبيرها المذكور وعجلوا بذلك ومن أدى ما عليه منكم من الواجب تسقط عنه المونة وترجع على من لم يؤد جزاء له على التراخي وهاكذا إلى تمام العمل بحول الله وإذا قضى الغرض عندكم ونهضت المحلة من بلادكم فانهضوا معها بحركة إخوانكم على حد الصائم إلى بلاد الأحلاف وابقوا مصاحبين لها بحركتكم حتى يتم العمل في قبائل أنجاد كلها وترجع إن شاء الله..."[130].

2-6- قبائـل الريف

جهز المخزن في ربيع سنة 1895 حركة يرأسها مولاي عبد السلام الامراني للتوجه إلى قبائل الريف. مما يعني بأن هذه القبائل، على عكس ما ذهبت إليه العديد من الكتابات الأجنبية، لم تكن خارجة عن سلطة المخزن[131]، وإن كان الدور الجبائي الذي كانت تقوم به أقل أهمية بكثير مما كانت تؤديه قبائل الحوز والغرب وقبائل الساحل الأطلسي عموما.

فقد كانت قبائل الريف، مثل باقي القبائل البعيدة عن مركز السلطة المخزنية، لا تساهم بشكل منتظم في أداء الواجبات المخزنية، بسبب عامل البعد الجغرافي الذي يصعب معه تنظيم الحركات لاستخلاص الجباية من سكان المنطقة[132]، وفقر هذه القبائل العائد إلى فقر بلادها بالمقارنة مع السهول الساحلية والحوزية. يساعد على ذلك ضعف وسائل المخزن، وعدم قدرته على إلزام هذه القبائل بالأداء المستمر لمختلف الواجبات والكلف. غير أنه كان يوجه بين الفينة والأخرى من يتفقد أحوالها، ويجبي بعض ضرائبها.

---

130) الرسالة تحمل تاريخ 23 جمدى 2 عام 1312 / 22 دجنبر 1894، و.خ.ح. مح. 85.

131) لمزيد من التفاصيل انظر : جرمان عياش : **المجتمع الريفي والسلطة المركزية المغربية (1850-1920)**، ضمن: دراسات في تاريخ المغرب، م.س، ص: 189-221.

132) الطيبي عبد الرحمان : **المجتمع بمنطقة الريف قبل الحماية (قبائل ساحل الريف الأوسط من 1860 إلى 1912)**، د.د.ع. كلية الآداب الرباط، 1993، ص: 364.

يوضح مولاي عبد السلام الامراني أهداف المخزن من توجيه محلة إلى قبائل الريف، وتأهبه للتوجه إلى المنطقة، أواخر العام 1312/ ماي 1895، في رسالة موجهة إلى السلطان بقوله: "... ننهي لشريف العلم أن الإذن الشريف والأمر المعظم المنيف ورد علي بأن أتقدم مع المحلة السعيدة لبلاد الريف بقصد النظر في أمورهم وتفقد أحوالهم وجباية زكاتهم وأعشارهم وما ترتب في ذمتهم والمكاتب الشريفة قد وصلت بذلك مع القائمة والبيان وكيفية العمل... ها نحن بصدد ذلك اثره طالبين من مولانا صالح الأدعية..."[133].

وخلال هذه الفترة كانت بعض قبائل الريف تشهد حالة اضطراب، مثل قبيلة تمسمان. وقد أشارت وثيقة مخزنية إلى أن هذه القبيلة لم تؤد واجبات المخزن لمدة وصلت إلى عشرة أعوام[134]. كما أنها كانت في صراع مع قائدها بوشعيب بن حم التمسماني، حيث أقدم بعض أفراد القبيلة على هدم منزله. ونتيجة لذلك، فرض القائد المذكور ذعيرة مالية على المتمردين لم تزد الوضع إلا استفحالا[135].

أمر السلطان قواد عدد من القبائل بتجهيز حركاتهم، وأذن لبعضهم بتوجيه خلائفهم مع حراك إيالاتهم رفقة عبد السلام الامراني، حيث عين مثلا القائد محمد بن عبد الله الجعفري لرئاسة حركة كافة أولاد عمران، وعين القائد الجيلاني بن الساهلي العلياني كبيرا على حراك أولاد عليان. جاء في رسالة السلطان إلى القائد الجعفري ما يلي: "... فقد جعلناك كبيرا على حركة كافة وادي أولاد عمران المعينة مع المحلة السعيدة الموجهة للريف صحبة ابن عمنا مولاي عبد السلام الامراني وأمرنا عمالهم بأن يوجه كل واحد منهم خليفته وفرضه في الحركة بقصد الربط معك فنامرك بالتوجه بنفسك وتقويم حركة إخوانك على ما عهد منك من الوقوف والحزم وخلائف العمال المذكورين يربطون معك..."[136].

بانتقالها إلى قبائل الريف، في صيف 1895، دخلت محلة عبد السلام الامراني في مواجهات مع بعضها. وقد كتب الامراني إلى أحمد بن موسى شارحا وضع القوات المخزنية بالريف بقوله : "... إننا توسطنا قبائل الريف العظام كبني توزين وبني وليشك وتمسمان

133) الرسالة تحمل تاريخ 7 ذي القعدة 1312 / 2 ماي 1895، و.خ.ح. مح. 86.

134) ر.ق. محمد التمسماني إلى السلطان، بتاريخ 28 ذي القعدة 1312 / 23 ماي 1895، و.خ.ح. مح. 16.

135) ر.ق. بوشعيب التمسماني إلى السلطان، بتاريخ 30 ذي القعدة 1312 / 25 ماي 1895، و.خ.ح. مح. 33.

136) ر.س. إلى القائد محمد بن عبد الله الجعفري، بتاريخ 22 ذي القعدة 1312 / 17 ماي 1895، و.خ.ح. مح. 51.

والمطالسة ونزلنا بجبوحتهم بتفرسكت ومنذ وقع البارود بيننا وبينهم والمحلة تبيت قائمة على ساق... وبذلك حصل الرعب والدهش لجميع قبائل الريف وظهر لنا الفتح والتيسير..."[137]. وهكذا عملت المحلة على معاقبة بعض القبائل والفرق التي امتنعت عن أداء الجباية، أو رفضت التعامل مع قوادها، مثل تفرسكت الذين فتكت بهم المحلة، مما أرغمهم على طلب الأمان، وقبول أداء ذعيرة وظفها عليهم عبد السلام الامراني[138]. كما أرغم هذا الضغط قبيلة تمسمان على الشروع في أداء ما وظف عليها من المال[139].

بيد أن علاقات المخزن بقبائل الريف طغى عليها، خلال هذه المرحلة، جانب القرصنة ونهب المراكب الأجنبية الذي كان يقوم به سكان المنطقة، ولاسيما من قبيلة بقيوة. الأمر الذي سبب مشاكل عويصة للمغرب في علاقته مع الدول الأجنبية[140]. وفي محاولة لوضع حد لهذا المشكل وجه الوزير أحمد بن موسى قوات مخزنية إلى قبائل الريف لمعاقبة المتسببين في تلك الأعمال، فلم يكن الهدف من توجيه محلة مولاي عبد السلام الامراني جبائيا محضا، بل عملت كذلك على محاولة إطلاق سراح بعض المحتجزين الأجانب لدى قبيلة بقيوة، وإجبارها على أداء تعويض عما نهبته للمراكب الأوربية[141]. ووجه المخزن في العام 1898 محلة أخرى ترأسها بوشتى بن البغدادي، ورغم ما واجهته من مشاكل فإنها ألحقت بالبقيويين خسائر جسيمة[142].

---

137) ر. عبد السلام الامراني إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 24 محرم 1313 / 17 يونيو 1895، و.خ.ح. مح. 135.

138) ر. بوزيان السعيدي إلى السلطان، بتاريخ 27 محرم 1313 / 20 يونيو 1895، و.خ.ح. مح. 156.

139) ر. أمغار التزاني إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 21 محرم 1313 / 14 يونيو 1895، و.خ.ح. مح. 178.

140) حول بعض المشاكل التي واجهها المخزن من جراء قرصنة ونهب المراكب الأجنبية بالريف، واستفحال هذه الظاهرة بقبيلة بقيوة انظر:

- الطيبي عبد الرحمان : **المجتمع بمنطقة الريف قبل الحماية**، م.س، ص: 487-513.
- التمسماني عبد العزيز خلوق : **وثائق حول حركة التهريب بقبيلة بقيوة سنة 1898**، دار النيابة، عدد 24/23، 1989، ص: 85-92.
- بوشعراء مصطفى : **التعريف ببني سعيد السلاويين ونبذة من وثائقهم**، ج: 1، 1991.

- B.C. Afr Fra. N°10/1897 et N°10/1898.

141) الطيبي عبد الرحمان : **المجتمع بمنطقة الريف قبل الحماية**، م.س، ص: 504.

142) المرجع نفسه، ص: 506-513.

3 - تعسفات العمال والقواد في تحصيل الجباية

ساهمت تعسفات وتجاوزات العمال والقواد[143] في إرهاق القبائل جبائيا في مغرب ما قبل الحماية، وزادت في ثقل الأعباء الجبائية التي تحملها سكان البوادي، مكرهين في غالب الأحوال. وحيث أن العمال والقواد شكلوا أداة لتنفيذ السياسة الجبائية والتسخيرية للمخزن نظرا لعلاقتهم المباشرة بالقبائل[144]، فقد كانت تتاح لهم فرص التعسف والاختلاس في غياب نظام جبائي صارم كفيل بضبط كل الاختلاسات وإلحاق العقوبات بأصحابها، بالرغم من المجهودات التي كان يقوم بها المخزن من أجل وضع حد لها، والتقليل من عواقبها على السكان. وفي العدد الهائل من الوثائق التي تتعلق بهذا الموضوع، وما تعكسه من كثرة الشكايات والتظلمات من تعسفات القواد، ما يدل على أن السكان كانوا يؤدون في الغالب، ما يزيد بكثير عما كان يتوصل به المخزن من واجبات وكلف، إضافة إلى أن المخزن نفسه كان يكرر اتهاماته إلى ممثليه المحليين، ويطلب تبريرات عن الاستخلاصات الجبائية التي لم يتوصل بها، والتي أخبر بحصول القواد عليها من محكوميهم.

3-1- بعض مظاهر التعسف

تميزت فترة وصاية أحمد بن موسى (1894-1900) بنهج سياسة "تضعيف القبائل وإطلاق أيدي العمال بالسلب والنهب -يقول الحجوي- لأجل أن يأتوه بأيديهم عامرة ليعمر خزينته"[145]. وتسبب ذلك النهج في ظهور أشكال شتى من الظلم والجور والتعسف، وكان على القائد بدوره أن يجمع الأموال ويدفع أغلبها للوزير أحمد بن موسى "لعلمه بأن الغرض لا يقضى إلا على يده وبإذنه..."[146].

وأكثر الوزير من زبنائه، وبالأخص منهم قواد الحوز. وبسبب ذلك طغت سياستهم وتزايدت شراستهم لجمع الثروات قصد حماية مناصبهم، أو الإقدام على شراء مناصب أخرى لتوسيع دائرة نفوذ إيالتهم. ويصف الحجوي هذه الحالة بقوله : "... وكانت العمال

143) اكتفينا بالإشارة إلى تعسفات العمال والقواد دون غيرهم من الخلائف والأشياخ والأمناء، وقد سبقت الإشارة إلى بعض الجوانب المتعلقة بتعسفات هؤلاء في الفصل الأول من هذا المؤلف.

144) Aubin (E.) : Le Maroc d'Aujourd'hui, op. cit., p. 24.

145) الحجوي محمد بن الحس : **تقاييد تاريخية**، م.خ.ع. ص: 25.

146) المشرفي محمد بن مصطفى : **الحلل البهية**، م.خ.ع. تحقيق بوهليلة ادريس، م.س، ص: 822.

كلها تتلاقى به (يقصد أحمد بن موسى) يعني تأتيه لشراء العمالات وبذل الدراهم له لوساطته وللسلطان لأجل أن يولوا على القبائل والمدن لاستنزاف الأموال والفوز بالرياسة وهذه كانت هي وظيفة الوزير الأكبر يولي العمال ويعزل ففي كل عيد وكل حركة ونحوها تصب عليه الأمطار بالذهب والورق..."[147].

وهكذا تعددت أشكال شطط القواد في تحصيل الجبايات، وكان ذلك على علاقة وطيدة مع تعدد أنواع الاستخلاصات الضريبية من واجبات وفروض وكلف، حيث كان القائد يجد فرصة التعسف كلما احتاج إلى تنفيذ أمر بالقبض، فضلا عما كان يمارسه من تذعير خاص به تثبته الوثائق المخزنية بكثرة. جاء في رسالة من أعيان قبيلتي نفيفة ودمسيرة إلى السلطان المولى عبد العزيز في شأن تعسفات القائد عبد المالك المتوكَي[148] ما يلي : "...إننا كنا شافهنا جانب سيدنا الشريف بما حل بنا من خديم سيدنا القائد عبد المالك الامتوكي الحاكم علينا الآن وأنه قد أضر بنا وأكثر من الجور والتمادي على ما بيدنا إلى أن ضاق بنا رحب الفضى (كذا) قدمنا للحرم الجزولي وبينا للجانب الشريف ما أخذه منا زيادة على الأوامر المخزنية والوظائف السلطانية فالمطلوب من سيدنا أن ينظر فينا مراعاة لوجهه الكريم وتوابه الجسيم ويرحم صبياننا ونساءنا..."[149].

تفصح هاته الرسالة عن تعسفات القائد عبد المالك المتوكَي، وما ترتب عنها من استعطاف واستغاثة أعيان قبيلتي نفيفة ودمسيرة بالسلطان، بسبب ما لحقهم من جور قائدهم واستيلائه على أموالهم. وتكشف مراسلات أخرى عن جوانب من تظلمات وشكايات السكان من تعسفات القواد، لاشك بأن بنيقة الشكايات (وزارة الشكايات) كانت تعج بأعداد هامة منها خلال هذه الفترة. وقد لعب الأمناء دورا كبيرا في الكشف عن تجاوزات القواد واستحواذهم على أموال السكان، وهذا من صميم الوظيف الذي كلفهم به السلطان. من نماذج ذلك ما كتب به الأمين علي بن الدرقاوي، وكان أمينا بدكالة،

---

147) الحجوي : **تقاييد**، م.س، ص: 20.

148) عن القائد عبد المالك المتوكَي والنفوذ الذي كان يتمتع به داخل القبائل الواقعة جنوب مراكش انظر:

- Montagne (R.) : - Villages et Kasbas Berbères, paris, 1930, pp. 13-18.

- Les Berbères et le Makhzen, op. cit., pp. 326-364.

149) الرسالة تحمل تاريخ 8 ربيع 2 عام 1315 / 6 شتنبر 1897، و.خ.ح. مح. 414.

بخصوص تعسفات القائدين مبارك بن بوشتى البوعزيزي ومحمد بن ادريس الرحالي، حيث قال : "... فينهى لشريف علم مولانا أيده الله أن القائد مبارك بن بوشتى البوعزيزي فرض على قبيلته نحو الثلاثين ألف ريال ونسبه لواجب الزكاة مع أنه كان فرضه قبل وروده للأعتاب الشريفة في موسم الفطر السالف قبل تاريخه زيادة على الذعائر فمن المائة الى الخمسين والى الثلاثين والحوص (كذا) لأمتعة الناس ظلما وصار متقاعدا على ذلك ولم يوجهه لمحله لبيت المال عمره الله ولا غرض له إلا فيما يجلب النفع لنفسه كما أن القائد الحاج محمد بن ادريس الرحالي فرض على قبيلته نحو الثمانية ألف ريال ونسبه أيضا لما ذكر فجعل ريالتين لكل رأس من البقر وخمسة لكل رأس من الإبل وبسيطة للشاة الواحدة وأربعة لكل قائمة زيادة على الذعائر الكثيرة..."[150].

وفي السياق نفسه أيضا أخبر الأمين ادريس المسعودي بالغرب الوزير أحمد بن موسى بأن القائد عبد القادر الخلخالي[151] "... لم يقصر على إيالته في الفرائض والذعائر... وأن دوارا من إيالته يسمى بالهواورة أرادوا الدخول في المخالطين فأشار عليهم البعض من إخوانهم بالنزول في عذير الجناب العالي بالله بمشرع الحضر ونزلوا به..."[152]. مما يدل على أن تعسفات القواد تكون لها انعكاسات سلبية على السكان، قد تؤدي بهم إلى هجرة أراضيهم، أو اتخاذ الحماية والمخالطة كحل يقيهم من بطش قائدهم.

ويحدث أن ترد على السلطان شكايات وتظلمات عديدة من تعسفات أحد القواد. حيث عثرنا، مثلا، على عشرة وثائق أجمعت كلها على التأكيد على ما ألحقه القائد بوشعيب الزناتي الشاوي من أضرار بقبيلة زناتة سنة 1896. فقد كتب الأمين الحسين الجدوبي إلى السلطان مخبرا بأن القائد الزناتي وظف على إيالته 3000 ريال وحازها لنفسه[153]. كما كتب أمناء وأشياخ زناتة رسالة جماعية إلى السلطان أخبروا فيها بأن القائد المذكور فرض على القبيلة أموالا طائلة، وحمل سكانها ما لا يطيقونه، رغم معاناتهم من جائحة الجراد،

---

[150]) ر. الأمين علي بن الدرقاوي إلى السلطان، بتاريخ 20 ذي القعدة 1314 / 22 أبريل 1897، و.خ.ح. مح. 299.

[151]) قائد قبيلة الخلط التي تستقر بالغرب شرق مدينة العرائش.

[152]) الرسالة تحمل تاريخ 29 شعبان 1314 / 2 فبراير 1897، و.خ.ح. مح. 243.

[153]) – الرسالة تحمل تاريخ 17 رجب 1313 / 3 يناير 1896، و.خ.ح. مح. 152.

– وجهت للقائد نفسه تهم أخرى تنصب كلها على استيلائه على أموال هامة من القبيلة.

وقلة ما بيدهم من الحبوب والمواشي[154]. وفي السياق نفسه أيضا كتب قاضي فضالة وطلبتها إلى السلطان مشتكين من الأضرار التي ألحقها بهم وبالقبيلة القائد المذكور[155].

ويستفاد من الوثائق أن تعسفات القواد خلال فترة وصاية أحمد بن موسى[156] بلغت في كثير من القبائل درجة كبيرة، إلى حد جعل السكان غير قادرين على الاستجابة لجميع ما كانوا يطالبون به[157]. بل إن الكثيرين منهم كانوا يفضلون الهروب من مواطنهم اتقاء لشر القائد وتجاوزاته. ومن ذلك مثلا ما أشارت إليه وثيقة مخزنية من أن القائد اليزيد النعماني "كل من قبض عليه من ءايت نعمان لم يترك له معزة ولا نعجة ولا غيرها حتى صار فيهم الهروب والطيش ثم ترك ولده يكمل فيهم ما بقي... فصاروا يهربون..."[158].

وهكذا كانت تعسفات العمال تدفع السكان إلى التفكير في حل يقيهم من بطش الحكام. وكانوا في كثير من الأحيان يكثرون من الشكوى لدى السلطان. بيد أن عدم الاستجابة لتظلماتهم قد يجعلهم يلجأون إلى وسائل أخرى للتعبير عن معاناتهم، ورغبتهم في تدخل المخزن من أجل وضع حد لتجاوزات قوادهم، كالاستحرام بعتبة السلطان أو بضريح أبيه. فلما أدرك أعيان قبيلة زناتة عدم جدوى الشكايات التي رفعوها إلى الوزير أحمد بن موسى[159]، ذهبوا رفقة قاضي القبيلة وعدولها إلى قصر السلطان بالرباط "... وذبحوا – تشير الوثيقة– على العتبة الشريفة رأسا من البقر ورأسا آخر ذبحوه على ضريح جد سيدنا الكبير وعلى سيدنا المقدس وقد زمموا ما تحصل لهم من الضرر والضياع للقبيلة كافة من عاملهم بوشعيب ولد حميمو النسب (الذي) ضيق بهم غاية من كثرة القبض على الرجال والنساء والذعيرة الكبيرة..."[160].

---

154) الرسالة مؤرخة بـ 25 جمدى الأولى 1313 / 11 يناير 1896، و.خ.ح. مح. 162.

155) الرسالة مؤرخة بـ 27 شعبان 1313 / 12 فبراير 1896، و.خ.ح. مح. 171.

156) لم يقتصر التعسف في الجباية على فترة وصاية أحمد بن موسى (1894–1900)، بل شكل ظاهرة سلبية عانت منها العديد من القبائل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على الخصوص.

157) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 34–38.

158) ر.ق. بوكرين النعماني إلى السلطان، بتاريخ 24 جمدى 2 عام 1314 / 20 نونبر 1897، و.خ.ح. مح. 221.

159) أغلب الرسائل التي عثرنا عليها كانت موجهة إلى الوزير أحمد بن موسى.

160) ر. محمد الرايس البخاري إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 28 شوال 1313 / 12 أبريل 1896، و.خ.ح.

3-2- موقف المخزن المركزي من تعسفات عماله

كانت تعسفات العمال والقواد عموما تثير ردود فعل من طرف المخزن، وخاصة في عهد السلطان المولى عبد العزيز الذي كان ينتقد على القواد أفعالهم نظرا لما كان يترتب عنها من اضطرابات وفتن. وهذا ما يؤكده قول السلطان : "... لأن ذلك هو سبب ما وقع من انعكاس الأمر على بعض العمال الذين مدت أيدي الفساد إلى ديارهم بانتهاك الحرمة وانتهاب الأموال... فما زال العمال بخير ما تعاضدوا على الصلاح والنصيحة وتعاونوا بسيرة حميدة ونية صحيحة، وتضافروا على سد الذرائع ودفع المضار وجلب المنافع..."(161).

وكان المخزن يعمل على الحد من شطط القواد، بتحذيرهم من عواقب ممارساتهم، وعزل البعض منهم. كما كان السلطان يرد، في الغالب، على المراسلات التي تصله عن تعسفات عماله، ويحاول طمأنة المتظلمين، بتأكيده على أنه كتب للعامل المعني بالأمر بالكف عن تصرفاته. فقد كتب السلطان عبد العزيز، مثلا، إلى أمناء وأشياخ زناتة قائلا: "... وصل كتابكم بأن العامل مد يده في القبيلة بما شرحتموه من افتراض الأموال عليكم بلا قاعدة وصار بالبال فقد كتبنا له على ذلك..."(162). غير أن القائد الزناتي، وكما هو الحال بالنسبة لمعظم العمال والقواد، بادر إلى نفي التهمة، موضحا المبالغ التي حصل عليها من القبيلة، ومؤكدا بأنه وجهها لبيت المال ولم يبق بذمته شيء(163).

في السياق نفسه أيضا أجاب السلطان قبيلة بني يزناسن وأهل أنجاد عن تظلماتهم وشكاياتهم من تعسفات عامل وجدة ادريس بن يعيش في العام 1897، موضحا بأن العامل المذكور ما عين عليهم إلا لأجل الرفق بالسكان، مشيرا إلى أنه أرسل من يتحقق في أسباب الشنآن الحاصل بين العامل ابن يعيش والقبائل المذكورة(164).

كان المخزن يستعمل أسلوب الاسترعاء والتهديد ضد القواد، وتحذيرهم مما قد ينالهم إذا تمادوا في تجاوزاتهم. كما كان يحاول إثبات الحجة على القواد الجائرين، بجمع الأدلة

---

161) ر.س. إلى عدد من القواد والعمال ومن بينهم عيسى بن عمر العبدي، بتاريخ ذي الحجة 1313 / ماي–يونيو 1896، ك.خ.ح. رقم 422.

162) الرسالة مؤرخة ب 7 جمدى 2 عام 1313 / 25 نونبر 1896، و.خ.ح. مح. 139.

163) ر.ق. بوشعيب الزناتي إلى السلطان، بتاريخ 15 رمضان 1313 / 29 فبراير 1896، و.خ.ح. مح. 135.

164) برحاب عكاشة : **شمال المغرب الشرقي...**، م.س، ص: 275.

والشهادات من القواد المجاورين. بيد أن إلحاحه كان يشتد بخصوص توجيه ما تم الحصول عليه من القبيلة، سيما وأنه لم يكن ممكنا إرجاع الأموال إلى أصحابها المتضررين(165).

ولم يكن المخزن يستجيب دائما لجميع الشكايات والتظلمات، وكان يعمل في كثير من الأحيان على الاستفادة المادية من نفوذ القواد داخل إيالاتهم، وتدعيم دورهم في تنفيذ السياسة المخزنية المركزية. وقد عمل أحمد بن موسى على تركيز هذه السياسة. جاء في رسالة موجهة منه إلى أولاد موسى وأولاد حساين من قبيلة مختار، الذين ذهبوا إلى ضريح مولاي ادريس هروبا من تعسفات القائد محمد المختاري، ما يلي:

"... وصل كتابكم بما تطلبونه من مولانا المعتز بالله من إراحتكم من عاملكم الخديم محمد المختاري بتولية غيره عليكم لما بينتموه من الأحوال فقد علمنا ذلك وأنهيناه لمولانا... وقال أعزه الله لقد ظهر من طغيانكم وتجبركم وسعيكم في إفساد الأرض والبلاد... وعليه فإن أردتم السلامة لأنفسكم فصلحكم مع عاملكم فذاك فتكونون تجملتم على رأسكم وإلا فمصيبة أولادكم عليكم..."(166).

وتكشف وثائق فترة الوزير أحمد بن موسى (1894-1900)، على أن مثل هذا الموقف الصادر منه كان أمرا عاديا، كما تكشف أيضا على أنه بقدر ما كان لا يستجيب بكثرة لتظلمات القبائل، بقدر ما كان ضغطه يزداد على القواد لدفع ما حصلوا عليه من قبائلهم. وإذا كان هذا الضغط محدودا في بداية عهد المولى عبد العزيز، نظرا لاضطراب أحوال القبائل، فإن الملاحظ أنه ابتداء من العام 1896 تزايد الضغط الجبائي على سكان البوادي، وكثرت أوامر الاستخلاص ومحاسبة العمال. جاء في رسالة موجهة من قائد قبيلة أحمر علال بن اب الحمري إلى السلطان، ردا على بعض الاتهامات الموجهة إليه، قوله :

"... فقد ورد على الخديم كتاب سيده الشريف... معلما فيه أن ما بذمتنا لجانب بيت المال عمره الله والتزامنا بدفعه بفور وصولنا لمحلنا وهذه مدة... لم يظهر منا أثر مفيد لاشتغالنا بأمور نفسنا واستبدادنا بكل ما نحوزه من إيالتنا وعليه فيامرني مولانا دام علاه أن نقلع عن ذلك ونقوم على ساق الجد في توجيه جميع ما علينا في دفعات متواليات متقاربات

165) المودن عبد الرحمن : **البوادي المغربية...**، م.س، ص: 269-271.

166) الرسالة تحمل تاريخ 3 ربيع 2 عام 1317 / 11 غشت 1899، و.خ.ح. مح. 52.

بحيث نوجه الدفعة الأولى وقبل وصولها لحضرة سيدنا الشريفة العالية نردفها بأخرى وهاكذا حتى نكمل ما بذمتنا في أقرب حين لنستريح من المتابعة بذلك الخ... فإني ما قصرت في الدفع ولا اشتغلت بنفسي ولا استبدت بما قبضت فجميع ما حزته نوجهه لمحله لبيت المال عمره الله ولمئونة المحلة السعيدة من غير تقصير فيه ولا مماطلة..."[167].

من هذا المثال يتضح أن المخزن كان يمارس ضغطا على العمال والقواد من أجل تزويده بجبايات قبائلهم. وقد تكررت مثل هذه الأوامر إلى العديد منهم، وتشابهت من حيث الصيغة وطبيعة التهم الموجهة إليهم[168].

والجدير بالإشارة أن المخزن وجه التهم والأوامر نفسها إلى أغلب قواد قبائل الحوز، وبعض قواد قبائل دكالة والشاوية وقبائل الغرب[169]. وكانت ردود فعل حكام القبائل كلها تنفي تهمة التعسف والاختلاس، وتؤكد التزام القواد بأداء واجبات المخزن وكلفه. كما كانت بعض رسائل القواد تحمل في طياتها معاناة القبائل من تزايد المطالب الجبائية، مما يتعارض وتعليمات المخزن المتعلقة بعدم الإضرار والإجحاف في القبض من الرعية[170]. من نماذج ذلك ما كتبه القائد الأزموري، في رده على اتهامات المخزن بالتعسف في استخلاص الجباية من قبائله، حيث أشار إلى أن السكان "تعللوا بشدة الوقت وضعف حال القبيلة بجائحة جراد عام أول وأنهم إذا مدوا أيديهم (يقصد أشياخ القبيلة) بقبض ما ذكر يؤدي ذلك إلى الفرار وطلبوا التدريج في ذلك بما يدفع الخديم الى الإسعاف لكون العذر حاصل وظاهر..."[171].

والواقع أن موقف المخزن من شطط العمال كان متذبذبا، فلم يكن يعامل كل القبائل بنفس المقاييس، بل يتصرف حسب حاجياته، وحسب رغبته في إنهاك هذه القبيلة أو

---

167) ر.ق. علال الحمري إلى السلطان، بتاريخ 24 صفر 1314 / 4 غشت 1896، و.خ.ح. مح. 280.

168) قارن أيضا رسالة موجهة من القائد الوعدودي الأزموري إلى أحمد بن موسى بتاريخ 17 شعبان 1314 / 21 يناير 1897، و.خ.ح. مح. 326.

169) يبدو ذلك من العدد الكبير من الرسائل المشابهة الموجهة إلى قواد هذه القبائل والتي تحمل تواريخ متقاربة: 1314/1896-1897.

170) تتضمن العديد من الوثائق أوامر صريحة من المخزن إلى القواد بعدم الإضرار والإجحاف بالرعية.

171) الرسالة مؤرخة بـ 17 شعبان 1314 / 21 يناير 1897، و.خ.ح. مح 326.

تلك، وحسب خضوعها أو عدم انصياعها لأوامره. ثم إن تعسفات العديد من القواد، خلال هذه الفترة، كانت مستمدة من استبداد أكبر هو استبداد الوزير أحمد بن موسى[172]، لما كان يمارسه عليهم من ضغط وتهديد.

نخلص من كل هذا إلى القول بأن تعسفات العمال والقواد الجبائية ساهمت بشكل كبير في تزايد حدة الحيف الذي لحق العديد من القبائل خلال هذه الفترة. وقد بين الحجوي معاناة سكان البوادي من الشطط في الجباية بقوله : "... حتى صار الرجل يبيع بيته ليأتي لقائده بما وجب عليه في الفريضة..."[173]. وهذه الوضعية كانت لها انعكاسات على الحياة الاجتماعية، إذ كثر الفرار إلى القبائل المجاورة، وازداد السعي في الحصول على الحماية القنصلية ومخالطة الأجانب هروبا من كثرة التحملات والتكاليف[174].

ولاشك في أن المبادرات الإصلاحية التي قام بها المولى عبد العزيز كانت تعكس وعيه باستفحال الحالة الداخلية للبلاد بسبب ممارسة العمال والقواد لسياسة التعسف والنهب والابتزاز، ورغبته الجادة في الحد من نفوذهم الذي بدأ يتضخم خصوصا في الجنوب. ولهذا أقدم على القيام بإصلاح جذري لنظام الجباية سمي بالترتيب، في محاولة للتخفيف عن الرعية من عبء الضغط الجبائي، ووضع حد لتجاوزات العمال والقواد، والقضاء على نظام الامتيازات الذي كانت تتمتع به الفئات النافذة داخل المجتمع المغربي.

---

172) ابن زيدان : **الاتحاف**، م.س، ج: 1، ص: 393.

173) الحجوي : **تقاييد**، م.س، ص: 25.

174) الخديمي علال : **المجتمع الشاوي**، م.س، ص: 12.

الفصل الخامس

الترتيب العزيزي

قام المولى عبد العزيز سنة 1319هـ/1901م بإصلاح جذري للضرائب وطرق جبايتها، سمي بالترتيب، حلت بموجبه ضريبة محددة على الدخل والمتمولات محل النظام الضريبي الذي كان يرتكز على الزكاة والأعشار. واعتبر هذا الإصلاح تحولا هاما في سياسة المخزن الجبائية تجاه القبائل، تحكمت في نسج خيوطه عوامل متعددة، وتميز بمضامينه وأهدافه التي لاقت استحسان معظم فئات السكان. غير أن موقف بعض العلماء وأصحاب الامتيازات، من العمال والقواد والشرفاء والمحميين، إضافة إلى دسائس بعض الدول الأجنبية ومخططاتها الرامية إلى التحكم تدريجيا في أمور البلاد، كل هذه العوامل ساعدت على إفشال مشروع الترتيب وتأزيم وضعية المغرب المالية.

1 - ظروف إعلان الترتيب

بعد وفاة أحمد بن موسى سنة 1900[1] وجد المولى عبد العزيز نفسه على رأس حكم لم يكن مهيأ لممارسته[2]، فلم يكن بإمكانه لا متابعة السياسة الجائرة والمستبدة لأحمد بن موسى، ولا إقامة تنظيم مخزني على غرار ما أقامه مولاي الحسن، خاصة بعد أن توفي في النصف الأول من العام نفسه أبناء موسى بن أحمد الثلاثة، الواحد تلو الآخر[3]، فعمل فقط على استدراك الفراغ الحاصل في جهاز المخزن للحفاظ على استمرارية الدولة[4]، مما فسح المجال لانفجار كل التناقضات التي تراكمت بسبب التدخل الأجنبي في شؤون المخزن، والتحولات التي ألحقها ببنياته، في شكل صراعات داخل الجهاز الحاكم بين مختلف التيارات التي كانت تشكل المخزن من محافظين وإصلاحيين يميلون إلى هاته القوة أو تلك[5].

وساهمت الأوضاع الموروثة عن عهد ابا احماد في صعوبة موقف المولى عبد العزيز، حيث ساءت أحوال السكان الاقتصادية والاجتماعية بسبب ما تعرضوا له من ضغط جبائي لسنوات عديدة، واستفحلت مظاهر الظلم والقهر الممارس من طرف الحكام المحليين على سكان القبائل. يضاف إلى ذلك أن مشكلة الحمايات تفاقمت لدرجة خطيرة[6]، في الوقت الذي تزايدت فيه الضغوط الأجنبية على المخزن من أجل القيام بإصلاحات متعددة.

---

1) توفي أحمد بن موسى في 13 ماي 1900. راجع: الخديمي علال : **التدخل الأجنبي...**، م.س، ص: 27.

2) كان المولى عبد العزيز قد بلغ حوالي عشرين سنة من عمره عند وفاة أحمد بن موسى. قارن:

– ابن زيدان عبد الرحمان : **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة**، الرباط 1937، ص: 101.

3) توفي سعيد بن موسى وزير الحرب في شهر يناير 1900، وتوفي ادريس بن موسى حاجب السلطان في أبريل من السنة نفسها. انظر:

– بوعشرين الحسن بن الطيب : **التنبيه المعرب...**، م.س، ص: 62.

– المشرفي محمد بن مصطفى : **الحلل البهية...**، م.س، ص: 880.

- LAROUI (A.) : Les origines..., op. cit., p. 343.

4) حول الشخصيات التي تكون منها المخزن الجديد بعد وفاة أحمد بن موسى، أنظر:

– الحجوي محمد بن الحسن : **انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره**، م.خ.ع, رقم ح 123، ص: 5.

– المنوني محمد : **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، 1985، ج 2، ص: 6–7.

5) – الخديمي علال : **التدخل الأجنبي...**، م.س، ص: 29.

– نفسه : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 41–43.

6) Miège (J.L.) : Le Maroc et l’Europe 1830-1894, P.U.F, 1961, T. III, p. 267.

ولمواجهة كل هذه المشاكل عمل المولى عبد العزيز على تطبيق إصلاحات هامة ترمي إلى استصلاح النظام ورفع الظلم وإحلال الأمن والحد من خروقات ممثلي المخزن في القبائل[7]، تبلورت في مشروع لإصلاح نظام الجباية سمي بالترتيب.

وكان المخزن قد مر بتجربة أولى لتطبيق الترتيب في عهد المولى الحسن، حيث حاول هذا الأخير استنادا إلى الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من معاهدة مدريد (1880)[8] إحداث ترتيب أو تنظيم جبائي جديد وقع عليه الاتفاق بين ممثلي المغرب وممثلي الدول الأجنبية في طنجة بتاريخ 30 مارس 1881[9]. وكان مشروعه يستهدف التسوية بين المغاربة والأجانب والمحميين في أداء الضرائب[10]. وقد قام المخزن بتعديله سنة 1884، وشرع في تطبيق الترتيب بشكل جزئي على المغاربة في السنة نفسها[11].

وكان هذا المشروع الإصلاحي الحسني، يرمي إلى "ضبط القبائل وما لدى كل واحد بالحساب والتقييد بحيث تجري الوظائف والتكاليف على حسب حال كل بحيث لا يبقى حيف ولا سبيل في ذلك للمزيد، ويحصل به الرفق للرعية، وتنحسم مادة جور العمال بالكلية"[12]، فتم تعيين أمناء وأشياخ بالقبائل كلفوا بجانب العمال والقواد بمراقبة أحوال السكان، وإحصاء ممتلكاتهم، وتقدير الضرائب والنفقات بشكل جماعي. ولم يلغ الترتيب الحسني الزكاة والأعشار والكلف المخزنية، بل سن ضوابط لكيفية فرض هدايا الأعياد والزكوات والأعشار، وتكاليف المخزن من المئونة والسخرة والحركة. وكان الهدف هو

---

7) الخديمي علال : **العواقب الاجتماعية والسياسية لترتيب 1901**، ضمن "دراسات مهداة للفقيد جرمان عيـاش"، منشورات كلية الآداب بالرباط، ص: 226.

8) حول مؤتمر مدريد، ظروف انعقاده ومقرراته، راجع :

– بنمنصور عبدالوهاب : **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشـأتها إلى مـؤتمر مدريـد سـنة 1880**، المطبعـة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية 1985.

9) – الخمليشي عبد العزيز : **جوانب من الحياة التجارية**، م.س، ص: 101 وما يليها.

- Michaux-Bellaire : L’organisation des finances au Maroc A.M., vol. XI, 1907, p. 216.

10) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 599.

11) التوزاني نعيمة : **الأمناء بالمغرب**، م.س، ص: 150-152.

12) السباعي محمد بن إبراهيم : **البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في بعض مـآثر السـلطان مولانـا الحسن**، م.خ.ع. رقم د 1364، ص: 120.

تخفيف أعباء الجباية على الفلاحين، حتى لا يلتجئوا للاستدانة أو المخالطة مع الأجانب[13]. ورغم ما تميز به هذا المشروع الحسني من مبادئ وأهداف، فإن العراقيل المتعددة التي وضعها الأجانب أمامه حالت دون تطبيقه، وبذلك "انخرم ولم يدم"[14]، ولم يتمكن المخزن من إصلاح أوضاع القبائل، ووضع حد لمعاناتها من الحيف والشطط في استخلاص الجبايات.

وكيفما كانت عوامل وأسباب فشل الترتيب الحسني، فإن الظرفية التي كانت تمر منها البلاد بعد وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى، بما شهدته من تطورات داخلية وخارجية متعددة، جعلت المخزن يعمد إلى إدخال إصلاح جذري على الضرائب وطرق جبايتها، لاسيما وأن المخزن كان يمر بأزمة مالية حادة، إضافة إلى انتشار التمردات الناتجة عن التعسف في الجباية بعدد من القبائل. وبذلك حاول المولى عبد العزيز إحياء فكرة الترتيب[15] بمضامين وأهداف متميزة. بيد أن ملابسات وظروف هذه المحاولة الثانية اختلفت عن شروط المحاولة الأولى، وإن كان هذا الاختلاف لا يشير إلى أكثر من اتجاه الأوضاع نحو المزيد من التأزم والتفاقم. فإلى حدود نهاية القرن التاسع عشر ازداد التدخل الأجنبي توغلا في شؤون البلاد، بما نجم عنه من تفكيك للهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفاحش مظاهر الفقر في المجتمع، فتحول السكان من جراء ذلك إلى فريسة سهلة بين أيدي الزعامات المحلية والجهوية، كما اشتد من جهة أخرى تعلق السكان بالقيم الدينية[16].

ومهما يكن، فإن المخزن العزيزي عمل على وضع حد لتفاقم الأوضاع وتغلب الاتجاه الإصلاحي داخل المخزن الذي أصر على إصلاح الإدارة المحلية في القبائل، وكان وراء

---

[13]) الخديمي علال : مادة **"الترتيب"**. معلمة المغرب، المجلد 7، ص: 2316.

[14]) السباعي محمد بن إبراهيم : **البستان الجامع**...، م.س، ص: 120.

[15]) للمقارنة بين الترتيبين الحسني والعزيزي، أنظر :

- Michaux-Bellaire : Les Protectorats et les revenues Marocains, R.M.M, T. 21/1912, pp. 74-99.

[16]) – الهراس المختار : **القبيلة والسلطة**، م.س، ص: 161–162.

- LAROUI (A.) : Les origines..., op. cit., pp. 343-346.

القرارات التي صدرت بضرورة القيام بإصلاح جذري لإدارة الجباية بها، والانفتاح على التقنيات العصرية الكفيلة بمساعدة البلاد على التغلب على مشاكلها المتراكمة[17].

ورغم اختلاف الآراء والمصالح فقد اتفق أعضاء المخزن على الشروع في إصلاح أوضاع القبائل وحل مشاكل البلاد، وتقرر عدم استبداد أي واحد برأي أو اتخاذ قرار، وأقسم الجميع على خدمة المصالح العليا للبلاد والإخلاص للسلطان، وعدم قبول الهدايا والعطاءات من أي طرف[18].

وكان المخزن قد بعث سفيرين إلى الدول الأوربية لاستطلاع نواياها، وطلب مساعدتها في الإصلاحات التي كان المخزن يعتزم القيام بها. حيث ذهب وزير الحرب المهدي المنبهي[19] سفيرا إلى كل من بريطانيا وألمانيا، في حين ذهب عبد الكريم بن سليمان[20] وزير الخارجية إلى كل من فرنسا وروسيا. واعتمادا على توقيت هاتين السفارتين، ومكانة كل من المنبهي وابن سليمان داخل المخزن، ثم القرارات التي صدرت عن السلطان مباشرة بعد عودتهما، اختلفت بعض الكتابات الأجنبية والمغربية حول دور التأثير الأجنبي في إعلان الترتيب العزيزي[21].

وأجمعت أغلب الكتابات على أن بريطانيا لعبت دورا أساسيا في دفع المخزن إلى القيام بإصلاحات مختلفة من بينها الإصلاح الجبائي، حيث ذكر المشرفي مثلا بأن وزراء

---

17) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 42.

18) – المشرفي محمد بن مصطفى : **الحلل البهية...**، م.س، ص: 913.

– غريط محمد : **فواصل الجمان**، م.س، ص: 95.

– المنوني محمد : **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، م.س، ص: 80–81.

– الخديمي علال : **التدخل الأجنبي...**، م.س، ص: 29–30.

19) بخصوص شخصية المنبهي، أنظر :

- VEYRE (Dr. Gabriel) : Dans l’intimité du sultan Moulay Abdelaziz, Paris, 1905.

- MAURA (Gabriel) : La question marocaine au point de vue espagnol, Trad. Fr. Paris 1911, pp. 207-209.

- B.C. Afr. Fra. N°6/1901, p. 210.

20) انظر ترجمته عند غريط محمد : **فواصل الجمان**، م.س، ص: 95.

21) الخديمي علال : **العواقب الاجتماعية والسياسية**، م.س، ص: 227–228.

مولاي عبد العزيز "اتفق رأيهم على إنشاء الترتيب بإشارة الإنجليز"[22]، وأكد بأن بريطانيا اقترحت إصلاحات أخرى مثل إقامة السكة الحديدية ونصب التلغراف، واتهم الأنجليز بلعب دور مؤثر داخل صفوف المخزن[23]. وقد أيدت هذا الرأي العديد من الكتابات الأجنبية والمغربية[24]، ومنها من أرجعت جذور برنامج الإصلاحات العزيزية إلى نصائح وتعليمات الوزير المفوض البريطاني جون دراموند هاي J.D.Hay[25].

وخلصت دراسة مغربية حديثة حول العلاقات المغربية البريطانية خلال هذه المرحلة، إلى أن بريطانيا كانت بالفعل المشجع الرئيس للمخزن من أجل القيام بإصلاحات مختلفة ومن بينها الترتيب، وأن الأنجليز اعتمدوا في ذلك على وزير الحرب المهدي المنبهي، والمستشارين البريطانيين لمولاي عبد العزيز، وخاصة الضابط هاري ماك لين Harry Mac Lean، والوزير المفوض البريطاني هارولد نيكولسن Harold Nicolson[26].

وعلى عكس ذلك، أشار محمد غريط في "فواصل الجمان" إلى أن الفرنسيين هم الذين أوحوا للوزير عبد الكريم بن سليمان بالترتيب أثناء سفره إلى باريز في صيف 1901[27]. وشاركه الرأي كَابرييل مورا G.Maura الذي أشار إلى أن ابن سليمان دافع عن

---

22) المشرفي : **الحلل**، م.س، ص: 914.

23) نفسه، ص: 896.

24) - TAILLANDIER (S.R) : Les origines du Maroc Français, récit d'une mission (1901-1906), Paris Plon, 1930, p. 166.

- GUILLEN (Pierre) : L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905, Paris 1967, p. 617.
- MARTIN (A.G.P) : Quatre siècles..., op. cit., p. 391.
- CATTENOZ (G.) : La fiscalité Marocaine, op. cit., p. 15.
- B.C. Afr. Fra. N°10/1901, p. 350.

- كَيلان بيير : **الاقتراضات المغربية 1902-1904**، ترجمة وتقديم برنوسي المصطفى، د.د.ع الرباط 1992-1993، ص: 46.

- السوسي محمد المختار : **المعسول**، م.س، ج 20، ص: 36.

25) LAROUI (A.) : Les origines..., op. cit., pp. 345.

26) ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى: 1886-1904**، د.د. الرباط 2001، ص: 635-638.

27) غريط محمد : **فواصل الجمان**، م.س، ص: 94.

الترتيب داخل المخزن تحت التأثير الفرنسي، لكن البعثة الفرنسية عارضت الترتيب لما رأت التطورات التي أعقبته مباشرة[28].

وكيفما كان دور التأثير الأجنبي في التفكير والشروع في تطبيق الترتيب، فإن المخزن اتخذ البادرة في إعلان مشروعه الإصلاحي. ورغم استشارته لدول أجنبية، ودخوله في مفاوضات مع السفراء الأجانب بطنجة حول فرض الترتيب على الأجانب والمحميين[29]، فإن العامل الداخلي في إعلان الترتيب كان أقوى بكثير من نصائح وتعليمات دول أوربية. ومن دلائل ذلك كون السفراء الأجانب بطنجة لم يتم إخبارهم إلا بعد الشروع في العمل بالترتيب بقبيلة الرحامنة، حيث كلف السلطان نائبه محمد الطريس بإخبارهم بالأمر، ووجه نسخة من الظهير الموجه للرحامنة لإطلاعهم عليها، جاء في رسالة السلطان إلى الطريس قوله : "... وأعلمناك لتكون على بال من ذلك وتعلم به النواب ثمة ليصيروا على بصيرة منه... وها نسخة مما كتب للرحامنة تصلك بطيه لتطلعهم عليها..."[30].

وهكذا لعبت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بشكل عام، ومنذ تولية المولى عبد العزيز في العام 1894 بشكل خاص، دورا أساسيا في التفكير في القيام بإصلاح جبائي يعمل على الحد من تسارع وتيرة اتساع الهوة بين المخزن من جهة وسكان البوادي من جهة أخرى. كما أن

---

28) MAURA (G.) : La question marocaine..., op. cit., p. 216.

- لمزيد من التفاصيل راجع: الخديمي علال : **العواقب**...، م.س، ص: 225-238.

29) لابد من الإشارة إلى أن السلك الدبلوماسي، بتأثير من فرنسا، عارض في البداية مشروع الترتيب، وخاصة ما تعلق منه بوضعية الأجانب والمحميين. وبعد مفاوضات طويلة أقر ممثلو الدول الأجنبية هذه الضريبة، وتم التوقيع على قانون منظم للترتيب يتكون من إثني عشر فصلا، وقع الاتفاق عليه بين النائب السلطاني بناصر غنام وممثلي الدول الأجنبية بطنجة بتاريخ 23 نونبر 1903. أنظر:

- بياض الطيب : **ضريبة الترتيب**، م.س، ص: 341-348.

30) ر.س. إلى النائب محمد الطريس، 16 جمدى الأولى 31/1319 غشت 1901، م.و.م. مح. جمدى الأولى 1319.

المخزن حاول من خلاله التغلب على الأزمة المالية التي تفاقمت بشكل كبير[31]، ثم مواجهة تزايد التغلغل الأجنبي في البلاد. ويحدد علال الخديمي دور العامل الداخلي في إحداث الترتيب وتنظيمه بقوله :

"... وهكذا نكتشف أن دوافع إعلان الترتيب كانت متعددة، وكانت الدوافع الداخلية هي الغالبة. أما التأثيرات الخارجية، فتتلخص ليس في مساعدة دولة أوربية للمغاربة على إصلاح شؤونهم، بل في محاولة المغاربة إيقاف النزيف المالي لخزينتهم، والتدهور السياسي لنفوذهم، والاحتلال الأجنبي لبلادهم، عن طريق القيام بإصلاح يسحب الذرائع والمبررات من الأجانب، حتى يخضعوا لدفع الضرائب بدورهم، أو على الأقل حتى لا يمانعوا في دفع محمييهم ومخالطيهم للضرائب المستحقة على استغلالهم للبلاد. ثم أن المغاربة كانوا على بينة من ضرورة الإصلاح حتى يمكنهم إقناع الدول الطامعة باحترام السيادة المغربية"[32].

ولاشك في أن للترتيب جذوره في المجتمع المغربي، ذلك أن غالبية أفراده كانت تتشكل من الفلاحين والحرفيين والتجار الصغار، وهذه الفئة هي التي كانت تتحمل عبء الجبايات، مما جعلها دائمة التظلم والانتفاض، بينما كانت فئة من الأقلية المحظوظة تستفيد من عملهم وتتمتع بالامتيازات والإعفاءات الجبائية. وكانت الاصطدامات مع الأغلبية تهدد المخزن، لذا حاول هذا الأخير استيعاب هذا الصراع وكبحه عن طريق رفع الظلم عن الرعية بإلغاء الامتيازات التي تتمتع بها الفئات النافذة في المجتمع، خاصة إذا علمنا بأن إصلاح الأوضاع الداخلية بالبلاد هو الكفيل وحده لمواجهة التدخل الأجنبي المتزايد في شؤون المخزن.

---

31) يقول الحجوي معلقا على نتائج سفارة عبد الكريم بن سليمان إلى فرنسا، وواصفا ظروف المخزن المالية خلال هذه المرحلة: "...وقعت في وقت كان المغرب فيه مختلا من كل الوجهات المالية والحربية والسياسية والأخلاقية والفوضى ضاربة أطنابها والجيش لا جيش والمالية هي عين الفقر وأطراف المخزن لا تعرف نظاما ولا أحكاما ولا تؤدي جباية...":

- الحجوي محمد بن الحسن : **انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره**، م.خ.ع. رقم ح 123، ص: 6.

32) الخديمي علال : **العواقب الاجتماعية والسياسية**، م.س، ص: 229.

2 - مضمون الترتيب وأهدافه

وجه المولى عبد العزيز إلى عدد من العمال والقواد ظهيرا مطولا يشرح فيه مضمون الترتيب وأهدافه[33]. والقصد من ذلك أن تقرأ محتويات الظهير على القبائل وتوضح لها دوافع وأهداف هذا الإصلاح الجبائي، وإيجابياته المتعددة بالنسبة لتحسين أحوال السكان وتغيير أوضاعهم المزرية.

وأوضح السلطان في ظهير الترتيب بأن الدافع إلى إصداره هو الرغبة في حفظ مصالح الرعية وتنمية أموالها وعلاج أحوالها، والحد من أساليب الاعتداء والظلم الذي تتعرض له، وحسم خلافات السكان مع حكامهم، خاصة وأن هؤلاء كانوا يتهمون محكوميهم بعدم الخضوع لأوامر المخزن، في الوقت الذي يتهم فيه السكان حكامهم بالتعسف والشطط في استخلاص الجبايات منهم[34].

هذه العلاقة المتوترة بين العمال والسكان، والتهم المتبادلة في ما بين الطرفين، إضافة إلى اضطراب أحوال القبائل المغربية، كانت المبرر الرئيس، حسب ما جاء في الظهير، لتأخير الإعلان عن الترتيب. فكان الهدف من إصداره في هذا الوقت هو إصلاح هذه الأوضاع، وكف أيدي الحكام عن المحكومين[35]. كما توخى الإصلاح الجبائي الجديد توفير مداخيل قارة لبيت المال بواسطة إجراءات قانونية، فقد "أسس على قواعد سياسية وقوانين بحفظ المصالح وافية، وفي رفع الضرر كافية على الوجه الذي يعود نفعه على بيت المال"[36].

---

33) تحتوي الخزانة الحسنية بالرباط على نماذج من ظهائر الترتيب العزيزي، نذكر من بينها الظهير الموجه إلى القائد محمد بن علي البوعمراني، بتاريخ 11 جمدى الثانية 25/1319 شتنبر 1901، مح 568. وإذا كانت هذه الظهائر تختلف من حيث التواريخ فإنها تحمل المضمون نفسه.

34) لمزيد من التفاصيل راجع :

- الخديمي علال : **العواقب...**، م.س، ص: 226-227.
- نفسه : **التدخل الأجنبي...**، ص: 30-31.

35) ظهير الترتيب العزيزي :

- التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 600-601.

36) ظهير الترتيب العزيزي :

- الخديمي علال : **التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 30.

شرح السلطان بعد ذلك مضمون إصلاحه الجبائي، ويتمثل أساسا في "توظيف مقدار محصور يكون... عطاؤه سنويا على أنواع البهائم والمواشي وعلى مزارع الحرث والبحائر والسواني وكذلك الأشجار على اختلاف أنواعها". وجاء في ظهير الترتيب أيضا أن هذا الحكم يعم سائر الأقطار والقبائل، ويستوي فيه "المشروف والشريف والقوي والضعيف، وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو نحوه يكون فيه كسائر الناس". وبذلك تم إلغاء كل الامتيازات الجبائية التي كان يتمتع بها حاملو ظهائر التوقير والاحترام، وتحتم على جميع الإغنياء والفقراء دفع الجباية بشكل متساو، بل ألزم حتى حكام القبائل وأعيانها بالأداء.

وهكذا، فإن الترتيب عمل على تحقيق نوع من العدالة الجبائية، وهدف إلى رفع الضرر عن الرعية، حيث نجد السلطان يؤكد على ضرورة "حفظ مصالح الرعية وتنميتها وعلاج أحوالها ورفع الأذى والاعتداء عنها"[37]. وبذلك فإن هذا الإصلاح كان يهدف من المنظور المخزني العام إلى تحقيق الأمن لجميع أفراد الرعية، حكاما كانوا أو محكومين، في أنفسهم وممتلكاتهم، وذلك بوضع حد لأعمال القمع والاضطهاد، ولمختلف مظاهر التسلط وممارسة العنف والجريمة بكل أشكالها[38].

لقد أقر الترتيب العزيزي بوجود اختلالات في العلاقة بين العمال والسكان، وأشار إلى تضرر هؤلاء من تعسفات وتجاوزات ممثلي المخزن المحليين، وشكل هذا الإقرار اعترافا ضمنيا بالحيف الذي كان يميز سياسة المخزن الجبائية والتسخيرية تجاه سكان البوادي. ولأن السلطان رأى أن الوقت أصبح مناسبا لتغيير الأوضاع، فقد عمل على رفع الضرر عن السكان الذين تطاول العمال على أموالهم، وهدف إلى تدعيم بيت المال بموارد جبائية كان النصيب الأوفر منها لا يصل إلى خزينة الدولة، بقدر ما كان يبقى في "بيت مال الحكام"، الذين لم يبق من حقهم فرض شيء على محكوميهم مادام السلطان قد عين لهم راتبا من بيت المال "وحلفهم بالايمان المغلظة وأشهد عليهم بالعدول"[39] على أن يسقطوا ما كانوا

37) ظهير الترتيب العزيزي.

38) ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى**، م.س، ص: 638.

39) الغجدامي محمد : **التسلي عن الآفات بذكر الأحوال وما فات**، مخطوط، ص: 132. عن أحمد التوفيق : المجتمع المغربي، م.س، ص: 603.

يفرضونه على القبائل، وألا يتطاولوا لأخذ شيء بطمع أو حيلة، وألا يعودوا لمد اليد في متاع أحد من القبائل. وبذلك فإن الترتيب عمل على تقنين العلاقة بين العمال والرعية، وحدد مهمة العمال الأساسية في "رد البال وتأمين الطرق وإجراء الأحكام وشد العضد على الصلاح وحفظ النظام وإجلاس كل طائش عند حده"[40].

وإلى جانب ذلك كان مشروع الترتيب العزيزي يهدف إلى التسوية بين المغاربة والأجانب والمحميين في أداء الضرائب، وعمل على أن يعمم تحصيل الواجبات الجبائية السنوية على جميع الأفراد داخل المجتمع المغربي، مهما تباينت مراتبهم الاجتماعية، ومهما اختلفت حتى جنسياتهم وانتماءاتهم الدينية[41].

ويمكن تلخيص أهداف الترتيب الأساسية في النقط التالية :

- نشر الأمن وحماية مصالح الأمة وحسم الخلافات بين الولاة والرعية.
- معالجة الأزمة المالية وفراغ بيت المال.
- إلغاء الامتيازات وسلوك سياسة المساواة بين الناس في الجباية.
- إيقاف التدهور السياسي لنفوذ المخزن وإقناع الدول الطامعة باحترام سيادة المغرب والمحافظة على استقلاله[42].

ويتضح من تحليل مختلف العناصر الواردة في ظهير الترتيب، أن هذا المشروع استهدف أكثر من تغيير في أساس الجباية. فهو بتعبير أدق، وضع نظريا الشروط الأولى لتغيير اجتماعي-سياسي، يمكن أن تضمن لو نجحت، لا انتظام الجباية فحسب، بل تغيير

---

40) ظهير الترتيب العزيزي.

41) ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى**، م.س، ص: 639.

42) - الخديمي علال : **العواقب...**، م.س، ص: 227.

- نفسه : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 44.

مناخ لم يعهد من قبل بين المخزن والعامة[43]. ويمكن التأكيد على أن مشروع الترتيب العزيزي شكل في إطار الأوضاع السائدة بالبلاد خلال هذه الفترة ثورة حقيقية[44].

3 - كيفية تطبيق الترتيب

كان الترتيب يطبق بنفس الطريقة بجميع القبائل التي جرب بها، الأمر الذي تؤكده عدد من كنانيش الترتيب، حيث نجد في بدايتها شرحا لكيفية فرضه، وقدر العطاء فيه، والعقوبات التي تتخذ في حق المخالفين :

"... فعندما يخرج الأمناء والعدول إلى قبيلة بقصد ترتيبها يومر العامل بمساعدتهم على تقييد المتمولات على ما هي عليه من غير زيادة ولا نقصان، ويتوعدون جميعا على عدم التساهل في ذلك، وإظهار الجد والحزم في التنفيذ، ثم يسترعي العامل على كل واحد من إيالته بأن من أخفى شيئا من متاعه ولو قل، فإنه يعاقب على ذلك. ويتخذ الأمين كناشا لتقييد المتمولات وهي: الإبل والبقر والغنم بنوعيها والخيل والبغال والحمير المركوب منها والمستخدم وأشجار الزيتون المستغل واللوز وأشجار الجنات والبحائر وسواني الحناء وجميع ما يزرع بالبلادات الحراثية باعتبار أزواج الحرث. ويبتدئ العمل باحصاء متمول العامل وأقاربه، ثم ما لغيره من عامة الناس وخاصتهم، حيث يتم تقييد أسماء المالكين في أضلاع بعدد أنواع المتمول كل نوع بضلع مرقوم عليه قدر عطائه وفي ءاخر الأضلاع يكون مجموع واجب أنواع المتمول..."[45].

---

43) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 602.

44) كَيلان بيير : **الاقتراضات المغربية**، م.س، ص: 46.

- LEBEL (A.Roland) : L’Impôt agricole au Maroc: LE TERTIB, Paris 1925, p. 19.

- Michaux-Bellaire : Les Impôts Marocains, op. cit., p. 77.

- B.C. Afr. Fra. N°5/5/1902.

45) وردت هذه المعطيات في مقدمة عدد من كنانيش الترتيب، نذكر من بينها كناش الخزانة الحسنية رقم 254، المتعلق ب **"ترتيب متمولات أولاد بوعزيز من قبيلة دكالة سنة 1319"**. ص: 1. وكناش الخزانة الحسنية رقم 260، المتعلق ب **"ترتيب متمولات بني مجراذة وبني غمامة وإذا أوكاز إيالة القائد سعيد الجلوني سنة 1319"**، ص: 1.

وكان الأمناء والعدول يحصلون على مرتب مقابل عملهم من بيت المال مباشرة. ويقتصر دور العمال والقواد في مساعدة الأمناء والعدول على القيام بواجبهم، بتوفير ظروف ملائمة لعملهم، وعدم التدخل في شؤونهم. ويقوم الأمناء والعدول بإجراء إحصاء شامل للممتلكات والمتمولات، وتقدير الضريبة الواجبة حسب تعريفة وحيدة تدفع سنويا على أنواع البهائم والمواشي وعلى مزارع الحرث والبحائر والسواني والأشجار المثمرة على اختلاف أنواعها[46]. وتسجل جميع المعطيات بدقة في كنانيش مخصصة لهذا الغرض. ويحتفظ الأمين بنسخة أولى، ثم يتسلم العامل أو القائد نسخة ثانية، بينما تودع نسخة ثالثة بأحد البلاطات السلطانية، وكل ذلك توخيا للصرامة في الضبط والمراقبة[47].

ومن المعلوم أن الترتيب العزيزي اعتمد في تحديد الواجبات على تقدير مساحة الأرض المزروعة بواسطة أزواج الحرث[48]. وزوج الحرث نعت للمساحة التي يستطيع فلاح حرثها بمحراث يجره زوج من البهائم خلال فصل الحرث، ابتداء من الحمير إلى البقر والبغال والخيل والجمال. إلا أنه من الصعب الاتفاق على ما يقابل مساحة زوج الحرث، حيث تختلف هذه المساحة من مكان إلى آخر، باختلاف التضاريس والتربات وبهائم الجر، وتتراوح بين حوالي 6 هكتارات و25 هكتارا.

وتم تحديد قدر العطاء السنوي الواجب في ضريبة الترتيب على المتمولات والأملاك، سواء في ظهائر الترتيب، أو المفصلة في مقدمة كنانيش الترتيب، على النحو التالي[49]:

---

46) معلمة المغرب، المجلد السابع، مادة **الترتيب**، ص: 2317.

47) ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى**، م.س، ص: 640.

48) لتقدير مساحة أزواج الحرث، وبيان الفرق بينها، راجع :

- التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 201-204.

49) أورده علال الخديمي، مادة **الترتيب**، معلمة المغرب، م.س، ص: 2318. اعتمادا على ظهير الترتيب العزيزي.

القدر الواجب سنويا	المتمولات والأملاك
ريال واحد	- على كل رأس من الإبل
نصف ريال	- على كل رأس من ابكار الإبل
نصف ريال	- على كل رأس من البقر
ربع ريال	- على ضرائب البقر ذكورا وإناثا
عشر ريالات	- على كل 100 رأس من الغنم
خمس ريالات	- على كل 100 رأس من المعز
نصف ريال	- على كل رأس من الخيل والبغال
بسيطة واحدة	- على كل رأس من الحمر
خمس ريالات	- على كل 100 شجرة من الزيتون المستغل واللوز
ريالان ونصف	- على كل 100 شجرة من الليمون بأنواعه ومن النخيل
ريال واحد وربع ريال	- على كل 100 من شجر العود الرقيق
يقوم ما يحرث منه كل سنة ويعطى عليه نصف العشر	- البحائر والسواني
- زوجة الإبل والخيل والبغال عشرة ريال - زوجة البقر خمسة ريال - زوجة الحمير ريالان ونصف	- المزروعات في الأرض الحراثية تقوم حسب أزواج الحرث :

كانت رغبة المخزن كبيرة في إنجاح الترتيب، ولذلك عمل على توضيح جميع مقتضياته وكيفية فرضه وطريقة تطبيقه في القبائل، وتم شرح جميع مراحل عملية الإحصاء والتقييد، وتحديد مسؤوليات الأطراف المشاركة في العملية، كما تم تنبيه المعنيين بضرورة التزام النزاهة وعدم تكليف الرعية بأي مقابل عن الخدمات التي يقومون بها، خاصة وأن المخزن تكفل بأداء رواتبهم تجنبا لما قد يلحق السكان من تعسف في القبض. ولاشك في أن مشروعا جريئا مثل الترتيب العزيزي سيكون محط استحسان البعض وانتقاد البعض الآخر.

4 - موقف السكان من الترتيب

اختلفت بعض الكتابات المغربية المعاصرة للفترة حول موقف سكان القبائل من الترتيب، فقد ذكر المشرفي بأن العامة استحسنت الترتيب "لفرط ما كان يأخذه منهم قوادهم من فرض المال الكثير عليهم بكل شهر بل بكل جمعة"[50]، واعتبر أن العامة تعرضت لضغط جبائي كبير على يد العمال والقواد، حيث أضاف قائلا: "... وما ذكرناه من استحسانهم الترتيب إنما هو بحسب معرفتهم بالنسبة لما كانوا عليه من تكاثر التوظيفات عليهم"[51]. وفي ذلك إشارة إلى ما لحق السكان من تعسف في الجباية وحيف في استخلاصها. وهو الجانب الذي عمل الترتيب على معالجته من خلال وضع حد لممارسات القواد وضغوطاتهم. ومن الطبيعي أن يتحمس العامة لمثل هذا الإجراء الكفيل بتحسين أوضاعهم، ورفع الظلم عنهم.

وبعكس ذلك يرى الحسن بوعشرين بأن السكان تعجبوا لصدور الترتيب ولم يفهموا مقاصده، مما أدى بهم إلى إعطاء تأويلات مختلفة عن صدوره، ومما قاله في هذا الصدد: "... وصار ذلك في أذهان الناس كالعجب واستحالته العقول وبنوا عليه أمورا"[52]، وأشار أيضا إلى أن ما جعل العامة ترتاب في أمر الترتيب هو علمها بأنه اقتراح أجنبي أمر المخزن

---

50) المشرفي : **الحلل**، م.س، ص: 916.

51) نفسه، ص: 919.

52) بوعشرين : **التنبيه**، م.س، ص: 67.

بالعمل به، وأضاف قائلا : "... فزاد الناس تشويشا ونفارا، وتخوفوا من ذلك لعلمهم أنه من عمل الأجانب، وظنهم أنه مقدمة لشيء آخر..."[53].

وتجدر الإشارة إلى أن كلا من المشرفي وبوعشرين انتقدا الترتيب وعارضا صدوره بسبب مخالفته للشريعة وإلغائه للزكاة، فالأول يرى أن السكان استحسنوا الترتيب لجهلهم، حيث قال: "... ولو علموا ما أوجبته الشريعة بهم لضاقت بهم الأرض من هذا الترتيب، ولاستحسنوا رفق الشريعة بهم عليه، إذ الشريعة إنما أوجبت الزكاة فقط على من تم له نصابها..."[54]. وبذلك فإن المشرفي انطلق من مسألة إلغاء الزكاة لانتقاد مشروع الترتيب[55]، مع العلم أن الكثير من القبائل لم تكن تؤديها، والقبائل التي كان تدفع الجباية لم تكن تكتفي بأداء الزكاة والأعشار، حيث كانت تطالب بأداء تكاليف ووظائف متعددة، كان النصيب الأوفر منها يستفيد منه الحكام المحليون بالقبائل.

والتبرير نفسه تبناه بوعشرين، حيث قال في سياق حديثه عن الترتيب العزيزي: "... وفي ضمن ذلك تعطيل الزكاة التي هي أحد أركان الإسلام"[56]. وهذا الموقف يعكس معارضة بعض علماء الفترة للترتيب العزيزي، خاصة وأن تكوين هؤلاء كان في معظمه دينيا محضا، ولم يكن من السهل القبول بإلغاء عنصر أساسي نصت الشريعة صراحة على وجوبه. وإلى جانب ذلك فإن هذا الإصلاح هدد أيضا امتيازات العلماء أنفسهم[57]. كما أن الدور الذي لعبه الأجانب في إصدار الترتيب جعل العلماء يعتبرون أن هذا التدخل يرمي إلى تحقيق أطماع استعمارية. بل واعتبرت سياسة الإصلاحات العزيزية كمحاولة أجنبية

---

53) نفسه، ص: 70.

54) المشرفي : **الحلل**، م.س، ص: 919. - أضاف المشرفي في ص: 920 قائلا : "... يزعمون أن في ذلك إصلاحا لبيت المال ومن لم تصلحه السنة لا أصلحه الله...".

55) لابد من الإشارة إلى أن المشرفي الذي عارض الترتيب العزيزي كان قد أشاد بصدور الترتيب الحسني، الذي لم يلغ الزكاة، ومما قاله في هذا الموضوع: "... فاخترع أشياء وقوانينا موافقة للشريعة، استحسنها عامة رعيته، وحمدت العامة والخاصة سيرته... ومن ذلك اقتصاره على أخذ الزكاة دون ما عداها من المبتدعات، وترتيب أموالهم، ليعطي من له مال دون غيره ما يجب عليهم...". **الحلل**، ص: 673.

56) بوعشرين : **التنبيه**، م.س، ص: 67.

57) بورك ادموند BURKE Edmond، **العلماء المغاربة : 1860-1912**، البحث العلمي، عدد 31-1980، ص: 134، تعريب امحمد بن عبود وعبد العزيز السعود.

لتنصير المغرب[58]. وقد انتقد الحجوي معارضة بعض العلماء للترتيب بقوله : "... وصار بعض من ينتسب للعلم في الأمة ينكر نسخ الزكاة الشرعية بما سموه ترتيبا"[59].

وإذا كانت بعض الكتابات الأجنبية قد أشارت إلى حالة القلق العام التي نجمت عن صدور الإصلاحات العزيزية بما فيها الترتيب[60]، فإن العديد من المؤشرات والدلائل تثبت عكس ذلك، فقد استقبل العامة من السكان الإصلاح الجبائي الجديد بنوع من الحذر في البداية، باعتباره مشروعا إصلاحيا لم يكشف بعد بالتجربة عن محتواه وعن نجاعته. وكان لابد من مرور بعض الوقت ليستوعب الجميع مضمونه ويعرفوا أبعاده وأهدافه. وبعد أن تم لهم ذلك تقبلوه وأيدوه لأنه خلصهم من خروقات العمال وتجاوزات القواد وتعسفات الشيوخ، وأزال عنهم ما كان يثقل كاهلهم من كثرة التحملات والتكاليف[61].

وتؤكد الوثائق المخزنية هذا التأييد والاستحسان. وفي إحداها نلمس كيف تقبل سكان قبيلة عبدة الإصلاح الجبائي الجديد. جاء في رسالة موجهة من الأمين محمد بن الحسن إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان في أواخر جمدى الثانية 1319/ أكتوبر 1901 قوله : "... وقد كان الخديم السيد عيسى وجه خليفته لأسواق القبيلة وقرأ بها المكاتب الشريفة الصادرة له بالإعفاء عن الرعية في العطاء ورفع الظلم عنها سوى ما يعطى على الترتيب كل سنة وفرح الخاص والعام لذلك أتم فرح واستبشرت الناس ورجع بعض الفارين لبلادهم..."[62].

---

58) JULIEN (Ch.André) : Le Maroc face aux impérialismes, op. cit., p. 42.

59) الحجوي محمد بن الحسن : **انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره**، م.خ.ع. رقم ح 123، ص: 8.

– لم يكن كل العلماء معارضين للترتيب، ذلك أن السلطان عبد العزيز اعتمد على بعض العلماء ممن ساندوا موقفه المتمثل في ضرورة إدخال إصلاح شامل على نظام الضرائب، أمثال المفضل السوسي وهو فقيه من مراكش ومحمد العراقي قاضي فاس الجديد: بورك ادموند: **العلماء المغاربة**، م.س، ص: 128.

60) - MARTIN (A.G.P) : Quatre siècles..., op. cit., pp. 395-396.

- LEBEL (A.R) : Le Tertib, op. cit., p. 18.

- B.C. Afr. Fra. N°6/6/1902, p. 228.

61) الخديمي علال : **التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 31.

– نفسه : **العواقب الاجتماعية والسياسية**، م.س، ص: 230.

62) الرسالة تحمل تاريخ 29 جمدى الثانية 13/1319 أكتوبر 1901، و.خ.ح.

وهذه الحقيقة أكدها السلطان نفسه، عندما اتهم العمال بمعارضة الترتيب في وقت تقبلته العامة بفرح وسرور، بقوله : "... والمحقق عند العامة أنها مذعنة لأداء ذلك بفرح وسرور..."[63]، خاصة وأن لهذا الإصلاح الجبائي إيجابيات عديدة بالنسبة للسكان، حيث اعتبر الجميع متساويا في أداء الجباية، مما ساهم في إغنائهم والرفع من مستواهم المعيشي. وقد لاحظ ادموند دوتي Doutte (E) الذي جاب منطقة الحوز سنة 1902 بأن السكان استغنوا من جديد، وبدأوا يشترون الخيول والسلاح ويملأون مطاميرهم، وانتاب سكان المنطقة إحساس بالسرور والامتنان للسلطان[64]. كما أشار بول لوموان Lemoine (P) من جهته إلى التحول الإيجابي الذي عرفته وضعية السجون بعد صدور الترتيب العزيزي[65].

ومن هذه الشهادات نخلص إلى أن عامة الناس، بالحوز على الخصوص، تقبلت الترتيب بنوع من الارتياح، وظهرت نتائجه بشكل ملموس في تحسن أوضاعهم المادية. بيد أن العامة كانت تحكم وتسير من طرف فئة مس الترتيب امتيازاتها، مما جعل جهود هذه الفئة تنصب على محاولة إفشاله. وقد ساعدها على ذلك العراقيل التي وضعها الأجانب في وجه الإصلاح الجديد، وضعف المخزن، وإجماع المتضررين منه على معارضته وإفشاله.

5 - حدود تطبيق الترتيب

شرع المخزن منذ الأسبوع الأول من شهر شتنبر 1901 في تطبيق الترتيب ببعض قبائل الحوز المتاخمة لمراكش، حيث قام بإجراء تجربة عملية لاختبار نجاعة الإصلاح الجبائي وفعاليته في هذه القبائل. ويبدو أن العمل بذلك ابتدأ بقبيلة الرحامنة منذ شهر جمدى الأولى 1319هـ، كما يتضح من رسالة المولى عبد العزيز إلى النائب السلطاني محمد الطريس التي جاء فيها :

---

63) ر. السلطان إلى عدد من القواد ومن بينهم المدني الكَلاوي، بتاريخ 19 جمدى الأولى 1322 / 1 غشت 1904، م.و.م. محـ. جمدى الأولى 1322.

64) DOUTTE (Edmond) : Marrakech, Ed. Comite du Maroc, paris 1905, p. 399.

65) LEMOINE (Paul) : Mission dans le Maroc..., op. cit., p. 83.

- أشارت جريدة **لسان المغرب** إلى موقف السكان المساند للترتيب، أنظر مثلا افتتاحية العدد 43، الصادر بتاريخ 12 جمدى الثانية 1326 / 12 يونيو 1908.

"... وبعد فقد قدمنا لك بيان تفصيل الفصول الثلاثة من التقييد الموجه لك أولا المشتمل على بيان ما ترتب في مصالح رعيتنا المحروسة وها نحن كتبنا بذلك لقبيلة الرحامنة وألزمنا عاملهم الجريان على مقتضاه ووجهنا الأمناء والعدول لترتيب ذلك فيهم وإحصاء متمولاتهم ونحن بصدد تنفيذ ذلك في غيرهم إن شاء الله وأعلمناك لتكون على بال من ذلك وتعلم به النواب ثمة ليصيروا على بصيرة منه..."[66].

وهكذا أخبر السلطان النائب محمد الطريس بالشروع في العمل بالترتيب بقبيلة الرحامنة، وتوجيه الأمناء والعدول إليها، وإلزام عاملهم بتطبيقه، على أساس تعميمه بقبائل أخرى. وكلف السلطان نائبه في طنجة بإعلام النواب الأجانب بها بشروع المخزن في تطبيق الترتيب، وإطلاعهم على النسخة الموجهة للرحامنة بشأنه.

وصدرت أوامر أخرى بترتيب العديد من القبائل خلال شهري شتنبر وأكتوبر 1901، ويتعلق الأمر بقبائل الحوز والدير[67]، حيث أمرت به مثلا قبائل السراغنة[68] وحمير[69] وآيت يمور[70] وعبدة ودكالة وحاحا والشياظمة[71] ومسفيوة[72] وكَطيوة[73]. وتم تعيين العديد من الأمناء والعدول بقصد ترتيب هذه القبائل وغيرها[74].

---

66) – الرسالة تحمل تاريخ 16 جمدى الأولى 1319 / 31 غشت 1901، م.و.م. مح. جمدى الأولى 1319.

– كان السلطان قد طلب من الطريس أن يبدي رأيه فيما تقرر من مبادئ الترتيب، وذلك في رسالة مؤرخة بـــ 7 جمدى الأولى 1319 / 22 غشت 1901. أنظر: المنوني : **مظاهر**، م.س، ص: 79.

67) أكد الحسن بوعشرين بأن العمل بالترتيب ابتدأ بقبائل الحوز والدير وسوس : **التنبيه**، م.س، ص: 67.

68) ر.ق. أحمد بن الطيب السرغيني إلى السلطان، 8 جمدى الثانية 1319 / 22 شتنبر 1901، و.خ.ح. مح. 555.

69) ر.ق. أحمد بن علال الحمري إلى السلطان، 10 جمدى الثانية 1319 / 24 شتنبر 1901، و.خ.ح. مح. 551.

70) ظهير السلطان إلى قبيلة آيت يمور، بتاريخ 10 جمدى الثانية 1319 / 24 شتنبر 1901، و.خ.ح. مح. 552.

71) ميكروفيلم الخزانة العامة رقم 54، ص: 1–2.

72) كناش خ.ح. رقم 225.

73) كناش خ.ح. رقم 253.

74) يتضمن ميكروفيلم الخزانة العامة رقم 54 أسماء الأمناء والعدول المعينين لترتيب القبائل التالية : "متوكة–مزوضة–أمزميز–إيالة الكنتافي–سكتانة–إيالة الدمناتي– فطواكة–إيالة الباشا– وريكة–إيالة المتوكي–الرحامنة–عبدة–دكالة–حاحا–الشياظمة–حمير"، ص: 1–2–3. ويتعلق الأمر بتطبيق مقتضيات الترتيب العزيزي.

وخلال شهر دجنبر من السنة نفسها أمر السلطان بترتيب قبائل سوس، كما تشير إلى ذلك رسالته إلى القائد محمد الأمين الوادنوني التي جاء فيها : "... فقد شرح الله صدرنا لترتيب وظيف سنوي على القبائل السوسية كغيرها من قبائل رعيتنا السعيدة إيثارا للمصلحة ومراعاة للرفق وصونا لأموال الناس من الحيف والعدا وكلفنا بالوقوف على ذلك خديمنا القائد محمد أنفلس..."[75]. ووجه السلطان أمينين وعدلين بقصد ترتيب القبائل السوسية[76].

ولم يتم فرض الترتيب على قبائل الغرب إلا بعد توجه السلطان عبد العزيز ومخزنه إلى فاس التي وصلها في 15 مارس من العام 1902[77]. فقد ذكر الحسن بوعشرين أنه بعد استقرار السلطان بفاس بقريب "وقع الترتيب في بعض قبائل الغرب، وفي قبائل الجيش أيضا كالشراردة والأوداية ومن في معناهم"[78]. وتؤكد الوثائق بأن عددا من القبائل الغربية والقبائل المجاورة لفاس أمرت بتطبيق إجراءات الترتيب، ومن بينها قبيلة فشتالة[79]، وقبائل حصين والسهول[80]، ومهدية وإيالتها[81].

---

75) الرسالة تحمل تاريخ 5 رمضان 1319 / 16 دجنبر 1901، م.و.م. محفظة رمضان 1319.

76) تؤكد العديد من كنانيش الترتيب شروع الأمناء والعدول في إحصاء متمولات القبائل التي توجهوا إليها خاصة خلال شهري جمدى الأولى وجمدى الثانية 1319. كما أن عمليات التقييد والإحصاء كانت تستمر مدة طويلة. انظر مثلا كنانيش الخزانة الحسنية أرقام: 252، 253، 254، 257، 260.

77) حسب بوعشرين فقد غادر السلطان مراكش في 8 شعبان 1319 / 20 نونبر 1901. ومر على السراغنة والقلعة وبني مسكين وسطات وبرشيد، ثم فضالة والمنصورية، واستقر بالرباط نحو ثلاثة أشهر، وقصد فاس عن طريق بني احسن التي وصلها بعد عشرة أيام تقريبا من مغادرته للرباط: **التنبيه**، م.س، ص: 69-70.

78) نفسه، ص: 70.

79) ر.س. إلى القائد محمد الفشتالي، 15 ربيع الثاني 1320 / 22 يوليوز 1902، م.و.م. مح. ربيع الثاني 1320.

80) ر. عمال احصين والسهول إلى السلطان، 24 جمدى الثانية 1320 / 28 شتنبر 1902، و.خ.ح. مح. 575.

81) ر. محمد بن المهدي ميكو إلى محمد التازي، بتاريخ 22 صفر 1320 / فاتح ماي 1902، و.خ.ح. مح. 586.

ويلخص المشرفي إجراءات الترتيب بقبائل الغرب، ورفضه من طرف قبيلة اشراكة بقوله : "... ولما استقر به المقام (في فاس) شرع في تتميم عمل الترتيب على عمالته وعم القبائل المخزنية وغيرها، ووجه لبني حسن وأهل الغرب وبعض القبائل... وقد أذعن إليه كل القبائل غير قبيلة اشراكة، شكوا بما يلحقهم في ذلك من الضرر، لكونهم من جيش المخزن، وهم مكلفون بقيام أمره ملازمون لخدمة الأوامر السلطانية حضرا وسفرا... وكان ذلك أول نزاع وقد أصغى لمقالهم بعض القبائل، ولاسيما حيث علموا أن ذلك بإشارة الأنجليز "[82].

ويمكن القول، حسب ما بأيدينا من وثائق، أن الترتيب شمل بالأساس قبائل الحوز بمفهومه الجغرافي الكبير الذي يمتد من الرباط إلى السفوح الشمالية لسلسلة الأطلس الكبير. كما شمل أيضا قبائل سوس، وعم بعض قبائل الغرب، مثل بني احسن والقبائل المجاورة لفاس.

ووجه السلطان إلى قواد القبائل المعنية رسائل متشابهة من حيث المضمون، تعكس دوافع وأهداف وإجراءات الترتيب. وقد كتب بعضها بشكل مختصر مقارنة مع المعطيات الواردة في ظهير الترتيب السابق الذكر. ومن نماذج هذه الرسائل ما جاء في رسالة السلطان عبد العزيز إلى كافة قواد الأوداية بالحوز، إذ خاطبهم قائلا :

"... فقد شرح الله صدرنا لترتيب وظيف سنوي على قبيلتكم كغيرها من قبائل رعيتنا السعيدة إيثارا للمصلحة ومراعاة للرفق وصونا للأنفس والأموال من الحيف والعداء وعينا ما يعطى على كل نوع من أنواع المواشي والأشجار والمزروعات ما بين طرته في كل سنة ووجهنا من قبلنا حملته من الأمناء والعدول لإحصاء ذلك على يديكم أو يد خلائفكم إن لم يتيسر لكم الحضور بأنفسكم مع إحصاء جميع الأنفس الذكور بأسمائهم وأنسابهم مبينا إزاء إسم كل واحد منهم ما له من الأولاد والإخوان الذين على مائدته

[82]) – المشرفي : **الحلل**، م.س، ص: 929.

– أشارت نشرة أفريقيا الفرنسية (B.C.A.F) في أحد أعدادها إلى أن المخزن أمر بترتيب قبيلة بني ورايـن، ووجه حركة صغيرة لحماية المكلفين بترتيب القبيلة المذكورة. وعلقت على هذا التصرف المخزني بكون السكان لم يتحمسوا للإصلاح الجبائي الجديد، بل وعممت ذلك على مجموع سكان القبائل**!**

- B.C. Afr. Fra. N°6/6/1902, p. 228.

والمتمولات بأنواعها مفصلا كل فرقة على حدتها فنامركم أن تقوموا على ساق الجد والنصيحة في ترتيبهم من غير استثناء أحد منهم إذ لا فرق في هذا الوظيف بين الشريف والمشروف ومتولي وغيره ومن ثبت عنه أنه أخفى شيئا من متمولاته بسبب البحث الذي من ورائه فإنه يعاقب بسلبه ويزجر زيادة على ذلك والعهدة على كل حال إنما هي عليكم وعلى خلائفكم إن قاموا مقامكم فيه وإذا استوعبتم تقييد جميع ما عندكم وما عند كل واحد من إيالتكم في كناش على الكيفية المبينة للمكلفين بذلك عجلوا بتوجيهه صحبتهم ولا كلفة عليكم في مئونة الأمناء والعدول المذكورين ولوازمهم فإنا نفذنا لهم ذلك من صائرنا السعيد إذ لم يبق لكم سبيل على فرض شيء على إيالتكم أو قبض شيء منهم وسنعين لكم ما تقبضونه راتبا من بيت المال عمره الله حتى لا تطمع أنفسكم لمد اليد في متاع أحد من القبيلة ولا التطاول لأخذ شيء بطمع أو حيلة وحسبكم إجراء الأحكام على كل طائش وإجلاسه عند حده..."(83).

إن مشروعا جديدا بقواعد ومبادئ جديدة كان لابد وأن يثير الكثير من التساؤلات. ولذلك حاول المخزن توضيح جميع الجوانب المتعلقة بتطبيق الترتيب، فإلى جانب التعليمات الصادرة للعمال والقواد، كان هؤلاء يكلفون بقراءة ظهير الترتيب على السكان حتى يمكنهم فهم مقتضيات الإصلاح الجبائي الجديد، فقد كتب السلطان إلى قائد قبيلة فشتالة قائلا: "...وأصدرنا شريف أمرنا لهم بذلك في كتابنا الشريف الواصل إليك صحبته فنامرك أن تقرأه عليهم حتى يفهموه..."(84). ورغم كل هذه الإجراءات فإن التطبيق العملي لمقتضيات الترتيب طرح بعض التساؤلات وواجه بعض المشاكل المختلفة.

كان تقدير الواجبات من الزكاة والأعشار على سكان القبائل يتم، قبل صدور الترتيب، بطريقة الخرص أو تقدير الإنتاج. وبعد صدور ظهير الترتيب العزيزي لم يتضح لكثير من القواد والقبائل ما إذا كان الترتيب قد ألغى طريقة التخريص أم لا، ومنهم من أجل القيام بعملية الدراس إلى حين اتضاح الأمر، وتلقي إذن السلطان بذلك. فقد كتب عامل الجديدة محمد بن يحيى الجديدي إلى السلطان مخبرا بالخصب الذي شهدته بعض مناطق الحوز سنة 1902، ثم أشار إلى أن السكان شرعوا في الدراس "ظنا منهم أن ضابط

83) ر.س. إلى قواد الأوداية بالحوز، بتاريخ 9 شوال 1319 / 19 يناير 1902، م.و.م. مح. شوال 1319.

84) ر.س. إلى القائد الفشتالي، بتاريخ 15 ربيع الثاني 1320 / 22 يوليوز 1902، م.و.م. مح. ربيع الثاني 1320.

الترتيب نسخ حكم الخرص"، وطلب من السلطان أن ينبه عمال الحوز إلى ما يجب عمله بخصوص الخرص، هل ألغاه الترتيب أم لازال العمل جاريا به ليقع التعجيل بعملية الدراس[85]. ولرفع هذا اللبس كتب المخزن إلى بعض القواد[86]، ومن بينهم القائد عيسى بن عمر العبدي، مؤكدا بأن عملية الخرص لم تعد قائمة مع صدور ضابط الترتيب، قال السلطان مخاطبا قائد عبدة : "... فنامرك أن تأذن لإخوانك في دراس أندر زروعهم ولا ينتظرون تخريصها لكون ضابط الترتيب السعيد نسخ حكم الخرص بجعل العطاء على أزواج الحرث..."[87].

ونص الترتيب العزيزي، من بين ما نص عليه، على تعيين الأمناء والعدول من طرف المخزن، وعدم تكليف القائد والقبيلة بشيء من مئونتهم وسخراتهم. وبالفعل كان المخزن يعين الأمناء والعدول، ويؤدي لهم قدر الأجرة اللازمة لهم حسب الأيام التي سيمكثون فيها بالقبيلة المعنية. يقول المشرفي: "... وتعين لكل قبيلة لإحصاء ما لديها من ذلك أمين وعدلان معه، يشهدان على ما لكل شخص، ويقيدانه بدفتر. وللأمين في اليوم ستة ريال أجرة له من بيت مال المسلمين، ولكل عدل ثلاثة ريال كذلك منها"[88]. ونذكر على سبيل المثال أن المخزن وجه في شتنبر من العام 1901 ثلاثة أمناء وستة عدول، بحيث يشتغل كل أمين مع عدلين، وأدى لهم مئونة 15 يوما: ست ريالات للأمين في اليوم، وثلاث ريالات للعدول[89]. كما وجه المخزن أربعة أمناء وثمانية عدول لترتيب قبيلة الشياظمة، ودفعت لهم أيضا مئونة 15 يوما، وأمر المخزن أمناء مرسى الصويرة بتزويدهم بها، وعند انتهاء هذه المدة تدفع لهم مئونة 15 يوما أخرى، وهكذا إلى انتهاء عملهم[90].

وكان على هؤلاء الأمناء والعدول أن يسلموا للقائد المعني نسخة من كناش الترتيب، لأنه يبين بالتفصيل القدر الواجب على كل واحد من السكان. فإذا لم يتوصل

---

85) الرسالة تحمل تاريخ 10 صفر 1320 / 19 ماي 1902، و.خ.ح. مح. 575.

86) توجد بالمحفظة 573، و.خ.ح. حوالي 20 وثيقة مشابهة موجهة إلى عدد من القواد.

87) ر. س. إلى القائد عيسى بن عمر العبدي، بتاريخ 24 صفر 1320 / 2 يونيو 1902، و.خ.ح. مح. 573.

88) المشرفي : **الحلل**، م.س، ص: 915.

89) رسالة محمد غريط إلى أمناء مرسى آسفي، بتاريخ 3 جمدى الثانية 1319 / 17 شتنبر 1901، و.خ.ح. مح. 559.

90) ر. س. إلى أمناء مرسى الصويرة، 3 جمدى الثانية 1319/ 17 شتنبر 1901، ميكروفيلم خ.ع. رقم 54، ص: 71.

القائد بهذا الكناش، بادر إلى المطالبة بتمكينه منه. فقد كتب القائد حافظ الدليمي مثلا إلى السلطان مخبرا بقدوم الأمين محمد النعماني وعدلين معه لترتيب إيالة أولاد دليم، "وبيان ما يعطي كل واحد على متمولاته من المواشي والأنعام والأشجار وأزواج الحرث مع إحصائه الأنفس الذكور منهم كل واحد ومن هو على مائدته". غير أنه وبعد إتمام العمل، وترتيب القبيلة، لم يسلم له الأمين المذكور نسخة من كناش الترتيب ولذلك طلب توجيهها إليه[91]. وكان هذا أيضا حال القائد أحمد بن سالم الدليمي الذي طلب هو الآخر بتمكينه من كناش ترتيب إيالته[92].

بيد أن الأمناء والعدول كانوا يواجهون، في بعض الأحيان، صعوبات تحول دون قيامهم بمهامهم، مثل عدم توفر مكان مناسب لمبيتهم، وكان على القائد أن يوفر لهؤلاء ظروف العمل ومساعدتهم. فقد توجه الأمين المكي بن مسعود رفقة عدلين في ماي 1902 لترتيب إيالة القائد عبد السلام بن رشيد، وبعد إتمامهم لعملية الإحصاء، توجهوا إلى القائد بوشعيب بن العربي الزناتي لترتيب إيالته، ولما طلبوا منه محلا لاستقرارهم أجابهم بأن "داره منهدمة والروض سكن فيه بأولاده ولم يبق إلا المسجد"، وأمرهم بالاستقرار به إلى حين ورود فقيهه. غير أن المعنيين لم يرقهم هذا الوضع، فتوجهوا إلى الرباط متخلين، مؤقتا، عن ترتيب إيالة القائد المذكور، مطالبين بتوفير محل للسكن يساعدهم على القيام بمهامهم على أحسن وجه[93].

كما أن بدايات تطبيق الترتيب أثارت بعض اللبس بخصوص وقت استخلاص ما أحصي على السكان في أملاكهم ومتمولاتهم. وهكذا نجد القائد أحمد الكَلولي الحاحي يكاتب السلطان، عندما توجه إليه الأمناء والعدول لترتيب قبيلته، مستفسرا : "... غير أن سيدنا لم يوقت في كتابه الشريف وقتا معينا لأخذ ما عين للمتمولات على أنواعها، هل هو من الآن أو على رأس العام أو لذلك وقت ءاخر..."[94]. وقد ذكر المشرفي أنه بعد ترتيب

---

91) ر.ق. حافظ الدليمي إلى السلطان، بتاريخ 18 جمدى الثانية 1319 / 22 شتنبر 1902، و.خ.ح. مح. 584.

92) ر.ق. أحمد بن سالم الدليمي إلى السلطان، 18 جمدى الثانية 1319 / 22 شتنبر 1902، و.خ.ح. مح. 575.

93) ر. المكي بن مسعود إلى ج عبد الكريم التازي، بتاريخ 28 محرم 1320 / 7 ماي 1902، و.خ.ح. مح. 586.

94) ر.ق. أحمد الكَلولي إلى السلطان، بتاريخ 13 جمدى الثانية 1319 / 27 شتنبر 1901، و.خ.ح. مح. 564.

قبائل حوز مراكش "وزع ذلك المحصل على أداء نصفه بمضي ستة أشهر ونصفه الآخر بمضي السنة من يوم فرضه، وهكذا في كل سنة"[95].

ومن المسائل التي أثارها الترتيب العزيزي أيضا مسألة الحركة، ذلك أن هذا الإصلاح الجبائي ألغى عددا من الكلف التي كانت تثقل كاهل سكان البوادي، غير أن السلطان أصدر بموازاة مع أوامر الترتيب أوامر أخرى بتجهيز حركات بعض القبائل، واعتبر أن الترتيب لا يعفي العمال والقواد من تهيء حركاتهم نظرا لحاجة المخزن الماسة إليها[96]. وهذا ما دفع القائد أحمد الكَلولي إلى طلب توضيحات من السلطان بخصوص هذه المسألة، حيث كتب قائلا: "... نحب من سيادة سيدنا أن يبين لنا في شأن الحركة فإن سيدنا أمرنا بإقامة الحركة وقوامها على العادة من القبائل من زادهم وأجرتهم والخزائن وأجرة العامل وغير ذلك مما به قوامها ونحب من سيدنا أن يبين لنا هل ذلك على القبائل أو من عند سيدنا..."[97]. ولم يكن القائد أحمد الكَلولي وحده من طلب توضيحات بخصوص هذا الموضوع، فقد كتب السلطان مثلا إلى القائد عبد السلام بن رشيد عندما تساءل عن علاقة تجهيز الحراك بالترتيب، مؤكدا بأن "القيام بتنضيض الحراك شيء زائد على الفريضة الترتيبية"[98].

وعلى عكس تجهيز حراك القبائل فإن السلطان، حرصا منه على احترام ضوابط الترتيب، قام بإعفاء السكان من تقديم المئونة لمحلته التي غادرت مراكش أواخر نونبر 1901 في اتجاه مدينة الرباط، فلم يطالب سكان القبائل التي مرت منها المحلة السلطانية بأداء المئونة كما جرت العادة بذلك من قبل[99].

---

95) المشرفي : **الحلل**، م.س، ص: 915-916.

96) مما لاشك فيه أن هذا الإلحاح المخزني على تجهيز حركات القبائل خلال هذه الفترة يرتبط بظهور الثائر بوحمارة، وبرغبة المخزن في القضاء عليه بمساعدة حراك القبائل.

97) ر.ق. أحمد الكَلولي إلى السلطان، بتاريخ 13 جمدى الثانية 1319 / 27 شتنبر 1901، و.خ.ح. مح. 564.

98) ر.س. إلى القائد عبد السلام بن رشيد، بتاريخ 8 جمدى الثانية 1320 / 12 شتنبر 1902، و.خ.ح. مح. 582.

99) - المنوني محمد : **مظاهر يقظة المغرب**، م.س، ص: 140-141.
- ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى**، م.س، ص: 662.

هذه إذن بعض القضايا التي أثارها التطبيق العملي لمقتضيات الترتيب، ومنها يتبين سوء فهم بعض الإجراءات التي جاء بها، مما استدعى طلب توضيحات من المخزن. بيد أن هذا لا يعني أن الجميع كان يتصرف بحسن نية، فقد تعمد بعض القواد عدم تطبيقه حسب ضوابطه التي وضعها له المخزن، مما دفع السلطان إلى إصدار أوامره بإعادة ترتيب القبائل التي شهدت خروقات في العد والتقييد، حيث أمر القائد محمد أنفلس مثلا بإعادة ترتيب إيالته، يقول القائد المذكور : "... فقد أمرنا سيدنا... بإعادة ترتيب إيالتنا وتقييد صوامها كل واحد باسمه واسم أبيه في كناش ومتمولاتهم أمامهم وامتثلنا وأعدنا لها وقيدنا الصوام ولم أترك منهم ولو واحدا وكذا متمولاتهم بشهادة الله..."[100].

ويمكن القول إجمالا: إن المخزن لم يتمكن من تطبيق الترتيب في جميع أنحاء البلاد[101]. واقتصر الأمر على مناطق عرفت بكونها الرافد الرئيس لخزينة الدولة بمختلف أنواع الجبايات. وإذا كانت المشاكل التي واجهت تطبيق الترتيب في البداية لم تشكل عائقا كبيرا أمام الاستمرار في العمل به، فإن العراقيل التي وضعها المتضررون منه، من المغاربة والأجانب، وعدم استطاعة المخزن فرض هيبته، جعل مشروع الترتيب العزيزي لا يعمر طويلا، بحيث انتهى إلى الفشل كما آل إلى ذلك سابقه.

---

100) ر.ق. محمد أنفلس إلى الوزير محمد غريط، بتاريخ 20 ذي القعدة 1319 / 28 فبراير 1902، و.خ.ح. مح. 564.

101) SALMON (Georges) : Le Tertib, A.M., vol. II, 1905, pp. 154-158.

6 - فشل الترتيب : الأسباب والعواقب

تبين من تحليل مضمون وأهداف الترتيب العزيزي بأن هذا الإصلاح الجبائي عمل أساسا على وضع أسس متينة لسياسة جبائية تراعي العدل والمساواة بين الناس وتلغي الامتيازات والإعفاءات. غير أن هذا الإصلاح عارضه المستفيدون من النظام الضريبي السابق، مثل عمال وقواد القبائل، ورؤساء الزوايا والشرفاء والمرابطين والمحميين، كما عرقلت بعض الدول الأجنبية تطبيقه وساهمت في إفشاله[102].

تزعم ممثلو المخزن المحلي بالقبائل معارضة مقتضيات الترتيب لتعارضه مع مصالحهم، ومنعه إياهم من مد أيديهم في أموال السكان، كما كان الحال سابقا. ذلك بأن الإصلاح الجبائي العزيزي لم يعمل فقط على رفع أذى الولاة والعمال عن السكان، بل أصبح القواد والخلفاء والشيوخ، مثل سائر الناس، ملزمين بأداء ما وجب عليهم في ثرواتهم الخاصة، دون أي تمييز بينهم وبين محكوميهم. وحاول الترتيب بذلك كف أيدي هذه الفئة عن الرعية التي أرهقت لسنوات عديدة من طرف حكام قلما يتعرضون للمراقبة والمحاسبة.

6 - 1 - بعض أساليب الغش والعرقلة

لم ينتظر الكثير من حكام القبائل طويلا للشروع في عرقلة مشروع الترتيب، وبدأوا في ممارسة أساليب الغش والتدليس. فإذا كان المخزن قد شرع في ترتيب قبائل حوز مراكش في شتنبر 1901، فإن أساليب الاختلاس ظهرت منذ البداية، حيث نجد المخزن يكاتب القائد عبد الحميد الرحماني[103] في 22 شتنبر من السنة نفسها، أي قبيل صدور العديد من ظهائر الترتيب إلى قبائل أخرى، حول إخفاء السكان لرؤوس الماشية، جاء في الرسالة قول كاتبها : "... فقد أخبر بعض الأمناء والعدول الذين وجهوا لترتيب قبيلتك بأنهم عثروا على المواشي المبينة بمنته للأناس المبينين بها مخفية عندهم ولم يحضروها للعد والتقييد وإنما أحضروا شيئا قليلا خارجا عن ذلك وعليه فيامرك مولانا أعزه الله بحيازة جميع

---

102) عن المعارضين للترتيب وانتشار الاضطرابات الاجتماعية راجع :

- الخديمي علال : **العواقب الاجتماعية والسياسية**، م.س، ص: 231-234.

103) حول القائد عبد الحميد الرحماني وسياسته التعسفية تجاه سكان الرحامنة خلال هذه الفترة، انظر :

- DOUTTE (Edmond) : Marrakech, op. cit., pp. 396-398.

- الابوركي عمر : **الظاهرة القائدية**، م.س، ص: 116.

ذلك منهم على التمام وتوجيهه لشريف الأعتاب عقوبة لهم على ذلك وفق ما كان صدر لك به الأمر الشريف..."[104]. وفي طرة الرسالة نجد المعلومات والأرقام التالية المتعلقة بعملية الغش وإخفاء بعض المتمولات :

الإسم	غنم	معز
– المكي بن الفاطمي	130	20
– رحال بن المكي	140	00
– عبد الله بن رحال	092	00
– محمد بن قدور	130	30
– أحمد بن الطالب	150	30
– صالح بن محمد	084	15
– كبور بن أحمد	220	30
– المحجوب بن حم	455	112
مجموع ما تم إخفاؤه	1401	237

وإذا كانت هذه المعلومات تعكس من جهة بعض العراقيل التي واجهت الترتيب في أيامه الأولى، فإنها تبرز من جهة أخرى الصرامة التي واجه بها المخزن المخالفين لأوامره، بأن أمر بحيازة رؤوس الماشية التي تم إخفاؤها عقوبة للمعنيين، كما نصت على ذلك العديد من الرسائل السلطانية التي تشرح مقتضيات الترتيب للسكان.

وانتشرت مسألة إخفاء المتمولات في العديد من القبائل، وكان ممثلو المخزن يساعدون على ذلك في كثير من الأحيان، غير أن هذا الإخفاء قد يصل إلى درجة يصعب تصورها، ولنتخذ ما حدث بقبيلة الزيايدة كمثال. جاء في رسالة المرابط العباس بن الجيلالي الشرقاوي إلى الوزير محمد لمفضل غرنيط ما يلي : "... فعن الأمر الشريف خرج الترتيب

[104]) الرسالة لا تحمل إسم كاتبها وهي مؤرخة بـ 8 جمدى الثانية 1319 / 22 شتنبر 1901، و.خ.ح. مح. 570.

عند الزيايدة مع بني ورى ونحن نتسوق أسواقهم وقد رأينا أمرا يعملونه لا يصور في العقل من كانت عنده عشرة مائة رأسا من الغنم فيجعلون عليه مائة واحدة وتسعة مائة تركوها وراء ظهورهم ومن عنده أربعة مائة من رؤوس البقر فيجعلون مائة واحدة هي التي عنده ومن عنده إبل 10 فيجعلون عليه إثنين إبل هي التي عنده ومن حرث بأربعة أزواج فيجعلون عليه فردا هو الذي حرث به..."[105].

حسب هذا المرابط فإن درجة الاختلاس في الإحصاء كانت كبيرة جدا، وقد يكون في شهادته نوع من التحامل والمبالغة لحزازات لم يذكرها، غير أنه أكد بأن على المخزن إجراء البحث والتحري كي تتضح حقيقة الأمور.

وأكدت رسائل بعض الأمناء والعدول انتشار هذه الظاهرة، مما طرح صعوبات كثيرة أمام إحصاء المواشي على الخصوص، حيث يلجأ أصحابها إلى إخفائها عن مقر سكناهم إلى حين انتهاء المكلفين بالترتيب من مهامهم. مما جاء في إحدى الرسائل حول هذا الجانب : "... إننا منذ شرعنا في عد المواشي بالقبيلة اجتهدنا في تحصيل الغرض غاية جهدنا ووقفنا على ساق الجد ما أمكننا وفق الأمر الشريف... واختبرناها بأي وجه يحصل به تمام المقصود على الوجه المأمور به فظهر لنا منهم أن ذلك لا يوجد لأننا إذا أردنا أن نعدوا المواشي على عينها لم يبيتوها بالدوار ويخفوها علينا وإذا عدوها بذكرهم لم يذكروا فيها إلا ما قل وذلك بعدما نقرءوا على كل جماعة كتاب العامل بمحضر أشياخهم ونائب العامل ونحذر الأشياخ ينهون إخوانهم عن إخفائها..."[106].

ومما لاشك فيه أن هذا الجانب عرقل، بشكل أو بآخر، تطبيق الترتيب وإنجاحه. غير أن التساؤل يطرح حول مسؤولية القائد المحلي، لاسيما إذا علمنا أن له سلطة مباشرة على السكان، وله من الوسائل والإمكانيات ما يمكنه من مراقبة أهل قبيلته. والغالب أنهم كانوا يتلقون منه التشجيع والتحريض بهدف إفشال مشروع الترتيب، والعودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق.

---

105) الرسالة تحمل تاريخ 24 محرم 1320 / 3 ماي 1902، و.خ.ح. مح. 572.

106) الرسالة تحمل توقيع كل من: العربي الفاسي، وعيسى بن الطاهر العريكي، ولا تحدد بالضبط القبيلة المعنية بالترتيب، وهي موجهة إلى وزير المالية محمد التازي، 4 جمدى الثانية 1319 / 18 شتنبر 1901، و.خ.ح. مح. 551.

6 – 2 – تعسفات الحكام ودسائس بعض الدول الأوربية

تؤكد الوثائق المخزنية أن العمال والقواد وخلائفهم وضعوا عراقيل متعددة أمام تطبيق الترتيب، ففي دكالة مثلا شرع حكام القبائل، منذ صدور أوامر الترتيب إليهم، في تكليف السكان بمزيد من الفروض، ومدوا أيديهم في أموال السكان. ولما تواترت الأخبار بذلك إلى السلطان كلف من يتحقق في الأمر، وكشف المحقق عن بعض وجوه العسف الذي مورس على سكان دكالة بعد صدور الترتيب، حيث كتب إلى الوزير محمد غريط قائلا: "... وبعد وافانا الأعز كتابك بأمر مولانا أعزه الله يامرني سيدي دام علاه بالبحث عن عمال دكالة فيما قبضوه من إخوانهم بعد صدور الأمر الشريف لهم بالترتيب... إننا بحثنا أناس تقات من لهم الخبرة وبحثناهم على وجه السر والصدق والاطلاع بالأحوال فذكروا أنهم لما أخبروا بأمر مولانا أعزه الله قادم لهم بالترتيب فما قصروا على إخوانهم من القبض والغصب والتعدي..."[107].

ولم يقتصر التحقيق على طرف واحد، بل تعددت الشواهد على تصرفات حكام قبيلة دكالة، وأثبتت نفس الحقائق. فبعد أن أشار عامل الجديدة محمد بن يحيى الجديدي إلى المهمة التي كلف بها للتحقيق في أمر عمال دكالة وتعسفاتهم بعد الترتيب، أكد وقوع تجاوزات جبائية متعددة، وأضاف قائلا: "... ومدوا أيديهم بالغصب والنهب والفرض وكلهم على نسق وحيد..."[108]. كما أكد مبعوثا المخزن إلى دكالة، محمد بن البغدادي والأمين إدريس الفلالي، حدوث بعض التعسفات التي مارسها خليفة قبيلة الحوزية بقولهما : "... وقد جاءوا عندنا جماعة يشتكون بما يقبض منهم وينسبه لقبال العسكر... ثم أتوا لنا بموجب بضمانة 820 ريال قبضها الخليفة المذكور... وقد سمعنا من خارج أنه فرض على القبيلة ريال ونصف لكل نفر..."[109]. وأشارا أيضا إلى أن قاضي القبيلة أكد لهما هذه الحقائق والممارسات، وأن الخليفة المذكور أساء التصرف مع عدول القبيلة. وقد سار في الاتجاه نفسه خلائف قبائل أخرى، ذلك أن "خليفة أولاد فرج وهشتوكة والشيظمة لما قدم

---

107) ر. محمد بن العربي الزين إلى الوزير محمد غريط، 24 رجب 1319 / 6 نونبر 1901، و.خ.ح. مح. 569.

108) ر. محمد بن يحيى إلى الوزير محمد غريط، بتاريخ 20 رجب 1319 / 2 نونبر 1901، و.خ.ح. مح. 559.

109) ر. محمد بن البغدادي والأمين إدريس الفلالي إلى محمد غريط، بتاريخ 24 ربيع الثاني 1320 / 31 يوليوز 1902، و.خ.ح. مح. 576.

من فاس مد يد القبض في الناس وقد فرض اثنين بسيطات لكل نفر من القبائل المذكورين وذكر لهم أن ذلك قبال العسكر السعيد وذلك فيه مال له بال وقد تعدى الحد في ذلك..."[110].

وفي قبيلة عبدة تحول فرح السكان بصدور الترتيب العزيزي إلى تخوف كبير بعدما علموا حدوث تجاوزات من طرف بعض القواد المجاورين، وساد جو من فقدان الثقة في مقاصد الترتيب وأهدافه، وانتشرت دعاية مفادها أن المواشي ستحاز من السكان بعد تقييدها، ولذلك عمدوا إلى إخفائها عن الأمناء. جاء في رسالة للأمين محمد بن الحسن إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان حول هذا الموضوع ما يلي: "... وقد كان الخديم السيد عيسى وجه خليفته لأسواق القبيلة وقرأ بها المكاتيب الشريفة الصادرة له بالإعفاء عن الرعية في العطاء ورفع الظلم عنها سوى ما يعطى على الترتيب كل سنة وفرح الخاص والعام لذلك أتم فرح واستبشر الناس ورجع بعض الفارين لبلادهم ثم بعد ذلك أعقبهم ما سمعوه من تفاحش أمر الخلاقي وابن القاضي الحمري والمعروفي بدكالة فساءت ضنون العامة في جميع ما سمعوه وما قرئ عليهم في الأسواق من الإعفاء ورفع الظلم وتخيل لهم وأن هذا الترتيب تحته مكيدة وأنه بعد تقييد ماشيتهم تحاز منهم فجعلوا يخفون كثيرها عن الأمناء لما رأوه من ظلم العمال ظنا منهم وأن ذلك بعلم من المخزن..."[111].

أمام تزايد العراقيل التي وضعها الحكام المحليون في وجه الترتيب حاول السلطان التدخل لإصلاح الوضع بتغيير عمال بعض القبائل. وهذا ما حدث مثلا في قبيلة أولاد بوعزيز بدكالة، فقد اتهم السلطان خليفة عاملهم بالاستمرار في فرض ذعائر مختلفة على السكان بعد صدور الترتيب، خلافا لما قصد منه من الرفق بالرعية وتحسين أوضاعها. وبعد أن اتهم السلطان أيضا العامل لاطلاعه على الأمر، أخبر قبيلة أولاد بوعزيز بتغيير عاملهم وتعيين بديل له يعمل على الرفق بالسكان واحترام ضوابط الترتيب. ولذلك أمر سكان القبيلة المذكورة بتوجيه جماعة من أعيانهم رفقة من اتفقوا عليه للولاية عليهم للنظر في

---

[110]) الرسالة نفسها.

[111]) ر. الأمين محمد بن الحسن إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان، بتاريخ 29 جمدى الثانية 1319 / 13 أكتوبر 1901، و.خ.ح.

أمره. وأمن السلطان في الوقت نفسه على العامل المعزول، بحيث لا يلحقه مكروه، وأمر بأداء ما ترتب عليه من الحقوق والتباعات، تجنبا لإثارة السكان ضده[112].

بيد أن مثل هذا الإجراء لم يكن كافيا لوضع حد لحالة الفوضى التي سادت العديد من القبائل، وخاصة بالحوز وقبائل الدير والقبائل المجاورة للسواحل الوسطى مثل دكالة وعبدة والشياظمة وحاحا، وقد اتخذت هذه الاضطرابات شكل صراع مسلح بين العمال من جهة وعامة الناس من جهة ثانية، وخاصة بالقيادات الصغرى[113].

من نماذج هذا الصراع ما حدث بين أولاد فرج وخليفة عاملهم بعدما صدر عن هذه القبيلة "طيش وخوض وفساد أدى بهم إلى الانحراف عن خليفة عاملهم والتشوف إليه وإلى داره بما لا يليق..."[114]. وكان السبب في ذلك تعسفات العامل وخلائفه، وهذا ما توضحه رسالة الخليفة عبد الحفيظ إلى السلطان التي جاء فيها: "... إن السبب في ذلك هو كون عاملهم عدد الخلائف واستبد كل واحد بالقبض من الناس والتضييق بهم حتى زعموا أنهم قبضوا منهم في فرض الحركة ثلاث مرات أزيد من ثلاثمائة ألف ريال زيادة على عدم المجاملة وعدم حسن المصارفة ومقابلتهم بالغلظة الشديدة في الأقوال والأفعال..."[115].

ومارس جل الخلائف الأساليب والتعسفات نفسها، وكانوا يستغلون مسألة الحركة التي أمروا بفرضها على السكان لممارسة أساليب مختلفة في استغلالهم، حيث يلجأون مثلا إلى تعيين جميع أعيان وكبراء القبيلة للحركة "بغير عدد ولا حصر"، ثم يقبضون من كل واحد بحسب حالته المادية ويعفونه، وهكذا إلى أن يتم إعفاء جلهم، ثم يوجهون "الحثالة التي

---

112) ر.س. إلى قبيلة أولاد بوعزيز بدكالة، بتاريخ 16 محرم 1320 / 25 فبراير 1902، م.و.م. مح. محرم 1320.
- أقال السلطان عبد العزيز عددا من العمال والقواد شاع خبر استبدادهم وتعسفهم في فرض الجبايات على سكان إيالاتهم. وخلافا لما جرت العادة به من قبل في مثل هذه الحالات لم تصادر ممتلكات العمال والقواد المعزولين، ولم يودعوا السجن، وإنما وصلتهم تعليمات رسمية بالخلود للراحة في بيوتهم. انظر:
- ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى**، م.س، ص: 462.

113) الخديمي علال : **العواقب**...، م.س، ص: 232-233.

114) ر. الخليفة عبد الحفيظ إلى السلطان، بتاريخ 12 رجب 1321 / 4 أكتوبر 1903، م.و.م. مح. رجب 1321.

115) الرسالة نفسها.

لا فائدة لها للحركة"، وأغلبهم يفر من الطريق، وحتى من وصل منهم لا يمكث إلا قليلا ويعود إلى حال سبيله. الأمر الذي يلحق الضرر، من جهة، بالسكان الذين يتم استغلالهم ماديا ومعنويا، ومن جهة أخرى بالمخزن المركزي الذي لا يستفيد من حراك مناسبين قادرين على أداء مهامهم، كما يشترط ذلك في أوامره الموجهة إلى القواد[116].

إن هذه الممارسات أدت إلى صدور ردود فعل من طرف السكان الذين تحمسوا لمبادئ الترتيب العزيزي، لكن واقعهم لم يتبدل، بحيث استمرت أوضاعهم كما كانت عليه بسبب استغلالهم من طرف حكامهم، مثل ما حدث بقبيلة أولاد فرج، وقد أشار الخليفة عبد الحفيظ إلى أن العمال والخلائف المذكورين "أمرضوا قلوب إيالتهم من جهتهم فقط وأما من جهة المخزن فالناس على ما ينبغي من الطاعة والصلاح لو وجدوا من يسلك معهم الجادة من العمال والخلائف..."[117]. واستدل على ذلك بامتثالهم لأوامر السلطان، وسعيهم في صيانة السبل وتأمين الطرق. فعندما تمرد سكان قبيلة أولاد فرج مثلا على خليفتهم، نادوا في الأسواق بتأمين الطرق والضرب على يد السارق. لكن العمال وخلائفهم، وهم الذين فقدوا امتيازاتهم بصدور الترتيب العزيزي، لم يكن يهمهم استقرار الوضع وسيادة الأمن بقبائلهم، ولذا عملوا على خلق الذرائع والمسببات لتفجير الوضع. ولم تكن هذه الحقيقة خافية عن خليفة السلطان، فقد اعتبر أن السبب الرئيس في تردي الأوضاع هم "الخلائف بإشارة العمال حرصا على نقض الترتيب"[118].

ولم يقتصر الأمر على عمال وخلائف دكالة، حيث كتب السلطان إلى العديد من العمال والقواد من أجل وضع حد لتعسفاتهم وتجاوزات خلائفهم، وقد كتب بذلك وأعاد الكتابة أملا في وضع مشروعه الجبائي في سكته الصحيحة، ومما قاله في هذا الصدد : "...وها نحن جددنا لجميع العمال أمرنا الشريف بالفحص عن أعمال خلائفهم فإن مثل

[116]) استثنى المولى عبد الحفيظ "خليفة القائد عيسى بن عمر وخليفة الجيلاني بن الموذن والدمناتي والوريكي والمزميزي وعدد يسير"، واتهم غيرهم بعدم الالتفات إلا لمصلحة أنفسهم. انظر الإحالة أعلاه.

[117]) الرسالة نفسها.

[118]) رسالة الخليفة عبد الحفيظ إلى السلطان المشار إليها أعلاه.

هذا هو السبب في إحياء عرق الفتنة وجراءة الغوغاء..."[119]. وكان السلطان يذكر في رسائله بمقتضيات الترتيب وأهدافه، حيث أضاف قائلا: "... إن الضابط الذي أسسناه لكم ولغيركم من العمال في إيالات رعيتنا السعيدة ظاهر المصلحة وكفيل بتسكين الناس وإقرارهم على الهناء والأمن وقطع مواد النزاع والتشويش..."[120]، ويؤكد بأنه راعى في ذلك مصلحة الرعية والعمال والمخزن، ثم يتهم القواد وخلائفهم بعدم احترام قواعد الترتيب بقوله: "... إن خلائفكم عادوا لخلاف ذلك وصاروا يمدون أيديهم في الإيالة بالفرض والقبض والتعدي حتى أفضى الحال بجل الناس إلى الركون إلى الأجانب وبيع زروعهم قبل إفراكها من شدة ما ثقل عليهم من الإلزامات المخالفة لما صدر به أمرنا الشريف..."[121]. وقد وجه السلطان تهمة ضمنية للعمال عندما تعجب من عدم علمهم بممارسات خلائفهم، ومن التماسهم الأعذار بجهلهم حدوث تلك التجاوزات. وجدد أوامره للعمال بإلزام خلائفهم بالعمل بمقتضيات الترتيب، وعدم العودة إلى مد اليد في أمتعة الناس، ووجه إليهم تحذيرا صارما بمعاقبة المخالفين لأوامره[122].

بيد أن السلطان كان يجسد مخزنا مركزيا ضعيفا تحاصره المشاكل من كل جانب، ولا يملك القدرة على إلزام جميع ممثليه بالقبائل بطاعته والانصياع لأوامره. ولما أحس هؤلاء بضعف المخزن وعجزه تمادوا في ممارساتهم، رغبة في احتفاظهم بامتيازاتهم التي اعتادوا عليها لسنوات عديدة.

وهكذا اتفق العمال والقواد، وبالأخص ذوي النفوذ منهم، على عرقلة الترتيب، وكثر تشكي السكان من ممارساتهم التي شملت عدة قبائل. فإلى جانب ما أشرنا إليه بخصوص قبائل دكالة والشياظمة، تكشف الوثائق عن جوانب من التعسف الذي مارسه قواد آخرون، ومن ضمنهم القائد الطيب الكَندافي، أحد كبار قواد الجنوب خلال هذه الفترة،

---

119) ر. السلطان إلى قواد الشياظمة، بتاريخ 8 ربيع الأول 1321 / 4 يونيو 1903، م.و.م. مح. ربيع الأول 1321.
– قارن رسالة السلطان الموجهة إلى القائد عيسى بن عمر العبدي في الموضوع نفسه، وتحمل أيضا التاريخ نفسه. أوردها المنوني : **مظاهر**، ج2، م.س، ص: 145–146.

120) الرسالتين نفسهما.

121) نفسه.

122) صدرت هذه الرسائل إلى العديد من القواد ومن بينهم قواد الشياظمة المشار إليهم. ونفس المضمون وجه أيضا إلى قواد قبيلة جزناية في نفس التاريخ، أي في 8 ربيع الأول 1321 / 4 يونيو 1903، و.خ.ح.

فقد كتب سكان قبيلة وزكَيتة إلى السلطان عبد العزيز رافعين إليه شكواهم مما لحقهم من ظلمه، ومن مظاهره ما ذكروه من كونه "وجه خلائفه وأصحابه يدورون في القبيلة بعشر ريال لليلة ويهجمون على محارمنا -تقول الرسالة- من غير مراقبة للخالق ولا للمخلوق... ولازال يفرض علينا وأصحابه يدورون علينا مع وجود الترتيب..."[123]. وأشار أهل قبيلة وزكَيتة أيضا إلى أن الكَندافي استولى على زروع لهم كانوا قد جمعوها لأداء ما بذمتهم لبعض التجار، وطلبوا من السلطان أن يرفع ضرره عنهم[124].

ورغم المشاكل التي كان يواجهها المخزن، فإن الرغبة في إنجاح مشروع الترتيب جعلت السلطان يعمل على تشديد المراقبة على قواد القبائل للحيلولة دون حدوث تجاوزات، وكلما وصلت أخبار حول تعسفات أحدهم بادر إلى تكليف أحد أعوانه للتثبت من الأمر، وتقدير ما تم فرضه على السكان دون إذن من المخزن. وهكذا كلف محمد بن عبد الله السفياني "بتقييد ما قبضه محمد بن الحجاج الدلامي السفياني من ولايته على سفيان من الفرض والذعيرة وغيره وإحصاء ذلك على آخره..."[125]. وبعد إجرائه لبحث ميداني خلص المحقق المذكور إلى أن مجموع ما أخذه القائد السفياني من قبيلته بعد صدور الترتيب من الفروض والذعائر بلغ 11200 ريال[126].

لم يكتف العمال والقواد بعرقلة الترتيب بقبائلهم، بل عمدوا إلى تحريض الممتثلين له من القبائل المجاورة لهم ضده، رغبة في إفشاله وعدم تعميمه، مركزين على إبراز عيوبه المتمثلة في مخالفته للشرع بإلغائه للزكاة. وقد شهدت قبائل سوس حالات عديدة لتواطؤ القواد ضد الترتيب، حيث ذكر عمال سوس في رسالة موجهة إلى السلطان، أنه عند توصلهم بأوامر الإصلاح الجبائي الجديد امتثلوا له، وشرعوا في العمل بمقتضياته، إلا أن بعضهم امتنع عن ذلك وصار يغري الممتثلين على الامتناع عن العمل به، فكتبوا إلى السلطان قائلين : "... وتابعنا على ذلك البعض وبقي البعض الآخر الممتنع من الترتيب

---

123) ر. أهل قبيلة وزكَيتة إلى السلطان، بتاريخ 3 شعبان 1319 / 15 نونبر 1901، و.خ.ح. مح. 555.

124) الرسالة نفسها.

- في طرة الرسالة نجد عدد القتلى وأسماءهم (19 قتيلا).

125) ر. محمد بن عبد الله السفياني إلى السلطان، بتاريخ 2 شعبان 1320 / 4 نونبر 1902، و.خ.ح. مح. 578.

126) الرسالة نفسها.

فيفسد إخواننا ويسوسهم لما جلبت عليه طبائعهم من كثرة الخيانة وهتك المحارم وكاد فساد الفساد أن يعم الصالح وغيره لما لم تألفه العامة من الرأفة والشفقة التامة التي أنعم بها سيدنا ومولانا على جميع رعيته..." (127).

وقد تمكن القواد بسوس من عرقلة العمل بالترتيب بالكثير من القبائل، وكما كان الشأن بدكالة وقبائل أخرى، تزعم خلفاء العمال معارضة الترتيب، مما ألب العامة ضدهم. وهذا ما حدث مثلا بقبيلة تكنة التي عاتب السلطان سكانها على عدم رفع شكواهم إليه لكي ينظر في أمرهم "من غير إحداث روعة ولا تشويش" (128). وفي محاولة منه لإصلاح الوضع طلب السلطان من المعنيين توجيه جماعة من أعيانهم للنظر في أمورهم، ورفع ما عسى أن يكون لحقهم من أضرار عمالهم وخلائفهم، حتى يسود الأمن بالقبيلة، وينتشر الهناء والسكينة بها (129).

ويبدو أن كل الإجراءات التي قام بها السلطان عبد العزيز لم تغير شيئا من سلوك المعارضين للترتيب، وأن الأمور زادت استفحالا في العديد من القبائل. وأمام عدم الانصياع لأوامره لم يجد السلطان من وسيلة أخرى غير مكاتبة عماله من جديد، وبعث إلى العديد منهم سنة 1904 رسائل تكشف عن موقف العمال المعارض للترتيب وكراهيتهم نجاح أمره، نذكر من بينها ما كتب به السلطان إلى القائد المدني الكَلاوي والذي جاء فيه: "... فقد ثبت عند جنابنا الشريف أن السبب الأقوى في تراخي العامة في أداء الفريضة الترتيبية هو ما عليه العمال من السعي في تعطيل إجراء العمل بذلك لكراهيتهم نجاح أمره واجتهادهم في الأسباب الموصلة لتعذيره مع علمهم بأن جبايات القبائل هي العمدة في تعمير بيت المال... والمحقق عند العامة أنها مذعنة لأداء ذلك بفرح وسرور وإنما يمنعها وسوسة العمال المتلونة في كل قبيلة حتى صار كل واحد يتشوف للآخر وإذا كان العمال الكبار النصحاء لا ينفعون في ذلك سيما في هذا الوقت فمتى يرجى نفعهم وعليه فبوصوله إليك نامرك أن تقوم على ساق الجد والعزم في استيفاء الفريضة الترتيبية على مقتضى ما

---

127) ر. عمال سوس إلى السلطان، بتاريخ 12 صفر 1320 / 21 ماي 1902، و.خ.ح. مح. 585.

128) ر.س. إلى قبيلة تكنة بسوس، بتاريخ 19 رجب 1321 / 11 أكتوبر 1903، م.و.م. مح. رجب 1321.

129) الرسالة نفسها.

تقدم لك به أمرنا الشريف وترد وجهة الاهتمام في حض جوارك من القبائل على أداء ذلك ليقتدي بهم غيرهم من القبائل..."[130].

من الواضح إذن أن السلطان لجأ إلى اتهام قواد القبائل صراحة برفض الإصلاح الجبائي الجديد، والتسبب في انتشار الاضطرابات بالقبائل. وكان القواد يدعون بأن العامة من السكان رفضوا الخضوع لمقتضيات الترتيب، وأن ما حدث بالقبائل هو تعبير عن رد فعلهم السلبي تجاهه. والواقع أن القواد هم الذين كانوا يشجعون الاضطراب بكثرة دسائسهم ضد بعضهم وضد جيرانهم، ثم يكتبون للمخزن قائلين بأنهم واقفون في وجه الفساد ولا يستطيعون إرغام الناس على الدفع خوفا من انتشار الفتنة وعمومها بالقبائل[131].

وهكذا تسبب هؤلاء القواد في انتشار الاضطرابات الاجتماعية بالعديد من القبائل، وكانوا وراء وقوع أعمال النهب في الطرقات. ففي قبيلة الزيايدة مثلا اتهم الخلائف القواد بالوقوف وراء أعمال النهب والسطو على أمتعة السكان قائلين: "... إن ما حدث من الترامي والنهب بالطرقات في بلادنا فالأصل في ذلك إغراء العمال بعض الشياطين وحرضوهم على الطيش والنهب في الطرقات لكي يعظم أمر الفساد ويسودون صحيفة القبيلة ويجرون لها الوبال وينسبون إليها الفساد كما هي عادتهم ولهم المنفعة في الخوض والفتنة حتى لا يساموا بالصلاح والسبب في ذلك حب الرياسة منذ شرح الله صدر مولانا الشريف بالترتيب الجديد ورفع الظلم على الرعية وبسط عليها يد العدل والشفقة والرحمة..."[132].

وقد لاحظ علال الخديمي بأن انتشار هذه الاضطرابات حدث على الخصوص في الجهات التي عرفت توغل الاستغلال الأجنبي، مثل إقليم الغرب وبلاد الشاوية ودكالة، والأقاليم المجاورة للسواحل أي الجهات المجاورة للمراسي حيث سكنى التجار الأجانب

---

130) ر.س إلى عدد من القواد ومن ضمنهم القائد المدني الكَلاوي، بتاريخ 19 جمدى الأولى 1322 / 1 غشت 1904، م.و.م. مح. جمدى الأولى 1322.

131) الخديمي علال : **العواقب الاجتماعية والسياسية**، م.س، ص: 235.

132) ر. خلائف قواد الزيايدة المعينون (6) إلى السلطان، بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1321 / 27 يونيو 1903، م.و.م. مح. ربيع الثاني 1321.

والقناصل وحيث تجري عمليات التصدير والاستيراد. مما يعني بأن عرقلة التنظيمات العزيزية كانت وراءها أيادي أجنبية، أي أن العوامل الخارجية كان لها دور حاسم فيما جرى وحدث عقب شروع المغرب في تطبيق تنظيماته[133].

ولابد من الإشارة –في هذا الباب– إلى أن المعارضة الداخلية لمشروع الترتيب لم تقتصر على العمال والقواد وأعوان المخزن فقط[134]، بل بذل المرابطون والشرفاء والعلماء ما وسعهم من جهد أيضا لإفشال أمر الإصلاح الجديد. وهكذا رفض زعماء الزوايا بدورهم الترتيب، وسعوا إلى تعطيله، ولم يدفعوا ما استحق على أملاك زواياهم. وساعد على ذلك كون العديد من المرابطين المعارضين للترتيب تمكنوا من الحصول على الحماية الأجنبية[135]، واتخذوها ذريعة لعدم الاستجابة لمطالب المخزن.

وشكل المحميون والتجار الأجانب عقبة كأداء أمام تطبيق الإصلاح الجبائي العزيزي، سيما وأنه عمل أيضا على إلزامهم بأداء الواجب عليهم، مثلهم مثل بقية السكان. ولذلك عارضوه ورفضوا الخضوع لضوابطه. وتشير الوثائق المخزنية إلى بعض العراقيل التي وضعها المحميون أمام تطبيق الترتيب. فقد كان الأمين محمد الطاهر بن العزيز مكلفا بترتيب أهل تكبروت بالقرب من آسفي. وكان من ضمن المطالبين بالترتيب شخصان ادعيا الحصول على الحماية الأجنبية، وعند مطالبتهما بإحضار المتمولات لتعاين كغيرها زعما بأنها تسرح بمحل بعيد عنهما، وأمام إلحاح موظفي المخزن رفضا الخضوع للترتيب، وأشارا إلى أنهما في حماية أحد التجار اليهود في مدينة آسفي[136].

إلى جانب هذه المعارضة الداخلية المرتبطة بالأجنبي التي تزعمتها الفئات المستفيدة من النظام الجبائي القديم، والتي مس الإصلاح الجبائي الجديد امتيازاتها ومصالحها، كانت

---

133) الخديمي علال : – **التدخل الأجنبي...**، م.س، ص: 34.
– **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 49.

134) - JULIEN (Ch.André) : Le Maroc face aux impérialismes, op. cit., p. 42.
- LEBEL (A.Roland) : Le Tertib, op. cit., p. 19.

135) الخديمي علال : **العواقب الاجتماعية والسياسية**، م.س، ص: 234.

136) ر. الأمين محمد بن الطاهر بن العزيز إلى الوزير محمد غريط، بتاريخ 21 رجب 1319 / 3 نونبر 1901، و.خ.ح. مح. 563.

هناك معارضة بعض الدول الأوربية لمشروع الترتيب العزيزي، حيث لم تتفق الدول الأجنبية على تطبيق مقتضياته، ولاسيما ما تعلق منها بخضوع الأجانب والمحميين المغاربة لضريبة الترتيب[137]. وهذه النقطة شكلت موضوعا لمفاوضات عسيرة بين المخزن والمفوضيات الأجنبية بطنجة، حيث اشترطت هذه الأخيرة عدم إخضاع الأجانب للترتيب إلا بعد تطبيقه في مجموع التراب المغربي[138]. كما أن الصراع المحموم الذي كان دائرا بين فرنسا وإنجلترا حول تدعيم النفوذ بالمغرب، واعتقاد الفرنسيين بأن الأنجليز هم الذين كانوا وراء الإصلاح الجبائي الجديد، دفع البعثة الفرنسية إلى معارضة الترتيب[139]. ولم تتم موافقة فرنسا على مشروع الترتيب إلا في 26 نونبر 1903[140]، أي بعد أكثر من سنتين على إعلان الإصلاح.

6 - 3 - العواقب المباشرة

تسببت العراقيل التي وضعها المعارضون للترتيب، من المغاربة والأجانب، في تعطيل العمل به في العديد من القبائل. ولأن المخزن لم يكن يتلقى الضرائب القديمة التي ألغاها الإصلاح الجبائي الجديد[141]، فإن ذلك أدى إلى حرمان خزينة الدولة من موارد مالية هامة. وأصبح المخزن عاجزا عن توفير مداخيل تمكنه من القضاء على الانتفاضات والتمردات التي اندلعت بالعديد من المناطق، لاسيما وأن ثائرا جديدا كان قد استولى على معظم المغرب الشرقي، حيث قام الجيلالي الزرهوني (بوحمارة) بالمطالبة بالحكم، مدعيا أنه هو مولاي محمد الإبن الأكبر لمولاي الحسن. مما تطلب من المخزن مبالغ مالية هامة في محاولة يائسة للقضاء عليه.

---

137) ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى**، م.س، ص: 687-688.

138) بوطالب إبراهيم : **نازلة الترتيب**، هيسبريس تمودا، العدد 39، ج: 1، (2001) ص: 29-62.

- GUILLEN (Pierre) : L'Allemagne et le Maroc, op. cit., p. 618.

- B.C. Afr. Fra. N°12/1903, p. 385.

139) الخديمي علال : **العواقب الاجتماعية والسياسية**، م.س، ص: 229.

140) - Michaux-Bellaire : Les Impôts Marocains, op. cit., p. 78.

- كَيلان بيير : **الاقتراضات المغربية**، م.س، ص: 47.

141) - LEBEL (A.Roland) : Le Tertib, op. cit., p. 20.

- Michaux-Bellaire : Les Impôts Marocains, op. cit., p. 78.

وإلى جانب رفضها أداء الترتيب امتنعت العديد من القبائل عن توجيه حركاتها إلى السلطان، وأصبح المخزن عاجزا عن فرض هيبته، ولم يعد يتحكم في الأوضاع. وزاد من حدة الأزمة كثرة المنافسات والدسائس بين أعضاء المخزن العزيزي، بل أصبح هذا الأخير يؤدي مبالغ مالية أخرى لشراء ولاء العديد من الأعيان. وهذه الوضعية أدت إلى فراغ كبير في خزينة الدولة، مما دفع بالمخزن إلى الاقتراض من الدول الأجنبية للحصول على المال اللازم لتسيير دواليبه، وإخماد الفتن التي اندلعت هنا وهناك. وهكذا أقدم على عقد سلسلة من القروض مع دول أوربية وبشروط قاسية ساهمت هي الأخرى في الإسراع بتدهور الوضعية المتأزمة بالبلاد[142].

بيد أن كل هذه العراقيل والصعوبات لم تدفع المخزن إلى إلغاء العمل بالترتيب، فمثل من يتشبث بخيط أمل رقيق، ظل يطالب قواد بعض القبائل بتزويده بمال الترتيب، وخاصة منها قبائل الحوز والدير وقبائل سوس، حسب ما بأيدينا من الوثائق، حيث كان السلطان يوجه أوامره إلى قواد هذه القبائل بترتيب السكان، وتوجيه ما وجب عليهم إلى بيت المال.

وكان المخزن، كما أسلفنا، عاجزا عن إلزام القبائل بأداء الواجب عليها في الترتيب منذ صدوره سنة 1901/1319. ولما أدرك عدم جدوى المطالبة بواجبات ترتبت على بعض القبائل لأزيد من ثلاث سنوات، لجأ في العام 1904، إلى المطالبة بأداء نصيب سنة واحدة من الواجبات التي تأخر أداؤها في الترتيب. وتوخى المخزن من هذا الإجراء إقناع السكان وقوادهم بأداء جزء مما ترتب عليهم منذ أعوام. وقد لجأ السلطان مرة أخرى إلى التوضيح وتكرار شرح عوامل ودوافع إلغاء الزكاة والأعشار، والإيجابيات التي يتضمنها المشروع الجديد. ونستدل على ذلك بما كتب به إلى بعض قبائل سوس في صيف سنة 1904، إذ جاء في رسالة سلطانية إليها ما يلي :

"... فقد علمتم أن الزكاة والأعشار من دعائم الدين والأركان التي يطهر الله بها مكاسب المسلمين ولأجل التحامل الذي يقع على الناس في استيفائها جعلنا ضابط

---

142) - الخديمي علال : **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947**، أفريقيا الشرق، 2002، ص: 28.
- كيلان بيير : **الاقتراضات المغربية 1902-1904**، ترجمة المصطفى برنوسي، م.س.

الترتيب... وقد تعين استيفاء ما لا يثقل عليكم أداؤه حتى لا يشق عليكم بتكرر السنين وعليه فنامركم أن تقدموا دفع عام واحد من المدة المتوخرة عليكم منذ وقع الترتيب المذكور رعاية للرفق بكم..."[143].

والواقع أن السلطان، بإصداره مثل هذه الأوامر والتسهيلات، كان يضع بذلك آخر مسمار في نعش الترتيب، ذلك أن المعارضين له سيتقوى إحساسهم بعجز المخزن عن إرغامهم على الخضوع، ويزداد تعنتهم ورفضهم له. وعلى كل، فقد وجه السلطان أمينين وعدلين[144] لأخذ ما أمرت به قبائل سوس، وطلب من القواد والسكان مساعدتهم، وإظهار الحزم والاحتياط حتى يتم استيفاء واجب الترتيب حسب ضوابطه[145].

ويبدو أن المخزن لجأ مرة أخرى في العام 1905، إلى مطالبة عدد من القبائل بأداء الواجب عليها في ضريبة الترتيب، وتركزت الأوامر بالخصوص على قبائل الحوز. وهذا ما يؤكده الحسن بوعشرين بقوله : "... وفي هذه الأيام وهي أوائل المحرم فاتح عام ثلاثة وعشرين وثلاثمائة وألف، أمر السلطان أهل الحوز بأن يعطوا مال الترتيب المتخلد في ذمتهم من عام تسعة عشر المتقدم، وهيأ محلة بعضها من الحوز وبعضها من العسكر الذي بحضرته، وكبر على الجميع أخاه مولاي العباس، وأمره بالخروج بهم من مراكش والمرور على قبائل الحوز، والرباط عليهم ليدفعوا الترتيب الذي ماطلوا فيه وتلكئوا في دفعه، فامتثل، وقد بلغنا أنه افتتح عمله بالرباط على الخوالقة من قبيلة حمير..."[146].

وهكذا كلف السلطان أخاه مولاي العباس بتبليغ أوامر الترتيب إلى عدد من القواد، ومن ضمنهم القائد عيسى بن عمر العبدي وعدد من قواد دكالة وأحمر. وقد أمر هؤلاء أيضا بأداء المئونة للحركة التي ترأسها مولاي العباس لاستيفاء الترتيب، إضافة إلى

---

143) ر.س. إلى بعض قبائل سوس، بتاريخ 19 جمدى الأولى 1322 / 1 غشت 1904، وخ.ح. مح. 622.

144) يتعلق الأمر بالأمينين الطالب عبد المجيد بن جلون والطالب محمد لحلو والعدلين الطالب أحمد برقية والطالب عبد القادر فرج.

145) رسالة السلطان إلى قبائل سوس المشار إليها أعلاه.

146) بوعشرين : **التنبيه**، م.س، ص: 97.

الواجب على السكان في هذه الضريبة التي تأخر أداؤها لسنوات، وأمر الجميع بالحزم والتعجيل في التنفيذ(147).

يلاحظ إذن أن المخزن لم يكتف بتوجيه الأمناء والعدول بقصد ترتيب القبائل، بل اضطر إلى توجيه حركة لإجبار المعنيين على الأداء. ويعتبر هذا الإجراء خطوة إلى الوراء، وعودة إلى أساليب استخدام القوة في الاستخلاص أو التلويح بها على الأقل، لاسيما وقد ازداد تعنت الملزمين بالترتيب وتلكأوا في الأداء، رغم تكرار الأوامر التي اتخذ بعضها طابعا استجدائيا، بعد أن عجز المخزن عن التدخل بحزم لتطبيق مقتضيات الإصلاح الجبائي الجديد بفعل استفحال أزمته المالية، وتزايد الضغوط السياسية والاقتصادية الأجنبية عليه.

يضاف إلى ذلك أن السلطان طلب من القواد أداء المئونة لحركة مولاي العباس(148)، في وقت كان الترتيب قد نص، من ضمن ما نص عليه، على إعفاء السكان من أداء مئونة الأمناء والعدول وجميع موظفي المخزن الواردين على القبائل. وبذلك يكون المخزن قد اضطر هو الآخر، أمام استفحال الأوضاع، وتعطل الترتيب، إلى خرق بعض قواعد الإصلاح الجبائي الذي أقره وعمل جاهدا على إنجاحه.

وكان السلطان عبد العزيز قد وجه حركة أخرى إلى قبائل الدير برئاسة عمه مولاي عرفة. يقول بوعشرين: "... ثم وقع الاقتراح من بعض أعيان عمال الدير بمراكش بتوجيه محلة للرباط بمحل في وسطهم يسمى القيهرا... فعين عمه مولاي عرفة ووجهه لذلك... وذلك بقصد أخذ مال الترتيب منهم، وبقصد شيء آخر زعموا فيه صلاح تلك الناحية وليس الأمر كذلك..."(149). وبعث المخزن إلى القبائل التي توجه إليها مولاي عرفة عددا من الأمناء لأخذ واجب الترتيب، ونفذ لهم الزاد والكراء. وقد توجهت حركة عم السلطان إلى قبائل الدير في بداية شهر ماي 1905 ورافقها كل من القائدين عبد المالك المتوكَي والطيب الكَندافي(150).

---

147) ر. مولاي العباس إلى السلطان،21 ربيع الأول 1323 / 26 ماي 1905، م.و.م. مح. ربيع الأول 1323.

148) الرسالة نفسها.

149) بوعشرين : **التنبيه**، م.س، ص: 97.

150) ر. عبد السلام الورزازي إلى السلطان، 3 ربيع الأول 1323 / 8 ماي 1905، م.و.م. مح. ربيع الأول 1323.

وفي ما يلي أسماء الأمناء المكلفين بترتيب بعض قبائل الحوز والدير، والمكان الذي عين له كل واحد منهم[151]:

الأمين	المكان المقصود
– الطالب التهامي الحبابي	– إيالة القائد الطيب الكَندافي
– الطالب محمد بن الغني القباج	– إيالة القائد المدني الكَلاوي
– الحاج أحمد شكور	– إيالة القائد عبد المالك المتوكَي
– الطالب محمد بن علال بن زاكور	– إيالة القائد الدمناتي
– الطالب أحمد بن المكي الصبان	– أولاد أبي السباع وبقية الديارة
– الحاج أحمد القسة	– زمران والسراغنة والمنابهة

وبذلك حاول المخزن، في سنة 1905، استيفاء واجب الترتيب من بعض القبائل، ووجه حركات مختلفة إليها، وأمناء يشرفون على عملية الاستخلاص، وأظهر بالتالي حزما جسده على الميدان في محاولة لفرض نفوذه وسلطته، وعمل على الاعتماد على كبار قواد الجنوب من أجل مساعدته على الحصول على مبالغ جبائية تساعده على التخلص من الأزمة المالية الخانقة التي كان يعاني منها. وقد كلف السلطان على الخصوص القائد المدني الكَلاوي باستخلاص واجب الترتيب من بعض قبائل الدير، وأمده بعدد من الجند، وطلب في الوقت نفسه من قواد بعض القبائل الربط معه بحركات إيالاتهم[152].

وكان المدني الكَلاوي، الذي ماطل كثيرا في تنفيذ الترتيب وإرسال ما نابه من جباية، قد تذرع بعجزه عن إرغام السكان على أداء الترتيب، وطلب من السلطان إرسال محلة عسكرية لمساعدته على جمع الترتيب من القبائل[153]. وقد استجاب السلطان لطلبه،

151) الرسالة نفسها أعلاه.

152) ر. السلطان إلى قواد السراغنة، بتاريخ 9 ربيع الثاني 1323 / 13 يونيو 1905، و.خ.ح. مح. 622.

153) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 89.

وأمر الخليفة عبد الحفيظ بتوجيه نحو 200 من العسكر للقائد المذكور، وأصدر في الوقت نفسه أوامر لقواد أولاد بوبكر من الرحامنة وقواد السراغنة ودمنات بالتخييم معه بحركات قبائلهم، والخضوع لأوامر وقرارات الكَلاوي، وفوض السلطان لهذا القائد سلطة اتخاذ القرارات المناسبة، وأمره بالتعجيل في قبض واجب الترتيب من المعنيين. وهذا ما تفصح عنه رسالة السلطان إلى القائد المذكور بتاريخ 14 يونيو 1905 والتي جاء فيها قوله:

"خديمنا الأرضى القائد المدني الاجلاوي... وبعد فقد وصل كتابك بما أشرت به من تخصيصك بمدد تتوجه به للنزول على قبائل الدير الفوقاني لاستيفاء الواجب منهم وعلمنا ما شرحته من المصالح التي بينت في ذلك وصار بالبال فقد ساعدناك على ذلك وكتبنا لأخينا مولاي عبد الحفيظ بأن يمدك بنحو مائتين من العسكر كما أصدرنا أمرنا الشريف لقواد أولاد بوبكر من الرحامنة وقواد السراغنة ودمنات بالتخييم معك بحركة معتبرة في المحل الذي تشير به عليهم والوقوف عند إشارتك فيما يرجع لذلك فنامرك بالقيام على ساق الجد والاجتهاد في استيفاء ذلك على الوجه المناسب والدوران مع المصلحة حيث دارت وارتكاب السياسة المؤثرة في ذلك لتظهر نتيجة تكليفك ومزية وقوفك بحول الله وعجل بالشروع في قبض الواجب منهم على الضابط المقرر لكم..."[154].

من رسائل السلطان العديدة والمتقاربة التواريخ إلى قائد كَلاوة يتضح مدى إلحاح السلطان على قائده بتوجيه ما يحصل عليه من مال الترتيب من قبائله، وتبرز اللامبالاة التي كان يواجه بها القائد أوامر سلطانه. جاء في إحدى هذه الرسائل قول السلطان: "... وبعد فبوصوله إليك نامرك أن تجعل أكبر همك في الحركة التي ساعدناك عليها لقبائل الدير الفوقاني هو التعجيل بقبض الواجب والشروع في استيفائه منهم..."[155]. ويبدو أن السلطان أحس بتزايد نفوذ الكَلاوي ودسائسه، الشيء الذي أصبح يعرقل أوامر مخزن

---

[154]) ر.س. إلى القائد المدني الكَلاوي، 10 ربيع الثاني 1323 / 14 يونيو 1905، م.و.م. مح. ربيع الثاني 1323.

[155]) ر.س. إلى الكَلاوي، بتاريخ 23 ربيع الثاني 1323 / 27 يونيو 1905، م.و.م. مح. ربيع الثاني 1323.

– جاء في رسالة أخرى أيضا قول السلطان: "... فنامرك أن تكون توجه ما تقبضه من مال واجب قبائل الدير الفوقاني واصلا للأمين الطالب عبد الهادي زنيبر حسبما كتب له بذلك...":

– الرسالة تحمل تاريخ 15 ربيع الثاني 1323 / 19 يونيو 1905، م.و.م. مح. ربيع الثاني 1323.

ضعيف تحاصره المشاكل من كل جانب[156]. ولذلك عين أخاه مولاي عمر قائدا على العسكر الذي توجه من قبل إلى الكَلاوي. وأمر هذا الأخير بالتشاور والمفاوضة مع مولاي عمر في جميع المسائل، والتعجيل باستيفاء مال الترتيب، قال السلطان مخاطبا الكَلاوي: "... فقد عينا أخانا مولاي عمر كبيرا على مددنا السعيد الذي معك وها هو توجه من حضرتنا الشريفة لينزل وسط المدد المذكور وعليه فنامرك أن تكون على بال منه ومن المفاوضة معه في المصالح وتأخذ في جميع الأمور بالحزم وتقف في استيفاء مال الترتيب من القبائل التي عين لها المدد المذكور فلتبادر بالتعجيل بذلك والسعي في إظهار نتيجة العمل على وفق المراد..."[157].

بيد أن المدني الكَلاوي الذي شعر هو الآخر، فيما يظهر، بقوته وبعجز المخزن العزيزي تخلى عن المحلة وتركها بلا مئونة عرضة للضياع وسط قبائل الحوز[158]، مدعيا بأن المئونة لا تجب عليه وحده. وهذا ما دفع الخليفة عبد الحفيظ إلى مطالبة القائد المذكور بتزويد المحلة بالمئونة الضرورية لها، والإسراع في ذلك بسبب تضررها من قلة المؤن والأعلاف[159].

ولم يكن المدني الكَلاوي وحده من تخلى عن محلة مولاي عمر، بل تخلى عنها العديد من العمال والقواد الآخرين، مما دفع السلطان إلى توجيه أوامر، أو بالأحرى طلبات متكررة للكَلاوي من أجل الربط مع المحلة حتى يسارع الجميع إلى الاقتداء به. وحمله مسؤولية ما وقع بها من إهمال وعجز عن استيفاء مال الترتيب من القبائل التي توجهت إليها، كتب السلطان قائلا: "... وأمرناك بتعمير المحلة بنفسك وحركتك والمفاوضة مع أخينا مولاي عمر في شد عضد المحلة واستيفاء الترتيب الذي هو الغرض منها وجددنا لك أمرنا الشريف مرارا بربطك معه ولازلت لم تفعل وبسببك وقع التراخي والانحلال في أمرها ممن عداك من العمال إذ لو ربطت بها لتسارع الجميع إلى الاقتداء بك وعليه فبوصوله إليك عجل بعمارة المحلة وملازمتها بنفسك والوقوف في حمل إيالتك على أداء الترتيب وشد

---

156) الخديمي علال : **العواقب...**، م.س، ص: 236.

157) ر. السلطان إلى المدني الكَلاوي، 11 جمدى الأولى 1323 / 14 يوليوز 1905، م.و.م. مح. جمدى الأولى 1323.

158) حول الأهداف الحقيقية لمحلة مولاي عمر والمشاكل التي واجهتها وسط قبائل الحوز راجع: الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 109-120.

159) ر. الخليفة عبد الحفيظ إلى المدني الكَلاوي، 15 جمدى الثانية 1323 / 17 غشت 1905، مح. جمدى 2، 1323.

عضد العمال الذين معكم حتى يؤدي كل واحد ما على إيالته..."[160]. وقد لجأ السلطان إلى الضغط على قائد كَلاوة بإنزال أحد أعوان المخزن عليه حتى يرغمه على التوجه إلى محلة مولاي عمر، واستيفاء الترتيب من إيالته، وإجبار قواد آخرين على استخلاص جبايات قبائلهم[161].

من هذا الموقف الذي اتخذه المدني الكَلاوي وعدد من قواد الجنوب من محلة مولاي عمر تبرز مظاهر "صراع خفي بين مخزن عاجز عن رد الفعل، نتيجة للأزمة المالية، وقياد اتسع مجال نفوذهم، وبالتالي اتسع ميدان المناورة أمامهم، فاكتفوا بدفع قليل من المال لبيت المال، المرة بعد المرة، عندما كان إلحاح المخزن يتكرر عشرات المرات"[162]. وقد اتهم مولاي عمر العمال صراحة بعرقلة استيفاء الترتيب من قبائل المنطقة، ورفضهم أداء المئونة للمحلة، وطلب من السلطان إلقاء القبض على من لم تقبل به إيالته أو فرت منه. يقول مولاي عمر : "... على أن المحقق عندنا هو انقياد جميع القبائل للأوامر الشريفة والخوض والفساد من العمال وإن دام الحال على هذا يتسع الخرق على الراقع..."[163].

ولما تأكد السلطان من العراقيل التي وضعها العمال في وجه استخلاص الترتيب وانتشار الدسائس والمؤامرات بينهم، واستغلالهم للسكان، حاول التحرك وإصدار قرارات من شأنها تغيير الأوضاع المتجهة نحو مزيد من التفاقم والاستفحال. ويبدو أنه عمل باقتراح مولاي عمر، فقد أمر الخليفة عبد الحفيظ بالتفاوض مع أعيان السراغنة وزمران والرحامنة في شأن عمالهم، بحيث يحتفظ من اتفقت عليه قبيلته بمنصبه، ومن رفضه السكان يقوم المخزن بتعيين بديل يرتضونه قائدا عليهم. جاء في رسالة موجهة إلى الكَلاوي قول السلطان: "... فقد كتبنا لأخينا مولاي حفيد بأن يوجه على أعيان السراغنة وزمران والرحامنة ويتكلم معهم في شأن عمالهم فمن وجد قبيلته متراضية عليه فأمره واضح ومن لم تتبعه القبيلة يأمرها بتعيين من تراضت عليه ويعلم به..."[164].

---

160) ر. السلطان إلى الكَلاوي، بتاريخ 4 ذي القعدة 1323 / 31 دجنبر 1905، م.و.م. مح. ذو القعدة 1323.

161) الرسالة نفسها.

162) الخديمي علال : **العواقب**، م.س، ص: 236.

163) ر. مولاي عمر إلى السلطان، بتاريخ 16 رجب 1323 / 16 شتنبر 1905، م.و.م. مح. رجب 1323.

164) ر. السلطان إلى المدني الكَلاوي، بتاريخ 25 شعبان 1323 / 25 أكتوبر 1905، م.و.م. مح. شعبان 1323.

ويبدو أن قرارات السلطان لها علاقة بالأهداف غير المعلنة لمحلة مولاي عمر بالحوز، والمتمثلة في إزاحة الخليفة مولاي عبد الحفيظ وتعيين مولاي عمر مكانه. ولذلك ارتبط استخلاص الترتيب من قبائل الدير والحوز خلال هذه الفترة بمحاولة المخزن إحداث تغييرات سياسية بمنطقة الحوز، تشمل بالأساس تغيير الخليفة السلطاني بالمنطقة، والحد من نفوذ عدد من القواد أو تبديلهم(165).

ومهما يكن الأمر، فإن الحاجة إلى المال جعلت المخزن لا يتوقف عن المطالبة به. وكان السلطان يصدر الأوامر تلو الأوامر إلى قواد الحوز دون أن يتوصل منهم بما يشفي الغليل. وقد عمد السلطان في دجنبر 1905 إلى تعيين بعض الأمناء للوقوف على استيفاء واجب الترتيب من قواد المنطقة، حيث كلف مثلا الأمين التهامي الحبابي بأخذ المال الذي استخلصه الكَلاوي من قبائله، وأمر هذا الأخير بأداء ما حصل عليه من مال الترتيب(166).

وإذا كان قائد كَلاوة قد التزم بأداء واجب إيالته، فإنه امتنع في المقابل عن ترتيب القبائل المجاورة له لكثرة "الوسوسة والإغراء" حسب قوله(167). وبعد أخذ ورد، وإلحاح السلطان وخليفته عبد الحفيظ عليه بضرورة ترتيب قبائل المنطقة، وتوجيه ما توفر لديه من مال إلى المخزن، شرع الكَلاوي في ترتيب قبيلة مسفيوة في بداية سنة 1906(168). وقد وجه القائد المذكور مبلغ 11100 ريال من واجب ترتيب إيالته، والتزم بتوجيه بقيته مستقبلا. غير أن السلطان ألح عليه من جديد بتوجيه مال الترتيب عاجلا مادام الباقي منه "شيء كثير"(169).

بيد أن المدني الكَلاوي عاد ليتنصل من التزامه، مشيرا إلى تعذر استخلاص الباقي من ضريبة الترتيب بسبب كثرة القيل والقال ودسائس القواد وصراعاتهم. جاء في رسالة الخليفة عبد الحفيظ إلى الكَلاوي قوله : "... وصلنا كتابك بأنك لما كثرت الوساوس في

165) لمزيد من التفاصيل راجع :

- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 109-126.

166) ر. السلطان إلى الكَلاوي، بتاريخ 7 شوال 1323 / 5 دجنبر 1905، م.و.م. مح. شوال 1323.

167) ر. مولاي عمر إلى المدني الكَلاوي، بتاريخ 4 ذو القعدة 1323 / 31 دجنبر 1905، و.خ.ح. مح. 614م.

168) ر. الخليفة عبد الحفيظ إلى الكَلاوي، بتاريخ 28 ذي القعدة 1323 / 24 يناير 1906، و.خ.ح. مح. 611.

169) ر. السلطان إلى الكَلاوي، بتاريخ 10 محرم 1324 / 6 مارس 1906، م.و.م. مح. محرم 1324.

الناس... تعذر قبض الباقي من الترتيب وأنك كلمت الأمين النازل عندك في شأنه في التوجه لمراكش..."[170]. كما طالب بإنهاض محلة مولاي عمر عن المنطقة، نظرا لما "عليه القبائل من الفساد بسبب الخوض والإغراء الواقع فيهم... زيادة على ما في الوقت من المجاعة القاضية بموت الناس"[171].

ولاشك في أن مشروع الترتيب العزيزي كان يعيش، في ظل أوضاع كهذه، آخر أيامه. ويمكن القول: إن احتضاره النهائي تم ببعض قبائل الحوز والدير، ولم يعد هناك ولو بصيص أمل في تطبيقه. بل إن المخزن كان قد تخلى، قبل هذا الوقت، عن العمل به ببعض القبائل، وعاد إلى مطالبتها بأداء واجبات الزكاة والأعشار، كما يوضح ذلك هذا الأمر السلطاني الصادر إلى قواد قبيلة السجع، في شتنبر من العام 1905، والذي جاء فيه قول السلطان : "... فقد تقدم لكم أمرنا الشريف بدفع ما بذمتكم من أعشار الزرع عن عامين سالفين ولازلتم لم تدفعوا شيئا من ذلك..."[172]. وكتب السلطان بذلك أيضا، في فبراير 1907، للقائد البشير فرجي، حيث قال : "... فقد أصدرنا لك شريف أمرنا غير ما مرة بحث وتأكيد بحمل واجب أعشار إيالتك عن العامين الفارطين لمحله المعين لك... فنامرك أن تقوم على ساق الجد في حمله دفعة واحدة لزوما من غير تأخير ولا مهلة وإلا يكون الدرك عليك وتلزمك العقوبة والذعيرة..."[173].

---

170) ر. عبد الحفيظ الخليفة إلى الكَلاوي، بتاريخ 19 صفر 1324 / 14 أبريل 1906، و.خ.ح. مح. 614.

171) ر. بلعباس الفاسي إلى الكَلاوي، بتاريخ 21 محرم 1324 / 17 مارس 1906، م.و.م. مح. محرم 1324.

– فشلت مهمة مولاي عمر بالحوز، ولم يتمكن من تحقيق الأهداف الجبائية والسياسية لمحلته بالمنطقة، وانسحب من الحوز في صيف 1906، راجع:

– الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 119-120.

172) ر. السلطان عبد العزيز إلى قواد قبيلة السجع، 20 رجب 1323 / 20 شتنبر 1905، و.خ.ح. مح. 612.

173) ر. السلطان عبد العزيز إلى القائد البشير فرجي، 19 ذي الحجة 1324 / 3 فبراير 1907، و.خ.ح. مح. 615.

خلاصة

عندما نحاول تتبع مسار تطور الأحداث والوقائع في تاريخ مغرب القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، نجد أن مشروع الترتيب العزيزي لسنة 1901 شكل نقطة تحول هامة في مسار تطور العلاقات بين السلطة المخزنية وسكان البادية. ولئن هدف هذا المشروع إلى تحسين هذه العلاقة بما يخدم مصلحة المخزن والرعية، فإن النتيجة التي آل إليها في الأخير كانت على عكس ما كان متوخى منه تماما.

ولاشك في أن أخطاء جسيمة ارتكبت في محاولة إدخال إصلاح جبائي عصري يمس جانبا له مكانته المقدسة بالنسبة لأناس ذلك الوقت، وهو إلغاء الزكاة. يضاف إلى ذلك أن واقع المخزن، بمشاكله المختلفة، لم يكن يسمح بطرح مثل هذا المشروع الذي يحتاج إلى مخزن مركزي قوي، قادر على التدخل بحزم لإجبار ممثليه على الانصياع لأوامره. وحتى واقع البادية المغربية خلال هذه الفترة، وإن كان في حاجة إلى إصلاح جبائي، فإنه لم يكن ليساعد السلطان عبد العزيز على تطبيق الترتيب. كما أن المخزن لم يستطع تجنب المؤامرات الأجنبية التي كانت تحاك ضده، والتي حاولت توريطه بدفعه إلى القيام بإصلاحات لم تكن قد تهيأت لها الظروف الملائمة. فكان أن خدم مشروع الترتيب، على المدى البعيد، مصالح دول أجنبية ودعم نفوذها بالبلاد.

مهما يكن، فإن المخزن شرع في تطبيق الترتيب دون أخذ الوقت الكافي لدراسة كيفية تطبيقه وتجنب عواقبه، فكانت هذه العواقب وخيمة على أوضاع البلاد عامة، وأحوال المخزن خاصة. وكان من أخطرها الأزمة المالية الخانقة التي عاشها المخزن والتي ساعدت على تزايد التغلغل الأجنبي في البلاد، مما ساهم في اتجاه الأوضاع تدريجيا نحو فقدان الاستقلال.

وإذا كان لابد من محاسبة أصحاب مشروع الترتيب على نياتهم، أمكن القول بأن المولى عبد العزيز قام بمبادرة جريئة لتغيير أوضاع البلاد المتجهة نحو مزيد من التفاقم والانحلال. وطرح مشروعا إصلاحيا عصريا في محاولة منه لتحسين أحوال الرعية، والتغلب على المشاكل التي واجهته وهو في بداية فترة حكمه الفعلية. بيد أن المولى عبد العزيز لم يكن يتوقع أبدا أن يكون مشروعه الإصلاحي من بين الأسباب الرئيسة التي ستؤدي إلى عزله.

الفصل السادس

السياسة الجبائية في عهد المولى عبد الحفيظ

1907 - 1912

شهد عهد السلطان المولى عبد الحفيظ تحولات عديدة مست أيضا السياسة الجبائية العامة التي اتبعها المخزن تجاه القبائل. فإذا كان الإصلاح الجبائي العزيزي قد انتهى إلى الفشل، فإن السلطان الجديد، بعد فترة صراع مع أخيه حول الحكم، عاد إلى تطبيق أساليب الجباية التقليدية من زكاة وأعشار وفروض ووظائف...

وتأثرت السياسة الجبائية لمخزن المولى عبد الحفيظ بالأزمة المالية الخانقة التي كانت تعاني منها خزينة الدولة، والتي ترتبت عن سوء التسيير وعصيان القبائل واستفحال التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، سياسيا واقتصاديا. ولذلك اشتد الضغط الجبائي على القبائل، خاصة الخاضعة منها لنفوذ القواد الكبار، سيما وأن هؤلاء شكلوا عماد مخزن المولى عبد الحفيظ، ولعبوا دورا بارزا في إرغام قبائلهم على أداء واجبات ووظائف مختلفة، ترتبت عنها انعكاسات خطيرة بالنسبة لعلاقة المخزن الجديد مع سكان البوادي على الخصوص.

سنحاول في هذا الفصل الإحاطة ببعض ظروف بيعة المولى عبد الحفيظ، والوقوف عند أهم السمات التي ميزت السياسة الجبائية للسلطان الجديد ومخزنه، خاصة ما تعلق منها بالعودة إلى نظام الزكاة والأعشار، والاهتمام بأمور العسكر والحركة، وتوظيف الأموال على القبائل، والاعتماد في كل ذلك بالأساس على نفوذ بعض الوزراء وكبار القواد بالحوز.

1 - ظروف بيعة مولاي عبد الحفيظ

وقف مولاي عبد الحفيظ[1] موقفا مساندا لبيعة المولى عبد العزيز. ومن ثم لعب دورا مؤثرا في الأحداث، حيث تولى مهمة إدارية بتادلة، وترأس حركة مخزنية توجهت لإخضاع قبائل سوس سنة 1896، ثم عين خليفة بتزنيت إلى سنة 1901، ثم خليفة للسلطان في مراكش بعد انتقال المولى عبد العزيز إلى فاس في السنة نفسها. ومنذ ذلك الوقت تزايدت مكانة عبد الحفيظ بالحوز. وساعده على ذلك تكوينه المعرفي، وحنكته السياسية، وقدرته على التفاعل مع تطورات الأحداث داخلية كانت أو خارجية[2].

وشهدت فترة الحكم الفعلي للمولى عبد العزيز ما بين سنتي 1900 و1907 أحداثا أساءت للسلطان ومخزنه، وأثارت ضدهما نقمة وغضب الرعية[3]. ذلك أن سياسة السلطان التجديدية تسببت له في مشاكل عويصة. وساهم في تأزيم الوضع ثورة الجيلالي الزرهوني (بوحمارة) في الشمال الشرقي[4]، وتمرد أحمد الريسوني في الشمال الغربي[5]. ونتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية اضطر المخزن إلى نهج سياسة القروض التي فتحت الباب أمام مصراعيه للتدخل الأجنبي في شؤون البلاد[6]، خاصة بعد توقيع الاتفاق الإنجليزي-

---

[1]) للتفصيل في مختلف الظروف والمعطيات التي أحاطت بالحركة الحفيظية، راجع أطروحة علال الخديمي : **الحركة الحفيظية (1894-1912)**، م.س.

[2]) نفسه، ص : 67-83.

راجع أيضا أعمال جامعة مولاي علي الشريف الخريفية حول **السلطان مولاي عبد الحفيظ**، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، مطبعة دار المناهل، 2001.

[3]) عانى المولى عبد العزيز كثيرا من التدخل الأجنبي في شؤون المخزن. ونظرا لقبوله القيام بإصلاحات في ميادين مختلفة، فإن غضب السكان تزايد على سلطانهم الذي أصبح محاصرا بمشاكل عديدة، تزايدت حدتها خلال سنتي 1906 و1907. انظر:

- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 154 وما يليها.
- التوفيق أحمد : **تأملات في البيعة الحفيظية**، ضمن ندوة "المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912"، ج1، م.س، ص: 335-347.

[4]) حول ثورة بوحمارة انظر : الحجوي محمد بن الحسن : **انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره**، م.خ.ع. رقم ح 123.

[5]) التمسماني عبد العزيز خلوق : **جوانب من تاريخ جبالة المعاصر: القائد أحمد الريسوني وإسبانيا**، منشورات سليكي اخوان، طنجة 1996.

[6]) كَيلان بيير : **الاقتراضات المغربية 1902-1904**، ترجمة وتقديم برنوسي المصطفى، م.س.

الفرنسي سنة 1904[7]، ثم توقيع المولى عبد العزيز على ميثاق الجزيرة الخضراء سنة 1906[8].

ولما تتالت الأزمات المختلفة على البلاد، فإن تراكم نتائجها كان ينتظر الشرارة المناسبة لتفجير الوضع. وهذا ما حدث بعد احتلال فرنسا لوجدة والدار البيضاء سنة 1907[9]. فباحتلال هاتين المدينتين "ثارت القلوب وجحظت العيون ونغلت الصدور من الحكومة، وقد ذهبت سمعتها وانكمشت قوتها الأدبية... فكان كل مشمئز من ذلك يضع رجاءه في خليفة الجنوب، لعله يستدرك الأمر فيجبر ما تصدع"[10].

لم يكن خليفة السلطان على مراكش المولى عبد الحفيظ راضيا عن سياسة أخيه[11]، خاصة بعد أن استفحل التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، وشرعت القوات الفرنسية في احتلال أراض مغربية في الشرق كما في الغرب. وكان المولى عبد الحفيظ يتوق إلى إصلاح الأوضاع وإنقاذ البلاد من شبح الاحتلال، ووجد في هذه التحولات دافعا للتحرك مستغلا النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به في منطقة الحوز، وعلاقاته المتميزة مع كبار قواد قبائلها.

وكان المولى عبد الحفيظ قد جعل من أهم أهداف حركته الجهاد ضد الأجانب الذين تزايد تدخلهم في أمور المخزن، وتمكنوا من احتلال وجدة والدار البيضاء، ولذلك ظهر كرجل الظرف المناسب وكبطل للجهاد[12]. ويرى دانييل ريفي Daniel Rivet بأن

---

7) حول تفاصيل الاتفاق انظر : ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى 1886-1904**، م.س.

8) - SABATIER (Camille) : L'Erreur d'Algésiras, Revue politique et parlementaire, N°161/1 novembre 1907.

- TARDIEU (André) : La conférence d'Algésiras 1906, Paris 1909.

9) الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة**، م.س، ص: 207 وما يليها.

10) السوسي محمد المختار : **على مائدة الغذاء**، الطبعة الأولى 1983، ص: 51.

11) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 139.

12) نفسه، ص : 185-197. - انظر أيضا :

- BURKE III (Edmond) : La HAFIDIYA (Août 1907-Janvier 1908), Enjeux sociaux et luttes populaires , Hesperis-Tamuda, vol. XXXI, (1993), pp. 101-115.

- Ibid : Prelude to protectorate in Morocco, precolonial Protest and resistance (1860-1912) , Chicago-London, 1976.

"قواد الجنوب هم الذين فجروا حركة مولاي عبد الحفيظ، وقد أعطوها قاعدة بدوية وطاقة عسكرية"(13). وأكد علال الخديمي على أن الأمر "يتعلق بحركة شعبية عامة تتعدى قواد الحوز وتتعدى الحوز كله لتشمل المغرب بما فيه بلاط السلطان بفاس"(14). فبالرغم من أن مسانديه كانوا أول الأمر من الجنوب، فإنه كان يعبر عن روح المقاومة المغربية وطموحات سكان القبائل والمدن على السواء. وكان يهدف إلى توحيد البلاد والتغلب على مشاكلها المتراكمة.

وتمت بيعة أولى لمولاي عبد الحفيظ بمراكش في 6 شعبان 1325/ 16 غشت 1907، في وقت كان فيه أخوه عبد العزيز مازال سلطانا على البلاد(15). وحضر هذه البيعة باشا المدينة وكبار قواد الحوز، وعلماء مراكش(16).

لم يكن المولى عبد العزيز ليقبل التنازل عن الحكم لأخيه وخليفته على مراكش. ولذلك حرص على منع المولى عبد الحفيظ من الوصول إلى فاس، وعمل جاهدا على استرجاع عاصمة الجنوب. وبعد مواجهات عسكرية بين الطرفين، تقهقر المولى عبد العزيز والموالين له(17). وانتهى الأمر إلى دخول المولى عبد الحفيظ إلى فاس ليتم الاعتراف به عقب بيعة ثانية اكتست طابعا مستحدثا، حيث ارتبطت بشروط(18) حاول من خلالها علماء فاس،

---

[13]) RIVET (Daniel) : Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc 1912-1925 , Paris 1988, T. I, p. 343.

[14]) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 152.

[15]) حول ظروف هذه المرحلة راجع أيضا :

- LAROUI (A.) : Les origines..., op. cit., pp. 371-399.
- JULIEN (Ch. A.) : Le Maroc face aux impérialismes, op. cit., p. 74-77.

[16]) الصوصي العلوي عمر : **علماء مراكش ونقل الملك من مولاي عبد العزيز إلى مولاي عبد الحفيظ**، جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، م.س، ص: 244-255.

[17]) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 242-281.

[18]) نفسه، ص : 206-208.

- كانت البيعة التي حررها أحمد بن المواز في فاس تنص على شروط من بينها حذف المكوس.

وفي مقدمتهم الشريف محمد بن عبد الكبير الكتاني، توجيه قرارات السلطان الجديد بما يخدم مصلحة البلاد والعباد[19].

تمت بيعة المولى عبد الحفيظ بفاس في فاتح ذي الحجة 1325 الموافق لـ 5 يناير 1908 وسط جو مفعم بالحماس والتفاؤل، حيث تعهد الجميع، سلطانا ونخبة ثقافية ومخزنية وفئات شعبية، ببذل قصارى الجهود من أجل التغلب على المشاكل التي تواجه البلاد[20]. يقول ابن زيدان: "... وكانت هذه البيعة مبعث ارتياح واستبشار من الناس بسلطانهم الجديد العالم فطفقوا يتفاءلون باسمه ويرجون أن يكون له من اسمه نسبة فتحفظ البلاد من أرزاء التفكك والانحلال ويعود لها ما انتقص من أطرافها"[21].

تشكل المخزن الحفيظي من عناصر تنتمي في معظمها إلى الجنوب، وكانت تشغل مناصب قيادية بأهم قبائل الحوز[22]، حيث أسندت الصدارة العظمى للمدني الكَلاوي[23]، بعد أن تولاها في البداية محمد بن كبور الدمناتي ما يقرب من نصف سنة. ومنحت وزارة البحر (الخارجية) لعيسى بن عمر العبدي[24]، وأسندت وزارة الشكايات لعبد المالك

---

19) أكد عدد من الباحثين على أن هذه الشروط كانت من وضع محمد بن عبد الكبير الكتاني، وأنها كانت سببا رئيسا في سوء التفاهم الذي حصل في ما بعد بينه وبين المولى عبد الحفيظ. قارن:

– الكتاني محمد الباقر : **ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد**، الطبعة الأولى 1962، ص: 199–201.

- JULIEN (Ch. A.) : Le Maroc face aux impérialismes, op. cit., p. 78.

- Michaux-Bellaire : Une Tentative de restauration Idrisside à Fès, R.M.M, vol. V, 1908, pp. 393-423.

20) – الشابي مصطفى : **ملاحظات حول التشكيلة المخزنية في عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ**، ضمن أعمال جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، م.س، ص: 217–229.

– التمسماني عبد العزيز خلوق : **الحركة الحفيظية والأطماع الإسبانية في شمال المغرب**، مجلة دار النيابة، عدد 17، شتاء 1988، ص: 47–49.

21) ابن زيدان عبد الرحمان : **اتحاف أعلام الناس**، ج1، م.س، ص: 454.

22) – الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 417–420.

– التوفيق أحمد : **تأملات في البيعة الحفيظية**، م.س، ص: 338.

23) انظر ترجمته في معلمة المغرب، المجلد الثاني، ص: 623–624.

24) راجع تفاصيل عن عيسى بن عمر العبدي، القائد والوزير، عند فنيتر مصطفى : **قواد الجنوب الكبار**، م.س.

المتوكَي[25]. وقد عرف هؤلاء بشدة الدهاء والبأس والغنى، وبقدرتهم على التحكم في ساكنة مناطق بدوية شاسعة لها وزنها الهام في ما يتعلق بتزويد خزينة الدولة بأموال معتبرة.

إلا أن وضعية المخزن الجديد لم تكن أحسن حالا من سابقه، فقد أصبح المولى عبد الحفيظ سلطانا على دولة غارقة في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، فالخزينة فارغة، والديون الأجنبية تراكمت عليها لسنوات عديدة، والرعية منهكة، ولم تعد الكثير من القبائل تؤدي الجبايات للمخزن[26]. كما استفحلت الضغوط الأجنبية على البلاد باحتلال أطراف منها. وإلى جانب ذلك رفضت الدول الموقعة على اتفاقية الجزيرة الخضراء الاعتراف بالسلطان الجديد[27]، واشترطت مقابل ذلك التزامه بجميع الاتفاقيات الدولية المبرمة في عهد سلفه. وقد أشار السليماني إلى بعض مظاهر هذه الوضعية بقوله : "... ولما دخل المولى عبد الحفيظ لمدينة فاس وجد الأحوال في غاية الاضطراب وقد أحاط بالمغرب من عظيم الأهوال العجب العجاب وبيت المال أنقى من الكف والمشاكل السياسية زاحفة على المغرب بالصف والتداخل في شؤونه بلغ حد النصاب..."[28].

ولاشك أن شعلة الحماس التي اقترنت ببيعة المولى عبد الحفيظ، سواء بمراكش أو فاس، والتي ظهر فيها السلطان الجديد كقائد للجهاد، ولاحت فيها بوادر وحدة بين مختلف القوى الحية في المجتمع، قد اصطدمت بواقع الأزمة العامة التي كانت تعيشها البلاد[29]. فلم

---

25) Michaux-Bellaire : Un rouage du gouvernement marocain, La bniqat ech chikaïat de Moulay Abd elhafid, R.M.M., vol. V, 1908, pp. 243-274.

26) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 415-416.

- SAINT-AULAIRE : Confessions d'un vieux diplomate, Paris 1953, pp. 196-198.

27) وقفت فرنسا موقفا معارضا لبيعة المولى عبد الحفيظ في بداية الأمر، لأنها كانت تشك في مدى قبوله لاتفاقية الجزيرة الخضراء، ومدى استمراريته في تنفيذها، خاصة وأن السلطان الجديد أبدى معارضة للوجود الأجنبي في المغرب، راجع:

- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 295-301.

- البزاز محمد الأمين : **السفارة الحفيظية إلى باريز (1909-1910)**، ضمن أعمال جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، م.س، ص: 74-114.

28) السليماني محمد بن الأعرج : **اللسان المعرب عن تهافت المعمرين حول المغرب**، م.خ.ح. رقم 297، ج1، ص: 338.

29) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 311-312.

يكن من السهل تحقيق الآمال العريضة التي ارتبطت بالحركة الحفيظية منذ بدايتها إلى استقرار السلطان الجديد بفاس[30]. ذلك أن هذه الحركة التي وحدت المغاربة تحت اسم مولاي عبد الحفيظ، والتي كان لها بعد وطني، اتخذت طابعا جهاديا لطرد الأجانب من البلاد. وهذا لم يكن ممكنا لأن الهدف كان يتجاوز إمكانات السلطان الجديد الذي وجد أمامه واقعا متأزما، في الوقت الذي لجأت فيه فرنسا إلى استخدام القوة العسكرية، وتضييق الخناق على السلطان من أجل التنازل أمام مطالبها الجائرة تمهيدا للاحتلال النهائي للبلاد[31].

ومن أصعب المشاكل التي واجهت المخزن الجديد تلك الأزمة المالية الخانقة الناتجة عن فراغ الخزينة، في وقت تقلصت فيه مداخيل جبايات القبائل. فكان لزاما على المولى عبد الحفيظ إيجاد حل ولو ظرفي للحصول على المال، فلم يجد أمامه غير سكان البوادي الخاضعة لأوامر قواده[32]. وقد شرع هؤلاء في استخلاص الواجبات وفرض الوظائف والكلف على محكوميهم، بشكل لا يقل فداحة عما كان العمل جاريا به من قبل. وعادت الممارسات التقليدية في استخلاص الجبايات وفرض التسخيرات لتنيخ بكلكلها على كاهل سكان القبائل، الشيء الذي ترتبت عنه عواقب وخيمة على علاقة السلطة المركزية ببعض القبائل. فما هي أهم مميزات السياسة الجبائية للمولى عبد الحفيظ خلال سنوات حكمه؟ وكيف تأثرت بالمشاكل الداخلية والخارجية التي كان يواجهها مخزن العهد الجديد؟

2 - العودة إلى نظام الزكاة والأعشار

عاد المولى عبد الحفيظ إلى ممارسة الأساليب التقليدية في استخلاص الجباية من سكان البوادي، بما في ذلك مطالبة القبائل بأداء واجبات الزكاة والأعشار، وإصدار الأمر بالتخريص، وفرض الكلف والتسخيرات[33]. وهي الأساليب التي تبين إجحافها بالرعية،

---

30) الشابي مصطفى: **ملاحظات حول التشكيلة المخزنية في عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ**، م.س، ص: 226.
- التوفيق أحمد : **تأملات في البيعة الحفيظية**، م.س، ص: 343.

31) JULIEN (Ch. André) : Le Maroc face aux impérialismes, op. cit., p. 77.

32) مما لاشك فيه أن سكان القبائل عقدوا آمالا عريضة على الحركة الحفيظية من أجل التخفيف عنهم من عبء الفروض والكلف المخزنية الثقيلة.

33) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 421-424.

وعدم عدالتها بالنسبة لمجوع السكان. وإذا كان المولى عبد العزيز قد حاول تغيير أنماط الاستخلاص من خلال إصلاحه الجبائي المعروف بالترتيب، فإن فشل هذا الأخير، والعواقب التي نجمت عن ذلك جعلت المخزن الجديد لا يفكر في السير على نهج الإصلاح العزيزي، أو اتخاذ مبادرة جديدة لتغيير الأوضاع بالقبائل.

وتؤكد مستندات العهد الحفيظي أن المولى عبد الحفيظ لجأ إلى مطالبة العديد من القواد بتخريص قبائلهم، وأمر السلطان بتوجيه لجان للإشراف على عملية الخرص كما جرت العادة بذلك من قبل. ووجه أوامر صارمة إلى قواد القبائل بأداء ما ترتب عليهم في واجبات الزكاة والأعشار، وعاتب بعضهم على تماطلهم في التنفيذ، وعدم استجابتهم الفورية لأوامره. فقد جاء في رسالته إلى باشا مكناس بنعيسى بن حم البخاري[34] في غشت 1908 قوله: "... فإن الواجب على إيالتك من خرص عام أربعة وعشرين الماضي لا زال بذمتهم لم يدفعوا منه شيئا وهو المبين بازاء كل فريق بمنته وعليه فنامرك أن تقف في استخراجه منهم وحمله ليد المكلفين بقبوله منكم على القاعدة المقررة فيه بعد حوز خط يدهم بوصوله لمحله..."[35]. وبين السلطان للباشا المذكور ما يجب عليه من أمداد القمح والشعير على النحو التالي[36]:

فعن مدينة مكناس: 148 مدا من القمح و 053 مدا من الشعير.
وعن الزراهنة : 1850 مدا من القمح و 1066 مدا من الشعير.
وعن المهاية : 0228 مدا من القمح و 470 مدا من الشعير.

وأمر السلطان أيضا القائد صالح بن بنعيسى البخاري، في أكتوبر 1908، بتخريص زيتون قبيلة الزراهنة، وذلك بتطبيق كل إجراءات الخرص من تعيين نائب عنه للحضور مع

---

34) تولى الحاج بنعيسى باشوية مكناس مكان أبيه حم بن الجيلاني الذي أبعده أحمد بن موسى إلى تارودانت، وبقي بها إلى أن توفي. أنظر عنهما: بوعسرية بوشتى : **مكناس، المدينة الجديدة، التأسيس، البنيات الإدارية، التناقضات (1911-1939)**، د.د الرباط، 1995، ص: 54-57.

- نفسه : معلمة المغرب، ج: 11، ص: 3591.

35) ر. السلطان إلى الحاج بنعيسى، بتاريخ 27 رجب 1326 / 25 غشت 1908، عهد م.ح. مح 3.

36) طرة الرسالة نفسها.

الخراصة، وتوجيه نسخ الخرص، وأداء سخرة المكلفين بتقدير الإنتاج. كما أمر القائد المذكور بتوجيه ما وجب على إيالته في أعشار الزيت[37].

وكانت قبائل الغرب قد استجابت للبيعة الحفيظية، وشرعت في توجيه الواجبات والوظائف إلى المخزن، خاصة بعد أن توجهت محلة يرأسها محمد بن البغدادي إلى قبائل المنطقة لإرغامها على الأداء. جاء في رسالة قائد المحلة المخزنية إلى الحاجب السلطاني قوله: "... إن الغرب كله رجع تحت إيالة سيدنا ومولانا عبد الحفيظ... في كل يوم تأتي قبيلة بقبيلة ويذبحوا على المدافع ونعموا بما وظف عليهم المخزن..." [38].

استمرت محلة محمد بن البغدادي مخيمة بالقصر الكبير خلال شهر أكتوبر 1908، في الوقت الذي اشتغل فيه عمال قبائل المنطقة باستخلاص ما ترتب على السكان من واجبات الزكاة والأعشار. كتب أحد القواد المرافقين للمحلة إلى حاجب السلطان قائلا : "... ولازلنا مخيمين بالقصر وأما عمال الغرب فقد وجههم القائد محمد بن البغدادي لديارهم يقبضوا من إيالتهم ما تخلد بذممهم من واجب الزكاة والعشور..."[39].

وكان المخزن قد أمر قبائل أخرى بأداء واجبات الزكاة والأعشار، حيث أمر قواد قبيلة بني احسن مثلا بتخريص زروعهم، وكلف عامل سلا الطيب الصبيحي بتوجيه الخراصة والعدول المعينين من طرف قاضي المدينة لأجل المساهمة في عمليات تقدير الإنتاج[40]. كما أمر السلطان بتخريص حبوب قبيلتي الخلط والطليق وما أضيف إليهما[41].

شملت أوامر المخزن المتعلقة بتخريص القبائل في عهد المولى عبد الحفيظ على الخصوص قبائل الحوز، ثم القبائل المجاورة لفاس. وقد عثرنا على عدد كبير من هذه الأوامر، من نماذجها ما كتب به السلطان إلى القائد سعيد بن البغدادي، حيث أمر هذا الأخير

---

37) ر. السلطان إلى القائد صالح بن بنعيسى البخاري، 24 رمضان 1326 / 20 أكتوبر 1908، و.خ.ح. مح 5.

38) ر. محمد بن البغدادي إلى الحاجب أحمد بن مبارك، 6 شعبان 1326 / 3 شتنبر 1908، و.خ.ح عهد م.ح. مح11.

39) ر. محمد بن عبد الله بوستة إلى الحاجب أحمد بن مبارك، 12 رمضان 1326 / 8 أكتوبر 1908، و.خ.ح. مح 16.

40) ر. المولى عبد الحفيظ إلى الطيب الصبيحي، 4 شعبان 1326 / فاتح شتنبر 1908، م.و.م مح شعبان 1326.

41) ر. المولى عبد الحفيظ إلى الملالي الرميقي، بتاريخ 27 جمدى الأولى عام 1326 / 27 يونيو 1908، م.و.م مح جمدى الأولى 1326.

بتخريص قبائل البهاليل وغيرها، كما أمر السلطان قاضيي فاس القرويين بتعيين العدول وتوجيههم إليه، بهدف القيام بإجراءات الخرص التي جرت العادة بها. مما جاء في رسالة السلطان إلى القائد سعيد بن البغدادي حول هذا الموضوع قوله : "... فنامرك أن تعين نوابا عنك مع من فيهم الكفاية من الفلاحة العارفين لتخريص حبوب إيالتك البهاليل وغيرهم ممن إلى نظرك الذين جرت العادة بتخريص زروعهم وقد أمرنا قاضيي فاس القرويين بتعيين العدول وتوجيههم إليك وقتما طالبتم منهم الحضور على ذلك والتطوف معهم على الأندر حتى يشاهدوها ويخرصوها بما أداهم إليه الاجتهاد..."[42].

واهتم المخزن الحفيظي أيضا باستخلاص جبايات قبائل الحوز، لاسيما وأن قواد أهم هذه القبائل هم الذين شكلوا عماد المخزن الجديد. ولذلك لعبوا دورا هاما في تزويد بيت المال بجبايات قبائلهم عن طريق الضغط على محكوميهم، باستعمال نفس الأساليب التي كانت سائدة قبل صدور الترتيب العزيزي.

وقد أشرف خليفة السلطان على مراكش مولاي بوبكر على تخريص معظم قبائل الحوز. وتطلعنا رسالة موجهة من الخليفة المذكور إلى المولى عبد الحفيظ، في يونيو 1909، على أن مولاي بوبكر قام بتخريص قبائل الحوز قبل توصله بأوامر رسمية تتعلق بالخرص من فاس. الأمر الذي أثار حفيظة السلطان، حيث عاتبه على عدم انتظار أوامره، واتهم المتوجهين للخرص بالاهتمام بمصالح أنفسهم، مما أدى إلى ضياع أموال كثيرة للمخزن[43]. غير أن مولاي بوبكر برر إقدامه على تخريص قبائل الحوز بتأخر رسائل السلطان بشأن الخرص، خاصة وأن السكان شرعوا في دراس زروعهم وحملها دون إذن المخزن. كما برر الخليفة السلطاني تصرف السكان بتعودهم على عدم تخريص زروعهم منذ سنوات عديدة، حتى أن بعض خلائف عمال الحوز لم يمتثلوا لأوامر الخرص. وقد أشار مولاي بوبكر إلى امتناع قبائل أولاد أبي السباع وأولاد مطاع وشيشاوة عن القيام بالخرص، وحمل المسؤولية في ذلك لخلائف العمال، كما أشار إلى امتناع نصف قبيلة السراغنة "لفسادهم"[44].

---

42) ر. المولى عبد الحفيظ إلى سعيد بن البغدادي، 25 جمدى الأولى 1327 / 14 يونيو 1909، و.خ.ح. مح 51.

43) ر. مولاي بوبكر إلى السلطان عبد الحفيظ، بتاريخ 14 شعبان 1327 / 31 غشت 1909، و.خ.ح. مح 33.

44) الرسالة نفسها.

عاد مولاي بوبكر إلى تخريص قبائل الحوز في صيف 1911، بعد أن تأخرت مرة أخرى أوامر السلطان بشأن الخرص، في الوقت الذي شرع فيه السكان في دراس زروعهم. ولذلك اتخذ مولاي بوبكر المبادرة بتوجيه الخراصة والعدول إلى القبائل المعنية حتى لا "يضيع واجب المخزن". وهذا ما تفصح عنه رسالته إلى الحاجب أحمد بن مبارك التي جاء فيها : "... فاعلم سددك الله أنه لما طال انتظارنا لورود مكاتب سيدنا الشريفة للعمال في شأن الخرص وأبطات حتى كاد أن يفوت الإبان ورأينا الناس لم ينتظروا لذلك وشرعوا في دراس ما حصدوه وبادرنا لتوجيه الخراصة والعدول على العادة لئلا يضيع واجب المخزن..."[45]. وأكد مولاي بوبكر للسلطان عبد الحفيظ أن السبب الداعي إلى الإسراع بتخريص قبائل الحوز هو الرغبة في توفير مداخيل جبائية لبيت المال، تتعلق بواجبات الزكاة والأعشار. كما أشار إلى أنه اتخذ قرار تخريص القبائل بعد الاستشارة مع باشا مراكش ادريس بن محمد (منو)[46] والقائد عبد المالك المتوكَي[47].

حاول المخزن التخفيف عن بعض القبائل في الأداء. غير أن العديد منها لم تؤد واجبات المخزن منذ سنوات، كما هو الحال مثلا بالنسبة لقبائل جبالة، ولذلك طالبها المولى عبد الحفيظ بأداء واجبات الزكاة والأعشار منذ السنة الأولى من حكمه. ونذكر من بين هذه القبائل: بني احمد، غزاوة، بني يسف، ومصمودة. ووجه السلطان إلى هذه القبائل رسائل متشابهة من حيث المضمون، وتحمل التاريخ نفسه، أشار فيها إلى ما ترتب عليها في واجبات الزكاة والأعشار منذ سنوات، مطالبا إياها بأداء واجب عامين فقط، كما أمر السلطان القبائل المذكورة بالتعجيل في الدفع. جاء في إحدى هذه الرسائل التي وجهت لقبيلة بني احمد في يوليوز 1908 ما يلي:

"خدامنا الأرضين قبيلة بني احمد كافة... وبعد فقد عرفتم ما تخلد بذممكم من واجبات الزكاة والأعشار التي أوجبها الله عليكم وأمر باستخراجها منكم ولما كنتم عندنا من القبائل التي لا ينبغي إهمالها ويتعين الاهتمام بمصالحها اقتصرنا في مطالبتكم على أداء

---

45) الرسالة تحمل تاريخ 19 شعبان 1329 / 15 غشت 1911، و.خ.ح. مح 105.

46) تولى ادريس منو باشوية مراكش بعد عزل التهامي الكَلاوي عنها. وقد ارتبط عزل هذا الأخير بعزل أخيه المدني الكَلاوي عن الصدارة العظمى من طرف المولى عبد الحفيظ سنة 1911.

47) ر. مولاي بوبكر إلى السلطان، بتاريخ 4 رمضان 1329 / 29 غشت 1911، و.خ.ح. مح 101.

واجب عامين تخفيفا عليكم من ثقل الجميع وجنوحا بكم إلى طريق الرفق واللين فنامركم أن تقوموا على ساق الجد في دفع ذلك لكبير المحلة التي وجهناها صحبة ابن عمنا مولاي ادريس الامراني على يد عاملكم... وعجلوا بذلك لتفوزوا برضى الله ورسوله بأداء واجب شرعي تحمدون عاقبته وتشاهدون في أنفسكم وأموالكم بركته إن شاء الله وإن تعذر عليكم دفع الناض في الكل فكونوا تدفعون البغال بثمنها على عادتكم في ذلك..."[48].

3 - الاهتمام بأمور العسكر والحركة

أبدى السلطان عبد الحفيظ اهتماما كبيرا بأمور العسكر والحركة، خاصة وأن تحديات كبيرة كانت تنتظره، لعل أهمها القضاء على ثورة بوحمارة، وإجبار العديد من القبائل على أداء الجباية. وفي هذا الصدد نجده يعاتب كلا من المدني الكَلاوي وعيسى بن عمر العبدي، الذين كانا موجودين بالحوز في نونبر 1908[49]، على عدم اهتمامهما بأمور العسكر وعدم توفير المئونة له. واعتبر السلطان أن "المتعين أن لا يقدم شيء على القيام بمئونة العسكر ومصالح المخزن"، مشيرا إلى أن عدم خضوع القبائل لأداء فرض العسكر راجع بالأساس إلى تولي عامل واحد على قبائل عديدة، الأمر الذي لا يخدم مصالح المخزن المركزي. وجدد السلطان أوامره لوزيريه بالاهتمام بأمور العسكر، وتنفيذ المئونة له. كما أذن لهما بالبقاء في الحوز من أجل "تتميم مصالح القبائل وترتيب أمورها وجباية موظفاتها"، وتوجيه ما يحصلون عليه من جبايات القبائل. ولأهمية الرسالة، خاصة بالنسبة لموضوع العسكر، نورد أهم مضامينها؛ كتب السلطان قائلا:

"وزيري حضرتنا الشريفة... الطالب المدني بن محمد المزواري والطالب عيسى بن عمر العبدي... فقد بلغنا عن تواتر أن العسكر الذي معكم هنالك شرع في الفرار وعدم المئونة وصار يبيع الكسوة والعدة وفسدت نيته وانضوى بعضهم بسبب ذلك على الخيانة

---

48) الرسالة تحمل تاريخ 11 جمدى الثانية عام 1326 / 11 يوليوز 1908، م.و.م مح. جمدى الثانية 1326.

– توجد بالمحفظة نفسها رسائل مشابهة موجهة إلى قبائل غزاوة وبني يسف ومصمودة، تحمل نفس المضمون والتاريخ.

49) بقي المدني الكَلاوي وعيسى بن عمر العبدي بالحوز منذ خريف سنة 1908، ولم يتجها إلى فاس إلا في ربيع 1909. انظر: الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 420.

والدسائس وطالما نبهناكم على رد البال وعدم إهمال أمره... مع أن انقطاع المئونة عنه لا وجه له بسبب انقياد القبائل وانكبابها على دفع المال فكان المتعين أن لا يقدم شيء على القيام بمئونة العسكر ومصالح المخزن وإن قلتم أن القبائل لا زالت لم تعط انقيادا للفرض والدفع فجوابكم هو ما قلناه لكم مرارا من كون كثرة القبائل تكون إلى نظر عامل واحد فيها الضرر على القبائل من وجوه... والحاصل فنامركم بالقيام على ساق في تعاهد أمر العسكر وتسراده وتنفيذ المئونة للحاضر منه وعدم الغفلة عن اختبار أحواله سرا وجهرا... وامضوا على ما قدمناه لكم من التأخير هناكم في تتميم مصالح القبائل وترتيب أمورها وجباية موظفاتها لتكونوا توجهون ما يتحصل تحت يدكم من ذلك..."[50].

من الواضح إذن أن السلطان قد ألح على وزيريه باستخلاص جبايات قبائل الحوز، والاهتمام بأمور العسكر والعناية به. وقد أمر عبد الحفيظ المدني الكَلاوي بالتوجه إلى فاس أياما قليلة بعد كتابة الرسالة المشار إليها أعلاه. غير أن الوزير الصدر اعتذر بانشغاله بأمور قبائل الحوز "واستصلاح الأحوال بها" حسب قوله، خصوصا معالجة ما صدر من قبيلة السراغنة التي كانت قد عارضت بيعة مولاي عبد الحفيظ. وأمر السلطان الوزيرين بتوجيه عدد من عسكر السراغنة قائلا: "... وقد قدمنا لكم أمرنا الشريف باصحاب عسكر القبائل المفروض عليهم على يدكم مع من تتعين مصاحبته لكم من العمال والقبائل فامضوا عليه إن كانت هي المصلحة وإلا فالحاضر يرى ما لا يراه الغائب..."[51].

وكان السلطان عبد الحفيظ قد وجه في بداية العام 1909، أوامر لعمال الحوز بالتأهب للحركة التي كان مقررا أن توجه لإخضاع بعض القبائل بالمنطقة. غير أنه عدل عنها بسبب ما بلغه عن قبائل الحوز من الاستقامة والهدوء، وكتب السلطان بذلك إلى المدني الكَلاوي مؤكدا على ضرورة إعلام عمال الحوز بالموقف المخزني الجديد[52].

ونظرا لحاجة المخزن لعسكر القبائل، فإن السلطان كان يرفق بعض أوامره بالتهديد، خاصة أثناء تماطل القواد، وتأخرهم في توجيه ما أمروا به من العسكر، أو بعد

---

50) ر. المولى عبد الحفيظ إلى المدني الكَلاوي وعيسى بن عمر العبدي، بتاريخ 14 شوال 1326 / 9 نونبر 1908، وخ.ح. عهد م.ع. مح 636.

51) ر. المولى عبد الحفيظ إلى المدني الكَلاوي، 19 شوال 1326 / 14 نونبر 1908، وخ.ح. عهد م.ع. مح 636.

52) ر. المولى عبد الحفيظ إلى المدني الكَلاوي، 18 ذو الحجة 1326 / 11 يناير 1909، وخ.ح. عهد م.ع. مح 636.

امتناع السكان عن الاستجابة لأوامر المخزن. وهذا ما توضحه مثلا رسالة السلطان إلى قبيلة البهاليل، في يونيو 1908، والتي جاء فيها قوله :

"... فقد بلغ علمنا الشريف أنه لما نزل عليكم قائد الرحى الموجه من حضرتنا الشريفة للوقوف على تنضيض العسكر الواجب عليكم عادة صرتم تتساهلون في التنفيذ وتتعلقون بالغير في التنصل منه مع أنكم لا محيد لكم عنه بحول الله فإن بادرتم للتنفيذ وقطعتم النظر عن العلائق والعوائق التي تريدون التمسك بها ووجهتم عسكركم تام العدد لحضرتنا الشريفة عاجلا فقد تجملتم على أنفسكم وإلا فأنتم تعرفون بحول الله..."[53].

كان ضغط المخزن كبيرا على مختلف القواد بخصوص توجيه عسكر قبائلهم. وأدى امتناع بعض القبائل عن توجيهه إلى نزول حركات عليها لإجبارها على الخضوع. وهذا ما حدث مثلا مع قبيلة بني مطير سنة 1909، حيث ألزم السلطان سكانها بأداء العسكر إلى جانب جبايات أخرى. وأكدت رسالة سلطانية موجهة إلى وزير المالية محمد المقري، في يوليوز 1909، بأن توجيه العسكر كان بالفعل "أشق الأشياء" على قبيلة بني مطير[54].

كما وجه السلطان سنتي 1909 و1910 حركات إلى القبائل الجبلية، كان من أهدافها إجبار قبائل هذه المنطقة على دفع العسكر للمخزن[55]. وتكشف الوثائق على أن قواد هذه الحركات وجهوا للمخزن بفاس أعدادا من عسكر قبائل الجبل، حتى وصل الأمر إلى عجزها عن الأداء، الأمر الذي أدى بها إلى التمرد على عمالها، لدرجة أن هؤلاء "لم يقدروا على ذكر إسم العسكر على لسانهم وكل من ذكره قامت عليه قبيلته"[56].

وهكذا كان المخزن الحفيظي، أمام اتساع نطاق التمردات، في حاجة إلى عسكر القبائل وحركاتهم، ولذلك أبدى اهتماما بالمسألة في محاولة للأخذ بزمام الأمور، وإجبار سكان البوادي على أداء واجبات المخزن وكلفه. فحركة الجيلالي الزرهوني (بوحمارة)، مثلا،

---

53) الرسالة تحمل تاريخ 11 جمدى الأولى 1326 / 21 يونيو 1908، م.و.م. مح جمدى الأولى 1326.

54) ر. المولى عبد الحفيظ إلى الحاج محمد المقري، بتاريخ 12 جمدى الثاني 1327 / 1 يوليوز 1909، م.و.م. مح جمدى الثانية 1327.

55) راجع الفصل السابع من هذا الكتاب.

56) ر. محبوب بن قاسم إلى السلطان، بتاريخ 4 محرم 1328 / 16 يناير 1910، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 27.

لم يتم القضاء عليها إلا بمساعدة حراك القبائل. بيد أن أوامر توجيه العسكر والحركة همت بالأساس القبائل الخاضعة للنفوذ الفعلي لسلطة المخزن الحفيظي، أي القبائل التي كان باستطاعته إرغامها على دفع الجباية. ويتعلق الأمر على الخصوص بالقبائل المجاورة لفاس ومكناس، وقبائل الغرب، ثم القبائل الجبلية التي خضعت لضغط جبائي كبير. كما وجهت أوامر عديدة تتعلق بتوجيه حراك القبائل إلى العديد من عمال وقواد منطقة الحوز(57).

4 - توظيف الأموال على القبائل

أمام استفحال أزمة المخزن المالية، لجأ السلطان عبد الحفيظ إلى توظيف مبالغ مالية معينة على القبائل؛ في محاولة منه لإيجاد موارد تمكن المخزن من تسيير دواليبه. ولم يكن فرض أموال استثنائية على القبائل نهجا جديدا سلكه المخزن الحفيظي، فقد كان العمل جاريا بهذه السياسة منذ عهد المولى محمد بن عبد الرحمن(58). وشكلت أيضا عنصرا من عناصر السياسة الجبائية للمولى عبد الحفيظ، ولاسيما في السنوات الأخيرة من حكمه، حيث تزايدت الأزمة المالية، وكثرت الاضطرابات القبلية، وتناقصت مداخيل الجباية.

وكان فرض أموال معينة على القبائل يقتضي بالضرورة أن تكون خاضعة للنفوذ الفعلي لسلطة المخزن، بما يتطلبه ذلك من قدرة القواد المحليين على استخلاص تلك الأموال من السكان. ولذلك فإن توظيف هذه الأموال تركز بالأساس على القبائل التي ظلت تحت سلطة المخزن، واستمرت في أداء الجبايات والكلف له ولو بشكل متقطع.

وتؤكد مستندات العهد الحفيظي أن السلطان فرض على قواد عدد من القبائل أداء أموال هامة. وأن الأمر هم على الخصوص بعض قبائل الغرب والحوز وسوس، قبل أن تمنع حالة الاضطراب التي شهدتها القبائل المجاورة لفاس سنة 1911 المخزن من الاستفادة من

---

57) عثرنا على عدد كبير من أوامر توجيه الحركة تتعلق بقواد من الحوز، تحمل التاريخ نفسه: 24 شعبان 1329 / 20 غشت 1911. وقد بلغ عدد هذه الأوامر المتشابهة مع اختلاف في أسماء القواد فقط، 26 أمرا (وثيقة). راجع وثائق الخزانة الحسنية، عهد، م.ح. محافظ أرقام: 95-98-108.

58) حول دوافع المولى محمد بن عبد الرحمن في اللجوء إلى فرض أموال استثنائية على القبائل راجع، عياش جرمان: **دراسات في تاريخ المغرب**، م.س، ص: 79-120.

جباياتها. وأمام تعدد حالات الفروض الجبائية على سكان البوادي، ارتأينا الاستشهاد ببعض الأمثلة من قبائل الحوز وسوس، سيما وأن حدة التمرد بها كانت ضعيفة إذا ما قورنت بتمرد قبائل بني مطير والشراردة[59] مثلا، ثم إن أغلب القواد المحليين بالحوز وسوس ظلوا متحكمين بقبائلهم، وكان بإمكانهم إجبار محكوميهم على الأداء.

وجه السلطان أوامر متعددة إلى قواد قبائل الحوز تتعلق بتوجيه فروض وتوظيفات مالية إلى المخزن. وتوضح رسالة موجهة من الباشا ادريس منو إلى المولى عبد الحفيظ، في يناير 1912، كيف أن السلطان أمر عددا من قواد الحوز بتوجيه ما تم توظيفه عليهم من أموال، وأن الأمر لم يخل من ممارسة وسائل الضغط على عمال الحوز؛ قال منو :

"... ينهي الوصيف لعلم سيدنا... أنه تشرف بكتاب مولانا... مأمورا فيه بالقيام على ساق في تكليم خدام سيدنا العمال بدفع ما هو موظف عليهم لجناب مولانا عاجلا ونحتم خصوصا على خديم سيدنا القائد علال بوخبزة المسفيوي في دفع جميع ما توجه من أجله للنزول وصيف سيدنا القائد فاتح بن سعيد وإن ظهرت عليه مخايل المماطلة ننزل عليه قائد رحى ءاخر بالمبايت زيادة على وصيف سيدنا المذكور حتى يؤدي ما بذمته على التمام ونوجه بذلك لشريف أعتاب مولانا... ما نحوزه من غيره ممن ذكروا في الكتاب الشريف... فساعة وصول كتاب مولانا... أحضرت وصيف سيدنا القائد علال المسفيوي وألزمته بدفع جميع ما هو موظف عليه فورا من غير قبول عذر في ذلك... وأما غيره من العمال فقد جددت لهم الكتابة بما يحملهم على دفع ذلك على الفور والعجلة..."[60].

واتبع المخزن نفس السياسة مع بعض القواد الكبار، حيث فرضت عليهم مبالغ مالية كبيرة، إضافة إلى أداء أنواع مختلفة من البهائم والمؤن، مما ألحق أضرارا بمستوى عيش السكان. جاء في رسالة من القائد الطيب بن محمد الكَنتافي إلى باشا مراكش ادريس منو في يوليوز 1911 قوله: "... غير أن الأمور في هذه النواحي السوسية لازالت على حالها والمسلمون بها في ضيق عظيم وكرب جسيم... وقد فرض على هذا الجبل أزيد من ثلاثين

---

[59]) كان لتمرد قبائل بني مطير والشراردة سنة 1911 عواقب وخيمة على مستقبل البلاد. انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

[60]) ر. الباشا ادريس منو إلى السلطان، بتاريخ 16 محرم 1330 / 6 يناير 1912، م.و.م. مح محرم 1330.

ألف ريال وما أضيف إليها من إدام سمنا وعسلا وغير ذلك من المؤن والضرائب..."[61].
وحمل الكَنتافي مسؤولية ما لحق من ضرر جبائي بالسكان إلى المخزن عامة، والباشا ادريس منو خاصة. واتهم الكَلاويين بالتحريض على الفساد والتعسف في القبض والاستئثار به، وعدم توجيهه إلى بيت المال، مشيرا إلى أن على المركز التحرك لإصلاح الوضع[62].

بيد أن المخزن عاد إلى توظيف مبلغ مالي كبير وصل إلى 200000 ريال على قواد رأس الوادي بسوس في بداية العام 1912. وأشار السلطان في رسالة وجهها إلى الباشا ادريس منو إلى أن نصف المبلغ المفروض ترتب على القواد المذكورين في واجب الزكاة والأعشار عن أعوام سالفة، أما النصف الآخر، أي 100000 ريال، فقد تم فرضه عليهم إعانة لبيت المال[63]. كما أكد بأنه أمر قواد سوس بالتعجيل في استيفاء هذا المبلغ، وأدائه لمن توجه إليهم وإلى القائد حيدة بن ميس المنبهي[64]. وأمر السلطان أيضا الباشا ادريس منو بأن يلح عليهم في توجيه ما يجتمع عندهم من المال. جاء في رسالة المولى عبد الحفيظ إلى باشا مراكش قوله :

"وصيفنا الأرضى الباشا القائد ادريس بن منو... فقد وظفنا على خدامنا قواد رأس الوادي مايتي ألف ريال نصفها من قبل ما تخلد بذمم إخوانهم في الأعوام الماضية من الزكواة والأعشار والنصف الآخر إعانة لبيت المال... وأمرناهم بما يحملهم على تعجيل استيفاء ذلك من إخوانهم كل واحد منهم وما نابه في ذلك ودفعه لمن توجه لهم وللخديم القائد حيدة بن اميس فنامرك أن توجه لهم من تعتد بجده وثقته وثمرته بقبول ذلك منهم على أيديهم ويد الخديم المذكور وتؤكد عليهم في توجيه ما يجتمع عندهم من المال..."[65].

---

61) الرسالة تحمل تاريخ متم رجب 1329 / 27 يوليوز 1911، و.خ.ح.

62) لابد من الإشارة إلى أن المخزن كان خلال هذه الفترة محاصرا بفاس، ولم يكن بإمكانه مراقبة تصرفات عماله في مناطق بعيدة مثل سوس.

63) دافع بعض الفقهاء عن لجوء السلطان (مولاي الحسن الأول) إلى فرض أموال استثنائية على القبائل تدخل في باب "التوظيف والمعونة". انظر :

- السملالي علي بن محمد : **عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة**، م.خ.ع. رقم D480.

64) انظر ترجمته في معلمة المغرب، مجلد 11، ص: 3646-3647.

65) الرسالة تحمل تاريخ 17 محرم 1330 / 7 يناير 1912، م.و.م. مح محرم 1330.

5 – الاعتماد على كبار القواد بالحوز

إذا كان كبار القواد بالحوز قد لعبوا دورا حاسما في خلع المولى عبد العزيز ومبايعة المولى عبد الحفيظ، فإن سياسة هذا الأخير اعتمدت على نفوذ هؤلاء القواد، وقدرتهم على استخلاص جبايات قبائلهم، والضغط على صغار القواد الذين كانوا يدورون في فلكهم. سيما وأنهم كانوا يتحكمون في أهم قبائل المنطقة، ويعتمدون على وسائلهم الخاصة في إجبار السكان على أداء مختلف أنواع الجبايات والكلف. ولأن السلطان كان بدوره في حاجة إلى أموال يستطيع بها تسيير دواليب مخزنه، فقد أمر كلا من الكَلاوي والعبدي بتزويده بجبايات قبائل الحوز[66]. بل إن اعتماد السلطان على المدني الكَلاوي يظهر بشكل جلي في التفويض له بالتصرف حسب ما تقتضيه الظروف والأحوال في عين المكان، كما يتضح من هذه العبارة التي تضمنتها إحدى رسائل السلطان وهي: "... فامضوا عليه إن كانت هي المصلحة وإلا فالحاضر يرى ما لا يراه الغائب..."[67].

وبالفعل، فقد حصل كل من المدني الكَلاوي وعيسى بن عمر العبدي على أموال تم فرضها على سكان قبائل الحوز. ولذلك استشار الكَلاوي السلطان عما إذا كان ذلك المال سيودع في بيت مال مراكش، أو يصحبه معه إلى فاس عند قدومه إليها. وطلب السلطان من وزيره توجيه ما توفر لديه من مال، وإتمام الباقي منه عند القدوم إلى فاس. مما جاء في رسالة السلطان إلى المدني الكَلاوي قوله : "... وصل كتابك بأن القبائل الحوزية فرضوا قدرا من المال وطلبت الإذن لك فيما يكون في أمره هل يدخل لبيت المال... أو تصحبه معك لحضرتنا الشريفة... فما دمتم هنالك وجهوه لأعتابنا الشريفة وحيث تنهضون من هنالك أصحبوا الباقي معكم..."[68].

حاول المولى عبد الحفيظ الاستفادة أيضا من النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به عبد المالك المتوكَي بمنطقة الحوز وسوس، مما يسمح له بالحصول على جبايات العديد من القبائل الخاضعة له، وإلزام القواد الصغار أداء أموال معينة للمخزن. ونذكر على سبيل المثال أن

---

66) ر.س. إلى المدني الكَلاوي وعيسى بن عمر العبدي، بتاريخ 14 شوال 1326 / 9 نونبر 1908، وخ.ح. عهد م.ع. مح 636.

67) ر.س. إلى الكَلاوي، بتاريخ 19 شوال 1326 / 14 نونبر 1908، وخ.ح. عهد م.ع. مح 636.

68) ر.س. إلى الكَلاوي، بتاريخ 22 شوال 1326 / 17 نونبر 1908، وخ.ح. عهد م.ع. مح 636.

السلطان أمر عبد المالك المتوكَي، في أواخر غشت 1911، ببذل مزيد من الجهد من أجل تسكين أحوال قبائل منطقة الحوز "حتى لا يحدث أدنى تشويش"، كما طلب منه عدم المبالغة والتعسف في استخلاص الواجبات والوظائف من السكان[69]. وفي رده على ذلك أكد المتوكَي بأنه لم يقصر جهدا في "جلب المصلحة العامة للجناب الشريف واجتناب ما يؤدي إلى الخوض والهرج جهد المستطاع". وأضاف المتوكَي قائلا : "وأما كثرة القبض المعهودة التي ذكرها مولانا من العامة... فلم تبق على الحالة الماضية والموظف الذي أمر به سيدنا فإننا بصدد استيفائه بسهولة ولطافة وحسن تدبير وسياسة..."[70].

وهكذا كان وزراء السلطان وكبار القواد بالحوز، بحكم سلطتهم ونفوذهم، يمارسون سلطة إجبار صغار القواد على أداء الواجبات والفروض والوظائف للمخزن المركزي، سيما وأن هذا الأخير كان يطالبهم بأداء مبالغ مالية معينة يتحتم عليهم أن يستخلصوها بطرقهم الخاصة، من القبائل الخاضعة لهم، ومن القواد المحسوبين على نفوذهم[71]. وتوضح رسالة موجهة من القائد الجيلاني بن محمد الحربيلي إلى الحاجب أحمد بن مبارك، في أكتوبر 1911، جوانب من الدور الجبائي الذي كان يقوم به قواد الحوز خدمة للسياسة الجبائية العامة للمولى عبد الحفيظ، حيث جاء فيها :

"... فقد وجب إعلام السيادة أنه لما دخل الباشا ادريس بن الحاج منوا والخديم القائد السيد عبد المالك المتوكي ومن معهما لمراكشة وحضر عمال سيدنا... لديهم وقرءوا عليهم المكاتب الشريفة التي أمرهم مولانا بتنفيذها من موظف وعسكر وغيره وكلفوني والقائد عباس الاكراوي والقائد محمد الاموري بالتوجه لقبيلة دكالة والنزول عليهم حتى ينضضوا ما وظف عليهم فتوجهنا إليهم ونزلنا عليهم..."[72].

---

69) ر. عبد المالك المتوكَي إلى أحمد بن مبارك، 3 رمضان 1329 / 7 أكتوبر 1911، و.خ.ح. عهد م.ح. مح95.

70) الرسالة نفسها.

71) قارن ما أورده علال الخديمي بخصوص ممارسات عيسى بن عمر العبدي مع القواد الخاضعين لنفوذه سنة 1909 : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 427.

72) الرسالة تحمل تاريخ 17 شوال 1329 / 11 أكتوبر 1911، و.خ.ح. مح 100.

وقد وجه المتوكَي خلال شهر أكتوبر من العام 1911 مبالغ مالية حازها من القواد الواردة أسماؤهم في القائمة التالية[73]:

المبلغ المؤدى بالريال	اسم القائد
2800	– الطالب عبد المالك
12000	– العربي خوبان
10000	– أحمد الحاحي
10000	– محمد يرعاه السباعي
1000	– محمد الخيدر
1100	– محمد ولحسن الزمزمي
500	– المختار السكسيوي
3000	– محمد بنيعيش المجاطي
3000	– بوسلهام الاودي
3000	– محمد الوريكي
73800	المجموع

ولم تكن هذه المبالغ كافية في نظر السلطان، ولذلك أمر عبد المالك المتوكَي بإرغام القواد المذكورين على توجيه بقية المبالغ الموظفة عليهم، وألح عليه بالتعجيل في الأداء، شاكرا للمتوكَي حسن خدمته[74].

بيد أن اعتماد السلطان على وزرائه المنتمين للحوز شهد فتورا كبيرا منذ سنة 1910. ويتعلق الأمر على الخصوص بالمدني الكَلاوي الذي ساءت علاقته بالسلطان لعدة

73) ر. المولى عبد الحفيظ إلى عبد المالك المتوكَي، 13 شوال 1329 / 7 أكتوبر 1911، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 95.

74) الرسالة نفسها.

أسباب، من بينها استئثاره بمداخيل الحوز[75]. ولذلك عزله عن الصدارة العظمى سنة 1911، وعزل أخاه التهامي الكَلاوي عن باشوية مراكش، وعين بدله ادريس منو. كما قام بعزل عدد من قواد الحوز المحسوبين على الكَلاوي[76]. وعزل المولى عبد الحفيظ، في الوقت نفسه، عيسى بن عمر العبدي عن وزارة البحر (الخارجية).

6 – تقويم عام لسياسة المولى عبد الحفيظ الجبائية

تأثرت السياسة الجبائية لمولاي عبد الحفيظ ومخزنه بالظروف العامة التي أحاطت ببيعة السلطان الجديد، وبالوضعية السياسية والاقتصادية التي كانت توجد عليها البلاد خلال هذه الفترة. كما أثرت الشخصيات التي شكلت المخزن الحفيظي في طبيعة القرارات والأوامر الجبائية التي تحملت القبائل عبئها. وإذا كان سكان البوادي قد تحمسوا في معظمهم للحركة الحفيظية، أملا في تخليصهم من ثقل الجبايات والتسخيرات، فإن الأمور سارت على عكس ما كانت تتمناه معظم الفئات المشكلة للمجتمع المغربي بأكمله.

عاد المولى عبد الحفيظ إلى الأساليب الجبائية نفسها التي أثارت الكثير من ردود الفعل في فترات سابقة، والتي دفعت المولى عبد العزيز إلى محاولة القيام بإصلاحه الجبائي المعروف. وهكذا أصبحت القبائل مطالبة بأداء الواجبات الشرعية من زكاة وأعشار، كما أصبحت مطالبة أيضا بأداء مختلف أنواع الفروض والتوظيفات والكلف والتسخيرات، كما كان الشأن في السابق. والأهم من كل هذا أن سكان البوادي أصبحوا من جديد تحت رحمة تعسفات حكامهم، كما لو أن الأمور عادت بهم إلى الوراء، خاصة وأن الكثير منهم تخلص من عبء أداء الفروض منذ صدور الترتيب العزيزي سنة 1901.

ولاشك أن للمولى عبد الحفيظ دوافع أدت به إلى سلوك هذا النهج، فقد وجد الخزينة فارغة، بل ومثقلة بالديون، وفرضت عليه الدول الأجنبية تعويضات مالية هامة عن حوادث الدار البيضاء سنة 1907، وكان في حاجة ماسة ومستعجلة إلى المال من أجل تسيير

---

75) فنيتر المصطفى : **قواد الجنوب الكبار**، م.س، ص: 376.

76) – الحجوي محمد بن الحسن : **تقاييد تاريخية**، م.س، ص: 58.

– السوسي محمد المختار : **المعسول**، ج4، ص: 131.

دواليب مخزنه. ولذلك اعتمد على كبار القواد بالحوز الذين عينهم في مناصب وزارية، وطالبهم بتزويده بجبايات القبائل الخاضعة لهم، وفوض لأهم وزرائه، المدني الكَلاوي، سلطة مكنته من التعسف بجبايات الكثير من القبائل، والتحكم حتى في تعيينات عدد من القواد[77].

ولم يتساهل المولى عبد الحفيظ مع سكان البوادي بخصوص مسألة الجباية. ونستطيع أن نستخلص موقفه من مطالبة الرعية بالمال من خلال ما كتب به إلى القائد مبارك بوخبزة، في فاتح يناير 1910، حيث قال : "... ألم تعرف أن العامة إذا تسوهل معها فيما هي مطالبة به تحل لها الأعين وتتروع عن الخدمة وتتكاسل فيها وذلك محسوب عليك وعهدته ءايلة إليك..."[78].

وتؤكد وثائق العهد الحفيظي بأن الكثير من القبائل تحملت عبء أداء جبايات هامة للمخزن، وأن القواد حملوا السكان فوق ما يطيقون. واستعملوا لأجل ذلك نفوذهم وسلطتهم للضغط على محكوميهم، الأمر الذي ألحق أضرارا بموارد عيش السكان، ووسع الهوة بين السلطان ورعيته.

وساهم في تأزيم الوضع تقوية نفوذ عدد من العمال والقواد وتعيينهم رغم معارضة السكان. بل إن حاجة المخزن إلى المال دفعته إلى نهج أسلوب بيع الوظائف، حيث تمنح لمن كان باستطاعته تقديم أعلى مبلغ من المال. وقد بدأت عواقب هذه السياسة الجبائية تفعل فعلها في تفكيك هياكل الدولة المغربية وتضعف قدرتها على الصمود، وذلك ما كانت تنتظره بعض الدول الأوربية الطامعة في احتلال المغرب وتعمل من أجله.

---

77) الحجوي محمد بن الحسن : **تقاييد تاريخية**، م.س، ص: 46.

78) الرسالة تحمل تاريخ 19 ذي الحجة 1327 / فاتح يناير 1910، م.و.م. مح ذي الحجة 1327.

الباب الثالث

عواقب الضغط الجبائي على القبائل

1894 -1912

الفصل السابع

عواقب سياسية

من المعلوم أن السلطان مولاي الحسن عرف كيف يدرأ خطر التكالب الإمبريالي ويحافظ على سيادة البلاد واستقلالها، باستغلال التناقضات الناجمة عن منافسة الدول الأوربية الطامعة في احتلال المغرب، فكان من شأن ظهور كل ضعف في الدولة أن يعطي الفرصة لتزايد التدخل الأجنبي في شؤون البلاد واستفحاله. بيد أن وفاة السلطان المفاجئة أفرزت أزمة عامة بالبلاد، لم يتم تجاوزها إلا بعد جهد جهيد ووقت مديد.

والواقع أن عواقب التدخل الأجنبي، والآثار المدمرة للاقتصاد الرأسمالي كانت وخيمة على البلاد[1]، حيث لعبت دورا أساسيا في تزايد حدة الضغط الجبائي الذي تعرضت له القبائل المغربية منذ منتصف القرن التاسع عشر. وساهمت بذلك في تقويض علاقة السلطة المركزية بالمجتمع[2].

وتبين من تحليل السياسة الجبائية التي اتبعها المخزن تجاه القبائل، خلال الفترة الممتدة من 1894 إلى 1912، كيف أن المخزن اضطر إلى نهج سياسة ضريبية جائرة، ومارس ضغطا جبائيا وتسخيريا على سكان البوادي. وترتبت على هذه السياسة عواقب وخيمة على علاقة المخزن بالقبائل، حيث تزايدت حدة الانتفاضات، وكثرت الفتن، ودخلت العديد

[1]) البزاز محمد الأمين : **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب**، م.س، ص: 341.
- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 13-14.

[2]) التمسماني عبد العزيز خلوق : **تشخيص المجتمع الجبلي بين الوقائع والتنظير (1895-1907)**، مجلة دار النيابة العددان 16/15، 1987، ص: 36-37.

من القبائل في مواجهات عنيفة مع المحلات والحركات التي اضطر المخزن إلى توجيهها إلى بعض القبائل، لتطويعها، وإجبارها على الانقياد لسلطة عماله.

ومهما تعددت أسباب هذه التمردات، فإن الجباية شكلت عاملا رئيسيا في ظهور حركات عصيان العديد من القبائل(3). ذلك أن انتفاض هذه الأخيرة كان يحدث عادة بعد استنزاف المخزن لممتلكات السكان، وإتيانه على مدخراتهم، ومطالبته إياهم بالمزيد.

وهكذا عاش المغرب خلال العهدين العزيزي والحفيظي سلسلة من التمردات الناتجة عن تزايد الضغط الجبائي على القبائل، وإفقار سكان البوادي. ولأنه من الصعب تتبع كل الفتن الناجمة عن تعسف أو إجحاف في فرض الجبايات وتحصيلها، فقد اقتصرنا على بعض النماذج التي تبرز جوانب من العواقب السياسية للإرهاق الضريبي الذي تعرضت له القبائل خلال الفترة المدروسة.

1 - اضطراب أحوال القبائل إثر وفاة الحسن الأول 1894-1896

لم يكن انتفاض القبائل على إثر وفاة الحسن الأول وليد ذلك الحدث بالذات، وإنما تضرب أسبابه بجذورها في عمق الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بصفة خاصة. وإذا اقتصرنا على أحداث السنوات الأخيرة من حكم السلطان المذكور، نجد أن الضغوط الأوربية على البلاد قد اشتدت بشكل كبير، وأرغمت المخزن على تقديم المزيد من التنازلات، مما ساهم في تزايد غضب القبائل، وتفاقم روح التمرد، وتأجيج حركات الانتفاض واتساعها(4).

وساهم القواد المحليون من جهتهم في تزايد معاناة السكان بما كانوا يمارسونه من العسف والجور ضدهم، لاسيما وأنهم كانوا مطالبين بتزويد المخزن المركزي بالأموال الكفيلة بتطبيق سياسة الإصلاحات، وأداء الديون والغرامات للأجانب. وكانت النتيجة أن

---

3) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 575.

4) عمالك أحمد : **قراءة في تقييد عن بعض حركات الانتفاض الواقعة في الجنوب المغربي على إثر وفاة السلطان مولاي الحسن**، جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، أعمال الدورة السابعة حول السلطان مولاي الحسن، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، مارس 1998، ص: 36-37.

تضررت البوادي كثيرا من الضغط الجبائي، ومن الحركات العديدة التي كانت القبائل مضطرة إلى تمويلها. في الوقت الذي تلاحقت فيه مجموعة من المجاعات والأوبئة التي أثرت على اقتصاد السكان وأهلكت الكثير منهم[5]. كل هذه العوامل ضاعفت من معاناة سكان البوادي، وخلقت في نفوسهم نفورا من قوادهم المحليين. وكانت وفاة السلطان مولاي الحسن فرصة مناسبة لهم لإعلان تمردهم، حيث شملت حالة الاضطراب عدة قبائل، لعل أهمها ذلك الذي عاشته قبائل الحوز.

1-1 فتن قبائل الحوز

شهدت الشهور الأولى التي تلت وفاة السلطان مولاي الحسن في 6 يونيو 1894 انتفاضة عارمة، شملت مناطق شاسعة، فما أن ذاع خبر وفاة السلطان وبيعة ابنه مولاي عبد العزيز حتى اندلعت الفتنة بالعديد من القبائل. وكان أخطرها ذلك الذي شهدته قبائل الحوز[6]. وقد تزعم هذا الانتفاض العامة من السكان، وكان موجها ضد الخاصة من القواد ومساعديهم. يقول المشرفي: "... وثار العامة بكل ناحية على قوادهم فنهبوا دورهم وهتكوا حرمة حريمهم وأعلنوا بشق العصا..."[7].

وهكذا تمردت قبيلة مسفيوة على عاملها بعد فترة وجيزة من وفاة مولاي الحسن "وكسرت سوق الثلاثاء المعتمر في وسط أحيائها ومداشرها، فهرب العامل لمراكش واستقر بها خوفا على نفسه من افتراسها له بأنيابها وأظفارها..."[8]. وبعد ذلك بقريب "قام الرحامنة وكسروا سوق الأحد برأس العين من بلادهم وخرجوا عن الطاعة وتتابع ذلك

---

[5]) البزاز محمد الأمين : **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب**، م.س.

[6]) حول هذه الفتن انظر على الخصوص :

- الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 499-557.
- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 13-27.
- ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى 1886-1904**، م.س، ص: 489-498.
- عمالك أحمد : **قراءة في تقييد...**، م.س، ص: 34-62.

- MARTIN (A.G.P.) : Quatre siècles..., op. cit., pp. 373-374.

[7]) المشرفي محمد بن مصطفى : **الحلل البهية**، م.س، ص: 860.

[8]) بوعشرين الحسن بن الطيب : **التنبيه المعرب...**، م.س، ص: 46.

فيهم إلى أن عمهم الفساد والطغيان..."[9]. كما ثارت قبيلة حمير على قائدها وخربت منزله "مع زيادة قتل أنفس عديدة من صبيان ونساء"[10]. وفي الوقت نفسه قامت قبيلة الشياظمة على قائدها سعيد الشياظمي[11]. وتمردت أيضا قبيلة أولاد بوعزيز على قائدها[12]. وكذلك قبيلة زمران "دخلوا دار الحاج عبد السلام الزمراني ونهبوها"[13].

وكان السراغنة أيضا قد نهبوا منازل قائديهم: الجيلاني بن الموذن ومحمد بن الطيب. في الوقت الذي حاصر فيه بنو مسكين دار القائد الشافعي المسكيني[14]. واستغلت قبيلة إينولتان غياب القائد الجيلاني الدمناتي فنهبت منزله[15].

وقد لخصت رسالة يظهر أنها موجهة من محتسب مراكش مولاي عبد الله السوارت إلى أحمد بن موسى، في 28 غشت 1894، ما حل بقواد قبائل دكالة، عبدة، وحمير، والشياظمة، وحاحا، والسراغنة، والرحامنة، وقواد قبائل الدير. وأشارت إلى الصعوبات التي واجهها عمال هذه القبائل، والهدم الذي لحق معظم دورهم، واستيلاء العامة على ممتلكاتهم[16]. كما وصف القائد الشافعي بن الحافظي العبدي وضعية القواد بقوله: "... وما فينا أحد يخرج من بيته ولو على باب الدار خوفا من القتل والعمال عند القبائل مثل ضبي الغزال مهما رأوا منهم أحدا إلا ويتسارعون إليه مثل الصيد..."[17].

وحمل باشا القصبة بمراكش الحاج محمد ويدة السوسي مسؤولية انتشار هذه الانتفاضات إلى قبيلة الرحامنة، ووصف وضعية الحوز في بداية شتنبر 1894 بقوله : "... إن أمر قبيلة الرحامنة لازال يتفاحش ويزداد حتى عم خوضهم جميع هذا القطر الحوزي فخربت دور العمال من أم الربيع إلى أقصاه ولم يبق الآن منهم إلا دار الاجلاوي والمتوكي وعمال

---

9) نفسه.

10) ر.ق. الشافعي العبدي إلى السلطان، 27 صفر 1312 / 30 غشت 1894، و.خ.ح. عهد م.ع مح 76.

11) الرسالة نفسها.

12) ر. العربي بن زروال إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 5 صفر 1312 / 8 غشت 1894، و.خ.ح. مح 76.

13) الرسالة عينها.

14) DEVERDUN (Gaston) : Marrakech des origines à 1912, Rabat 1959, pp. 540-541.

15) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 563-573.

16) الرسالة تحمل تاريخ 25 صفر 1312 / 28 غشت 1894، و.خ.ح. مح 130.

17) ر.ق. الشافعي بن الحافظي العبدي إلى السلطان، فاتح ربيع الأول 1312 / 2 شتنبر 1894، و.خ.ح. مح 16.

حاحا وعيسى بن عمر العبدي وابن التمار ولازالوا يكاتبون القبائل ويراسلونهم ويتحالفون معهم على الفساد..."[18].

اندلعت هذه الانتفاضات القبلية في الوقت الذي كان فيه قواد القبائل بفاس حيث كان يتواجد السلطان عبد العزيز. لذلك غادر هؤلاء القواد فاس في محلة ترأسها محمد الامراني. وقد تعرضت هذه المحلة لعدة مناوشات في الطريق وووجهت بالبارود، خاصة على ضفتي نهر أم الربيع، وكانت أعنفها تلك التي صدرت من قبيلة دكالة.

ويصف عامل الجديدة الوعدودي بن عبد السلام الأزموري حالة الاضطراب التي سادت قبائل دكالة، وما تعرضت له محلة القواد التي غادرت فاس بعد انتشار أعمال النهب وهدم دور العمال، حيث كتب إلى السلطان شارحا هذه الأوضاع المزرية بقوله :

"... أنني بعدما أنهيت لشريف علم مولانا طيش دكالة وقيامهم على ساق في هدم دور عمالهم ونهبهم الأمتعة وفساد أملاك الناس وسلبهم الأموال وأنه لما ورد الشريف الأصيل ابن عم مولانا الفقيه سيدي محمد الامراني تلقوا المحلة عند عبورها الوادي بالبارود... فلم يلجأ إلا أن عمدوا أولاد عمرو لدار ابن الدرقاوية فهدموها وعمدوا أولاد عمران لدار عاملهم فدخلوها وذبحوا الخليفة وحرقوه في عدة من الرجال والنساء والصبيان... ومنها لدار البوزراري فأخذوا جميع ما بها ثم تحزبوا مع فساد الرحامنة فاتفق رأي الجميع على الربط بأزمور في طلب من به من العمال..."[19].

وهكذا تبرز الوثيقة ما آلت إليه أوضاع العديد من القبائل من اضطراب، والموقف الذي وجد فيه العمال أنفسهم وهم يرون دورهم تنهب وتهدم. فقد عمت الفتن سائر قبائل الحوز، واستهدف السكان بالأساس قوادهم، وواجهوا محلة الامراني التي كان بها الكثير من القواد العائدين من فاس. ووصف القائد سعيد بن أحمد الجلولي، من جهته، ما

---

18) ر. محمد ويدة السوسي إلى السلطان، فاتح ربيع الأول 1312 / 2 شتنبر 1894، م.و.م. مح ربيع الأول 1312.

19) ر. الوعدودي الازموري إلى السلطان، بتاريخ 18 صفر 1312 / 21 غشت 1894، و.خ.ح. عهد م.ع. مح 12.

تعرضت له هذه المحلة من مواجهة عنيفة من طرف قبائل دكالة، مشيرا إلى أن المحلة تابعت سيرها وهي تتعرض للنهب، تاركة وراءها ضعاف البهائم وأمتعة بعض العمال[20].

وكان القائد عيسى بن مبارك الرحماني قد غادر محلة محمد الامراني إلى جانب عدد من القواد. وكتب هذا القائد إلى أحمد بن موسى، واصفا الأوضاع التي آلت إليها معظم قبائل الحوز بقوله: "... وتوجهنا نحن مع القبائل والبارود يخرج إلى أن وصلنا بلد عبدة ومن عند خديم سيدنا السيد عيسى بن عمر تفرقت العمال قاصدين ديارهم... فوجدنا القبائل كلها مجتمعة أهل الوطا والجبال متعرضين لأكل العمال والقبائل الواردين معهم فخرج البارود على كل طريق ونهبت الروام والعمال ولم ينج إلا من لم يخرج فيه أحد وفر بنفسه مستخفيا... ولم يبق فيما سمعنا من ديار العمال إلا دار ابن عمر العبدي وابن التمار والمتوكي والكندافي..."[21].

وهكذا تتابعت رسائل عدد من القواد إلى المخزن بفاس، واصفة اضطراب الأوضاع، وحالة الترقب التي سادت منطقة الحوز على الخصوص. وانتاب هذا الخوف أيضا القناصل الأجانب، كما تفصح عن ذلك رسالة عامل الصويرة إلى السلطان في 29 غشت 1894 والتي جاء فيها : "... إن قبائل الحوز كلها قد شاع فيها الفساد وانتشر فيهم وعم جميعهم وقد أكلوا ديار عمالهم وهدموها... ولازالت العامة في ازدياد الخوض والفساد... على أن قنصوات الأجناس يترددون علي في كل وقت لما لحقهم من الرعب مما يسمعون..."[22].

وتحركت بريطانيا عن طريق سفيرها ماتس ساتو E.M. SATOW لحماية الرعايا البريطانيين بالجديدة بعد انتشار الاضطرابات بقبائل دكالة[23]. ويمكن أن نلمس من جواب السلطان مولاي عبد العزيز، والذي كلف الوزير محمد غريط بإبلاغه للسفير البريطاني،

---

[20]) ر.ق. سعيد الجلوني إلى أحمد بن موسى، فاتح ربيع الأول 1312 / 2 شتنبر 1894، و.خ.ح. عهد م.ع. مح 5.
- أشار لويس أرنو Louis ARNAUD إلى هذه الوضعية، وأوضح بأن "ضفتي أم الربيع قد كستها الدماء واشتعلت بها النيران، وأن وضعية المخزن أصبحت أكثر خطورة" : **زمن "المحلات"**...، م.س، ص: 81.

[21]) الرسالة تحمل تاريخ 10 ربيع الأول 1312 / 11 شتنبر 1894، و.خ.ح. عهد م.ع. مح 9.

[22]) ر. الغالي الرجراجي الدوبلالي إلى السلطان، مؤرخة بـ 26 صفر 1312 / 29 غشت 1894، و.خ.ح. مح 57.

[23]) حول أوضاع البريطانيين الأمنية في الجديدة وباديتها، والتحرك البريطاني لحمايتهم أنظر: ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى 1886-1904**، م.س، ص: 489-498.

نظرة المخزن للفتن الصادرة عن القبائل، وكيف اعتبرها أمرا عاديا ومتوقعا عند انتقال الحكم من سلطان إلى آخر. ومما جاء في رسالة غريط إلى السفير البريطاني قوله: "... وأمرني دام علاه بإجابتك بأن القبائل المغربية دأبهم الطيش في حياة الملوك وأحرى في موتهم وقد وقع منهم الكثير من هذا في وفاة أسلاف سيدنا المقدسين وفي أول بيعة خلفهم وعولج واضمحل وزال في الحين وذلك غير خاف عليكم وكذلك يكون بحول الله فإن المخزن لم يغض الطرف عنهم وإنما كان ءاخذا في تأليف القبائل المغربية وترتيب أمور المملكة وقد صرف الآن عنان همته وعزمه لإصلاح القبائل الحوزية وتسكين روعتهم بكل ما أمكنه وتأتى له..."[24].

وهكذا اعتبر السلطان، أو بالأحرى وزيره الوصي أحمد بن موسى، بأن مثل هذه الانتفاضات تحدث عند انتقال الحكم من سلطان إلى آخر، وبرر عدم تحرك المخزن بانشغاله بتسكين أحوال قبائل الغرب، وأوضح بأن المخزن سيركز اهتمامه على تهدئة أحوال القبائل الحوزية والقضاء على تمردها. ولئن كانت دبلوماسية المخزن قد حتمت عليه إجابة ممثل دولة أوربية بمثل هذا الجواب، الذي حاول الاستخفاف بما حدث، فإن ذلك يعكس في العمق نظرة المخزن، في هذه المرحلة، إلى خطورة الاضطرابات التي جعلته عاجزا عن التحرك، مستقرا بفاس لأزيد من سنة.

1-2 اضطرابات بقبائل مختلفة

لم تقتصر حركة التمرد على قبائل الحوز، بل شملت أيضا عددا من القبائل والمناطق الأخرى من البلاد. ذلك أن موجة الاضطرابات الشعبية التي تلت وفاة مولاي الحسن كانت كبيرة، وتعاظمت خطورتها مع تأخر المخزن عن التحرك لتهدئة الأوضاع. وهكذا عمت الاضطرابات بعض قبائل الشاوية، خاصة الأعشاش والمذاكرة ومزاب. واندلعت شرارة هذه الفتن منذ ما قبل وفاة مولاي الحسن، واكتست صبغة مواجهات قبلية، وتصفية حسابات بين بعض القواد. وتزايد انتشارها مع وفاته، ومكوث المخزن الجديد بفاس لأزيد من سنة[25].

---

24) ر. محمد لمفضل بن محمد غريط إلى الوزير المفوض البريطاني ساتو، بتاريخ 25 صفر 1312 / 28 غشت 1894، م.و.م. مح صفر 1312.

25) انظر الفقرة المتعلقة بتمرد قبائل الأعشاش ضمن هذا الفصل.

وشملت هذه الاضطرابات أيضا قبائل سوس[26]، حيث انتفضت قبيلة هوارة على قوادها، وهدمت ديارهم. والشيء نفسه قام به أهل رأس الوادي، الذين "اشتغلوا بسفك الدماء وقطع الطرقات بنواحي ردانة (تارودانت) وصاروا يهددون على الدخول للمدينة..."[27]. وتمرد السكان على قائد هشتوكة الحسين بن إبراهيم الدليمي الهشتوكي، وخربوا داره بعد أن نهبوا ما فيها[28]. وقد أشار القائد سعيد بن أحمد الجلوني إلى حالة الاضطراب بقبائل سوس بقوله : "... وأما سوس فكله فاسد مع عمالهم وولد الدليمي خربت داره ونهبت وكثير من عمال سوس كذلك..."[29].

ولم تسلم القبائل المجاورة لفاس من حدوث بعض الاضطرابات. ومن ذلك مثلا انتفاض أولاد رياب بالحياينة على قائدهم، مما استدعى تدخل الشريف عبد السلام الوزاني في محاولة لإبرام الصلح بين قبائل الحياينة وقوادها. وعندما باءت محاولته بالفشل اقترح مولاي الأمين، الذي كان يرأس محلة مخزنية مرابطة بالمنطقة، على المخزن تغيير عمال بعض القبائل المنتفضة، معتبرا أن هذا الإجراء يشكل حلا ناجعا لإعادة الهدوء إليها[30]. كما انتفضت قبائل بني احسن على قوادها. وهاجمت قبائل بني مستارة وبني مزكَلدة مدينة وزان، وقد عمل الشريف سيدي محمد الوزاني على وضع حد لهذا الصراع وإبرام الصلح بين الطرفين[31].

وشهدت القبائل الشرقية لفاس حالة اضطراب في بداية العهد العزيزي، حيث تمردت قبائل آيت يوسي مثلا على عمالها، وامتنعت عن أداء واجبات المخزن وكلفه، ودخلت في مواجهات مباشرة مع القواد الذين منعوا من التوجه إلى فاس حيث كان يتواجد السلطان. جاء في رسالة القائد محمد الحليوي حول هذا الموضوع ما يلي: "... وكما يعلم مولانا وأن قبيلة ءايت يوسي كافة... اشتغلوا بالخوض والفساد... وتركوا طريق الرشاد... وأن

---

26) السوسي محمد المختار : **المعسول**، ج:3، ص: 257-258، ج:20، ص: 167.

27) ر.ق. محمد بن أحمد بولياس إلى السلطان، بتاريخ 12 جمدى الأولى 1312 / 11 نونبر 1894، و.خ.ح. مح 29.

28) ر.ق. الحسين الدليمي الهشتوكي إلى السلطان، في أواخر شعبان 1312 / أواخر فبراير 1895، و.خ.ح. مح 16.

29) ر.ق. سعيد بن أحمد الجلوني إلى أحمد بن موسى، فاتح ربيع الأول 1312 / 2 شتنبر 1894، و.خ.ح. مح 5.

30) ر. عبد السلام الوزاني إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 9 ربيع الثاني 1312 / 10 أكتوبر 1894، و.خ.ح. مح 76.

31) لويس أرنو : زمن **"المحلات" السلطانية**...، م.س، ص: 77.

العمال لا يتوجهون للحضرة الشريفة ومنعوهم من القدوم بالرباط عليهم بصفرو ومن توجه من العمال حرقوا خيامه وياكلوا داره وأمتعته... ونحن في ضيق معهم..."[32].

إن امتداد الرقعة الجغرافية لهذه الاضطرابات الشعبية يدل على وجود قلق عام لا يمكن تفسيره إلا بتراكم الغضب الاجتماعي نتيجة لحركية التفقير التي أفرزها تسرب الرأسمالية الأوربية داخل المجتمع المغربي التقليدي[33]. فما هي الأسباب الرئيسية التي ساهمت في انفجار الأوضاع؟ وهل يمكن اعتبار حركة التمرد والانتفاض من عواقب الضغط الجبائي الذي تعرض له سكان البوادي؟

3-1 دور الضغط الجبائي في انتفاض القبائل

تعددت أسباب ودوافع الاضطرابات القبلية التي اندلعت عقب وفاة مولاي الحسن. وكانت لبعضها خصوصيات محلية تختلف عن بواعث الانتفاض في مناطق أخرى[34]. بيد أن التأمل في الأسباب العامة لحركة التمرد يمكن من استخلاص ثلاثة عوامل أساسية لعبت دورا هاما في انتشار هذه الفتن والتمردات. وتتجلى هذه العوامل في مسألة البيعة، والإرهاق الجبائي، ثم صراعات حكام القبائل المحليين فيما بينهم.

فقد سبقت الإشارة إلى تمكن الوزير أحمد بن موسى من فرض بيعة المولى عبد العزيز خلفا لأبيه، مما تسبب في أزمة سياسية في البلاد. وزادت هذه الأزمة في تقويض الأوضاع بالحوز، حيث كان الرحامنة وبعض القبائل المساندة لهم متشبثين ببيعة مولاي امحمد، الإبن الأكبر للسلطان المتوفى، معتبرين أن باحماد يريد اغتصاب الملك، فمهد لذلك ببيعة ابن المولى الحسن الصغير السن. وفي إطار البحث عن "الشرعية المفقودة" قام الرحامنة بمحاصرة مراكش، وتحريض سكانها على التخلي عن مولاي عبد العزيز ومناصرة أخيه الأكبر مولاي امحمد[35].

---

32) ر.ق. محمد بن أحمد الحليوي إلى السلطان، بتاريخ 7 محرم 1312 / 11 يوليوز 1894، و.خ.ح. مح 52.

33) البزاز محمد الأمين : **تفاحش مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد: قضية نهب قصبة مزاب بالشاوية من خلال الوثائق (1896-1899)**، مجلة دار النيابة، العدد الأول، يناير 1984، ص: 75.

34) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 16-20.

35) LAROUI (A.) : Les origines..., op. cit., p. 343.

وهكذا كانت مسألة انتقال الحكم إلى سلطان صغير السن، تحت وصاية حاجب مستبد، سببا في انتشار الانتفاضات القبلية بالحوز على الخصوص. بيد أنها لم تكن السبب الوحيد، فباستثناء الرحامنة الذين عملوا على تمكين المولى امحمد من تولي منصب سلطان البلاد، لكونه أكبر أبناء المولى الحسن، فإن القبائل التي ساندتهم، مجبرة في الغالب، لم تكن مقتنعة بهذا الخيار. وكانت تتخلى عن الرحامنة كلما بدا لها عدم قدرتهم على تحقيق أهدافهم. وحتى بالنسبة للمتمردين الرئيسيين، أي الرحامنة، لم يكن هذا السبب هو الوحيد، فغالبا ما كانوا يناصرون أميرا على حساب أمير آخر خلال فترات الاضطراب من أجل الحصول على امتيازات جبائية(36). وقد أشار بول باسكون Paul PASCON إلى أن المولى امحمد وعد الرحامنة بإعفائهم من أداء الجبايات في حالة توليه الحكم(37).

وإذا تجاوزنا الرحامنة وبعض القبائل التي ساندتهم، وحاولنا معرفة الأسباب التي دفعت العديد من القبائل إلى الانتفاض، نجد أن الضغط الجبائي وعبء التسخير الذين عانى منهما سكان البوادي، كانا من أهم الأسباب التي جعلت القبائل تعمد إلى استغلال مسألة انتقال الحكم وتعيين مخزن جديد للتمرد على العمال والقواد(38). حيث تكاد الوثائق تجمع على أن هذه الاحتجاجات كانت موجهة بالأساس ضد الحكام المحليين الذين استنزفوا السكان جبائيا، وتعسفوا عليهم في تقدير الواجبات والوظائف والكلف واستخلاصها.

لقد عمد السكان إلى نهب دور العمال وهدمها، بعد أن تعرضوا على أيديهم لضغط جبائي فاحش. وكان هذا الضغط الذي مورس عليهم سنوات عديدة سببا مباشرا لتمرد الكثير من القبائل على قوادها. والشواهد على ذلك كثيرة، فقد ذكر أمين قبيلة حاحا أحمد بن محمد حشموظ بأن نكنافة "أخرجوا عاملهم وأكلوا داره وحرقوها لأجل كثرة ما وظف عليهم..."(39). ولهذا السبب أيضا قامت قبيلة الشياظمة على قائدها سعيد بن

36) الصديقي عبد الرزاق : **الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن**، م.س، ص: 240.

37) PASCON (Paul) : Le Haouz de Marrakech, op. cit., p. 202.

38) عمالك أحمد : **قراءة في تقييد...**، م.س، ص: 39-46.

39) ر. الأمين أحمد بن محمد حشموظ إلى السلطان، 10 ربيع الثاني 1312 / 11 أكتوبر 1894، و.خ.ح. مح 33.

العياشي، فقد لجأ هذا الأخير بعد أن رفض السكان طاعة أوامره إلى توظيف ذعائر ومغارم ثقيلة عليهم، ولذلك "اتفق رأيهم على عزله فأوقدوا نار الحرب عليه..."[40].

وأشار عامل الجديدة محمد بن يحيى الجديدي إلى دور الضغط الجبائي في تمرد بعض قبائل دكالة في رسالة موجهة إلى الوزير أحمد بن موسى، مما جاء فيها : "... إن أولاد زليم فرقة من أولاد بوعزيز كان فرض عليهم عاملهم قدور الحساني مالا كثيرا ذكروا أنه قبضه منهم على التمام وحين كلفهم بذلك نفروا منه وطردوه... وأما الخديم ولد الحاج قدور البوعزيزي فلازال بالجديدة منذ فسدوا عليه إخوانه بسبب ما كان فرض عليهم من المال كذلك... والحاصل أن جميع ما وقع بالعمال المذكورين إنما سببه الحيف والإجحاف وفرض المال الكثير في غير إبانه..."[41].

استهدفت القبائل منازل العمال والقواد، والتي شكلت رمزا للثروة والكنوز التي جمعت من سكان البوادي على مر السنين، وعمل هؤلاء على استرجاع جزء مما سلب منهم، محاولين استغلال ظرف بدا لهم مناسبا، حين كان حكامهم بفاس[42].

وتجدر الإشارة إلى أن حركة الانتفاض هذه لم تكن موجهة، في عمومها، ضد المخزن ورئيسه السلطان، بل كانت موجهة أساسا ضد القواد الجائرين. فهي لم تكن تعبر عن رفض لسلطة المخزن، بقدر ما جسدت عنفا مضادا لتعسف القواد. وقد أكد المختار السوسي هذه الحقيقة بقوله : "... والناس لا يقاومون السلطان، إنما يقاومون قواده الذين انتهبوا أموالهم"[43]. وإلى ذلك أيضا أشار القائد سعيد الجلوني، في رسالة موجهة إلى السلطان عبد العزيز، مما جاء فيها : "... إن جل قبائل الحوز فسدوا مع عمالهم لا مع جناب المخزن... لعلهم يترجون تبديل العمال الذين لم يرون (كذا) معهم خيرا في ما تقدم..."[44].

---

40) ر. محمد بن الهاشمي الجديدي الصويري إلى السلطان، 6 ربيع الأول 1312 / 7 شتنبر 1894، و.خ.ح. مح 41.

41) الرسالة تحمل تاريخ 24 رمضان 1312 / 2 مارس 1895، و.خ.ح. مح 26.

42) يتعلق الأمر بأهم قواد قبائل الحوز.

43) السوسي محمد المختار : **المعسول**، ج:20، ص: 18.

44) ر.ق. سعيد الجلوني إلى السلطان، بتاريخ فاتح ربيع الأول 1312 / 2 شتنبر 1894، و.خ.ح. مح 15.

ومما زاد من حدة هذه الاضطرابات حدوث مواجهات ومشاحنات بين بعض القواد لحزازات شخصية أو لتقوية نفوذ أحدهم على حساب الآخر[45]. فقد حاول القائد عبد المالك المتوكَي مثلا استغلال هذا الظرف لصالحه، حيث استفاد من انشغال المخزن ببيعة مولاي عبد العزيز، فقام بمحاربة جيرانه، وهجم على الشياظمة، وهدم منزل قائدها سعيد، واكتسحت جيوشه القبيلة السباعية، فاضطر القائد الحسين السباعي إلى الفرار واللجوء إلى حاحا التي لم تنج هي الأخرى من غزوه[46].

وقد وصلت أخبار الصراع القائم بين سعيد الشياظمي وعبد المالك المتوكَي وسعيد الجلوني إلى المخزن بفاس. حيث توصل الوزير أحمد بن موسى بأنباء تفيد بأن القائد سعيد الشياظمي "تصدى لتخريب دار الخديم الجلوني وغيره ووقع القتال بينهم مرارا وأغرى فساد تنانة على النزول في طريق الصويرة والقطع على المارين بها..."[47]. وعمل با حماد على التحقق من هذه الأخبار، فأكد أمين مستفاد الصويرة بأن القتال على أشده بين نكنافة والجلوني، ترتبت عليه خسائر في الأنفس والأموال بسبب "ما أتلفه الكلوني لنكنافة من الأموال والرقاب وقت نزوله عليهم مع المتوكي وفي المرة الثانية توجه مع نكنافة بعض الشياظمة وحضر بعض المرابطين وجعلوا الهدنة حتى يكون سيدنا... بالحوز ويقع الفصال بينهم..."[48].

وكان القائد الشافعي بن الحافظي العبدي قد قامت عليه قبيلته أيضا، وهدمت داره، ونهبت أمواله وممتلكاته. غير أنه حمل مسؤولية ما وقع له للقائد عيسى بن عمر

---

45) حول الدور الذي لعبه القواد المحليون في انتشار الاضطرابات الاجتماعية بالحوز. راجع :
- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 13-15.
- الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 522-523.
- ابن الصغير خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى 1886-1904**، م.س، ص: 503.

46) كفناني مولاي حسن: **قبيلة أولاد أبي السباع**، م.س، ص: 421.
- قارن أيضا: لويس أرنو: **زمن "المحلات" السلطانية**، م.س، ص: 81.

47) ر.ق. بوشعيب الازموري إلى أحمد بن موسى، 20 رمضان 1312 / 17 مارس 1895، و.خ.ح. عهد م.ع. مح7.

48) الرسالة نفسها.

العبدي. ومما جاء في رسالته إلى السلطان قوله : "... وقد ثبت لدينا أن الباعث لإخواننا عما ارتكبوه وفعلوه هو الخديم عيسى بن عمر..."[49].

وهكذا أذكت صراعات العديد من القواد في ما بينهم الاضطرابات القبلية التي شهدها المغرب أوائل عهد المولى عبد العزيز، وكانت من ضمن الأسباب التي ساهمت في تعميقها وانتشارها، وعرقلت بالتالي محاولات المخزن المتعددة لوضع حد لهذه الانتفاضات.

1-4 القضاء على التمردات وتهدئة الأوضاع

حاول المخزن وضع حد للانتفاضات القبلية قبل اتساعها. وإذا كانت قبيلتا مسفيوة والسراغنة من السباقين إلى إعلان الانتفاض، فإن المخزن استجاب لبعض مطالب سكانهما المتمثلة في تغيير عمالهم. فقد جاء في الظهير الذي وجهه السلطان إلى قبيلة مسفيوة في 30 غشت 1894 ما يلي:

"خدامنا الأرضين قبيلة مسفيوة كافة أخص منهم الكبراء والأعيان... وبعد فقد كان عمالكم يخبرون جانبنا العالي بالله بأنكم معهم على غاية الاستقامة لسيرهم معكم بسير الرفق واللين وكنا نظن أنهم ملتزمون في ذلك الصدق كما هو شأن العمال النصحاء حتى كشف الغيب خلاف ذلك وأن أخبارهم بذلك إنما هو تدليس منهم على جانب المخزن وحيث تحقق لدينا ما هم عليه من التدليس بما ظهر من انحرافكم عنهم لما بلغ لشريف علمنا من طرق إضرارهم بكم اقتضى نظرنا العالي بالله عدم إقرارهم على ذلك لأننا لا نقر أحدا على ظلمه... فأخرناه عنكم وعليه فنامركم بالقدوم على حضرتنا العالية بالله في أمان الله ورسوله وأماننا الشريف بقصد النظر في أموركم وتعيين من يولى عليكم..."[50].
وهكذا ألقت الرسالة مسؤولية ما حدث على عامل القبيلة الذي مارس الجور والعسف

---

[49]) ر.ق. الشافعي بن الحافظي العبدي إلى السلطان، بتاريخ 27 صفر 1312 / 30 غشت 1894، و.خ.ح. مح 71.

[50]) – ظهير المولى عبد العزيز إلى قبيلة مسفيوة، بتاريخ 21 صفر 1312 / 30 غشت 1894، و.خ.ح. مح. 61.

– وجه السلطان أيضا ظهيرا مشابها إلى قبيلة السراغنة، في نفس التاريخ، و.خ.ح. مح 61.

على السكان، وطمأن السلطان هؤلاء بعزل عاملهم عنهم، آمرا إياهم بالقدوم إليه لتعيين من يرغبون به حاكما عليهم[51].

بيد أن امتداد مجال الانتفاضات القبلية وخطورتها جعل من الصعب التحكم في الوضع دون انتقال المخزن إلى قلب منطقة الحوز. خاصة بعد أن طال أمد الاضطرابات الاجتماعية، حيث استمرت لأزيد من سنة، ظل خلالها السلطان مولاي عبد العزيز ووزيره الوصي أحمد بن موسى بفاس[52].

ولوضع حد لحالة الفوضى توجه السلطان في شتنبر من العام 1895 إلى الرباط، ومكث بها أربعة أشهر من أجل جمع جيوش القبائل. وبقي عم السلطان مولاي عرفة بفاس ممثلا للسلطان. واستهدف الوزير الوصي أحمد بن موسى من هذا التحرك القضاء على تمرد الرحامنة الذين حاصروا مدينة مراكش. يقول المشرفي: "... وكان هذا الحصار هو سبب نهوض الوزير من فاس... فنهض منها بجيوش لا حصر لعدها، بعد أن رتب حالتها، ومهد أوطانها، وولى قوادها وقضاتها، وترك المولى عرفة بن سيدي محمد خليفة بها..."[53].

استنفر أحمد بن موسى جيوش القبائل الغربية والحوزية، قدر أرنو ARNAUD عددها بـ 15000 مقاتل[54]، وقسمها تقسيما محكما للربط على قبيلة الرحامنة وإرغامها على الخضوع دون قتال. وبعد أن تأتى له ما أراد، مارس أساليب عقابية قاسية ضد القبيلة المذكورة، إضافة إلى فرض وظائف وذعائر كبيرة عليها. كما فرضت غرامات ثقيلة على القبائل التي ساندت الرحامنة، مثل زمران ومسفيوة وتكانة[55].

---

51) كانت ترد على المخزن المركزي اقتراحات من بعض ممثليه المحليين تتعلق بتغيير قواد عدد من القبائل. ومن ذلك مثلا ما جاء في رسالة الأمين أحمد بن محمد حشموظ إلى السلطان، بتاريخ 20 ربيع الثاني 1312 / 21 أكتوبر 1894، و.خ.ح. مح 33.

– أنظر أيضا : عمالك أحمد: **قراءة في تقييد...**، م.س، ص: 47.

52) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 526.

53) المشرفي محمد بن مصطفى : **الحلل البهية**، م.س، ص: 861.

54) لويس أرنو : **زمن "المحلات" السلطانية**...، م.س، ص: 91.

55) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب.

وشكل إخماد تمرد الرحامنة نقطة تحول في علاقات المخزن بالقبائل خلال هذه الفترة. ذلك أن العقاب الذي تعرضت له هذه القبيلة جعل القبائل الأخرى تخاف من بطش أحمد بن موسى وسطوته، مما مكن المخزن من التحكم في الأوضاع. وساعده على ذلك نفوذ ودعم بعض القواد الكبار من أمثال القائد عيسى بن عمر العبدي الذي استطاع أن يخضع منطقة عبدة اعتمادا على أنصاره بدعم من بعض قبائل دكالة[56].

وهكذا تمكن أحمد بن موسى من تهدئة الأوضاع، والقضاء على مختلف الانتفاضات، بعد أن دخل الرعب قلوب القبائل حسب المشرفي الذي كتب قائلا: "...فدخل رعبه قلوب القبائل، وخاف بطشه وسطوته كل داني وقاصي، ومهد الحوز أتم تمهيد، وانقاد إليه أهل السوس انقيادا ما عليه من مزيد، وكذلك قبائل البربر ممن عداه..."[57]. بيد أن الوزير المذكور لم يقف عند هذا الحد، حيث عمل على الاقتصاص من القبائل التي استمرت في عصيان أوامر المخزن، ومن بينها قبائل تادلة، ثم الأعشاش بالشاوية.

2 - مواجهة المخزن لقبائل تادلة والأعشاش 1315هـ/1897-1898م

بعد استقرار السلطان عبد العزيز بمراكش، والقضاء على مختلف التمردات التي شهدتها قبائل الحوز، جهز الوزير أحمد بن موسى محلة لمواجهة بعض قبائل تادلة التي رفضت الاستجابة لأوامر المخزن الجبائية. غير أن هذا التحرك استهدف بالأساس معاقبة قبائل الأعشاش، نظرا لما كانت تعيشه من صراعات وفتن، ونهبها لقصبة مزاب بالشاوية.

وقبل الوصول إلى قبائل تادلة مرت المحلة السلطانية بقبائل مسفيوة وتكانة وزمران، ثم قبائل السراغنة وهنتيفة. ولم تدخل القوات المخزنية في مواجهات مع هذه القبائل

---

56) ر. محمد بن يحيى الجديدي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 8 صفر 1313 / 31 يوليوز 1895، و.خ.ح. مح 133.
- حظي القائد عيسى بن عمر بمساعدة المخزن، وعين قائدا عاما على عبدة، كما عين تحت إمرته قواد آخرون لتسيير منطقته الشاسعة، أنظر :
- لويس أرنو : **زمن "المحلات" السلطانية**...، م.س، ص: 94.
- فنيتر مصطفى : **قواد الجنوب الكبار**، م.س، ص: 228-229.

57) المشرفي محمد بن مصطفى : **الحلل البهية**، م.س، ص: 862.

بسبب انصياعها لأوامر المخزن، وقبولها لما وظف عليها من أموال. وهذا ما تفصح عنه عدة رسائل سلطانية موجهة إلى بعض العمال، ومن ضمنهم عامل الرباط الصديق بركاش، حيث جاء فيها :

"خديمنا الأرضى الخليفة الطالب الصديق بركاش... قد نهضنا من حضرتنا السنية المراكشية... فتخللنا قبيلة مسفيوة وزمران والسراغنة وتركنا كل قبيلة مطمئنة ساكنة لما هم عليه من الطاعة والقيام بجميع الواجبات واللوازم جهد الاستطاعة بعد أن أقمنا بالسراغنة بضعة أيام ... ثم نهضنا لقبيلة هنتيفة فتلقوا ركابنا الشريف بغاية الإقبال والفرح والتشريف وخيمنا وسط بلادهم فقاموا بالواجب عليهم... ووظفنا عليهم ذعيرة تطهيرا لصحيفتهم ومحوا لجريمتهم قدرها ثلاثون ألف ريال فقبلوها والتزموا دفعها في الحال ونهضنا عنهم وهم في أطيب عيش وأهنإ بال..."[58].

وقد أقامت المحلة بهذه القبائل مدة وجيزة، كلفت خلالها بأداء المئونة وجميع ما يلزم الجيوش المخزنية من مواد وأعلاف[59]. كما فرضت كذلك ذعيرة على قبيلة هنتيفة قدرها ثلاثين ألف ريال بتهمة مشاركتها في حركة التمرد الذي شهدته منطقة الحوز على إثر وفاة مولاي الحسن. وإذا كانت القبائل المذكورة قد رضخت لأوامر المخزن دون حدوث أية مواجهات بين الطرفين، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لبعض قبائل تادلة، وأهمها قبيلة بني عمير.

2-1 قبائل تادلة

قبل حلول المحلة السلطانية ببلاد تادلة وجه السلطان حركة يرأسها أخوه المولى عبد الحفيظ بهدف استخلاص جبايات قبائل المنطقة. وقد واجهتها قبيلة بني عمير بعصيان تمثل في رفضها الاستجابة لأوامر المخزن الجبائية. الأمر الذي جعل الوزير أحمد بن موسى يوجه باسم السلطان تهديدا لعمال بني عمير وكبرائهم وأعيانهم، مما جاء فيه :

---

[58]) ر. السلطان إلى الصديق بركاش، بتاريخ 16 جمدى الأولى 1315 / 13 أكتوبر 1897، أوردها : نهليل محمد : **رسائل شريفة**، لوحة LXXXII (بالفرنسية).

[59]) بوعشرين : **التنبيه المعرب**...، م.س، ص: 55.

"... وبعد فقد علمتم ما تخلد بذمتكم من الواجبات والحقوق والتباعات فوجهنا إليكم المحلة مع أخينا مولاي حفيد بقصد استيفاء ذلك فارتكبتم متن التراخي والتساهل والتسويف والتماطل وكلما خاطبكم بذلك لم ترفعوا له رأسا... وقد وظفنا عليكم لأجل ما اقترفتموه من الذنوب وارتكبتموه من مطايا العيوب ذعيرة ستعين لكم بعد دفع الواجب عليكم..."[60].

وأمام عدم استجابة سكان قبيلة بني عمير لأوامر المخزن، شرع الجيش المخزني الذي كان يرأسه المولى عبد الحفيظ في معاقبة المتمردين، حيث قام بهدم دورهم وإحراق مداشرهم، مما دفع بالمتضررين إلى التوسل لدى السلطان طلبا للعفو، مع التزامهم في الوقت نفسه بأداء جميع ما وظف عليهم[61].

ثم انتقلت المحلة السلطانية في خريف 1897 إلى قبيلة بني موسى. وكان المولى عبد الحفيظ قد تمكن من استخلاص الواجبات والوظائف التي فرضت عليها. ولذلك لم تواجه الجيوش المخزنية هذه القبيلة. وقد أورد بوعشرين رسالة موجهة من السلطان إلى بعض عماله تتعلق بحيثيات تحرك المخزن من مراكش في اتجاه قبائل تادلة والأعشاش، مما جاء فيها : "... ثم دخلنا لبلاد تادلا الزاخرة... فحللنا ببلاد بني موسى فوجدنا ذممهم فارغة من الوظائف والواجب لدفعهم ذلك لأخينا مولاي حفيد الذي كنا وجهناه مقدمة لجباية تلك المطالب..."[62].

غير أن فرقة من قبيلة بني موسى، تسمى أولاد عياد، كانت في خلاف مع قائدها، وامتنعت عن التعامل معه ودفع الجباية له. وكان قائد أولاد عياد قد اشتكى لدى المخزن من عصيان السكان لأوامره. ولذلك استغل أحمد بن موسى وجود قوات مخزنية بالمنطقة لمعاقبتهم، وذلك بهدم دورهم التي غادروها في اتجاه الجبال المجاورة[63]. ويعكس هذا الموقف

---

60) ر. السلطان إلى عمال بني عمير وكبرائهم وأعيانهم، بتاريخ 9 جمدى الأولى 1315 / 6 أكتوبر 1897، ك.خ.ح. رقم 234، ص: 71.

61) ر. السلطان إلى المولى عبد الحفيظ، 15 جمدى الأولى 1315 / 12 أكتوبر 1897، ك.خ.ح. رقم 234، ص: 73.

62) بوعشرين : **التنبيه المعرب**...، م.س، ص: 55.

63) الرسالة نفسها.

- قارن أيضا رسالة السلطان إلى الصديق بركاش، أوردها نهليل محمد : في **"رسائل شريفة"**، لوحة LXXXII.

سياسة أحمد بن موسى المتمثلة في دعم ممثلي المخزن بالقبائل، بإلحاق عقوبات وخيمة بالعاصين لأوامرهم. ورغم ذلك فإن المخزن كان يترك المجال مفتوحا أمام طلب الشفاعة والعفو، كما هو الحال بالنسبة لفرقة أولاد عياد نفسها، حيث اضطر المتمردون إلى الخضوع لأوامر المخزن عندما كاد الهدم أن يستأصل منازلهم[64].

وبعد أن وضع أحمد بن موسى حدا لتمرد فرقة أولاد عياد من قبيلة بني موسى، عاقب قبيلة بني عمير بسبب امتناعها عن أداء الواجبات والكلف، وعصيانها لأوامر المخزن، وقيامها بنهب القوافل التجارية[65]. وقد ألحقت الجيوش المخزنية عقابا مريرا بالقبيلة المذكورة، حيث قامت بالفتك بهم، والاستيلاء على أموالهم، وإلقاء القبض على عدد من مساجينهم، مما اضطرهم إلى الشروع في أداء الذعيرة الموظفة عليهم، إضافة إلى الواجبات المترتبة عليهم. وهذا ما تفصح عنه رسالة أحمد بن موسى إلى الأمين محمد بن عبد السلام المقري، في أكتوبر 1897، والتي جاء فيها :

"... وكتبنا لكم هذا من مخيم المحلة السعيدة بوسط بلاد بني عمير الذين هم معظم القبيلة التادلية ... وأعز حصونهم التي فيها معظم أموالهم وذخائرهم بعدما قدمنا لكم الإعلام به من الفتكات الشنيعة الواقعة بهم المنفصلة عن نهب أموالهم والقبض على عدد من مساجينهم وحز عدد من رؤوسهم... ولازالت المحلة السعيدة تأكل أمراسهم وقد شرعوا في دفع الذعيرة الموظفة عليهم مع ما حل عليهم من الواجب الذي بذممهم..."[66].

وهكذا فرض المخزن على قبيلة بني عمير ذعيرة بلغت 50000 ريال، كما ألزمت بأداء مبلغ مماثل يتعلق بالواجبات المترتبة عليها. مما يعني أن سكان بني عمير كان عليهم أداء مبلغ إجمالي يصل إلى 100000 ريال. ولأن العقاب المخزني كان قاسيا في حقهم فقد التزموا بأداء هذه المبالغ على الفور[67].

---

64) الرسالة نفسها.

65) الرسالة عينها.

66) الرسالة تحمل تاريخ 25 جمدى الأولى 1315 / 22 أكتوبر 1897، و.خ.ح. مح 330.

67) ر. السلطان إلى الصديق بركاش، بتاريخ 16 رجب 1315 / 11 دجنبر 1897، م.و.م. مح رجب 1315.

– انظر نفس الرسالة عند: نهليل محمد : **"رسائل شريفة"**، م،س، لوحة LXXXII.

وبعد أن قرر أحمد بن موسى التوجه لمعاقبة قبائل الأعشاش بالشاوية، بقي المولى عبد الحفيظ بتادلة لاستكمال استخلاص ما فرض على قبيلة بني عمير، كما يتضح من رسالة السلطان إلى عامل الرباط الصديق بركاش التي جاء فيها : "... وحيث عزمنا على التوجه للمقصود الأهم وكان انتظار إكمالهم أداء الموظف حتى يتم يفوت قضاء الغرض في الأعشاش الذي هو بيت القصيد وعتبة الوصيد أمرنا بإبقاء أخينا مولاي حفيد بمحلته مخيما عليهم حتى يكملوا بالأداء ويتسربلوا بسربال الوفاء..."[68].

2-2 معاقبة الأعشاش بالشاوية

لم يكن الهدف من تحرك المخزن لمواجهة الأعشاش[69] سنة 1897/1315 جبائيا محضا. ذلك أن بعض قبائل الشاوية شهدت صراعات وفتن متعددة فيما بينها منذ أواخر عهد مولاي الحسن. ودارت هذه الفتن بين الأعشاش والمذاكرة من جهة، وامزاب إيالة القائد محمد بن أحمد المزابي من جهة أخرى في العام 1894/1311. وقد تجددت هذه الفتن سنتي 1313-1314هـ/1896-1897م، بين الأعشاش وامزاب مرة أخرى، حيث هاجم الأعشاش قصبة ابن احمد ونهبوها[70]. ولذلك قرر أحمد بن موسى التوجه إلى الأعشاش قصد معاقبتهم، ووضع حد لتمردهم الذي كان أيضا من نتائج استفحال التدخل الأجنبي في المنطقة[71].

وإذا كانت دراسات سابقة قد تعرضت لفتنة الأعشاش هاته، وأبرزت علاقتها بتفاحش مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد[72]، فإن الذي يهمنا نحن هو الوقوف عند جهود المخزن الهادفة إلى استخلاص الواجبات والوظائف من القبائل المتمردة، بالإضافة

---

68) الرسالة نفسها.

69) الأعشاش : قبيلة كبيرة بالشاوية، حول تقسيماتها، انظر :

- الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة**، م.س، ص: 114-123.
- نفسه، معلمة المغرب، مادة الأعشاش، ج: 2، ص: 518-520.

70) كانت قصبة ابن احمد بمثابة مستودع ضخم لسلع التجار الأجانب وشركائهم من المغاربة، وخاصة المحميون منهم.

71) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 28-34.

72) البزاز محمد الأمين : **تفاحش مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد: قضية نهب قصبة مزاب بالشاوية من خلال الوثائق (1896-1899)**، دار النيابة، العدد 1، 1984، ص: 74-79، ثم العدد 2، 1984، ص: 69-72.

إلى الأموال التي وقع نهبها من قصبة امزاب[73]. ذلك بأن الوزير أحمد بن موسى، وحتى قبل أن يتمكن من إلحاق عقوبات قاسية بالأعشاش، عمد إلى استخلاص أموال هامة منهم ومن قبائل المنطقة. مما يعني أن العامل الجبائي لم يكن غائبا، خاصة وأن هذه القبائل كانت تعرف حركة عصيان لأوامر المخزن، بما فيها تلك المتعلقة بأداء الواجبات والكلف.

وتؤكد الوثائق على أن قبائل الأعشاش أدركت، منذ أن شرع المخزن في توجيه قواته إلى المنطقة، بأنه يهدف أساسا إلى الاستيلاء على أموالها. ولذلك عملت، إلى جانب باقي قبائل امزاب[74]، على جمع زروعها **"بجد واجتهاد"** حتى يمكنها الامتناع عن دفع محصول إنتاجها إلى المخزن. فقد ذكر البشير بن موسى، أخو الصدر الأعظم، والذي توجه إلى الشاوية على رأس محلة مخزنية في شهر ماي من العام 1897[75]، بأن القبائل المتمردة شرعت في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة التحرك المخزني إليها. ولذلك اقترح على المخزن بأن يقوم بتضييق الخناق على السكان قبل قيامهم بعملية الحصاد وجمع زروعهم[76].

ووصف القائد المعطي بن عبد الكبير المزامزي الأوضاع السائدة ببعض قبائل الشاوية، في الفترة نفسها، حيث أشار إلى توقع قبائل الأعشاش ومزاب لعقاب المخزن، وإحساس السكان بالفزع والخوف، ولذلك شرعوا في جمع زروعهم احتياطا منهم لحدوث أسوأ العواقب. مما جاء في رسالة القائد المذكور إلى الوزير أحمد بن موسى قوله :

"... وبعد فليكن في علم سيادتك بأن مزاب مع فساد لعشاش لما رأوا نهوض الحركة ونزول المحلة السعيدة ببلد بني مسكين مع نزول محلة الشاوية ببلد مزاب حصل لهم الفزع والدهش وألقي في قلوبهم الرعب وأخذ عمال أولاد مراح يعرضون على إخوانهم

---

73) هذا ما أشار إليه محمد الأمين البزاز في مقاله المشار إليه أعلاه، ص: 76.

انظر أيضا: لويس أرنو : **زمن "المحلات" السلطانية**...، م.س، ص: 100.

74) يكون الأعشاش نصف مزاب، انظر: الخديمي : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 28.

75) منذ شهر ماي 1897 كان حراك عدد من القبائل قد وصلوا إلى دار القائد محمد بن حمليش المراحي للانضمام إلى محلة البشير بن موسى، في انتظار صدور أوامر الوزير الصدر للشروع في معاقبة الأعشاش. ولم يغادر السلطان ووزيره أحمد بن موسى مراكش على رأس محلة كبيرة إلا في 16 شتنبر 1897، ليعود إليها، بعد التنكيل بالأعشاش، في 26 مارس 1898:

- الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 553.

76) ر. البشير بن موسى إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 14 ذي الحجة 1314 / 16 ماي 1897، و.خ.ح. مح 275.

ويمدون أيديهم فيهم بالذعائر ويبدون لهم كل ما وظف عليهم وصاروا ينتظرون ما يحل بهم إذا قدمت عليهم وقربت منهم ولاسيما قبل حوزهم الزرع الأخضر ودراسه..."[77].

وأمر المخزن في الوقت نفسه قواد القبائل المتمردة باستخلاص الواجبات والوظائف والذعائر من السكان، ويتعلق الأمر على الخصوص بقواد قبائل الأعشاش ومزاب وأولاد مراح. كما أمروا بأداء المئونة لمحلة البشير بن موسى النازلة بدار القائد محمد بن خمليش المراحي. غير أن القائد عبد السلام بن رشيد اتهم بعض القواد بالاحتفاظ لأنفسهم بالأموال المؤداة لهم من السكان، كما تفصح عن ذلك رسالته إلى الوزير أحمد بن موسى التي جاء فيها :

"... وبعد فلا زائد على ما أخبرناك به من نزول المحلة السعيدة بدار ابن الخمليش... ثم بعد ذلك قدموا خدام سيدنا عمال امزاب كلهم وفرحوا بالمحلة ولعبوا البارود ودفعوا المئونة وحازوا المكاتب الشريفة في شأن المال الموظف عليهم وأجابوا بالسمع والطاعة وتوجهوا عند إيالتهم وقرءوا المكاتب الشريفة وامتثلوا لأمر مولانا وفرضوا الموظف... وأن أولاد مراح دفعوا مالا له بال لعمالهم وتقاعدوا عليه..." [78].

ويظهر أن قبائل الأعشاش شرعت في أداء ما وظف عليها خوفا من العقاب الذي يدبره المخزن لها، غير أن السكان عمدوا في الوقت نفسه إلى ترحيل أمتعتهم وأموالهم إلى القبائل المجاورة[79]. وقد أكد محمد الامراني، الذي كان يقود قبائل الغرب للربط على الأعشاش، على أن الدفع تكاثر عليهم خلال شهر شتنبر من العام 1897 من قبائل الأعشاش، وأنهم قاموا بتوجيه ما توصلوا به إلى مدينة الدار البيضاء ليتم بيعه هناك، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى بقائه عرضة للضياع، وأن ما تم بيعه كان بثمن بخس[80].

بيد أن محمد الامراني عاد إلى اتهام قواد الأعشاش بالتهاون في أداء ما وظف عليهم، وفي دفع المئونة للمحلة المخزنية. كما اتهمهم بالاستبداد بالقبض، وعدم أداء الدفع

---

77) ر.ق. المعطي بن عبد الكبير إلى أحمد بن موسى، 22 ذي الحجة 1314 / 24 ماي 1897، و.خ.ح. مح 250.

78) ر.ق. عبد السلام بن رشيد إلى أحمد بن موسى، 16 محرم 1315 / 17 يونيو 1897، و.خ.ح. مح 442.

79) ر.ق المعطي بن عبد الكبير إلى أحمد بن موسى، 2 جمدى الأولى 1315 / 29 شتنبر 1897، و.خ.ح. مح 358.

80) ر. محمد الامراني إلى أحمد بن موسى، فاتح جمدى الأولى 1315 / 28 شتنبر 1897، و.خ.ح. مح 366.

الجيد الذي توصلوا به من قبائلهم. وهذا ما يتضح من رسالته إلى الوزير أحمد بن موسى، حيث جاء فيها : "... فموجبه إعلامك أن عمال الأعشاش وملال تراخوا في أداء الموظف عليهم وتكاسلوا ولم يظهر من عندهم الدفع إلا القليل كما تكاسلوا عن دفع مئونة المحلة السعيدة... وكلمتهم في ذلك مشافهة وكتابة ووجهت أصحاب سيدنا أيده الله للنزول عليهم ولم يحصل منهم إلا الجواب بالسمع والطاعة مع التسويف وبلغني أنهم جادون في القبض من إيالاتهم ولا يدفعون إلا التافه..."[81].

وبعد توصله بهذه الأخبار قام أحمد بن موسى بتوجيه اتهام صريح لقواد الأعشاش بالاستبداد بالقبض، واختلاس الأموال المستخلصة من السكان، وعدم دفع المئونة كاملة للمحلة المخزنية النازلة بالمنطقة. وتبعا لذلك وجه إنذارا للقواد المذكورين بأداء جميع ما هم مطالبون به في أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما، وحذرهم من سوء العقاب. مما جاء في رسالة الوزير المذكور إلى قواد الأعشاش وملال قوله :

"... فقد علمتم أن هذه مدة والمحلة مخيمة بين ظهرانكم وأنتم منكبون على اقتناص ما تستبدون به لأنفسكم حتى بلغ علم مولانا الشريف أن منكم من قبض من أحد إخوانه ألف ريال إلى الألفين فأكثر بل منكم من وظف على بعض إخوانه سته ءالاف ريال وكل منكم استبد بذلك الذي هو الصحيح وصار يدفع في الموظف عجاف البقر والغنم الذي لا يصل ثمنه ربع ما قوم به وها سيدنا أيده الله كتب لكم بالاسترعاء لأداء جميع ما أنتم مطالبون به مدة من خمسة عشر يوما وعليه فلتقوموا على ساق الجد في دفع ذلك عاجلا فورا في الحال إن أردتم السلامة لأنفسكم وإلا فلا تلومن إلا أنفسكم..."[82].

---

81) ر. محمد الامراني إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 26 جمدى الأولى 1315 / 23 أكتوبر 1897، و.خ.ح. مح 348.

82) ر. أحمد بن موسى إلى عمال الأعشاش وملال، بتاريخ 18 جمدى الثانية 1315 / 14 نونبر 1897، ك.خ.ح. رقم 234، ص: 62.

– كتب أحمد بن موسى في الموضوع نفسه أيضا إلى محمد الامراني قائلا: "... فقد كتبنا لقبيلة الأعشاش وملال كافة بالاسترعاء عليهم في أداء ما هو موظف عليهم... وأجلناهم لأداء جميع ذلك خمسة عشر يوما... فنامرك بقراءته عليهم وإزعاجهم لأداء جميع ذلك خلال المدة المذكورة فورا إن أرادوا السلامة لأنفسهم...": الرسالة تحمل تاريخ 18 جمدى 2 عام 1315 / 14 نونبر 1897، ك.خ.ح. رقم 234، ص: 62.

دعم أحمد بن موسى تهديده لقواد الأعشاش بتوجيه مبعوثين مكلفين بالنزول على كل واحد منهم، قصد الضغط عليهم حتى يؤدوا ما وظف عليهم من أموال على الفور. واعتبر أن الوقت لم يعد يسمح بالانتظار، خاصة وأن الزمن كان فصل شتاء. وأمر محمد الامراني بمساعدة مبعوثي المخزن على القيام بمهامهم. مما جاء في رسالة أحمد بن موسى إلى الامراني في نونبر 1897 قوله : "... فقد وجه مولانا أيده الله لكل واحد من عمال الأعشاش وملال واحدا من الأعيان وكاتب للنزول عليه والتضييق به حتى يدفع لأمين المحلة على يدك ما بذمته من الموظف فورا في المدة الباقية من الأجل المجعول لهم وأعلمناك لتكون على بال وتشد عضدهم على ذلك..."[83].

بيد أن محمد الامراني، وبعد أن أشار إلى الخوف الذي انتاب سكان الأعشاش من سطوة المخزن، وتوقعهم لعقابه، أكد عجزهم عن أداء ما أمروا به من أموال بسبب النقص الذي شهده محصولهم الفلاحي في العام 1314/1896-1897، إضافة إلى توالي الفتن بين قبائل المنطقة، "وأكل قويهم ضعيفهم"، مما ألحق أضرارا كبيرة بزروعهم. وأوضح الامراني أن معظم ما بقي لديهم من الماشية أدوه فيما وظف عليهم كتعويض عن مال التجار المنهوب من قصبة مزاب، إلى جانب ما دفعوه من المال الناض والحبوب في مئونة المحلة، في الوقت الذي احتمى فيه الميسورون منهم بالأجانب. واتهم الامراني بالمقابل أولاد محمد من الأعشاش بعدم أداء الدفع الجيد الذي يتوفرون عليه[84].

لم تؤثر شهادة محمد الامراني المتعلقة بعجز قبائل الأعشاش عن أداء كل ما أمروا به من أموال في عزم أحمد بن موسى على التنكيل بها، وخاصة بفرقة أولاد امحمد. فبعد أن توصل الوزير المذكور برسالة الامراني المشار إليها أعلاه، ووصفه لأوضاع القبيلة وأحوالها، أجابه معتبرا التبرير الذي أعطاه الامراني لعجزهم عن الأداء غير مقبول. فبخصوص "أكل قويهم ضعيفهم" أوضح أحمد بن موسى بأنه حتى لو تم ذلك فإنه "لم يخرج عن دائرتهم لأن الكل مطالب سواء القوي والضعيف". وأشار إلى أن ما دفعوه من الماشية قليل مقارنة مع ما يملكون، وأن العمال هم الذين "يظهرون ذلك لاستبدادهم بما حازوه ناضا وغيره". وذكر أحمد بن موسى بالحزم والجد الذي كان يواجه به مولاي الحسن المتمردين، وطول مدة

[83]) الرسالة تحمل تاريخ 23 جمدى 2 عام 1315 / 19 نونبر 1897، ك.خ.ح. رقم 234، ص: 69.

[84]) ر. محمد الامراني إلى الوزير أحمد بن موسى، 21 جمدى 2 عام 1315 / 17 نونبر 1897، و.خ.ح. مح 430.

حركاته إلى القبائل رغم المصاعب التي كانت تواجهها، مبديا عزمه على اتباع نفس السياسة للتنكيل بالأعشاش، وخاصة أولاد امحمد منهم[85].

واتخذ أحمد بن موسى كل الاحتياطات لتنفيذ ما عزم عليه، حيث توجهت المحلة السلطانية وجيوش القبائل إلى بلاد ورديغة ونزلت بصخرة الدجاجة، بين الأعشاش وورديغة، وكلفت قبائل الحوز، بقيادة مولاي الأمين، وقبائل الغرب، بقيادة محمد الامراني، بالتضييق الشديد على الأعشاش[86]. ولأن العقاب تركز بالأساس على فرقة أولاد امحمد، فقد أمرت القبائل والفرق المجاورة لهم بالمساهمة في هذا الحصار[87].

وهكذا مورست أساليب عقابية قاسية ضد المتمردين، وتم قتل وسجن أعداد هامة منهم. وقد أشار المشرفي إلى أن الوزير أحمد بن موسى أخذ أولاد امحمد من الأعشاش بالأمان بعد أن كانوا متحصنين بأوعار بلادهم. وذكر بأن القوات المخزنية تمكنت من إلقاء القبض على نحو 1500 شخص، كما تم قطع نحو 300 رأس[88]. وتصف رسالة سلطانية موجهة إلى الصديق بركاش، في دجنبر 1897، ما حل بأولاد امحمد من الأعشاش من عقاب، مما جاء فيها: "...ولما كان أولاد محمد منهم هم رأس الخطية في الفساد... تعينت البداية بهم في التربية... فأمرنا المحال المذكورة بالزحف إليهم والأخذ بنواصيهم... وصارت أموالهم للجيوش فيئا... واجتمع منهم من المساجين نحو الخمسماية... ولازالت المحال المنصورة بالله محيطة بباقي الأعشاش ممن زاغ وبغى وطغى..."[89].

ولم تبارح المحلة أرض الشاوية إلا في شهر مارس من العام 1898[90]، بعد أن ألحق أحمد بن موسى عقابا وخيما بالقبائل المتمردة، حيث استولى على أموال السكان، وقتل

---

[85]) ر. أحمد بن موسى إلى محمد الامراني، 23 جمدى 2 عام 1315 / 19 نونبر 1897، ك.خ.ح. رقم 234، ص: 67.

[86]) الخديمي علال : مادة **"الأعشاش"**، معلمة المغرب، ج:2، ص: 519.

[87]) ر. أحمد بن موسى إلى القائد المعطي بن عبد الكبير المزامزي، بتاريخ 27 جمدى 2 عام 1315 / 23 نونبر 1897، ك.خ.ح. رقم 234، ص: 92.

[88]) المشرفي : **الحلل البهية**، م.س، ص: 863.

[89]) الرسالة تحمل تاريخ 16 رجب 1315 / 11 دجنبر 1897، م.و.م. مح رجب 1315.

– قارن أيضا ما أورده الحجوي بخصوص العقاب الذي ألحقه المخزن بقبائل الأعشاش، **تقاييد تاريخية**، م.س، ص: 26.

[90]) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 553.

الكثير منهم، كما سجن الكهول والنساء والأطفال[91]. وقد ذكر الحجوي بأن "هذه الوقعة زادته تمهيدا وتأييدا وبسببها سكنت جميع القبائل في الحوز والغرب ولم يبق فيهم متحرك إلا ما قل وندر..."[92]. غير أن الوزير أحمد بن موسى سيضطر إلى مواجهة عصيان آخر تزعمته قبيلة مسفيوة في العام 1899.

3 - تمرد قبيلة مسفيوة سنة 1317هـ/1899م

كانت مسفيوة من ضمن القبائل التي مرت بها محلة السلطان مولاي عبد العزيز سنة 1897/1315، والتي توجهت في البداية إلى قبائل تادلة، ثم تحولت بعد ذلك إلى الأعشاش بالشاوية. وقد جاء في رسالة السلطان إلى بعض عماله إشارة إلى أنه وجد سكان هذه القبيلة خاضعين لأوامر المخزن، ولم تتم بالتالي معاقبتهم، ومما قاله في هذا الصدد: "... نهضنا من حضرتنا السنية المراكشية، بقصد تدويخ هذه الأقطار الحوزية... فافتتحنا ذلك بقبائل مسفيوة البربرية التي هي أقرب للحضرة المذكورة من أهل هذه البرية، فألفينا أهلها خاضعين وللأوامر سامعين طائعين..."[93].

بيد أن وثائق سابقة عن هذه الأحداث بعام تقريبا تعطي صورة مغايرة لهذا الوضع، حيث تشير إلى المشاكل التي واجهت القائد الجيلاني بن علال المسفيوي مع إخوانه آيت زياد بعد أن رفضوا أداء "اللوازم المخزنية"[94]. فقد طلب القائد المذكور من محكوميه دفع ما وظف عليهم من العسكر والمال، وبعد أن امتنعوا عن ذلك ألقى خليفته القبض على ثلاثة أناس منهم، وأودعهم السجن. لكن رد فعل السكان كان قويا وعنيدا، حيث جاءوا إلى السجن، وهجموا عليه، وسرحوا جميع من كان به من المساجين. وتبعا لذلك طلب

---

91) بوعشرين الحسن بن الطيب : **التنبيه المعرب...**، م.س، ص: 58.

92) الحجوي : **تقاييد...**، م.س، ص: 26.

93) أوردها بوعشرين في **"التنبيه المعرب"**، م.س، ص: 54. ولابد من التذكير بأن نهوض السلطان من مراكش كان خلال شهر شتنبر 1897.

94) ر.ق. الجيلاني بن علال المسفيوي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 15 جمدى الأولى 1314 / 22 أكتوبر 1896، و.خ.ح. مح 238.

القائد المسفيوي من أحمد بن موسى إصدار الأوامر لقواد القبائل المجاورة من أجل تضييق الخناق عليهم حتى يستقيم أمرهم[95].

في مثل هذه الأوضاع بدأت قبيلة مسفيوة تتخبط في صيف سنة 1899، حيث تمردت على قائديها جلول بن محمد المسفيوي، وعلال بن لحسن كوكاس المسفيوي[96]. ووصل الأمر إلى درجة محاصرة هذا الأخير في منزله، مما استدعى تدخل أحمد بن موسى، وذلك بإرسال مدد مخزني لإغاثته[97].

لم يكن أحمد بن موسى ليسمح بمثل هذا العصيان لأوامر المخزن من طرف قبيلة جبلية قريبة من مراكش، فزيادة على العسكر الذي أرسله لمساعدة قائدي مسفيوة، أمر قواد القبائل المجاورة بمحاصرة متمردي القبيلة، حيث كلف الرحامنة مثلا بمساعدة القائد جلول المسفيوي على إخوانه آيت عبد السلام، ووجه من ينزل عليهم حتى ينفذوا أوامره[98].

ونتج عن محاصرة المتمردين وتضييق الخناق عليهم "فرارهم بأولادهم وأمتعتهم بالطرقات"[99]، وإيقاد النار في دورهم "من المحل المسمى تلبانت إلى يوكن في فم الجبل"[100]. ويصف القائد جلول المسفيوي ما حل "بفساد" مسفيوة، وأساليب العقاب التي مورست ضدهم بقوله : "... إننا لازلنا رابطين على فساد مسفيوة نحن وما معنا من المدد المولوية... وقبيلة تكانة في وسط بلدتهم بالواد في أعز الأماكن إليهم وإخواننا ءايت حماد مع أهل جبل ءايت عبد السلام من ناحية الشتاء وهم كذلك في ضيق شديد وقد حرقت جميع دورهم بعد خروجهم فارين منها جميعا هاربين للجبل وبعضهم عرقب على المدد السعيد طالبا الأمان لأنفسهم على رقابهم وأولادهم ملتزما بأداء كلفته الموظفة عليه وجميع ما يطلب منهم..."[101].

---

95) ر.ق. الجيلاني المسفيوي إلى أحمد بن موسى، متم ربيع الثاني 1314 / 08 أكتوبر 1896، و.خ.ح. مح 235.

96) تشير الوثائق بكثرة إلى المشاكل التي واجهها هذان القائدان مع سكان مسفيوة خلال هذه الفترة.

97) ر. قائد الرحى الجيلالي الاودي إلى أحمد بن موسى، 2 صفر 1314 / 12 يوليوز 1899، و.خ.ح. مح 501.

98) ر.س. إلى قواد الرحامنة، بتاريخ 17 ربيع الأول 1317 / 26 يوليوز 1899، و.خ.ح. مح 493.

99) ر. محمد بن القرشي الوريكي إلى أحمد بن موسى، 28 ربيع الأول 1317 / 6 غشت 1899، و.خ.ح. مح 505.

100) ر. قائد الرحى ابن قاسم منون إلى أحمد بن موسى، 28 ربيع1، 1317 / 6 غشت 1899، و.خ.ح. مح 501.

101) ر.ق. جلول المسفيوي إلى أحمد بن موسى، 3 ربيع 2 عام 1317 / 11 غشت 1899، و.خ.ح. مح 505.

تجيب هذه الوثيقة عن تساؤل محوري ظل عالقا، ويرتبط بالسبب الرئيس الذي كان وراء تمرد قبيلة مسفيوة على قائديها سنة 1899. فطلب الأمان، بعد سوء العقاب، تلاه التزام بأداء الوظائف والكلف، والاستجابة لجميع الأوامر المخزنية. مما يعني أن المخزن وضع هذا الالتزام كشرط لرفع الحصار ووقف أعمال الحرق والتنكيل بالمتمردين من سكان القبيلة. وبالتالي فإن العصيان يرجع إلى رفضهم أداء الجبايات[102]، وأن استجابتهم لهذا المطلب يعني وضع حد لأصل المشكل.

ومهما يكن الأمر، فإن البعض من سكان مسفيوة هم الذين لجأوا إلى طلب الأمان، في الوقت الذي ظل فيه معظم القبيلة في حالة تمرد. ولذلك تواصل حصار المسفيويين خلال شهر غشت 1899، فلجأت جماعات أخرى إلى طلب الأمان بعد وساطة من أشياخها، ولاسيما بعض الفرق التي كانت قد فرت من موضعها بآيت زياد[103]. إضافة إلى بعض الجماعات من آيت تغضوين وآيت تكشطيت وءايت عبد السلام. واقترن منح الأمان لطالبيه بفرض وظائف مالية عليهم، وتحديد المبالغ التي ألزمت كل جماعة بأدائها[104].

حدد أحمد بن موسى للقائدين جلول بن محمد، وعلال كوكاس، ما ناب كل واحد منهما من الواجبات والوظائف، باعتبارهما قائدي مسفيوة، يقتسمان فرقها وأفخاذها بينهما[105]. وهكذا تم فرض مائة ألف ريال على كافة قبيلة مسفيوة، نصف هذا المبلغ فرض على وادي كدجي إيالة القائد علال كوكاس، والنصف الآخر فرض على وادي منزات إيالة القائد جلول بن محمد، على أن يؤدي كل قائد نصف ما فرض عليه نقدا والنصف الآخر عينا. وبالإضافة إلى ذلك كان على كل قائد أن يؤدي ما نابه في إثنين وخمسين ألف وستمائة ريال ترتبت على قبيلة مسفيوة في واجبات الزكاة والأعشار وغيرها. وألزم المخزن قائدي مسفيوة بأداء هذا المبلغ الأخير نقدا، ووجه لكل منهما ظهيرا يحدد ما

---

102) مما لاشك فيه أن الضغط الجبائي الذي تعرضت له القبائل في عهد صدارة أحمد بن موسى كان سببا رئيسا في عصيان العديد منها، كما هو الشأن بالنسبة لتمرد قبيلة مسفيوة سنة 1899.

103) ر. مولاي ابراهيم الامراني إلى أحمد بن موسى، 8 ربيع 2 عام 1317 / 16 غشت 1899، و.خ.ح. مح 501.

104) ر. مولاي ابراهيم الامراني إلى أحمد بن موسى، 18 ربيع 2 عام 1317 / 26 غشت 1899، و.خ.ح. مح 501.

105) يظهر من الوثائق أن القائد جلول كان يحكم وادي منزات، في حين يحكم القائد علال وادي كدجي من قبيلة مسفيوة.

فرض على سكان القبيلة، ويحذرهم من عواقب التأخر في الأداء، وأمرهما بشرح هذه المقتضيات للسكان، والشروع في حيازة المبالغ المفروضة والواجبة عليهم، وتوجيهها إلى مراكش نقدا كانت أو عينا. جاء في رسالة السلطان الموجهة إلى القائد جلول المسفيوي قوله:

"... فقد أصدرنا أمرنا الشريف لكبراء إخوانك وأعيانهم وأشياخهم بالتوبيخ والتقريع على ما فرط من رعاعهم بمرءى منهم ومسمع بسبب وسائط عمال السوء ووظفنا عليهم خمسين ألف ريال ذعيرة تطهيرا لصحيفتهم نصفها ريالا عينا ونصفها دفعا وأمرناهم بدفع ذلك عاجلا مع ما نابهم في إثنين وخمسين ألف ريال وستماية ريال عينا ناضا مع أهل كدجي المخلدة بذمة قبيلة مسفيوة كافة من الواجبات وغيرها من المخلدات التي حل عليهم دفعها الآن وحذرناهم من التراخي في دفع ذالك وتوعدناهم إن ظهر منهم في الأداء تكاسل وأمرنا الخديم كوكاس وأعيان إيالته وأشياخهم بمثله..."[106].

بعد توصل قائدي مسفيوة بأوامر السلطان، وضح كل منهما لإخوانه ما جاء في الظهير الذي فرض السلطان بمقتضاه المبالغ المشار إليها كوظائف وواجبات على سكان مسفيوة. ولأن هؤلاء قد بلغ فيهم العقاب المخزني مبلغا عظيما، ولم تبارح بعد القوات النازلة عليهم أرضهم، فقد استجابوا لأوامر المخزن[107]، وشرعوا في أداء الواجبات والوظائف لقائديهم. بيد أن الوزير أحمد بن موسى، وبعد أن أكد استجابة المسفيويين لأوامر المخزن، اتهم القائد جلول بحيازة الأموال والبهائم التي يتوصل بها، والتأخر في توجيهها إلى مراكش. ولذلك تم توجيه تحذير للقائد من مغبة التساهل في ذلك، خاصة وأن القوات المخزنية لازالت مرابطة بالقبيلة. وهذا ما تصفح عنه رسالة سلطانية موجهة إلى القائد جلول المسفيوي، في بداية شتنبر 1899، والتي جاء فيها :

"... فقد بلغ علمنا الشريف أن إخوانك ءايت زياد وغيرهم تلاقوا بك وقرأت عليهم أمرنا الشريف بدفع الموظف عليهم المأمورين بدفعه والتزموا القيام بذلك لأجل

---

106) الرسالة تحمل تاريخ 12 ربيع الثاني 1317 / 20 غشت 1899، و.خ.ح. مح 503.

107) ر. كبراء منزات وأعيانهم وأشياخهم إخوان جلول المسفيوي إلى السلطان، بتاريخ 18 ربيع الثاني 1317 / 26 غشت 1899، و.خ.ح. مح 494.

- ر.ق. جلول المسفيوي إلى السلطان، في نفس التاريخ أعلاه، و.خ.ح. مح 494.
- ر.ق. علال كوكاس المسفيوي إلى السلطان، بتاريخ 26 ربيع الثاني 1317 / 3 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح 494.

قريب نحو الثلاثة أيام وشرعت في الدفع منهم وكل ما قبضته منهم توجهه لدارك بالجبل ولم توجه منه شيئا لحضرتنا الشريفة وفق ما أمرناك به قبل وعليه فنامرك أن تقوم على ساق في توجيه ما قبضته منهم من الناض والدفع وتجري العمل على ذلك في كل ما تقبضه منهم وتعجل واحذر من التساهل في ذلك فإنك لم يبق لك عذر تعتذر به مع ربط المحلة والقبائل عليهم من كل ناحية وأخذهم بمخنقهم..."[108].

ويبدو أن شكوك الوزير الوصي أحمد بن موسى، حول اختلاسات قائدي مسفيوة، دفعته إلى تعيين من يشاركهما في عملية استخلاص الواجبات والوظائف من السكان، في محاولة للحيلولة دون حيازتهما لشيء قليل أو كثير مما سيؤديه المسفيويون. وهكذا تم تعيين القائد عبد الحميد الرحماني لمشاركة القائد جلول المسفيوي في استيفاء ما وظف على سكان إيالته، بحيث يتم توجيه أداءات السكان النقدية والعينية على يدهما معا، دون أن ينفرد قائد مسفيوة بذلك[109]. وفي الوقت نفسه، أمر أحمد بن موسى القائد مبارك بن الحسن الرحماني بالنهوض بحركته والتخييم مع القائد علال المسفيوي من أجل مشاركته في حيازة ما وظف على إخوانه[110].

توصل المخزن ببعض ما أداه المسفيويون في شكل دفعات تتضمن، حسب ما نتوفر عليه من قوائم، أعدادا من البهائم ورؤوس الماشية[111]. كما قام الوزير أحمد بن موسى بتكليف الأمين أحمد الحسناوي بتوجيه ما تمت حيازته من أمتعة سكان مسفيوة ومواشيهم وزروعهم التي لجأوا بها إلى زاوية سيدي محمد بن صالح. وأمر القائد علال المسفيوي بتوفير "كل ما يحتاج من حمل ما يحمل وسوق ما يساق... والبحث عن باقي أمتعتهم"[112].

---

108) الرسالة تحمل تاريخ 27 ربيع 2 عام 1317 / 4 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح 496.

109) ر.ق. جلول المسفيوي إلى أحمد بن موسى، فاتح جمدى الأولى 1317 / 7 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح 503.

110) ر.ق. علال كوكاس المسفيوي إلى أحمد بن موسى، 3 جمدى الأولى 1317 / 9 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح 503.

111) معظم هذه القوائم تحمل تاريخ جمدى الأولى 1317 / شتنبر 1899. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أن القائد علال بن لحسن كوكاس المسفيوي وجه في بداية شتنبر 1899 مائتين وأربعة وتسعون رأسا من الغنم والمعز، وأربعة وتسعون رأسا من البقر، وعشرة خيول، وثلاثة عشر رأسا من الحمير :

– رسالة القائد المذكور إلى السلطان، 3 جمادى الأولى 1317 / 9 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح 495.

112) ر.ق. علال كوكاس المسفيوي إلى أحمد بن موسى، 7 جمدى الأولى 1317 / 13 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح 505.

وتوضح رسالة موجهة من أحمد بن موسى إلى محمد المقري الأوضاع التي كانت سائدة بقبيلة مسفيوة خلال شهر شتنبر 1899 وتبين خضوعها التام لأوامر المخزن، حيث أكدت على أن المحلة المخزنية لازالت تحاصر المتمردين، "والأمداد محدقة بهم سهلا ووعرا وهم يتطارحون في قبول توبتهم مع قيامهم على ساق في توجيههم للأعتاب الشريفة الدفع الموظف عليهم ولازالوا يدفعون..."[113].

بيد أن هذا الإقرار بخضوع قبيلة مسفيوة واستجابة سكانها لأوامر المخزن الجبائية، تحول بعد ذلك بقليل إلى اتهام بالتماطل والتقاعس عن الأداء. وموجز هذا الاتهام "أن ما صاروا يأتون به من الدفع قليل جدا بلغ حد النقصان"[114]. وفي مقابل ذلك نجد المسفيويين "يذكرون مع بعضهم صراحا (كذا) أنهم دفعوا للمخزن... أمتعتهم ولم تغن عن رقابهم شيئا"[115]. وأبدوا بالتالي عجزا عن الاستمرار في الأداء، لاسيما وأن المبالغ المفروضة عليهم كانت كبيرة، والعقاب الذي حل بهم كان وخيما.

ولأن الوزير أحمد بن موسى كان واثقا من قدرته على إجبار المسفيويين على الخضوع، وإتمام أداء ما فرض عليهم من واجبات ووظائف، فقد أصدر أوامر جديدة إلى القوات المرابطة بمسفيوة بتضييق الخناق عليها خلال شهر أكتوبر من العام 1899، وشارك في هذا الحصار قواد القبائل المجاورة، وخاصة القائد المدني الكَلاوي الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في المنطقة[116].

وهكذا مورست من جديد أساليب عنيفة ضد سكان قبيلة مسفيوة، ومن عدة أطراف، تجلت بالأساس في إحراق مداشرهم، خاصة بعد أن فروا من منازلهم متخذين الجبال حصنا يقيهم من بطش القوات المخزنية. ويحكي القائد علال بن لحسن كوكاس بعض صور العقاب الذي حل بالمسفيويين خلال شهر أكتوبر 1899، وكيف تزامن ذلك مع قيام ولده بحيازة ما كانت تدفعه بعض الفرق مما نابها في الواجبات والوظائف المخزنية. جاء في رسالة القائد المذكور إلى أحمد بن موسى ما يلي :

---

113) الرسالة تحمل تاريخ 11 جمدى الأولى 1317 / 17 شتنبر 1899، م.و.م. مح جمدى الأولى 1317.

114) ر. محمد بن القرشي الوريكي إلى أحمد بن موسى، 13 جمدى1، 1317 / 19 شتنبر 1899، و.خ.ح. مح 505.

115) الرسالة نفسها.

116) ر. أحمد بن موسى إلى المدني الكَلاوي، 20 جمدى 2، 1317 / 26 أكتوبر 1899، م.و.م. مح جمدى 2، 1317.

"... بعد قضاء الغرض في فساد ءايت حماد بالجبل إخوان الخديم القائد جلول كما علم سيدي أننا قد اقتحمنا الأوعار حتى أحدقنا بهم من أعلى الجبل ومن كل ناحية... وصلنا دشورهم وحرقناهم وتبعناهم حتى لم يبق أثر في تلك البلاد وانقطعت مادتهم وحصل منهم من حصل من المساجين وهرب الباقي... ثم انتقلنا من محل نزولنا لإيالتنا ءايت ينزال... ووجدناهم قد حصل لهم الفزع والطيش حيث وقعت الضربة في إخوانهم أهل الواد الذين نزل عندهم ولدنا بقصد حوز ما كانوا يدفعون من الدفع... فإذا به لم يشعروا حتى دخلت الصوكة على دشورهم..."(117).

لم يستطع المسفيويون تحمل المزيد من أعمال التنكيل والعقاب. ولم يبد لهم في الأفق أن المخزن قد يمل من محاصرتهم وملاحقتهم. ولذلك اضطرت القبيلة إلى طلب وساطة قائديها لدى السلطان، بعد أن "أذعنت للخدمة وتابت وإلى الله رجعت وأنابت"، أملا في إنعامه عليها بالصفح والعفو. وكإجراء تقليدي قام أعيان القبيلة بالذبح على المحلة والمدافع المخزنية(118)، تعبيرا عن خضوعهم وطاعتهم. غير أنهم طلبوا إنهاضها عنهم ليتمكن إخوانهم الذين فروا بأولادهم إلى الجبال المجاورة من العودة إلى أراضيهم، خاصة بعد أن "فعل بهم الثلج أكثر مما فعل بهم البارود". والتزموا في المقابل بأداء ما وظف عليهم من أموال(119).

وأطلع قائدا مسفيوة أحمد بن موسى بما استجد في قبيلتهما من تطورات، ووجه المسفيويون "نساءهم وصبيانهم وكهولهم" إلى السلطان طلبا للصفح عنهم والعفو عما صدر منهم. وهو ما تحقق لهم، لكن بشروط منها "أداء الذعيرة الموظفة عليهم والواجبات المأمورين بها حالة معجلة وتعيين ذعيرة عليهم على مقابلتهم المحلة بالضرب والمحاربة وإعطاء دية القتل من المحلة..."(120).

---

117) الرسالة تحمل تاريخ 20 جمدى 2 عام 1317 / 26 أكتوبر 1899، و.خ.ح. مح 501.

118) حول هذا التقليد الذي كان يرمز إلى خضوع السكان وطلبهم الأمان. راجع:

– المنصور محمد : مادة **"التعركيبة"**، معلمة المغرب، المجلد السابع، ص: 2411.

119) ر. قائدي مسفيوة إلى السلطان، بتاريخ 23 جمدى الثانية 1317 / 29 أكتوبر 1899، و.خ.ح. مح 493.

120) ر. السلطان إلى كبراء المحلة المخزنية بمسفيوة، بتاريخ فاتح رجب 1317 / 5 نونبر 1899، و.خ.ح. مح 483.

وقد كتب أحمد بن موسى، باسم السلطان، إلى رؤساء المحلة النازلة على مسفيوة[121]، آمرا إياهم بالاجتماع مع قائدي القبيلة وأشياخها وأعيانها وكبرائها، وعرض تلك الشروط عليهم، والإشهاد عليهم فيها بالعدول، وتوجيه تلك الشهادة إليه. وعندما وجه رؤساء المحلة المخزنية رسم الإشهاد إلى أحمد بن موسى، لاحظ بأنهم لم يبينوا فيه كيفية استيفاء الواجبات والذعيرة من السكان، كما لم يوضحوا أيضا مآل القوات المخزنية المرابطة بمسفيوة، "هل تبقى كلها هناك حتى يستوفى جميع ذلك أو يبقى منها قدر معين ومحل تخييمه عند كل واحد من العاملين المذكورين"[122]. ولذلك أمر الوزير الوصي قواد المحلة بتوضيح هذه الأمور بشكل مفصل، توخيا منه لمزيد من الدقة والضبط، وحرصا منه على وضع حد لعصيان المسفيويين الذين أبوا الاستسلام بسهولة. في الوقت الذي ألح فيه المخزن على ضرورة استخلاص الواجبات والمبالغ التي تم فرضها عليهم كاملة، رغم إبدائهم لعجزهم، ومهما بلغت درجة عنادهم وتمردهم.

ويتضح مما حدث لقبيلة مسفيوة سنة 1899 من سوء العقاب والتنكيل، بعد رفضها أداء الواجبات والكلف المخزنية، أن الوزير أحمد بن موسى كان لتمرد القبائل بالمرصاد، وأن المخزن في هذه الفترة كان قادرا على إرغام العاصين لأوامره على الخضوع، لاسيما إذا تعلق الأمر بالقبائل القريبة من مركز السلطة المخزنية. غير أن الأحوال تبدلت بعد موت الوزير أحمد بن موسى سنة 1900، وما تلى ذلك من انقسام المخزن إلى اتجاهات مختلفة، وعدم قدرته على فرض سلطته الفعلية في مجموع أنحاء البلاد. فكانت الفرصة مواتية لظهور متمرد طالب بالعرش، ويتعلق الأمر بالجيلالي الزرهوني (بوحمارة).

---

121) يتعلق الأمر بالقائد المهدي المنبهي، والقائد المدني الكَلاوي، والقائد محمد الوريكَي وقواد الرحامنة.

122) نفس رسالة السلطان إلى رؤساء المحلة المرابطة بمسفيوة المشار إليها أعلاه.

4 - العواقب الجبائية لانتفاضة الجيلالي الزرهوني (بوحمارة)

لم تكن انتفاضة الجيلالي الزرهوني (بوحمارة)، في مجملها، مظهرا من مظاهر عصيان القبائل لأوامر المخزن الجبائية. ولا كان سببها الرئيس عبارة عن رد فعل عن ضغط جبائي تعرضت له القبائل التي ساندت تمردا شغل المخزن العزيزي منذ شهر نونبر من العام 1902، ولم يتم القضاء عليه إلا بعد مضي سبع سنوات من اندلاعه. بيد أن هذا لا يعني أن الجباية كانت غائبة، وبصفة كلية، عن هذا التمرد وما ترتب عنه. خاصة إذا علمنا أن درجة الاستياء من الأساليب التي كان يتبعها المخزن في استخلاص الجباية من القبائل كانت كبيرة. كما أن الحاجة إلى المال كانت تعوز الطرفين المتحاربين: المخزن من جهة، والجيلالي الزرهوني من جهة أخرى. ولذلك ارتأينا التطرق بإيجاز إلى بعض العواقب الجبائية لانتفاضة بوحمارة، مادامت مختلف الجوانب المتعلقة بمراحل المواجهة بينه وبين المخزن قد نالت حظا وافرا من الدراسة والتحليل[123].

ولابد من الإشارة إلى أن الجيلالي بن عبد السلام اليوسفي الزرهوني، لم يكن زعيما أو قائدا قبليا تمرد على المخزن، ورفض طاعة أوامره. بل كانت طموحاته أكثر من ذلك بكثير، حيث عمل على إحلال مخزن جديد محل المخزن العزيزي الذي كان غارقا في عدة مشاكل داخلية وخارجية عويصة[124].

كما أن بوحمارة، وهو الرجل العارف بشؤون المخزن ومشاكله[125]، حاول استغلال تداعيات بعض الأحداث التي عاشتها البلاد منذ وفاة المولى الحسن سنة 1894، وخاصة

---

123) حول فتنة بوحمارة انظر على الخصوص :

- الحجوي محمد بن الحسن : **انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره**، م.خ.ع. رقم ح 123.
- بوعشرين الحسن بن الطيب : **التنبيه المعرب...**، م.س، ص: 71-89.
- ابن زيدان عبد الرحمن : **إتحاف أعلام الناس**، ج:1، ص: 399-412.
- غريط محمد : **فواصل الجمان**، م.س، ص: 110-120.
- بنمنصور عبد الوهاب : **أعلام المغرب العربي**، المطبعة الملكية، 1979، ج:1، مادة بوحمارة، ص: 303-397.

124) - الخديمي علال : **التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 34.

- نفسه : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 54.

125) عياش جرمان : **أصول حرب الريف**، الدار البيضاء، 1992، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز خلوق التمسماني، ص: 129.

انتحاله لشخصية مولاي امحمد الأخ الأكبر لمولاي عبد العزيز، والذي أبعده أحمد بن موسى عن الحكم. وكان هدفه من ذلك إعطاء شرعية لحركته عن طريق تقمص شخصية لا يشك أحد في نسبها، وكسب دعم سكان البوادي، الذين لم يكونوا، في معظمهم، يعرفون السلطان شخصيا، فأحرى أن يعرفوا أخاه الأكبر.

وفي نونبر من العام 1902، تاريخ بداية حركة بوحمارة، كانت أوضاع المخزن وأحوال الرعية مساعدة على قيام تمرد مثل الذي قاده الجيلالي الزرهوني. فالمخزن كان يعيش حالة انشقاق تضاربت فيها آراء أعضائه. في الوقت الذي ساءت فيه الأوضاع المادية لسكان البوادي على الخصوص. ولئن كان هذا التدني يرجع أساسا إلى تمكن اقتصاد السوق، والمنتوج والنقد الأوربيين، من نسف التوازنات الهشة لاقتصاد بلد موسم بالخصاصة والقلة والعتاقة، فإن هذا التحول ساعد على تقبل واستجابة العديد من القبائل لحركة الجيلالي الزرهوني في الشمال الشرقي[126].

وإلى جانب ذلك، فإن الضغوط الجبائية التي تعرضت لها القبائل منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الخصوص، ودخول المخزن في مواجهات عسكرية مع بعض القبائل بين الفينة والأخرى، ولدت لديها إحساسا بالتذمر، جعل فئات عريضة من المجتمع المغربي تحاول البحث عن سبيل للخلاص. وهذا ما عمل بوحمارة على استغلاله، على الأقل في منطقة الشمال الشرقي للبلاد.

كما أن الفترة التي أعلن فيها بوحمارة تمرده على المخزن تزامنت مع المصاعب التي كان يواجهها السلطان من أجل إنجاح مشروع الإصلاح الجبائي المعروف بالترتيب. ذلك أن المعارضة التي لقيها هذا المشروع من طرف بعض العلماء وذوي النفوذ من أصحاب الامتيازات، تسببت في ضعف مداخيل بين المال، واستفحال أزمة المخزن المالية[127].

---

126) الشابي مصطفى : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 499-500.

– إلى جانب هذه العوامل أكد محمد الأمين البزاز على دور آفات الطبيعة في عملية الإفقار الذي تعرضت له فئات عريضة من المجتمع المغربي. وأشار إلى أن الواقع الاجتماعي المتردي لهذه الفئات دفعها إلى مساندة حركة الجيلالي الزرهوني، أنظر :

– البزاز محمد الأمين : **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب**، م.س، ص: 342-343.

127) الخديمي علال : **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية**، م.س، ص: 28.

ولأن بوحمارة عزف منذ البداية على وتر الدين[128]، واتهم السلطان مولاي عبد العزيز وأعضاء مخزنه بالخروج عن قواعده[129]، فقد أعلن معارضته للإصلاح الجبائي العزيزي، وهذه المعارضة عززت دعوته، وزادت من عدد أنصاره[130].

وما دمنا بصدد الحديث عن تمرد شمل منطقة الشمال الشرقي للبلاد، فلابد من الإشارة إلى أن عددا من الكتابات الاستعمارية دأبت على اجترار فكرة خروج قبائل هذه الناحية عن نطاق الحكم الفعلي للسلطان. كما أن الحجوي أشار هو الآخر إلى أن قبائل هذه المنطقة لم تعد تؤدي الضرائب منذ عهد المولى الحسن[131]. وهذا الحكم يتسم بنوع من المبالغة، حيث تأثر أصحابه في إصداره بظرفية حركة بوحمارة[132]. ذلك أن قبائل الشمال الشرقي ظلت مرتبطة بالمخزن باستمرار. وقد تعرضنا في الفصل الرابع من هذا البحث إلى بعض مظاهر الضغط الجبائي الذي تعرضت له بعض قبائل المنطقة. مع التأكيد هنا على أن هذه القبائل لم تكن تؤدي الجباية للمخزن باستمرار. كما أن ما كان يتم الحصول عليه منها من أموال أقل بكثير عما كانت تتوصل به خزائن الدولة من جبايات قبائل الحوز مثلا.

ومع أن حركة بوحمارة لم تكن ترتكز على دعوة دينية، ولا على عصبية قبلية، ولا على نداء صريح للجهاد، فإن حجمها تعدى حجم الفتن العادية التي كانت تنتهي عادة

---

128) يحكي محمد المختار السوسي على لسان القائد الناجم الاخصاصي، في الجزء 20 من المعسول، ص: 38، فيقول: "... ثم نزلنا في (دار الذبان) حيث تضاربنا مع غياثة والتسول والبرانس، وقد انخرطت قبائل كثيرة زيادة على هذه في بيعة الثائر بسرعة، حيث عمت إيالته كل تلك القبائل يمينا وشمالا، وقد استنفر الناس بالنعرة الدينية التي تدور أقواله على محورها...".

129) اضطر المولى عبد العزيز إلى مكاتبة العديد من القبائل، حيث عمل على تبرئة نفسه من تهمتي انحيازه إلى الأوربيين، ومروقه عن الدين. واتهم بالمقابل بوحمارة بالكذب، والخروج عن طاعة الإمام، وبسفك الدماء. وطالب القبائل بالقبض عليه، وتسليمه للمخزن. راجع :

– التمسماني عبد العزيز خلوق : **وثائق عن الفتان الدعي بوحمارة**، مجلة دار النيابة، السنة الأولى، العدد 4، خريف 1984، ص: 35-34.

130) برحاب عكاشة : **شمال المغرب الشرقي**، م.س، ص: 341-342.

131) – الحجوي محمد بن الحسن : **انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره**، م.س، ص: 15.

– نفس الحكم عممه بوعشرين على قبائل الغرب : **"التنبيه المعرب"** ، م.س، ص: 95.

132) مزيان أحمد : **المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي**، م.س، ص: 557-558.

بتحرك المخزن لمعاقبة العصاة، وفرض الغرامات والذعائر عليهم(133). لقد دامت هذه الفتنة سبع سنوات، ويمكن تلخيص أطوارها في مرحلتين أساسيتين: تمتد الأولى من أواخر العام 1902 إلى العام 1905. وأهم ما ميز هذه المرحلة تحقيق بوحمارة لانتصارات عديدة على المحلات التي بعثها المخزن من أجل وضع حد لتمرده. وبذلك توسع نفوذه ليشمل منطقة الشمال الشرقي بما فيها مدينة وجدة وقلعية وقصبة سلوان بالريف، لدرجة ساد فيها الاعتقاد بزحف بوحمارة على فاس(134).

وتمتد المرحلة الثانية من سنة 1906 إلى سنة 1909. وأهم ما ميزها خروج العديد من القبائل عن مساندة بوحمارة، وانزواء هذا الأخير بقصبة سلوان بالريف. وكان السبب الرئيس في خروج هذه القبائل عن طاعته تعامله مع الأجانب، وعقده صفقات لاستغلال مناجم الريف معهم.

إن ما أعطى لحركة بوحمارة حجما أكبر، وخطورة بالغة، مساندته من طرف قبائل شاسعة، تحتل موقعا هاما وحيويا بين العاصمة فاس والحدود الجزائرية حيث الجيوش الفرنسية، إضافة إلى دعمه من طرف قبائل الريف التي شكلت مجالا للتدخل الإسباني في المنطقة. بيد أن ما يهمنا أكثر هو الإشارة إلى أن حركة بوحمارة حرمت المخزن من الاستفادة من جبايات قبائل الشمال الشرقي. ولئن كانت هذه الاستفادة تتم فيما قبل بشكل متقطع، ولم تكن على العموم ذات أهمية بالغة، فإن الأمر لم يقتصر على عدم تحصيل الجباية من هذه القبائل، بل تعداه إلى تخصيص أموال هامة من أجل القضاء على هذا التمرد. حيث لجأ المخزن إلى شراء ولاء أعيان القبائل، مقابل رجوعهم إلى دعم المخزن الشرعي(135). وفي هذا الصدد يقول الحسن بوعشرين :

---

133) برادة ثريا : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 390.

134) أشار عبد الله العروي إلى أن استجابة سكان القبائل لحركة بوحمارة، تدخل ضمن استعداد معظم الفئات الاجتماعية في المغرب لمواجهة التدخل الأجنبي:

- LAROUI (A.) : Les origines..., op. cit., p. 385.

135) نذكر على سبيل المثال أن المخزن، الذي كان فيما مضى يكتفي بإصدار الأوامر إلى قبائل عمالة وجدة من أجل المشاركة في الحركات الموجهة لمعاقبة القبائل العاصية، اضطر إلى بذل المال من أجل إقناع قبائل عمالة وجدة بالمشاركة في الحركة المخزنية ضد أنصار بوحمارة سنة 1903، أنظر :

– برحاب عكاشة : **شمال المغرب الشرقي**، م.س، ص: 344.

"... ثم إن الدولة قامت على ساق في تجديد جيش آخر لقتال القائم ومن في حزبه... وأعطت أموالا كثيرة لا حصر لها، واضطرت إلى حشد القبائل وحشرها، والمصانعة معها، ومكارمتها بالأموال الطائلة والعطايا الوافرة... واجتمع لأجل الطمع الفاضح خلق كثير لا ناقة له في المملكة ولا جمل... وخرجت في ذلك أموال كثيرة بلا عدد ولا ترتيب... وتجاوزوا ذلك إلى التبذير..."(136).

يضاف إلى ذلك أن المخزن اضطر إلى تخصيص ما كان يتوصل به من جبايات قليلة من القبائل التي ظلت خاضعة لسلطته الفعلية(137) لمواجهة بوحمارة وأنصاره. كما عمل على الاستفادة من نفوذ بعض قواد الجنوب، وأمرهم بتجهيز حركات قبائلهم في محاولة لوضع حد لتمرد بوحمارة. وهذا ما استجاب له هؤلاء القواد، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للقائد عيسى بن عمر العبدي(138).

وإذا كان المخزن قد فقد امتياز الاستفادة من جبايات القبائل التي ساندت حركة الجيلالي الزرهوني، فإن هذا الأخير استغل الوضع لصالحه، حيث عمل على استخلاص جبايات المناطق الخاضعة لحكمه. وحول هذا الجانب يقول بوعشرين: "ودخل وجدة (يقصد بوحمارة) وخطب له على منابرها، واستبد بأموالها وذخائرها، وتناول أعشار ديوانة مليلية... وصار في يده حلها وربطها، واقتضى أموالا كثيرة من أولئك القبائل وجاسها... وأصبح ذلك القطر العريض في قبضته، واحتوى عليه برمته..."(139).

---

[136]) بوعشرين : **التنبيه المعرب**...، م.س، ص: 77.

[137]) ظلت السلطة الفعلية للمخزن مقرونة باستمرار بمدى استجابة القبائل المعنية لأوامر المخزن الجبائية.

[138]) - فنيتر مصطفى : **قواد الجنوب الكبار**، م.س، ص: 245-246.

- لابد من الإشارة إلى أن حركات هذه القبائل منيت بفشل كبير في مواجهة بوحمارة وأنصاره، خاصة بين سنتي 1902 و1905.

[139]) - بوعشرين : **التنبيه المعرب**...، م.س، ص: 80-81.

- أكد بوعشرين قوله في مكان آخر من **"التنبيه المعرب"**، حيث جاء في الصفحة 88 من نفس الكتاب : "... ثم حكم على قبيلة بني بوزكوا قهرا، وولى عليها العمال، وجبى منها أموالا كثيرة تجل عن الحصر... ثم سار إلى جبل بني يزناسن... وبذلوا له أموالا طائلة...". راجع أيضا :

- MARTIN (A.G.P.) : Quatre siècles..., op. cit., p. 504.

وهذا ما أكده أيضا محمد بن الحسن الحجوي، حيث أشار إلى أن بوحمارة عمل على ضبط شؤون القبائل التي ساندته، كما اهتم باستخلاص الضرائب منها. ومما قاله في هذا الشأن: "... وكان لا يولي إلا أهل الصرامة والعصبية ليضبطوا له الأحكام ويجلبوا له الرعية للخدمة وأداء العسكر والضرائب..."(140).

وهكذا وفي الوقت الذي نجح فيه بوحمارة، إلى حد كبير، في إخضاع منطقة الشمال الشرقي، خاصة في بداية حركته، فإن المخزن العزيزي فقد بالمقابل سلطته وهيبته على عدد من العمال والقواد. ذلك بأن الكثير من هؤلاء عملوا على استغلال ظروف المخزن المركزي، وانشغاله بمواجهة تمرد بوحمارة، ولم يعودوا يمتثلون لأوامر السلطان، أو على الأقل يتماطلون في تنفيذها، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للأوامر المتعلقة بأداء واجبات المخزن وكلفه(141).

وكان من الطبيعي أن تترتب عن هذه الأوضاع عواقب وخيمة بالنسبة لمالية المخزن، وتناقص مداخيل جباياته من القبائل. ذلك أن انشغاله بمواجهة تمرد بوحمارة لم يتح له إمكانية تركيز جهوده على استخلاص ضريبة الترتيب من سكان البوادي، والضغط على الممتنعين عن أدائها من أجل إلزامهم بالامتثال.

يضاف إلى ذلك أن فتنة بوحمارة شلت الحركة التجارية بين فاس وشرق المغرب. كما عرفت أثمان المواد الأساسية ارتفاعا كبيرا. وتسببت أيضا في إتلاف عدد من المحاصيل الزراعية، وإخلاء الكثير من الأسواق(142). يقول بوعشرين : "... وفي خلال هذه الأمور تركب بفاس الغلاء المفرط الذي لم يتقدم مثله، وقاسى الناس فيه من الشدائد والمحن ما لا يمكن شرحه، وقلت الأقوات، وارتفعت الأسعار ارتفاعا غير معتاد، واشتد الخطب وكثرت الفتن في كل النواحي..."(143).

---

140) الحجوي : **انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره**، م.س، ص: 19.

141) نفسه.

142) – لويس أرنو : **زمن "المحلات" السلطانية...**، م.س، ص: 143.

– برحاب عكاشة : **شمال المغرب الشرقي**، م.س، ص: 349.

143) بوعشرين : **التنبيه المعرب...**، م.س، ص: 78.

ساهمت كل هذه العوامل في تأزيم وضعية المخزن المالية، وأصبحت أموال الخزينة تصرف أساسا في إطار الجهود الكفيلة بوضع حد لحركة بوحمارة. ولما تزايدت حاجيات المخزن المالية، وتوقفت معظم القبائل عن أداء الجبايات، فإن المخزن لجأ إلى طلب قروض أجنبية بفوائد عالية. وفي هذا الصدد يقول ابن زيدان: "... والأموال الباهظة تصرفها الدولة في سبيله (أي بوحمارة) حتى نضب ما في خزائن الدولة، وفرغت أفئدة بيوت أموالها، واضطرت للاستقراض من دول أوربا بعد ثروتها، واقترضت فعلا منهم مرات متعددة، والرؤساء النهاب يملأون جيوبهم وأوعيتهم من الآلاف المؤلفة من الدراهم والدنانير إلى زمن الدولة الحفيظية"(144).

ومما لاشك فيه أن حركة بوحمارة، وما ترتب عنها من عواقب، ساهمت بشكل كبير في استفحال التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، والتحكم تدريجيا في مالية الدولة ومداخيلها. كما كانت من بين الأسباب التي أدت إلى عزل المولى عبد العزيز عن الحكم. أما بالنسبة للجيلالي الزرهوني، فإن بروز مولاي عبد الحفيظ كسلطان للجهاد، سرعان ما أفقد المتمرد ما تبقى له من شعبية في منطقة الشمال الشرقي، خاصة بعد أن تأكد للقبائل استعانته بالفرنسيين والإسبان. وبعد أن تمكن المولى عبد الحفيظ من القضاء على بوحمارة، في صيف 1909، عمل على فرض غرامات ثقيلة على معظم القبائل التي ساندته. وقد لجأ في ذلك إلى أسلوب الإكراه والضغط بتوجيه محلات عسكرية لإرغام القبائل على الامتثال لأوامر المخزن الجبائية.

---

144) – ابن زيدان : **الإتحاف** ج:1، م.س، ص: 410-411.

– في السياق نفسه، كتب ابن الأعرج السليماني قائلا: "أما حكومة فاس فقد نضب مال خزينتها لسوء إدارة زعمائها، فاضطرت لاقتراض قدر من المال لسد نفقات تلك الأحوال" : **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**، م.س، ص:146.

5 - محلات حفيظية لجمع الجبايات بالإكراه

عندما تولى المولى عبد الحفيظ مقاليد الحكم، مكان أخيه المولى عبد العزيز، وجد أمامه خزينة فارغة. وكانت حاجته إلى المال ماسة ومستعجلة، حتى يتمكن على الأقل من تسيير دواليب المخزن. ولأن الكثير من القبائل كانت قد انقطعت عن أداء الجبايات للمخزن منذ سنوات، فلم يكن من السهل الحصول على أموالها اعتمادا فقط على أوامر يوجهها السلطان إلى القواد المحليين، خاصة إذا تعلق الأمر بقبائل تمردت على المخزن وامتنعت عن الامتثال لأوامره سنوات عديدة.

وهكذا تحتم على المولى عبد الحفيظ تهييء محلات عسكرية، وتوجيهها إلى القبائل العاصية لأوامر المخزن. وإذا كان السلطان قد استقر بفاس، بعد مبايعته بها في بداية العام 1908، فإنه اهتم أساسا بالحصول على جبايات القبائل القريبة من مركز الحكم، مثل بني مطير، وآيت يوسي، والقبائل الجبلية. ولم تخل عمليات استخلاص الضرائب من هذه القبائل من استعمال أساليب الإكراه، ولذلك وقعت مواجهات عنيفة بين القوات المخزنية والقبائل المتمردة.

5-1 محلة محبوب بن قاسم وسعيد بن البغدادي إلى آيت يوسي

كانت قبيلة آيت يوسي من ضمن القبائل التي ساندت حركة الجيلالي الزرهوني (بوحمارة). وفي الوقت الذي كان فيه هذا الأخير منزويا بقصبة سلوان بالريف، رآى المخزن أن يوجه محلة لإخضاع آيت يوسي وجوارهم، واستخلاص ما تأخر من الجبايات منهم. وقد ترأس هذه المحلة كل من محبوب بن قاسم وسعيد بن البغدادي(145).

توجهت المحلة من فاس إلى صفرو في بداية العام 1909(146). وقد قابلها سكان آيت يوسي بالعصيان، مما أدى إلى استعمال القوة ضدهم، ومصادرة أنواع مختلفة من البهائم

145) – لويس أرنو : **زمن "المحلات" السلطانية...**، م.س، ص: 192.

– ابن الأعرج السليماني : **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**، م.س، ص: 151.

– السوسي محمد المختار: **المعسول**، ج: 20، ص: 63.

146) ر.ق. محمد بن عمر اليوسي إلى السلطان، 12 ذي الحجة 1326 / 5 يناير 1909، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 8.

ورؤوس الماشية[147]. غير أن المواجهات الأولى لم تجبرهم على الاستسلام، ولذلك حاولت القوات المخزنية تضييق الخناق على القبيلة، خاصة بعد أن أدرك قواد المحلة الوضع الحرج الذي توجد عليه، وفرار بعض سكانها بأموالهم إلى القبائل المجاورة، مثل آيت سغروشن[148].

وبعد طول الحصار والعقاب تمكنت القوات المخزنية من إرغام آيت يوسي على الخضوع، ولو بشكل غير تام. وعلى إثر ذلك صدرت أوامر من المخزن بالاستيلاء على المحاصيل المخزونة بمنازل السكان بصفرو، وكذا على متروكات الفارين منهم، بما فيها الأثاث والبهائم[149]. وبعد الشروع في تنفيد أوامر السلطان تبادل قواد المحلة الاتهامات حول استئثار البعض منهم بجزء مما كان يتم الحصول عليه من زرع آيت يوسي[150]. وكان القائدان محبوب بن قاسم وسعيد بن البغدادي يوجهان إلى المخزن بيانات عما تمت حيازته من أموال السكان. وهذا مثال مما بعث به القائد سعيد بن البغدادي إلى الحاجب أحمد بن مبارك في بداية شهر فبراير 1909[151]:

نوع المنتجات	قمح	شعير	ذرة	فول	حمص
كمياتها بالأمداد	74	101	369	21	40

وأمام الأضرار التي لحقت بالقبيلة، اشتكى قواد آيت يوسي إلى السلطان عبد الحفيظ، بواسطة القائد محبوب بن قاسم، مما لحق بالسكان جراء عملية السطو والاستيلاء على ممتلكاتهم، لاسيما وأنهم كانوا قد التزموا بأداء ما وظفه المخزن عليهم[152]. فأصدر السلطان أوامره "بعدم مد اليد في زروعهم وأن لا تجعل عليها عسة لا سرية ولا جهرية"[153].

---

147) ر. سعيد بن البغدادي إلى أحمد بن مبارك، 14 ذي الحجة 1326 / 7 يناير 1909، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 8.

148) ر. محبوب بن قاسم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 19 ذي الحجة 1326 / 12 يناير 1909، و.خ.ح. مح 10.

149) ر. سعيد بن البغدادي إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ متم ذي الحجة 1326 / 22 يناير 1909، و.خ.ح. مح 10.

150) ر. محبوب بن قاسم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 3 محرم 1327 / 25 يناير 1909، و.خ.ح. مح 16.

151) ر. سعيد بن البغدادي إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 12 محرم 1327 / 3 فبراير 1909، و.خ.ح. مح 13.

152) ر. محبوب بن قاسم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ فاتح محرم 1327 / 23 يناير 1909، و.خ.ح. مح 16.

153) ر. محبوب بن قاسم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 10 محرم 1327 / 1 فبراير 1909، و.خ.ح. مح 37.

وكان السلطان قد فرض على قبيلة آيت يوسي وظائف وذعائر هامة[154]. وأمر قواد المحلة النازلة عليها بإلزام حكامها باستخلاصها من السكان، الأمر الذي دفع بالقائد محبوب بن قاسم إلى استشارة حاجب السلطان عن طبيعة الأداء، هل يتم عينا أو نقدا. ومما جاء في رسالته إلى الحاجب أحمد بن مبارك قوله: "وصل الأعز كتابك عن أمر مولانا أعزه الله فيما وظف على عمال ءايت يوسي الغرابة وبني يازغة فساعة وصول الكتاب أحضرت العمال وأمرناهم بما أمر به مولانا فأجابوا بالسمع والطاعة وها نحن تهيأنا لخروج المحلة السعيدة للنزول على ذلك إن لم يكن التضييق في ذلك لوقع (كذا) التكاسل منهم..."[155].

وتؤكد الوثائق المخزنية على أن سكان آيت يوسي شرعوا في أداء مبالغ نقدية وعينية هامة. فقد أشار القائد محمد بن عمر اليوسي إلى أن "ءايت يوسي شرعوا في الدفع... ما يزيد على ثمانية ءالاف ريال من خيل وبغال وبقر وغنم..."[156]. كما أكد القائد سعيد بن البغدادي على أن "ءايت يوسي قضى الله غرض سيدنا فيهم -يقول القائد- وأذعنوا واستقاموا للخدمة الشريفة وهاهم جادون في دفع الموظف عليهم بأنواعه وسطوة سيدنا أوقفتهم على حد مركزهم ولم تقم لهم قائمة..."[157].

ويتبين من قوائم عديدة، أن قواد آيت يوسي دفعوا للمحلة المرابطة بينهم أعدادا كثيرة من البهائم والدواب، واستمر الأداء منذ النصف الثاني من شهر يناير 1909 إلى شهر أبريل من العام نفسه. وكان الأداء يتم على يد كل من القائد محمد بن عمر اليوسي، والقائد محمد بوكرين الغرابي، والقائد علة وبوش الغرابي[158].

وإلى جانب ذلك أمر السلطان قواد آيت يوسي بتجهيز حراك قبائلهم، وإلزامها بدفع أعداد من العسكر. وقد أشار القائد محمد بوكرين الغرابي، في رسالة موجهة إلى

---

154) لم نعثر في الوثائق العديدة التي بين أيدينا على المبلغ الإجمالي لتلك الوظائف والذعائر.

155) ر. محبوب بن قاسم إلى أحمد بن مبارك، 24 ذي الحجة 1326 / 17 يناير 1909، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 9.

156) ر.ق. محمد بن عمر اليوسي إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 6 محرم 1327 / 28 يناير 1909، و.خ.ح. مح 57.

157) ر. سعيد بن البغدادي إلى السلطان، بتاريخ 9 محرم 1327 / 31 يناير 1909، م.و.م. مح محرم 1327.

158) – وثائق عديدة أصولها محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، عهد المولى عبد الحفيظ.

– من خلال عملية جمع لبعض المبالغ المالية التي أداها القواد المذكورون نخلص إلى أنهم دفعوا ما بين شهري يناير وأبريل من العام 1909، مبلغ 35819 ريال.

السلطان في 19 مارس 1909، إلى أن العدد الذي نابه من العسكر هو 33 فردا، وأن نصيبه يشكل السدس وسط قبائل آيت يوسي. وبإجراء عملية حسابية بسيطة نخلص إلى أن هذه القبائل أمرت بتوفير حوالي 198 فردا بقصد الخدمة العسكرية[159]. وقد أمر المولى عبد الحفيظ كافة قواد قبيلة آيت يوسي بإرسال عدد من بغال النقل قائلا: "... فنامركم أن تقوموا على ساق الجد في تنضيد مائتين من البغال والتوجه بها واصلة لأعتابنا الشريفة عاجلا من غير توان فيها..."[160].

يضاف إلى كل هذا أن قواد آيت يوسي كانوا ملزمين بأداء المئونة للمحلة المخزنية. وقد اشتكى القائد سعيد بن البغدادي من أن القواد المذكورين أهملوا أمر المئونة، مما أضر بالقوات المرابطة بالقبيلة. وطلب من المخزن الضغط عليهم قصد أدائها بانتظام، كما طالب بتغريمهم للخيول الميتة في صفوف المحلة، إلى جانب أدائهم للوظائف والذعائر المفروضة عليهم[161]. وبالفعل فقد أمر السلطان قواد آيت يوسي بأداء المئونة للمحلة المخزنية، وحدد لهم القدر اليومي الواجب عليهم فيها، وهو أربعون مدا من الشعير، وأربعة أمداد من الدقيق، وأربعة عشر كبشا، وإثنا عشر قالبا من السكر، وعشرة قراطيس من الشمع، وستة أرطال من الشاي[162].

بيد أن القائدين محمد بوكَرين وعلة وبوش، وبعد أن التزما بأداء المئونة للمحلة، اعتبرا بأن المواد والكميات المفروضة تشكل عبئا ثقيلا على السكان، وطالبا بالتخفيف عنهم فيها[163]. كما طلب القائد محمد بن عمر إعفاءه منها بسبب بعد إيالته عن المحلة، والتزم بأدائها حين تكون المحلة مخيمة بمكان حكمه[164].

وتخللت عمليات استخلاص هذه الجبايات اتهامات وجهها كل من محبوب بن قاسم وسعيد بن البغدادي لقواد آيت يوسي، وتتعلق باستئثارهم ببعض ما كانوا يحصلون

---

159) ر.ق. محمد بوكَرين الغرابي إلى السلطان، بتاريخ 26 صفر 1327 / 19 مارس 1909، و.خ.ح. مح 17.

160) ر. السلطان إلى كافة عمال قبيلة آيت يوسي، بتاريخ 28 صفر 1327 / 21 مارس 1909، و.خ.ح. مح 43.

161) ر. سعيد بن البغدادي إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 8 محرم 1327 / 30 يناير 1909، و.خ.ح. مح 23.

162) ر. القائد محمد بوكرين وعلة وبوش إلى السلطان، بتاريخ 10 محرم 1327 / 1 فبراير 1909، و.خ.ح. مح 41.

163) الرسالة نفسها.

164) ر.ق. محمد بن عمر إلى السلطان، بتاريخ 10 محرم 1327 / 1 فبراير 1909، و.خ.ح. مح 49.

عليه من السكان. فقد اتهم محبوب بن قاسم القائد علة وبوش بالتعسف في القبض، وأشار إلى أنه "قبض مال المخزن كله على التمام وتقاعد عليه وتخلص في العسكر دراهيم من إخوانه وقال إن مولانا سيسامحكم -يقول القائد- ونعطي المال عليكم وهذا موجب فرار إخوانه بالأعتاب الشريفة"[165]. والاتهام نفسه وجهه قائد المحلة للقواد الآخرين، مشيرا إلى أنهم استنـزفوا السكان، وتعسفوا في القبض، دون أن يستكملوا أداء ما وظف عليهم. كما أوضح بأنهم لجأوا إلى أخذ المال مقابل إعفاء البعض من الخدمة العسكرية. واعتبر بأن ما أخذه القواد المذكورون من إيالاتهم "لم يتقدم لأحد قبلهم قبضه"[166].

دفعت هذه الاتهامات السلطان إلى إصدار أوامره لقواد آيت يوسي بإتمام أداء ما وظف عليهم من المال والخيول والعسكر. وهذا ما دفع القائد محمد بوكرين الغرابي إلى توضيح موقفه، وتحديد الأقساط التي دفعها، وما بقي على بعض إخوانه، في رسالة إلى السلطان مؤرخة ب 20 أبريل 1909 جاء فيها :

"... إننا بلغنا شريف كتاب مولانا ... في استكمال ما وظف علينا سيدنا من المال والخيل والعسكر ينهى لشريف علم سيدنا أنني بلغت في دفع ما نابني على إيالتي ثمانية ءالاف ريال وثمانون وتسعة من الخيل ووجهت من العسكر ستة وأربعون نفرا والباقي من المال قدره ثمانية عشر ماية ريال وعشرون ريالا... وبقية المال المذكور المقدر ترتب على ءايت مورغي إيالتنا وكررنا عليهم الطلب في أدائه وإلى الآن لازالوا يترددون..."[167].

أما القائد محمد بن عمر اليوسي فقد طلب إمهال إخوانه لإتمام بقية الموظف عليهم. والتزم بتوجيه ما يحصل عليه من ذلك في وقت قريب، مشتكيا من فرار البعض من السكان بسبب عدم استطاعتهم تحمل المزيد من الوظائف والتكاليف[168].

ولم يخل مقام المحلة بآيت يوسي، ما بين شهري يناير وأبريل من العام 1909، من تسجيل بعض المواجهات العنيفة مع السكان، وخاصة مع بعض فرق آيت يوسي، وآيت

---

165) ر. محبوب بن قاسم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 2 ربيع الأول 1327 / 24 مارس 1909، و.خ.ح. مح 42.

166) ر. محبوب بن قاسم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 4 ربيع الأول 1327 / 26 مارس 1909، و.خ.ح. مح 24.

167) الرسالة تحمل تاريخ 29 ربيع الأول 1327 / 20 أبريل 1909، و.خ.ح. مح 49.

168) ر.ق. محمد بن عمر إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 2 ربيع الثاني 1327 / 24 أبريل 1909، و.خ.ح. مح 42.

حلي، وآيت سغروشن[169]. وواجهت المحلة المتمردين بعنف وأسفرت المواجهات عن خسائر بشرية ومادية من الطرفين. غير أن الخسائر الجسيمة التي لحقت بالقبائل دفعتها إلى طلب العفو والأمان، مقابل الالتزام بأداء الواجبات والوظائف المخزنية[170].

ويمكن القول بأن تشدد المخزن في الجباية، وإلحاحه على القواد في أدائها، ترتب عنه عصيان السكان لأوامره، ودخولهم في مواجهات عنيفة مع قواته. وكانت عواقب هذه المواجهات وخيمة على السكان نظرا لفداحة الأضرار البشرية والمادية المترتبة عنها.

5-2 محلة مبارك بوخبزة وبنعيسى بن عبد الكريم إلى بني مطير

للوقوف عند أسباب توجيه هذه المحلة إلى قبيلة بني مطير (أيت نظير)، في أبريل من العام 1909، لابد من التطرق بإيجاز إلى قضية الشريف محمد بن عبد الكبير الكتاني، وعلاقته بالسلطان المولى عبد الحفيظ. فقد لعب الكتاني دورا هاما في مبايعة السلطان بفاس، حيث كان على رأس الأشراف والعلماء والأعيان الذين أعلنوا في الضريح الإدريسي عن خلع مولاي عبد العزيز، وتعيين مولاي عبد الحفيظ سلطانا على البلاد. بيد أن الشروط التي ارتبطت بهذه البيعة، والدور الذي لعبه الكتاني في التنصيص عليها، كانت سببا في توتر علاقات السلطان بشيخ الطريقة الكتانية[171]. وعندما قرر محمد بن عبد الكبير الكتاني مغادرة فاس، في أواسط مارس 1909، اعتبر السلطان أن تحركه يشكل تهديدا لحكمه، ولذلك أصدر أوامره إلى قواد القبائل المجاورة لفاس من أجل القبض على الكتاني وأتباعه، وهو ما تم فعلا بقبيلة بني مطير، بعد لجوئهم إليها.

بعد إلقاء القبض على الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، وجه السلطان محلة إلى بني مطير يرأسها كل من مبارك بوخبزة وبنعيسى بن عبد الكريم البخاري. وهنا يطرح

---

[169]) ر. محبوب بن قاسم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 12 صفر 1327 / 5 مارس 1909، و.خ.ح. مح 38.

[170]) ر. سعيد بن البغدادي إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 17 صفر 1327 / 10 مارس 1909، و.خ.ح. مح 48.

[171]) حول قضية الكتاني راجع :

- الكتاني محمد الباقر : **ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد**، الطبعة الأولى 1962.
- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 330-344.
- Michaux-Bellaire : Une Tentative de restauration Idrisside à Fez, op. cit., pp. 393-423.

السؤال حول دوافع توجيه هذه المحلة، وفي هذا الظرف. وبتعبير آخر هل كان توجيه قوات مخزنية إلى بني مطير مرتبطا بقضية الكتاني، وإيواء هذه القبيلة له؟

اعتبرت بعض الدراسات أن السلطان المولى عبد الحفيظ وجه محلة مبارك بوخبزة إلى بني مطير لمعاقبتهم على احتضانهم للشيخ الكتاني ودعمهم له[172]. بيد أن بعض الوثائق المخزنية تشير إلى أن الهدف من توجيه هذه المحلة كان جبائيا، ويتمثل في استخلاص الوظائف والعسكر. ذلك أن المولى عبد الحفيظ بين، في رسالة موجهة إلى وزيريه المدني الكَلاوي وعيسى بن عمر العبدي، بأن قواد بني مطير هم الذين طلبوا توجيه محلة مخزنية إليهم عندما جاؤوا بالشريف محمد بن عبد الكبير الكتاني إلى فاس، لمساعدتهم على استخلاص الواجبات المخزنية من قبائلهم. وأوضح السلطان بأنه ساعدهم على مطلبهم، بعد أن اشترط عليهم فرض عدد من العسكر على قبائلهم. جاء في رسالة السلطان إلى الوزيرين المذكورين، والتي تحمل تاريخ 17 أبريل 1909، ما يلي :

"... وزيري حضرتنا الشريفة... الطالب المدني بن محمد المزواري والطالب عيسى بن عمر... وبعد فلما كان ورد قواد بني مطير بالكتاني وشيعته مساجين طلبوا توجيه محلة معهم لشد عضدهم واستيفاء الواجبات المخزنية من إخوانهم فساعدناهم على شرط فرض عدد من العسكر على قبيلتهم تبعا لآيت يوسي في فرضه فالتزموا ذلك وسافرت المحلة معهم يرءسها وصيفنا القائد مبارك بوخبزة وخيمت بقرب الحاجب من بلادهم وشرعوا في دفع المال ولكن ظهر فساد في بعضهم أوجب تربيتهم فضربتهم المحلة مرارا وظفرت بهم فاستغاثوا ببعض الفساد من القبائل البربرية وتحزبوا ففر بعض قوادهم الذين كانوا مع المحلة وانضموا إليهم... فاجتمعوا على المحلة وضيقوا بها إلى أن ءال الأمر إلى رجوعها للمدينة فوصلت سالمة في أنفسها ولم يضع أحد من كبرائها واقتضى نظرنا الشريف ردها

---

172) من هذه الدراسات نذكر :

- لويس أرنو : **زمن "المحلات" السلطانية**...، م.س، ص: 193.
- اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 373.
- بوعسرية بوشتى : **مكناس**...، م.س، ص: 81-82.

إليهم بعد تقويمها بمحلة ابن سعيد التي كانت بصفروا وهاهم ءاخذون في الأهبة والله المستعان..."[173].

وأكدت وثائق أخرى على أن توجيه محلة مبارك بوخبزة كان الهدف منه استخلاص الجبايات من بني مطير. وألحت إحداها إلى مسألة العقاب المخزني لسكان القبيلة دون أن توضح هل للأمر علاقة بقضية الكتاني. فقد أشار قائد الرحى بنعيسى بن عبد الكريم البخاري إلى أن بعض سكان بني مطير وردوا على المحلة المخزنية طالبين الأمان على أنفسهم، والتزموا في المقابل بأداء الوظائف المخزنية. جاء في رسالة القائد المذكور إلى الحاجب أحمد بن مبارك في 10 أبريل 1909 قوله : "... فقد وردوا لطرفنا طالبين الكتابة لسيادتك لتكتب لهم بالأمان على رقابهم عدى وظائف المخزانية (كذا) فعند السمع والطاعة وها نحن كتبنا لهم ووجهناهم لطرفكم..."[174].

وبعد أيام قليلة من ذلك كتب كل من مبارك بوخبزة وبنعيسى بن عبد الكريم إلى أحمد بن مبارك، وأكدا على أنهما لم يحصلا على أي شيء من قواد بني مطير، حيث جاء في رسالتهما قولهما: "... وغير خاف على سيادتك أننا منذ توجهنا وخيمت المحلة السعيدة ما وصلنا من القواد إلا ثلاثة والمقصود عندنا هو الوظائف المخزانية الموظفة على القبيلة ولازلنا لم نتحوز بشيء من عند القواد..."[175].

كل هذه الإشارات لا تدع مجالا للشك في أن الجباية كانت من أهم الأسباب التي دفعت المخزن إلى توجيه محلة مبارك بوخبزة إلى بني مطير، وأن الأمر لم يقتصر على معاقبة القبيلة على احتضانها للشريف محمد بن عبد الكبير الكتاني.

أما الهزيمة التي لحقت بالمحلة، فقد كان السبب فيها تحالف عدة قبائل على مواجهتها، وتشكل هذا التحالف أساسا من بني مطير، وكَروان، وبني مكَيلد، وزمور[176]. وتمكنت هذه

---

173) الرسالة تحمل تاريخ 26 ربيع الأول 1327 / 17 أبريل 1909، و.خ.ح. مح ربيع الأول 1327.

174) ر. بنعيسى بن عبد الكريم إلى الحاجب أحمد بن مبارك، بتاريخ 19 ربيع الأول 1327 / 10 أبريل 1909، و.خ.ح. مح 44.

175) ر. مبارك بوخبزة وبنعيسى بن عبد الكريم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 25 ربيع الأول 1327 / 16 أبريل 1909، و.خ.ح. مح 16.

176) بوعسرية بوشتى : **مكناس...**، م.س، ص: 81.

القبائل من إلحاق خسائر جسيمة بالقوات المخزنية التي لم تكن مهيأة، فيما يظهر، لمواجهة مثل هذا العصيان[177]. ولذلك قرر السلطان معاودة الكرة، وتوجيه محلة أخرى أكثر عددا وعدة لمعاقبة بني مطير وحلفائهم.

5-3 محلة محبوب بن قاسم وبنعيسى بن عبد الكريم إلى بني مطير

بعد الهزيمة التي منيت بها محلة مبارك بوخبزة ببني مطير في أبريل 1909، أمر السلطان محلة محبوب بن قاسم وسعيد البغدادي، التي كانت مرابطة بآيت يوسي، بالرجوع إلى فاس قصد تهييء محلة كبرى في اتجاه بني مطير. ولأن المخزن كان عازما على وضع حد لتمرد هذه القبيلة عليه، فقد عمل على أن تكون هذه المحلة أكثر عددا، وتم تزويدها بما يكفي من العتاد، بل شاركت فيها البعثة العسكرية الفرنسية التي كانت تشرف على تدريب الجيش المغربي[178].

وأكد مولاي عبد الحفيظ، في رسالة موجهة إلى الوزيرين المدني الكَلاوي وعيسى بن عمر العبدي، بتاريخ 27 أبريل 1909، بأنه أرسل إلى بني مطير **"ثلاث محلات منظمات** مقومات وافرة الأعداد من الخيل والرماة والإقامة الحربية الكافية"[179]. وأشار إلى الخوف الذي انتاب بني مطير، وبحثهم عمن يتوسط لهم في طلب العفو والأمان من المخزن. واشترط قبول ذلك منهم "بأداء الموظفات التي تفصل لهم ودفع العسكر المفروض عليهم بتمامه ولا يقبل منهم ما دون ذلك..."[180].

---

177) حول أصداء هذه الهزيمة، والخسائر التي لحقت بالقوات المخزنية، راجع العددان 82 و83 من جريدة **"لسان المغرب"**، بتاريخ 27 ربيع الأول 1327 / 18 أبريل 1909، و4 ربيع الثاني 1327 / 25 أبريل 1909.

178) – لويس أرنو : **زمن "المحلات" السلطانية...**، م.س، ص: 193.

– بوعسرية بوشتى : **مكناس...**، م.س، ص: 82.

179) الرسالة تحمل تاريخ 6 ربيع الثاني 1327 / 27 أبريل 1909، وخ.ح. عهد م.ح. مح 17.

180) الرسالة نفسها.

لم يكتف السلطان بتوجيه قوات هامة إلى بني مطير[181]، بل أمر قواد القبائل المجاورة بتضييق الخناق عليهم[182]. وبالفعل التحق قواد كَروان بمحلة محبوب بن قاسم، ورافقوها في تنقلها، حيث استقرت في أواسط ماي 1909 بآيت نعمان قرب دار القائد بوكرين النعماني. وكان القائد المطيري عقى البومدماني هو الذي عين المكان المناسب لنزول المحلة السلطانية[183].

وقد تمكنت المحلة المخزنية من إلحاق الهزيمة بالمتمردين خلال أولى المواجهات التي دارت بين الطرفين، رغم المساندة التي تلقاها بنو مطير من طرف بعض فرق قبائل مجاط وكَروان والبعض من زمور[184]. وهذا ما دفع المطيريين إلى طلب الأمان، والإعراب عن استعدادهم لإبرام صلح مع قواد المحلة المخزنية[185]. ويبدو أن مسعاهم آل إلى الفشل بعد رفض القائد محبوب بن قاسم إبرام الصلح معهم، لأنه تلقى تعليمات من السلطان تأمره بذلك، وبعدم الدخول في أية مفاوضات معهم إلا بعد حلول المحلة المخزنية بقصبة الحاجب والتخييم بها[186]. ويظهر أن المخزن كان حذرا من محاولات بني مطير طلب الأمان والصلح، ومرتابا من كون تلك المحاولات قد تشكل خدعة ومناورة منهم. ولذلك ألح السلطان على ضرورة احتلال قصبة الحاجب التي تشكل موقعا استرتيجيا للتحكم في قبائل المنطقة[187].

واندلعت مواجهات جديدة بين بني مطير والقوات المخزنية، انهزم فيها المطيريون وحلفاؤهم، وتمكنت المحلة من احتلال قصبة الحاجب في يونيو 1909[188]. وقد فرض

---

[181]) بلغ عدد هذه القوات حسب لويس أرنو 9000 مقاتل : **زمن "المحلات"**، ص: 193.

وهذا ما أشار إليه أيضا العربي اكنينح : **"آثار التدخل الأجنبي"**، م.س، ص: 373.

في حين أشار بوشتى بوعسرية إلى أن عدد هذه القوات بلغ 10000 جندي : **"مكناس"**، م.س، ص: 82.

[182]) ر. قواد كَروان إلى السلطان، بتاريخ 13 ربيع الثاني 1327 / 4 ماي 1909، و.خ.ح. مح 54.

[183]) ر. محبوب بن قاسم إلى الحاجب أحمد بن مبارك، 25 ربيع الثاني 1327 / 16 ماي 1909، و.خ.ح. مح 31.

[184]) ر. محمد بن عبد السلام إلى الحاج بنعيسى، 22 ربيع الثاني 1327 / 13 ماي 1909، و.خ.ح. مح 49.

[185]) ر. محبوب بن قاسم إلى أحمد بن مبارك، فاتح جمدى الأولى 1327 / 21 ماي 1909، و.خ.ح. مح 30.

[186]) ر. الحاجب أحمد بن مبارك إلى محبوب بن قاسم، جمدى الأولى 1327 / 21 ماي 1909، و.خ.ح. مح 30.

[187]) ر. محبوب بن قاسم إلى أحمد بن مبارك، فاتح جمدى الأولى 1327 / 21 ماي 1909، و.خ.ح. مح 39.

[188]) ر. السلطان إلى الحاج محمد المقري، 24 جمدى الأولى 1327 / 13 يونيو 1909، و.خ.ح. مح 20.

السلطان على القبيلة ذعيرة ثقيلة قدرت ب 100000 ريال، وألزمها أيضا بأداء 300 من العسكر[189]. وهذا ما قبل به سكان القبيلة، حيث التزموا بأداء جميع ما وظف عليهم، بما في ذلك توفير الجنود بقصد الخدمة العسكرية في صفوف الجيش، ودفع المئونة للقوات المخزنية المرابطة بأرضهم[190]، على الرغم من أن دفع العسكر كان "أشق الأشياء عليهم"، حسبما جاء في رسالة سلطانية، أكد فيها مولاي عبد الحفيظ على أنه ينتظر إتمامهم أداء ما فرض عليهم من جنود ليأمر بالرفق بهم في استخلاص بقية الوظائف[191].

ومهما يكن الأمر، فإن القوات المخزنية استمرت جاثمة على بني مطير بقصبة الحاجب. وكانت تتلقى أداءات قواد بني مطير في شكل دفعات مسترسلة، حيث كان الأداء يتم بالتقسيط، وتمثل في أنواع مختلفة من البهائم والدواب، إضافة إلى عسكر القبيلة[192]. وقد استمر بنو مطير في أداء ما فرض عليهم خلال صيف 1909. لكن بدأت تظهر بوادر الإنهاك عليهم، لاسيما وأنهم كلما دفعوا بعض أموالهم يطالبون بالمزيد، مما دفع بعضهم إلى الامتناع عن الأداء. ولذلك طلب القائد البومدماني المطيري من المخزن مساعدته على إجبار الممتنعين من إخوانه على الأداء[193]. وأشار القائد عقى المطيري، من جهته، إلى الضعف الذي أصاب قبيلة آيت حرزلة، وذكر بما أدته للمخزن، مطالبا بالرفق بها[194].

وبدت آثار الضغط الجبائي الذي تعرض له بنو مطير واضحة من خلال تعدد الشكايات مما لحق السكان من أضرار، فالقائد حم البورزوني طلب من الحاجب أحمد بن

---

189) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 432.

190) رسالة تحمل توقيع محمد البخاري إلى الحاجب أحمد بن مبارك، بتاريخ 28 جمدى الأولى 1327 / 17 يونيو 1909، و.خ.ح. مح 39.

– قارن أيضا: لويس أرنو : **زمن "المحلات" السلطانية...**، م.س، ص: 194.

191) ر. السلطان إلى الحاج محمد المقري، 12 جمدى 2 عام 1327 / 1 يوليوز 1909، م.و.م. مح جمدى 2 عام 1327.

192) من الصعب جدا تحديد المبلغ الإجمالي الذي أداه قواد بني مطير، نظرا لعدم الانتظام في الأداء، وكثرة الوثائق التي تشير إلى دفعهم أنواع مختلفة من البهائم. وحتى بالنسبة للعسكر فإن فرار البعض ممن تم توجيههم لا يسمح بتدقيق الأعداد الكاملة لما دفعه بنو مطير من العسكر. ثم إن الأداء تواصل لمدة طويلة، وخاصة خلال شهري يوليوز وغشت من العام 1909.

193) ر.ق. عقى البومدماني إلى الحاجب أحمد بن مبارك، 5 شعبان 1327 / 22 غشت 1909، و.خ.ح. مح 52.

194) ر.ق. عقى الحرزلاوي إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 11 شعبان 1327 / 28 غشت 1909، و.خ.ح. مح 55.

مبارك التوسط لدى السلطان من أجل التخفيف من العبء الذي تحملته فرقة آيت سليمان جراء أدائها للعسكر، حتى "بقي الأطفال والنساء بلا رجال في خيامهم وذلك لقلتهم"[195].

ولأن الامتناع عن الأداء سيفضي إلى ممارسة أساليب عقابية جديدة ضد السكان، فقد اتفق قواد بني مطير على التوجه إلى السلطان بذبائح يستعطفونه بها، لعله يرفق من حالهم ويشفق عليهم من كثرة ما أدوه للمخزن من أموال[196]. واعتبر القواد المذكورون بأنهم استوفوا جميع ما فرض عليهم من العسكر، ولم يعد باستطاعتهم توجيه المزيد منه. وهذا ما تفصح عنه رسالة بنعيسى بن عبد الكريم إلى الحاجب أحمد بن مبارك، في 6 شتنبر 1909، والتي جاء فيها : "... فقد وردوا على المحلة السعيدة القائد عق البومدماني وجماعة من إخوانه والقائد عق الحرزلاوي وجماعة من إخوانه كذلك يومه وعرقبوا على المدافع ذاكرين أنهم استوفوا الواجب عليهم في العسكر السعيد وأرادوا القدوم للحضرة الشريفة يتشفعون ويستعطفون خاطر مولانا الشريف..."[197].

بيد أن الوثائق تؤكد بأن قواد بني مطير استمروا في أداء جبايات مختلفة للمخزن خلال شهر شتنبر من العام 1909، كما تشير إلى ذلك بعض القوائم التي وجهها القائد بنعيسى بن عبدالكريم إلى المخزن بفاس، وتتعلق بما دفعه قواد بني مطير للمحلة المخزنية[198]. ويبدو أن السلطان استجاب، في الشهر نفسه، لمطالب المطيريين، حيث أمر بإنهاض المحلة عنهم والنزول بها على قبيلة مجاط وعرب سايس. وهذا ما يتضح من رسالة بنعيسى بن عبد الكريم إلى السلطان بتاريخ 25 شتنبر 1909، والتي جاء فيها : "ينهي

---

195) ر.ق. حم البورزوني إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 14 شعبان 1327 / 1 شتنبر 1909، و.خ.ح. مح 37.

196) ر. بنعيسى بن عبد الكريم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 14 شعبان 1327 / 1 شتنبر 1909، و.خ.ح. مح 33.

197) ر. بنعيسى بن عبد الكريم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 20 شعبان 1327 / 6 شتنبر 1909، و.خ.ح. مح 33.

– في السياق نفسه أيضا أشار القائد عقى الحرزلاوي إلى أن قواد بني مطير توجهوا إلى السلطان "طلبا للأمن والأمان... وأن يوسع لهم مولانا –يقول القائد– فيما عندهم إلى ما يشاء مولانا سائلين الاستشفاع والعفو والغفران...": رسالة القائد المذكور إلى السلطان، بتاريخ 21 شعبان 1327 / 7 شتنبر 1909، و.خ.ح. مح 54.

198) – في إحدى هذه القوائم نجد أن القائد المذكور وجه 30 فردا للخدمة العسكرية، و44 رأسا من البقر، و228 رأسا من الغنم، و150 رأسا من المعز، و4 خيول، و6 بغال:

– ر. بنعيسى بن عبد الكريم إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 22 شعبان 1327 / 8 شتنبر 1909، و.خ.ح. مح 35.

الوصيف لعلم مولانا... أن الكتب (كذا) الشريف لما حل بالمحلة المظفرة بالله يامرنا مولانا... بالنهوض على القبيلة المطيرية والتخييم لدى عرب سايس قريبا من مجاط فساعة وصول الكتب الشريف نهضت المحلة السعيدة وخيمت بالمحل الذي أمر به سيدنا..."[199].

وبمجرد حلول محلة بنعيسى بن عبد الكريم بموضعها الجديد، شرعت في استخلاص الواجبات والوظائف من قبائل المنطقة، وخاصة من مجاط وعرب سايس، حيث امتثل هؤلاء لأوامر المخزن، ووجهوا إلى فاس، على يد قائد المحلة، أعدادا غير محددة من البهائم والدواب ورؤوس الماشية[200].

4-5 محلة محبوب بن قاسم ومبارك بوخبزة إلى القبائل الجبلية

بعد تمكن القوات المخزنية من القضاء على تمرد بني مطير، عمل المولى عبد الحفيظ على إخضاع القبائل الواقعة شمال العاصمة فاس، ووضع حد لتمرد الجيلالي الزرهوني (بوحمارة)، واستخلاص الجبايات من القبائل الجبلية. ولتحقيق هذه الأهداف وجه السلطان جيشا يقوده محبوب بن قاسم. وقد تمكنت هذه القوات من إلقاء القبض على بوحمارة في 16 غشت 1909. وبالقضاء عليه أزاح المخزن عقبة كأداء كانت تقف في وجه امتثال أوامره من طرف بعض قبائل الشمال الشرقي، والكثير من القبائل الجبلية التي ساندت بوحمارة.

وهكذا عمد المخزن إلى توظيف مبالغ مالية هامة على عدد من القبائل الجبلية، وأمرها بأداء ما ترتب عليها من الواجبات والكلف لرئيس المحلة المخزنية. جاء في إحدى هذه الرسائل التي كتبت إلى قبيلة غمارة في 29 غشت 1909 قول السلطان :

"... خدامنا الأرضين قبيلة اغمارة كافة أخص عمالهم وكبراءهم وأعيانهم... وبعد فقد علمتم أنه قد تخلدت بذمتكم لجانب المخزن أعزه الله أموال طائلة من قبل الواجب عليكم عن المدة السالفة ولما كان في مطالبتكم تحمل مشاق وأضرار اقتضى نظرنا الشريف مطالبتكم بما تطيقونه رفقا بكم وتخفيفا عنكم وهو خمسون ألف ريال وخمسمائة من البغال فريضة سوية بينكم على مقتضى ديوانكم فنامركم أن تقوموا على ساق الجد والاجتهاد في

---

[199]) الرسالة تحمل تاريخ 10 رمضان 1327 / 25 شتنبر 1909، و.خ.ح. عهد م.ح. مح 49.

[200]) يتضح ذلك من رسائل عديدة وجهها بنعيسى بن عبد الكريم إلى السلطان أو حاجبه منذ أواخر شهر شتنبر إلى غاية شهر نونبر من العام 1909، و.خ.ح. عهد المولى عبد الحفيظ.

تنضيض ذلك والتعجيل بدفعه كاملا على يد كبير محلتنا السعيدة وصيفنا الأنجد الأرضى القائد محبوب بن قاسم الحمري ليصل على يده لشريف أعتابنا وتبرأ من الجميع ذمتكم..."[201].

بين السلطان بأن دفع قبيلة غمارة لمبلغ 50000 ريال و500 من البغال لا يشكل كل الواجبات المترتبة عليها خلال السنوات التي لم تكن تؤدي فيها الجبايات للمخزن، واعتبر ذلك تخفيفا على السكان. وهو نفس الأسلوب الذي اتبعه مع قبيلة بني ورياغل، حيث وظف عليها 10000 ريال "إعانة لبيت مال المسلمين"[202]. كما جمع قائد قبيلة سطة إدريس العيساوي أعيان إيالته بسوق القبيلة، وقرأ عليهم ظهير السلطان المتعلق بتوظيف أموال على السكان، وبعد أن امتثلوا للأمر المخزني، طلبوا "دفع البهائم لقلة الدراهم عندهم"[203]. أما قبيلتا بني زروال ورهونة، فقد وجه قائد المحلة إلى قوادهما مددا مخزنيا لمساعدتهم على استخلاص ما وظف عليهم من أموال[204].

ورغم هذه الإجراءات فإن القائد محبوب بن قاسم أشار إلى أن المحلة واجهت صعوبات كبيرة منذ حلولها بمنطقة جبالة[205]، وأكد على أن المحلة التي بمعيته لا تكفي لإخضاع كل قبائل المنطقة، وإجبارها على الاستجابة لأوامر المخزن الجبائية، واعتبر بأن هذه القبائل "كمن خرجت من طور إلى طور جديد فإذا لم تكن القوة القاهرة نازلة عليهم لربما يقع منهم نفور وانحلال"[206].

وفي نونبر 1909 أمر السلطان القائد محبوب بن قاسم بالنهوض بمحلته من محل تخييمها بالقبائل الجبلية والنزول بها على قبيلة الحياينة. كما أمره بدفع بيانات الفروض

[201]) ر. المولى عبد الحفيظ إلى قبيلة غمارة، بتاريخ 12 شعبان 1327 / 29 غشت 1909، م.و.م. مح شعبان 1327.

[202]) ر. المولى عبد الحفيظ إلى قبيلة بني ورياغل، بتاريخ 12 شعبان 1327 / 29 غشت 1909، و.خ.ح. مح 51.

[203]) ر. محبوب بن قاسم إلى الوزير المدني الكَلاوي، بتاريخ 20 شعبان 1327 / 6 شتنبر 1909، و.خ.ح. مح 42.

[204]) – ر. محبوب بن قاسم إلى المدني الكَلاوي، بتاريخ 20 شعبان 1327 / 6 شتنبر 1909، و.خ.ح. مح 14.

– جاء في طرة الوثيقة أسماء القواد التالية: القائد امحمد بن محمد الزروالي، ق. عبد السلام بن الحاج الملوكي، ق. أحمد بن عمرو، ق. محمد بن رحو، ق. عبد السلام بن لحسن الغانمي، ق. علي بن الصغير الزروالي.

[205]) ر. محبوب بن قاسم إلى المدني الكَلاوي، بتاريخ 27 شعبان 1327 / 17 شتنبر 1909، و.خ.ح. مح 25.

[206]) الرسالة نفسها.

الموظفة على قبائل الجبل إلى القائد مبارك بوخبزة، الذي كلف بمتابعة عملية استخلاص الجبايات على رأس محلة مخزنية توجهت هي الأخرى إلى المنطقة[207]. وقد تمكن القائد المذكور من تحصيل جبايات عديدة في شكل أداءات عينية من بعض قبائل جبالة، مثل بني زروال، وغزاوة، وسطة، ورهونة، وآل سريف. وتتعلق هذه الأداءات بأعداد من البهائم والعسكر، إضافة إلى ما كانت تؤديه القبائل المذكورة كمئونة للمحلة المخزنية[208].

ورغم ما بعثه القائد مبارك بوخبزة إلى فاس من جبايات القبائل الجبلية، فإن السلطان اتهمه بالتأخر في توجيه ما حازه من "الدفع والعسكر". وزوده بمدد آخر من العسكر لمساعدته على القيام بمهامه على أحسن وجه. لكن القائد بوخبزة برر عدم امتثال بعض القبائل لأوامر المخزن برحيل محلة محبوب بن قاسم عن القبائل الجبلية، الأمر الذي خفف من حدة الضغط الممارس عليها[209]. ويبدو أن تنبيه السلطان لقائد المحلة دفعه إلى إرسال المزيد مما حصل عليه من أداءات القبائل الجبلية، كما تؤكد ذلك العديد من القوائم الموجهة إلى فاس منذ النصف الثاني من شهر شتنبر 1909 إلى غاية شهر يناير 1910[210].

وكان المخزن قد قسط العسكر المفروض على القبائل الجبلية في قائمة طويلة توضح الأعداد التي نابت كل قائد من قواد تلك القبائل. حيث فرض على قبيلة بني زروال أداء 300 من العسكر، وعلى بني مزكلدة 150، وعلى بني مستارة 200، وعلى قبيلة الجاية 750. ويكون بذلك مجموع ما على هذه القبائل الأربع دفعه من العسكر هو 1400 فرد[211].

ويظهر، من خلال المراسلات المخزنية، حرص السلطان على جمع المجندين من القبائل، كما يظهر أن هذه الأخيرة لم تكن تستجيب لأوامر السلطان بتجنيد أبنائها ودفعهم للخدمة العسكرية. وقد أرجع السلطان سبب ذلك إلى عدم الضغط على هذه القبائل،

---

207) ر. المولى عبد الحفيظ إلى القائد مبارك بوخبزة، متم شوال 1327 / 13 نونبر 1909، م.و.م. مح شوال 1327.

208) قوائم حسابية عديدة و.خ.ح.

209) ر. مبارك بوخبزة إلى السلطان، بتاريخ 29 ذي القعدة 1327 / 12 دجنبر 1909، م.و.م. مح ذو القعدة 1327.

210) و.خ.ح. محافظ: 23، 28، 37، 39.

211) قائمة حسابية تحت عنوان: "تقسيط العسكر على القبائل"، بتاريخ 17 ذي الحجة 1327 / 30 دجنبر 1909، و.خ.ح. مح 126.

وإرغامها على الامتثال لأوامر المخزن، ولهذا أمر قائد المحلة بعدم التساهل مع السكان في أداء الوظائف المخزنية قائلا : "... ألم تعرف أن العامة إذا تسوهل معها فيما هي مطالبة به تحل لها الأعين وتتروغ عن الخدمة وتتكاسل فيها وذالك محسوب عليك وعهدته ءايلة إليك وعليه فنامرك أن تزعجهم لدفع الموظف عليهم من العسكر وغيره وتوجيه ما استوفيته منهم لحضرتنا الشريفة عاجلا..."[212].

بعد أيام من تلقيه لأوامر السلطان، وجه القائد مبارك بوخبزة 44 فردا مما فرض على القبائل الجبلية في العسكر[213]. وهذا العدد يقل بكثير عن العدد الذي فرضه المخزن على قبائل بني زروال وبني مزكلدة وبني مستارة والجاية. الأمر الذي يبرز الصعوبات التي كانت تلاقيها المحلة المخزنية في جمع المجندين من القبائل الجبلية.

وتتمثل هذه الصعوبات في رفض العديد من القبائل الاستجابة لأوامر المخزن. فقبيلة صنهاجة مثلا رفضت أداء ما وظف عليها من أموال[214]. كما أن قبيلة بني زروال تمردت على القائد عبد السلام الزروالي، وامتنعت عن التعامل معه، وعن أداء هدية عيد الأضحى لسنة 1327، كما امتنعت عن أداء سخرة المخازنية الذين بعثوا إليها، مما جعل القائد المذكور يستنجد بمبارك بوخبزة من أجل مساعدته على إخضاع القبيلة لأوامره[215]. بالإضافة إلى ذلك كانت القوات المخزنية تواجه صعوبات كبيرة في التموين، حيث امتنعت أغلب قبائل المنطقة عن أداء المئونة لمحلة مبارك بوخبزة. وطرح المشكل نفسه أمام المدد المخزني الذي كان يوجه إلى هذه القبيلة أو تلك لاستخلاص وظائف المخزن وكلفه[216]. ورغم هذه العراقيل فإن المحلة المخزنية ظلت جاثمة على القبائل الجبلية خلال شهر يناير من العام 1910. وكانت مهمتها الرئيسة استخلاص جبايات هذه القبائل، وخاصة ما تعلق منها

---

212) ر. س. عبد الحفيظ إلى مبارك بوخبزة، 19 ذي الحجة 1327 / فاتح يناير 1910، م.و.م. مح ذي الحجة 1327.

213) ر. مبارك بوخبزة إلى السلطان، بتاريخ متم ذي الحجة 1327 / 12 يناير 1910، و.خ.ح. مح 127.

214) ر.ق. عمر بن عدي إلى مبارك بوخبزة، بتاريخ 22 ذي الحجة 1327 / 4 يناير 1910، و.خ.ح. مح 36.

215) ر.ق. عبد السلام الزروالي إلى مبارك بوخبزة، بتاريخ 23 ذي الحجة 1327 / 5 يناير 1910، و.خ.ح. مح 30.

216) ر.ق. مبارك بوخبزة إلى الحاجب أحمد بن مبارك، بتاريخ 23 ذي الحجة 1327 / 5 يناير 1910، و.خ.ح. مح 25.

بالعسكر، كما تفصح عن ذلك رسائل عديدة وجهها قائد المحلة مبارك بوخبزة إلى المخزن بفاس[217].

وأمام عجز بعض القبائل عن الاستجابة لأوامر المخزن الجبائية لجأ بعض القواد إلى المطالبة بالتخفيف عنهم في الأداء، كما هو الحال مثلا بالنسبة للقائد علي بن الصغير الزروالي الذي طلب التخفيف عنه في الوظيف المخزني حتى يمكنه جمع بقية المال المفروض على السكان[218].

وقد كان للثقل الجبائي الذي تحملته القبائل الجبلية منذ صيف 1909، وخاصة ما تعلق منه بالأداء المستمر لأعداد هامة من العسكر للمخزن، دور كبير في حدوث تمردات بهذه القبائل، حيث رفضت الامتثال لأوامر قوادها. ووصل الأمر إلى درجة أن هؤلاء لم يعودوا قادرين على مطالبة السكان بالعسكر، ولا ذكره على ألسنتهم، "وكل من لفظ به قامت عليه إيالته"[219].

شملت حركة العصيان بالأساس قبائل غزاوة، ورهونة، ومصمودة، وبني احمد، وبني مستارة، وبني مزكلدة، وآل سريف، وبني زروال. وكان الدافع المشترك لعصيان هذه القبائل هو الامتناع عن أداء العسكر للمخزن، ودخلت من أجل ذلك في مواجهات عنيفة مع المحلة المخزنية[220]. وأمام استفحال الوضع، وانتشار حركة التمرد بالعديد من القبائل، طلب القائد مبارك بوخبزة من الحاجب أحمد بن مبارك تزويده بالعتاد الحربي الكافي لمواجهة المتمردين، مشيرا إلى أن العصيان عم معظم القبائل الجبلية، بما فيها قبيلة بني مزكلدة التي استقرت المحلة المخزنية "بباب ديارهم"[221].

ودارت مواجهات عنيفة بين القوات المخزنية وبعض القبائل الجبلية خلال شهري يناير وفبراير من العام 1910، حيث ألحقت خسائر جسيمة بقبيلة رهونة، تمثلت في إحراق

---

217) أصول هذه الوثائق محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط. انظر على سبيل المثال محافظ أرقام: 60، 61، 62، 82، 87، 88. عهد المولى عبد الحفيظ.

218) ر.ق. علي بن الصغير الزروالي إلى مبارك بوخبزة، بتاريخ 2 محرم 1328 / 14 يناير 1910، و.خ.ح. مح 62.

219) ر. محبوب بن قاسم إلى السلطان، بتاريخ 4 محرم 1328 / 16 يناير 1910، و.خ.ح. مح 27.

220) ر. مبارك بوخبزة إلى السلطان، بتاريخ 10 محرم 1328 / 22 يناير 1910، و.خ.ح. مح 82.

221) ر. مبارك بوخبرة إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 15 محرم 1328 / 25 يناير 1910، و.خ.ح. مح 82.

جميع مداشرها. كما تعرضت قبيلة آل سريف للعقاب المخزني، وتم إحراق ثلاثة مداشر منها. وانضمت قبيلة غزاوة لقبيلتي رهونة وآل سريف في مواجهة القوات المخزنية، حيث اتفقت القبائل الثلاث على العصيان. غير أن قوات المخزن تمكنت، بما توفر لديها من عدة وعتاد، من الاستيلاء على أموال المتمردين ومواشيهم، الأمر الذي توضحه رسالة من قواد المحلة إلى السلطان في 27 يناير 1910، إذ جاء فيها قولهم: "... فرجع المدد السعيد والأيدي مملوءة بكسبهم من بقر وغنم وقش وغير ذالك والدخان كسى تلك الجبال الشامخة إلى أن طلع على الساحل والحمد لله..."[222].

ويبدو أن قواد المحلة ساهموا بشكل كبير في حدة المعارك وفداحة الأضرار التي لحقت بالسكان، باستعمال أساليب عنيفة ضدهم. ورغم ما كانوا يستخلصونه من أموال، فإنهم لم يكونوا يوجهون إلى المخزن بفاس كل ما كانوا يحصلون عليه منها، بل كانوا يستأثرون بنصيب هام من جبايات القبائل الجبلية.

ومهما يكن الأمر، فقد تمكنت قوات المخزن التي تعززت بإمدادات جديدة من إخضاع القبائل لإرادته . وبالفعل فقد شرعت بعض القبائل في طلب العفو والأمان، كما تفصح عن ذلك رسالة جوابية من السلطان إلى القائدين مبارك بوخبزة ومحمد بن البغدادي، إذ بينت "... بأن المحلة المظفرة لما خيمت ببودومة جاءت قبائل الجبل منقادة للطاعة وعرقبوا على المدافع السعيدة وكل من ورد منهم تكلفونه -يقول السلطان- بجمع حركته والربط بها مع المحلة ولم يبق إلا غزاوة ووجهوا الوسائط لأخذ الأمان عليهم وعلى أولادهم ويقدمون وبفور ورودهم للمحلة تطيروا الإعلام بهم وصار بالبال ألهمهم الله رشدهم فنامركم أن تعجلوا بإتمام الغرض..."[223].

ويظهر أن خضوع القبائل كان ظرفيا، إذ أثبت تطور الأحداث استمرار حركة التمرد بالعديد من القبائل الجبلية، خاصة وأن القوات المخزنية كانت تواجه صعوبات جمة، مثل قلة التموين ونقص العتاد، مما جعل القواد العسكريين يطالبون بمزيد من الدعم. وفي

---

[222]) ر. مبارك بوخبزة، محمد بن البغدادي، رزوق بن بهو إلى السلطان، بتاريخ 15 محرم 1328 / 27 يناير 1910، و.خ.ح. مح 81.

[223]) ر. السلطان إلى مبارك بوخبزة ومحمد بن البغدادي، متم محرم 1328 / 11 فبراير 1910، و.خ.ح. مح 76.

رسالة إلى السلطان، مؤرخة ب 14 فبراير 1910، بين القائد بوخبزة أن القبائل الجبلية لا يمكن أن تخضع لسلطة المخزن إلا تحت التهديد، وأن "القاعدة في هذا الجبل -يقول القائد- أن القبيلة لا تستقيم للخدمة إلا إذا كانت المحلة السعيدة مخيمة بدير جبلها..."[224]. وهذا ما فعله قواد المحلة، إذ قرروا التخييم في موقع يقال له أسجن وسط قبيلة رهونة، لأن ذلك الموقع يسمح للقوات المخزنية بالتحكم في قبائل مصمودة وغزاوة ورهونة[225]. وما أن حلت المحلة بموضعها الجديد حتى شرعت في معاقبة القبائل العاصية، وذلك بإحراق العديد من مداشرها، الأمر الذي دفع ببعض المتمردين إلى طلب العفو والأمان[226]. وكانت أنباء العمليات الحربية ضد القبائل الجبلية تتوارد على السلطان الذي منح لقواد المحلة حرية التصرف حسب ما تقتضيه الأحوال في عين المكان[227].

والواقع أن العلاقة المتوترة بين بعض القبائل وقوادها ساهمت بشكل كبير في انتشار حركة التمرد بالمنطقة. ومن ذلك مثلا ما حدث لقبيلة آل سريف مع قائدها أحمد الريسوني الذي لعب دورا كبيرا في انتشار الاضطربات بالعديد من القبائل الجبلية. فقد عينه المولى عبد الحفيظ قائدا على القبائل الجبلية في فبراير 1909[228]، ومن ضمن القبائل التي تولى حكمها نذكر قبيلة آل سريف، غير أن هذه الأخيرة تمردت عليه ورفضت التعامل معه. ورغم المحاولات التي بذلها القائدان محمد بن البغدادي ومبارك بوخبزة لتهدئة الأوضاع بالقبائل الجبلية، بما فيها تلك التي كانت تحت سلطة الريسوني، ومكاتبتهما له باستمرار للتدخل من أجل وضع حد لحالة الفوضى بالمنطقة، فإنه رفض التعامل مع القوات

---

224) ر. مبارك بوخبزة إلى السلطان، بتاريخ 3 صفر 1327 / 14 فبراير 1910، و.خ.ح. مح 92.

225) ر. مبارك بوخبزة، محمد بن البغدادي، ورزوق بن بهو إلى الحاجب أحمد بن مبارك، بتاريخ 4 صفر 1328 / 15 فبراير 1910، و.خ.ح. مح 89.

226) ر. محمد بن البغدادي ومبارك بوخبزة إلى أحمد بن مبارك، 5 صفر 1328 / 16 فبراير 1910، و.خ.ح. مح 85.

227) ر. السلطان إلى قواد المحلة، بتاريخ 13 صفر 1328 / 24 فبراير 1910، و.خ.ح. مح 76.

228) التمسماني عبد العزيز خلوق : **جبالة في عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ**، ضمن أعمال الدورة التاسعة لجامعة مولاي علي الشريف الخريفية، م.س، ص: 256-261. انظر أيضا :

- Khallouk Temsamani Abdelaziz : Pays Jbala : Makhzen, Espagne et Ahmed Raissouni, 1er édition, 1996.

المخزنية[229]. وقد طلبت قبيلة آل سريف من قواد المحلة مكاتبة السلطان بخصوص الريسوني، وأكد أعيانها بأنهم لا يقبلون به قائدا عليهم، والتزمت القبيلة بأداء كل ما يوظفه المخزن عليها مقابل هذا الإعفاء[230]. غير أن السلطان أكد للقائدين محمد بن البغدادي ومبارك بوخبزة تعيين الريسوني قائدا على قبيلة آل سريف، وطلب منهما عدم الدخول في أية مفاوضات مع القبيلة حول هذا التعيين[231].

ومهما يكن الأمر، فإن الجباية شكلت الهدف الأساسي لتواجد قوات مخزنية بمنطقة جبالة منذ صيف العام 1909. وقد تمكنت هذه القوات من استخلاص جبايات هامة من قبائل المنطقة، وإن كان هذا الاستخلاص قد تناقص خلال المواجهات الحربية التي دارت بين الجيوش المخزنية وسكان القبائل المتمردة. ونظرا لطول المدة التي مكثتها المحلة بمنطقة جبالة، فإن السلطان أصدر أوامره، في بداية شهر مارس من العام 1910، إلى القائدين محمد بن البغدادي ومبارك بوخبزة بالتعجيل باستيفاء ما بقي من الفروض على تلك القبائل تأهبا لمغادرة المنطقة[232]. غير أن المحلة بقيت بموضعها شهورا أخرى، ولم تتمكن من الحصول على الأموال الكافية لإرضاء المخزن بفاس، حيث أعرب السلطان عن عدم ارتياحه لقلة ما كان يوجهه قوادها من جبايات القبائل الجبلية[233]. ولذلك أصدر أوامره بعودة المحلة إلى فاس في بداية شهر يونيو 1910[234].

وإذا كانت الأزمة المالية قد دفعت المخزن إلى الإلحاح على قواد المحلة المخزنية بأداء ضرائب وكلف القبائل الجبلية، فإن القواد العسكريين لعبوا دورا كبيرا في تطور الأحداث، بتماطلهم وتطويل مكوثهم بالمنطقة لاستغلاله في جني الأرباح من القبائل والمخزن، عن طريق تزويد هذا الأخير بجزء مما كانوا يتوصلون به من السكان. مما دفع معظم القبائل، بعد أن اشتد الضغط عليها، للعصيان والدخول في مواجهات مع القوات المخزنية.

---

229) ر. المدني الكَلاوي إلى مبارك بوخبزة، بتاريخ 7 صفر 1328 / 18 فبراير 1910، و.خ.ح. مح 76.

230) ر. محمد بن البغدادي ومبارك بوخبزة إلى السلطان، 6 صفر 1328 / 17 فبراير 1910، و.خ.ح. مح 66.

231) ر. السلطان إلى محمد بن البغدادي ومبارك بوخبزة، 14 صفر 1328 / 25 فبراير 1910، و.خ.ح. مح 76.

232) ر. س. إلى محمد بن البغدادي ومبارك بوخبزة، بتاريخ 18 صفر 1328 / فاتح مارس 1910، و.خ.ح. مح 76.

233) ر. ادريس بن بوشتى إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ متم ربيع الثاني 1328 / 10 ماي 1910، و.خ.ح. مح 91.

234) ر. ادريس بن بوشتى إلى أحمد بن مبارك، بتاريخ 23 جمدى الأولى 1328 / 2 يونيو 1910، و.خ.ح. مح 89.

6 – انتفاضة القبائل سنة 1911

شكلت انتفاضة قبائل أحواز فاس ومكناس سنة 1911 آخر حلقة في مسلسل التمردات التي شهدتها القبائل المغربية قبل فرض الحماية على البلاد. وقد ساهمت هذه الانتفاضة التي تمت بالقبائل المجاورة للعاصمة فاس، حيث كان يستقر السلطان، في انهيار سلطة المخزن، وفقدانه سلطة التحكم في تسيير ومراقبة أمور القبائل، وبالتالي المجتمع بأكمله.

لن نتعرض لوقائع العصيان القبلي لسنة 1911 مادامت دراسات سابقة قد حللته بإسهاب، وتعرضت أيضا لدوافعه وانعكاساته الدولية[235]. وقد آثرنا التطرق له هنا لأن الجباية كانت السبب الرئيس في حدوثه. بل يمكن القول بأنه كان نتيجة حتمية لما تعرضت له القبائل من ضغوط جبائية خلال عقود سابقة، كما شكل فشلا لسياسة المخزن تجاه القبائل، وخاصة ما تعلق منها بالسياسة الجبائية التي اتبعها المخزن الحفيظي مع أهم القبائل القريبة من مركز الحكم بفاس.

ولابد من التذكير بأن المولى عبد الحفيظ، عندما تولى مقاليد الحكم مكان أخيه المولى عبد العزيز، وجد أمامه خزينة فارغة ومثقلة بالديون. ولذلك عمل على إلزام القبائل بأداء مختلف أنواع الجبايات، في محاولة للتغلب على عجز بيت مال الدولة، وإيجاد موارد تسمح له بتسيير دواليب المخزن[236].

غير أن هذا المعطى لا يفسر لوحده ما حدث سنة1911، ذلك أن معظم الكتابات المعاصرة للأحداث وجهت الاتهام مباشرة للصدر الأعظم المدني الكَلاوي، واعتبرت أن ما صدر من القبائل كان بسبب ظلمه وجوره. فالحجوي مثلا يقول بخصوص هذا الانتفاض: "وفي آخر صفر عام 1329هـ ثارت قبائل الغرب أحواز فاس على مولاي عبد الحفيظ ثورة

---

235) نذكر من أهم هذه الدراسات أطروحة علال الخديمي حول **"الحركة الحفيظية"**، م.س، ص: 415-476. وحول هذه الانتفاضة راجع أيضا :

- الحجوي محمد بن الحسن : **تقاييد تاريخية**، م.س، ص: 45 وما يليها.
- بوعسرية بوشتى : **مكناس المدينة**، م.س، ص: 79-157.
- اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 374-399.

236) راجع الفصل السادس من هذا الكتاب.

هائلة بسبب ما سامهم وزيره السيد المدني الكلاوي وإخوته المتولون من قبله عليهم من الظلم الفاحش... وهكذا تجبر الاكلاوي على الرعية وطغى بنفسه في الغرب وبإخوته في الحوز وصارت له دالة وهيبة على السلطان وصار كل من ظهر له فعله وولى نفسه على القبائل مباشرة ونصب أبناء عمه مثل بويبرين وبوقدور نوابا عنه فساموا القبائل أنواع الخسف والظلم..."(237).

وهذا ما أكدته بعض الكتابات الأجنبية حول أحداث 1911، حيث أرجعت سبب انتفاضة قبائل أحواز فاس ومكناس إلى إرهاق المخزن للرعية بمزيد من الضرائب، وحملت المسؤولية في ذلك للوزير المدني الكَلاوي(238).

والواقع أن المكانة التي كان يتمتع بها المدني الكَلاوي داخل المخزن دفعته إلى ممارسة أساليب مختلفة عمل من خلالها على تدعيم نفوذه ومركزه، وخدمة مصالحه ومصالح المقربين منه. وفي كل ذلك كان جمع المال هدفه الرئيس. وكان السبيل إلى ذلك هو الاشتطاط في جمع جبايات القبائل والضغط على القواد المحليين من أجل الاستجابة لمطالبه(239).

كما أن المخزن الحفيظي لجأ، أمام الحاجة الماسة إلى المال، إلى أسلوب بيع الوظائف. ورغم أن لهذه الظاهرة امتدادات سابقة، فإن التهمة ارتبطت أساسا بالوزير المدني الكَلاوي

---

[237]) الحجوي : **تقاييد تاريخية**، م.س، ص: 45.

[238]) - AZAN Paul : L’Expédition de Fez, Paris 1924, p. 11.

- Gaillard Henri. : L’Insurrection des Tribus de la région de Fès. L’Afrique Française (R.C), N°11, 1911, pp. 257-264.

- Le Glay Maurice : Chronique Marocaine, Paris 1933, p. 7.

[239]) تؤكد العديد من الوثائق المخزنية هذا الاتجاه. ومن ذلك مثلا ما جاء في رسالة يبدو أن صاحبها قام بتنفيذ أوامر الوزير المدني الكَلاوي، ونذكر مما جاء فيها قوله: "... فلينهي لكريم علم سيدنا الوزير الأجل أننا خرصنا للقبيلة... وبلغنا فيهم المجهود قصد اعمارة (كذا) القائمة بجانب سيادة سيدنا وحملنا على القبيلة في ذلك فوق ما يطيقون...":

– رسالة موجهة إلى الوزير المدني الكَلاوي، اسم صاحبها غير واضح، بتاريخ 10 رجب 1327 / 12 غشت 1909، و.خ.ح. مح 74.

الذي كان يتحكم في تعيينات العديد من القواد مقابل أدائهم لمبالغ مالية، ثم يعمد إلى عزلهم ويولي مكانهم من يجزل له في العطاء[240].

وتتضح مسؤولية الصدر الأعظم في ما حدث سنة 1911 من خلال سوء المعاملة التي تعرض لها زعيم التمرد بقبيلة بني مطير القائد عقى البومدماني[241]. فقد سجن هذا الأخير في أواخر سنة 1910 بتهمة عدم أداء ما يكفي من الوظائف للسلطة المركزية، وحدد المدني الكَلاوي للقائد المطيري فدية كبيرة لإطلاق سراحه، وكانت هذه القضية سببا في خروج القائد عقى البومدماني عن طاعة المخزن الحفيظي، وتحريض قبائل بني مطير ضده[242].

وأمام استفحال هذه الممارسات، واستنزاف أموال القبائل القريبة من مركز السلطة المخزنية، لجأت هذه القبائل إلى إعلان العصيان والتمرد على سلطة المولى عبد الحفيظ الذي حوصر من طرفها في ربيع 1911. وقد اتهم الحجوي أعضاء المخزن بمن فيهم السلطان بالتسبب في هذه الانتفاضة بقوله: "... ثم إن السبب الأول في هذه الفتن على الحقيقة هو الظلم والجور الذي عم الحاضر والباد ولم يبق للحق ذكر في هذه البلاد واتفق عليه السلطان ووزراءه وعماله وجميع حاشيته وساموا الناس أنواع الاستبداد والاستعباد وأتوا من أنواع الظلم والتعدي والغصوبات ما لم يعهد مثله من عهد مولاي اسماعيل..." [243].

كما أرجع محمد غريط سبب تمرد قبيلة الشراردة إلى "تضعيف الوظائف والمغارم عليها"[244]. وهذا ما أكدته أيضا مراسلة من علي زكي، الموظف والمترجم المخزني بطنجة،

---

240) – الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 418-420.

– قارن ما أورده محمد المختار السوسي حول دور المدني الكَلاوي في إثارة القبائل ضد المخزن سنة 1911: **حول مائدة الغذاء**، م.س، ص: 70.

241) عن القائد عقى البومدماني انظر : بوعسرية بوشتى : **مكناس المدينة**، م.س، ص: 57.

242) اكنينح العربي : **آثار التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 398.

243) الحجوي محمد بن الحسن : **تقاييد تاريخية**، م.س، ص: 47.

244) غريط محمد : **فواصل الجمان**، م.س، ص: 125.

إلى الحاج محمد المقري، حيث جاء فيها : "... وأما الحقيقة فهو أن الشراردة هم فقط الذين عصوا لأنهم وجدوا أن المال الذي قدر عليهم عظيم فأبوا دفعه..."[245].

ولقد رأينا كيف أن المولى عبد الحفيظ اضطر إلى توجيه حركات عسكرية إلى بعض القبائل لجمع الجبايات منها بالإكراه، وأن هذه الحركات دخلت في مواجهات عنيفة مع القبائل التي رفضت الخضوع لأوامر المخزن الجبائية. ولابد من التأكيد هنا على أن هذه الإجراءات كان لها أثرها البالغ في موقف القبائل المنتفضة سنة 1911، وإعلان تذمرها على المخزن الحفيظي الذي كانت تتوقع منه أن يخلصها من ظلم القواد وتعسفاتهم، ويخفف عنها من ثقل الجباية وعبء التسخير.

وإذا كانت الجباية، وما ارتبط بها من تجاوزات أعضاء مخزن المولى عبد الحفيظ، قد ساهمت بنصيب وافر في انتفاض قبائل أحواز فاس ومكناس سنة 1911، فإن معطيات أخرى لعبت دورا كبيرا في تمرد القبائل ومواجهتها للمخزن. وكان من أهمها معارضة هذه القبائل لتزايد النفوذ الفرنسي داخل المخزن، وخاصة نفوذ ضباط البعثة العسكرية الفرنسية[246]. كما أن الدسائس الأجنبية أججت هذا الانتفاض، وساهمت في التهويل منه وإشاعة الأكاذيب حوله[247].

ومهما يكن الأمر، فإن شرارة الانتفاض اندلعت عندما بادرت قبيلة الشراردة، وهي إحدى قبائل الكَيش، إلى رفض أداء وظائف المخزن وكلفه. واضطر السلطان إلى إرسال محلة ترافقها البعثة العسكرية الفرنسية لإجبار الشراردة على الخضوع لأوامر المخزن. ورغم المناوشات والمعارك المتكررة بين الجانبين لم تتمكن القوات المخزنية من هزم الشراردة. وتطورت الأحداث إلى محاصرة فاس في ربيع 1911، حيث شمل التمرد قبائل بني مطير، وعرب سايس، وبني مكَيلد، وكَروان، وزمور، والشراردة، وبني احسن، وآيت سغروشن، وآيت يوسي[248]. وكان من أهم شروط المتمردين لرفع الحصار عن فاس عزل الوزير

---

245) رسالة علي زكي إلى محمد المقري، بتاريخ 6 ربيع الأول 1329 / 7 مارس 1911، و.خ.ح. مح 108.

246) عن عواقب هيمنة البعثة العسكرية الفرنسية على تنظيم الجيش المغربي راجع : الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 438-441.

247) نفسه، ص: 434-438.

248) بوعسرية بوشتى : **مكناس المدينة**، م.س، ص: 117.

المدني الكَلاوي من منصبه لكثرة جوره وظلمه، وفرض ضـرائب شـرعية يكـون باسـتطاعة القبائل أداءها للمخزن، وإلغاء النظام العسكري الجديد[249].

وأمام فشل المخزن في وضع حد للعصيان، بايعت قبائل بني مطير مولاي الزين سلطانا على البلاد بمكناس في 17 أبريل 1911. واضطر المولى عبد الحفيظ إلى طلب مساعدة عسكرية من سلطات الاحتلال بالشاوية عندما أدرك خطورة وضعيته وإصرار المتمردين على احتلال فاس. الأمر الذي تم فعلا بعد أن أرسلت فرنسا حملة عسكرية تمكنت من احتلال فاس، وأجبرت قبائل أحوازها على رفع الحصار عن المدينة[250]. وكان ذلك مقدمة لفرض الحماية الفرنسية على المغرب في العام 1912.

---

[249]) LAROUI : Les origines..., op. cit., p. 409.

[250]) حول هذه التطورات انظر:

- الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 441-475.

الفصل الثامن

عواقب اقتصادية واجتماعية

كان للضغط الجبائي الذي تعرضت له البوادي المغربية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر عواقب اقتصادية واجتماعية، ساهمت في تدني مستوى عيش السكان، وبروز ظواهر مختلفة انعكست سلبا على أوضاع العديد من القبائل. وإذا كانت الأسباب العامة لهذه الوضعية متعددة، وترتبط في معظمها باستفحال التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، اقتصاديا وسياسيا، فإن ما كانت تؤديه القبائل إلى المخزن من أموال ساهم بشكل كبير في تدهور الأحوال المادية والاجتماعية لفئات عريضة من المجتمع المغربي. الأمر الذي دفع ببعض سكان البوادي إلى الفرار ومغادرة أراضي قبائلهم، أو اللجوء للاستدانة من التجار الأجانب، أو البحث عن ورقة الحماية للتنصل من أداء واجبات المخزن وكلفه.

1 - التفقير العام

1-1 أثر الضغط الجبائي

سبقت الإشارة إلى أن المخزن اضطر إلى نهج سياسة ضريبية جائرة دفعت بالعديد من القبائل إلى عصيان أوامره. واتضح أيضا بأن المخزن تمكن من إجبار معظم هذه القبائل على الخضوع، وألزمها بأداء مختلف أنواع الجبايات والتكاليف، وإن كان يعمد في بعض الأحيان إلى تأجيل الأداء المترتب على بعض القبائل العاجزة عن الدفع، وتقسيطه على عدة سنوات. ولا يمكن أن نعود هنا إلى الحديث عن مظاهر الضغط الجبائي خلال عهدي المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، كما لا يمكن سرد عدد كبير من الوثائق المخزنية التي توضح معاناة السكان من ثقل الجباية وطلبهم التخفيف عنهم في الأداء. غير أن وثيقة مخزنية كتبها قائد عبدة الشهير، عيسى بن عمر، تكشف عما آلت إليه أوضاع بعض قبائل الحوز سنة 1315هـ/1898م. جاء في رسالة القائد المذكور إلى الوزير أحمد بن موسى ما يلي :

"... فلتعلم سيادتك حفظها الله أنني لما خرجت للعزيب يوم الخميس وبت به ويوم الجمعة بتنا بواد لخراص ببلاد الفرجان من حمير وأمس التاريخ ويومه نزلت بناحية زاوية بن الأحول وطفنا ببلاد تكنة كلها ونواحي افروكة ومجاط ووجدت هذه المحلات المذكورة ليس بها حرث، وحتى إن كان فيها شيء فلا فائدة فيه ولا معول عليه. ثم رأيت الدواوير التي كانت بالمحلات المذكورة التي نعرفها قبل فيهم نحو الثلاثين خيمة والأربعين لم يبق إلا ستة خيام إلى ثمانية خيام والأناس الذين بالخيام نساء ورجالا متلاشين صاخفين ليس في حالتهم ما ينظر الإنسان. ثم سألت عن نواحي الدير فقالوا مثل ذلك وأكثر وقد تحققنا أن الواقع بهم بسطوة مولانا أعزه الله وسعادته الشريفة التي أخذتهم وتصرفت فيهم ظاهرا وباطنا..." [1].

تفصح الرسالة عن الأوضاع البئيسة لبعض قبائل الحوز والدير، وتبرز من ثناياها مسؤولية المخزن في تدهور أوضاع سكان هذه القبائل، خاصة إذا علمنا أن الوزير أحمد بن

---

[1]) الرسالة تحمل تاريخ 19 ذي القعدة 1315 / 11 أبريل 1898، و.خ.ح. مح 413.
أوردها مصطفى الشابي : **الجيش المغربي**، م.س، ص: 557.

موسى تمكن خلال هذه الفترة من إخضاع معظم قبائل الحوز، وألزمها بأداء مختلف أنواع الواجبات والكلف، وتشدد مع القواد الذين ألزمهم بتزويد بيت المال بجبايات قبائلهم.

ولاشك في أن القواد يتحملون مسؤولية أكبر في إفقار محكوميهم، بفرض مبالغ جبائية خاصة بهم، والتعسف في استخلاصها، وإعفاء بعض المقربين منهم على حساب البعض الآخر. وكثيرة هي الرسائل التي كتبتها العديد من القبائل إلى السلطان مطالبة بإعفائها من تعسفات الحكام، بعد أن ساءت أحوال السكان، وتدنى مستوى عيشهم. ونذكر على سبيل المثال، ما جاء في رسائل بعض قبائل سوس إلى السلطان سنة 1900/1318، ومن بينها جزولة وسملالة والأخصاص ومجاط، فقد جاء في رسالة قبيلة جزولة وأعيانها إلى السلطان قولهم : "...أمير المؤمنين السلطان الأكمل سيدنا ومولانا عبد العزيز... هؤلاء القواد الذين لم يحسنوا السيرة مع القبائل واشتغلوا بالضرر التام من موت الأنفس وخراب الديار وهلاك الأموال وجلاء الناس من بلاد إلى بلاد والناس في معيشة ضنك بعد أن كانوا في عيشة راضية أيام الوالد طيب الله ثراه..."[2].

في السياق نفسه أيضا يمكن الإشارة إلى أن سياسة بعض القواد الكبار ساهمت في إفقار العديد من الفئات الاجتماعية بالبوادي المغربية، خصوصا في الجنوب. وقد أشارت رسالة موجهة من القائد الطيب بن محمد الكَنتافي إلى باشا مراكش إدريس منو، في صيف 1911، إلى معاناة السكان من ثقل الجباية وتعسفات الحكام، ووصف درجة التفقير الذي حل بهم بقوله : "... غير أن الأمور في هذه النواحي السوسية لازالت على حالها والمسلمون بها في ضيق عظيم وكرب جسيم... وعباد الله يعومون ولم يجدوا من ينقذهم ونحن خففنا على رقابنا ووضعنا على رقابكم ... وأنتم المسؤولون..."[3].

غير أن الجباية لم تكن السبب الوحيد في إفقار السكان وتدني مستوى عيشهم؛ فقد أدى تسرب الرأسمالية الأوربية داخل المجتمع المغربي التقليدي إلى انتشار حركة تفقير عامة مست معظم الفئات الاجتماعية. وفي الوقت نفسه ساهمت آفات الطبيعة في تدهور أحوال السكان، ولم تسمح للعديد منهم بالاستجابة لأوامر المخزن الجبائية.

---

[2]) الرسالة مؤرخة بـ 20 ذي القعدة 1318 / 11 مارس 1901، و.خ.ح. مح 539.

[3]) رسالة القائد الطيب بن محمد الكَنتافي إلى الباشا إدريس منو، متم رجب 1329 / 27 يوليوز 1911، و.خ.ح.

1-2 آفات الطبيعة : الجفاف والجراد

تأثر المجتمع المغربي بتسرب الاقتصاد الأوربي الرأسمالي داخل بنياته التقليدية. وكان لهذا التسرب عواقب وخيمة على السكان وعلى مالية المخزن الذي كان يعتمد بشكل كبير على مداخيل جبايات القبائل[4]. وقد لعبت جوائح الطبيعة دورا كبيرا في إفقار السكان، وانعكست سلبا على أوضاعهم المعيشية، وزادت من معاناتهم، زيادة على اضطرارهم لأداء الواجبات والكلف. ورغم لجوء المخزن في كثير من الأحيان إلى تأجيل الأداء إلى وقت الغلة، أو الإعفاء منه بصفة كلية، فإن خطورة هذه الآفات جعلت الفلاح المغربي في مواجهة عوامل تفقير متعددة كانت تترك آثارا وخيمة على أوضاع العديد من القبائل والمجموعات البشرية.

كان السكان يعانون من اكتساح الجراد لأراضيهم في كثير من السنوات، وإتيانه على محصولاتهم الزراعية، لأن وسائل محاربته كانت تقليدية، ولم يكن لدى بعض سكان البوادي من سبيل لمواجهته سوى الرضوخ لأمره وانتظار رحيله. ويضاف إلى الجراد عامل الجفاف الذي يحول دون قيام سكان القبائل بالأنشطة الفلاحية الكفيلة بضمان قوتهم، وجمع ما يمكن أن يؤدوه للمخزن من أموال.

وقد لعب هذان العنصران، إلى جانب الأوبئة الفتاكة، دورا كبيرا في تدني الأوضاع الاجتماعية لسكان البوادي في فترات مختلفة. ونذكر على سبيل المثال أن العديد من القبائل عانت من آفتي الجراد والجفاف خلال سنوات 1895-1898[5]. فقد أشار قواد قبيلة عامر الحوزية، في رسالة موجهة إلى السلطان سنة 1895، إلى أن الجراد لم يترك لهم ولا لمواشيهم "ما يتعيشون به وقد ضجت القبيلة من ذلك فالفقير ساح في القبائل لطلب المعيشة والغني يريد الانتقال لبلد الخصب"[6]. واستمرت هذه الحالة خلال سنة 1896؛ ففي صيف هذه

---

[4]) الخديمي علال : **المجتمع الشاوي**، م.س، ص: 19.

[5]) البزاز محمد الأمين : **تاريخ الأوبئة والمجاعات**، م.س، ص: 342-343.

[6]) رسالة قواد قبيلة عامر الحوزية إلى السلطان، 20 ذو القعدة 1312 / 15 ماي 1895، و.خ.ح. مح 95.

السنة كانت "بلاد عامر الحوزية لازالت خالية وقوادهم وجدوا إخوانهم قد تفرقوا في القبائل بسبب ما دهم الناس من الجراد..."[7].

كما عانت قبائل الشاوية خلال الفترة نفسها من آفة الجراد، حيث أشارت مراسلات متعددة إلى حلوله بالشاوية، ووصفت بعض عواقبه على السكان[8]. ولم تسلم بعض قبائل الحوز من هذه الآفة، مثل زمران[9] والسراغنة[10].

وتسبب غزو الجراد لبعض القبائل في عجز سكانها عن الاستجابة لأوامر المخزن الجبائية، والاكتفاء بتوجيه جزء مما أمروا به. وتصف رسالة موجهة من قواد قبيلة أولاد بوزيري بالشاوية بعض عواقب اكتساح الجراد للقبيلة، وما ترتب عن ذلك من تفقير لسكانها، حيث كتبوا للسلطان يقولون :

"... أنه ورد علينا الأمر الشريف بدفع ما بقي على إيالتنا من الخرص عن الأعوام السالفة ووجه كاتب سيدنا الطالب عبد السلام الداودي للنزول علينا حتى ندفعوا ذلك على التمام لمحله المعين له ونحن حيث كنا توجهنا من الحركة السعيدة ودخلنا في البلاد عندنا وعاينا ما فعله الجراد وأولاده بالزرع والنبات وتفاحشه بذلك ودخلنا الدهش أخبرنا سيدنا... بالواقع وبحال الرعية معه وترادفه عليها هاذه أعوام متوالية حتى قل نفع ما يحرث من أجله وفرغت المخازن من الزرع القديم وترتب بسببه ضرر فادح حسبما هو معلوم من عواقبه..."[11].

وكان المخزن يستفسر القواد عن سبب النقص الذي يسجل أحيانا في قوائم الخرص، حيث يقوم بمقارنة هذه القوائم بمثيلاتها الموجهة خلال سنوات سابقة، وعندما

---

7) رسالة القائد لحسن بن بوعزة اليعيشي إلى السلطان، 9 محرم 1314 / 20 يونيو 1896، و.خ.ح. مح 227.

8) - ر.ق. محمد بن أحمد المزابي إلى السلطان، متم صفر 1312 / فاتح شتنبر 1894، و.خ.ح. مح 65.
- ر.ق. المعطي المزامزي إلى الوزير أحمد بن موسى، 22 صفر 1314 / 2 غشت 1896، و.خ.ح. مح 307.
- ر.ق. بوشعيب الزناتي إلى أحمد بن موسى، 20 شعبان 1314 / 24 يناير 1897، و.خ.ح. مح 290.

9) ر.ق. الجيلاني السرغيني إلى السلطان، 17 جمدى الأولى 1315 / 14 أكتوبر 1897، و.خ.ح. مح 411.

10) ر.ق. عبد السلام الزمراني إلى السلطان، 18 جمدى الثانية 1315 / 14 نونبر 1897، و.خ.ح. مح 396.

11) رسالة قواد أولاد بوزيري: أحمد بن صالح-البهلول بن سلام-مسعود بن محمد إلى السلطان، بتاريخ 6 جمدى الأولى 1314 / 13 أكتوبر 1896، و.خ.ح. مح 287.

يكتشف وجود فرق في الأرقام، فإنه يعمد إلى مكاتبة القواد لتبرير هذا الفرق. وغالبا ما يبرر هؤلاء ذلك باكتساح الجراد لأراضي القبيلة، أو بجفاف أضر بمحصولها الفلاحي، أو بتزامن الآفتين معا. من نماذج ذلك ما جاء في رسالة قائد قبيلة السراغنة الجيلاني بن الموذن إلى السلطان، في أكتوبر من العام 1897، حيث قال: "... بأنه وصل كتابنا للحضرة الشريفة بتوجيه قائمة خرص إيالتنا ووصلت القائمة وقوبلت بخرص العام الماضي فنقصت عنه بثلاثماية خروبة واثنين وعشرين خروبة وثمن الخروبة من الشعير وأمرني مولانا... أن نبين سبب النقص المذكور... إن سبب ذلك عدم المطر في إبانه وبه وقعت الجائحة وكل من حرث لم يحمل شيئا حتى الزريعة..."[12].

وهكذا كان السكان يعانون إما من آفة الجراد أو من ظاهرة الجفاف. وقد تجتمع هاتان الآفتان لتؤديا إلى نتيجة واحدة، وهي الإضرار بالإنتاج الفلاحي لسكان البوادي. وإذا طالب المخزن السكان بأداء الواجبات والكلف، فإن العواقب تكون وخيمة. فقد أشار القائد مسعود البوزيري، عندما استفسر عن النقص الواقع في خرص إيالته سنة 1896/1314، إلى أن السبب في ذلك يرجع إلى اجتياح الجراد لأراضي القبيلة، إضافة إلى ندرة الأمطار. ومع ذلك فإن السكان أمروا بدفع الجباية. وبذلك كان عاملا الجفاف والجراد يساهمان في انتشار المجاعة، وفي اضطرار الفقراء إلى البحث عن جذور النباتات مثل نبات "إيرني"[13].

وإذا كان بعض القواد، رغم أزمات الطبيعة، يوجهون جزءا من الواجبات المترتبة عليهم، فإن البعض الآخر كان يعتذر عن ذلك كلية بسبب عجز إخوانه عن الأداء. فقد أمر قائد قبيلة زمران، عبد السلام الزمراني، سنة 1897/1315 بحمل خرص إيالته لمراكش. غير أنه أشار، في رده على الأمر السلطاني، إلى عدم إمكانية تخريص القبيلة خلال نفس السنة "لما تجلى به الرب سبحانه على عباده من الجدب"[14].

---

[12]) الرسالة مؤرخة بـ 17 جمدى الأولى 1315 / 14 أكتوبر 1897، وخ.ح. مح 411.

[13]) ر.ق. مسعود البوزيري إلى السلطان، 4 رجب 1315 / 29 نونبر 1897، وخ.ح. مح 390.

– **إيرني** : من النباتات التي تستهلك جذورها وقت المسغبة على الرغم من أنها من الأنواع السامة.

[14]) ر.ق. عبد السلام الزمراني إلى السلطان، 18 جمدى 2 عام 1315 / 14 نونبر 1897، وخ.ح. مح 396.

كان مشكل الجراد يأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات المخزن، نظرا لما لهذه الآفة الطبيعية من انعكاسات سلبية، ليس فحسب على المحاصيل الزراعية، وإنما أيضا على ماليته[15]. ولذلك كان يحاول الحد من آثار هذه الأزمة، بإصدار تعليمات خاصة للقواد والأمناء ببذل قصارى الجهود من أجل القضاء عليه، وفي الوقت نفسه كان يحث السكان على محاربة الجراد وجمع بيضه ودفعه للأمناء مقابل تحفيز مادي حدد في ثلاث ريالات للقنطار الواحد[16]. وتفصح رسالة موجهة من السلطان إلى باشا مدينة فاس، سعيد بن فرجي، عن الإجراءات التي اتخذها المخزن لمحاربة الجراد بنواحي زرهون ومنطقة سايس سنة 1897، حيث جاء فيها :

"... فقد بلغ لعلمنا الشريف أن الجراد ظهر أثره بنواحي زرهون وسايس وأصدرنا أمرنا الشريف لخدامنا أمناء دار عديل باستيصال بيضه وحيازته بالثمن الذي عين لهم للقنطار... فنامرك أن تنادي بإيالتك بالتقاط بيضه وما فقص منه في يومه وكان يتمكن منه ولتامرهم بالتوجه به لخديمينا الأمينين الطالب محمد بن المدني القباج والطالب عبد الخالق بن عبد القادر برادة فقد أمروا بقبول ما يرد عليهم من ذلك بالوزن ويكتبوا البطائق بالقدر الموزون والسوم لأمناء دار عديل بقصد أداء ثمنه وبمثله أمرنا الخديم ولد اب محمد..."[17].

كانت هذه التدابير تتخذ كلما عاد الجراد إلى اجتياح الأراضي وتهديد المحاصيل الزراعية، حيث لم يكن المخزن يترك سكان البوادي المتضررة في مواجهة هذه الآفة لوحدهم. غير أن الوسائل التقليدية المستعملة في محاربة الجراد، ومعاناة الفلاحين من ظاهرة الجفاف، ساهم بشكل كبير في تفقير فئات عريضة من المجتمع المغربي، ولعب دورا كبيرا في تناقص مداخيل المخزن الجبائية.

---

15) البزاز محمد الأمين : **تاريخ الأوبئة والمجاعات**، م.س، ص: 380.

16) تتفق الوثائق التي بين أيدينا على هذا المبلغ، نذكر من بينها رسالة ستة قواد من قبيلة زمور إلى السلطان، بتاريخ 13 محرم 1318 / 13 ماي 1900، و.خ.ح. مح 553.

17) الرسالة تحمل تاريخ 4 ذي القعدة 1318 / 23 فبراير 1901، و.خ.ح. مح 528.

2 - ظاهرة الفرار ومغادرة أرض القبيلة

شكلت مسألة فرار السكان من قبائلهم، ولجوئهم إلى مواطن أخرى، ظاهرة اجتماعية كادت أن تكون لازمة للقبائل طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين. وقد ساهمت هذه الظاهرة في تفكك البنية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البوادي المغربية. كما تسببت في حدوث نزاعات بين القواد المتجاورين. ولعب بعضهم دورا كبيرا في استفحالها. في الوقت الذي عمل فيه المخزن على الحد من انتشارها، بإصدار تعليمات إلى العمال والقواد، تنصب على إرجاع الفارين إلى بلادهم، ومنع تنقلهم بين القبائل.

2-1 الأسباب المباشرة

ارتبطت ظاهرة فرار مجموعات من سكان البوادي، أو فرق قبلية بكاملها، إلى قبائل أخرى، بخلافاتها مع الحكام المحليين أو مع المخزن، ونتيجة لتوالي أزمات الطبيعة على البلاد، من جفاف وأوبئة وجوائح الجراد. وكان الفارون يهدفون إلى تأمين أنفسهم وممتلكاتهم من ضغوطات القواد وأعوانهم، خاصة وأن سطوة بعض هؤلاء كانت كفيلة بإجبار السكان، وخاصة الفقراء منهم، على أداء واجبات المخزن وكلفه، طوعا أو قسرا.

وتشير الوثائق إلى دور بعض قواد القبائل في استفحال هذه الظاهرة، بسبب تعسفهم في استخلاص الجبايات. جاء في رسالة أحد أمناء قبيلة دكالة إلى السلطان، حول دور قائد قبيلة الزمامرة في فرار سكان إيالته من أراضيهم سنة 1896، ما يلي : "... إن خديم سيدنا ابن علال الغندوري مد يده في إيالته ثلث الزمامرة وما قصر يده من الفرض وتحويص الأموال وكثر فرارهم من ذلك حتى كادت بلادهم تصير خالية وصار الآن يدور في أسواق دكالة كالثلاثاء المنسوب لسيدي أبو النور وأربعاء أولاد عمران وسبت أولاد بوعزيز بسلاسله ومن عثر عليه يقبضه ويجعله في السجن بعد حوز ما ألفاه بيده ومن قال له كف نفسك عن هذا يقول له خلي عنك سبيلي نقضي حاجة لرأسي لأن الوقت لا ثمارة فيه..."[18].

---

[18]) ر. الأمين أحمد المنديلي إلى السلطان، 22 رمضان 1313 / 7 مارس 1896، و.خ.ح. مح 135.

وإلى ما يقرب من هذا أشار الشريف مولاي عبد السلام الوزاني إلى أن دوار المزارشة من هوارة العرب عانى من تعسفات قائده، مما دفع بسكانه إلى الفرار لقبيلة غياتة. وأكد على أنهم كانوا "يكلفون بما لا يطيقون ويؤدونه له وينتفع به... وذلك سبب هروبهم لغياتة". وطلب الوزاني من أحمد بن موسى مساعدة سكان الدوار المذكور حتى يتمكنوا من أداء ما وجب عليهم من الوظائف والكلف[19].

في السياق نفسه أيضا كتبت قبيلة المنابهة إلى المولى عبد العزيز مشتكية من تجاوزات قائدها ابيه قدارة. وذكر سكانها أنه بالغ في الإضرار بهم، واستأصل جميع أموالهم، وتركهم "حفاة عراة"، مما دفع بالعديد منهم إلى الفرار، حيث غادر القبيلة في بداية شهر جمدى الأولى من العام 1906/1324 نحو 200 خيمة. وأوضح سكان قبيلة المنابهة أنهم لا يستطيعون الوصول إلى مدينة مراكش خوفا من إلقاء القبض عليهم[20].

ولم يسلم عهد المولى عبد الحفيظ من هذه الظاهرة، خاصة وأن بعض القبائل عانت من توجيه حركات مخزنية إليها دفعت ببعض سكانها إلى الفرار من أراضيهم، والانتقال إلى قبائل مجاورة. فقد تعرضت قبيلة آيت يوسي، خلال العام 1909/1327، لضغط جبائي كبير، كان من آثاره فرار بعض فرق القبيلة بعد عجزها عن أداء واجبات المخزن وكلفه. وفي هذا الصدد كتب القائد بوكرين الغرابي إلى السلطان قائلا : "... فإن فساد ءايت يوسي فروا بأنفسهم لقبيلة بني سادن فالمطلوب من سيدي يكتب لقواد بني سادن يقبضون عليهم ويوجههم مع كسبهم لدينا ليؤدون الواجب عليهم وسط القبيلة اليوسية..."[21].

وهكذا كان الضغط الجبائي على القبائل يدفع ببعض سكانها إلى الفرار للقبائل المجاورة، لاسيما إذا لم يعد لدى هؤلاء ما يستطيعون به تلبية مطالب المخزن الجبائية. وقد أشار خمسة قواد من قبائل سايس إلى فرار "إخوانهم" من أماكنهم، حيث توجهوا إلى بني مطير ومن جاورهم من القبائل، وعللوا ذلك بالثقل الجبائي الذي تحمله الفارون. ومما جاء في رسالة القواد المذكورين إلى الحاجب أحمد بن مبارك في نونبر 1909 قولهم :

---

19) ر. عبد السلام الوزاني إلى أحمد بن موسى، فاتح رجب 1319 / 14 أكتوبر 1901، و.خ.ح. مح 679.

20) ر. قبيلة المنابهة إلى السلطان، 8 جمدى الأولى 1324 / 30 يونيو 1906، م.و.م. مح جمدى الأولى 1324.

21) ر.ق. محمد بوكرين الغرابي إلى السلطان، 9 محرم 1327 / 31 يناير 1909، و.خ.ح. مح 130.

"... فلتعلم سيدي رعاك الله بأن إخواننا ذوي منيع ودخيسة وأولاد نصير كثر فرارهم من أماكنهم وينزلون عند بني مطير وغيرهم من القبائل وذلك الفرار الذي صدر منهم من كثرة الحمل الذي ثقل عليهم ولضعفهم واستغلالهم بين القبائل في شأن المال الموظف عليهم والعسكر المعين وقد دفعنا منه على يد رئيس المحلة السعيدة السيد بنعيسى وما بقي من ذلك ها نحن كتبنا لمولانا دام علاه وطلبنا من فضله أن يخفف عنا أو يقسط ذلك على الأعياد ليقع التخفيف على قبائلنا ويرجعون إلى أماكنهم..."[22].

من الواضح أن بعض السكان كانوا يلجأون إلى الفرار بسبب ما لحق بهم من إرهاق جبائي. واستعمل قوادهم وساطة الحاجب السلطاني من أجل التخفيف عنهم. وكثيرا ما يحاول المتضررون من ثقل الجباية، وسوء نمط استخلاصها، استخدام وساطات أخرى، مثل وساطة الشرفاء والمرابطين، أو بعض كبار رجال المخزن، علهم يستفيدون من إعفاءات تسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم، وأداء ما ترتب عليهم من واجبات ووظائف.

2-2 عواقب الظاهرة

تسببت ظاهرة الفرار في حدوث نزاعات بين القواد المتجاورين حول محكوميهم، لأن بعض الفارين متى خرجوا من الأرض التي كان يحكمها قائدهم ودخلوا أرض غيره تخلصوا من المتابعة[23]. وتجد هذه النزاعات تفسيرها في العبء الذي كان يتحمله القائد وبقية السكان المستقرين في مجال القبيلة، حيث كان يتوجب عليهم أداء نصيب الفارين من إخوانهم[24]. الأمر الذي كان يزيد من معاناتهم، كما تؤكد ذلك رسالة قائد قبيلة أولاد بوزيري بالشاوية إلى الوزير أحمد بن موسى، بعد فرار بعض سكان إيالته إلى قبيلة الرحامنة، والتي جاء فيها : "... لأنه قد حصل لنا الضرر بسبب فرار إخواننا لمن ذكر ووقع الضياع والإجحاف لإخواننا الثابتين في البلد بتحمل ديون الفارين من إخواننا المذكورين ولم تستقم لنا مصلحة بذلك..."[25].

---

22) الرسالة تحمل تاريخ 27 شوال 1327 / 11 نونبر 1909، و.خ.ح. مح 35.

23) التوفيق أحمد : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 479.

24) الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة**، م.س، ص: 118-120.

25) ر.ق. البهلول الزراوي إلى أحمد بن موسى، 20 ربيع الأول 1314 / 29 غشت 1896، و.خ.ح. مح 460.

ولذلك كان بعض القواد يتبادلون الاتهامات حول تحريض وإغراء السكان على مغادرة أراضيهم، خاصة إذا تعلق الأمر بقواد يحاول كل واحد منهم تدعيم نفوذه على حساب الآخر. فقد كتب القائد المدني الكَلاوي إلى الوزير أحمد بن موسى متهما القائد الجيلالي الدمناتي بتحريض سكان قبائله على الفرار من أراضيهم، ومما جاء في اتهامه قوله:

"... أننا لما توجهنا للإيالة على الفرض المتقدم لعلم سيادتك ما مررنا سيدي بمحل إلا وقد وجدنا فيه أثر خوض الدمناتي... فجعل النداء في سوق دمنات قائلا بأن من كان من إيالة الاجلاوي من جلاوة وغجدامة وغيرها وأراد الاستراحة من التكاليف المخزانية فليقدم لديه بأولاده في أمان... وقد شاع خبر النداء في السوق وحضره من قدم إليه من سواقة القبائل... وصار كل من طلبه شيخه باللوازم من إخواننا جلاوة يفر لديه فاجتمع لديه هذه الأيام القريبة أزيد من الخمسين..."[26].

كانت أخبار هذه النزاعات ترد على المخزن. وتتمحور في مجملها حول ضرورة عودة الفارين إلى أراضيهم، وأدائهم لما ترتب عليهم من واجبات وكلف. وإلى ذلك أشار قائد قبيلة حمير، قدور الخولاقي الحمري، عندما اتهم جاره القائد علال بن اب الحمري بتوفير الملجإ للفارين من أداء الواجبات المخزنية، مما تسبب في "تعطل الموظف عليهم"[27]. وفي السياق نفسه أيضا اتهم القائد الغالي الخلوفي السرغيني قائد السراغنة الآخر، ابن الموذن السرغيني، بتشجيع بعض الفارين إليه على الامتناع عن أداء ما نابهم من أموال، وطلب من السلطان إجباره على الضغط على المعنيين من أجل العودة إلى أراضيهم الأصلية[28].

وإذا كان السكان يلجأون إلى الرحيل عن أراضيهم هروبا من أداء الواجبات والوظائف والكلف، فإن القائد كان يستعمل جميع الوسائل المتاحة له لإرغامهم على الأداء، ومن أجل ذلك كان يطلب مساعدة القائد الذي انتقل إليه الفارون، وإذا تعذر هذا المسعى فإن القائد كان يعمد إلى رفع شكواه إلى السلطان وطلب تدخله، وهذا ما تفصح عنه رسالة قائد قبيلة الشياظمة الركَراكَي بن مبارك الذي كتب لأحمد بن موسى يقول :

---

26) ر.ق. المدني الكَلاوي إلى أحمد بن موسى، 20 ربيع 2 عام 1314 / 28 شتنبر 1896، و.خ.ح. مح 653.

27) ر.ق. قدور الخولاقي الحمري إلى أحمد بن موسى، 28 رجب 1314 / 2 يناير 1897، و.خ.ح. مح 339.

28) ر.ق. الغالي الخلوفي السرغيني إلى السلطان، 14 رمضان 1314 / 16 فبراير 1897، و.خ.ح. مح 341.

"... أننا كتبنا لمولانا ... في شأن إخواننا الفارين عند الخديم القائد سعيد الكلولي والفارين بالصويرة لأنهم عليهم كلائف المخزن من واجب وعسكر ومال التوظيف وغير ذلك وقد طلبنا مولانا ... أن يصدر الأمر الشريف لهم بالقبض على إخواننا وتوجيههم لنا حتى يؤدوا ما عليهم من كلائف المخزن..."[29].

غير أن هذا لا يعني أن كل القواد كانوا في صراعات ومنافسات دائمة، فثمة حالات كثيرة اتفق فيها حكام القبائل على تضييق الخناق على الفارين من أراضيهم. فقد اتفق بعض قواد قبيلة بني مطير مثلا على الحد من ظاهرة فرار السكان وتنقلهم داخل المجالات التابعة لهم. وكإجراء عقابي كان على كل من لم يلتزم بهذا الاتفاق أن يؤدي ذعيرة قدرها 500 ريال. وعندمالم يلتزم به القائد عقى البومدماني رفع أحد قواد بني مطير، وهو حم البورزوني، شكاية إلى المولى عبد الحفيظ، موضحا ما تم الاتفاق عليه، وآملا توجيه قائد رحى للنزول على البومدماني حتى يجبر الفارين إلى إيالته على العودة إلى مواطنهم[30].

وهكذا ساهمت ظاهرة فرار السكان من مواطنهم في خلق حالة عدم استقرار بالعديد من القبائل. وأدت في حالات كثيرة إلى إرهاق بعض سكان البوادي بجبايات زادت من معاناتهم. كما تسببت في حدوث نزاعات عديدة بين قواد متجاورين. ولذلك عمل المخزن باستمرار على وضع حد لهذه الظاهرة، والتقليل من آثارها على مداخيل جباياته من القبائل.

2-3 موقف المخزن

كان المخزن على دراية تامة بما تنطوي عليه مسألة فرار السكان من قبائلهم من عواقب وخيمة على استقرار الأوضاع بالقبائل وعلى ماليته، ولذلك كان يتدخل للحد من انتشار الظاهرة. وقد أولى الوزير الوصي أحمد بن موسى اهتماما كبيرا للمسألة، فأصدر أوامره إلى العمال والقواد بالتعاون فيما بينهم على ضبط تنقلات الأفراد والجماعات بين القبائل الخاضعة لهم. من ذلك هذه الرسالة التي أصدرها على لسان السلطان بهدف الحد من ظاهرة الفرار والتحذير من عواقبها، جاء في الرسالة ما يلي :

---

29) الرسالة مؤرخة بـ 21 ذي الحجة 1314 / 23 ماي 1897، و.خ.ح. مح 321.

30) ر.ق. حم ولحسن البورزوني إلى السلطان، 29 محرم 1328 / 10 فبراير 1910، و.خ.ح. مح 66.

"... وبعد فطالما أصدرنا أمرنا الشريف لك ولغيرك من العمال بشد عضد بعضكم بعضا... وأن يكون كل عامل منكم إعانة للآخر ... والكون معه يدا واحدة على إلزام المنحرفين الرجوع إلى الجادة ورد الفارين إلى إخوانهم والمتفرقين إلى أوطانهم ... لأن ذلك هو سبب ما وقع من انعكاس الأمر على بعض العمال حتى مدت أيدي الفساد في ديارهم ... ومع هذا لازال كل عامل يدافع عمن ركن إليه من إيالة غيره وينكر وجود الفارين عنده وهم وراء ظهره ... وعليه فنامرك بالقيام على ساق الجد في حفظ هذه المصلحة ولتحذر من التهاون في مثل هذا أو نحوه..."[31].

وتؤكد وثائق مخزنية عديدة هذا التوجه الهادف إلى تضييق الخناق على الفارين من قبائلهم وإرغامهم على العودة إلى أراضيهم. فقد شهدت قبيلة الرحامنة مثلا خلال العام 1896، بعد تعرضها لاستنزاف جبائي كبير، فرار عدد من سكانها إلى القبائل المجاورة. وتبعا لذلك أمر المخزن قواد هذه القبائل برد الفارين إلى مواطنهم، كما هو الشأن بالنسبة لقائد قبيلة أولاد أبي السباع محمد يرعاه السباعي، الذي أمر بإرجاع الفارين من الرحامنة إلى بلادهم. وبالفعل فقد قام القائد السباعي بإلقاء القبض عليهم، واستأذن أحمد بن موسى في توجيههم إلى السلطان بمراكش، أو ردهم إلى قائدهم مبارك بن الحسن الرحماني[32]. كما أمر السلطان عمه مولاي عبد المالك بالضغط على "أهل الوادي والرميلة من الرحامنة حتى يدخلوا وسط بلادهم لأداء ما عليهم"[33].

لم تكن توجيهات السلطان تقتصر على قواد القبائل، بل كان يأمر عمال المدن ببذل قصارى الجهود من أجل منع الفارين من القبائل من التوجه إلى المناطق التي يقصدونها. فقد كتب السلطان إلى عامل الرباط حول هذا الموضوع رسالة جاء فيها: "فقد بلغ لشريف علمنا أن البعض من دكالة يفرون من بلادهم لزمور وقبائل الغرب كي لا يعمهم ما يعم إخوانهم وعليه فنامرك أن تترصدهم ومن عثرت عليه منهم ألزمه الرجوع لبلاده وامنعه العبور على الوادي والمجاز ولابد..."[34].

---

31) الرسالة مؤرخة بـ 8 ذي الحجة 1313 / 21 ماي 1896، ك.خ.ح. رقم 422، ص: 25.

32) ر.ق. محمد يرعاه السباعي إلى أحمد بن موسى، 04 شعبان 1313 / 10 يناير 1896، و.خ.ح. مح 333.

33) ر. مولاي عبد المالك إلى السلطان، 06 شعبان 1313 / 12 يناير 1896، و.خ.ح. مح 371.

34) ر. س. إلى عامل الرباط، أحمد السويسي، 7 ذي الحجة 1313 / 20 ماي 1896، ك.خ.ح. رقم 422، ص:52.

يستمد هذا الموقف المخزني بعض دعائمه من توارد شكايات قواد القبائل عليه، وإلحاحهم على ضرورة أداء الفارين من إخوانهم لما نابهم من واجبات ووظائف وكلف، تفاديا لإرهاق بقية السكان المستقرين بقبائلهم بأداء ما يجب على غيرهم من أموال. وفي هذا الصدد تندرج رسالة السلطان إلى باشا مدينة فاس، سعيد بن فرجي، والتي جاء فيها قوله: "... فقد اشتكى على أعتابنا الشريفة القائد بوكرين اليوسي بأن ثلاث عشرة خيمة من إخوانه ءايت مخلوف فارين ونازلين بآيت الشراردة ببوغزوان وعليه فنامرك بالوقوف في ردهم حتى ينزلوا وسط إخوانهم ليقابلوا ما ينوبهم وسط إخوانهم من الكلائف المخزنية والوظائف السلطانية..."[35].

والجدير بالذكر أن السلطان لم يكن يساعد القواد في مطالبهم دون بحث وتحقيق في الاتهامات والشكايات التي يقدمونها له. ولذلك كان المخزن يعمل في حالات كثيرة على إجراء تحقيق لمعرفة دوافع مغادرة السكان لأراضيهم، فيضطر إلى إرسال من يطوف على القبائل المعنية ليقف على حقيقة الأمر، كما حدث في قبيلة عروة سنة 1905، بعد فرار فرقة أولاد بوعبان من تعسفات قائدها محمد بن الجيلاني العروي[36]. ويبدو أن نتائج التحقيق أثبتت مسؤولية القائد في هجرة السكان لأراضيهم، ولذلك تلقى توبيخ السلطان، الذي اتهمه بالإضرار بأولاد بوعبان، وإرغامهم على أداء وظائف وكلف متعددة، دفعتهم إلى مغادرة بلادهم "وتركها خالية". غير أن القائد المذكور نفى التهمة الموجهة إليه، وأشار إلى أن فرقة أولاد بوعبان لم تؤد كلفا متعددة ترتبت في ذمتها منذ سنوات[37].

مهما يكن الأمر، فإن محاولات المخزن الهادفة إلى وضع حد لحالة الاعتلال هاته كانت تصطدم بسعي القواد لتدعيم امتيازاتهم، وبسعاياتهم ضد بعضهم البعض. كما كانت تصطدم بواقع سكان البوادي وفقر فئات كثيرة منهم، خاصة بعد أن عرفت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعديد من القبائل تحولات كبيرة، بلغت أوجها مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وساهم في استفحال الوضع أزمة السلطة

---

35) الرسالة مؤرخة بـ 4 ربيع 2 عام 1317 / 12 غشت 1899، وخ.ح. مح 503.

36) ر. محمد بن السفياني إلى السلطان، 20 ربيع 1 عام 1323 / 26 ماي 1905، وخ.ح. مح 614 مكرر.

37) ر.ق. محمد العروي إلى السلطان، 21 ربيع 2 عام 1323 / 25 يونيو 1905، وخ.ح. مح 614 مكرر.

المخزنية وعجزها عن مواجهة التدخل الأجنبي المتزايد في شؤون البلاد[38]. ولم تكن ظاهرة الفرار، التي حاولنا الإلمام ببعض جوانبها، سوى وجها من أوجه أزمة المجتمع المغربي، وخاصة ما تعلق منها بعجز بعض سكان البوادي عن الاستجابة لأوامر المخزن الجبائية وكلفه التسخيرية.

3 – الاستحرام بالأضرحة تشكيا من تعسف العمال

للضريح في المجتمع المغربي مكانة دينية واجتماعية هامة[39]. نذكر منها أنه شكل محل "حرم" يلتجئ إليه المتظلم من تعسفات قائده، والمعرض لضغط وتهديد حكامه. وقد استعمل الضريح أيضا كوسيلة لتحقيق طلب ملح، مثل الإعفاء من حكم قائد جائر، أو طلب تدخل السلطان للحد من تجاوزات الحكام وظلمهم. وكان بعض سكان القبائل يلتجئون إلى الأضرحة، أو الزوايا ، وحتى المساجد، نظرا لكونها أماكن مقدسة، تضمن نوعا من الحماية للمعتصمين بها من عقاب المخزن وانتقامه. بيد أن هذا الأخير لم يكن يتورع عن اقتحامها إذا تعلق الأمر بتهديد لمصالحه أو عصيان لأوامره.

وهكذا شكل الاستحرام بالأضرحة ظاهرة اجتماعية ارتبطت، في حالات عديدة، بتزايد الضغط الجبائي على القبائل، وتعسف القواد في فرض أموال إضافية على محكوميهم، الأمر الذي تؤكده الوثائق المخزنية بكثرة، وفي قبائل متعددة، كما هو الشأن بالنسبة لقبيلة زناتة بالشاوية التي عانت من تعسفات قائدها بوشعيب الزناتي سنة 1895، وهذا ما تفصح عنه رسالة موجهة إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى مما جاء فيها :

"... إن أعيان قبيلة زناتة خيلا ورماة وصحبتهم قاضي القبيلة ومعه عدلين قدموا إلى ضريح جد سيدنا الأكبر سيدي محمد بن عبد الله وسيدنا المقدس بالله[40]... مشتكين بما حصل لهم من الضرر من عاملهم بوشعيب بن حميمو الزناتي... ولازالوا مخيمين بالضريحين

[38]) الخديمي علال : **المجتمع الشاوي**، م.س، ص: 19-22.

[39]) عن الموضوع، انظر: أحمد التوفيق : **المجتمع المغربي**، م.س، ص: 438-442.

[40]) المقصود ضريح السلطان مولاي الحسن الأول بالرباط.

طالبين من سيدنا... الأمن عليهم حتى يتوجهوا لحضرة مولانا الشريفة ويحكوا لسيدنا ما حصل لهم من الضرر..."[41].

وتعرضت وثيقة أخرى لما لحق بجماعة من سكان قبيلة ركَراكَة من ضرر عاملهم، وكيف استعملوا نفس الأسلوب بالتوجه إلى ضريح الشيخ أبي محمد صالح والاحترام به، فرارا من تعسفات قائدهم الذي ألزمهم بأداء ما لا يستطيعون تحمله من الحراك والأموال والمواشي. جاء في رسالة عامل آسفي حمزة بن الطيب بن هيمة إلى السلطان قوله : "... أن جماعة من زاوية سيدي حساين من رجراجة إيالة الحاحي وردوا لضريح الشيخ أبي محمد صالح وذبحوا عليه محترمين ووردوا عليه صحبة كبيرهم ذاكرين أنهم عازمون على التطارح بالعارات على محل المخزن المعتز بالله شاكين بعاملهم المذكور أنه أراد خرق العادة عليهم وفرض عليهم ما لا يجب عليهم من الحراك... ثم فرض عليهم من العدد ماشية داخل في مئونة سفره وأجابوه عن الجميع بأنهم من جملة إخوانهم في العطاء وعدمه..."[42].

وكان سكان بعض القبائل يلتجئون إلى أحد الأضرحة للمطالبة بعزل القائد المعين عليهم. فقد توجهت، مثلا، فرقة من قبيلة الشياظمة تدعى "الدرا" إلى ضريح أبي العباس السبتي بمراكش مشتكية من تعسفات القائد الكريمي الشياظمي. وقد كاتب سكان الفرقة المذكورة السلطان مطالبين بعزل قائدهم عنهم، بعد أن بينوا له بعض مظاهر تجاوزاته، ومعاناتهم من ظلمه وجوره[43].

في السياق نفسه، توجهت جماعة من قبيلة مجاط إلى ضريح مولاي عبد الله في العام 1908، هروبا من تعسفات القائد بناصر المجاطي. وكتبت الجماعة المذكورة رسالة إلى السلطان توضح فيها دواعي اللجوء إلى الضريح، مما جاء فيها : "... ينهى لكريم علم سيدنا... أننا طالت بنا المدة بحرم مولاي عبد الله... تنظر من حالنا تفرقنا مع خديم سيدنا القائد بناصر المجاطي لأنه جرم على الناس أرواحهم وقتل من القبيلة ثلاثة رجال من أخيار القبيلة وأعيانها... وشتت قبيلة مجاط كلها منها طرف في زمور وطرف في جروان وطرف في

41) رسالة العباس بن الطاهر الرفاعي إلى أحمد بن موسى، 28 شعبان 1312/ 24 فبراير 1895، و.خ.ح. مح 38.

42) الرسالة مؤرخة بـ 22 رجب 1319 / 4 نونبر 1901، و.خ.ح. مح 559.

43) رسالة فرقة "الدرا" بالشياظمة إلى السلطان، 8 شعبان 1320 / 10 نونبر 1902، و.خ.ح. مح 679.

بني حسن... ونحن زاوكنا في حرم سيدنا أفضل لنا من القبائل... يولي علينا حتى عبد من عبيد سيدنا ولا تولية بناصر لأننا ما نخدموا مع بناصر ولو نحترقوا بالنار... ونطلب من سيدنا يكتب لنا كتاب الأمان نرجعوا لبلادنا نخدموا على أولادنا حتى يولي علينا سيدنا من أراد..."[44].

وكان القواد من جهتهم يكاتبون السلطان لإخباره بتوجه فرق أو جماعات من قبائلهم للاستحرام بأحد الأضرحة، هروبا حسب زعم القواد من أداء ما وظف عليهم من الواجبات والكلف. ويحاول حكام القبائل بذلك إبعاد تهمة التعسف عنهم، وإقناع السلطان بعدم الاستجابة لمطالب المستحرمين[45].

لم يكن المخزن يستجيب دائما لتظلمات الملتجئين للأضرحة، خاصة إذا تعلق الأمر بما يعتبره هروبا أو امتناعا عن أداء الواجبات والوظائف والكلف. ولذلك كان يهدد المستحرمين بأماكن مقدسة، ويحذرهم من عواقب المكوث هناك. وكان هذا التهديد في بعض الأحيان كافيا لإرغام المعنيين على الخضوع لأوامره، مثلما حدث لبعض سكان قبيلة حجاوة الذين توجهوا إلى ضريح مولاي ادريس، بعد أن رفضوا التعامل مع قائدهم. وفي هذا الصدد كتب القائد إدريس بن العلام رسالة إلى أحمد بن موسى جاء فيها : "... فإن جماعة احجاوة المحترمين بضريح مولانا ادريس نفع الله به وجهت عليهم وما قصرت معهم في إنذارهم للرجوع للخدمة مع عاملهم وبصرتهم وعرفتهم بعقوبة المخزن إن تمادوا على الانحراف عنه فأجابوا بالسمع والطاعة وأنابوا ورجعوا وها هم سيردون إلى إخوتك في الأمان صحبة مقدم الحرم السعيد لتسمع منهم..."[46].

وغالبا ما كان ضغط القواد وتضييقهم الخناق على الملتجئين للضريح يؤدي إلى إجبار هؤلاء على الرضوخ والاستسلام لأوامر المخزن. بل إن تجاهل المستحرمين بالضريح، ومكوثهم به مدة طويلة، دون أن يأبه المخزن لتظلماتهم، كان يدفع بهم إلى البحث عن وساطة تمكنهم من العودة إلى أراضيهم، وطلب الأمان اتقاء لانتقام القائد وأعوانه.

---

44) الرسالة مؤرخة بـ 16 محرم 1326 / 19 فبراير 1908، و.خ.ح. مح 633.

45) رسائل عديدة نذكر منها رسالة القائد العربي بن عياد الامطاعي إلى السلطان، بتاريخ، 17 صفر 1317 / 27 يونيو 1899، و.خ.ح. مح 498.

46) الرسالة مؤرخة بـ 19 جمدى الأولى 1312 / 18 نونبر 1894، و.خ.ح. مح 49.

4 – الاستدانة من التجار الأجانب واليهود

كان الفقراء من سكان القبائل، عند عجزهم عن مواجهة تكاليف العيش، وخاصة عن أداء واجبات المخزن وكلفه، يلجأون إلى الاقتراض من التجار الأجانب واليهود. وقد ارتبط لجوء سكان الكثير من القبائل إلى الاستدانة من التجار الأجانب واليهود بتوالي آفات الطبيعة، من جفاف وأوبئة وجوائح الجراد. حيث كانت لهذه العوامل عواقب وخيمة على تدني مستوى عيش السكان، الأمر الذي كان يدفع بهم إلى البحث عن قروض يستطيعون بها مواجهة الفقر، والاستجابة لأوامر المخزن الجبائية.

وقد تفاقمت مسألة الاستدانة بعد تغلغل الرأسمال الأجنبي في معظم أنحاء البلاد، والذي لعب فيه التجار اليهود دورا بارزا. لاسيما وأنهم كانوا يتحكمون في معظم العمليات التجارية، وعملوا على استثمار أموالهم في منح القروض للسكان. ولم يكن زبناؤهم من عامة الناس فقط، بل كانوا كذلك من العمال والقواد والأعيان. وقد همت هذه الظاهرة على الخصوص القبائل المجاورة للمدن مثل فاس، ومكناس، والدار البيضاء، ومراكش، وآسفي والصويرة.

4-1 ديون بفوائد مضاعفة

كان التجار الأجانب واليهود يستغلون حاجة الفلاحين المستعجلة للمال، فيقدمون لهم ديونا بالربا على المحاصيل[47]، ويحققون من وراء هذه العملية أرباحا كبيرة، حيث تكون نسبة الفائدة مضاعفة في كثير من الأحيان. وهذا ما تؤكده الوثائق في حالات متعددة ومختلفة، فقد كتب قائد قبيلة مجاط، بناصر المجاطي، إلى السلطان قائلا: "... أنهي لكريم علم سيدي أن للذميين... ديونا على القبيلة وقد وافى أجلها وهم يطالبونا بالأداء ومعلوم أنهم يعطون الريال بالريالين..."[48].

وعندما أمر السلطان قائد قبيلة بني مالك بالغرب، إدريس الحباسي، بمساعدة اليهودي يعقوب بن عمور الفاسي على استخلاص الدين المترتب على سكان القبيلة،

---

47) الخديمي علال : **التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 159.

48) الرسالة تحمل تاريخ 27 محرم 1312 / 31 يوليوز 1894، و.خ.ح. مح 87.

وجد "أن هذا الدين الذي له عليهم هو بفائدة مضاعفا"[49]. كما أشار قائد قبيلة شراكَة، العربي ولد اب محمد، إلى أن أصل الديون التي اقترضها بعض سكان القبيلة، من يهودي يدعى ولد عزوز، لم يتجاوز مبلغ 1300 ريال. غير أن هذا المبلغ ارتفع بفعل الفوائد المترتبة على المدينين ليصل إلى 2300 ريال[50].

ويرتبط ارتفاع نسبة الفائدة بمعاناة سكان البوادي من جفاف يعقبه انهيار في المحاصيل. وفي هذه الحالة لم يكن الفلاح يجد وسيلة للخروج من محنته سوى الاقتراض من جديد من التجار الأجانب واليهود الذين يقدمون له القروض بسخاء، ولكن مقابل رهن ملكيته وبفائدة مرتفعة قد تصل إلى 60% أو أكثر[51].

2-4 عواقب الاستدانة من التجار الأجانب واليهود

كانت الاستدانة من التجار الأجانب واليهود تضاعف من متاعب سكان القبائل المادية، وتؤثر بصورة كبيرة على مستوى عيشهم، بسبب ارتفاع تلك الديون من جهة، وعدم انتفاع السكان بها من جهة ثانية. وإذا علمنا أن عوامل تفقير متعددة يمكن أن تجتمع فتؤدي إلى تدهور أوضاع سكان بعض البوادي، فإن مسألة الاستدانة كانت من أهم هذه العوامل، وكانت عواقبها وخيمة على المدينين. ونستدل في البداية بوضعية قبيلة كَروان سنة 1894، والتي وصفها قائدها محمد الكَرواني في رسالة موجهة إلى السلطان بقوله:

"... أن القبيلة ذمتها عامرة بدين أهل الذمة وهذا الصيف الفارط نهبوه لهم فساد زمور وما بقي لهم حرقوه حتى لم يبق بيدهم شيئا وأرباب الديون قاموا عليهم وصاروا يسجنونهم على يد الشرع... وكفت القبيلة من السوق وهي المدينة فإنهم يكيلون معيشة أولادهم فلحقت إيالتنا المضرة من أجل ذلك..."[52].

---

49) ر.ق. ادريس الحباسي إلى السلطان، بتاريخ 3 ذي القعدة 1312 / 28 أبريل 1895، و.خ.ح. مح 117.

50) ر.ق. العربي ولد اب محمد إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 18 محرم 1313 / 11 يوليوز 1895، و.خ.ح. مح 72.

51) التمسماني عبد العزيز خلوق : **تسلط الأجانب والمحميين على العقارات في مغرب القرن التاسع عشر**، مجلة دار النيابة، عدد 22، ربيع 1989، ص: 74.

52) الرسالة مؤرخة بـ 24 ربيع 2 عام 1312 / 25 أكتوبر 1894، و.خ.ح. مح 14.

مثل هذه الوضعية لم تكن لتساعد السكان على أداء الواجبات والكلف المخزنية، ودفع القروض التي أخذوها بفوائد مرتفعة. ولذلك كان القواد يكاتبون السلطة المركزية للمطالبة بتأجيل أداء الديون المترتبة على قبائلهم. وفي هذا الصدد كتب أحد قواد قبيلة الحياينة، وهو محمد بن كروم الحياني، إلى السلطان يقول: "... إن اليهود دمرهم الله عزموا على التضييق بالمسلمين بما لهم من الدين والرعية ضعيفة بهاذه السنة لما مر عليهم من المسغبة والغلاء بالسنين الماضية ونطلب من سيدنا أن يؤجلهم إلى السنة القابلة ويؤدون لهم ما عليهم وإلا تعذر علينا استيفاء الواجب منهم..."[53].

وقد أكد القائد علي بن المانع الحياني، من جهته، تعرض قبيلة الحياينة، خلال العام 1894، لضغط أصحاب الديون من اليهود. مع العلم أن القبيلة عانت من اكتساح الجراد لأراضيها. ولذلك طلب القائد المذكور من السلطان أن يشفق من حال السكان "وأن ينظر لهم ما هو أرفق بهم وأرأف"[54].

وتشير رسالة أخرى موجهة من أمناء وأشياخ الحياينة إلى السلطان مولاي عبد العزيز، إلى أن قبيلتهم توالت عليها "الجوائح" مدة ثلاث سنوات، كانوا خلالها ملزمين بأداء الواجبات المخزنية. ولذلك طلبوا من السلطان التدخل من أجل تأجيل أداء ما عليهم من ديون أهل الذمة لمدة سنتين "حتى يفتح الله عليهم"[55].

أمام توارد رسائل قواد القبائل المجاورة لمدينة فاس، مطالبة بتأجيل أداء ديون التجار اليهود المتراكمة في ذمم بعض السكان، عمل السلطان على الاستجابة لرغبة المدينين، فكتب إلى القائد العربي ولد اب محمد الشركي مخبرا إياه بأنه سينظر في أمر تأجيل الديون[56]. لكن يبدو أن اليهود تحركوا للضغط على المخزن قصد الحصول على أموالهم والفوائد المترتبة عليها. وتبعا لذلك جدد السلطان أوامره إلى قواد القبائل المجاورة لمدينة فاس بمساعدة اليهود على استخلاص ديونهم من أصحابها[57].

---

[53]) الرسالة مؤرخة بـ 6 جمدى الأولى 1312 / 5 نونبر 1894، م.و.م. مح جمدى الأولى 1312.

[54]) ر.ق. علي بن المانع الحياني إلى السلطان، 16 جمدى الأولى 1312 / 15 نونبر 1894، و.خ.ح. مح 81.

[55]) الرسالة تحمل تاريخ 22 جمدى 2 عام 1312 / 21 دجنبر 1894، و.خ.ح. مح 85.

[56]) ر.ق. العربي ولد اب محمد الشركي إلى السلطان، 20 شعبان 1312 / 16 فبراير 1895، و.خ.ح. مح 109.

[57]) ر. السلطان إلى القائد العربي ولد اب محمد، 15 رمضان 1312 / 12 مارس 1895، و.خ.ح. مح 110.

كان المخزن حريصا على تصفية الديون المترتبة بذمم سكان القبائل، غير أن أوامره كثيرا ما كانت تقابل بعجز السكان عن الأداء، لاسيما وأنهم كانوا ملزمين أيضا بأداء واجبات المخزن وكلفه. وتعكس رسالة موجهة من ثلاثة قواد من قبيلة الشراردة إلى السلطان سنة 1895 هذه الوضعية، حيث جاء فيها :

"... فقد ترادفت علينا المكاتب الشريفة بإلزام إخواننا أداء ما عليهم من مال أهل الذمة حسبما تكررت شكاياتهم بذلك بالأعتاب الشريفة ولما وقفنا في ذلك ألفينا الغرماء عاجزين عن الإنصاف لأن البعض منهم ألزمناه بالكلائف المخزنية والبعض ألزمناه الربط معنا هنا وفق الأمر الشريف... وهم يتضرعون ويتأسفون عن إضرار الذمية إليهم وعزلهم لهم عن تسوق المدينة وربما كان سبب فرارهم من الخدمة الشريفة ما شرحناه... وقد طلبنا من سيادة سيدنا الشريفة أن يمهل عنا أهل الذمة المذكورين إلى فراغ الناس من الدراس ويوجه ما يقع به الفصال معهم ونلزمهم أداء ما عليهم تقاضيا ومصارفة طبق الأمر الشريف..."[58].

ومما لاشك فيه أن قبائل عديدة عانت من ضغوط التجار الأجانب واليهود. ولذلك كان المدينون لهم من سكان البوادي يمتنعون عن الذهاب إلى الأسواق الأسبوعية، وخاصة أسواق المدن المجاورة، حيث كان يتم البحث عنهم هناك، وإلزامهم بأداء القروض التي أخذوها، ويمكن أن تصل الأمور إلى درجة سجنهم في حالة عجزهم عن الأداء. فقد أشار أحد قواد قبيلة بني مطير إلى عدم استطاعة بعض سكان القبيلة الذهاب إلى مدينة مكناس بسبب كثرة الديون المستحقة لليهود عليهم[59]. ونفس المشكل عانت منه قبيلة كَروان سنة 1897، حيث أكد قائدها عدم استطاعة بعض السكان التوجه إلى سوق مدينة مكناس لبيع مواشيهم وزروعهم قصد أداء ما ترتب عليهم في واجب الحركة، ولذلك طلب القائد رح الكَرواني من السلطان "كف أهل الذمة عنهم وعدم الالتفات لدعواهم"[60].

---

[58]) رسالة تحمل توقيع كل من: عمر بن المكي التكني، عباس بن الحسين الدليمي، محمد بن عامر الزراري، موجهة إلى السلطان بتاريخ 5 محرم 1313 / 28 يونيو 1895، و.خ.ح. مح 193.

[59]) ر.ق. محمد بن أحمد النعماني إلى السلطان، 11 جمدى الثانية 1312 / 16 دجنبر 1894، و.خ.ح. مح 59.

[60]) ر.ق. رحو خابة الكَرواني إلى السلطان، 2 ربيع الأول 1315 / فاتح غشت 1897، و.خ.ح. مح 423.

استجاب السلطان لطلب القائد الكَرواني، بعد أن أحيط علما بالمضايقات التي تعرض لها السكان من طرف أصحاب الديون من اليهود، فكتب إليه قائلا: "... وصل كتابك بأن إخوانك يردون لمكناس بقصد بيع مواشيهم وزروعهم لما عليهم من واجب الحركة السعيدة ثم إن أهل الذمة يتعلقون بهم ويرفعونهم إلى خليفة العامل بمكناس والقاضي بها فتخوفوا من ذلك وطلبت إصدار أمرنا الشريف للخليفة والقاضي المذكورين بكف أهل الذمة عنهم وعدم الالتفات لدعواهم حتى يكون الركاب الشريف هنالك ويفاصل كل واحد ما عليه وصار بالبال وقد ساعدناك على ذلك..."[61].

كانت هذه المضايقات تدفع بعض العاجزين عن أداء ديونهم إلى الفرار من القبيلة لتجنب ضغط أصحاب الديون من جهة وأوامر المخزن من جهة أخرى[62]. كما كان بعض الفارين يلتجئون إلى الأضرحة والزوايا للاحتماء بها، تعبيرا عن عجزهم عن أداء الديون المترتبة عليهم[63].

ومما كان يضاعف من معاناة السكان، ويتسبب في خلق عراقيل أمام تصفية الديون المترتبة عليهم، رفض التجار أخذ ديونهم عينا، في الوقت الذي يعجز فيه سكان البادية عن الأداء النقدي، لاسيما وأن أغلبهم لم يكن يملك غير رؤوس الماشية والدواب[64]. كما أن بعض التجار كانوا يرفضون التوجه إلى القبائل لاستخلاص ما على سكانها من الديون. وفي هذا الصدد ذكر قائد قبيلة مجاط، بناصر المجاطي، بأن اليهوديان يعقوب بن صراف وإلياهو بن رموخ امتنعا عن الخروج إلى القبيلة لأخذ أموالهما، في الوقت الذي رغب بعض المدينين في أداء ما عليهم من الديون[65]. وقد تدخل السلطان فأمر اليهوديان المذكوران بضرورة الذهاب إلى قبيلة مجاط لاستخلاص الديون المترتبة على سكان القبيلة، مؤكدا بأن المخزن لن يقبل شكايتهما في حالة امتناعهما عن ذلك. وبالفعل فقد امتثل اليهوديان

---

61) الرسالة مؤرخة بـ فاتح ربيع الثاني 1315 / 30 غشت 1897، و.خ.ح. مح 432.

62) رسائل عديدة نذكر من بينها رسالة أحد قواد قبيلة الحياينة، محمد بن علي بن السادني الحياني إلى السلطان، 3 جمدى الأولى 1315/ 30 شتنبر 1897، و.خ.ح. مح 36.

63) رسالة القائد العربي ولد اب محمد الشركَي، 15 جمدى الثانية 1315 / 11 نونبر 1897، و.خ.ح. مح 74.

64) ر.ق. محمد بن علي بن المانع الحياني إلى السلطان، 19 شوال 1313 / 3 أبريل 1896، و.خ.ح. مح 69.

65) ر.ق. بناصر بن الغازي المجاطي إلى السلطان، 5 جمدى الأولى 1314 / 12 أكتوبر 1896، و.خ.ح. مح 17.

لأوامر السلطان، وطلبا من يرافقهما من رجال المخزن في الذهاب والإياب والمقام بالقبيلة إلى حين عودتهما إلى فاس[66].

ولقد عانت القبائل المجاورة للمدن كثيرا من هذه الظاهرة، لاسيما وأن العديد من الفلاحين كانوا على ارتباط بتجار يعملون على إقراضهم كلما طلبوا منهم ذلك، ويبرمون معهم رسوما تتخذ دليلا ضد المعنيين في حالة العجز عن الأداء. وقد استفحل الوضع بقبيلة مسفيوة سنة 1901، حين أصبح "لكل مدين غرماء عديدة (كذا) يتنازعونه ويتسابقون إليه ويطلبون منه الأصل والأنتريس". وتزامن ضغطهم على المدينين بصدور أوامر المخزن إلى القبيلة بأداء الجبايات المستحقة عليها. وهذا ما دفع القائد الحسين بن منصور المسفيوي إلى طلب تأجيل دفع ديون اليهود، وإسقاط الفوائد التي ترتبت على المدينين "لعظم المال جدا ولا طاقة لمقابلة الجانبين"[67].

وكثيرا ما كان أصحاب الديون من التجار الأجانب واليهود يحوزون رسوم أملاك مدينيهم كضمانات، حتى إذا عجزوا عن رد ما يطالبهم به المرابي فوتوا أملاكهم إليه وأصبحوا مجرد مخالطين ورعاة[68].

ولما كان قواد القبائل يسهرون على تأمين تلك المعاملات وتسهيلها، فإن هذا الالتزام كان يضعهم في موقف حرج عند عجز الغارمين عن الأداء. حيث يظل القائد متابعا بها في حالة عزله أو إعفائه من منصبه. وكمثال على ذلك نذكر ما حدث لقائد قبيلة السراغنة، أحمد بن الطيب السرغيني، الذي ظل أصحاب الديون يتابعونه سنة 1901 بعد أن كان قد التزم بإرجاع الديون إلى أصحابها[69].

والواقع أن ديون اليهود ومعاملاتهم الربوية مع سكان البوادي تسببت للحكام المحليين في مشاكل مستعصية. فعندما "ضاقت الأرض" بباشا مكناس بنعيسى بن حم في العام 1910، بسبب مشاكل اليهود، طلب من الحاجب السلطاني أحمد بن مبارك مساعدته

---

66) ر.ق. العربي ولد اب امحمد إلى أحمد بن موسى، 15 جمدى الأولى 1314 / 22 أكتوبر 1896، و.خ.ح. مح 20.

67) ر.ق. الحسين المسفيوي إلى أحمد بن موسى، 24 ربيع الأول 1319 / 11 أبريل 1901، و.خ.ح. مح 550.

68) الخديمي علال : **التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 159-160.

69) ر.ق. أحمد بن الطيب السرغيني إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان، 9 ذي القعدة 1318 / 28 فبراير 1901، و.خ.ح. مح 535.

على لقاء السلطان، في محاولة منه للتوصل إلى حل يقيه من بطش اليهود "واشتداد شوكتهم" عليه(70). ويجد هذا البطش تفسيره في كون اليهود كانوا يتمتعون بالحماية الأجنبية، ويحظون بدعم الهيئة الدبلوماسية بطنجة. ونظرا لخطورة عواقب هذه الظاهرة، فإن المخزن بذل جهودا كبيرة لوضع حد لها والتقليل من آثارها.

4-3 جهود المخزن للحد من تفاقم ظاهرة الاستدانة

طرحت مسألة الاستدانة من التجار الأجانب واليهود مشاكل متعددة أمام المخزن. وقد أولى السلطان الحسن الأول اهتماما كبيرا لمحاربة هذه الظاهرة، وكان يلح على القواد بتجنب تحمل الدين من الأجانب واليهود، وكانت أوامره صارمة في هذا المجال. فقد كتب إلى قائد قبيلة المزامزة بالشاوية المعطي بن عبد الكبير المزامزي يقول: "... وكيف تخبر بتحمل الدين ولم تستحي لا من الله ومن خلقه ولا خشيت سطوة ولا راقبت عقوبة مع تقدم النهي لكم منا عليها مرارا وعرفناكم بأنه سبب الخلاء والجلاء واستيلاء المحن والبلاء وعليه فحينئذ لا ملامة على الرعية في تحملها الدين حيث أنك كذلك لا تنه عن خلق وتأتي مثله..."(71).

وهكذا كان الحسن الأول على دراية تامة بمخاطر الظاهرة، وبعواقبها الوخيمة على الرعية من جهة، وعلى مالية البلاد من جهة أخرى. ولذلك حاول علاج الداء قبل استفحاله، بتنبيه القواد إلى عواقب الاستدانة، وهو الأمر الذي توضحه رسالة سلطانية إلى القائد العربي ولد اب امحمد الشركَي، جاء فيها : "... فقد تكرر ورود أهل الذمة على أعتابنا الشريفة شاكين باكين متضررين من قبيلة اشراكة وأولاد جامع بمالهم عليهم من الدين الذي له خطر وبال وامتناعهم عن الأداء والإنصاف ولو لزموا أداء ما بذمتهم لهم وباعوا كل ما يملكونه من الأصول والعقار والمتاع ما وفي ببعض ما عليهم وهذا من سوء التدبير وعدم السياسة والتبذير حتى أنه بلغنا أنهم تحملوا دينا منهم لشراء السروج فما هذا الضيق والحرج حتى يبلغوا لهذا المبلغ الفضيع فأين المنتهى والمثال لدواء هذا الخرق

---

70) رسالة الباشا بنعيسى بن حم بن الجيلالي إلى أحمد بن مبارك، فاتح جمدى الأولى 1328 / 11 ماي 1910، و.خ.ح. مح 85.

71) الرسالة تحمل تاريخ 28 ربيع الأول 1301 / 27 يناير 1884، ك.خ.ح. رقم 348، ص: 276.

المتسع والفتق الذي يعجز عنه الراقع فنامرك أن تحاول جبر هذا الكسر قبل الاضمحلال واحسم مادة هذا الداء العضال..."[72].

ولاشك في أن عواقب هذه الظاهرة، الناتجة عن التغلغل الأجنبي، كانت من ضمن الأسباب الرئيسة التي دفعت السلطان مولاي الحسن إلى القيام بإصلاحه الجبائي المعروف بالترتيب سنة 1884. فقد جاء في ظهير تعيين أمناء وأشياخ الزيايدة تحديد للمهام العامة والخاصة التي كلفوا بها في القبيلة. ومن أهم المهام الخاصة "المبالغة في البحث عمن طمحت نفسه لتحمل الدين، ويخبرون به قبل أن يقع في مهواة الهلاك والحين، وأن يمنعوهم من تحمله، ومن المخالطة الناشئة من أجله..."[73].

ويبدو أن الجهود التي بذلها المولى الحسن لم تمكن من وضع حد لانتشار هذا الداء، حيث تفاقم أمر الديون بعد وفاته سنة 1894، وتعددت شكايات التجار الأجانب واليهود حوله. ولذلك قرر مولاي عبد العزيز تكليف الحاج عبد السلام الورزازي بمعالجة المسألة في القبائل المجاورة لمدينة مراكش، وكتب إلى قوادها رسالة معممة يقول فيها :

"... فقد رفعت لأعتابنا الشريفة شكايات عدد من تجار الأجناس بما لهم من ديون على أناس من القبائل المجاورين لهذه الحضرة المراكشية طالبين استيفاءها، وقد اقتضى نظرنا الشريف جعل تاويل لمباشرة حلها على وجه كفيل بإراحة المخزن من شغبها والتسهيل على الغرماء في اقتضائها وحسم مادتها فأصدرنا أمرنا الشريف بتكليف ج عبد السلام الورزازي خليفة خديمنا ابن داوود بتلقيه كلام من يرد عليه من تجار الأجناس الذين لهم الديون على القبائل المذكورة وتصفحه حججها وكتبه لعامل كل مدين بمقتضى الحجة الصحيحة المقبولة منها مع بيان اسم التاجر واسم المدين وقدر الدين وبيان المخالطة أو المعاملة التي ترتب من أجلها بتاريخها..."[74].

[72]) الرسالة مؤرخة ب 29 رمضان 1301 / 15 يوليوز 1884، ك.خ.ح. رقم 121، ص: 31.

[73]) عن الموضوع راجع: الخديمي علال : **التدخل الأجنبي**، م.س، ص: 159-160.

– قارن أيضا "ظهير تعيين أمناء أولاد البوزيري"، أوردته التوزاني نعيمة : **الأمناء بالمغرب**، م.س، ص: 309-311.

[74]) رسالة السلطان إلى قواد القبائل المجاورة لمراكش، ومن بينهم القائد عيسى بن عمر العبدي، 17 ذي الحجة 1313 / 30 ماي 1896، ك.خ.ح. رقم 422، ص: 24.

غير أن جهود المخزن الهادفة إلى إيجاد حلول للديون المترتبة في ذمم الرعايا المغاربة، ومحاربته لظاهرة الاستدانة من الأجانب واليهود، كانت تصطدم بإرادة هؤلاء في جعل هذه الديون مطية لهم لكسب أرباح على حساب سكان البوادي والمدن. ولذلك أكثروا من الشكاية لدى السلطان، والاحتجاج على تأخير أداء الديون المستحقة على المستدينين منهم، مطالبين بتدخل المخزن لتمكينهم من هذه الديون[75]. وأمام كثرة شكايات التجار الأجانب واليهود، وتعسف القناصل والسفراء الأجانب، كان السلطان يضطر إلى الضغط على القواد ليؤدوا من أموالهم، فكانوا بدورهم يحملون الرعية أداء ما قاموا بدفعه في تلك الديون.

ومهما يكن، فإن السلطان لم يتوانى عن تنبيه العمال والقواد من خطورة هذه الظاهرة وعواقبها، خاصة وأن بعض ممثلي المخزن أنفسهم كانوا يتعاملون مع هؤلاء التجار، ويأخذون منهم ديونا يوقعون عليها باسم المخزن. وقد كتب السلطان مولاي عبد العزيز رسائل تحذيرية إلى العديد من عمال وقواد القبائل، نورد من بينها هذه الرسالة الموجهة إلى قائد الرحامنة عبد الحميد الرحماني، والتي جاء فيها :

"... فقد بلغ علمنا الشريف أن اليهود لازالوا يتعاملون مع بعض العمال ويقبض اليهود منهم خطوط يدهم بتعمير ذممهم مختومة بطوابع المخزن التي بيدهم مع أن أوامرنا الشريفة وأوامر سيدنا المقدس بالله المنيفة قد تقدم إصدارها للعمال بمنع ذلك لأن سائر العمال والأشياخ ومن في معناهم مضروب على يدهم في مثل هذا وكل ما بيدهم هو لبيت المال عمره الله وقد كان رفع اليهود لشريف أعتابنا عددا من الدعاوى من هذا النمط محتجين فيها بخطوط يد بعض العمال بطوابعهم فلم تقبل منهم وردت عليهم سدا لذريعة ما فيها من الخرق الذي لا ينتهي لحد باعتبار الحال والمآل وتفلس بذلك عدد من تجار اليهود لتعمدهم ارتكاب الغرر بعد تقرر النهي والاسترعاء على مرتكبه وعليه فنامرك أن تتحرى غاية التحري من الوقوع في فتح ذريعة تعمير ذمتك لأحد من تجار اليهود أو غيرهم سواء

---

[75]) رسالة السلطان إلى النائب محمد بن العربي الطريس، بتاريخ 6 ربيع الأول 1318 / 4 يونيو 1900، و.خ.ت.ط. مح 51/18.

– رسالة السلطان إلى الصديق بركاش، بتاريخ 14 جمدى الأولى 1318 / 9 شتنبر 1900، أوردها محمد نهليل: رسائل شريفة، م.س، لوحة LXXXV (بالفرنسية).

كان ذلك برسم عدلي أو بخط يد وأن تجدد الإيصاء والاسترعاء بمثل ذلك على أشياخ إيالتك وجميع من يروج معك في تنفيذ أوامرنا الشريفة سدا لذريعة هذه المفسدة التي لا يعود التساهل فيها بخير على العمال والرعية..."[76].

يتأكد من هذه الرسالة أن العمال والقواد ساهموا بشكل كبير في استفحال ظاهرة الاستدانة، وتتضح جهود المخزن لمعالجة تداعياتها، دون أن يتمكن من وضع حد لاستشراء هذا الداء الذي انعكس سلبا على المخزن والرعية. وإذا كان السلطان مولاي عبد العزيز قد حذر العمال والأشياخ من الاستمرار في تحمل الديون باسم المخزن، فإن التحذير نفسه تم توجيهه أيضا للتجار الأجانب واليهود[77].

وقد كتب السلطان إلى قضاة المدن والمراسي رسالة مطولة يشرح فيها بعض دسائس التجار، وتلاعبهم بالرسوم، مما كان يؤدي إلى الاستيلاء على أموال المسلمين بشكل غير شرعي، وأوضح كيفية التعامل مع هذه القضية والدور الذي يجب أن يلعبه العدول في ذلك. مما جاء في هذه الرسالة قول السلطان :

"... فقد بلغ علمنا الشريف أن تجار الأجانب واليهود وغيرهم كثيرا ما ينصبون حيلة للمسلمين في إشهاد معاملتهم معهم خصوصا أهل البادية الذين لا ينتبهون لذلك بأن يشهدوا على الغريم رسم المعاملة أولا وبعد قبضهم بعض ما تضمنه الرسم المذكور ويعقدون معه معاملة أخرى ويضيفون لها بقية الرسم الأول ويبقونه تحت يدهم مع الرسم الثاني وهاكذا إلى أن يتحصل بيد رب الدين رسوم متعددة على المدين وحالها كما ذكرتم بعد يقوم بجميعها على المدين وهما في نفس الأمر لا حق له عليه في جلها... وعليه فنامرك أن تأمر العدول المأذون لهم في إشهاد المعاملات بأن يكونوا يبحثون المتعاملين على إرادة الإشهاد عليهما بالمعاملة كما ذكر ليلا يقع المشهود عليه في هذه الورطة وينصون في الوثيقة على الإبراء مما عسى أن يكون في رسوم أخرى تقدم أداء الغريم ما فيها..." [78].

---

76) الرسالة مؤرخة بـ 20 جمدى 2 عام 1318 / 15 أكتوبر 1900، م.و.م. مح جمدى الثانية 1318.

77) رسالة السلطان إلى الصديق بركاش، بتاريخ 5 رجب 1318 / 29 أكتوبر 1900، أوردها محمد نهليل: رسائل شريفة، م.س، لوحة LXXXVI.

78) الرسالة مؤرخة بـ 2 شوال 1318 / 23 يناير 1901، م.و.م. مح شوال 1318.

وهكذا كان المخزن يضع شروطا لمساعدة التجار الأجانب واليهود على استخلاص ديونهم من المستدينين منهم. وأهم هذه الشروط "صحة الرسم وشرعيته"، وعدم القبول بأن يكون "المشهود عليه وقت تحمل الدين عاملا ولا شيخا ولا أمينا ولا ممن في معناهم"[79]. وتبعا لذلك كان السلطان يأمر العمال والقواد بإجراء تحقيق للتأكد من صحة الدين وفصاله مع المعنيين.

والملاحظ أن عواقب الاستدانة من التجار الأجانب كانت تؤدي بالعديد من المستدينين إلى الخروج عن سلطة المخزن والوقوع في حبائل الاستغلال الرأسمالي الأجنبي، وقد ينتهي بهم الأمر إلى التعلق بالحماية الأجنبية، التي تعني، من ضمن ما تعنيه، التنصل من أداء مختلف أنواع الجبايات والكلف المخزنية.

5 - انتشار الحمايات والمخالطات مع الأجانب

اتخذ التدخل الأجنبي في المغرب، منذ منتصف القرن التاسع عشر، أبعادا خطيرة أثرت على مستقبل الدولة المغربية السياسي والاقتصادي. فقد توسعت العلاقات التجارية بين المغرب وأوربا. واضطر المخزن إلى توقيع معاهدات واتفاقيات غير متكافئة مع بعض دولها، بدءا بالمعاهدة المغربية البريطانية سنة 1856، مرورا بالاتفاقية المغربية الإسبانية سنة 1861، ثم الاتفاقية المغربية الفرنسية سنة 1863، وصولا إلى معاهدة مدريد سنة 1880[80]. وقد أحدثت هذه المعاهدات والاتفاقيات تحولات عميقة داخل المجتمع المغربي، كان من

---

[79]) ر.س. إلى قائد قبيلة البهاليل، سعيد بن فرجي، فاتح جمدى الأولى 1326 / 1 يونيو 1908، و.خ.ح. مح 638.

[80]) تطرقت العديد من الدراسات لمسألة الحماية والمخالطة، وتعرضت لتطورها التاريخي عبر المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمها المخزن مع دول أجنبية. راجع:

- بنمنصور عبد الوهاب : **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880**، م.س.

- Miège (Jean Louis) : Le Maroc et l’Europe, P.U.F, Paris, 1961-1963, Tome II.

- Kenbib (Mohamed) : Les Protèges. Contribution à l’Histoire contemporain du Maroc, Publication de la Faculté des Lettres, Rabat, 1996.

أبرزها انتشار الحمايات والمخالطات[81] مع الأجانب، وفقدان المخزن بشكل تدريجي سلطته على الرعايا المغاربة. فبقدر ما هدف الأجانب إلى تدعيم نفوذ دولهم بالمغرب، سعت فئات عريضة من المجتمع، وخاصة تلك التي عانت من تزايد الضغط الجبائي عليها، إلى الحصول على حماية الأجنبي ومخالطته للتهرب من أداء واجبات المخزن وكلفه.

واستفحلت ظاهرة الحمايات والمخالطات خاصة في بداية عهد المولى عبد العزيز، وأصبحت من أبرز المؤشرات على اختلال الأوضاع بالمغرب. وارتبط انتشارها أساسا بالتهرب من أداء الواجبات والكلف المخزنية. وكان العديد من سكان البوادي يلجأون للمخالطة للحصول على النقود ليؤدوا بها الفروض المتعددة التي يطالبهم بها القواد، مما كان يؤدي إلى تزايد عدد المحميين والمخالطين باستمرار[82].

وساهم التجار الأجانب بشكل كبير في استشراء داء الحماية والمخالطة داخل المدن والبوادي المغربية. حيث عملوا على تدعيم نفوذ دولهم بالمغرب، بالتشجيع على الامتناع عن أداء الواجبات والكلف للمخزن. وتوضح إحدى رسائل السلطان إلى نائبه بطنجة محمد الطريس دور الأجانب في انتشار الحمايات والمخالطات في منطقة الغرب، حيث كتب السلطان قائلا: "... فقد كتب لحضرتنا السنية الخديم إدريس الحباسي بأن روميا فرنصيصيا... وءاخر اصنيوليا... اشتغلوا بالطواف على الدواوير بالغرب على طلب المخالطة ومن خالطهم يتعرضون عليه حتى صارت جماعات من الغرب ممتنعة من الواجبات

---

81) ظهرت الحماية في الأصل كامتياز منحه السلاطين المغاربة لبعض الدول الأجنبية، بمقتضاه يحق لها أن تحمي رعايا دولة أخرى، وليست لها علاقات مع المغرب، حيث يتمتع أولئك الرعايا بنفس الحقوق التي يتمتع بها رعايا الدولة التي قبلت حمايتهم. ثم ارتبطت الحماية القنصلية فيما بعد بتخويل ممثلي الدول الأجنبية من وزراء مفوضين ونواب وقناصلة، المقيمين بالمغرب، امتيازات خاصة. غير أن مفهوم الحماية شهد تطورات عديدة خاصة بعد مؤتمر مدريد (1880)، حيث لم يعد الأمر يتعلق بحماية مجرد أفراد ملحقين بالقنصليات أو بخدمة التجار الأجانب، وإنما أصبحت قبائل مغربية بأسرها تنسلخ عن سلطة المخزن لتتحصن بالحماية.

أما المخالطة فتعني مشاركة التاجر الأجنبي للفلاح المغربي في ملكية قطيع من البهائم قد يدفع التاجر ثمنه أو يشتريه للفلاح. ولكن كثيرا ما كانت المخالطة تنشأ نتيجة لرغبة الفلاح في حماية التاجر الأجنبي. ومقابل تلك الحماية يصبح التاجر مشاركا للفلاح في قطيع الماشية، أو في ملكية أزواج من البهائم في الحرث والزراعة. راجع:

- الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة**، م.س، ص: 157-178.
- البزاز محمد الأمين : **تفاحش مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد**، م.س، ص: 76.

82) الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة**، م.س، ص: 159.

والكلف بسببهما وإذا تكلم الأشياخ مع أحد من الجماعات يأتيان إليهم ويهددانهم بدعاوى الباطل..." [83].

وهكذا كان العديد من الرعايا المغاربة يتواطأون مع الأجانب للحصول على امتيازات جبائية، والتنصل من متابعة المخزن. ولم يكن الأمر يقف عند هذا الحد، بل إن المحمي أو المخالط أو السمسار أصبحت تنحاش إليه فئات أخرى من المجتمع، حتى أن "الدوار إذا كان فيه مخالط واحد تقاعد عن الكلفة الجميع"[84]. وإذا طالب العامل بالواجبات والكلف المخزنية يتعصب التجار والمحميون، ويتعرضون للعمال، ومن حاول تنفيذ أوامر المخزن يدعى عليه بالباطل[85].

وكانت القبائل المجاورة للمدن والسواحل، وخاصة قبائل الغرب والشاوية ودكالة وعبدة، أكثر تعرضا لانتشار الحمايات والمخالطات، مما تسبب في مشاكل عويصة للقواد الذين كان عليهم توجيه الجبايات للمخزن، خاصة وأن هذا الأخير كان يعتمد على هذه القبائل في تزويد بيت مال الدولة بأموال هامة. وقد كتب العديد من العمال والقواد رسائل مختلفة إلى السلطان وإلى نائبه بطنجة، يشتكون فيها من تفاحش أمر الحمايات والمخالطات، مع ما يترتب عنها من عرقلة استخلاص الواجبات والكلف المخزنية من السكان. وتلخص رسالة موجهة من قائد قبيلة المزامزة بالشاوية إلى محمد اللبادي، خليفة النائب السلطاني محمد الطريس بطنجة، عواقب استفحال الحمايات والمخالطات بمنطقة الشاوية، حيث جاء فيها :

"... فلتعلم سيدي أن المخالطين من تجار الأجناس بنواحينا هاذه منعونا من أداء الكلف الواجبة... كالزكاة والخرص ومصالح المخزن وطالما عالجنا ذلك ولا حصلنا على طائل حتى أداهم الحال لمنع كل من نزل معهم وخيم بدواويرهم من الكلف المذكورة... وقد أعيانا ذلك لما صار فيه من حل الأحكام والفساد على المخزن ومنذ مات سيدنا المقدس ونحن نكلفوا عليهم بعدما طالبناهم بأداء ذلك فامتنعوا امتناعا كليا وأطلعنا سيادتك لتباشر

---

[83]) الرسالة مؤرخة بـ 14 محرم 1313 / 7 يوليوز 1895، و.خ.تط. مح 5/14.

[84]) رسالة قائد قبيلتي سفيان وبني مالك بالغرب إدريس الحباسي إلى محمد الطريس، 6 ربيع الثاني 1319 / 23 يوليوز 1901، و.خ.تط. مح 211/84.

[85]) الخديمي علال : **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية**، م.س، ص: 21.

الكلام مع باشدورات الدول الفخام هناك ليكلموا قنصلاتهم يلزمون المخالطين معهم دفع ما بذمتهم من الواجب والخرص والكلايف ويتركون التعرض على الناس..."[86].

ورغم الجهود التي بذلها الوزير الوصي أحمد بن موسى في محاولة الحد من أضرار الحمايات والمخالطات[87]، فإن هذا الداء استمر في الانتشار، حيث عم قبائل عديدة، اختلت فيها أحكام المخزن، ولم يعد بإمكان القواد إجبار جميع السكان على أداء الواجبات والكلف. وفي هذا الصدد كتب قاضي قبيلة بني مالك بالغرب، عبد الله الزيزوني، رسالة معبرة إلى الوزير أحمد بن موسى، أكد فيها استفحال ظاهرة الحمايات والمخالطات في منطقة الغرب، مشيرا إلى بعض العواقب التي نجمت عنها. جاء في هذه الرسالة قول القاضي المذكور :

"... فاعلم رعاك الله وحفظك أن دعاء الباطل قد شاع وذاع من هؤلاء المخالطين وما بقي حكم شرعي ولا مخزني يستقيم معهم فتجد الإنسان من ءال الغرب لا يملك قوت يومه يتوجه لأحد الثغور المجاورة... فيخالط مع أحد تجار الأجناس... فيرجع للقبيلة جبارا عنيدا يأوي إليه أهل الجرائم والفساد فيمتنع من إعطاء الحقوق على الإطلاق وإن قاربه أحد من محله أو جواره أو أعوان قائده في قبض كلفة أو رد سرقة فيدعي بالباطل عليه ويعمل الحجج الواهية على ذلك... وقد ضاعت بذلك أموال..."[88].

وساهمت تعسفات العمال والقواد والأشياخ في لجوء العديد من سكان القبائل إلى طلب حماية الأجنبي ومخالطته، حيث كانت تؤدي إلى تفقير بعضهم، وممارسة أساليب الإكراه لإجبارهم على الخضوع لأوامر المخزن. وتفصح المراسلات المخزنية عن بعض مظاهر هذا التعسف، وعن ردود فعل السكان المتمثلة في محاولتهم الحصول على الحماية

---

86) الرسالة مؤرخة بـ 28 شوال 1314 / فاتح أبريل 1897، م.و.م. مح شوال 1314.

87) البزاز محمد الأمين : **تفاحش مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد**، م.س، ص: 74-79.

يتبين من رسالة مطولة وجهها السلطان إلى النائب محمد الطريس، بتاريخ 27 محرم 1317 / 7 يونيو 1899، أن المخزن كان حريصا على وضع حد لانتشار الحمايات والمخالطات، وأن الوزير أحمد بن موسى وجه، باسم السلطان، تعليمات صارمة إلى النائب السلطاني بطنجة لبذل مجهود أكبر، والتفاوض مع النواب الأجانب حول مسألة الحماية والمخالطة، وتنبيههم إلى الخروقات العديدة التي تشهدها في عدة مناطق من البلاد: م.و.م. مح محرم 1317.

88) الرسالة مؤرخة بـ 18 رمضان 1318 / 5 يناير 1901، و.خ.ح. مح 507.

والمخالطة مع الأجانب اتقاء لشر القائد وأعوانه. فقد كتب النائب محمد الطريس إلى السلطان حول ممارسات القائد عيسى بن عمر العبدي قائلا :

"... ننهي لشريف العلم أسماه الله أنه قد كثرت مهاجرة أهل ثغر ءاسفي إلى هذا الثغر الطنجي... بقصد الدخول في حماية الأجانب وطالما دافعنا عن حمايتهم ولما بحثنا عن السبب في هذه الهجرة ثبت لدينا أن سببها معاملة عاملهم القائد عيسى بن عمر بالقسوة والجفاء والغلظة من استصفاء الأموال وجلد الظهور والسجن وغيره من عظائم الأمور وبلغنا أن هجرتهم غير مقصورة على هذا الثغر بل ملئوا الصويرة والجديدة والدار البيضاء وغيرها من بلاد الإيالة السعيدة..."[89].

وهكذا انتشرت الحمايات والمخالطات بالعديد من مناطق البلاد، وأصبح التجار الأجانب يتجاهرون بها، ويحرضون السكان على عدم أداء الجبايات للمخزن. وتزايد إقبال الناس عليها، فقراء وأغنياء. وكان المولى عبد العزيز يكرر أوامره إلى نائبه بطنجة، محمد الطريس، ببذل قصارى الجهود لوضع حد لتفاحش هذا الداء، والتباحث في الموضوع مع باقي أعضاء دار النيابة، ثم التفاوض مع ممثلي الدول الأجنبية بطنجة، وطلب تدخلهم لوضع حد للتجاوزات التي تعرفها مسألة الحمايات والمخالطات[90].

وأدرك المولى عبد الحفيظ عواقب استشراء داء الحماية والمخالطة، ودور التجار الأجانب القاطنين بالمدن في حماية بعض سكان البوادي والمخالطة معهم. ولذلك عمل على وضع حد لتجاوزات المحميين الذين كان قد تفاحش أمرهم "حتى كادت مدخولات المخزن تتعذر بسببهم"[91]. وكانت التدابير التي اتخذها السلطان في هذا المجال من الشدة والصرامة إلى حد أنها أثارت موجة من الاحتجاجات بين التجار الأجانب ومحمييهم[92].

---

89) الرسالة مؤرخة بـ 16 ذي القعدة 1324 / فاتح يناير 1907، ك.خ.ع. رقم 2720، ص: 236.

90) رسائل عديدة، نذكر من بينها: رسالة المولى عبد العزيز إلى محمد الطريس، بتاريخ فاتح جمدى الأولى 1325/ 12 يونيو 1907، م.و.م. مح جمدى الأولى 1325.

91) رسالة المولى عبد الحفيظ إلى الحاج محمد المقري، بتاريخ 6 رجب 1327 / 24 يوليوز 1909، أوردها محمد الأمين البزاز : **السفارة الحفيظية إلى باريس (1909-1910)**، جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، ندوة حول السلطان مولاي عبد الحفيظ، م.س، ص: 93.

92) نفسه، ص: 78.

بيد أن محاولات المخزن كانت تصطدم بمقاومة السفراء الأجانب بطنجة، وخاصة نواب الدول الراغبة في تفشي الأوضاع بالبلاد ليسهل عليها التدخل المباشر في المغرب. ولم يقتصر الأمر على سفراء هذه الدول، بل إن العديد من القناصل ساهموا بشكل كبير في انتشار الحمايات والمخالطات بالمدن والقبائل المجاورة لها[93].

وقد تسارعت وتيرة هذا الانتشار في أهم القبائل التي كان المخزن يعتمد على جباياتها. واستمر القواد في رفع شكاويهم، ووصف الأحوال المزرية بقبائلهم، والإشارة إلى الصعوبات التي تواجههم في استخلاص الواجبات والكلف المخزنية من المحميين والمخالطين للأجانب. وفي هذا الصدد كتب قائد قبيلتي سفيان وبني مالك سنة 1910، الطيب بن الشرقاوي[94]، إلى النائب السلطاني بطنجة محمد الجباص يقول:

"... فاعلم رعاك الله بأن العامة كلها تشوفت لمخالطة الأجناس وجميع من طلبناه من القبيلة في أداء الكلف المخزنية كالعسكر والحركة ومئونة الهوير السعيد للحمارة وعلف البغال والجمال وغير ذلك ومطالب المخزن فلم يمتثلوه ويفرون للأجناس... وتحيرت لنا الأذهان في ذلك ولا عرفنا الصواب من عدمه أين المحمي من المخالط... وإذا بقيت العامة على هذا الحال ولم يكن لهم ضابط على مقتضى الشروط فالقبيلة كلها تجنح للأجناس ولم يبق أحكام ولا مخزنية على أحد..."[95].

ويظهر أن العامة بقيت فعلا على هذا الحال، فبعد عشرة أشهر تقريبا عاد القائد الطيب بن الشرقاوي ليكاتب الجباص، مؤكدا استمرار انتشار الحمايات والمخالطات بقبيلتي سفيان وبني مالك، الأمر الذي تعذر معه الحصول على "وظائف المخزن كالأعشار والعسكر والحركة وغير ذلك مما لابد منه"[96].

---

93) نذكر على سبيل المثال لا الحصر تصرفات قنصل إسبانيا بفاس في بداية سنة 1910، حيث كان يقوم ببيع ورقة الحماية بشكل علني: رسالة المولى عبد الحفيظ إلى النائب محمد الجباص، بتاريخ 17 محرم 1328 / 29 يناير 1910، م.و.م. مح محرم 1328.

94) حول الدور الذي لعبه القائد الطيب بن الشرقاوي في منطقة الغرب خلال هذه الفترة، أنظر:

- Michaux-Bellaire : Le Rharb, A.M., Vol. XX, 1913, pp. 43-48.

95) الرسالة مؤرخة بـ 4 صفر 1328 / 15 فبراير 1910، م.و.م. مح صفر 1328.

96) الرسالة تحمل تاريخ فاتح ذي الحجة 1328 / 4 دجنبر 1910، م.و.م. مح ذي الحجة 1328.

ولم يقتصر الأمر على قبائل الساحل الأطلسي وقبائل الحوز، بل إن الحمايات والمخالطات انتشرت أيضا حتى داخل المناطق الجبلية، حيث شهدت هي الأخرى تكاثرا سريعا لأعداد المحميين، الذين امتنعوا عن أداء الواجبات والكلف المخزنية. وهذا ما شهدته مثلا قبيلتي رهونة ومصمودة سنة 1910، كما يتضح من رسالة موجهة إلى الحاجب أحمد بن مبارك، جاء فيها :

"... فإن تشوفت لأخبار هذه النواحي فلا بأس... غير أن الجبل دخلته الحماية كمثل دشر من قبيلة الرهونة عمت فيه الحماية وكذلك دشر من مصمودة والناس هنا في غفلة وهم في غنى عن الأمور المخزانية والأغراض السلطانية ولا شعروا بما هم مكلفين به من الأعتاب الشريفة وكل واحد مشتغل بنفسه..."[97].

وارتبط انتشار الحمايات والمخالطات بالعديد من القبائل خلال هذه الفترة باستفحال النفوذ الأجنبي بين المغاربة في عهد المولى عبد الحفيظ، وخاصة بين الفئات المتمولة[98]. وأكد الحجوي هذه الوضعية حيث أشار إلى أنه "لم يبق غني بفاس بل وبالقبائل القريبة من فاس والثغور ومكناس ومراكش وغيرها من المدن إلا وقد نال الحماية الأجنبية"، وأضاف الحجوي قائلا: "لم يبق شريف ولا شيخ زاوية أو عالم له مال يخاف عليه إلا وصار له حماية أجنبية"[99].

وإذا كان انتشار الحمايات والمخالطات قد أثر بشكل كبير على تناقص مداخيل المخزن الجبائية، فإن العواقب البعيدة لهذه الظاهرة كانت أخطر من ذلك بكثير، حيث لعبت دورا أساسيا في فرض حماية عامة على الدولة المغربية من طرف فرنسا في العام 1912. وقبل أن تصل الأمور إلى هذا الحد كانت الحمايات والمخالطات قد لعبت دورا كبيرا في بروز مجموعة من الظواهر الاجتماعية، كان من أهمها انتشار أعمال السرقة والنهب.

---

97) رسالة تحمل توقيع محمد النماط إلى الحاجب أحمد بن مبارك، بتاريخ 14 ربيع الأول 1328 / 26 مارس 1910، و.خ.ح. مح 79.

98) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 422-423.

99) الحجوي محمد بن الحسن : **تقاييد تاريخية**، م.س، ص: 47.

6 – استفحال ظاهرة اللصوصية الاجتماعية

ترتبط ظاهرة اللصوصية بالفقر وسوء الأوضاع الاجتماعية لبعض فئات المجتمع[100]. ومعلوم أن الجباية ساهمت بشكل كبير في تفقير العديد من سكان البوادي، ذلك أن تزايد الضغط الجبائي على هؤلاء دفع ببعضهم إلى ممارسة أعمال اللصوصية، من سرقة، ونهب، وقطع طرق.

وارتبط تفاحش ظاهرة اللصوصية في مغرب القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بانحلال بنيات البلاد الاقتصادية والاجتماعية، واستفحال التدخل الأجنبي في شؤون البلاد. وشكلت الحمايات الأجنبية، وما واكبها من اتساع الفوارق الاجتماعية وظلم جبائي، عاملا أساسيا في هذا الباب، ذلك بأن انتشار ظاهرة قطع الطرق والسطو على القوافل التجارية ونهب قطعان الماشية كان إلى حد ما نتيجة لتفقير فئات واسعة من سكان البوادي وتهميشها[101].

وتؤكد الوثائق المخزنية وقوع حالات متعددة من السطو على أملاك الناس ونهبها بمناطق مختلفة من البلاد. فقد أشار أحد قواد قبيلة دكالة إلى "كثرة السرقة ومد الشفارة أيديهم في أمتعة الناس حتى أن الرجل لتسرق له البهيمة وإن قام مع السارق يخاف من ضرب البارود والحديد وإن تبع ءاثارها فلا يتوصل إلا بثمنها[102]". وطلب القائد المذكور من السلطان مكاتبة كافة قواد قبيلة دكالة، وحثهم على التعاون في ما بينهم من أجل وضع حد لانتشار ظاهرة اللصوصية في بلادهم[103].

وشهدت منطقة الغرب أيضا انتشار أعمال اللصوصية. فقد كتب قائد قبيلة بني مالك، إدريس بن الحسين الحباسي، إلى الوزير أحمد بن موسى مشيرا إلى أن أعمال السرقة والنهب "تفاحش أمرها واشتد ضررها" حتى أن ما يملكه الضعفاء والمساكين أصبح

---

100) BOURQIA (Rahma) : Vol, Pillage et Banditisme dans le Maroc du XIXe siècle, Hespèris-Tamuda, vol. XXIX, Fasc. 2 (1991), pp. 191-226.

101) KENBIB (Mohamed) : Protégés et Brigands dans le Maroc du XIXe siècle et début du XXe, Hespèris-Tamuda, vol. XXIX, Fasc. 2 (1991), pp. 227-248.

102) ر.ق. بوشعيب المنديلي إلى السلطان، بتاريخ متم شعبان 1312 / 25 فبراير 1895، و.خ.ح. مح 343.

103) الرسالة نفسها.

"حلال للنهاب". وطلب القائد الحباسي من الوزير المذكور إصدار الأمر لقواد منطقة الغرب بالقبض على اللصوص "وإراحة المسلمين منهم"(104).

ويمكن التأكيد، من خلال ما تفصح عنه العديد من الوثائق المخزنية، على أن المحميين والمخالطين للأجانب لعبوا دورا أساسيا في انتشار اللصوصية الاجتماعية بالعديد من القبائل، لأنهم كانوا يمنحونهم الحماية اللازمة التي تجنبهم الحساب والعقاب. ونذكر في هذا الصدد بعض ما ورد في رسالة "مساكين" قبيلة سفيان وبني مالك بالغرب إلى السلطان، في بداية سنة 1898، حيث جاء فيها :

"... فلينهى لكريم علم سيدنا... أن إخواننا المسكين (كذا) في شدة الضيق على ما حل بهم في قبيلتي سفيان وبني مالك من نهب الماشية وكثرة الضرب علينا وعليهم ليلا ونهارا حتى صارت الماشية يمرون بها في الدواوير على عين الصادر والوارد نهارا فلم يجد المسكين من يعينه على دفع المصيبة التي أصابته مع اللصوص لكونهم متعلقون بالمخالطين مع النصرى لأن كل واحد تحت يديه نحو أربعون شفارا ويطلقونهم علينا ولا يخشون من أحد..." (105).

كانت أعمال اللصوصية هذه تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام المخزن، حيث كان السلطان يوجه أوامر مختلفة إلى قواد القبائل المعنية من أجل بذل ما يلزم من الجهد قصد الحد من انتشار هذه الظاهرة. فقد كتب السلطان إلى قواد منطقة الغرب محذرا إياهم من تفاحش أعمال السرقة والنهب بقبائلهم، وأمرهم بإلقاء القبض على "أهل السرقة والفساد". وفي الوقت نفسه، وجه عمه مولاي عبد المالك وقائد الرحى بوشتى بن الفيلالي، ومعهم خمسون فارسا، قصد النزول على القواد المذكورين، وإجبارهم على تنفيذ أوامره (106).

104) الرسالة مؤرخة بـ 4 رجب 1314 / 9 دجنبر 1896، و.خ.ح. مح 33.

105) الرسالة مؤرخة بـ 28 شعبان 1315 / 22 يناير 1898، و.خ.ح. مح 426.

106) ر.ق. علي بن عبد السلام بن عودة إلى أحمد بن موسى، 20 شعبان 1316 / 3 يناير 1899، و.خ.ح. مح 460.

وكتب السلطان أيضا إلى نائبه بطنجة محمد بن العربي الطريس رسالة أشار فيها إلى انتشار أعمال اللصوصية بمنطقة الغرب، محددا الإجراءات التي اتخذها للحد من انتشار هذه الظاهرة. جاء في هذه الرسالة قول السلطان : "... فقد بلغ لعلمنا الشريف تفاحش أمر السرقة والخيانة والنهب والسفك والقطع ببلاد أهل الغرب فكتبنا لعمالهم بالقيام على ساق في البحث عن المشتغلين بذلك وقبضهم أينما كانوا ووجهنا طائفة من العسكر السعيد صحبة عمنا مولاي عبد المالك للوقوف على تنفيذ ذلك حرصا على حسم هذه المادة التي يخشى من سريان فسادها إن لم تتدارك إذ لا أهم من حفظ الأنفس وأمن السبل وصيانة الأموال فامتثلوا وقبضوا على البعض وأجابوا عن رؤوس الفساد الذين يجب تطهير البلاد منهم لكون جلهم في الحماية ولهم المخالطة مع التجار وكل منهم يجمع عليه في محله عددا من الأخلاط الفارين من قبائلهم وغيرهم من إخوانهم أيضا ويجعلون يدا واحدة في التعصب على ما ذكر وها نحن أمرناهم بتوجيه تقييد بيان أسمائهم وأنسابهم وأسماء مخالطيهم وأجناسهم لك لتبحث عمن كان ثابت الحماية والمخالطة منهم وتباشر الكلام مع نواب مخالطيهم بشرح هذه المفاسد التي يسعون فيها وسطر الوجوه النافعة في علاج دائهم وحسم مادته..."[107].

غير أن أعمال السرقة والنهب استمرت في التزايد بالعديد من المناطق، وخاصة بالقبائل المجاورة للمراسي حيث يكثر المحميون والمخالطون. ففي منطقة الغرب، التي اتخذناها كمثال فقط، استفحل أمر اللصوصية، رغم ما بذله المخزن من الجهود الهادفة إلى وضع حد لها. فقد كتب السلطان إلى قائد قبيلة الخلط، عبد القادر الخلخالي، في شهر ماي 1901، مشيرا إلى استمرار أعمال السرقة والنهب في ضواحي القصر الكبير، ولذلك أمره بإلقاء القبض على المتهمين من سكان قبيلة الخلط، وبذل قصارى الجهود من أجل وضع حد لهذه الظاهرة التي استفحلت بمنطقة الغرب منذ عدة سنوات[108].

وبعد صدور الإصلاح الجبائي العزيزي المعروف بالترتيب، اندلعت اضطرابات اجتماعية بالعديد من القبائل، وانتشرت أعمال سرقة ونهب وفتن وتشويش، ساهم في

---

107) الرسالة تحمل تاريخ 13 رمضان 1316 / 25 يناير 1899، و.خ.تط. مح 69/17.

108) الرسالة مؤرخة بـ 25 محرم 1319 / 13 ماي 1901، م.و.م. مح محرم 1319.

إذكائها القواد المعارضون للترتيب، الذين كانوا يغضون الطرف عن عصابات اللصوص لنشر الفوضى والإخلال بالأمن من أجل إفشال الترتيب[109].

وانتشرت هذه الاضطرابات، بما واكبها من أعمال اللصوصية، في أقاليم عرفت توسعا كبيرا في نشاط الأجانب الاقتصادي، ولعلاقتهم مع السكان عن طريق الحماية والمخالطة، مثل الغرب ودكالة والشاوية[110].

كما شهدت منطقة الشمال الغربي انتشارا كبيرا لأعمال السرقة والنهب وقطع الطرق، وخاصة في ضواحي مدينتي تطوان وطنجة[111]. وقد أشار النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس، في رسالة موجهة إلى السلطان في مارس 1903، إلى انعدام الأمن بمنطقة فحص طنجة وإلى **"**ترصد فساد الفحص لما يخرج من طنجة من مال المخزن... وقد كثر النهب بطرقهم ومد اليد في الحمايات والرقاصين**"**[112]. ولمواجهة هذا الوضع وجه السلطان إلى المنطقة أخاه مولاي بوبكر والقائد الجيلاني بن الموذن السرغيني من أجل حث القبائل على إلقاء القبض على المشتغلين بأعمال السرقة والنهب، والقيام بإصلاح النزالات[113] التي تعمل على ضمان أمن المسافرين والتجار[114].

---

109) راجع الفصل الخامس من هذا الكتاب.

110) للتوسع أكثر أنظر :

- الخديمي علال : **التدخل الأجنبي والمقاومة**، م.س، ص: 30-35.
- نفسه، **العواقب الاجتماعية والسياسية لـ"ترتيب" 1901**، م.س، ص: 225-238.

111) التمسماني عبد العزيز خلوق : **جوانب من تاريخ جبالة المعاصر**، م.س، ص: 16-38.

- نفسه : **تشخيص المجتمع الجبلي**، م.س، ص:38-42.

112) الرسالة مؤرخة بـ 28 ذي الحجة 1320 / 28 مارس 1903، و.خ.ح. مح 681.

113) النزالات: ج نزالة، وهي تعني الحراسة التي أنزلت في مكان معين للقيام بحراسته. ثم أصبحت الكلمة تدل على المكان. وهي بذلك تشكل مؤسسة مخزنية، الهدف منها حفظ الأمن خاصة أمن الطرق، وتسهيل مهمة المسافرين ومبادلات التجار: حول مفهوم النزالة ووظيفتها راجع: الخديمي علال : **النزايل والمواصلات والتدخل الأجنبي في المغرب خلال القرن التاسع عشر**، هيسبريس تمودا، العدد 31، (1993)، ص: 7-21.

114) رسالة مولاي بوبكر والقائد الجيلاني بن المودن إلى الوزير محمد لمفضل غريط، بتاريخ 6 ربيع الأول 1321/ 2 يونيو 1903، و.خ.ح. مح 601.

وكان السلطان مضطرا إلى الاعتماد على القواد المحليين للحد من استفحال ظاهرة اللصوصية، ولذلك كان يكرر أوامره إلى العديد منهم، ويحذرهم من انتشار أعمال السرقة والنهب، بل ويندد بسكوتهم عن هذه الأعمال. ولاشك في أن أعمال اللصوصية كانت تستفحل خلال فترات ضعف السلطة المركزية، وعجزها عن مراقبة الأوضاع بالقبائل. وفي العام 1906، كان السلطان مولاي عبد العزيز عاجزا عن إلزام كبار القواد بالحوز على تنفيذ الأوامر الصادرة عنه، كما هو الحال بالنسبة للقائد المدني الكَلاوي الذي اكتفى السلطان بإصدار تهديدات متكررة إليه، دون أن يتمكن من إجباره على الخضوع كلية لأوامره[115]. جاء في إحدى رسائل السلطان إلى الكَلاوي قوله :

"... فقد بلغ لشريف علمنا ما تفاحش بجوانب مراكش من وقوع النهب والهجوم على العزائب والزروع والتلصص على أربابها وخروج الحال بذلك عن الطور وتعجبنا من التمادي على ذلك مع حضوركم هناك فإذا لم تكفوا المخزن حتى في كف هذا الأذى وقمع هؤلاء الفساد المشتغلين بالسرقة والهجم فلا خير يرجى في أحد ولا محالة أن العمال لو قاموا على ساق الجد في الضرب على يد الفعال وتتبع آثارهم لكفي هذا الهم من أول الأمر وعليه فبوصوله إليك نامرك أن تقوم على ساق الجد في البحث عن الفعال والاجتهاد في تطهير ساحة المدينة منهم وحسم مادتهم وترصدهم بمظان الحصول وقد كتبنا لغيرك من العمال المجاورين لمراكش بمثل هذا وإن وقع شيء من ذلك بعد هذا فإنما يكون الكلام فيه معكم ولا يعود الدرك إلا عليكم..."[116].

والواقع أن جهود المخزن الهادفة إلى وضع حد لانتشار أعمال السرقة والنهب، حتى بعد أن شهد المغرب تحولات سياسية تمثلت في عزل المولى عبد العزيز وتولية المولى عبد الحفيظ سنة 1908، ظلت تصطدم بعواقب التدخل الأجنبي في البلاد، وخاصة ما تعلق منها باستفحال الحمايات والمخالطات مع الأجانب. ففي قبيلتي سفيان وبني مالك بالغرب، استمرت أعمال السرقة والنهب والقتل دون محاسبة أو عقاب، كما تفصح عن ذلك رسالة القائد الطيب بن الشرقاوي إلى النائب محمد الطريس في دجنبر 1910، والتي جاء فيها :

---

115) الخديمي علال : **الحركة الحفيظية**، م.س، ص: 142-143.

116) الرسالة مؤرخة بـ 12 جمدى الثانية 1324 / 3 غشت 1906، و.خ.ح. مح 615. أوردها أيضا الخديمي علال: المرجع نفسه، ص: 142.

"... فليكن في علم سيادتك أن جل قبيلتنا سفيان وبني مالك قد انحاشوا الى مخالطة الأجناس وحمايتهم وتعصبت كل فرقة بعصبيتها وعمدت كل فرقة على نهب أموال الناس ليلا ونهارا وقتل الأنفس وجلت جرايمهم وتمادى غيهم وفسادهم مع كل يوم يسمع صريخ الموتى والنهب وذلك حيث اسندوا شأنهم إلى مخالطيهم ومحميهم وأمنوا من سطوة سيدنا... وتعذرت الأحكام من هذا القبيل..."[117].

وهكذا، فإن المتسببين في أعمال اللصوصية والاعتداء على الغير كانوا يستندون إلى الدعم الأجنبي بادعاء المخالطة الكاذبة أو بالدخول في الحماية[118]. ولم يقتصر الأمر على الأشخاص العاديين، بل تعداه إلى أشياخ المخزن، فكل من تجبر منهم على السكان، وارتكب النهب والإجرام، كان يلجأ لحماية الأجنبي فرارا من القصاص.

---

117) الرسالة تحمل تاريخ فاتح حجة 1328 / 4 دجنبر 1910 م.و.م. مح ذي الحجة 1328.

118) الخديمي علال : **عواقب التدخل الأروبي بالشاوية خلال القرن التاسع عشر**، م.س، ص: 31-46.

خاتمة عامة

تبين من دراسة النظام الجبائي الخاص باستخلاص جبايات سكان البوادي أن المخزن عين جهازا محليا لتسهيل الحصول على الواجبات والكلف المخزنية من القبائل. وتشكل هذا الجهاز على الخصوص من العامل أو القائد، والأشياخ، والأمناء، والمقدمين، والأعوان، ثم القضاة والعدول. وقد هدف المخزن من تعديد أطراف الجهاز الجبائي المحلي إلى التقليل من فرص الاختلاس والتعسف على السكان. ورغم النفوذ الذي كان يتمتع به القائد داخل القبيلة، فإن المخزن استفاد من تعدد عناصر الجهاز المحلي، عن طريق مراقبة بعضهم للبعض، وإخباره بالتجاوزات التي تحدث أثناء استخلاص الجبايات من السكان، الأمر الذي كان يساعده على التدخل بحزم لوضع حد لهذه التجاوزات.

ولم تكن أوضاع المخزن، في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مساعدة على وضع جهاز جبائي منظم وفعال. ذلك بأن الجباية تحتاج إلى نظام تدبير وتسيير لم تكن إمكانيات المخزن تسمح بوضعه والتحكم في مختلف مراحله. فالمشاكل الداخلية، والضغوط الخارجية، وتفكك البنيات الاقتصادية والاجتماعية داخل القبائل، عوامل كانت تعيق عملية ضبط استخلاص الجبايات والكلف من سكان البوادي، وجعلت الجهاز المحلي يعاني من خلل كبير أتاح الفرصة لحكام القبائل وذوي النفوذ داخلها للحصول على امتيازات جبائية حرمت المخزن من الاستفادة من أموال كان في أمس الحاجة إليها.

كان الجهاز المحلي مكلفا باستخلاص أنواع متعددة من الجبايات والكلف كان تحصيلها يتم طوال السنة. وكان لتعدد الاستخلاصات الجبائية ارتباط وثيق بتزايد أزمة المخزن المالية، واشتداد الضغوط السياسية والاقتصادية الأجنبية عليه. وكانت جبايات القبائل أهم مورد مالي مساعد للمخزن على التغلب على فراغ خزينة الدولة، وأداء التعويضات والغرامات للأوربيين ومحمييهم، وتمويل بعض الإصلاحات. بيد أن تعدد الأداءات الجبائية، وتقارب فترات تحصيلها، أثر بشكل سلبي في تدني أوضاع سكان

البوادي، وزاد من معاناتهم. ولم يكن عبء الأداء تتحمله كل القبائل بنفس الدرجة، فقد تبين أن قبائل منطقة الحوز، في مفهومها الواسع الذي يمتد بين جنوبي مدينة الرباط والسفوح الشمالية لسلسلة الأطلس الكبير، إضافة إلى قبائل الغرب، وخاصة المجاورة منها لمدينتي فاس ومكناس، تحملت أكثر من غيرها عبء تزويد المخزن بأنواع مختلفة من الواجبات والوظائف والكلف. كما أن أداء جميع أنواع الجبايات لم يكن يشمل كل الفئات المكونة للمجتمع المغربي. ذلك بأن البعض منها كان يتمتع بظهائر الإنعام والتوقير، مثل الشرفاء والمرابطين ورجال الزوايا والعلماء والقضاة. وقد كانت هذه الفئات الاجتماعية معفاة من أداء الجبايات غير الشرعية، في الوقت الذي تحمل فيه العامة من السكان عبء أداء جميع أنواع الضرائب الشرعية وغير الشرعية. وإلى جانب ذلك تمتع بعض المغاربة بامتيازات جبائية كبيرة بفضل انتمائهم للمخزن أو تعاملهم مع الأجنبي.

ولم يكن من السهل تحصيل مختلف أنواع الجبايات والوظائف والكلف من سكان البوادي. فقد واجه المخزن صعوبات كبيرة في استخلاصها، تجلت أساسا في المشاكل التي كانت تواجه مسألة ضبط تقدير الإنتاج على السكان. ولم يكن المخزن يراعي، في الغالب، الإنتاج عند تقدير الواجبات، ولذلك عانى سكان القبائل من حيف في التقدير لم يكن يأخذ بعين الاعتبار، أحيانا، تحولات المناخ وآفات الطبيعة.

ورغم الخلل المسجل في نظام الجباية وأساليب استخلاصها، فإن المخزن عمل جاهدا على التخفيف عن السكان من عبء الجباية ووطأتها، بإمهال القبائل العاجزة في استخلاص ما عليها من واجبات وكلف لبيت المال، وتأجيل الأداء خلال سنوات الجفاف أو على إثر معاناة السكان من أزمات الطبيعة وجوائحها، ثم تقسيط الواجبات على عدة أعوام. وكثيرة هي الوثائق التي تؤكد أن المخزن كان يأخذ بعين الاعتبار ضعف الفلاحين، بل كان يعمل على تزويد القبائل المتضررة بالحبوب للتقليل من معاناتها من ندرة الإنتاج وارتفاع الأثمان.

وعلى عكس ما ذهبت إليه العديد من الكتابات الأجنبية، فإن المخزن كان يتبع أسلوب المرونة والسلم في استخلاص جبايات القبائل. وكان يقوم بتهديد القبائل الرافضة لأوامره، في محاولة لتفادي استعمال القوة ضدها. بيد أن الحصول على الأموال خلال عهدي المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ كان بالفعل أصعب المشاكل الداخلية التي واجهت

السلطانين، مما تطلب استعمال مختلف أنواع الزجر، واستخدام القوة أو التلويح بها، لاسيما وأن المطالب الجبائية كانت في كثير من الأحيان فادحة ومتكررة لم تجد معها العديد من القبائل من حل غير إبداء العصيان والامتناع عن الأداء.

وأثرت التحولات التي شهدها المغرب بعد وفاة المولى الحسن سنة 1894 في طبيعة السياسة الجبائية والتسخيرية التي اتبعها المخزن تجاه القبائل. فما أن تمكن الوزير أحمد بن موسى البخاري من القضاء على معارضيه، وفرض وصايته على السلطان المولى عبد العزيز، وإخماد الفتن التي انتشرت بعد وفاة المولى الحسن، حتى شرع في مطالبة القبائل بأداء الواجبات والوظائف والكلف المترتبة عليها، وضغط على القواد من أجل الإسراع بتزويد خزينة الدولة بجبايات قبائلهم. وبتكرار الأوامر الموجهة إليهم تعسف القواد على محكوميهم، ولعبت هذه التعسفات دورا كبيرا في تزايد حدة الحيف الجبائي الذي لحق سكان البوادي خلال هذه الفترة، وزادت من معاناة فئات عريضة منهم. وقد تبين أن الضغط الجبائي خلال هذه المرحلة شمل قبائل عديدة، خصوصا قبائل الحوز، وسوس، ودكالة، وعبدة، والشاوية، وقبائل الغرب.

وبعد وفاة الوزير أحمد بن موسى سنة 1900، حاول السلطان مولاي عبد العزيز القيام بإصلاح جذري للضرائب وطرق جبايتها، سمي بالترتيب، بعد أن أدرك ما ينطوي عليه نمط التحصيل من اعتساف، واقتنع بإجحاف أسلوب الجباية وبحيف كيفية توزيعها في القبائل. وقد هدف الإصلاح الجبائي الجديد، من ضمن ما هدف إليه، إلى تحقيق توزيع عادل للجباية على مختلف فئات السكان، بغض النظر عن الغني منهم والفقير "والشريف والمشروف". ووضع تقنينا واضحا لكيفية استخلاص الضرائب وتوزيعها، متخذا من الثروة الممتلكة موضوعا للضريبة، ومقصيا كل تدخل للعمال والقواد فيها. وشكل هذا المشروع نقطة تحول هامة في مسار تطور العلاقة الجبائية والتسخيرية بين المخزن والقبائل. غير أن افتقاده للمرونة اللازمة، وإخلاله ببعض القواعد الدينية من خلال إلغائه للزكاة، جعله يصطدم بعوائد الناس في مجتمع محافظ لم يكن من السهل تقبله لإصلاحات تمس جانب الشريعة. يضاف إلى ذلك أن القيام بإصلاح جبائي عصري كان يحتاج إلى إحداث تغييرات عميقة داخل الجهاز المخزني بأكمله. فقد صدر الترتيب العزيزي في وقت كان المخزن يعاني من مشاكل وانقسامات، ولم يكن بإمكانه فرض قراراته على جميع ممثليه

المحليين بالقبائل. فكان أن اصطدم تطبيق الترتيب بالمصالح والامتيازات التي كان يتمتع بها أفراد من الجهاز المخزني وذوي النفوذ داخل القبائل.

وكان الأجانب يترصدون أوضاع المخزن، وعلى دراية بأحوال المجتمع المغربي، وقد بذلوا جهدا كبيرا، منذ عدة عقود، لإنهاك المخزن وإضعافه. ولذلك عملوا على دفع السلطان إلى القيام بإصلاحات لم تكن قد تهيأت لها بعد الظروف المواتية، ووضع العراقيل أمام إنجاح كل مبادرة من شأنها أن تقوم بإصلاح الأوضاع المتجهة نحو مزيد من التدهور والاستفحال. فكان أن فشل مشروع الترتيب العزيزي، واضطر المخزن إلى العودة إلى النظام القديم في الجباية. ولم يكن ذلك بالأمر الهين، لاسيما وأن القبائل تعودت على عدم الأداء لعدة سنوات.

وكانت عواقب فشل الترتيب وخيمة على أوضاع البلاد ومستقبلها. فقد عانى المخزن من أزمة مالية خانقة دفعته إلى عقد سلسلة من القروض مع دول أوربية، وتحكمت هذه القروض في مستقبل البلاد الاقتصادي وحتى السياسي. وأصبح المخزن عاجزا عن فرض هيبته، وإرغام القواد ومحكوميهم على أداء الواجبات والكلف المخزنية. وزاد الوضع تأزما ظهور حركة الجيلالي الزرهوني (بوحمارة)، التي أنهكت خزينة الدولة، وقضت على كل محاولة لإصلاح الوضع وجبر اعتلاله.

وإذا كان السلطان مولاي عبد العزيز قد حاول، عن حسن نية، القيام بإصلاحات كفيلة بتحسين أحوال رعيته، ورفع الظلم عنها، والتخفيف من معاناتها من عبء الجباية والتسخير، فإن فشل مشروعه ساهم بشكل كبير في الإطاحة به، ومبايعة أخيه المولى عبد الحفيظ خلفا له.

كان المولى عبد الحفيظ على دراية تامة بالتطورات التي شهدتها البلاد منذ وفاة أبيه المولى الحسن. وقد تولى الحكم في وضعية سياسية واقتصادية متدهورة، طغى عليها هاجس مواجهة التدخل الفرنسي في شرق البلاد وغربها. ووجد خزينة الدولة تعاني من عجز فضيع، وألزم بدفع تعويضات مالية هامة عن حوادث الدار البيضاء سنة 1907، وكان في حاجة ماسة ومستعجلة للمال من أجل تسيير دواليب مخزنه، ولم يكن الوقت مناسبا للقيام بإصلاحات جبائية. ولذلك عاد المولى عبد الحفيظ إلى أساليب الجباية التقليدية، وعمل على

تجنب الأخطاء التي وقع فيها سلفه. غير أن تصرفات الوزير الصدر المدني الكَلاوي وتعسفاته، خاصة في مجال الجباية، أساءت للمخزن الحفيظي بأكمله. وساهم في تأزيم الوضع تقوية نفوذ عدد من العمال والقواد، وتعيينهم رغم معارضة السكان. وبعد أن كان سكان القبائل متحمسين في معظمهم للحركة الحفيظية، أملا في تخليصهم من عبء الجبايات والكلف، ومن تعسفات حكامهم، وجدوا أنفسهم من جديد تحت ضغط جبائي عاد بهم إلى الوضعية السابقة للترتيب العزيزي سنة 1901، فسارت الأمور على عكس ما كانت تتمناه معظم فئات المجتمع المغربي.

كانت عواقب اختلال النظام الجبائي، وتذبذب السياسة الجبائية، وتزايد الضغط الضريبي، وخيمة على أحوال السكان الاقتصادية والاجتماعية، تجلت بالأساس في حالة التفقير العام الذي تعرضت له العديد من البوادي، بارتباط مع معاناة السكان من تتابع الآفات الطبيعية، من جفاف وجراد وأوبئة. وقد لجأ العديد من سكان البوادي إلى الفرار من أراضيهم هروبا من أداء الواجبات والكلف المخزنية، في ظاهرة اجتماعية كادت أن تكون لازمة للقبائل طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين. كما لجأ بعضهم إلى الاستحرام بالأضرحة والزوايا والمساجد تشكيا من تعسفات العمال والقواد. في الوقت الذي انتشرت فيه ظاهرة الاستدانة من التجار الأجانب واليهود من طرف سكان القبائل الفقراء الباحثين عن قروض كفيلة بمساعدتهم على مواجهة تكاليف العيش، وأداء واجبات المخزن وكلفه. غير أن مسألة الاستدانة ضاعفت من متاعب سكان البوادي المادية، وخلقت مشاكل عويصة للمخزن جعلته يتدخل في مناسبات عديدة لوضع حد لاستشرائها.

وترتب عن تزايد الضغط الجبائي أيضا لجوء العديد من السكان إلى التعلق بالأجانب، عن طريق الحمايات والمخالطات، للتهرب من أداء الواجبات والكلف المخزنية، حيث كان العديد من الرعايا المغاربة يتواطأون مع الأجانب للحصول على امتيازات جبائية، والتنصل من متابعة المخزن. ولم يكتف الأجانب بمنح ورقة الحماية لفئات عريضة من المجتمع المغربي، بما لذلك من عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، بل سعوا أيضا إلى إثارة الاضطراب بالتشجيع على أعمال السرقة والنهب والإخلال بالأمن العام.

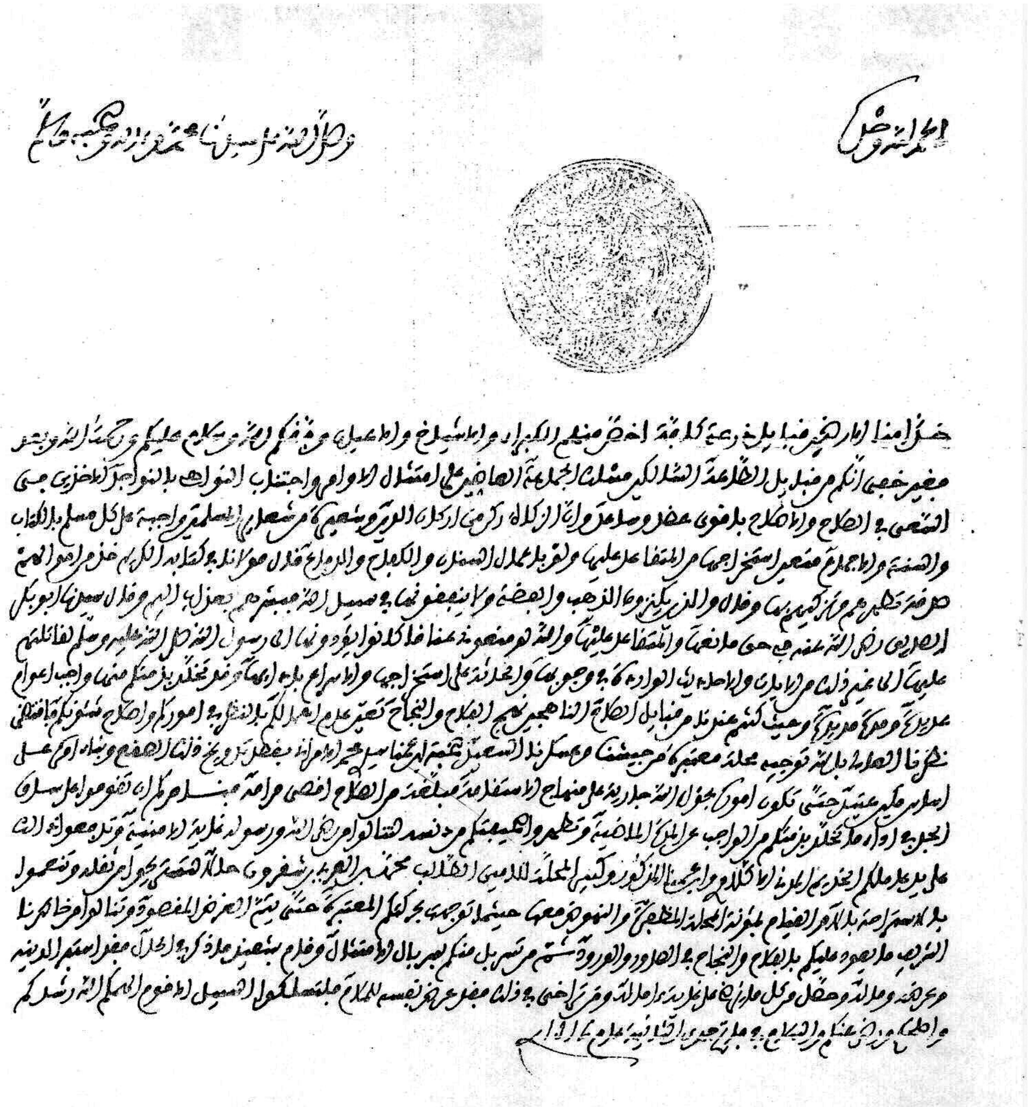
بيد أن أهم عواقب تزايد الضغط الجبائي على القبائل تجلت في اتساع حركة التمرد بالعديد من المناطق. ذلك أن إنهاك سكان البوادي بضرائب مختلفة، وتزايد التغلغل الأجنبي في البلاد، وضعف المخزن وتعدد أزماته، عوامل أساسية ترتبت عنها انتفاضات قبلية هنا وهناك، اتسع معها عدد الرافضين لأداء الواجبات والكلف المخزنية. ولم يستطع لا مولاي عبد العزيز ولا مولاي عبد الحفيظ بعده، أن يفرضا سلطتهما الفعلية على مجموع أنحاء البلاد. فلم يكن يتم إخماد تمرد إحدى القبائل إلا وتنتفض أخرى في سلسلة تتابعت حلقاتها بشكل خدم مصالح الدول المتربصة باحتلال المغرب وأضعف كثيرا وضع الحكام والمحكومين.

ولابد من التأكيد على أن هذه التمردات لم تكن في مجملها نتيجة لسياسة جبائية جائرة، ولم تكن كل الأحداث والانتفاضات القبلية ناتجة عن رغبة سكان البوادي في رفض أوامر المخزن ومواجهة الجهاز الحاكم، مركزيا كان أو محليا، بل إن التطورات المشار إليها ترتبط ارتباطا وثيقا بعواقب استفحال التدخل الأجنبي في البلاد، وبالآثار المدمرة للاقتصاد الرأسمالي. وقد ساهمت العوامل الخارجية في جعل الجباية نقطة تصادم بين المخزن والرعية. وكانت بعض الدول الأجنبية تعمل على إنهاك المخزن، ودفعه إلى الضغط أكثر على رعاياه، لإضعاف الجبهة الداخلية، وتمهيد الطريق أمام فرض السيطرة الأجنبية على البلاد.

وهكذا زاد تمرد القبائل في اتساع الهوة بين المخزن وبعض القبائل، حتى وصل الأمر إلى ما يشبه القطيعة بين الجانبين سنة 1911. ولاشك في أن الضغط الجبائي، وما ترتب عنه من عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية، ساهم في تدهور أوضاع المغرب، وساعد الأوساط الاستعمارية الفرنسية في فرض الحماية على السلطان سنة 1912.

وقد عملت فرنسا على وضع تنظيم مالي يخدم مصالحها بالمغرب، عن طريق تطبيق ما سمي بترتيب الحماية منذ سنة 1913، ثم صدر ظهير منظم لضريبة الترتيب في 10 مارس 1915. وإذا كانت سلطات الحماية قد استفادت من هذا المورد الجبائي الذي أصبح عبؤه أكثر ثقلا، فإن معاناة المغاربة قد زادت في ظل ظروف الاحتلال. ولم يتنفس سكان البوادي الصعداء إلا بعد إلغاء ضريبة الترتيب في عهد الاستقلال، بقرار من الملك الحسن الثاني في يونيو 1961.

ملحق الوثائق



وثيقة رقم 1 : نموذج من الظهائر التي تأمر بأداء واجب الزكاة، و.خ.ح. عهد مولاي عبد العزيز، مح 470.

الحمد لله وحده　　　　وصلى الله على سيدنا محمد وءاله وصحبه

الطابع السلطاني العزيزي

خدامنا الأرضين قبائل ذرعة كافة أخص منهم الكبراء والأشياخ والأعيان وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد فغير خفي أنكم من قبائل الطاعة السالكين مسلك الجماعة العاضين على امتثال الأوامر واجتناب النواهي بالنواجد الآخذين في السعي في الصلاح والإصلاح بأقوى عضد وساعد وأن الزكاة ركن من أركان الدين وشعيرة من شعائر المسلمين واجبة على كل مسلم بالكتاب والسنة والإجماع متعين استخراجها من المتقاعد عليها ولو بإعمال السنان والكفاح والدفاع قال مولانا في كتابه الكريم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وقال والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم وقال سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه في حق مانعها والمتقاعد عليها والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الواردة في وجوبها والحاثة على استخراجها والإسراع بأدائها وقد تخلد بذمتكم منها واجب أعوام عديدة ومدة مديدة وحيث كنتم عندنا من قبائل الصلاح الناهجين نهج الفلاح والنجاح تعين عدم إهمالكم بالنظر في أموركم وإصلاح شؤونكم فاقتضى نظرنا العالي بالله توجيه محلة معتبرة من جيشنا وعسكرنا السعيد صحبة ابن عمنا سيدي محمد الامراني بقصد تدويخ ذلك الصقع وبناء أمره على أساس مكين عتيد حتى تكون أموره بحول الله جارية على منهاج الاستقامة مبلغة من الصلاح أقصى مرامه فنامركم أن تقوموا على ساق الجد في أداء ما تخلد بذمتكم من الواجب عن المدة الماضية وتطهروا صحيفتكم من دنسه لتنالوا من رضى الله ورسوله غاية الأمنية وتدفعوا ذلك على يد عاملكم الخديم المدني الأكلاوي وابن عمنا المذكور وكبير المحلة الأمين الطالب محمد بن العربي بن شقرون حالا لتستريحوا من ثقله وتنعموا بالاستراحة بالا والقيام بمؤنة المحلة المظفرة والنهوظ معها حيثما توجهت بحركتكم المعتبرة حتى يتم الغرض المقصود وتنالوا من خاطرنا الشريف ما يعود عليكم بالفلاح والنجاح في الصدود والورود ثم من تسربل منكم بسربال الامتثال وقام بتنفيذ ما ذكر في الحال فقد استبرأ لدينه وعرضه وماله وحصل من كل ما يرضي على غاية ءاماله ومن تراخى في ذلك فقد عرض نفسه للملام فلتسلكوا السبيل الأقوم ألهمكم الله رشدكم وأصلحكم ورضي عنكم والسلام في فاتح جمدى الثانية عام 1316هـ



الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

خديمنا الأرضى القايد محمد [illegible] وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فإن الله تعالى استرعانا
عباده وأورثنا أرضه وبلاده وكان من المتعين الواجب والأمر المحتم اللازب النظر في مصالح الرعية والسعي
فيما يكسبها من فنائح النجاح غاية الأمنية حتى تكون بحول الله في غاية الترفه ونمو المال وتعيش عيشة
راضية هنية البال ورأينا ما تتقلد به متعلقا بجانب بيت المال عمره الله من الكلف والأعشار وما عليها من
الوظائف اللازمة التي لم تزل تؤديها [illegible] جملة بلغ [illegible] نظرنا الشريف [illegible] إشفاق ورحمة
وعاملناها بما يسهل [illegible] دوام النعمة فاقتضى نظرنا العالي بالله تأخير مطالبتهم بجميع ما أخذ من
من متخلف الكلف والأعشار وسائر الوظائف لمضي ثلاثة أعوام وأن لا يطالبوا إلا بواجب السنة الحالية فقط
مع الرفق واللين وعدم [illegible] للحكام ثم بعد مضي المدة المذكورة ننظر في كيفية تقسيطه ذات بينهم
واستيفائه بطريق سهلة مشكورة حتى تكون رعيتنا بعناية الله محفوظة في سائر أمورها بكنف الألطاف سالمة
بفضل الله مما يستأصل النفوس والأجحاف وإننا بحول الله لم نزل في السعي فيما ينعشها جهرا ويبلغها من كل مرام
حسن قصدا وهو سبحانه الكفيل بحصول المرام في كل مقصد ومقام وقد أمرناكم بعدم مطالبتهم بشيء زائد على
واجب السنة وأن تسيروا معهم في كل الأمور سيرة حسنة وأن تراقبوا الله في جميع أمورهم وتقفوا عند ما أوجبه
الشرع عليكم في جميع شؤونهم وتعلموا أنه لا يعزب عن علمه شيء في كل لحظة ونفس وأن الله استرعاكم إياهم
ولو شاء لعكس [illegible] الحديث الشريف كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته وليستحضر القائل سؤال الله
تعالى له من التغيير والتطهير في ذلك الموقف العظيم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم والسلام

في 27 جمادى الأولى عام 1312

وثيقة رقم 2 : رفق السلطان بالرعية، و.خ.ح. عهد مولاي عبد العزيز، مح 71.

الحمد لله وحده　　　　　　　　　　وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله

الطابع السلطاني العزيزي

خديمنا الارضى القائد محمد بن قدور البوعزيزي وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد فإن الله تعالى لما استرعانا عباده وأورثنا أرضه وبلاده وكان من المتعين الواجب والامر المحتم اللازب النظر في مصالح الرعية والسعي فيما يكسبها من منائح النجاح غاية الأمنية حتى تكون بحول الله في غاية النزوة ونمو المال وتعيش عيشة رضية هنية البال ورأينا ما تخلد بذمتها لجانب بيت المال عمره الله من الزكاة والأعشار وما عليها من الوظائف اللازمة التي لو طولبوا بأدائها جملة بلغوا حد الاعسار نظرنا إليها نظرة إشفاق ورحمة وعاملناها بسدل أردية الرفق ودوام النعمة فاقتضى نظرنا العالي بالله تأخير مطالبتهم بجميع ما ذكر من متخلد الزكاة والأعشار وسائر الوظائف لمضي ثلاثة أعوام وأن لا يطالبوا إلا بواجب السنة الحالة فقط مع الرفق واللين وعدم شد وطأة الحكام ثم بعد مضي المدة المذكورة ننظر في كيفية تقسيط ذالك عليهم واستيفائه بطريق سهلة مشكورة حتى تكون رعيتنا بعناية الله محفوفة في سائر أمورها بكنف الألطاف سالمة بفضل الله مما يشبها من النقص والاجحاف فإنا بحول الله لم نأل في السعي فيما ينعشها جهدا ويبلغها من كل مرام حسن قصدا وهو سبحانه الكفيل بحصول المرام في كل مقصد ومقام فنامركم بعدم مطالبتهم بشئ زائد على واجب السنة وأن تسيروا معهم في كل الأمور سيرة حسنة وأن تراقبوا الله في جميع أمورهم وتقفوا عند ما أوجبه الشرع عليكم في جميع شئونهم وتعلموا أنه لا يعزب عن علمه شئ في كل لحظة ونفس وإن الله استرعاكم إياهم ولو شاء لعكس ففي الحديث الشريف كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فليستحضر العاقل سؤال الله تعالى له عن النقير والقطمير في ذالك الموقف العظيم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم والسلام في 7 جمدى الاولى عام 1312هـ



الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

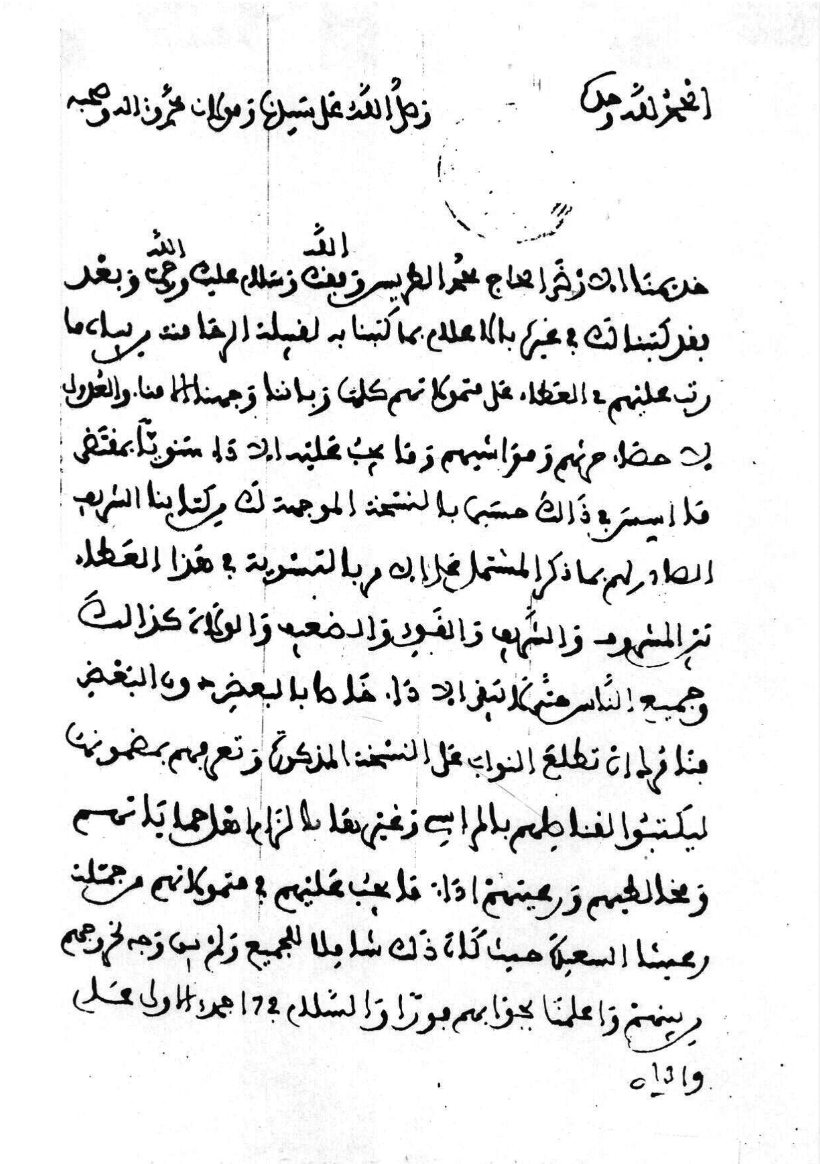
محبنا الأرضى مولاي عرفة [illegible] وسلام عليك ورحمة الله وبعد فإننا بحول الله مانح المواهب الجزيلة [illegible] من أعتقهم به [illegible]
ومأموله لما بلغنا ما من به سبحانه من قضاء الوطر في قبيلة الرحامنة وصارت المارة بسبلها مطمئنة، اهتم جنابنا وجه العناية
لتمييز ما اقترفه بعض القبائل جوارهم [illegible] بموقفنا على قبيلة زمران وتكانة ومشعوة [illegible] من المال والخيل
والعدة والعسكر ولم نعمل فيهم حسابا حيث كانت جريمتهم بالنسبة لجريمة المذكورين أصغر لأن الحوز كله كان خاض في الفساد أو الإفساد
ولم يسلم أحد منه من الدخول في زوبعة الفساد ولولا أن الله تعالى تدارك بألطافه الخفية لاتسع على الراقع خرقه وعم رزؤه [illegible]
أن ذلك منهم من خاض فيه خوضا خصوصيا ومنهم من خاض فيه خوضا عموميا ولكن [illegible] هاتيك المسالك حكم
يخصه لأجل ذلك فأما الذين خاضوا الخوض الخصوصي فحكمهم حكم الرحامنة في التتمة من توظيف الزعيرة عليهم بالمال والخيل
والعدة والرهائن وغير ذلك مما يستحقون أن يعاملوا به من الأنواع الزجرية وأما الذين خاضوا الخوض العمومي فحكمهم هو ارتكاب
الأمر الأوسط من زجرهم بالزعيرة بالمال والخيل والعدة والعسكر فقط ومن هذا القبيل هؤلاء القبائل إلا أنهم لم يصدر منهم ما يوجب
معاملتهم بمثل ما عومل به [illegible] في جانبهم شططا لأن خير الأمور أوسطها ولما تم ذلك بعناية الله [illegible]
والمراد وعاينا ما امتحنا به جل علاه من بوارق اليمن والإسعاد نهضنا بحول الله وقوته وطوله وعزته [illegible] حضرتنا السامية
السنية [illegible] تاريخه حلول [illegible] وعناية الله تكنفنا وعين عنايته
سبحانه تحرسنا ورياح النصر والظفر تخفق منا الرايات والبنود [illegible] ما أولانا به
سبحانه من المواهب الجسيمة بالشكر وحمدنا له جل علاه لا نحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه [illegible] وأعلمناكم لتأخذوا
حظكم من الفرح والسرور [illegible] وتعلموا أن الله نعم [illegible] وهو نعم المولى ونعم الوكيل وحسبنا
الله ونعم الوكيل والسلام في 21 رمضان عام 1313

وثيقة رقم 3 : فرض الذعائر على بعض قبائل الحوز سنتي **1894–1895**، و.خ.ح.
عهد مولاي عبد العزيز، مح 148.

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وءاله وصحبه وسلم

الطابع السلطاني العزيزي

عمنا الارضى مولاي عرفة سددك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد فإنا بحول الله مانح المواهب الجزيلة ومبلغ من اعتصم به قصده وماموله لما فرغنا مما من به سبحانه من قضاء الوطر في قبيلة الرحامنة وصارت المارة بسبلها مطمئنة ءامنة صرفنا وجه العناية لتمحيص ما اقترفه بعض القبائل جوارهم مما يقرب من فعلهم فوظفنا على قبيلة زمران وتكانة ومسفيوة ما يناسبهم من المال والخيل والعدة والعسكر ولم نعمل فيهم حساما حيث كانت جريمتهم بالنسبة لجريمة المذكورين أصغر لأن الحوز كله كان خاض في الفساد والافساد ولم يسلم أحد من الدخول في زمرة الفساد ولولا أن الله تعلى تدارك بألطافه الخفية لاتسع على الراقع خرقه وعسر رفئه ورتقه إلا أن ذلك منهم من خاض فيه خوضا خصوصيا ولكل فريق منهم عندنا ممن سلك هاتيك المسالك حكم يخصه لأجل ذلك فأما الذين خاضوا الخوض الخصوصي فحكمهم حكم الرحامنة في التربية من توظيف الذعيرة عليهم بالمال والخيل والعدة والمراهين وغير ذلك مما يستحقون أن يعاملوا به من الأنواع الزجرية وأما الذين خاضوا الخوض العمومي فحكمهم هو ارتكاب الأمر الوسط من زجرهم بالذعيرة بالمال والخيل والعدة والعسكر فقط ومن هذا القبيل هؤلاء القبائل فإنهم لم يصدر منهم ما يوجب معاملتهم بمثل ما عومل به الأوائل ولذلك لم يرتكب في جانبهم شطط لأن خير الأمور الوسط ولما تم ذلك بعناية الله طبق القصد والمراد وعاينا ما منحنا به جل علاه من بوارق اليمن والاسعاد نهضنا بحول الله وقوته وطوله وعزته قاصدين حضرتنا السامية السنية المراكشية فحللناها يوم تاريخه حلول يمن وظفر في يوم كان بين الأيام أبهى وأعز وعناية الله تكنفنا وعين عنايته سبحانه تحرسنا ورياح النصر والظفر تخفف منا الرايات والبنود وتقرن بين منزلة المقدم وأخبية السعود فقابلنا ما أولانا به سبحانه من المواهب الجسيمة بالشكر وحمدناه جل علاه لا أحصى ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه وما نسبة قل من كثر وأعلمناكم لتاخذوا حظكم من الفرح والسرور وتعمروا اندية الحبور وتعلموا أن الله نصر عبده وهزم الأحزاب وحده فهو نعم المولى ونعم الوكيل وحسبنا الله ونعم الوكيل والسلام في 21 رمضان عام 1313هـ



الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

خديمنا الأرضى الحاج محمد الطريس وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد

فقد كتبنا لك في شأن الإعلام بما كتبنا به لقبيلة الرحامنة من رسالة ما

رتب عليهم في الأعشار على متمولاتهم كلها زيادة وجعلناها منا والعدول

في حضرتهم ومراتبهم وما يجب عليهم أداؤه سنويا بمقتضى

ما استقر في ذلك حسبما بالنسخة الموجهة لك من كتابنا الشريف

الصادر لهم بما ذكر المشتمل على أن مراتب التسوية في هذا الأعشار

من المشهور والشرف والقوة والضعف والولاية كذلك

وجميع الناس حتى لا ينقص أداؤه خلاف ما بالنسبة في البعض

فلذا فإن تطلع النواب على النسخة المذكورة وتعرفهم بمضمونها

ليكتبوا الضابطين بالمراتب ويعينوا من لزم أداؤه من أهل عمالاتهم

ونخالطهم وتعيينهم أداؤه ما يجب عليهم في متمولاتهم من جملة

تعيين السعاة حسبما في ذلك شاملا للجميع ولم يبق وجه لخروجهم

من تعيينهم وأعلمنا بجوابهم فورا والسلام 24 جمادى الأولى عام

1319

وثيقة رقم 4 : بدايات تطبيق الترتيب العزيزي، م.و.م. مح جمدى الأولى1319هـ

الحمد لله وحده　　　　وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه

الطابع السلطاني العزيزي

خديمنا الارضى الحاج محمد الطريس وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد فقد كتبنا لك في غيره بالاعلام بما كتبنا به لقبيلة الرحامنة من بيان ما رتب عليهم في العطاء على متمولاتهم كلها وبأننا وجهنا الأمناء والعدول لإحصاء حرثهم ومواشيهم وما يجب عليه الأداء سنويا بمقتضى ما أسس في ذالك حسبما بالنسخة الموجهة لك من كتابنا الشريف الصادر لهم بما ذكر المشتمل على الأمر بالتسوية في هذا العطاء بين المشروف والشريف والقوي والضعيف والولاة كذالك وجميع الناس حتى لا يبقى الأداء خاصا بالبعض دون البعض فنامرك أن تطلع النواب على النسخة المذكورة وتعرفهم بمضمونها ليكتبوا لقناصلهم بالمراسي وغيرها بإلزام أهل حماياتهم ومخالطيهم ورعيتهم أداء ما يجب عليهم في متمولاتهم من جملة رعيتنا السعيدة حيث كان ذلك شاملا للجميع ولم يبق وجه لخروجهم من بينهم واعلمنا بجوابهم فورا والسلام في 17 جمدى الاولى عام 1319هـ



الحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

وثيقة رقم 5 : ظهير الترتيب العزيزي، موجه إلى القائد إسماعيل بن عد الرسموكي، و.خ.ح. عهد مولاي عبد العزيز.

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم تسليما

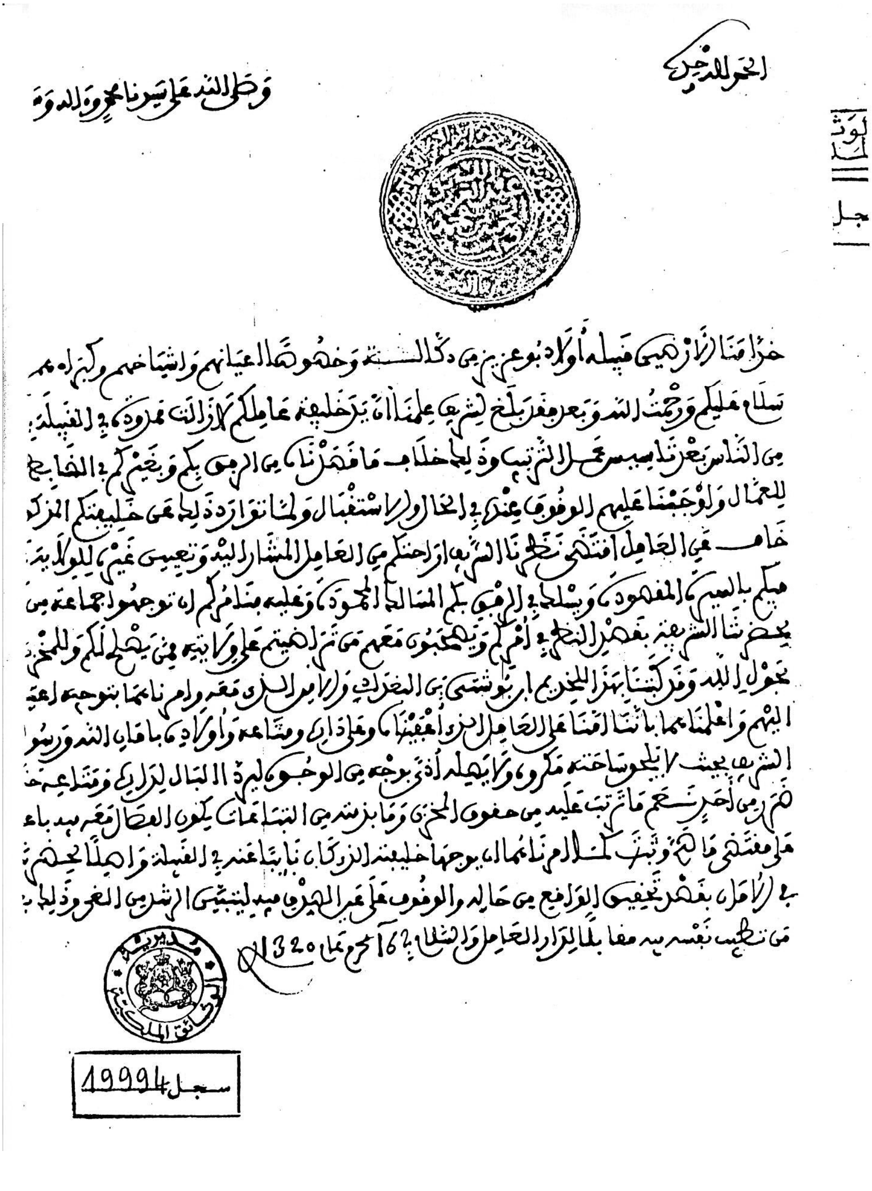
الطابع السلطاني العزيزي

خدامنا ايالة القائد اسماعيل بن عد الرسموكي وفقكم الله وسلام عليكم ورحمت الله وبعد فقد علمتم أننا منذ استرعانا الله تعلى اياكم وكلفنا ان نسوق إلى مسالك الصلاح والطاعة مطاياكم ونحن ننظر فيما يكون أساسا لحفظ مصالحكم وتزكية لأموالكم ومكاسبكم وجبرا لأحوالكم وعلاجا لاعتلالكم ودفعا لليد العادية من بعضكم على بعض وتامينا على نفوسكم من تخوف الاذاية في مال أو عرض قياما بما أوجبه الله من النصيحة والارشاد والاهتمام بمصالح العباد وعملا بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام من ولى من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق اللهم به وطالما تروينا في ذلك بحسب ما يبدوا تارة من اضطراب أحوالكم وبحسب ما تنسبونه تارة لعمالكم فإذا نظرنا لجهة جرائم العامة ومواقع انحرافها وتقاعدها عن الحقوق وعدم إنصافها يكون عذر العمال واضحا في إجراء الأحكام عليهم بما عهدوه واستخراج الفرائض والحقوق على الوجه الذي تعودوه وإذا نظرنا إلى تظلم الرعية في تنوع شكاياتها ونسبة الحيف إلى أشياخها وولاتها ودعوى الاضرار بها في استخراج جباياتها يكون لكلام الرعية وجه يقتضي استكشاف حال العمال وكفهم عما ينسب لهم من هاذه الاعمال صرفا لكل عامل عن شهوته ومراقبة لقوله صلى الله عليه وسلم ان من اخون الخيانة تجارة الوالي في رعيته ولم نزل مع هاذا كله نتأنى لإصابة المراد عملا بقتضى قوله عليه الصلاة والسلام من تأنى أصاب أو كاد وأخذا بأدب سليمان عليه السلام فيما حكي عنه في الكتاب المبين حيث قال سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين إلى أن شرح الله صدرنا لترتيب قواعد سياسية وقوانين بحفظ المصالح وافية وفي رفع الضرركافية على الوجه الذي يعود نفعه على بيت المال الموفر بالله وعلى جميع رعيتنا المحوطة بالله وهو توظيف مقدار محصور يكون منكم إعطاؤه سنويا على أنواع البهائم والمواشي وعلى مزارع الحرث والبحائر والسواني وكذلك الشجار على اختلاف أنواعها وتفاوت منافع ثمارها حسبما بين ما يعطى على كل نوع بإزائه في الطرة يمنته ويكون حكم هاذا العطاء عام الاعتبار في سائر القبائل والأقطار بحيث يستوي فيه المشروف والشريف والقوي والضعيف وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو نحوه يكون فيه كسائر الناس بحيث لا يستثنى أحد من شمول

هاذا الضابط وعموم هاذا القياس وذلك منا ارتكاب لما له أصل في الشرع من نوع السياسة العادلة التي تخرج الحق من الظالم وترفع كثيرا من المظالم وتكشف الضرر عن الرعية ويتوصل بها إلى المقاصد الشرعية لأن المفاسد إذا أمكن رفعها بالاخف لا يعدل عنه الى الاعلا ولبناء مذهبنا المالكي على اتباع المصلحة العامة حتى قال الأئمة رضي الله عنهم ينبغي أن يراعى فيها اختلاف الأحوال والأعصار وأنها من القوانين السياسية التي شهدت لها قواعد الشرع بالاعتبار وأنها جارية على مقتضى قوله عليه الصلاة والسلام لاضرر ولا ضرار ويشهد لذلك ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام من مصالحة أهل سبأ بتوظيفه عليهم سبعين حلة من القطن سنوية وثبت عن معاذ بن جبل رضي الله عنه نحو ذلك على أهل اليمن عوضا عن زكاة الحبوب لاقتضاء الحال والمصلحة لذلك على الوجه المطلوب مع ما صح عنه عليه الصلاة والسلام من ان في المال لحقا سوى الزكاة وقوله إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر ما يسع فقراءهم وها نحن عينا حملته من الأمناء والعدول الواردين عليكم لمقابلة هاذا الترتيب في قبيلتكم وكلفناهم بإحصاء جميع ما عند كل واحد منكم من الأنواع المشار إليها ليكون العطاء المفروض كل سنة على نحو ما رتبناه عليها ومن أخفى من متاعه شيئا ولم يطلع عليه المكلفين ثم ظهر بسبب البحث الذي من ورائه فإنه يعاقب بسلبه من جميع ما ستره بإخفائه وأما العامل فلم يبق له سبيل على فرض شئ عليكم أو قبض شئ منكم ولو قلامة ظفر لأننا عينا له ما يكون يقبضه راتبا من بيت المال عمره الله على أن لا يعود لمد اليد في متاع أحد من القبيلة أو يتطاول لأخذ شئ بطمع أو حيلة وإنما حسبه رد البال وتامين الطرق وإجراء الأحكام وشد العضد على الصلاح والطاعة وحفظ النظام وإجلاس كل طائش عند حده وحمل كل واحد على اتباع معاشه ورشده عسى الله أن يحقق فراستنا فيكم بحمد هاذه النعمة وشكرها والتزامكم الهناء وعمارة البلاد المنتجة لعموم خيرها لأن العلة التي كانت سببا في بسط أيدي العمال فيكم وفي غيركم سالفا إنما هي ركون العامة لكثرة التنافر والاختلاف والتقاعد عن الحقوق والانحراف وإلا فلو كان التوافق من أول الأمر حاصلا فيكم مع الهناء وتأمين السبل في نواحيكم لكنتم أحق بهاذا الترتيب من قديم ولاكننا آثرناكم به من الآن بقصد إصلاحكم والرفق بكم لعل الله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وعليه فنامركم أن تتمشوا مع الأمناء والعدول المذكورين على ما قرر من غير تفريط ولا تكاسل حتى ينفذوا ما أمرناهم به دون إخفاء

ولا تساهل ولا كلفة عليكم بشئ من مئونتهم أو لوازمهم لأننا نفذنا لهم رواتبهم على العمل المذكور الذي توجهوا لأجله وكتبنا لخديمنا عاملكم القائد اسماعيل بن عد بهاذا كله وأمرناه بشد العضد لهم على التمكن من ترتيب ما أسسناه حتى يتم تقييده وإحصاؤه على مقتضاه والله المسئول أن يجعل هاذا القصد الحميد سببا لجبر أحوالكم وصلاح أعمالكم وتنمية أولادكم وأحوالكم وموجبا لإلهامكم شكر ما أردناه وثباتكم على تأسيس الخير الذي قصدناه فهو سبحانه ولي التسديد نعم المولى ونعم النصير والسلام في 13 جمدى الثانية عام 1319هـ.

طرة الوثيقة : فعلى كل رأس من الابل ريال واحد
وعلى كل رأس من أبكارها الداخلة في السنة الثالثة نصف ريال
وعلى كل رأس من البقر نصف ريال
وعلى الضرائب منها ذكورا وإناثا ربع ريال
وعلى كل مائة رأس من الغنم البيضاء عشرة ريال
وعلى المائة من السوداء خمسة ريال
وعلى كل رأس من الخيل والبغال نصف ريال
وعلى الحمر بسيطة لكل رأس
وعلى كل مائة من شجر الجنات الليم بأنواعه وكذا النخيل ريالا ونصف
وعلى كل مائة من بقية شجر العود الرقيق ريال واحد وربع ريال
وأما البحائر وسواني الحناء فيقوم ما يحرث منها كل سنة ويعطى عليها نصف العشر
وأما المزروعات في البلاد الحراثية باعتبار أزواج الحرث
فعلى كل زوجة من الابل والخيل والبغال عشرة ريال
وعلى كل زوجة من البقر خمسة ريال
وعلى كل زوجة من الحمر ريالا ونصف


الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

خدامنا الأرضيين قبيلة أولاد بوعزيز من دكالة كافة وخصوصا أعيانهم وأشياخهم وكبراءهم
سلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد بلغ لشريف علمنا أن بين خليفة عاملكم لا زالت تمرد في القبيلة
من الناس بعد رتابة بسبب تعطل الترتيب وذلك لاختلاف ما قررناه من الرفق بكم وتخفيف كلفة الخارج
للعمال ولو جبنا عليهم الوقوف عنده في الحال والاستقبال ولما تواردت ذلك عن خليفتكم المركز
خاف من العامل امتثل نظرنا الشريف أن أزحنكم من العامل المشار إليه وتعيين غيره للولاية
فيكم بالسير المعهود ويسلك في الرفق بكم المسالك المحمودة وعليه فنأمركم أن توجهوا جماعة من
يحضر بنا الشريف بقصد التحقيق في أمركم ويصحبون معهم من تراضيتم على ولايته ممن يصلح لكم وللمخزن
بحول الله وقد كتبنا بهذا للمخزن ابن بوشتى بن البغدادي والأمير الذي معه ولم نأمرهما بتوجيه أحد
إليهم وأعلمناهما بأننا أمنا على العامل الذي أعفيناه وعلى داره ومتاعه وأولاده بأمان الله ورسوله
الشريف بحيث لا يلحق ساحته مكروه ولا يحله أذى بوجه من الوجوه ليرد المال لداره ومتاعه
ثم من أحد منكم ما ترتب عليه من حقوق المخزن وما بذمته من التباعات يكون العمل معه فيه بناء
على مقتضى ما ثبت وتبين كما لا بد من إعلامنا بما يوجهه خليفة الزركاني بأنه بات عنده في القبيلة وأصلح حالهم
في الأموال بقصد تخفيف الوازع من حاله والوقوف على عين الحق فيه ليتبين الرشد من الغي وذلك
من تطييب نفسه فيه مقابلا بالترك العامل والسلام في 16 محرم عام 1320

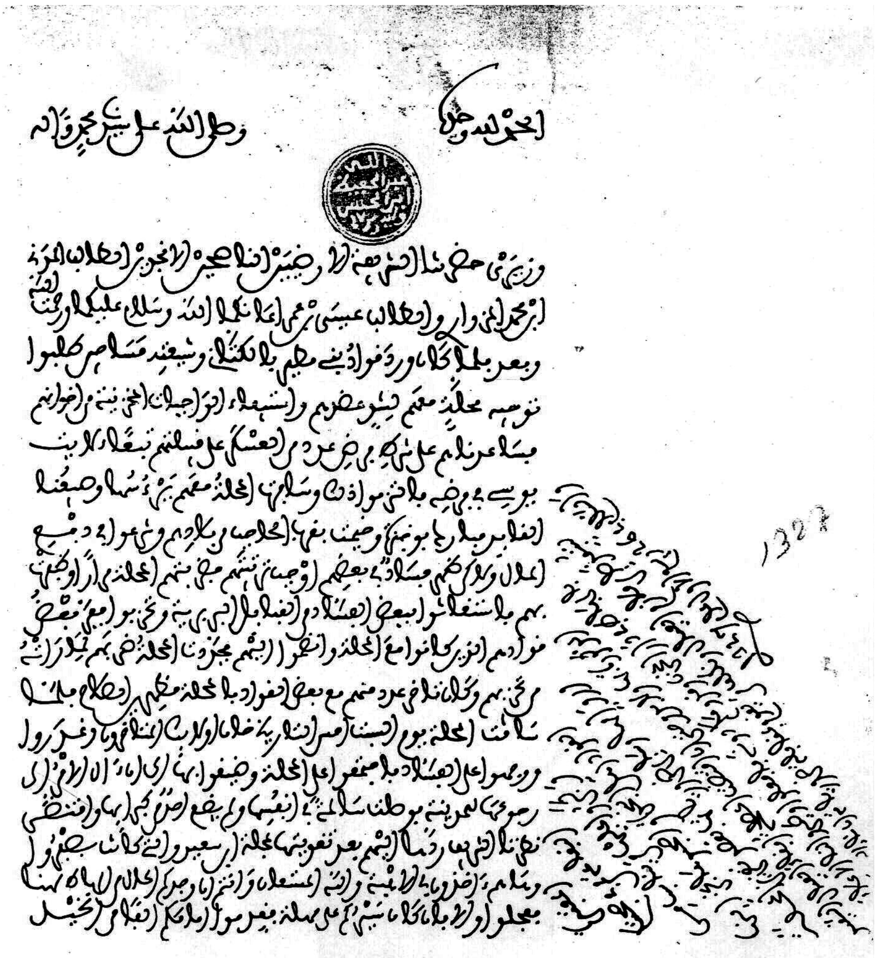
سجل 19994

وثيقة رقم 6 : الخروج عن ضابط الترتيب وعقابه، م.و.م. مح محرم 1320هـ.

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا محمد وءاله وسلم تسليما

الطابع السلطاني العزيزي

خدامنا الارضين قبيلة أولاد بوعزيز من دكالة وخصوصا أعيانهم وأشياخهم وكبراؤهم وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد بلغ لشريف علمنا أن يد خليفة عاملكم لازالت ممدودة في القبيلة بالتذعير والقبض من الناس بعد تأسيس عمل الترتيب وذلك خلاف ما قصدناه من الرفق بكم وبغيركم في الضابط الذي جعلناه للعمال وأوجبنا عليهم الوقوف عنده في الحال والاستقبال ولما توارد ذلك عن خليفتكم المذكور وكان غير خاف عن العامل اقتضى نظرنا الشريف إراحتكم من العامل المشار إليه وتعيين غيره للولاية عليكم ليسير فيكم بالسيرة المقصودة ويسلك في الرفق بكم المسالك المحمودة وعليه فنامركم أن توجهوا جماعة من كبرائكم لحضرتنا الشريفة بقصد النظر في أمركم ويصحبون معهم من تراضيتم على ولايته ممن يصلح لكم وللمخزن ليول عليكم بحول الله وقد كتبنا بهذا للخديم ابن بوشتى بن البغدادي والامين الذي معه وأمرناهما بتوجيه أعيانكم المشار إليهم واعلمناهما بأننا أمنا على العامل الذي أعفيناه وعلى داره ومتاعه وأولاده بأمان الله ورسوله وأماننا الشريف بحيث لا يلحق ساحته مكروه ولا يصله أذى بوجه من الوجوه ليرد البال لداره ومتاعه حتى لا يبلغه ضرر من أحد نعم ما ترتب عليه من حقوق المخزن وما بذمته من التباعات يكون الفصال معه فيه بأعتابنا الشريفة على مقتضى ما صح وثبت كما أمرناهما أن يوجها خليفته الذي كان نائبا عنه في القبيلة واصلا لحضرتنا الشريفة في الأمان بقصد تحقيق الواقع من حاله والوقوف على عين الصدق فيه ليتبين الرشد من الغي وذلك بعد أن يترك من تطيب نفسه فيه مقابلا لدار العامل والسلام في 16 محرم عام 1320هـ



الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وثيقة رقم 7 : انهزام عسكر السلطان ببني مطير (أيت نظير) والاستعداد لعقابهم، م.و.م.
مح ربيع الأول 1327هـ.

الحمد لله وحده وصلى الله على سينا محمد وءاله

الطابع السلطاني الحفيظي

وزيري حضرتنا الشريفة الارضيين الناصحين الانجدين الطالب المدني ابن محمد المزواري والطالب عيسى بن عمر أعانكما الله وسلام عليكما ورحمت الله وبعد فلما كان ورد قواد بني مطير بالكتاني وشيعته مساجين طلبوا توجيه محلة معهم لشد عضدهم واستيفاء الواجبات المخزنية من إخوانهم فساعدناهم على شرط فرض عدد من العسكر على قبيلتهم تبعا لآيت يوسي في فرضه فالتزموا ذلك وسافرت المحلة معهم يرءسها وصيفنا القائد مبارك بوخبزة وخيمت بقرب الحاجب من بلادهم وشرعوا في دفع المال ولاكن ظهر فساد في بعضهم أوجب تربيتهم فضربتهم المحلة مرارا وظفرت بهم فاستغاثوا ببعض الفساد من القبائل البربرية وتحزبوا ففر بعض قوادهم الذين كانوا مع المحلة وانضموا إليهم فجددت المحلة ضربهم لما رأته من تحزبهم وكان تأخر عدد منهم مع بعض القواد بالمحلة مظهرين الصلاح فلما ساقت المحلة يوم السبت أمس التاريخ خان أولئك المتأخرون وغدروا ووجهوا على الفساد فاجتمعوا على المحلة وضيقوا بها إلى أن آل الأمر إلى رجوعها للمدينة فوصلت سالمة في أنفسها ولم يضع أحد من كبرائها واقتضى نظرنا الشريف ردها إليهم بعد تقويتها بمحلة ابن سعيد والتي كانت بصفروا وهاهم ءاخذون في الأهبة والله المستعان وأنتم إن وجدكم الحال من الرباط لهنا فعجلوا وإلا فإن كان سيركم على مهلة فقدموا أمامكم ألفا من الخيل المعتبرة النفاعة ممن في صحبتكم وكبروا عليها من يناسب من القواد أهل النجدة واصحبوها بخزائنها وروامها وسائر ضرورياتها بقصد تعزيز المحلة المذكورة بها ولابد وحتى إن اقتضى الحال إبقاء العيال السعيد بالرباط في دار المخزن وقدومكم دونه فافعلوا وطيروا لنا الاعلام لننفذ صائر ملازم العيال ونكلف من يقوم بمقابلة ضرورياته إن شاء الله والسلام في 26 ريع الاول عام 1327هـ



الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

خديمنا الأرضى الأمير الكبير الحاج محمد المقري وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد
فلما تم بحمد الله وحسن عونه ما كنا قصدناه من إصلاح القبيلة المطيرية وتمهيد فسادها
حتى رجعوا للطاعة والصلاح وانقادوا لسلوك الجادة وإلقاء السلاح مع الرهائن
بالوكالة المخزنية ووفائهم بالخدمة العظيمة حققنا من حضرتنا الشريفة لتنزل ركابها
بقصبة الحاجب وأبقينا بعضه مع بعض خدامنا هنا لأمنا للعلائق والحاجب لاستيفاء
بقية الموظف عليهم من العسكر والواجبات ثم شرح الله صدرنا لتوجيه الوجهة
لإصلاح ما فسد بقبيلة الحياينة وتمهيد فسادها والحصول على الغرض الأهم بحول الله
وقوة [illegible] المتسببين في فسادها وبعثنا الأرحى عليهم بالمحلة الأحميدية بعوننا وعززناهم
بما ورد من قبيلة بني مطير من الإعانة مستعينين بالله تعالى على قضاء المراد ووفق ما أراد
وعند ما سمعوا الإعلام منا عليه من وجه الوجهة إلى ترتيبهم [illegible] الشريف أعتابنا [illegible]
واستحثوا وعزفوا وأظهروا الرجوع للطاعة والدخول على يد كل قاسم [illegible]
عنهم [illegible] ولوينا [illegible] كلاهم كتبا وتوجهنا الشريف تحفى بالنظر [illegible] وبنودها
والدهم يسومها والفتح [illegible] وفي نفس يوم نزولهما من هنا وقعت مقاربة بين
المحلة المخيم بها الحياينة ومن فسادهم وحزب الفاسد الفتان [illegible] المحلة السعيدة [illegible]
وغنموا منهم وقبضوا منهم العلائم المشهور [illegible] بالبصاط [illegible] وجيء به لسدتنا
أعتابنا مصفدا مغلولا وتلك بشارة بالنجاح وحصول الغرض إن شاء الله وأعلمنا بذلك لتأخذ
حظك من الفرح والسرور وتزداد يقينا بأن من توكل على من لا تغالبه الأمور كفاه
هم ما نصيبه الصدور جعلنا الله من المتوكلين عليه حقا وصدقا آمين والسلام
في 7 رجب الفرد عام 1327

وثيقة رقم 8 : إخضاع بني مطير والحياينة ومواجهة أنصار الثائر بوحمارة، و.خ.ح. عهد مولاي عبد الحفيظ.، مح 23.

الحمد لله وحده　　　　　　　　وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله

الطابع السلطاني الحفيظي

خديمنا الارضى الامين الكبير الحاج محمد المقري وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد فلما تم بعون الله وحسن عونه ما كنا قصدناه من إصلاح القبيلة المطيرية وتربية فسادها حتى رجعوا للطاعة والصلاح وانقادوا لسلوك الجادة وإلقاء السلاح مع التزامهم بالوظائف المخزنية وقيامهم بالخدمة العسكرية خففنا من مددنا السعيد الذي كان رابطا بقصبة الحاجب وأبقينا بعضه مع بعض خاصة خدامنا كالعلاف والحاجب لاستيفاء بقية الموظف عليهم من العسكر والواجب ثم شرح الله صدرنا لرد الوجهة لإصلاح ما فسد بقبيلة الحياينة وتربية فسادها والحصول على الغرض الأهم بحول الله وهو الفتان المتسبب في فسادها وبعثنا للربط عليهم بالمراكز الأهمية بعوثا وعززناهم بمن ورد من قبيلة بني مطير من الانجاد مستعينين بالله تعالى على قضاء المراد وفق ما يراد وعندما سمعوا بما عزمنا عليه من رد الوجهة إلى تربيتهم فزعوا لشريف أعتابنا بالذبائح واستحرموا وعرقبوا والتزموا بالرجوع للطاعة والضرب على يد كل فاسد وطالح فضربنا عنهم صفحا ولوينا عن كلامهم كشحا وتوجهت السرية تخفف بالنصر ألويتها وبنودها والظفر يسوفها والفتح يقودها وفي نفس يوم نهوضها من هنا وقعت مضاربة بين المدد المخيم بطرف الحياينة وبين فسادهم وحزب الفاسد الفتان فهزمهم المدد السعيد شر هزيمة وغنموا منهم وقبضوا منهم العلام المشهور عندهم بالبسالة والإقدام وجيء به لشريف أعتابنا مصفدا مغلولا وتلك بشارة للنجاح وحصول الغرض إشارة واعلمناك بذلك لتأخذ حظك من الفرح والسرور وتزداد يقينا بأن من توكل على من لا تغالبه الأمور كفاه هم ما تضيق به الصدور جعلنا الله من المتوكلين عليه حقا وصدقا ءامين والسلام في 5 رجب الفرد عام 1327هـ

ع 5/14

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

خديمنا الأرضى النائب الحاج محمد الطريس وفقك الله وسلام
عليك ورحمة الله وبعد فقد كتب لحضرتنا الشريفة الخديم ادريس
الجباص بأن دومنكو فرنسيسكو يدعى لبير الاسبانيول وأخيه
الصبنيول يدعى لكلاردو الأعرج اشتغلا بالعدوان على
الدواوير بالرعي على كلف المخزن [illegible] ومن خالفه يتعرضون
عليه حتى صار جماعات من الرعية متسببة من الاسبانيول والكلف
بسببهما وإذا اشتكى الأشياخ مع أحد من الجماعات يأتيان إليهم
ويهددانهم [illegible] وعليه فنأمرك بالكلام مع باشدور
الاصبنيول في شأن لكلاردو المذكور وتبين له ما اشتغل به ليلزمه
الانكفاف عن ذلك ومنعه من الخروج للبادية بغير قانون وأن
ولبير الاسبانيول [illegible] بالكلام مع باشدور الفرنصيص في شأنه
بحضرتنا الشريفة والسلام 14 المحرم عام 1313

1914

وثيقة رقم 9 : الحمايات والمخالطات وعواقبها، و.خ.تط. مح 5/14.

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وءاله وسلم

خديمنا الارضى النائب الحاج محمد الطريس وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد كتب لحضرتنا السنية الخديم ادريس الحباسي بأن روميا فرنصيصيا يدعى ولد الرسيانوا وءاخر اصبنيوليا يدعى لكاردوا الاعرج اشتغلا بالطواف على الدواوير بالغرب على طلب المخالطة ومن خالطهم يتعرضون عليه حتى صار جماعات من الغرب متمنعة من الواجبات والكلف بسببهما وإذا تكلم الأشياخ مع أحد من الجماعات ياتيان إليهم ويهددانهم بدعاوى الباطل وعليه فنامرك بالكلام مع باشدور الاصبنيول في شأن لكاردوا المذكور وتبين له ما اشتغل به ليلزمه الانكفاف عن ذلك ويمنعه من الخروج للبادية بغير قانون وأما ولد الرسيانوا فقد أمرنا بالكلام مع باشدور الفرنصيص في شأنه بحضرتنا الشريفة والسلام 14 المحرم عام 1313هـ

البيبلوغرافيا

أولا : الوثائق

أ – **وثائق الخزانة الحسنية بالرباط** : اطلعنا بهذه الخزانة على جميع الوثائق الخاصة بعهدي المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ. وهي وثائق مصنفة في محافظ حسب السنوات الهجرية من 1312 إلى 1330. ورغم أن عدد هذه الوثائق يختلف ما بين فترة وصاية أحمد بن موسى (1894–1900)، وفترة الحكم الفعلي للمولى عبد العزيز (1900–1908)، ثم عهد المولى عبد الحفيظ (1908–1912)، فإنها كانت ذات أهمية كبيرة جدا بالنسبة للبحث في موضوع الكتاب. وقد استفدنا من هذه الوثائق أيما استفادة، حيث راجعنا بالخزانة الحسنية آلاف الوثائق المخزنية، بلغ عدد محافظها 822 محفظة، 688 منها خاصة بعهد المولى عبد العزيز، و134 محفظة خاصة بعهد المولى عبد الحفيظ.

ب – **وثائق مديرية الوثائق الملكية** : اطلعنا بمديرية الوثائق الملكية على كل وثائق العهدين العزيزي والحفيظي. وهي مرتبة في محافظ تحمل أسماء الشهور الهجرية، مثل شهر محرم 1312، أو شهر ذي الحجة 1324. وقد حصلنا منها على مادة وثائقية غنية، ساعدت في تحليل بعض العناصر المرتبطة بالجباية وملابساتها.

ج – **وثائق الخزانة العامة بتطوان** : لم يساعد طابع هذه الوثائق، التي هي عبارة عن مراسلات النائب السلطاني بطنجة محمد بن العربي الطريس، في الحصول على مادة هامة تخص موضوع الجباية والتسخير. ورغم ذلك فقد استفدنا من بعض الوثائق التي تتعلق بالعهد العزيزي، والتي تهم مسألة الحمايات والمخالطات، ومواضيع أخرى مختلفة.

وإلى جانب وثائق الخزانات المذكورة، استفدنا من بعض الوثائق المنشورة، مثل تلك التي نشرها محمد نهليل. كما استفدنا من الوثائق والقوائم الحسابية التي تتضمنها العديد من الكنانيش المحفوظة على الخصوص بالخزانة الحسنية والخزانة العامة بالرباط.

ثانيا : المخطوطات

اطلعنا بكل من الخزانة العامة والخزانة الحسنية بالرباط على بعض المخطوطات التي أغنت تحليلنا للموضوع، تم إيراد قائمتها ضمن المصادر والمراجع المعتمدة باللغة العربية. ولابد من الإشارة إلى أن بعض هذه المخطوطات تم تحقيقها ونشرها في شكل رسائل جامعية، أو في شكل أعمال خاصة. وقد حاولنا الاعتماد على ما تم تحقيقه من هذه المخطوطات.

ثالثا : الكنانيش

أ - **كنانيش الخزانة الحسنية بالرباط** : شكلت مضامين الكنانيش المحفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط دعامة أساسية لتحليل بعض جوانب الموضوع. وفي ما يلي أرقام أهم الكنانيش التي تم الاعتماد عليها، وعناوينها، ثم السنوات المرتبطة بمضامينها :

رقم الكناش	موضوعه	السنة الهجرية
224	خلاصة الرسائل الصادرة عن السلطان	1314هـ
227	تقييدات مختلفة حول الإجراءات المتخذة للقيام بالحركة	1315-1314
234	المراسلات الصادرة في شؤون الحركة	1315-1314
247	أعشار الزيت بقبيلة الزراهنة مع تقييد أسماء المساجين من بني عمار والصخيرات	1319-1318
252	ترتيب متمولات قبيلة فطواكة إيالة القائد الجيلالي الدمناتي	1319
253	إحصاء متمولات كطيوة إيالة القائد الجيلالي الدمناتي	1319
254	ترتيب متمولات أولاد بوعزيز بقبيلة دكالة	1319
257	ترتيب متمولات إيالة القائد الطيب بن محمد الكندافي	1319
260	ترتيب متمولات بني مجرادة وبني غمامة وإذا أوكاز إيالة القائد سعيد الجلوني	1319
422	كشف وخلاصة الرسائل الصادرة إلى بعض الأمناء والقواد	1314-1313
432	كشف وخلاصة الرسائل الصادرة عن السلطان إلى جهات مختلفة من المغرب في مواضيع متنوعة	1316-1315
439	خلاصة المكاتب الصادرة عن السلطان إلى جهات مختلفة من البلاد	1316
442	كشف وخلاصة الرسائل الصادرة عن السلطان إلى جهات مختلفة من البلاد	1317
642	تقييد صائر بناءات الوزير السيد أحمد بن موسى	1318-1311
728	خلاصة المكاتب الصادرة عن السلطان إلى جهات مختلفة من البلاد	1314
734	خلاصة بعض الرسائل الجوابية الصادرة باسم السلطان وتقييدات أخرى	1317
776	خلاصة المكاتب الصادرة عن السلطان إلى جهات مختلفة	1314-1313

ب – كنانيش الخزانة العامة بالرباط

- كناش مكاتب الطابع الشريف رقم : د 1695
- كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة رقم : كـ 2720
- كناش المكاتب الموجهة للحضرة الشريفة رقم : كـ 2721

وبالخزانة نفسها اطلعنا على شريط ميكروفيلم رقم 54. وهو عبارة عن كناش يحتوي على بعض الظهائر والرسائل الموجهة من طرف السلطان المولى عبد العزيز إلى بعض العمال والأمناء وغيرهم، وذلك أثناء الفترة المتراوحة ما بين شهر جمدى الثانية 1318 وشهر رجب 1319.

رابعا : مصادر ومراجع باللغة العربية

- **ابن الحاج أحمد بن حمدون** : الدرر الابريزية في المناقب العزيزية، م.خ.ح. رقم 4107.
- **ابن زيدان عبد الرحمان** : إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929-1933، ج1 و2.
  - العز والصولة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، الرباط 1961-1962، جزءان.
  - الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، الرباط، 1937.
- **أبو القاسم محمد بن جزي** : القوانين الفقهية، طبعة 1969.
- **الإبوركي عمر** : الظاهرة القائدية: القائد العيادي الرحماني نموذجا، مطبوعات بابل، الرباط، 2002.
- **أبي الحسن علي الماوردي** : الأحكام السلطانية، الطبعة الأولى، 1909.

- **أرفاك شفيق** : التمثيل المخزني بقبيلة اشتوكة بسوس 1882-1900، ضمن "وقفات في تاريخ المغرب"، منشورات كلية الآداب بالرباط، 2001، سلسلة بحوث ودراسات رقم 27.
- **أعفيف محمد** : مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي لواحات الجنوب المغربي، توات في القرن التاسع عشر، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1982.
  - الحركات الحسنية من خلال مؤلفات ابن زيدان، مجلة كلية الآداب بالرباط، العدد 1980/7.
- **أفا عمر** : مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988.
- **باسكون بول** : الفترات الكبرى للقائدية، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع، عدد 6/5، 1981، تعريب زبيدة بورحيل.
- **بداري أحمد** : الحسبة 1850-1912، مساهمة في التمهيد لدراسة التحول الطارئ على الجهاز المخزني المغربي، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1989.
- **برادة ثريا** : الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.
- **برحاب عكاشة** : شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي (1873-1907)، منشورات جامعة الحسن الثاني، المحمدية، 1989.
  - الدولة المغربية ومشكلة الأطراف في مطلع القرن العشرين، نموذج عمالة وجدة من سنة 1900 إلى سنة 1912، د.د. كلية الآداب بالرباط، 1996.
- **البزاز محمد الأمين** : تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1992.

- تفاحش مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد: قضية نهب قصبة مزاب بالشاوية من خلال الوثائق (1896-1899)، مجلة دار النيابة، العدد الأول، يناير 1984. ثم العدد الثاني، ربيع 1984.
- السفارة الحفيظية إلى باريز (1909-1910). ضمن أعمال جامعة مولاي علي الشريف الخريفية حول "السلطان مولاي عبد الحفيظ"، الدورة التاسعة، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، 2001.

- **بنمنصور عبد الوهاب** : أعلام المغرب العربي، المطبعة الملكية الرباط، 1979، الجزء الأول.
- مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، 1985.

- **بن الصغير خالد** : المغرب وبريطانيا العظمى: 1886-1904، د.د. كلية الآداب بالرباط، 2001.
- **بورقية رحمة** : حول القبيلة في المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، مجلة كلية الآداب بالرباط، عدد 1988/14.
  - مادة "التويزة"، معلمة المغرب، الجزء الثامن، ص: 2652-2653.
- **بورك إدموند** : العلماء المغاربة: 1860-1912، مجلة البحث العلمي، عدد 1980/31، تعريب امحمد بن عبود وعبد العزيز السعود.
- **بوطالب إبراهيم** : نازلة الترتيب، هيسبريس تمودا، العدد 39، ج: 1، 2001.
- **بوعسرية بوشتى** : مكناس، المدينة الجديدة، التأسيس، البنيات الإدارية، التناقضات (1911-1939)، د.د. كلية الآداب بالرباط، 1995.
- **بوعشرين الحسن بن الطيب** : التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب، تقديم وتصحيح محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994.

- **بوشعراء مصطفى** : علاقة المخزن بأحواز سلا، قبيلة بني احسن: 1860-1912، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1996.

- التعريف ببني سعيد السلاويين ونبذة عن وثائقهم، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991، الجزء الأول.

- **بياض الطيب** : ضريبة الترتيب وأثرها على المجتمع المغربي (1880-1912)، د.و. كلية الآداب ظهر المهراز، فاس، 2002.

- **التجكاني محمد الحبيب** : تطبيقات الزكاة بالمغرب، التاريخ والآفاق، ضمن ندوة "الزكاة وانعكاساتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي"، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1994.

- **التمسماني عبد العزيز خلوق** : جوانب من تاريخ جبالة المعاصر: القائد أحمد الريسوني وإسبانيا، منشورات سليكي إخوان، طنجة 1996.

- الحركة الحفيظية والأطماع الإسبانية في شمال المغرب، مجلة دار النيابة، عدد 1988/17.

- تشخيص المجتمع الجبلي بين الوقائع والتنظير (1895-1907)، مجلة دار النيابة، العددان 15-1987/16.

- وثائق عن الفتان الدعي بوحمارة، مجلة دار النيابة، العدد 1984/4.

- تسلط الأجانب والمحميين على العقارات في مغرب القرن التاسع عشر، مجلة دار النيابة، العدد 1989/22.

- جبالة في عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ، ضمن أعمال الدورة التاسعة لجامعة مولاي علي الشريف الخريفية حول السلطان مولاي عبد الحفيظ.

- **التوزاني نعيمة هراج** : الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1873-1894)، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، 1979.

- **التوفيـق أحمـد** : المجتمـع المغربـي في القـرن التاسـع عشـر (اينولتـان 1850-1912)، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الثانية، 1983.
  - تأملات في البيعة الحفيظية، ضمن ندوة "المغـرب مـن العهـد العزيـزي إلى سنة 1912"، المحمدية 1987، مطبعة فضالة، 1989.
- **الحجوي محمد بن الحسن** : اختصار الابتسام (ضمن مجموع)، مخ.خ.ع. رقم: ح 114.
  - تقاييد تاريخية، م.خ.ع. رقم: ح 128.
  - انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره، م.خ.ع. رقم ح 123.
- **حسني علي** : التحول المعاق : الدولة والمجتمع بالمغرب الحديث، مطبعـة النجـاح الجديـدة، الدار البيضاء، 2000.
- **حوسني عبد الرحمان** : العلماء في المجتمع المغربي خلال القرن التاسـع عشـر، د.د.ع ،كليـة الآداب بالرباط، 1994.
- **الخديمي علال** : التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910، حادثـة الـدار البيضـاء واحتلال الشاوية، افريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1994.
  - الحركـة الحفيظيـة : 1894-1912، دكتـوراه الدولـة، كليـة الآداب بالربـاط، 2002.
  - المغـرب في مواجهـة التحـديات الخارجيـة 1859-1947، افريقيـا الشـرق، 2002.
  - عواقب التدخل الأوربي بالشـاوية خـلال القـرن التاسـع عشـر، مجلـة كليـة الآداب بالرباط، عدد 11 (1985).
  - النزايل والمواصلات والتدخل الأجنبي في المغرب خلال القرن التاسع عشـر، هيسبريس تمودا، العدد 31 (1993).
  - العواقب الاجتماعية والسياسـية لترتيـب 1901، ضـمن "دراسـات مهـداة للفقيد جرمان عياش"، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1992.

- المجتمع الشاوي بين تأثيرات السلطة وتحولات المجال خلال القرن التاسع عشر، هيسبريس تمودا، العدد 34 (1996).

- أشياخ وأمناء القبائل خلال القرن التاسع عشر، الوظيفة وحدودها، مجلة أمل، عدد 18 (1999).

- مادة "الأعشاش"، معلمة المغرب، المجلد الثاني، ص: 518-520.

- مادة "الترتيب"، معلمة المغرب، المجلد السابع، ص: 2316-2319.

- **الخطابي محمد العربي** : زكاة الأموال، أحكامها الشرعية ومكانتها من النظامين الاجتماعي والاقتصادي، الرباط، 1980.

- **الخمليشي عبد العزيز** : جوانب من الحياة التجارية بالمغرب في القرن التاسع عشر (1856-1896)، المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية (مكوس الحواضر)، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1989.

- **داود محمد** : تاريخ تطوان، الرباط 1959-1979، الجزء 6.

- **دسوقي ابراهيم أباظة** : النظام الضريبي المغربي بين الماضي والحاضر، مجلة المناهل، العدد 2، مارس 1975.

- **زرهوني محمد** : قيادة حاحة وقيادة متوكة في أعوام الستين من القرن التاسع عشر، القبائل والسلطة، 1863/1280-1873/1290، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1995.

- **السباعي محمد بن إبراهيم** : البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في بعض مآثر السلطان مولانا الحسن، م.خ.ع. رقم د 1364.

- **السليماني محمد بن الأعرج** : اللسان المعرب عن تهافت المعمرين حول المغرب، م.خ.ح. رقم 297، الجزء الأول.

- **السملالي علي بن محمد** : عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة، م.خ.ع. رقم D480.

- **السوسي محمد المختار** : المعسول، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1960، أجزاء: 3-4-14-15-20.

- إيليغ قديما وحديثا، المطبعة الملكية، 1966.

- على مائدة الغذاء، الطبعة الأولى، 1983.

- **الشابي مصطفى** : النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1995.

- الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830-1912، دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط، 2001.

- ملاحظات حول التشكيلة المخزنية في عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ، ضمن أعمال الدورة التاسعة لجامعة مولاي علي الشريف الخريفية حول السلطان مولاي عبد الحفيظ، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، 2001.

- **الصديقي عبد الرزاق** : الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، د.د.ع كلية الآداب بالرباط، 1989.

- **الصوصي العلوي عمر** : علماء مراكش ونقل الملك من مولاي عبد العزيز إلى مولاي عبد الحفيظ، جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، مولاي عبد الحفيظ، نشر وزارة الثقافة والاتصال، 2001.

- **الطيبي عبد الرحمان** : المجتمع بمنطقة الريف قبل الحماية (قبائل ساحل الريف الأوسط من 1860 إلى 1912)، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1993.

- **العسري عمر** : التنظيمات الإدارية الإقليمية في المغرب خلال القرن التاسع عشر، ضمن ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، الجامعة الصيفية، المحمدية، 1987.

- **العماري أحمد** : نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار: المغرب نموذجا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997.

- **عمالك أحمد** : قراءة في تقييد عن بعض حركات الانتفاض الواقعة في الجنوب المغربي على إثر وفاة السلطان مولاي الحسن، جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، أعمال الدورة السابعة حول السلطان مولاي الحسن، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، مارس، 1998.

- **عياش ألبير** : المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، الطبعة الأولى، 1985.

- **عياش جرمان** : دراسات في تاريخ المغرب، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986.

  - أصول حرب الريف، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز خلوق التمسماني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992.

- **العيساوي فاطمة** : كلف البوادي في القرن التاسع عشر، ضمن أعمال "البادية المغربية عبر التاريخ"، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999.

- **غريط محمد** : فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان، المطبعة الجديدة، فاس، 1929/1347.

- **فردي نور الدين** : الدار البيضاء وقبائل الشاوية، ترجمة وتقديم، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1995.

- **فنيتر المصطفى** : قواد الجنوب الكبار، نموذج القائد عيسى بن عمر العبدي (1879-1914)، د.د.ع كلية الآداب بالرباط، 1988.

- **الكتاني محمد الباقر** : ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد، الطبعة الأولى، 1962.

- **كفناني مولاي حسن** : قبيلة أولاد أبي السباع في القرن التاسع عشر، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1988.

- **كنينح العربي** : آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بقبيلة بني مطير (1873-1912)، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1984.
- **كيلان بيير** : الاقتراضات المغربية 1902-1904، ترجمة وتقديم برنوسي المصطفى، د.د.ع، كلية الآداب بالرباط، 1993.
- **اللحية محمد** : الحياة الاقتصادية بمدينة مكناس في القرن التاسع عشر (1850-1912)، د.د.ع. كلية الآداب بالرباط، 1984.
- **لويس أرنو** : زمن "المحلات" السلطانية، ترجمة محمد ناجي بن عمر، أفريقيا الشرق، 2001.
- **المحمدي على** : السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج آيت باعمران، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1989.
- **مزيان أحمد** : المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر (1845-1912)، د.د، كلية الآداب بالرباط، 1998.
- **المشرفي محمد بن مصطفى** : الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها الغير المتناهية، م.خ.ع. رقم د1463، دراسة وتحقيق بوهليلة ادريس، مرقون، كلية الآداب بالرباط، 1993.
- **المنجرة عبد الرحمن** : الفتح المبين في بيان الزكاة وبيت مال المسلمين، تحقيق محمد الحبيب التجكاني، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة الأولى، 1993.
- **المنوني محمد** : مظاهر يقظة المغرب الحديث، مطبعة المتوسط، بيروت، 1985، الجزء 2.
- **المنصور محمد** : مادة "التعركيبة"، معلمة المغرب، المجلد السابع، ص: 2411.
- **المودن عبدالرحمن** : البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995.

- **الناصري أحمد بن خالد** : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، الجزء 9.

- **نجيدي محمد** : أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن، ضمن ندوة "البادية المغربية عبر التاريخ"، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1999.

- **الهراس المختار** : القبيلة والسلطة، تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب، مطبعة الرسالة، 1988.

- **الهرماسي محمد الباقي** : المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987.

* المجلات والجرائد

- **مجلة كلية الآداب بالرباط**، العدد 1980/7، ثم العدد 1985/11، والعدد 1988/14.

- **مجلة دار النيابة**، أعداد : 1984/1 - 1984/2 - 1984/4 - 15-1987/16 - 1988/17 - 23-1989/24.

- **هيسبريس تمودا** : أعداد : 1993/31 -1996/34 -39، ج2001/1.

- **الوثائق**، تصدرها مديرية الوثائق الملكية، الجزأين الثاني والعاشر.

- **مجلة أمل**، عدد 1999/18.

- **مجلة المناهل**، العدد 1975/2.

- **البحث العلمي**، عدد 1980/31.

- **لسان المغرب**، أعداد : 1908/43 -1909/82 -1909/83.

- **المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع**، عدد 5-1981/6.

* أعمال الندوات والدراسات

- **البادية المغربية عبر التاريخ**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 77، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999.

- **الزكاة وانعكاساتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1994.

- **السلطان مولاي الحسن**، أعمال الدورة السابعة لجامعة مولاي علي الشريف الخريفية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، مارس 1998.

- **السلطان مولاي عبد الحفيظ**، أعمال الدورة التاسعة لجامعة مولاي علي الشريف الخريفية، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، مطبعة دار المناهل، 2001.

- **دراسات مهداة للفقيد جرمان عياش**، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة ندوات ومحاضرات رقم 1992/32.

- **المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912**، الجامعة الصيفية، المحمدية، 21-31 يوليوز 1987، مطبعة فضالة، 1989.

- **وقفات في تاريخ المغرب**، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 2001/27.

خامسا : مصادر ومراجع باللغات الأجنبية

- AUBIN (Engène) : "Le Maroc d'aujourd'hui", Paris, 1904.
- AZAN Paul : "L'Expédition de Fez", Paris 1924.
- BERQUE (Jaques) : "L'Intérieur du Maghreb", Edit. Gallimard, Paris, 1978.
- BOURQIA (Rahma) : "Vol, Pillage et Banditisme dans le Maroc du XIXe siècle", Hespèris-Tamuda, vol. XXIX, Fasc. 2 (1991).

  - "Don et théâtralité, Réflexion sur le Rituel du Don (HADIYYA) offert au Sultan au XIX[e] siècle",Hesperis-Tamuda, vol. XXXI, (1993).
- BURKE III (Edmond) : "Prelude to protectorate in Morocco, precolonial protest and redistence (1860-1912)" . Chicago-London, 1976.

  - "La HAFIDIYA (Août 1907-Janvier 1908), Enjeux sociaux et luttes populaires", Hesperis-Tamuda, vol. XXXI, (1993).
- BRIGNON (J.), BOUTALEB (B.), et autres : "Histoire du Maroc", Hatier, Casablanca, 1967.
- BRIVES (A) : "Voyages au Maroc (1901-1908)" , Alger, 1909.
- CATTENOZ (G.) : "La fiscalité Marocaine", P.U.F., Paris, 1927.
- DOUTTE (Edmond) : "Marrakech", Ed. Comite du Maroc, Paris, 1905.

  - "L'organisation domestique et sociale chez les Haha", L'Afrique Française, Janvier 1905, Renseignements coloniaux.
- ERKMANN (J.) : "Le Maroc moderne", Paris, Challamel, 1885.
- FRISCH (R.J) : "Le Maroc", Paris, 1895.
- Gaillard (Henri) : "L'Insurrection des Tribus de la région de Fès". L'Afrique Française (R.C), N°11/1911.
- GUILLEN (Pierre) : "L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905", P.U.F, Paris 1967.
- JEANNOT (Gustave) : "Etude sociale, Politique et Economique sur le Maroc", Paris, 1907.
- JULIEN (Ch. André) : "Le Maroc face aux impérialismes" , Edit° jeune Afrique, Paris, 1978.

- JUSTINARD (Colonel) : "Un grand chef berbère, le Caïd GOUNDAFI", edit° Atlantides, Casablanca, 1951.

- KENBIB (Mohamed) : "Les Protèges. Contribution à l'Histoire contemporaine du Maroc", Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1996.

  - "Protégés et Brigands dans le Maroc du XIXe siècle et début du XXe", Hespèris-Tamuda, vol. XXIX, Fasc. 2 (1991).

- LAHBABI (Mohamed) : "Le gouvernement marocain à l'aube du XX^{e} siècle", Rabat, 1957.

- LAROUI (Abdellah) : "Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)" , masperro, Paris, 1977.

- - LEBEL (A.Roland) : "L'Impôt agricole au Maroc: LE TERTIB", Paris, Larose, 1925.

- LE COZ (Jean) : "Le Gharb, Fellahs et colons", T.I, Rabat, 1964.

- LEMOINE (Paul) : "Mission dans le Maroc occidental, Automne 1904". Pub. du Comite du Maroc, Paris, 1905.

- LE GLAY (Maurice) : "Chronique marocaine", Paris, 1933.

- MARTIN (A.G.P) : "Quatre siècles d'Histoire Marocaine (1504-1912)" , Paris, Leroux, 1923.

- MAURA (Gabriel) : "La question marocaine au point de vue espagnol", Trad. Française, Paris, 1911.

- MICHAUX-BELLAIRE (Edmond) : "Les Impôts marocains", A.M., vol. I, 1904.

  - "L'organisation des finances au Maroc", A.M., vol. XI, 1907.

  - "Au palais du sultan Marocain", R.M.M., vol. V, 1908.

  - "Une Tentative de restauration Idrisside à Fès", R.M.M, vol. V, 1908.

  - "Un rouage du gouvernement marocain, La bniqat ech chikaïat de Moulay Abd elhafid", R.M.M., vol. V, 1908.

  - "Quelques tribus de montagnes de la région du Habt", A.M., vol. XVIII, 1911.

  - "Les Protectorats et les revenues marocains", R.M.M, vol. 21/1912.

- "Le Gharb", A.M., vol. 20/1913.

- MICHAUX-BELLAIRE (Ed), SALMON (G) : "Les tribus Arabes de la vallée du Lekkous", A.M, vol. IV, 1905.

- MIEGE (J.L) : "Le Maroc et l'Europe (1830-1894)" , PUF, Paris, 1961-1963, T. II-III.

- MONTAGNE (Robert) : "Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc", Paris, Ed. Alcan, 1930.

- "Villages et Kasbah Berbères", Paris, 1930.

- NEHLIL (Mohamed) : "Lettres chérifiennes", Edit. Guilmoto, Paris, 1915.

- NICOLAS (Michel) : "L'approvisionnement de la MHALLA au Maroc au XIXe siècle", Hesperis-Tamuda, vol. XXIX, fsc.2, (1991).

- "Poids et mesures de l'Agriculture et de l'Alimentation dans le Maroc Précolonial", Hesperis-Tamuda, vol. XXXI, 1993.

- PASCON (Paul) : "Le Haouz de Marrakech", Rabat, 1983, 2T.

- "Description des Mudd et Saa maghribins", Hesperis-Tamuda, vol. XVI, 1975.

- RIVET (Daniel): "Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc, 1912-1925", éd. L'Harmattan, Paris, 1988, T. I.

- SABATIER (Camille) : "L'Erreur d'Algésiras", Revue politique et parlementaire, N°161/ novembre 1907.

- SAINT-AULAIRE (Conte de) : "Confessions d'un vieux diplomate", Paris, 1953.

- SALMON (Georges) : "Une tribu Marocaine: Les FAHCYA", A.M., T.I, 1904.

- "Le Tertib", A.M., vol. II, 1905.

- SEGONZAC (Marquis de) : "Au cœur de l'Atlas: mission au Maroc (1904-1905)" , Paris, 1910.

- TAILLANDIER (Saint René) : "Les origines du Maroc Français, récit d'une mission (1901-1906)" , Paris, Plan, 1930.

- TARDIEU (André) : "La conférence d'Algésiras 1906", Paris, 1909.

- VEYRE (Dr. Gabriel) : "Dans l'intimité du sultan Moulay Abdelaziz", Paris, 1905.

- WEISGERBER (F. Dr) : "Au seuil du Maroc moderne", Rabat, éd. La porte, 1947.

- Afrique Francaise (Comité de L’): N°8/1996-N°10/1897- N°10/1898- N°6/1901- N°10/1901- N°5/1902- N°6/1902- N°12/1903- N°1/1905- N°11/1911.

اعتمدنا في الموافقة بين التاريخين الهجري والميلادي على كتاب :

- CATTENOZ (H.G) : "Tables de concordance des ères chrétiennes et hégiriennes", 3è ed. Rabat, 1961.

فهرس المواد

وفق الباحث في التعريف بالنظام الجبائي المغربي، ودرس الجهاز المكلف بالجبايات، وعرف بأنواعها وبالكلف المخزنية تعريفا شاملا، وأعطى أمثلة ملموسة من مختلف جهات المغرب، سواء في العهد العزيزي أو في العهد الحفيظي، مذكرا بالمحاولات الإصلاحية التي انتهت إلى الفشل لعوامل بسطها بسطا ضافيا وشافيا.

واجتهد المؤلف في تحليل العواقب التي نجمت عن الضغط الجبائي، من الناحية الاجتماعية والسياسية. ووقف على بعض الفتن القبلية والاضطرابات التي قادها بعض الزعماء. وحلل بعض مظاهر التفقير العام الذي عاشته البادية المغربية خلال الفترة المدروسة. وأمدنا، انطلاقا من الوثائق الرسمية، بمعطيات كثيرة ومفيدة تساعد على تسليط الضوء على تحولات المجتمع المغربي وعلى التحولات الحاصلة داخله في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهي معطيات دقيقة وأساسية يمكن أن يستفيد منها المهتمون بتتبع التغيرات الاجتماعية داخل مجتمع معين. ويمكن أن يدرس من خلالها موضوع ما أنجزته الدولة المغربية من مهام؛ لذلك كله، لا يسعني إلا التنويه بهذا العمل وبمجهود المؤلف وبإنجازه المتميز.

د. علال الخديمي

ⵉⵎⵓⵔⵙ ⵓⵎⵔⵣⵓ ⵍⵍⵉⴳ ⵉⵙⵓⵙⵙⵏ ⵙ ⵓⵏⴳⵔⴰⵡ ⵏ ⵓⵔⴳⴰⵢ ⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉ, ⵉⵣⵔⵓ ⴰⵍⵍⴰⵍ ⵍⵍⵉ ⵜⵜ ⵉⵜⵜⴰⵡⵉⵏ ⴳ ⵓⵏⴳⵔⴰⵡ, ⵢⴰⵡⵉ ⴷ ⴰⵏⴰⵡⵏ ⵏⵏⵙ, ⵢⴰⵡⵉ ⴷ ⵎⴰⵕⵕⴰ ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ ⴳⴼ ⵜⵡⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵍⵍⵉ ⵢⴰⴽⴽⴰ ⵍⵎⵅⵣⵏ ⵉ ⵜⵇⴱⵉⵍⵉⵏ ⴰⴷ ⵜⵏⵜ ⵙⴽⵔⵏ, ⵉⴼⴽ ⵉⵎⴷⵢⴰⵜⵏ ⵀⵉⵢⵢⴰⵏⵉⵏ ⵙⴳ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵏⴰⴹⵉⵏ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ, ⵙⵡⴰ ⴳ ⵓⵣⵎⵣ ⵏ ⵓⴳⵍⵍⵉⴷ ⵄⴱⴷⵍⵄⵣⵉⵣ ⵓⵍⴰ ⵡⵉⵏ ⵄⴱⴷⵍⵃⴰⴼⵉⴹ, ⵉⵙⵙⴽⵜⵉ ⴷ ⵜⵉⵙⴰⵖ ⵏ ⵓⵙⵎⵙⴰⵙⴰ ⵍⵍⵉ ⵓⵔ ⵉⵎⵓⵔⵙⵏ, ⵢⴰⵡⵉ ⴷ ⵉⵙⵔⴰⴳⵏ ⵎⴰⵢⴰⵏⵏ ⵉⴳⵔ ⵏⵏ ⴼⵍⵍⴰⵙⵏ ⴰⵟⵟⴰⵚ ⵏ ⵜⵉⴼⴰⵡⵉⵏ.

ⵉⴼⵔⵙ ⵓⵎⴰⵔⴰ ⴳ ⵓⵙⵙⴼⵙⵉ ⵏ ⵜⵏⴰⵟⵟⵓⴼⵉⵏ ⵍⵍⵉ ⴷ ⵜⴼⵍ ⵜⴰⵙⵙⴰⵙⵜ ⵏ ⵡⴰⵔⴳⴰⵢ ⴳ ⵓⴱⴰⵔⴰⵣ ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ ⴷ ⵓⴱⴰⵔⴰⵣ ⴰⵙⵔⵜⴰⵏ. ⵉⵙⵙⵉⵙⴼⵉⵡ ⴱⴰⵀⵔⴰ ⴽⵔⴰ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵖⵉⵏ ⵏ ⵜⵇⴱⵉⵍⵉⵏ ⴷ ⴽⵔⴰ ⵉⴳⵔⵉⵡⵉⵍⵏ ⵍⵍⵉ ⵎⵓ ⵣⵡⴰⵔⵏ ⵢⴰⵏ ⵎⵏⵏⴰⵡ ⵉⵎⵇⵇⵔⴰⵏⵏ. ⵉⵙⵙⴰⴳⴳⵯ ⴷ ⴽⵔⴰ ⵓⴷⵎⴰⵡⵏ ⵏ ⵓⵔⴼⵓⴼⵏ ⴷ ⵜⴰⵖⴰⵔⵜ ⵍⵍⵉ ⵉⴷⴷⵔ ⵓⴼⴰⵔⴰ ⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉ ⵖ ⵓⵣⵎⵣ ⴰⵏⵏ. ⵢⵉⵡⵉ ⴷ, ⵙⴳ ⴰⵔⵔⴰⵜⵏ ⵉⵎⴰⴷⴷⵓⵜⵏ, ⴰⵟⵟⴰⵚ ⵏ ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ ⵙⵓⴳⵔⵏⵉⵏ ⵉⵡⵙⵏ ⴳ ⵓⵙⵙⵉⵙⴼⵉⵡ ⵏ ⵉⵙⵏⴼⴰⵍ ⵍⵍⵉ ⵉⵣⵔⵉⵏ ⴳⴼ ⵡⴰⵎⵓⵏ ⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉ, ⴷ ⵜⵉⵎⵙⴰⵔⵉⵏ ⵉⵣⵔⵉⵏ ⴳ ⵓⴳⵏⵙ ⵏⵏⵙ ⴳ ⵜⴳⵉⵔⴰ ⵏ ⵜⴰⵙⵓⵜ ⵜⵉⵙⵙ ⵜⵥⴰ ⴷ ⵎⵔⴰⵡⵜ ⴷ ⵓⵙⵙⵏⵜⵉ ⵏ ⵜⴰⵙⵓⵜ ⵜⵉⵙⵙ ⴰⴳⵏⴰⵔ. ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ ⴰⵏⵏ ⴳⴰⵏ ⵡⵉⵏ ⵜⵉⴷⵜ ⴷⵓⵙⵏ ⵥⴹⴰⵕⵏ ⵉⵎⵔⵣⵓⵜⵏ ⵍⵍⵉ ⴹⴼⴰⵕⵏⵉⵏ ⵉⵙⵏⴼⴰⵍ ⵉⵏⴰⵎⵓⵏⵏ ⴳ ⵓⴳⵏⵙ ⵏ ⴽⵔⴰ ⵏ ⵡⴰⵎⵓⵏ ⴰⴷ ⴳⵉⵙⵏ ⵙⵙⵢⴰⴼⵓⵜⵏ. ⵓⴽⴰⵏ ⵉⵥⴹⴰⵕ ⵢⴰⵏ ⴰⴷ ⴳⵉⵙ ⵉⵣⵔⵓ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵜⵍⴽⵎ ⵜⵡⵏⴽⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵜ, ⵔⴰⴷ ⵉⵏⵉⵖ ⴰⵢⵢⵓⵣ ⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴰⴷ ⴷ ⵜⵓⴳⴳⴰⵙ ⵍⵍⵉ ⵏⵏ ⵉⴳⴰ ⵓⵎⴰⵔⴰ ⵏⵏⵙ ⴷ ⵜⵢⴰⴼⵓⵜ ⵏⵏⵙ ⵉⵥⵉⵍⵏ.